الإرهاب الدولي
ضد الإسلام

عبد الحي يحيى زلوم



إمبراطورية الشر الجديدة

أمبراطورية الشر الجديدة

امبراطورية الشر الجديدة / اقتصاد سياسي
عبد الحي يحيى زلوم
الطبعة العربية الأولى 2003

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر 2002/12/2712
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبات والوثائق الوطنية (2002/12/2856)
التوزيع : المؤسسة العربية للدراسات والنشر
: المركز الرئيسي
بيروت، ساقية الجنزير، بناية برج الكارلتون،
ص.ب: 5460 – 11، العنوان البرقي: موكيالي،
تلفاكس: 807901/807900



كتب هذا الكتاب أولا باللغة الإنكليزية بعنوان

Painting Islam As The New Enemy
Globalization And Capitalism In Crisis

وتم تسجيله في مكتبة الكونغرس الأميركي تحت الرقم (2002094986) ثم ترجمه إلى الألمانية عن الإنجليزية الدكتور هيلموت بوتيغر (Dr. Helmut Boettiger) وتُرجم إلى العربية في هذا الكتاب.

الإرهاب الدولي
ضد الإسلام

امبراطورية الشر الجديدة

عبد الحي يحيى زلوم

بينما كان حلفاء الامبراطورية البريطانية العرب يقاتلون الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى كانت حكومة صاحب الجلالة تخطط سراً لنظام ما بعد الحرب، نظام دويلات سايكس بيكو. و أُعطيت فلسطين ممن لا يملك لمن لا يستحق. وكان حلفاء الامبراطورية العرب أول الضحايا: فكلام الامبراطوريات في الليل يمحوه النهار. لقد علّمنا التاريخ قديمه وحديثه بأن حلفاء الامبراطورية الجديدة اليوم لن يكونوا أكثر حظاً من حلفاء الأمس، فاليوم ينتظر حلفاء الامبراطورية الجديدة العرب "خريطة طريق" للشرق الأوسط الجديد يرسمها الصهاينة والصهاينة المسيحيون الذين استولوا على حكم الامبراطورية الجديدة. وإلى أين ستأخذنا وتأخذهم هذه الخارطة؟ كانت آنئذٍ اسمها اتفاقية سايكس بيكو واليوم فإنها اتفاقية شارون بوش.

ليس للأباطرة أصدقاء ولا صداقات. مات ماركوس في منفاه، وضاقت الأرض بما رحبت لقبرٍ يُوارى به جثمان شاه إيران. جنّدت الولايات المتحدة ألوف المتطوعين البسطاء ليجاهدوا معها ضد الكفار السوفييت في أفغانستان. وبعد أن قُضي الأمر، أين أصبح هؤلاء؟ منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر في غوايتنامو! ثم أين هو سوهارتو؟ وأمّا مانويل نورييغا فلقد بدأ حياته مخبراً ثم عميلاً من الدرجة الممتازة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية حيث أوصلته إلى حكم جمهورية بنما. أما اليوم فهو السجين رقم 41586 في أحد سجون ميامي الفيدرالية بولاية فلوريدا.

المـؤلف

قائمة المحتويات

" قال الملك جورج الثالث ذات مرّة: ' أنا لا أضمر إلاّ الخير، لذلك فإن من يخالفني فهو خائن ووغد وسافل '. ولقد كانت نتيجة غروره أن فقدت الامبراطورية البريطانية مستعمراتها الأمريكية عام 1783. أما الرئيس جورج دبليو بوش ... فيقول للعالم: ' إمّا أن تكونوا معي أو أن تكونوا ضدي.' وأن غروره هذا وطريقه الأحادي والساذج في الشؤون الخارجية فإنه يسير بأمريكا إلى مسار خطر جدًا، وليس هناك متسع من الوقت لإضاعته. يجب إعادة برمجة الأولويات الأمريكية لتقوم بالتركيز على المسائل الاقتصادية والبيئية العامة، المحلي منها أم العالمي، حيث تَكمُن المصالح والأمن القومي الأمريكي ... بدلاً من الانغماس في حروب لا داعي لها، وهي عظيمة الكلفة سياسيًا وماديًا ... بحيث يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية."

هيرب ستيتزينمير *Herb Stetzenmeyer*
بزنس ويك – 9 ديسمبر 2002

"لا يتردد غير الغربيين في الإشارة إلى الفروقات بين ما يدعيه الغرب من مبادئ وما يقارفه من ممارسات. فإن النفاق، والمعايير المزدوجة والاستثناءات هي ثمن الادعاءات الشمولية." ....
" فالديمقراطية يتم ترويجها إلاّ إذا نتج عنها فوز الإسلاميين للحكم، وعدم انتشار الأسلحة يتم تقديمها كمواعظ لإيران والعراق ولكن ليس لإسرائيل، والتجارة الحرّة هي أساس النمو الاقتصادي ولكن ليس الزراعة"
(ص184)

صامويل ب. هنتنغتون *Samuel B. Huntington*
صراع الحضارات *The Clash Of Civilizations*

تمهيد

وصلت إلى الولايات المتحدة للمرة الأولى قبل حوالي خمسين عاما، عندما كنت في الثامنة عشرة و ذلك لمتابعة دراستي الجامعية. وللوصول إلى هناك قطعت أربع قارات وحملت في جعبتي ثماني عملات مختلفة واستخدمت مختلف أنواع وسائل السفر جواً وبحراً وبراً. وبعد أن حصلت على درجتي الجامعية في الهندسة غادرت الولايات المتحدة بعد أيام قليلة من التخرج.

ولقد عملت في عدة مهام عمل طويلة في الولايات المتحدة، منها المشاركة في إدارة المشروع لأولى وكبرى تقنيات معالجة البترول بالهيدروجين في العالم، حيث أصبحت مديراً لعمليات هذا المشروع الفريد بعد إنشائه. كما تعاملت وقمت بالعديد من الأعمال، مع كثير من الشركات متعددة الجنسيات خصوصاً بعد أن أسست شركة هندسة واستشارات إدارية خاصة بي قدمت خدماتها لصناعة البترول. ثم التحقت بجامعة هارفارد *Harvard* للدراسات العليا في إدارة الأعمال بينما كان ابناي يتلقيان دراستهما الجامعية في الهندسة والماجستير في إدارة الأعمال في جامعات بوسطن. وزرت الولايات المتحدة على الأقل مرة واحدة في السنة طيلة السنوات الخمسين الماضية سواء للتعليم أو قضاء الإجازة أو العمل أو الفحوصات الطبية الروتينية. وقد أصبح كثير من زملائي، وبعضهم لا يزال حتى الآن، مدراء تنفيذيين لشركات عبر قطرية أو شركات مالية في الولايات المتحدة وغيرها، وهم زملاء أعتز وأفتخر بصداقتهم. وفي كل مرة كنت أهمّ فيها بمغادرة الولايات المتحدة بعد الانتهاء من مهمتي فيها، كان يبادرني أحدهم بالسؤال ذاته: "لِمَ لا تتخذ من أميركا موطناً لك؟" ولكوني أردنياً من جذور فلسطينية، فإن هذا السؤال كان يبدو لهم منطقيا، غير أن إجابتي عليه بقيت ثابتة لم تتغير :"لكم قيمكم ولنا قيمنا."

إنني أخط هذا الكتاب لأن جورج بوش الصغير *George W. Bush* ومالكي النظام العالمي الجديد يريدون أن يفرضوا قيمهم عليّ وعلى العالم كله. ولطالما كنت أودّ أن أدع قيمهم وشأنها لولا أنهم لم يدعوني وشأني. إنني على اطلاع واسع بالقيم الغربية؛ ذلك أنني عايشتها لما يقرب من الخمسين عاما، أي ما يقارب ربع عمر الجمهورية الأميركية نفسها. لقد تم اختطاف الجمهورية الأميركية وتم تبديل قيمها التي جاء بها دستورها والاوائل من مؤسسيها، واستبدلت تلك القيم العظيمة التي تدعو إلى الحرية والديمقراطية والعدالة بقيم مادية وضعها وول ستريت *WallStreet* وأصحابه من البارونات اللصوص.

إن الرسالة التي يحملها هذا الكتاب في ثناياه هي أن الصراع ليس قائما في أساسه بين الإسلام والغرب، بل هو بين البارونات اللصوص في الولايات المتحدة وفي كل أصقاع العالم وبين بقية العالم. إذ تجمع هؤلاء البارونات مصالح مشتركة فيما بينهم أكثر من تلك التي تجمعهم مع أبناء جلدتهم. ومع تقلص دور الدول القومية، تقلصت الأدوار التي يلعبها القادة والبارونات الإقليميون في بلدانهم، فأصبح هؤلاء مجرد حرّاس ينفذون الأجندة التي يرسمها البارونات عبر القطريين. إن مصالح السواد الأعظم من الشعب في كل دولة تتوازى مع المصالح والاهتمامات ذاتها في العالم، كما يتشارك البارونات المحليون المصالح نفسها مع بعض ومع البارونات عبر القطريينأكثر بكثير مما يتشاركون مع المصالح الوطنية لشعوبهم.

" إن الرأسمالية والديمقراطية تتبعان مبادىء مختلفة ومتنافرة تمامًا. إن أهداف هذين المبدأين مختلفة: ففي الرأسمالية الغاية هي الثروة، أما في الديمقراطية فالغاية هي السلطة السياسية. كما أن معايير هذين المبدأين مختلفة: ففي الرأسمالية يعتبر المال هو وحدة القياس، أما في الديمقراطية فهي صوت المواطن. إن مصالح هذين المبدأين مختلفة أيضًا: ففي الرأسمالية تعتبر المصالح الشخصية الخاصة هي الأهم، أما في الديمقراطية فلا شيء فوق صوت المصلحة العامة. وفي الولايات المتحدة، يتمثل هذا التوتر بين الرأسمالية والديمقراطية في الصراع الأزلي بين أصحاب رؤوس الأموال والشعب".

جورج سوروس *George Soros*

أزمة الرأسمالية العالمية *The Crisis of Global Capitalism*

" يخشى المسلمون ويتبرّمون من قوة الغرب وما تعنيه من تهديد لمجتمعهم ومعتقداتهم. فهم يرون الحضارة الغربية، حضارة مادية، فاسدة، متعفنة ولا أخلاقية ... ويرغبون في درء مخاطرها عن طريقتهم في الحياة. ويزداد هجوم المسلمين على الغرب لا لكونه متمسكًا بدين غير كامل، فالغربيون على كل حال من أهل الكتاب، ولكن هجومهم أساسه أن الغرب لا يتمسك بأي ديانة على الإطلاق".

صامويل ب. هنتنغتون *Samuel P. Huntington*

صراع الحضارات *The Clash of Civilizations*

مقدمة

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، على مركز التجارة العالمي في نيويورك والبنتاغون في واشنطن دي.سي، سيطر دعاة ومعتنقو عقيدة صراع الحضارات على الساحة السياسية والإعلام في أميركا. فقبل الكشف عن أي دليل على هوية المهاجمين، كانت الحملة المنظمة ضد الإسلام والمسلمين قد بدأت تبث سمومها عبر مختلف وسائل الإعلام وذلك في غضون الدقائق العشر الأولى التي أعقبت الهجمات. فقد وصف الكاهن فرانكلين جراهام (*Franklin Graham*) الإسلام بأنه "دين شرير". كما أن وسائل الإعلام والصحف الكبرى في أميركا مثل نيويورك تايمز(*The New York Times*) والواشنطن بوست (*The Washington Post*) قد أصدرت أحكامها مسبقاً على الإسلام، وذلك على لسان كتاب الأعمدة الذي أجمعوا رأيهم على أن المشكلة التي يعاني منها العالم هي "الإسلام المتطرف" (*radical Islam*) كما يدعي البعض، أو "الإسلاميون" (*Islamists*) كما يحلو للبعض الآخر تسميتهم. إلى جانب ذلك، فقد صور الإعلام الإسلام على أنه "دين عنف". وهذا ما دفع بالمواطن الأميركي العادي الذي لا يشغله سوى قوت يومه إلى الاعتقاد بأن الإسلام والإرهاب هما وجهان لعملة واحدة. وبذلك أصبحت الحرب ضد الإرهاب، سواء شعوريا أو لاشعوريا، حربا ضد الإسلام؛ فأعلنت محطة سي إن إن *CNN* هذه الحرب قبل أن يقرها الكونغرس الأميركي نفسه.

لقد أعلن جورج بوش الصغير(*George W. Bush*) أن العالم بات مقسوما بين الخير والشر وبين المؤمنين والكفار، والمؤمنون هم أولئك الذين يرتضون القيم الأميركية للرأسمالية الأنجلو- ساكسونية برمتها. أما الكفار فهم الذين يرفضونها، ويجب على الأمم الآن أن تقرر ما إذا كانت مع هذه القيم أو ضدها، وعليها كذلك أن تقرر إن كانت مع الحرب الأميركية على الكافرين بهذه القيم. وهنا تصبح الدول التي لا تقبل بالقيم الأميركية والغربية دولا شريرة بشّرها بوش بعذاب أليم. ولقد أعلن بوش أن الحرب ستكون طويلة ضد الإرهاب دون أن يحدد مفهومه للإرهاب أبداً، أو أنه كان يحدده بين الفينة والاخرى بما يتفق ومصالح وأهواء البارونات الرأسماليين عبرقطريين. فيا لها من حرب غريبة لا مثيل ولا سابق لها! لقد بدأت الحرب الأميركية الجديدة ضد حركة طالبان في أفغانستان وضد أسامة بن لادن. ومن المفارقات أن المخابرات المركزية الأميركية *CIA* هي التي جنّدت ابن لادن الملياردير ليهجر الدنيا ويشن حرباً مقدسة ضد احتلال الاتحاد السوفييتي للدولة المسلمة في أفغانستان. وقبل أن يصبح جورج بوش (*George Bush*) رئيساً سأله أحد مراسلي مجلة جلامور(*Glamor*) في مايو

2000 حول مدى معرفته بالشؤون الخارجية، وكان السؤال عما إذا كان بوش يعرف ما هي طالبان، حيث أجاب بوش بأن هذا الاسم قد طرق مسامعه من قبل وأنه يعتقد أنه اسم فرقة روك أند رول أميركية. وعندما طلب منه المراسل أن يذكر له أسماء عشرة قادة دول، لم يستطع أن يذكر سوى اسم واحد فقط.

لقد كانت القوى التي أوصلت بوش هذا إلى سدة الحكم ليدير أجندتها الخاصة بنظام عالمي إمبريالي جديد على علم تام بما تريد. ولقد علق أحد القادة البارزين من الحزب الديمقراطي يوم تولي الرئيس بيل كلينتون (*Bill Clinton*) الرئاسة للولاية الاولى قائلاً: "تتغير الوجوه في البيت الأبيض أما القابضون على مقاليد السلطة وراء الكواليس فهم أنفسهم لا يتغيرون."

إن قيم ومباديء النظام العالمي الجديد هذا هي ذاتها قيم الرأسمالية الأنجلو-سكسونية التي دمجت بين قوة المال وقوة الإعلام لخلق اقتصاد طفيلي جديد. ولكن هذا الاقتصاد الجديد أصبح عبئاً على الاقتصاد المنتج. وفي الاقتصاد المنتج "القديم" يعتبر المال إحدى وسائل الإنتاج لا أكثر، أما في هذا الاقتصاد الطفيلي المعلوماتي المالي "الجديد" فقد بات الغرض الأوحد للمال هو جني المزيد من المال دون دخول حلبة الإنتاج. ولقد حول بارونات المال اللصوص في كل أرجاء الدنيا العالم إلى كازينو وقاموا عبر أموالهم ووسائل إعلامهم بتعيين القوى الحاكمة في الولايات المتحدة لإدارة شؤون هذا الكازينو نيابة عنهم مستخدمين ذراع الولايات المتحدة الطولى لهذا الغرض.

لقد تمخض هذا المزيج المخيف من قوة المال وقوة الإعلام وقوة التسويق سواء للأشخاص أم للأفكار عن قدرة هائلة على غسل الأدمغة لا تقدم للعالم سوى رؤية واحدة فقط لا غير، وهي رؤية قوى الظل التي تسيطر على العالم عبر واشنطن. لقد قامت قوى الظل هذه بفرض إعادة تشكيل الاقتصادات الإنتاجية للدول لتتوافق مع مخططاتها للهيمنة الاقتصادية وتم تسمية هذه التغيرات، ظلماً، بأنها إصلاح (*Reform*)، وما هي في حقيقتها سوى إعادة تشكيل (*Re-forming*) للاقتصادات بطريقة تمكنهم من السيطرة عليها. ولقد اعتمدوا لذلك وسائل الصدق والكذب سوياً للوصول إلى هذه الأهداف.

لقد ابتدع صامويل هنتنغتون (*Samuel Huntington*) إلى جانب كثيرين آخرين من شاكلته، معظمهم جاءوا من رحم قوى الظل العالمية، رسالة يشرح فيها التبرير الأخلاقي للحرب التي من أجلها أوصلوا جورج دبليو بوش (*George W. Bush*) إلى البيت الأبيض. وتروج الرسالة إلى وجوب اعتناق القيم الأميركية والغربية واعتبارها قيما عالمية. ويدّعي الموقعون

على تلك الرسالة أن من قاموا بهجمات الحادي عشر من سبتمبر إنما كانوا يهاجمون تلك القيم. كما أنهم أقرّوا أن هناك نوعين من الإسلام: الإسلام الجيد (أو كما يسميه بعض المسلمين الآن "الإسلام الأميركي" من باب السخرية) والإسلام السيء. ويجب أن يكون الإسلام الجيد على شاكلة الإسلام الذي أقامه كمال أتاتورك في تركيا، كما قال نائب وزير الدفاع الأميركي. لقد أعلنوا أن العالم أصبح قرية واحدة وأن عملية العولمة المستمرة لا بد وأن تحمل في ثناياها مجموعة واحدة من المبادىء العالمية، وقرروا نيابة عن العالم بأن هذه المفاهيم والقيم يجب أن تكون المبادىء الغربية.

ولكننا نعترض هنا على هذا الإدعاء برمته! قليلون هم الأميركيون الذين يتذكرون الحركة الشعبية وحزب الشعب الذين سادوا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ولقد تمخضت تلك الحركة عن مفاهيم عظيمة تحترم الإنسان وإنسانيته وتُسخّر مفاهيم العدل الاجتماعي وضرورة خدمة الدولة للمجتمع كله بدلاً من تسخير الدولة والمجتمع كله لخدمة بارونات المال في وول ستريت وأتباعهم؛ فقد كانوا يسعون إلى أميركا مختلفة، أميركا من نوع آخر، وطريقة جديدة في النظر إلى الأشياء.

لقد أرادوا أن يغيروا الرأسمالية السائدة آنذاك، وسعوا إلى إصلاحات جذرية للنظام الاقتصادي الأميركي. وبذلك فإن مفاهيم تلك الحركة الشعبية الإصلاحية (*Populists*) كانت تقاسم الإسلام كثيراً من قيم الصالح العام التي يتضمنها الإسلام في رؤيته للاقتصاد والمجتمع. وأفضل ما يوضح لنا أوجه الشبه والقواسم المشتركة بين النظرة الشعبية الأميركية تلك وبين الإسلام ومفهومه للنظام الاقتصادي هو الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*) حول الإسلام وكيفية اختلافه عن الرأسمالية والاشتراكية.

تقول الدراسة: "تختلف المفاهيم الإسلامية عن الرأسمالية من خلال معارضتها لكنز الثروات بشكل غاية في الإفراط ... وإن المجتمع الإسلامي ليس بأي حال من الأحوال حلبة تتصارع فيها المصالح المتضاربة ولكنه مكان تسوده العلاقات المنسجمة والمتجانسة ليتسنى تحقيقها من خلال حس بالمشاركة في تحمل المسؤوليات. وينبغي لحقوق الأفراد أن تكون متوازنة بشكل متوازن مع حقوق المجتمع."

إننا على يقين تام من أن القيم الأميركية الرأسمالية الحالية قد خلطت الحابل بالنابل، وربطت بين الحياة الحسنة والاستهلاك بحيث أصبحا شيئاً واحداً. ولقد قال الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر (*Jimmy Carter*) مؤخراً: "في دولة كانت تتباهى بالعمل الدؤوب والعائلات المترابطة

والمجتمعات المتينة في بنيانها وإيمانها، أصبحت اليوم تميل إلى عبادة الانغماس الذاتي والاستهلاك. ولم يعد تعريف الهوية الإنسانية بما يفعله الإنسان، بل بما يملكه. ولذلك اكتشفنا أن امتلاك الأشياء واستهلاكها لا يشبع حاجتنا إلى الأمور المعنوية والروحية، وقد تعلمنا أن تكديس السلع المادية لا يكفي لملء الفراغ الذي يكتنف الحياة عندما لا يكون فيها إيمان أو غرض."

ولا يسفر هذا النموذج من الرأسمالية ذات القيم المادية عن شيء إلا الجريمة والجريمة المنظمة وما شاكلهما. وقد أوردت شركة الإذاعة الوطنية *NBC* عام 1997 في تقرير لها عن مدينة لوس أنجيلوس ما يفيد أن أغلبية ال 150 ألف من أعضاء العصابات المسلحة من المراهقين. ويلقى حوالي 9000 شخص سنويا حتفهم على أيدي تلك العصابات منهم 25% من المارّة الأبرياء.

وفي ثقافة المادة والنمو الاقتصادي والرغبات المباحة، يغذى هؤلاء المراهقون بالثقافة التي تشجعهم على العنف وتحرضهم على الجريمة لأنها تجارة مربحة، فالمال في النظام الأنجلو- ساكسوني الرأسمالي هو المقياس النهائي للنجاح.

وقد باعت شركة إنتر-سكوب ريكوردز (*Inter-Scope Records*) التي تتخذ من لوس أنجيلوس مقراً لها والمملوكة جزئياً لشركة سيجرام (*Seagra*) أكثر من مليون نسخة من ألبوم لفرقة الروك أند رول الشيطانية الذي يحمل عنوان (*Anti Christ Superstar*) والتي تعني بالعربية "نجم المسيح المزيف".

وتستمد مارلين مانسون (*Marlyn Manson*) صاحبة الألبوم اسمها من المغني الرئيسي فيها الذي يتكون اسمه من مقطعين هما "مارلين"و"مانسون"، حيث المقطع الأول يشير إلى مارلين مونرو (*Marlyn Monroe*) التي أنهت حياتها بالانتحار، بينما يشير الثاني إلى تشارلز مانسون (*Charles Manson*) السفاح الذي عرف بارتكاب جرائم جماعية. "وتقوم كلمات الأغاني في الألبوم على الجريمة والانتحار واليأس، كما أن كثيراً منها لا يمكن طباعته".

إن القتل من أجل المال يقع ضمن قِيَم النظام الذي تطالب الولايات المتحدة العالم بتبنيه. ففي نظام الرأسمالية المعلوماتية (*infofinancialism*) يعتبر المال المقياس النهائي للنجاح. ولم تفعل واشنطن الكثير لكبح جماح صناعة التبغ طيلة 33 سنة – وذلك بعد أن أقرّ كبار الأطباء في وزارة الصحة الأميركية، منتصف الستينيات من القرن الماضي، بوجود دليلٍ كافٍ ودامغ لدعم الافتراضات القائلة بأن التدخين قاتل ومسبب للإدمان. (مجلة تايم *TIME*، 30 يونيو 1997)، قالت: "إن الأميركيين يخسرون ما مجموعه 4 ملايين سنة تراكمية سنوياً من حياتهم في وقت مبكر، مما يمثل أسوأ

فضيحة صحية أميركية باتت مقبولة بشكل روتيني. ومن السخرية إنكار رؤساء شركات التبغ والسجائر الحقائق الدامغة بأن التدخين يؤدي إلى الإدمان والموت ، علماً بأن كمية ضخمة من الوثائق الداخلية الحاسمة التي كشف النقاب عنها خلال العقد الماضي أثبتت عكس ذلك.". ويدفع حوالي 400 ألف مواطن أميركي حياتهم سنوياً ثمناً للتدخين. وخلال السنوات الثلاثين التي قدم فيها كبار الأطباء في وزارة الصحة الأميركية البينات المقنعة على الخواص القاتلة لصناعة التبغ، قضى حوالي 14 مليون أميركي نحبهم موتاً أو قتلاً من الدخان.

إننا ندين عملية قتل أكثر من ثلاثة آلاف شخص في نيويورك من الأبرياء ولا يمكن أن نعطي هذه العملية حقها من الإدانة لأنها تتناقض مع رسالة الإسلام وروحه الذي ينص على أن من قتل نفساً بغير حق فكأنما قتل الناس جميعاً. وعلى النقيض تماماً، فإن من سوء الحظ أن الرأسمالية الأنجلو سكسونية لا تزدهر إلا في ظل الحروب التي تمثل بدورها فرصاً سانحة للبارونات اللصوص الأثرياء، بينما تمثل بالنسبة لبقية شعوب العالم الموت والدمار.

لقد أفرزت الحضارة الغربية وقيمها أكثر الحروب ضراوة في التاريخ. فقد أودت الحرب العالمية الثانية لوحدها بحياة 50 مليون شخص. إن أخلاقيات هذه الحضارة الغربية العنصرية قامت بإلقاء قنبلتين نوويتين على المواطنين في مدينتين يابانيتين في وقت كان واضحاً فيه أن الاستسلام الياباني وشيك.

إن قيم هذا النظام أوجدت تبايناً صارخاً في الثروات حيث يهيمن 1 % فقط من الشعب الأميركي على ثروات تزيد أضعاف المرات على ما يمتلكه 80% من الشعب مجتمعين. ويمتلك بيل غيتس (*Bill Gates*) من الثروة ما يعادل ثروة مدينة أميركية تعداد سكانها نصف مليون نسمة. ومع ذلك، فقد صنف المكتب الأميركي العام للإحصاء (*U.S Bureau of Statistics*) في مطلع القرن الواحد والعشرين حوالي 40 مليون أميركي كفقراء كثير منهم مشردون دون مأوى. وفي كل مدينة أميركية كبيرة توجد أحياء فيها فقر مدقع، وبذلك توجد "عوالم ثالثة" في أميركا نفسها. وقد وصف روبرت إي دافولي (*Robert E. Davoli*) المدير التنفيذي لإحدى الشركات الأميركية العملاقة، النظام الأميركي بقوله: "إن الرأسمالية هي انحراف وتضليل. لدينا أعلى معدلات الجريمة في العالم، ولدينا أناس يعيشون على قارعة الطريق دون أن يلقي أحد لهم بالاً."

لقد أفرز نظام الرأسمالية الاستعمارية تفاوتاً وعدم مساواة بين الأمم على صعيد العالم كله، وهو أمر آخذ في التزايد. وهناك 358 مليارديرا

يتربعون على ثروة مجمعة تعادل إجمالي ما يملكه أفقر 2.5 مليار إنسان على ظهر الأرض.

إن الرأسمالية والمصالح متعددة الجنسيات أفرزت طبقة الواحد بالمئة *One Percent Class* في كل الدول القطرية وترابطت مصالح البارونات عبر القطريين مع البارونات العالميين وتشابكت معا، وتتقدم تلك المصالح على المصالح الوطنية. لقد أصبح البارونات القطريون في بلدانهم أقل حجماً فصاروا حراساً لمصالح البارونات الكبار اللصوص العبر قطريين، بينما تم التخلي عن سيادة الدول القومية ليحل محلها نظام الدول القطرية العميلة التي تدار لحساب البارونات العبرقطريون.

إن أصحاب النظام العالمي الجديد هم البارونات اللصوص عبر القطريينوعرّابو وول ستريت. لقد صادروا القيم الأميركية الأصيلة وحولوا الحلم الأميركي إلى كابوس، ورفعوا من شأن الرأسمالية المعلوماتية لترقى إلى مستوى عقيدة ذات قيم ومبادىء تناصب قيم كافة العقائد الأخرى وأخلاقياتها العداء، فليس هناك تعارض جوهري بين اليهودية والمسيحية والإسلام. إن الصراع الحقيقي يقوم بين مادية الرأسمالية المعلوماتية التي تجردت قيمها من الأخلاقيات كافة، والمثل الدينية. وقد عبر البابا يوحنا بولص الثاني عن وجهة نظره إزاء المادية الغربية عندما تحدث في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر فقال: "إن الأسس الروحية للأزمة التي تعيشها الديمقراطيات الغربية، وهي أزمة تمثلها المادية والنفعية ونزع الصفة الإنسانية عن العالم، تم عزلها بصورة مأساوية عن المعايير الأخلاقية للحضارة الغربية. يجب أن يسترشد البنيان الأساسي والاقتصادي برؤية تتمحور حول "الله" لتوفر الكرامة والحقوق التي لا يجور التنازل عنها لكل إنسان منذ ولادته وحتى وفاته. ولم تكن الحاجة ملحة من قبل كما هي الآن لتعزيز النظرة الأخلاقية والقرار المبني عليها واللازمين لإقامة مجتمع عادل تسوده الحرية."

يقول ليستر سي ثورو (*Lester C. Thurow*) أستاذ علم الاقتصاد والعميد السابق لكلية سلون سكول للإدارة (*Sloan School of Management*) في جامعة *MIT* الشهيرة، في كتابه "مستقبل الرأسمالية" "*Future of Capitalism*":

"لسوء الحظ، فإن كلا من الرأسمالية والديمقراطية لا تمثل بأي حال من الأحوال آيديولوجية مشتركة، فهما لا تقدمان أهدافاً مشتركة تؤدي إلى الوصول إلى ما يعمل الجميع من أجله، فهما تؤكدان على قيمة الفرد، لا الجماعة. وفي تعبير صارخ وفظ لما تشمل عليه أخلاقيات ومُثل الرأسمالية، فإن الجريمة لا تعدو كونها نشاطاً اقتصادياً آخر."

لقد اشتملت كل الأديان السماوية على وصايا بنبذ الربا باعتباره إثماً وخطيئة كما نص سفر التكوين الذي تضرب جذوره في القدم. كما أن الإسلام حرم الربا وكنز الذهب والنقود لأي سبب كان عدا تشغيله واستخدامه وسيلة للإنتاج. وبذلك، فإن الإسلام يبارك الاقتصاد "القديم" الذي يعتبر منتجاً، والذي يتعارض تعارضاً مباشراً مع الاقتصاد "الجديد" الرأسمالي المعلوماتي الطفيلي والمضارب. وهذا الأمر تحديداً هو ما يقضّ مضاجع البارونات اللصوص في كل الأقطار. وتأتي هذه القيمة الإسلامية على النقيض تماماً مع قيم البارونات. وهذا ما يلخصه جون مينارد كينز (*John Myanard Keynes*) الاقتصادي البريطاني الشهير في القرن العشرين، والذي لعب دوراً في وضع وصياغة اتفاقية بريتون وودز (*Bretton Woods*) المالية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، في كتابه المشهور: "النظرية العامة للتوظيف والمصلحة والمال" (*The General Theory of Employment, Interest and Money*) حيث يقول:"لا بد لنا أن نتخذ الجشع وكنز المال والربا والاحتراس أربابا لنا ... فهم فقط دون سواهم الذين سيقودوننا إلى النور."

لقد صرح اقتصاديو القرن العشرين رسمياً وعلى رؤوس الأشهاد أن المال، بل وحتى الربا، ليسا خطيئة واعتداء على الله، بل هما الله نفسه بالنسبة لهم! وحتى بعد أن تعرضت هذه العقيدة "الكينزية" للهجوم، فإن أرباب أصولية السوق (*Market Fundamentalism*) قد استلموا الراية من بعده وابتدأوا من حيث انتهى كينز. ففي عام 1980 ومع بداية عهد إلغاء القيود التشريعية، أقر الكونغرس مشروع إلغاء القيود عن الربا وشرّعه إلى جانب تشريعات وقيود أخرى كثيرة قام بإلغائها. ونتيجة لذلك، فقد تم إلغاء السقف الأعلى الذي كانت الحكومات المحلية وحكومات الولايات قد حددته لرهن العقارات. وبات الربا، إلى جانب الجنس، من المسائل الشخصية التي لا ينبغي للحكومة التدخل فيها طالما أن أصحاب العلاقة هم أشخاص بالغون ولا إشكال أو اعتراض لديهم.

لقد نادت كل الأديان بالعدل والمساواة. فكبير حاخامي المملكة المتحدة الدكتور جوناثان ساكس (*Jonathan Sachs*) انتقد العولمة حيث كتب:
"*إن تمركز الثروة في أيدي القليل من الناس في الوقت الذي يعيش ملايين* الأطفال بين براثن الفقر، والجهل، والمرض هو فضيحة لا يمكن لها البقاء... إن نظاماً يقوم بشكل منتظم بحرمان جزء كبير من بني البشر من حقوقهم الأساسية في العيش الكريم هو نظام لا يمكن لأحد أن يدافع عنه".
وفي الحقيقة فإنه حتى في نظام رأسمالي موجّه كما في اليابان فإن العدل في توزيع الثروات لا يقل أهمية عن النمو الاقتصادي، بعكس النظام الرأسمالي

الأنجلو سكسوني الذي جعل من النمو ديناً يعلو على كل شيء، وجُيّر هذا النمو كله إلى فئة لا تزيد عن الواحد بالمئة في كل مجتمع.

كانت مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الرئيس كلينتون منسجمة مع نفسها ومع المبادىء الرأسمالية حين قالت أنه : "حتى ولو كانت نتائج "وصفات صندوق النقد الدولي لدول جنوب شرق آسيا" غير عادلة للعمال وعائلاتهم ومهما كانت صعبة" لكنها مبررة من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي! وهكذا فإن العدل هو أمر جانبي في هذا النظام، سواء أكان في عهد أولبرايت في أيامنا هذه أم في عهد أحد كبار اقتصاديي الأنجلو سكسون للقرن العشرين اللورد جون مينارد كينز والذي قال: "علينا أن نتظاهر بين أنفسنا وبين الآخرين بأن الخطأ عدل، والعدل خطأ". وهكذا فإن عدم العدل هو أمر محسوم بالنسبة للنظام المعلوماتي الرأسمالي بحيث أن هذا النظام لا يستطيع العيش على أسس عادلة. ولكن هذا هو النظام نفسه الذي يريد جورج بوش الصغير أن يفرضه على العالم، ومن لم يعجبه ذلك فهو العدو إذن.

شرارة الأصولية الأولى جاءت من الصهيونية والتي اغتصبت أراضي الغير تحت مسمّيات دينية متعصبة في الوقت الذي يمارس الغرب نفاقه مناديا بالعلمانية. أما كون الفلسطينيين قد عاشوا في فلسطين آلاف السنين، وأنهم كانوا وهم ما زالوا سكان البلاد الذين يملكون أكثرية الأرض والعقار، فهو بالنسبة لهم كأنه لم يكن. ومنذ بدايات الصهيونية، كتب مؤسس الحركة الصهيوينة ثيودور هيرتزل في يونيو 1895 في مذكراته: "علينا أن نقذف بسكان فلسطين المفلسين الفقراء خارج فلسطين بإيجاد فرص عمل لهم في دول أخرى، وحرمانهم من التوظيف داخل (بلدنا!)" وفي يونيو 1938 اجتمعت الوكالة اليهودية ليوم كامل في فلسطين حيث قررت بأغلبية ساحقة عملية التهجير الجماعي (الترانسفير) لعرب فلسطين من أراضي الدولة اليهودية المزمع إقامتها. وكتب بن غوريون إلى ابنه عاموس في 10/5/ 1937 قائلاً: "علينا أن نطرد العرب ونأخذ مكانهم. إنني لا أرى خطأ في عمل ذلك". أما مناحيم آسيشكين القيادي في الوكالة اليهودية بفلسطين فقال: "أستطيع أن أقف وأدافع عن النواحي الأخلاقية لعملية التهجير الجماعي (الترانسفير) أمام الله وعصبة الأمم". وأما المؤرخ والكاتب الإسرائيلي توم سيغيف (*Tom Segev*) فكتب: "باستثناءات قليلة، لا يوجد بين الصهاينة من يخالف مبدأ أفضلية عملية التهجير الجماعي ولا حتى أسسها الأخلاقية".

أما الأصولية المسيحية في النصف الثاني من القرن العشرين فقد رأت من المناسب أن تُعَجِل من القدوم الثاني للمسيح بواسطة الدولة اليهودية إسرائيل، وهم مستعدون أن يقاتلوا المسلمين حتى آخر يهودي.

وعندما سأل أحدهم ليني ديفس (*Lenny Davis*) أحد أقطاب الأيباك (اللوبي الصهيوني الأميركي) السابقين إن كان يعلم بأن التلاقي في الأهداف بين الصهاينة اليهود والصهاينة المسيحيين سينتهي حين قدوم المسيح حيث أن للصهاينة المسيحيين معتقداتهم وأجندتهم الخاصة حينئذ، أجاب: "إن هؤلاء يثيرون قرفي وخوفي، ولكن إلى أن أرى المسيح يسير فوق جبال القدس فإني أدعم كل من يريد أن يكون صديقا لإسرائيل".

"إن أكبر الجرائم الوحشية في التاريخ البشري ارتكبتها الرأسمالية تحت مسميات غاية في النبل وبحجة الأهداف الجميلة للمجتمع. إن جرائم الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية... قد تم شنها تحت شعار الحرية والمساواة والأخوة.

"وتم ارتكاب الجرائم ضد سكان أميركا الشمالية الأصليين تحت شعار التقدم.

"وتم ارتكاب الجرائم ضد رجال الدين، والنبلاء، والتجار، والفلاحين بين 1917 – 1937 في روسيا تحت شعار السعادة والعدل العالمي ...

"إن التطبيق السيء للأهداف النبيلة، والتي كثيراً ما تتعارض تماماً في المحتوى مع الادعاءات، لا يجب أن يقلل من قيمة تلك القيم".

د. سيرجي غلازييف *Dr. Sergey Glazyev*

" وبعد أن بدأ مكتب التحقيقات الفيدرالي (*FBI*) بالتنصت على مكالمات رابطة الدفاع اليهودية في أكتوبر 1970، أفشل العديد من عمليات الرابطة الإرهابية ... لقد أفشل ال *FBI* محاولة لقصف مقر السوفييت في غلين كوف (*Glen Cove*) ولاغتيال السفير السوفييتي أناتولي دوبرينين ... وبمساعدة أحد المخبرين عن رابطة الدفاع اليهودية تمكن عملاء ال*FBI* بالكشف عن مخطط لتفجير سيارة مفخخة في البعثة السوفييتية للامم المتحدة في نيويورك. أما أكثر الخطط إثارة والتي تم كشفها والتي يقف منها شعر الرأس فكانت طائرة من غير طيّار كانت معبأة بالديناميت ومهيئة للطيران الأتوماتيكي لتصدم في البعثة السوفييتية في نيويورك... وكانت هذه الطائرة في جاهزية تامة للطيران ... في موقع تابع لرابطة الدفاع اليهودية في *4702* شارع (*10*) في يوروبارك في بروكلين نيويورك"

روبرت فريدمان *Robert Friedman*

من كتاب: الحاخام مائير كاهانا، من مخبر ل *FBI* إلى عضو في الكنيست ص ب 117 – طبعة 1990

الفصل الأول

أحداث الحادي عشر من سبتمبر

خرافة السوبرمان مقابل الدولة الأعظم

- في 7:59 صباحاً أقلعت طائرة الخطوط الاميركية (*American Airlines*) رحلة رقم 11 من بوسطن متجهة إلى لوس أنجيلوس. وكان على متن طائرة البوينغ 767 (81) راكباً و(11) هم أعضاء الطاقم.
- في 8:01 صباحاً أقلعت طائرة *United Air Lines (UAL)* رحلة رقم 93 من نيورك *Newyork* متجهة إلى سان فرانسيسكو وعلى متن الطائرة البوينغ 757 (38) راكباً و(7) هم أعضاء الطاقم.
- في 8:10 صباحاً أقلعت طائرة البوينغ 757 التابعة للخطوط الأميركية (*American Airlines*) رحلة رقم 77 من واشنطن دي.سي 96 وتحديداً من مطار داليس(*Dulles*) متجهة إلى لوس أنجيلوس وعلى متنها (6) من طاقمها و(58) راكباً.
- في 8:14 صباحاً أقلعت طائرة البوينغ 767 التابعة للخطوط الجوية المتحدة *UAL* رحلة رقم 175 من بوسطن متجهة إلى لوس أنجيلوس وعلى متنها (56) راكباً و(9) من طاقمها.
- في 8:45 صباحاً اصطدمت طائرة الخطوط الأميركية (*AA*) رحلة رقم 77 بمبنى مركز التجارة العالمي.
- في 9:03 صباحاً اصطدمت طائرة يونايتد إيرلاين (*UAL*) رحلة رقم 175 بالبرج الثاني لمركز التجارة العالمي.
- في 9:17 صباحاً أغلقت وكالة الطيران الاتحادية كل مطارات نيويورك.
- في 9:40 صباحاً أوقفت وكالة الطيران الاتحادية كل رحلاتها الداخلية لأي جزء من الولايات المتحدة.
- في 9:41 صباحاً تحطمت طائرة الخطوط الأميركية (*AA*) رحلة رقم 77 بعد سقوطها فوق مبنى وزارة الدفاع الأميركية البنتاغون في واشنطن دي. سي.

- تم إخلاء البيت الابيض والبنتاغون في تمام الساعة 9:44 صباحاً بينما تم إخلاء مبنى الكونغرس الأميركي في تمام الساعة 9:48 صباحاً.

تعجّ الولايات الأميركية بأكثر أنواع الاستخبارات تعقيداً في العالم إلى جانب قدراتها الفائقة على المستوى التقني. وهي لا تملك وكالة استخبارات واحدة، بل إنها تقوم على عدة وكالات للمخابرات التي تعمل على المستويين المحلي والدولي. كما ان هناك أنظمة تعاون وتنسيق غاية في التعقيد تربط ما بينها وقد أثبتت كلها نجاعتها. ومن بين هذه الوكالات نذكر: وكالة المخابرات المركزية(*(CIA) Central Intelligence Agency*)، ووكالة استخبارات وزارة الدفاع (*(DIA) Defense Intelligence Agency*)، واستخبارات الجيش (*Separate Army*)، واستخبارات البحرية (*Navy*)، وخدمات استخبارات سلاح الجو (*Air Force Intelligence Services*)، ووكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الخارجية، وهومكتب الاستخبارات والبحث (*The Bureau of Intelligence and Research (INR)*)، واستخبارات مفوضية الطاقة الذرية (*The Atomic Energy Commission Intelligence*)، ومكتب التحقيقات الفيدرالي (*FBI*)، وأخيراً وإن كان ليس آخراً، وكالة الامن القومي(*(NSA) The National Security Agency*)، وهي كبرى وكالات الاستخبارات الأميركية على الاطلاق. وتعمل وكالة الأمن القومي (*NSA*) بمراقبة كل الاتصالات الخاصة والحكومية في العالم من خلال تقنيات عالية التطور والتعقيد، حيث تعتبر الذراع الالكتروني الذي يسترق السمع على العالم لحساب الاستخبارات الأميركية. وقد قامت هذه الاستخبارات بتحذير كلينتون من أن سفارة دولة أجنبية معينة كانت تتنصت على مكالماته الهاتفية مع مونيكا لوينسكي (*Monica Lewinsky*)، ممّا دفعه إلى الكف عن تلك المكالمات. وعندما أنكر الاتحاد السوفييتي أنه قام بإعطاء الأوامر لإسقاط الطائرة الكورية المدنية التي كانت تحلق فوق منطقة روسية، قامت وكالة الأمن القومي (*NSA*) بعرض الشريط الصوتي الكامل الذي يحتوي الاتصالات التي دارت بين قائد طائرة الميغ *MiG* الروسية وبين محطة القيادة الأرضية حيث كانت محطة القيادة تعطي أوامرها للطيار بإطلاق النار على الطائرة المدنية الكورية وإسقاطها.

وحتى في المراحل الاولى من عصر التقاط الصور بالأقمار الصناعية، كان بإمكان وكالة الأمن القومي أن تحصي الدبابات السوفييتية عدداً، ومن خلال تقنية الصور الأولية كان بمقدورهم أن يحددوا جاهزية تلك الآليات للعمل. وتمتلك وكالة الأمن القومي، سفن تجسس في المحيطات، وأقمارا صناعية وطائرات أواكس *AWACS* تجوب أرجاء السماء على مدار الساعة، مغطية كل أنحاء العالم. ويتم اعتراض كل حركات الاتصال من

الولايات المتحدة وإليها، كما تصنّف الرسائل التي يتم اعتراضها ومن ثم تُوجّه لمن هم معنيون بها. وفي مقر وكالة المخابرات المركزية*CIA*، ثبت جهاز المقارن *Comparator* على لوح من الجرانيت يزن 7 أطنان ليجعل آلية عمله الحساسة بمعزل عن اهتزازات المبنى. أما العقل المدبر في مقر الوكالة في لانجلي *Langley* فهو عبارة عن مزرعة ديسكات كمبيوتر في غرفة تماثل مساحتها مساحة ملعب كرة قدم إضافة إلى سبعة صوامع عملاقة تحتوي كل منها على (6) آلاف شريط كمبيوتر مغناطيسي تقوم الروبوتات بتحميلها. وتتم تغذية عشرات الآلاف من صور الأقمار الصناعية في كمبيوترات فائقة السرعة *Cray 4MP* والتي تعيد عرض رسوم كرتونية للشوارع والأسواق والبنايات أو أي شيء آخر ترى الوكالة أو أي من عملياتها ضرورة لمراقبته. وتستطيع وكالات الاستخبارات اقتحام أجهزة الكمبيوتر الشخصية ونسخ المعلومات الموجودة عليها دون الحاجة إلى اقتحامها فعليا في مواقعها. وباستخدام شعاع صغير غير مرئي يرسل من محوّل على بعد مئات الأمتار من النافذة يتم تضخيم اهتزازات النوافذ وبالتالي تسجيل المحادثات التي تجري داخل الغرف. وهذا جزء لا يذكر إذا ما قورن بالمعجزات التقنية التي لا يتم نشرها على الملأ.

ومع ذلك فقد أعلنت الولايات المتحدة مباشرة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر أن رجلاً يعيش في كهف على مبعدة عنهم تقدر بنصف محيط الكرة الأرضية هو المسؤول عن هذه الهجمات، وأن هذا الرجل الخارق قد تفوّق على جيوش وكالات الاستخبارات المذكورة في مهاراته وذكائه. وهذا الرجل المزعوم هو أسامة بن لادن، وهو ملياردير من مواليد المملكة العربية السعودية كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد أغرته بشن حرب الجهاد المقدس ضد الوجود الشيوعي للاتحاد السوفييتي الذي غزا أفغانستان. ومع أن دوافعه كانت في الواقع تتمثل في الجهاد لتحرير بلد مسلم، إلا أنه من أجل ذلك نسّق نشاطاته مع وكالة المخابرات المركزية *CIA* عن قناعة منه، وليس نظير مكافأة مادية. ولذلك، فقد كان تكوينه النفسي، ومصادره، وإمكانياته التنظيمية وكل شيء عنه معلوماً تماماً لدى الوكالة وأجهزة الاستخبارات الأميركية الأخرى. ولما كانت الوكالة تخترق الأصدقاء والأعداء على حد سواء، فإن من الفرضيات المعقولة والمنطقية أن تنظيم ابن لادن كان مخترقاً تماماً خلال وبعد فترة حكم السوفييت لأفغانستان. ومن المعلوم أن طالبان هي صنيعة الاستخبارات الباكستانية التي تتمتع بروابط "خاصة" مهنية وتقنية مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. ومن الأهمية الإشارة إلى ان الاستخبارات الأميركية كان لديها أمر تنفيذي يعود تاريخه إلى زمن إدارة الرئيس كلينتون لمراقبة ابن لادن

والقاعدة، وهذا ما يجعل من المستحيل على القاعدة أن تخفي أية تحركات عن أعين الاستخبارات الأميركية، وبخاصة عملية بحجم عملية الحادي عشر من سبتمبر. إن ما أفصح عنه الذي أصدره الديمقراطيون في مايو 2002 والذي يتضمن حقائق عن توجيه الاستخبارات الأميركية تحذيرات متتالية قبل الحادي عشر من سبتمبر بهجوم وشيك سيؤيد هذه الفرضية. وحتى مبنى مركز التجارة العالمي كان قد تم ذكره تحديداً وبالاسم كهدف محتمل.

ووفقاً للرواية الأميركية الرسمية، فإن أسامة بن لادن من كهفه، قد تفوق على القوة العظمى الوحيدة في العالم. وقد طالب هذا العالم أميركا بتقديم الدليل، ولكن شيئاً لم يُقدَّم.

وقالت الادعاءات أن 19 خاطفاً، كلهم من الشرق الأوسط، كانوا مسؤولين عن الأحداث. وقال روبرت مولر (*Robert Mueller*) مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI* في مايو 2002 إن أياً من المشتبه بهم التسعة عشر لم يخلّف وراءه دليلاً. لا بد وأن تكون هذه هي الجريمة الكاملة! فهل كانت كذلك؟ لقد كان لدى العالم أفكار مختلفة والعديد من الأسئلة إزاء هذا الموضوع.

<u>في ألمانيا:</u> قال البروفيسور أوجست براديتو (*August Pradetto*) من جامعة العلوم العسكرية الألمانية في مقابلة أجرتها معه صحيفة دي فيلت *Die Welt* اليومية يوم التاسع عشر من سبتمبر، قال: "إن عملية بحجم ما وقع يوم 11 سبتمبر تحتاج على الأقل سنة كاملة من التحضيرات التي لم يكن لها أن تُدبّر آنياً من على متن الطائرات". ويضيف براديتو (*Pradetto*): "قد يكون بن لادن عضواً من كوماندو الإرهاب، لكنه ليس أبداً العنصر الرئيسي فيه.". ويعرب البروفيسور براديتو (*Pradetto*) عن اعتقاده أن أحداث 11 سبتمبر ما كان لها أن تتم من دون مساهمة فاعلة من وكالة استخبارات بالغة التطور والتقدم في بلد "قد يكون هدفه جرّ حلف شمال الأطلسي (الناتو *NATO*) إلى حرب ضد العالم الإسلامي...".

أما وزير الخارجية كينكل (*Kinkell*) فقال: "يجب تقديم الإثبات على أنها كانت هجمات مدبرة وموجهة من الخارج".

<u>في إيطاليا:</u> كان رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق جوليو أندريوتي (*Giulio Andreotti*) وزيراً للدفاع والشؤون الخارجية والاقتصاد معاً، وكان يتمتع بخبرة واسعة حول الإرهاب والدفاع وما يتعلق بهما. وقد شغل منصب رئيس الوزراء 7 مرات، وقد تحدث أندريوتي (*Andreotti*) يوم 12 سبتمبر لصحيفة آفينيري (*Avvenire*) اليومية. فقال: "انتبهوا ولا تتشبثوا بالفرضيات

التي هي في غاية السهولة في ظاهرها... لأنه من المؤكد في الغالب أن خاطفي الطائرات في أحداث 11 سبتمبر لا بد وأنهم كانوا يتلقون مساعدات خارجية. ويبدو من الصعوبة أن تكون هذه مهمة أشخاص مسافرين بطريقة الصدفة ووصلوا إلى هناك تماماً في الوقت المحدد.". وتحدث أنديريوتي (*Andreotti*) يوم 13 سبتمبر إلى صحيفة كورييرِ دي ديلا سيرا (*Corriere Della Sera*) اليومية معرباً عن استهجانه: "أتساءل عمن يكون قد ساعد الإرهابيين في الولايات المتحدة إذ لا بد أنهم تلقوا دعماً هائلاً محلياً. هؤلاء أشخاص قادوا طائرات وحسبوا الوقت الصحيح الذي ستنقل فيه محطات التلفزة الأحداث، فهم ليسوا سيّاحا في رحلة عارضة. إن الإرهاب لا ينمو فقط على هذا الجانب من الأطلسي. الأميركيون لديهم سوابق في الإرهاب مثل حادثة أوكلاهوما، دعونا لا ننسى ذلك."

<u>في مصر:</u> في مقابلة له مع شبكة الكوابل الأميركية *CNN* بعد أيام من هجمات 11 سبتمبر، قال الرئيس المصري حسني مبارك إنه كان طياراً محترفاً وقاد كل أنواع الطائرات المقاتلة وطائرات الشحن، وبصفته ضابطا سابقاً في سلاح الجو، فإنه يؤمن بأن أولئك الذين قادوا الطائرات ونفذوا الهجمات كانوا على مستوىً عالٍ من الخبرة، ولم يكونوا على علم فقط بالمنطقة التي تقع فيها أهدافهم، بل لا بد وأنهم قد حلقوا في سماء تلك المنطقة من قبل مرات عدة. وقد كشف النقاب فيما بعد عن أن المخابرات المصرية كانت قد حذرت الولايات المتحدة من أن متطرفين قد يقومون بتحطيم طائرة في إحدى المباني، وكان ذلك التحذير قد وجه للحكومة الأميركية في منتصف تموز من عام 2001. وبعيد ذلك، صرح مبارك من جديد لصحيفة نيويورك تايمز في الخامس من يونيو 2002 إن مصر قد حذرت وأخبرت الولايات المتحدة باحتمالية كبيرة لوقوع هجمات ضد الولايات المتحدة قبل الحادي عشر من سبتمبر.

أما اللواء المتقاعد محمود خلف فقد حلل هجمات 11 سبتمبر من وجهة نظر عسكرية استراتيجية: ففي رأيه الذي يعدّ رأياً مختصاً في شأن كهذا، إن مثل تلك العمليات وذلك الإعداد اللوجستي لا بد وأنه استعان على أقل تقدير ب 100 من الفنيين المختصين الذين كان أمر تدريبهم وإعدادهم ليستغرق سنة كاملة على الأقل، وهذا ما لا يمكن لتنظيم القاعدة القيام به نظراً لضعف إمكاناته مقارنة بالدقة العالية التي نفذت بها الهجمات. وأضاف إن تلك الطائرات المخطوفة لم تكن لتتمكن من الهروب من الرقابة الصارمة التي تفرضها قيادة دفاع شمال أميركا (*North American Defense Command*) (*NORAD*)، لاسيما وأن أحد طياري الطائرات المخطوفة قد اتصل بوكالة الطيران الاتحادية (*FAA*) ليخبرها بأن تلك الطائرة مخطوفة.

في لندن: ذكر يورغن شتوربك (*Jurgen Storbeck*)، مدير البوليس الاوروبي لمكافحة الإرهاب (*Europal*) في مقابلة له مع صحيفة لندن ديلي تليغراف يوم الخامس عشر من سبتمبر، إنه: "بالنسبة للفكرة التي تقول إن أسامة بن لادن، ومن مكان وجوده في أفغانستان، كان بمقدوره أن يدير المرحلة الأخيرة من العمليات الانتحارية... فإننا يجب ألاّ نتقبلها دون أن نشكّك في صحتها لأبعد الحدود."

في إسرائيل: أوردت نشرة (*I&P Strategic Update*) ثلاثة سياقات محتملة للمؤامرة التي دبرت الهجمات. أول هذه السياقات أن منفذي الهجمات هم "إرهابيون عرب"، والثاني هو أنهم قد يكونون عبارة عن "دولة محرِّضة موالية لأميركا، مثل إسرائيل، والتي ترغب في جرّ الولايات المتحدة وكل العالم إلى حرب صليبية ضد المسلمين." أما السيناريو الثالث فهو يتمحور حول عصبة أميركية يمينية تضم سياسيين وعسكريين وتستخدم رجالاً متعصبين، سواء أكانوا عرباً أم من رجال الميليشيات البيض.". ويمكن أن يكون الأمر أيضاً مزيجاً من تلك السياقات الثلاثة. كما أوردت تلك النشرة اقتباسات مما قاله مسؤولون عسكريون إسرائيليون رفيعو المستوى إلى جانب اقتباسات مما ذكره القائد السابق لسلاح الجو الإسرائيلي بن إلياهو (*Ben Eliahu*) والذي بثّ على القناة الثانية من التلفزيون الإسرائيلي والذي قال فيه: "من وجهة نظري المهنية فإن الطيارين لا بد وأن يكونوا أميركيين، وليسوا من جنسية أخرى، وبخاصة إذا ما نظرنا إلى أسلوبهم التقني."

في أفغانستان: لقد قامت حركة طالبان بطرد الزعيم الأفغاني السابق برهان الدين رباني من كابول ونفيه خارج أفغانستان وذلك خلال عهد طالبان.
ولدى سؤاله عن أسامة بن لادن من قبل صحيفة إيزفيسيتا (*Izvestia*) قال رباني: "أنا مهتم غاية الاهتمام بأن أعرف كيف أن عملية إرهابية معقدة ومكونة من عدة مراحل ومخططة بغاية الجهد والعناية ومنظمة على أسس تقنية عبقرية كتلك التي حصلت في نيويورك يمكن أن تنظم وتنفذ من قبل زمرة من قُطّاع الطرق الذين يعتزلون العالم في منطقة غير مأهولة في جبال أفغانستان. بالنسبة لي، لا يمكنني أن أستوعب هذا الأمر.". وعندما سألته الصحيفة ذاتها عمّا إذا كان يعني أن ابن لادن ليس هو العقل المدبر لهجمات 11 سبتمبر قال الرئيس الأفغاني السابق للمراسل: "أوَ لا تشك في ذلك أنت أيضاً؟ ... لقد أقام ابن لادن لمدة طويلة في الكهوف، وليس بمقدور المرء أن يتحكم بالعالم من مكان كهذا."

في الولايات المتحدة الأميركية: كان ليندون لاروش (*Lyndon La Rouche*) في مقابلة إذاعية على الهواء مباشرة في الوقت نفسه الذي حدثت فيه هجمات 11 سبتمبر. ولدى سؤال المذيع له حول رأيه في الهجمات المفاجئة، لم يتردد لاروش (*La Rouche*) وعبّر عن رأيه في أن هذه العمليات كانت ومن دون شك تدار وتُنظّم من قبل عناصر شريرة في الولايات المتحدة نفسها تهدف إلى إذكاء الصراع بين الحضارات وتصعيد السياسات التي تتبناها ولإنقاذ النظام الرأسمالي الأميركي والعالمي المتهالك.

إن الآراء والتعليقات المذكورة آنفاً قد صدرت عن أشخاص ذوي خبرات واسعة هائلة ومن قارات أربع مختلفة: أميركا، أوروبا، آسيا وإفريقيا. ومن ضمن هؤلاء الأشخاص رئيس حالي، ورئيس سابق، ورئيس وزراء لسبع مرات في إحدى الدول السبع الكبار، وخبراء استراتيجيون عسكريون ومدراء منظمات تعمل ضد الإرهاب واثنان من قادة سلاح الجو السابقين. ولا يمكننا بأي حال من الاحوال الاستخفاف بآرائهم وتعليقاتهم أو حتى تجاهلها نظراً لخبراتهم الفائقة. إن القاسم المشترك الذي يجمع ما تقدم ذكره من آراء وتعليقات يمكن تلخيصه فيما يلي:

- لم يقدم أي دليل مقنع على أن أسامة بن لادن هو من نفذ تلك الهجمات على مدينة نيويورك... ولو كان له ضلع فيها، وهذا ممكن جداً، لكنه احتمال غير مثبت بدوره، كما أنه لا يمكن أن يكون العنصر الرئيس.
- لم تكن هذه الهجمات لتتم بهذا النجاح لو لم تتلق الدعم من أشخاص متعاونين ذوي خبرة واطلاع واسع وقوة فائقة من داخل الولايات المتحدة...
- لم تكن هذه الهجمات الضخمة والمعقدة جدّاً لتفلت من أنظار ومسامع هذا الكم الهائل من الوكالات الاستخباراتية الأميركية التي تنتشر على طول الولايات المتحدة وعرضها والعالم. ولو قدّر لها أن تزوغ عن ناظري إحدى هذه الوكالات، فإنها وبلا ريب لن تفلت منها كلها.
- وبما أن الولايات المتحدة قد قدمت اتهاماتها بعد ساعات من حدوث الهجمات واعلنت شن حربها بناءً على دلائل ظرفية غير قطعية، حيث أنها أعلنت أنه لم يكن لديها دليل ثابت قبل الهجمات، فإن النقاد يرون أن لديهم الحق ذاته، وإن لم تكن القوة ذاتها، الذي تدعيه الولايات المتحدة للتعبير عن شكهم حيال هوية مدبري أحداث الحادي عشر من سبتمبر ودوافعهم. ولو ثبت أن التاريخ يقف في صف دعاة نظرية المؤامرة، ولو أمكن إثبات الدافع بما لا يدع مجالاً للشك أن قوىً محلية متواطئة مع البارونات عبر القطريين هي المستفيد الأكبر من هذه الهجمات، فإننا ساعتها يجب أن نأخذ آراء قادة العالم التي تقدم ذكرها على محمل الجدّ.

إن الخطة التي سارت على أساسها هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت غاية في الدقة والبراعة وكأنها مقتبسة عن إحدى الروايات، غير أنها ليست عصية على التفكير ولا أصلية. ومن المثير أن نعلم أن رواية "دَيْن الشرف"(*Debt of Honor*) التي ألفها توم كلانسي (*Tom Clancy*) وكانت الكتاب الأكثر مبيعاً عام 1994، تدور أحداثها حول طيار تعتريه موجة قاتلة من الغضب فيقوم بتعبئة طائرته بالوقود ويسقط بها ليحطمها فوق مبنى الكونغرس الأميركي وقت انعقاده ليقتل الرئيس الأميركي ومعظم أعضاء الكونغرس. فهل قرأ أسامة بن لادن يا ترى هذه الرواية وهو في كهوف أفغانستان!؟ لكن الذي لا شك فيه هو أن مثل هذه الابداعات ليست غريبة على المجتمع الأميركي ولا على المارقين داخله.

في منتصف شهر مايو من عام 2002، أي بعد ثمانية أشهر على أحداث 11 سبتمبر، قال روبرت مولر (*Robert Mueller*)، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI* إن خاطفي الطائرات المزعومين لم يخلفوا وراءهم أي أثر لأنهم لم يستخدموا أجهزة كمبيوتر نظراً لانهم أشخاص متعصبون. وبعد أيام قليلة من هذا التصريح، قام بعض الديمقراطيين، تدفعهم السياسة، بالكشف عن معلومات داخلية تشير بكل وضوح إلى أن المجتمع الاستخباراتي كان لديه في واقع الأمر الكثير من المعلومات. وللدفاع عن نفسها، التجأت الإدارة الأميركية الآن إلى النقيض الآخر: لقد قالوا إن المشكلة هي "أنه كان هناك الكثير من المعلومات."

- ليست الروايات فقط هي التي قامت بتحطيم الطائرات في مباني الحكومة الأميركية. فقد أورد تقرير من مكتبة الكونغرس في سبتمبر 1999 أن "مفجرين انتحاريين" قد "يحطمون – أي يهبطون بطائرة ... في مبنى البنتاغون"
- وقبيل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصدرت وكالة الطيران الاتحادية *FAA* تحذيرات عدة حول عمليات اختطاف طائرات وشيكة داخل الولايات المتحدة وقد ذكرت اسم أسامة بن لادن تحديداً كمشتبه به.
- 28 يونيو 2001:

صرح مدير الاستخبارات المركزية *CIA* جورج تينيت (*George Tenet*) إلى مستشارة الأمن القومي (*NSA*) للرئيس بوش "أن من المرجح جداً حصول هجمات من تنظيم القاعدة في المستقبل القريب."

- 5 يوليو 2001:

حذر مسؤولو مكافحة الإرهاب كلاً من مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI*، وكالة الطيران الاتحادية (*FAA*) ومستشارة الأمن القومي (*NSA*) وغيرهم من أن هجوماً ضخماً على الولايات المتحدة سيقع قريباً جداً.

- 10 يوليو 2001:

حذر عميل من مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI* في فينيكس (*Phoenix*) أريزونا (*Arizona*) من أن أعداداً كبيرة وغير اعتيادية من مواطني الشرق الأوسط يلتحقون بمدارس الطيران، وأنه يشتبه في كونهم عناصر في شبكة أسامة بن لادن.

- منتصف يوليو 2001:

سلمت الحكومة المصرية للاستخبارات الأميركية خطة لما أسمتهم "إرهابيين مسلمين" لتحطيم طائرة في أحد المباني في الولايات المتحدة الأميركية.

- 6 أغسطس 2001:

أطلع الرئيس بوش في مزرعته بولاية تكساس على خطة هجمات محتملة ضد الولايات المتحدة باستخدام طائرات مخطوفة حيث تم ربط ابن لادن وشبكته بهذه الهجمات المحتملة.

- 17 أغسطس 2001:

قبل أيام من وقوع هجمات 11 سبتمبر، حذر عميل من مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI* من أن زكريا موسوي في إطار التخطيط "للتحليق بشيء ما والاصطدام به في مركز التجارة العالمي". وكان هذا التحذير مبنياً على أساس أقوال صدرت عن مدربي موسوي في مدرسة الطيران التي كان ملتحقاً بها، وقد تم اعتقال موسوي بناء على ذلك قبل أحداث سبتمبر بأسابيع.

- 9 سبتمبر 2001:

كان في حوزة مستشارة الأمن القومي (*NSA*) توجيهات عسكرية جاهزة وضعتها على مكتب الرئيس قبل يومين من وقوع الهجمات. وكانت هذه هي المخطط نفسه الذي استخدم بعد الحادي عشر من سبتمبر للهجوم على أفغانستان مع دعم رئيس من حلف الشمال.

ذكر الرئيس الأميركي ونائبه ومستشارة الأمن القومي العبارات التالية والتي تتعارض وتتناقض تماماً مع الحقائق المذكورة سابقاً والتي لا تقبل الشك ولا الجدال:

- في 21 سبتمبر 2001، قال بوش: "لم تكن أميركا تتوقع أبداً حتى في الحلم قبل 11 سبتمبر أن بوسع أحد أن يهاجمها."... غير صحيح، ولكن لماذا تم هذا الكذب؟!
- في ديسمبر 2001، أصر ديك تشيني (*Dick Cheney*) في مقابلة له مع برنامج "واجه الصحافة (*Meet The Press*)" على أنه لم تكن هناك أية

تحذيرات معينة حول عملية داخل الولايات المتحدة ،، غير صحيح. ولكن لماذا أيضاً تم هذا الكذب؟

- في 16 مايو 2002، قالت كوندوليزا رايس (*Condoleeza Rice*): "لا أعتقد أنه كان بمقدور أحد التنبؤ بأن هؤلاء الأشخاص يمكن أن يستقلوا طائرة ويرتطموا بها بعنف في مركز التجارة العالمي..."... غير صحيح. وأيضاً لماذا كذبت كوندوليزا رايس؟

من الجلي أن هناك أسئلة كثيرة ينبغي الإجابة عنها. كل شخص في الولايات المتحدة يحاول أن يصل إلى حقيقة الأمور مصاب بحالة من الإحباط حيث أن التهم بالخيانة واللاوطنية جاهزة بانتظار كل من تسوّل له نفسه استنباط الامور على حقيقتها ومعرفة أبعادها الصحيحة.

يجد الكونغرس الأمريكي أن من الملائم أن يشكل اللجنة تلو الأخرى ويحشد المدعين العامّين بميزانيات تصل إلى عشرات بل مئات الملايين من الدولارات للسعي وراء حياة الجنس التي يعيشها الرئيس السابق كلينتون، ولكنه لا يرى مطلقاً أن من الضروري البحث والاستقصاء حول الكذب والمفارقات والتباين بين ما عرفته إدارة الرئيس بوش وبين نقيضه الذي ما فتئت تروج له عن سابق إصرار وتصميم. كما أن الكونغرس الأميركي لا يلقي بالاً حتى لمحاولة معرفة الدوافع وراء تلك التناقضات!

إن وسائل الإعلام التي تهيمن عليها تركيبة قوى الظل ذاتها التي أوصلت جورج بوش إلى البيت الأبيض تبث الأحداث على نطاق واسع، وأحياناً على نطاق ضيق، بشكل يتناسب مع أجندة تلك القوى. فلو كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر جزءاً من مخطط، أو أنها تسهم في بناء نظامهم العالمي الجديد، فإن الإدارة ستجد وسائل الإعلام ميالة لمساعدتها بكل سخاء. وإنها لكذلك فعلاً!

إن التاريخ يقف في جانب مؤيدي نظرية المؤامرة، وكذلك يفعل الرأي العام الأميركي. ففي اقتراع للرأي العام أجرته شبكة الأخبار بالكوابل *CNN* ومجلة تايم *TIME* في ديسمبر من عام 1991، أي بعد أكثر من ربع قرن على اغتيال الرئيس الأميركي جون إف. كينيدي (*John F. Kennedy*) اتضح أن الأميركيين لا يثقون بحكومتهم ولا بمؤسساتهم الأمنية:

- رأى 72% من الأميركيين أن الشعب الأميركي لم يتم اطلاعه على شيء من الحقيقة سوى أن الرئيس كينيدي قد اغتيل.
- رأى 73% أن قاتل كينيدي (هارفي أوزوالد) (*Harvey Oswald*) لم يكن يتحرك وحده، وأن الاغتيال كان جزءا من مؤامرة!
- رأى 50% أن الطرف المتآمر كان وكالة الاستخبارات المركزية *CIA*!
- رأى 48% أن الطرف الذي قاد المؤامرة كانت المافيا!

- رأى 34% أن من قاد المؤامرة هم الكوبيون!
- رأى 19% أن المتآمرين هم المنفيّون الكوبيون!
- رأى 18% أن السبب وراء المؤامرة كان القادة العسكريين!
- رأى 13% أن الأساس هو شرطة مدينة دالاس *Dallas*!

ووفقاً للرواية الأميركية الرسمية، فإن الرئيس جون إف كينيدي *John F. Kennedy* قد اغتاله شخص واحد فقط هو (*Lee Harvey Oswald*). ولو كان الأمر كذلك، فإن أوزوالد لا بد وأنه كان يمتلك إمكانات وقدرات خارقة، تماماً مثل أسامة بن لادن. فهو لم يكن على علم فقط بموعد زيارة الرئيس الأميركي إلى دالاس، في تكساس، ولكنه علم أيضاً الساعة والدقيقة والمسار الفعلي الذي من المؤكد أن موكب الرئيس سيسلكه. ثم إنه وصل في الوقت المناسب تماماً مع بندقية ومسدس لا يخطيء هدفه ودخل بطريقة أو بأخرى إلى مستودع للكتب، تصادف وأنه يطل على الشارع الذي سيمر فيه موكب الرئيس. ثم كان من باب الصدفة أيضاً أن ُقتل أوزوالد وهو لا يزال في قبضة الشرطة، بداخل مركز الشرطة. وكان معروفاً أن الشخص الذي اغتال أوزوالد له علاقة بالمافيا، وهو صاحب نادي تعرٍ ليلي يدعى كاروسيل (*Carousel*). وكان صاحب هذا النادي، واسمه جاك روبي (*Jack Ruby*)، يشتبه في أنه يقيم علاقات جنسية مع كلبه شيبا. فلماذا يقوم رجل بهذه الخلفية والأخلاق وهذا التاريخ بقتل أوزوالد؟ لقد تصادف كذلك أن مات كل شهود العيان واحداً تلو الآخر بطريقة غامضة! بعضهم أطلق عليه النار، وبعضهم انتحر، وبعضهم الآخر تعرض لحوادث مميتة! لا عجب إذن أن يرى 72% من الأميركيين أنه لم يتم إطلاعهم على الحقيقة فيما يتعلق بموت كينيدي، وأن يرى 73% منهم أن أوزوالد كان حلقة صغيرة في سلسلة مؤامرات طويلة لم يكشف عنها إلى الآن.

وارتأت الحكومة أن من الضروري "البحث" في اغتيال كينيدي ولذلك تم تشكيل لجنة وارين (*Warren Commission*). ولقد استقصت هذه اللجنة وقابلت العديد من الأشخاص وخلصت في نهاية المطاف إلى أن أوزوالد قام بالاغتيال وحده دونما أية مساعدة. وفسرت اللجنة الماء بعد الجهد بالماء.

وقد قدمت لجنة وارين تحرياتها وشهادات الشهود التي قابلتهم إلى الرأي العام في ستة وعشرين إصداراً. وقد تم عمل اقتراع الرأي العام الذي أجرته *CNN* ومجلة تايم *TIME* المشار إليه مسبقاً بعد نشر ال 26 إصداراً، مما يعني أن الشعب لم يصدق النتائج التي توصلت إليها اللجنة.

أدرك الناس أن الحقيقة تكمن في أن هناك "الكثير من المعلومات" المخفية وأن وكالات الاستخبارات تعتمد قاعدة رئيسة لا تتخلى عنها في كل عملياتها السرية ألا وهي "الإنكارية" (*Deniability*)، أي أن يفعلوا ما يفعلونه ثم يتنصلون منه ليحمل الشعب والناس على كاهلهم عبء البحث عن الحقيقة. ولو تمكن أحد من تقديم دليل مادي قوي، فإنه سيتحول بقدرة قادر إلى أنه قدّم نظرية أخرى للمؤامرة.

لقد بات من الملائم جداً لمؤسسات الظل وأذنابهم أن ترفض كل الادعاءات والمزاعم التي تكشف عن مخططاتها بل وأن تتهم من يقدمونها بانهم أتباع لنظرية المؤامرة. ولكن في قضية اغتيال كينيدي ليس من السهولة بمكان رفض الاتهامات بصرف النظر عن "إنكار" المتآمرين. لقد استمر جيم جاريسون (*Jim Garrison*)، المدعي العام في نيو أورليانز في التعبير عن قناعته بأن الاغتيال كان في الواقع مؤامرة. أما مدعي عام تكساس مارك نورث (*Mark North*) فقد اتهم مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي آنذاك جيه إدغار هوفر (*J. Edgar Hoover*) بإخفاء معلومات حاسمة حول تورط المافيا باغتيال كينيدي، سيما وأن الأخير كان في صدد إقالته عن إدارة مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI*. ثم قام بتأليف كتاب أسماه "دور جيه إدجار هوفر في اغتيال كينيدي". وقد ضمّن كتابه هذا دلائل موثقة على الابتزاز والمكائد التي كانت تحاك لأشخاص أميركيين بارزين. وخلص المؤلف إلى أن هوفر كان يملك من المستمسكات والمآخذ على نائب الرئيس ليندون جونسون (*Lyndon Jonson*) ما يجعله طوع انامله حال توليه الرئاسة.

ولتوضيح النظرة التي كان الرؤساء والنواب العامّون ينظرون من خلالها إلى هوفر، نورد النص التالي لبعض الأشرطة التي كانت بحوزة نيكسون *Nixon* والتي كان مسجلاً عليها الحوار الذي دار في البيت الأبيض بين الرئيس نيكسون وبين نائبه العام جون ميتشيل (*John Michel*):

قال الرئيس نيكسون: "لأسباب عدة يجب عليه (جيه إدجار هوفر) أن يستقيل... يجب عليه أن ينصرف من هنا... يمكنني الآن أن... أعتقد أنني أستطيع... استدعاءه وإقناعه بالاستقالة... هناك بعض المشاكل... وإذا استقال فيجب أن يستقيل بمحض إرادته... وهذا ما يجعلنا نواجه مشكلة عويصة... أظن أنه سيبقى في منصبه إلى أن يبلغ المائة من عمره."

ميتشيل : "سيبقى هناك إلى أن يدفن في وظيفته..."

نيكسون: "أعتقد أنه ينبغي علينا تحاشي مغادرته بصورة مدويّة.. إننا نتحدث عن رجل قد يجر الجميع معه بمن فيهم أنا ... ستكون معضلة كبيرة لنا."

وبعد وفاة إدغار هوفر أثناء توليه وظيفته إياها على قمة هذا الصرح العدلي المحلي قرابة خمسين عاماً حاول خلالها رؤساء أميركا

المتعاقبون طرده ولكنهم افتقروا إلى السلطة الحقيقية لتحقيق ذلك، علم نيكسون بوفاة هوفر أثناء شغله منصبه. فما كان منه إلا أن تنفس الصعداء قائلاً: "يا إلهي... أخيراً... اختفى هذا الوغد الحقير!".

وقد كتب مارك لين (*Mark Lane*) كتاباً بعنوان "الإنكارات المقبولة" (*Plausible Denials*) الذي استهدف رموزاً كباراً في وكالة الاستخبارات المركزية بصفتهم صنّاع مؤامرات. وطبقاً لما جاء في الكتاب، فقد كان الشخص الذي ادّعى أنه أوزوالد وقام بالاجتماع مع العملاء الكوبيين والروس في نيومكسيكو *New Mexico* لم يكن أوزوالد نفسه وإنما كان شبيهاً له يعمل لحساب وكالة المخابرات المركزية *CIA*. حتى ديفيد بيلين (*David Belin*) وهو عضو في لجنة وارين التي أكدت نظرية القاتل الوحيد، ألّف كتاباً بعنوان "الإفصاح النهائي"(*Final Disclosure*) الذي اتهم فيه وكالة الاستخبارات المركزية بحجب الدليل عن لجنة وارين. أما جيم مارز(*Jim Marrs*)، فقد ألف كتابه بعنوان "المؤامرة التي قتلت كينيدي" وقد خلص فيه إلى أن "من قاموا بهذا العمل هم رجال نافذون في قيادة الجيش الأميركي والبنوك والحكومة والاستخبارات ودوائر الجريمة المنظمة... كل هؤلاء أصدروا أوامرهم إلى عملائهم المخلصين للتأثير على بيادق المافيا والكوبيين ووكالة الاستخبارات لقتل الرئيس."

وبعد سنوات قليلة من اغتيال الرئيس كينيدي، قضى أخوه روبرت كينيدي (*Robert Kennedy*) نحبه غيلة وغدراً قبل وقت قصير من فوزه بترشيح الحزب الديمقراطي له للرئاسة. ومرة أخرى، صدر القرار بأن من اغتاله كان فرداً مستقلاً ومجرماً لم يستعن بأحد.

وقد أزيح الرئيس ريتشارد نيكسون (*Richard Nixon*) من منصبه بفعل "مؤامرة"حاكتها صحيفة الواشنطن بوست (*Washington Post*) وأحد "الرموز الكبار" في تركيبة القوى الأميركية الخفيّة الذي كان له من النفوذ ما أهله للاطلاع على كافة التفاصيل ودقائق الأمور، حتى أنه قام بتوجيه محرري الصحيفة في قطاع التحقيقات للعمل على طريقة استخبارات جيمس بوند وما يرافقها من مناورات. وقد طرد نيكسون من البيت الأبيض، ولم يعرف الشعب الأميركي هوية ذلك "الرمز الكبير" حتى بعد 30 عاماً من فضيحة ووترغيت (*Watergate*). كما أنهم لم يحيطوا علماً بالأسباب التي دفعت مؤسسة الظل إلى اتخاذ قرار بوجوب خلع الرئيس ومغادرته منصبه. وقد ارتكب الرؤساء الأميركيون، قبل نيكسون وبعده، من الأخطاء أكثر مما ارتكب نيكسون، ولكن أياً منهم لم يضطر إلى الاستقالة.

بعد عام من بداية حرب الخليج عام 1991 ضد العراق، كان مؤلف هذا الكتاب في رحلة جوية إلى اسطنبول لقضاء إجازة مع العائلة وعلى متن

الطائرة ذاتها في الخامس من يناير عام 1992 كان دونالد فان إيتن (*Donald Van Etten*) في طريقه أيضاً لقضاء إجازة في تركيا. وقد سألني عن شعوري حيال حرب الخليج، وأعربت عن اعتقادي باستحالة ألا تستطيع الولايات المتحدة "رؤية" 100 ألف جندي عراقي يزحفون بأرتال من الدبابات تزيد عن 5000 دبابة ومركبة وهم يتجهون نحو الكويت. وكان لدى الولايات المتحدة من الإمكانات البشرية والالكترونية وغيرها ما يمكنها من معرفة ساعة الصفر لبدء الغزو وإجهاضه قبل بدئه لو كانت معنية بالحيلولة دون وقوعه. وعلى النقيض من ذلك، فإن سفيرة أميركا لدى بغداد ضللت القيادة العراقية عن سبق إصرار وتصميم وأعلنت أن بلادها تعتبر الخلاف العراقي الكويتي خلافاً عربياً عربياً ولا تزمع التدخل فيه. وغادرت السفيرة بغداد إلى واشنطن قبل أسبوع من بداية الغزو حيث بقيت هناك. وكانت حرب الخليج في رأيي استهلالاً للنظام العالمي الجديد للسيطرة على النفط العالمي الذي كان على رأس أولويات أجندة النظام الجديد.

وأجاب فان إيتن (*Van Etten*) أستاذ التاريخ في جامعات كاليفورنيا بأن افتراضي قد يكون صحيحاً إذا ما رأت الولايات المتحدة أن هذا النزاع يخدم مصالحها. واستطرد قائلاً بأنه وضع دراسة يوضح فيها ليس فقط أن الولايات المتحدة علمت بمعركة بيرل هاربر(*Pearl Harbor*) قبل وقوعها والتي هاجم بها اليابانيون ميناء بيرل هاربر، بل أنها أرادتها أن تقع ومهدت لها. وأدت استفزازات أميركية معينة توختها أميركا إلى تأزيم الموقف وتسريع الهجوم على بيرل هاربر لإيجاد المسوغ أمام أميركا لدخول الحرب العالمية الثانية. وقد طلبت منه هذه الدراسة والسماح لي بنشرها في هذا الكتاب، وفيما يلي بعض مما جاء فيها:

"كنا نجلس كالبط العائم على وجه الماء" (كناية عن كونهم مكشوفين ومعرضين للهجوم) ... هذا ما قاله أحد الناجين في معركة بيرل هاربر واصفاً الشعور العام للجنود البحارة على متن السفن المربوطة بإحكام على مقربة من فورد أيلاند (*Ford Island*) في ديسمبر من عام 1941. ولم يسمح لهؤلاء البحارة وسفنهم بالبحث عن ملجأ عى الساحل الغربي أو حتى الاختباء في المحيط مترامي الأطراف. وقد فرض عليهم البقاء في بيرل هاربر حيث يشكلون أهدافاً للعدو يسيل لها اللعاب.

أما الحقائق التي لم يعرفها هؤلاء فهي أنهم نُقِلوا أو سيقوا إلى هذا المكان ووُضعوا في المصيدة دون أن يتطوعوا لأداء هذا الواجب الذي كلفهم حياتهم من أجل الحفاظ على المجتمع الذي يقومون على خدمته والذي حرمهم حقوقهم الشرعية. لقد كان رجال الحربية في جزر هاواي أبرياء من أية جريمة تتعلق بعدم الاستعداد للحرب لأنهم كانوا يجهلون كافة الظروف

التي سبقت الهجوم. أما الرئيس الأميركي فرانكلين روزفيلت *(Franklin Roosvelt)* فلم يكن جاهلاً بهذه الظروف وبالتالي لم يكن بريئاً من تبعاتها. ومع ذلك فالرئيس روزفيلت لم يرتكب أية فعلة يجرمها القانون. أما "الخطيئة" التي تمثلت في التضحية عن عمد وسبق إصرار بعدد كبير من الرجال فكانت تماثل ما نقوم به جميعنا من أفعال، أحياناً، ولكنه كان على نطاق أوسع. لقد تحمل عبء هذا القرار الهائل وتبعاته لصالحنا لأنه كان ببساطة أهون الشرين. ولقد كانت رغبته في قبول تحمل الضرر اللازم مستنداً إلى حافز خير وأدى ذلك إلى نتيجة صحيحة على نحو لا مفر منه.

وهكذا فقد كانت بيرل هاربر *(Pearl Harbor)* "الغرزة التي جاءت في وقتها لتوفر تسعاً." وبدون هذه الغرزة المذهلة ما كان نسيج العالم الحرّ ليصمد أمام الاندفاع الشرس لقوى المحور. وهكذا فإن رؤية روزفيلت الواضحة ومفهومه للمشكلة وتصديه لمواجهتها حافظت على أرواح الملايين وعلى طريقة حياتهم ومنهجها ولكن ذلك لم يكن مجاناً ودون ثمن. إن الإيحاء بأن روزفيلت كان على علم بأن معركة بيرل هاربر كانت حتمية الوقوع لا يشكل أمرا جديدا. فقد تعرض الرئيس روزفيلت للهجوم من قبل العديد من المؤلفين لأنه سمح بوقوع هذا الحادث المروع. ولكن مؤلفي الكتب، وخصوصاً الجامعية منها، أجمعوا على أن بيرل هاربر كانت مفاجأة تامة ، فيما وجه بعض المؤلفين ولجان التحقيق الانتقاد لعدم الاستعداد العسكري الكافي بل لاذوا يوجهون التهم: أما أبطال المأساة التاريخية الموصومون بالعار في بيرل هاربر فهم القادة الذين كانوا في هاواي وهم الأدميرال هازباند إي كيميل *(Husband E. Kimmel)* والجنرال وولتر سي شورت *(Walter C. Short)* وكانوا بريئين من هذه التهمة تماماً مثل أولئك الذين كانوا على متن الباخرة الأميركية يو اس اس أريزونا، بل وانهم كانوا ضحايا أكثر من غيرهم.

ولم يكن الرئيس فرانكلين ديلانو روزفيلت يعلم بان الهجوم على بيرل هاربر وشيك فحسب، بل إنه تعمد أن يؤزم الموقف ويزيده تعقيداً، إذ أنه بدون مناورات روزفيلت الميكافيلية، ما كان لهجوم السابع من كانون الاول ديسمبر 1941 الذي شنه اليابانيون على بيرل هاربر أن يقع. فلماذا فعل معارضو روزفيلت ذلك إذاً؟ لأنه رأى الصورة الأشمل والأعم لمجريات الحرب وكانها غير منظورة لدى معارضي اشتراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. لقد رأى ما لم يتمكنوا من رؤيته وظن أنه ما لم يخض غمار هذه الحرب في أسرع وقت ممكن إلى جانب الحلفاء فإن كل شيء قد يضيع هباءً. هذه هي المقدمة المنطقية الرئيسة لمقولة أن بيرل هاربر كانت عملية مخططاً لها سلفاً حيث أن المعلومات المقدمة في هذا

المقال لم تكن اختراعاً جديداً بل إن الواقع يشير إلى أن الدليل كان معروفاً تماماً وعلى درجة عالية من الوضوح. وربما يكون القول الأميركي المأثور أن لا أحد أشد عمىً من أولئك الذين لا يريدون أن يبصروا، خير تفسير لقصر وجهة نظر الأميركيين حيال بيرل هاربر. أما لو نظرنا إلى الأمر من زاوية مختلفة فسيكون صعباً علينا التخلص من النتائج.

<u>المقدمة الأولى:</u> كان على الولايات المتحدة أن تدخل الحرب كشريك ملتزم فعلاً فيها بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وبخلاف ذلك فإن الفوز في الحرب العالمية الثانية سيكون من نصيب دول المحور.

شهد عام 1940 سيطرة أدولف هتلر(*Adolph Hitler*) الكاملة على أوروبا، وكان إخفاقه في احتلال مدينتي موسكو ولينينغراد، وعجز الألمان عن تنفيذ عملية أسد البحر لغزو انجلترا، سبباً في إلقاء الظلال القاتمة على الصورة اللامعة للعظمة الألمانية. وقد توقع الكثيرون أن يحل التدمير لا محالة بالقوة الشيوعية في روسيا على الرغم من قانون الإعارة والتأجير الذي أصدرته الولايات المتحدة عام 1941 وقدمت بموجبه المساعدات المادية إلى الدول الحليفة في حربها ضد دول المحور.

إن سيطرة اليابان على مواطن الثروة في منشوريا والمساحات الشاسعة من الصين التي باتت تحت نفوذ الجنود اليابانيين.مضافاً إليها التوسع في جنوب شرق آسيا وما تبعه من سهولة الوصول إلى نفط شركة الهند الشرقية الهولندية، كلها كانت عوامل رئيسة في جعل وضع اليابان الآسيوي عام 1941 في ذورته.

<u>المقدمة الثانية:</u> أن المعارضة السياسية لدخول أميركا معترك الحرب العالمية الثانية كان ممكنا التغلب عليها من خلال هجوم عنيف ووحشي ضد الولايات المتحدة.

وقد سبق للرئيس روزفيلت أن أعلن خلال حملته الرئاسية يوم 30 أكتوبر تشرين الاول عام 1940 "إن أولادنا لن يذهبوا ولن يزج بهم في أية حروب أجنبية، وبالطبع إذا هوجمنا فإننا سنقاتل، وإذا قام أحدهم بمهاجمتنا فلن تكون عندها حرباً أجنبية... أليس كذلك؟"

... شرح تشارلز ليندبرغ (*Charles Lindbergh*) بأسلوب مترابط منسق، الموقف المعارض للحرب في أوساط المؤسسة الأميركية، فمعارضة الكونغرس جعلت من الصعب تمرير قانوني الإعارة والتأجير، والخدمة العسكرية الإلزامية.

وبذلك لم يكن أي شيء لينقذ الرئيس فرانكلين روزفيلت سوى الهجوم على الأميركيين، فهو الذي سيعطيه موقفاً أخلاقياً هو الدفاع عن النفس لإسكات منتقديه وتوحيد البلاد تجاه هذه الحرب.

المقدمة الثالثة: كان ينبغي لليابان أن تكون هي الطرف المبادر بالهجوم على أميركا، فقد رفض هتلر التحدي الاميركي في المحيط الأطلسي. ولم تفلح الاستفزازات الأميركية مثل الأعمال العسكرية الفعلية بتوجيه سفن الحراسة البحرية في قوافل نحو أيسلندة والاحتلال العسكري لها والسفن التجارية المسلحة والهجوم على الغواصات الألمانية، كل هذه العمليات، لم تفلح في توليد رد فعل ألماني على أميركا. وبذلك رفضت ألمانيا الاستفزازات ولم تعلن الحرب، فكان على أميركا أن تستفز اليابان لدخول الحرب بدلاً من ذلك.

وكخطوة أولى في ذلك الاستفزاز فرض روزفيلت عقوبات اقتصادية على اليابان باعتبارها رداً على عدوان الجيش الياباني على الصين، ولم تعتبر استفزازاً ولكنها في حقيقة الأمر كانت كذلك، وأتبع ذلك بمقاطعة وحظر على الحديد ثم النفط ثم تجميد الأرصدة والموجودات اليابانية في الولايات المتحدة. وقد أوجدت هذه الممارسات رد فعل فورياً واضحاً ومنطقياً، فأصبح ضرورياً أن تحصل اليابان على النفط من مكان آخر وهو شركة الأنديز الهولندية، الأمر الذي يعني إعلان الحرب.

وكان السفير الياباني لدى الولايات المتحدة الأدميرال كيشي سابورو نومورا (*Kichi Saburo Nomura*) قد تلقى تعليمات من حكومته في السابع عشر من نوفمبر تشرين الثاني عام 1941 بالتفاوض مع وزير الخارجية الاميركي كورديل هول (*Cordell Hull*) في مسعى يرمي إلى حل المعضلات القائمة بين البلدين وعودة أميركا إلى شحن النفط إلى اليابان. وبدا أن الإنذار النهائي الذي وجهه هول يوم السادس والعشرين من نوفمبر تشرين الثاني عام 1941 قد صيغ بطريقة لا تدع لليابانيين أية فرصة لخيار مشرف لحفظ ماء وجههم سوى الاعتداء.

كتب وليام راندولف هيست (*William Randolph Heast*) في الثالث من ديسمبر 1941: "أن اليابان لا تهدد أميركا بل إن الولايات المتحدة هي التي تهدد اليابان." أما هنري إل ستيمسون (*Henry L. Stimson*) وزير الخارجية الأميركي فقد كتب في الخامس والعشرين من نوفمبر عام 1941 قائلا: "إن المسألة تتلخص في كيفية مناورتنا لهم (اليابان) لكي نجرهم إلى موقع إطلاق الرصاصة الاولى."

لقد برهنا على الدوافع التي حثت روزفيلت على القيام بما فعله، فقد أدرك أن الحلفاء سيخسرون الحرب دون مشاركة أميركا، حيث تطلبت

المعارضة السياسية هجوماً يسكت المعارضين ويوحد الأمة ويخلق رغبة في الفوز والانتصار، واستهدفت اليابان كونها محدودة المصادر ومتشعبة الالتزامات العسكرية.

لقد كان موقف أميركا عام 1941 واضحاً، تماماً كما كان موقف اليابان فقد كانت الأخيرة بزعامة الامبراطور هيروهيتو(*Hiro Hito*) تستطيع إما أن تخطو إلى الأمام في شرف وإباء وإما أن تتراجع مجللة بالخزي والعار. ولقد اختاروا المضي قدماً يوم التاسع والعشرين من نوفمبر من عام 1941 متجهين شرقاً نحو هاواي *Hawaii*.

وكان روزفيلت يعلم أن هجوماً سيقع لانه كان يريد هذا الهجوم حتى يتسلح بذريعة الدفاع عن النفس وما توفره من ميزات أخلاقية ذات أسس راسخة، كما انه كان على علم بأنه لم يعد لليابان من خيار سوى الهجوم، لا سيما أن المفاوضات من أجل استئناف شحن النفط إلى اليابان لم تفض إلى نتيجة. وبذلك يكون قد دفع اليابان إلى أكثر مما يسمح به كبرياؤهم الوطني وعزتهم. إلى ذلك كان على روزفيلت أن يعرف الهدف، لأنه ببساطة لم يكن هناك منطقيا أي مكان آخر لشن هجوم عليه. يقول الميجر جنرال جورج سترونغ (*George V. Strong*): "في أي مكان تواجد فيه الأسطول كانت خطورة التعرض للهجوم تتزايد، وكان بيرل هاربر(*Pearl Harbor*) هو الهدف الوحيد الممكن لأن الأسطول كان متواجداً فيه."

ومن العوامل الأخرى التي توحي باختيار بيرل هاربر هدفاً للهجوم استعدادات البحرية الأميركية منذ عام 1924 لخوض حرب مع اليابان حيث كانت "عملية البرتقال" (*Operation Orange*) هي خطة البحرية للمواجهة والتعامل مع هجوم ياباني على بيرل هاربر. وفي عام 1932، استخدم الأدميرال هاري يارنيل (*Harry E. Yarnell*) وأثناء تأديته دور اليابان في تدريبات عملية البرتقال، طائرات أقلعت من حاملتي الطائرات الأميركيتين ليكسنغتون *USS Lexington* وساراتوغا *USS Saratoga* لتقوم بنجاح بقصف ميناء بيرل هاربر بالقنابل، علماً بأن المراقبين اليابانيين كانوا متواجدين خلال العرض عندما واجه الأسطول ما سمي بالمشكلة 19 للأسطول *Fleet Problem XIX* عام 1938. وقد فعل الأدميرال الكنغ الشيء ذاته في تمرين مماثل لسابقه. لم يكن هناك ثمة عدو آخر متوقع ولا هدف آخر.

ومنذ العام 1937 بات مطلوباً من خريجي الأكاديمية البحرية اليابانية أن يكتبوا بحثاً عن "كيفية تنفيذ هجوم على بيرل هاربر".

هناك عاملان آخران جديران بالذكر. فقد أعفي الأدميرال جيمس ريتشاردسون (*Admiral James O. Richardson*) من منصبه في الأول من فبراير شباط 1941 كقائد للأسطول الأميركي في المحيط الهادي، بعد ثلاثة

عشر شهراً من توليه ذلك المنصب بسبب إصراره على تحريك الأسطول من بيرل هاربر إلى ساحل المحيط الهادي لضمان مزيد من الأمن. وقد خلفه الأدميرال كيميل (*Admiral Kimmel*) الذي "خاطر" بإبقاء الأسطول في بيرل هاربر.

ولما كان روزفيلت على علم بأن الهجوم واقع لا محالة وعلى الهدف الوحيد المحتمل له، فقد تبقى عليه أن يجيب عن سؤال واحد فقط هو متى يحتمل وقوع الهجوم؟ إن تصاعد التوتر في المنطقة والناجم عن عوامل عديدة منها الإنذار النهائي ذو النقاط العشر الذي وجهه هول إلى نومورا والتغييرات في الحكومة اليابانية واختفاء أسطول حاملات الطائرات الياباني بعد 1941/12/2، إلى جانب السكوت التام لأجهزة اللاسلكي والراديو، والتلميح الصادر في ابريل 1941 مشيراً إلى احتمال وقوع الهجوم في "عطلة نهاية الأسبوع أو عطلة أخرى"، والمعرفة بالتاريخ العسكري الياباني، كل هذه عوامل أظهرت دلائل واضحة على أن اليابانيين قد يقومون بهجومهم بصورة مباغتة ومن ثم يعلنون الحرب في ذات الوقت .

كانت المخابرات الأميركية قد تمكنت من فك رموز الشيفرة الدبلوماسية اليابانية (*the Japanese Diplomatic Purple Code*) وبذلك أصبح روزفيلت على علم برد اليابان على إنذار هول، إلى جانب معرفته بأن الحكومة اليابانية طلبت من سفارتها في واشنطن أن تدمر كل ما لديها من وسائل وأدوات الكتابة السرية "الشيفرة"، وأن تسلم إلى وزير الخارجية رسالة في موعد أقصاه الساعة الواحدة من بعد الظهر بتوقيت واشنطن من السابع من ديسمبر 1941. وعن ذلك قال روزفيلت يوم السبت 1941/12/6 : "إن هذا يعني الحرب"، غير أنه لم يفعل شيئاً إزاء ذلك.

أما الخلاصة التي لا مفر منها فهي أنه كان على فرانكلين روزفيلت أن يعلم بأن الهجوم على بيرل هاربر واقع لا محالة. وهو ما ستثبته الدلائل الظرفية في نهاية الأمر، وهنا نعيد ترتيب مراحل السيناريو على النحو التالي:

تجد أميركا نفسها مضطرة لدخول معترك الحرب العالمية الثانية، ومن أجل أن تتمكن من ذلك، وتلتف على المعارضة السياسية لدخول أميركا الحرب، ولتكسب توحيد البلاد، بات لزاماً أن تتعرض الولايات المتحدة إلى هجوم. اليابان هي البلد الوحيد الذي يمكن أن يكون المهاجم وهو قادر على ذلك. ثم توفير الحافز لليابان لتنهض بهذه المهمة حيث تمثل ذلك الدافع في توفير الهدف والفرصة، كما أحسن روزفيلت تهيئة الظروف التي ستؤدي إلى شن الهجوم حيث أعد ترتيباته لجعل الهدف مثبتاً بكل وضوح في ميناء بيرل

هاربر، لذا فلا يعقل أن يكون قد غفل عن الموعد الذي سينطلق فيه الهجوم..."

يرى البروفيسور ليستر ثورو(*Lester C. Thurrow*) من جامعة *MIT* وغيره أن الرأسمالية ليست لديها قواعد أخلاقية، ولكن لديها آليات للعمل... وتقول لك إذا فعلت كذا... حصلت على كذا. ولذلك فإن عمليات مثل بيرل هاربر والحادي عشر من سبتمبر ليست ضد أخلاقيات الرأسمالية، وهذا ينطبق على الرأسمالية في كافة مراحل تطورها الداروويني. وقد أصبحت روسيا آخر من دخل باب الرأسمالية من الكبار بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. ومن الذين ساعدوا على التحول من الشيوعية إلى رأسمالية المافيا، بوريس بيريزوفسكي (*Boris Berezofisky*) الذي كان مطلق السراح للدخول إلى مؤسسة الظل العالمية وإلى الكرملين خلال سنوات بوريس يلتسن في الحكم. وقد كوّن لنفسه ولمحاسبيه في الكرملين وغيرهم ثروة طائلة من خلال تحويل المصادر المملوكة للقطاع العام والتي كانت ثمرة جهد الروس طيلة 70 عاماً إلى ملكية خاصة له ولبطانته في الكرملين وفي العالم أجمع ... إن مجموعة شركاته كانت تمتلك أو تدير منظمة آتول *Atoll* الامنية التي وصفت من قبل أناس مطلعين من داخلها ومن قبل الصحافة على أنها تعادل، إن لم تتفوق على، من حيث الحجم والمعدات والخبرة، جهاز أمن الدولة المسمى *FSB* الذي حلّ محل الاستخبارات الروسية *KGB*. وقد أصبح مالكاً للعديد من المؤسسات الإعلامية ليس آخرها ملكيته الخالصة لشبكة تلفزة خاصة. وقد اتهم بيريزوفسكي (*Berezovsky*)، المنفي الآن خارج روسيا ويحمل الجنسية الإسرائيلية، بوتين (*Putin*) بالاشتراك في القصف المدبر للمجمعات السكنية في روسيا والتي أودت بحياة 200 شخص في موسكو وفولغو دونسك (*Volgodonsk*). ومباشرة بعد تلك الانفجارات، ومرة أخرى بدون أية أدلة، أعلنت الحكومة الروسية أن الإرهابيين الشيشان هم المسؤولون عن التفجيرات، وما لبثت بعد أيام قليلة أن شنت روسيا حملات عسكرية ضد الشيشان عندما كان بوتين قد مضى عليه أقل من شهر رئيساً لوزراء روسيا. وطبقاً لرواية مجلة تايم *TIME* الأميركية الصادرة في 2002/3/18، فإن الغرض من هذه الحملة كان إعطاء صورة لبوتين على أنه رجل فعل لا قول. وبعد أشهر قليلة، أصبح بوتين رئيساً لروسيا خلفاً ليلتسن المريض. وقال بيريزوفسكي إن بوتين كان رئيساً لجهاز أمن الدولة عند وقوع التفجيرات وإنه وإن لم يكن قد أصدر الأوامر بالهجمات، فإنه كان ولا شك على علم كامل بها. وقد أراد بيريزوفسكي والبارونات الآخرون تحويل الرئاسة من يلتسين لتصبح تحت سيطرتهم لاسيما وأن رئيس الوزراء السابق يفغيني بريماكوف (*Yevgeni Primakov*) ربما كان مرشحاً بديلاً

للرئاسة. ولكن بريماكوف أقسم أن يضع بيريزوفسكي وراء القضبان أو ينفيه خارج البلاد، مما جعل بيريزوفسكي يبذل قصارى جهده لتأهيل بوتين ليصبح الرئيس التالي. ولم ترد الحكومة الروسية على هذه التهم، غير أن مقالة مجلة تايم *TIME* التي حملت عنوان "ادعاءات متفجرة"(*Explosive Allegations*) خلصت إلى أنه:

"في روسيا الحديثة، إن مثل تلك المزاعم التي تبودلت الأسبوع الماضي كان القصد من ورائها توجيه الإنذارات. وعلى أية حال، فإن رسالته واضحة لمن يعنيهم الأمر... واصلوا الضغط، وستصبح ذاكرتي أقل انتقائية في المستقبل."

إن هذه المزاعم تنطوي على تشابه صارخ مع تلك التي تروّج لنظرية المؤامرة التي أدت إلى أحداث 11 سبتمبر، على غرار المزاعم حول تفجيرات موسكو.

تلخيصاً لما سلف:

- يعتقد الخبراء العالميون أنه في حال احتمال تورط ابن لادن في تفجيرات أميركا، وهو أمر محتمل، فإنّه لم يكن العنصر الرئيس في خطة الهجوم.

- تورط قوى محلية أميريكية في أحداث 11 سبتمبر كان أمراً حتمياً وأن العناصر المتورطة كانت من رموز تركيبة القوى التي لديها حرية الوصول إلى المعلومات والقوة والخبرة في الإنكار والتنصل.

- أن من قاد الطائرات كانوا من أولئك الذين عرفوا المنطقة تماماً وحلقوا فوقها مراراً، وليسوا طيارين متدربين تركوا تعليمات تدريبهم في ساحة مطار لوغان في بوسطن.

- إن وكالة الاستخبارات المركزية *CIA* ومكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI* والوكالات الاستخبراتية الأخرى كانت لديها معلومات استخبارية سبق تمريرها بصورة متكررة إلى البيت الأبيض متضمنة معلومات محددة بأن الطائرات المختطفة ستتحطم في مركز التجارة العالمي. وقد جاءت هذه المعلومات المحددة من مكتب التحقيقات الفيدرالي في منيسوتا *Minnesota* قبل أيام قليلة فقط من 11 سبتمبر.

- إن مجلس الامن القومي *NSC* قد أعد الرد الأميركي ضد أفغانستان ووضعه على مكتب الرئيس قبل يومين من 11 سبتمبر.

- التاريخ يقف في صف مؤيدي ودعاة نظرية المؤامرة حيث الأنظمة والأخلاقيات التي تقوم بها مؤسسة الظل لا تتورع عن ارتكاب مثل هذه الأحداث المأساوية.

في غضون أقل من سنة على أحداث 11 سبتمبر، خطت الولايات المتحدة كثيراً من الخطوات الناجحة وأرست قواعد نظامها العالمي الجديد:

- أصبحت أفغانستان ذات الموقع الاستراتيجي والحدود البرية مع كل من إيران، باكستان، الصين، جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة في آسيا الوسطى، وهي أوزبكستان، كازاخستان، قيرغستان وتركمانستان، أصبحت الآن محمية أميركية فعلية.

- تم "تأجير" القواعد العسكرية والجوية الأميركية في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وجورجيا لضمان سلامة الاحتياطيات النفطية الجديدة التي ربما هي بحجم احتياطي نفط السعودية.

- تم دق إسفين عبر أفغانستان يفصل بين كل من روسيا والصين والهند، وهي استراتيجية وضعها مهندسو النظام العالمي الجديد قبل الحادي عشر من سبتمبر للحيلولة دون ظهور أية قوى عظمى منافسة.

- أجبرت الباكستان على تغيير مناهج التعليم الدراسي الإسلامية فيها، كما أن إمكاناتها النووية إما أنها قد فُككت بالفعل أو أنها على وشك أن يتم تفكيكها، فليس مسموحاً أن تكون هناك قنبلة نووية إسلامية.

- تعرضت المملكة العربية السعودية ودول النفط الخليجية إلى ضغوط لتطبيق "الإسلام الأميركي" (*Islam Americani*) أو التفسير الأميركي للإسلام.

لقد أجبرت كل هذه الدول على الإفصاح عن كافة التبرعات التي تقدمها للجهات الخيرية وأن توقف عمليات التمويل لمنظمات حددتها الولايات المتحدة بالإسم، بدلاً من أن تحددها الهيئات السيادية في تلك الدول.
إن الحادي عشر من سبتمبر 2001 لهو يوم حاسم في إعادة صناعة وتشكيل النظام العالمي الجديد. فهل كان مصادفة حلوةً!

ذكر بيل كيسي (*Bill Casey*)، مدير وكالة الاستخبارات المركزية *CIA* في عهد الرئيس الأسبق ريغان (*Reagan*)، أن عمل الاستخبارات يشبه صورة الفسيفساء فالقطع الصغيرة بمفردها قد تعطي معنىً صغيراً، أو قد لا تعطي معنىً البتة، ولكن عندما تجمع هذه القطع مع بعضها بعضاً، فإنك تحصل على الصورة الكاملة. لقد حاولنا جمع القطع الصغيرة مع بعضها بعضاً.

"الإمبراطوريات إحدى حقائق التاريخ، إذ يوحي جلّ ما نعرفه من التاريخ من أيام السومريين، وبابل، حتى الإمبراطورية السوفييتية.... بأن تاريخ العالم هو تاريخ الامبراطوريات ... إن المشكلة العملية في عالم متعدد الدول القومية هي أن الكثير من دول ما بعد عهد الاستعمار ذات هوية وطنية ضعيفة، ولها مؤسسات سياسية ضعيفة واقتصاد هش. وبعضها... على وشك الانهيار".

"وفي حالات كثيرة على المرء أن يخلص إلى القول أن تقرير المصير والحكم الذاتي قد فشلا... إن هذه الدول الهزيلة في عالم ما بعد الإمبريالية هي مصيبة على من يسكنها وسيئة لنا جميعاً ... فكل الشروط قد توفرت الآن لبداية إمبريالية جديدة".

روبرت كوبر (*Robert Cooper*)
مستشار رئيس الوزراء البريطاني
أكتوبر 2001 – مجلة *Prospect*

الفصل الثاني

النظام العالمي الجديد:

إمبراطورية أميركية

مول إشعيا بومان (*Isaiah Bowman*) الذي قاد مجموعة "دراسات الحرب والسلام"، والتي أنشأت نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، روبرت ستروز – هوب (*Robert Strausz-Hupe*) والذي أسس، بدوره، عام 1955 "معهد بحوث السياسة الخارجية" (*FPRI*) لإصدار نشرة ربع سنوية باسم أوربز (*Orbis*) عام 1975، والتي تخصصت في الشؤون الدولية. ولقد كان في هيئة التحرير لهذه المجلة وليم ياندل إليوت*William Yandell Elliot* رئيس كلية سياسات الدولة في جامعة هارفارد، وتلميذه، آنذاك، هنري ألفرد كيسنجر (*Henry A. Kissinger*)! ولقد كانت المهمة المعلنة لمعهد بحوث السياسة الخارجية المذكور ونشرته ربع سنوية هي الدعوة إلى إقامة إمبراطورية أميركية، والتخلي عن سيادة الدول والدولة القومية، وبخاصة في عالم ما بعد الاتحاد السوفييتي! وقد كانت المقالة الرئيسة لأول عدد لمجلة أوربز(*Orbis*) بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في شتاء 1992، مقالة نشرت للمرة الاولى في العدد الأول للمجلة عام 1957 أي قبل 35 سنة من انهيار الاتحاد السوفييتي. وعنوان المقالة هو "موازين الغد" *Balance of Tomorrow* وجاء فيها: "إن مهمة الولايات المتحدة هي توحيد العالم بأكمله تحت قيادتها خلال هذا الجيل. أما سرعة وكفاءة تحقيق الولايات المتحدة لهذا الهدف فسوف يقرر مصير الحضارة الغربية وبالتالي المصير البشري... فهل سيكون النظام العالمي الجديد القادم هو إمبراطورية عالمية أميركية...؟ يجب أن يكون الأمر كذلك لدرجة أن تحمل الإمبراطورية العالمية تلك دمغة الروح الأميركية." أما التهديد لهذه الرؤيا وهذه الإمبراطورية الأميركية فسيأتي من آسيا كما جاء في مقالة أوربز(*Orbis*): "أما الإمبراطورية الأميركية والجنس البشري فسوف لن يكونا متضادين، بل هما اسمان لشيء الواحد هو النظام العالمي الجديد". إن ما جاء في رسالة الستين أميركياً ومنهم صامويل هنتنغتون (*Samuel Huntington*) صاحب "صراع الحضارات"(*The Clash Of Civilizations*) والتي تدعو لتبني القيم والمعايير الأميركية لتكون قيم العالم بأجمعه هي الرسالة نفسها التي جاءت

بها مقالة أوربز المذكورة أعلاه. لقد كُتبت رسالة الستين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وهي متممة للرسالة التي بدأتها أوربز (*Orbis*) عام 1957 علماً بأن أكثر خريجي كلية السياسة الحكومية لجامعة هارفارد كانوا أعضاء في المجلس الاستشاري لمعهد أبحاث السياسة الخارجية ومنهم: إليوت *Elliot*، كيسنجر *Kissinger*، بريجنسكي *Brzezinski*، لويس *Lewis*، برنارد *Bernard* وحتى صامويل هنتنغتون *Samuel Huntington* نفسه. فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي أصبح النظام العالمي الجديد هو تحقيق إمبراطورية أميركية عالمية تعمّها المثل والقيم الأميركية.

في الثالث والعشرين من أغسطس 1990، أي بعد ثلاثة أسابيع من اجتياح العراق للكويت، استخدم برنت سكاوكروفت (*Brent Scowcroft*) مستشار الأمن القومي *NSC* في عهد الرئيس جورج هيربرت – ووكر بوش (*George Herbert Walker Bush*)- (والذي سنسميه بوش الأول) مصطلح "النظام العالمي الجديد" للمرة الأولى حيث خاطب الصحفيين قائلاً: "إننا نؤمن بأننا سنقيم أركان النظام العالمي الجديد على أنقاض العداء الأميركي-السوفييتي الذي كان قائماً." أما رئيسه بوش الأول، فقد خاطب الكونغرس الأميركي بعد ذلك بعدة أسابيع في 11 سبتمبر 1990 قائلاً: "لقد ابتدأت شراكة جديدة بين الدول... إن الازمة القائمة في الخليج الفارسي، على خطورتها ودمويتها، تمنحنا فرصة نادرة... من خضم هذه الأوقات العصيبة... قد يولد نظام عالمي جديد." أما الاختصاصي الرئيس في الشؤون السوفييتية والذي كان يعمل تحت إمرة سكاوكروفت *Scowcroft* فهي كوندوليزا رايس *Condoleeza (Condi) Rice* والتي كانت تراقب الاتحاد السوفيتي من الداخل والخارج، حيث رأت أنه بات متهالكاً. وقد قامت برسم خطة للأحداث وكيفية التعامل معها، لضمان سقوط كل أجزاء الاتحاد السوفييتي في الأماكن التي تريد الولايات المتحدة لها أن تسقط فيها. وقد أورد سكاوكروفت في كتابه "عالم متحول" (*A World Transformed*)، أن كوندي رايس كانت تترأس فريقاً للأمن القومي، وقد قدمت توصياتها وآراءها بأن من الممكن أن تمارس الولايات المتحدة نفوذها على موسكو، نظراً لحاجة الاتحاد السوفييتي إلى الموارد الاقتصادية والتقنية التي يمتلكها الغرب." وفي مذكرة مساندة في الوقت نفسه ، ذكرتنا كوندي بأن الاتحاد السوفييتي كان يعيش حالة من الاضطرابات والغليان، وأنه كان يرنو إلى العالم الخارجي ليقتبس منه الأفكار والموارد، في محاولة منه لإعادة بناء نظامه المتهاوي. وقد بدا لنا أنه كان بمقدورنا استغلال ذلك الوضع لإحداث تغييرات جذرية وإحراز تقدم كبير في كامل الأجندة الأميركية – السوفييتية.

وبناء على التوصيات المقدمة من رايس في مجلس الأمن القومي، قررت إدارة الرئيس بوش الأول أن الاتحاد السوفييتي/روسيا لن يتلقى أي دعم من الولايات المتحدة، ما لم تخضع روسيا بشكل كامل لشروط الاقتراض من صندوق النقد الدولي"، ولأسلوب العلاج بالصدمة الذي يتبناه الصندوق، تماماً كما هو الحال مع بنغلادش أو نيجيريا. وقد هوى هذا العلاج بالصدمة بالاقتصاد الروسي إلى أسفل سافلين بعد أن حوّله من اقتصاد دولة عظمى في حالة "ركود" إلى اقتصاد دولة من دول العالم الثالث، ليتقلص إلى أقل من إجمالي الناتج المحلي لدولة متطورة صغيرة مثل هولندة وذلك بعد عقد كامل من "الإصلاحات"! وقد قام الفريق السوفييتي والأوروبي، بمن فيهم رايس نفسها في مجلس الأمن القومي *NSC*، بوضع الشروط اللازمة لتبني ألمانيا لمعاهدة ماستريخت (*Maastricht*) إلى جانب تبني العملة الأوروبية المُوحدة، اليورو *EURO*. أما السيطرة على النفط العالمي، (والذي سنفرد له فصلاً خاصاً لاحقاً)، فكان على رأس الأولويات على أجندة هذا النظام العالمي الجديد. ولقد كانت حرب الخليج الأولوية الاولى لهذا النظام العالمي الجديد، حيث كانت العراق إلى جانب بقية دول الخليج المنتجة للنفط أولى الضحايا التي قدّمت لهذا النظام الجديد. فقد دُمِّر العراق، بينما سقطت المملكة العربية السعودية، وهي أكبر منتج للنفط، في فخ الديون. أما أوراسيا (*Eurasia*)، بما فيها أفغانستان وجمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً في آسيا الوسطى، فقد كانت ثاني الضحايا في إطار السيطرة على النفط العالمي.

ومن المفارقات أن أول إعلان عن نظام عالمي جديد قد صدر قبل 50 عاماً من إعلان بوش الاول في الكونغرس عن نظامه العالمي الجديد. فقد استخدم أدولف هتلر (*Adolph Hitler*) اللغة ذاتها حيث قال: "أنا على يقين تام من أن عام 1941 سيكون عاماً حاسماً في فتح الطريق أمام نظام جديد عظيم في أوروبا. سوف تكون أبواب العالم مشرعة للجميع ... ستساعد هذه السنة في توفير الأساس اللازم لتفاهم حقيقي بين شعوب الأرض، بما يضمن المصالحة بين كافة الشعوب والأمم."

وفي عهد الرئيس كلينتون، كانت أجندة تركيبة قوى الظل منصبّة، بشكل رئيس، على تشكيل صيغة واحدة للرأسمالية: وهي النسخة الانجلو-سكسونية، وهي بدورها العلامة المسجلة الأنجلو-أميركية. وقد بدأت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الأميركية بإصدار أوامرها، مستخدمة صندوق النقد الدولي *IMF* والبنك الدولي أدوات لإحداث ما تسعى إليه من تغييرات. فقد بدأ تآلف وزارة الخزانة الأميركية بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين والمسمى بإجماع واشنطن (*Washington Consensus*) بمطالبة روسيا بتبني النموذج الانجلو-سكسوني للرأسمالية ... بينما طلب من أوروبا التخلي

عن برامجها الاجتماعية والنموذج الخاص الذي تعتمده للرأسمالية. أما النسخة اليابانية من الرأسمالية، والتي كانت تحظى بقبول أميركي إبان الحرب الباردة، فلم تعد محط قبول الآن وفقاً للنظام العالمي الجديد. فلا بد لليابان أن تتغير، وبخاصة أن النموذج الذي تتبناه كان يمثل تهديداً من حيث أن نموذجها الاقتصادي كان يعتبره البعض نموذجاً يحتذى به ويجب نسخه وتقليده، لا سيما من قبل الصين، وهو الأمر الذي تعتبره واشنطن كارثة ساحقة ستنزل على نظامها الاقتصادي إذا ما تحقق ذلك. كما أنه قد تم تنظيف أوروبا من الدول المسلمة، حيث تم احتواء الشعوب المسلمة في البوسنة وكوسوفا وألبانيا، ضمن هيكلة الخطة الجديدة الرئيسة للنظام العالمي الجديد في أوروبا. وسقط الاتحاد السوفييتي، ولكن سقوطه كان منظماً وتحت السيطرة حيث سقطت كل أجزائه في أماكنها الجديدة، وفقاً للخطة الرئيسة الاقتصادية والجغرافية السياسية للنظام العالمي الجديد. •

يعدّ صامويل هنتنغتون هو مؤلف الكتاب الأكثر مبيعاً "صراع الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي". وهنتنغتون هو بروفيسور في جامعة هارفارد *Harvard* وكان قد تخرج من مؤسسة الأمن الأميريكية. وكان مديراً للتخطيط الامني في مجلس الأمن القومي *NSC* زمن إدارة الرئيس كارتر *Carter*. وطبقاً لخرائط العالم التي يتضمنها كتابه، فإن العالم قد مّر بثلاث مراحل حاسمة:

- **الفترة الأولى:** امتدت من سنة 1500 للميلاد واستمرت 400 عام حتى النصف الأول من القرن العشرين. وسيطر الغرب خلال هذه الفترة على مقدرات العالم، وشكلت الدول القومية نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب ضمن الحضارة الغربية، حيث قامت تلك الدول بالتنافس والتفاعل وشن الحروب بين بعضها البعض. وقد توسعت هذه الدول القومية الغربية، وقامت باستعمار حضارات أخرى والتأثير فيها. أما ما لم يخلص إليه هنتنغتون فهو أن الحضارة الغربية قد ولّدت أبشع الحروب وأكثرها مأساوية في التاريخ، وأن ضراوة ووحشية تلك الحروب كانت دوماً من حرب إلى أخرى، تصبح أكثر تدميراً وذلك في تناسب مباشر مع الحضارة الغربية وحداثتها. فكلما زادت الحداثة الغربية، زادت إمكاناتها وزادت تبعا لذلك لاإنسانيتها ووحشيتها.
- **الفترة الثانية:** كانت عصر الحرب الباردة، التي انقسمت فيها السياسات العالمية إلى قطبين اثنين وقوتين رئيستين، بينما اندلعت الحروب الضارية في معظمها في دول العالم الثالث مثل كوريا، فيتنام والشرق الاوسط.

- <u>الفترة الثالثة:</u> ومع سقوط الاتحاد السوفييتي وانهياره وفي نهاية عقد الثمانينيات، أصبح النظام العالمي الذي ساد إبان الحرب الباردة طي النسيان ومجرد تاريخ فقط حيث حلّ محله النظام العالمي الجديد الحضاري. إن لمثل هذا النظام قواعده الصارمة الخاصة به. إن الحضارات الكبرى التسع في العالم هي: الغربية، الأميركية اللاتينية، الأفريقية، الإسلامية، الصينية، الهندية، الأرثوذكسية، البوذية، واليابانية.

وسوف يلاحظ من الاقتباسات التي سنوردها على لسان مهندسي هذا النظام العالمي الجديد، أن هناك إجماعاً على مبدأ ينص على عدم السماح لأية حضارة أو مجموعة من الحضارات الكبيرة والدول التي تمثلها أن تصل إلى حالة "الدولة العظمى". لقد تمكن الاعتداء الغربي على أفغانستان وآسيا الوسطى من دقّ إسفين فرقة بين القوى غير الغربية الأخرى مثل الصين، روسيا، الهند واليابان، بحيث لا يكتب لها أن تتواصل فيما بينها أبداً. وقد تحققت هذه الرغبة الغربية بسرعة البرق في خلال بضعة أشهر بعد هجمات 11 سبتمبر، وهذا سبب آخر يدعونا إلى الإيمان بأن أحداث 11 سبتمبر كانت أكثر من مجرد صدفة أو حدث عابر.

وطبقاً لما يقوله هنتنغتون، فإن التنافس بين القوى العظمى سيزول ليحل محله صراع الحضارات. فلو لم تسمح القوى العظمى الوحيدة في أيامنا هذه بظهور قوى عظمى أخرى، فإن الصراع المستقبلي سيكون قائماً بين الحضارات، وستصبح السياسات المحلية سياسة عرقيات، بينما ستمسي السياسات الدولية سياسة حضارات.

يشتمل هذا الكتاب على معلومات قيّمة جداً لا بد وأنها تطلبت أبحاثاً هائلة، لكن الكتاب يخلص في الوقت نفسه إلى كثير من النتائج التي يجب إعادة النظر فيها. فالاستنتاج الذي يقول إن الصراعات بين الحضارات ستكون السبب الرئيس دون غيرها من الأسباب، لكافة الصراعات، بما في ذلك الاعتبارات الاقتصادية، هو أمر لا يمكن للكثيرين القبول به.

يعد زبيجنيو بريجنسكي (*Zbigniew Brzezinski*) أحد أركان مؤسسة الأمن القومي وتركيبة قوى الظل في النظام الرأسمالي. وقد وضع كتابه عام 1997 والذي حمل اسم "رقعة الشطرنج الكبرى – السيادة الأميركية وقواعدها الجيو-استراتيجية". يقول بريجنسكي إن الجائزة الكبرى التي حازت عليها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة هي أوراسيا، وبصفتها القوة العظمى الوحيدة الآن، فإن بإمكان الولايات المتحدة أن تسيطر على مقدراتها، فلن يسمح لأية قوة عظمى أو تحالف قوىً مثل روسيا، أو الصين أو الهند بالسيطرة عليها. ويبدو أن هذا هو الهدف المنشود الذي كان وراء أحداث 11 سبتمبر، وقد تحقق فعلاً.

في عام 1998، كان الرئيس الأميركي بيل كلينتون يواجه تهماً بالتقصير والخيانة الزوجية، حيث استمتعت الولايات المتحدة الأميركية، إلى جانب شعوب العالم، بالروايات الإباحية عن مغامرات كلينتون وعلاقاته غير الشرعية، الأمر الذي كلف لجان التحقيق ونقل وقائعه مئات الملايين من الدولارات. وعلى ذلك، قام بوش الأول، بالتنسيق مع تركيبة قوى الظل، بالتردد على أصدقائه المقربين وبدء الاستعدادات لترشيح وانتخاب نجله جورج دبليو بوش (*George W. Bush*) للرئاسة، والذي يشغل منصب حاكم ولاية تكساس.

وقد عمل بوش الأول منذ مطلع عام 1998 على ضمان التنسيق والمساعدة من مستشاره السابق لشؤون الامن القومي، برنت سكاوكروفت، ووزير الخارجية السابق في عهد ريغان جورج شولتز (*George Schultz*)، وذلك لترشيح نجله جورج دبليو بوش– وهو بوش الصغير – للرئاسة الأميركية. لقد كانت الأجندة الجديدة تسعى إلى الضغط من أجل تنفيذ المرحلة التالية من النظام العالمي الجديد. ولهذا السبب، التقى حاكم تكساس بوش الصغير مع كوندوليزا رايس للمرة الأولى في مقر إقامة شولتز في بالو آلتو *Palo Alto* في كاليفورنيا، حيث كان شولتز ورايس زميلين في معهد هوفر *(Hoover Institution)*. وفي صيف 1998، انطلقت رسمياً حملة جورج دبليو بوش الرئاسية ، حيث ظهر جنباً إلى جنب مع والده بوش الأول وكوندوليزا رايس في المقر الذي تقضي فيه عائلة بوش عطلاتها في كينيبنكبورت (*Kennebunkport*) . وبعد ذلك، قام شولتز وديك تشيني *(Dick Chenney)* بتعيين بول ولفويتز(*Paul Wolfowitz*) الذي عمل في وزارة الدفاع تحت إدارة تشيني في عهد الرئيس بوش الأول. أما سكاوكروفت فقد كان موجودا دائما في خلفية الأحداث.

ومنذ خريف عام 1998، عكف بوش الابن ورايس و ولفويتزعلى عقد اجتماع ثلاثي مساء كل أحد يضمهم وحدهم فقط وذلك لغرض وضع خطة العمل للأسبوع القادم. أما في صبيحة الإثنين التالي، فإن اجتماعاً أكبر كان يُعقد لفريق أكبر وذلك لبحث تفاصيل تنفيذ أجندة الأسبوع التي وضعها الثلاثي المكوّن من بوش الصغير ورايس و ولفويتز. أما ذلك الفريق الأكبر فكان مكوّناً في معظمه من رموز كبرى سابقة في إدارة الرئيس بوش الأول والذين تفاوتوا ما بين أولئك المخلصين المؤمنين بالنظام العالمي الجديد إلى زمرة اللوبي الصهيوني مثل ريتشارد آرميتاج *Richard Armitage*، و ريتشارد بيرل *Richard Perle*، ودوف زاكهايم *Dov Zakheim*. وبعد أن فاز بوش الصغير وتشيني بالانتخابات، تم تعيين بقية المشاركين، الذين ذكرت أسماؤهم آنفاً، في مناصب حساسة في إدارة الرئيس بوش الصغير الجديدة

وذلك لاستكمال مهمتهم في تنفيذ المرحلة التالية من إعادة صياغة وتشكيل النظام العالمي. ووفقاً للخطة الرئيسة التي صاغتها ووضعتها تركيبة قوى الظل ولهذا السبب، فإن أعمالهم وكتاباتهم التي سبقت وصولهم إلى مناصبهم، ستكون غاية في الأهمية لا سيما وأن تلك الأعمال ستكون مصوغة بلغة أقل دبلوماسية مما سيكون عليه الحال بعد توليهم مناصبهم. ولسوف تكون المعلومات الشخصية التي سنسوقها الآن حول هذه الرموز البارزة مفيدة في كشف شخصياتهم:

كوندوليزا رايس *Condoleeza Rice*:

أصبحت فيما بعد مستشارة الأمن القومي في إدارة الرئيس بوش الثاني، ولدت في بيرمنغهام *Birmingham*، ألاباما *Alabama* في نوفمبر تشرين الثاني عام 1954. انتقل والدها إلى دنفر *Denver*، كولورادو *Colorado* بسبب الأعمال العنصرية والفصل العنصري التي مورست ضد السود في الجنوب وتصاعد التوترات بين البيض والسود. أصبح والدها بروفيسوراً في جامعة دنفر. حصلت رايس على شهادة الدكتوراة في العلاقات الدولية عام 1981 من جامعة دنفر، حيث تبناها برعايته البروفيسور جوزيف كوربل (*Josef Korbel*) أستاذ العلاقات الدولية.

- وفي مقالة نشرت في صحيفة الغارديان يوم 1999/9/26، قالت رايس إنها أصبحت صديقة حميمة لجوزيف كوربل وأنها تتردد على منزله كثيراً بقصد الزيارة. ولكثرة ترددها على منزل كوربل، تعرفت رايس على ابنته وكونت صداقة حميمة معها، وهي مادلين كوربل أولبرايت التي أصبحت فيما بعد وزيرة للخارجية في عهد الرئيس كلينتون. وقد ظلت أولبرايت تدّعي أنها مسيحية إلى أن كشف أحد الصحفيين في يوم ما، بعد توليها مهام منصبها كوزيرة للخارجية، أن لها ابن عم يهودياً يعيش في أحد الكيبوتسات *Kibbutz* في إسرائيل، حيث اعترفت أولبرايت بعد ذلك بأصولها اليهودية، وزعمت أنها سعيدة لهذا الاكتشاف الجديد بعد دخولها العقد السابع من عمرها!
- كان جوزيف كوربل *Josef Korbel* ديبلوماسياً في الحكومة التشيكية في فترة ما قبل الحرب الكونية الثانية ثم انتقل إلى لندن ليصبح عضواً رئيساً في الحكومة التشيكية في المنفى التي تزعمها بينس *Benis*. وقد حكم عليه الشيوعيون بالإعدام غيابياً، مما دفعه إلى الانتقال مع عائلته إلى الولايات المتحدة.
- انتقلت رايس بعد ذلك إلى التدريس في جامعة ستانفورد *Stanford University* حيث أصبحت وبسرعة هائلة أستاذاً متفرغاً. ثم التحقت بمعهد هوفر للحرب والسلام والثورة وظلت فيه حتى أصبحت زميلاً أول

وبصفتها عضواً في مجلس العلاقات الخارجية، انتقلت إلى واشنطن دي.سي حيث عملت على التخطيط النووي الاستراتيجي في رئاسة الأركان المشتركة. وانضمت عام 1989 إلى مجلس الأمن القومي *NSC* لتعمل تحت إدارة برينت سكاوكروفت بمنصب الاختصاصية الأولى للشؤون السوفييتية. وفي مايو 1990، تمت ترقيتها لتصبح المدير الأعلى في مجلس الأمن القومي للشؤون السوفييتية والشرق أوروبية. وفي التاسع من أغسطس آب 1990، أي بعد أسبوع من الغزو العراقي للكويت وتدشين النظام العالمي الجديد، حصلت على ترقية جديدة أصبحت تشغل بمقتضاها منصب المساعد الخاص للرئيس بوش الأول. وقد قامت بالإشراف على السنوات الحاسمة، التي شهدت تحوّل الاتحاد السوفييتي من قوة عظمى إلى دولة على غرار دول العالم الثالث، باختلاف أن لها "أسناناً نووية" لا أكثر. وفي الفترة التي فصلت ما بين تركها لإدارة الرئيس بوش الأول والتحاقها بالحملة الانتخابية لبوش الصغير، عملت رايس بكل وفاء لخدمة المؤسسات المالية والنفطية الكبرى من مختلف الجنسيات حيث أنها كانت عضواً في مجالس إدارة العديد من الشركات من بينها شركة شيفرون النفطية، هيوليت باكارد، وتشارلز شواب، إلى جانب عملها في المجلس الاستشاري الدولي في جيه بي مورغان. ونورد من آرائها ووجهات نظرها ما يلي:

- تؤمن في العلاقة الخاصة جداً بين بريطانيا والولايات المتحدة. "بريطانيا تكاد تكون أقرب حلفائنا في العالم، وبرأيي أنها ستكون موضع ترحيب في أية شراكة تجد فيها الولايات المتحدة لنفسها مصلحة."
- تقول رايس أنها من أشد المؤمنين "بسياسات توازن القوى"، والتي ترى أن بريطانيا "خير من يعمل بهذه السياسة".
- تنص وجهة نظرها الجيو- استراتيجية أنه "على الولايات المتحدة أن تحول دون قيام أية قوة أخرى" وذلك للسيطرة على "الأراضي الحيوية استراتيجيا في أوراسيا."
- تشجع توسيع إطار حلف شمال الأطلسي *NATO* ليشمل حتى دول البلطيق.
- تقف ضد أي نوع من التقارب أو إعادة العلاقات بين الكوريتين، وترى جازمة أن كوريا الشمالية "في طور انحلالها ولا يجب تقديم أي عون لها. إن أي مساعدة تقدم لها من الناحية الاقتصادية لا بد وأن تكون نتيجة للإصلاحات التي ستقوم بها كوريا الشمالية ... وفقاً لما يأمر به صندوق النقد الدولي *IMF*."

- ترى أن الصين ليس شريكاً استراتيجياً وأن الصراع بين الولايات المتحدة والصين ليس حتمياً، وبخاصة أن النظام الصيني يمكن تدجينه من خلال التجارة الحرة ورفع القيود عن التجارة.
- ترى أن أية معونة لروسيا يجب أن تكون مرتبطة بالإصلاحات التي سيقوم بها صندوق النقد الدولي *IMF* على طريقة العلاج بالصدمة.
- وقد أخبرت "صحيفة ستانفورد للعلاقات الدولية" أن "الوضع الآن في روسيا فوضوي للغاية ولكنني أعتقد أنه وعلى المدى القصير سنشهد جميعاً استمرار تفكك روسيا. سوف نستمر في رؤية موسكو عاجزة عن التعامل مع الدول المحيطة بها... ولا دخل لها في شؤون حياة مواطنيها...".
- أما في شؤون الشرق الأوسط، فإنها من المسيحيين المتحمسين للصهاينة وكذلك للجنة الأميركية الإسرائيلية للعلاقات العامة *AIPAC* التي يدعمها ولفويتز وغيره من الصهاينة. كما أنها تؤيد المعهد المنبثق عن آيباك وهو معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى *WINEP* والذي بدوره يساند الجناح اليميني الليكودي المتطرف في السياسات الإسرائيلية.

<u>بول ولفويتز *Paul Wolfowitz*:</u>

عين ولفويتز نائباً لوزير الدفاع في إدارة الرئيس بوش الصغير. كما أنه قد عمل وكيلاً لوزارة الدفاع زمن الرئيس بوش الأول حين كان ديك تشيني يشغل منصب وزير الدفاع، وهو معروف جداً على أنه أحد مهندسي النظام العالمي الجديد الرائدين. وهو نشط جداً في شبكة من اللوبيات والمعاهد وأصحاب المخططات والعقول المدبرة، مثل المعهد اليهودي للامن القومي(*Jewish Institute For National Security*)، والعقول المدبرة في اللوبي الإسرائيلي المهيمن على الأيباك، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى *WINEP*، والمعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الاميركي للمشاريع، ومبادرة الأطلسي الجديدة.

إن رعاة هذه المنظمات التي تعمل لصالح تركيبة قوى الظل هم الذين يضعون الأجندة ويختارون المرشحين للكونغرس وللإدارة الأميركية من البيروقراطيين، الذين يندرجون تحت لواء تلك المعاهد والمؤسسات، وذلك لتطبيق السياسات التي يصوغها مالكو تركيبة قوى الظل. وقد وردت النظريات التي آمن بها ولفويتز في العديد من الدراسات والأبحاث والمحاضرات، اما أكثرها وضوحاً فقد كان الإرشاد الذي قام به حول التخطيط الدفاعي عام 1992، عندما كان لا يزال وكيلاً لوزارة الدفاع للسياسة وذلك زمن الرئيس بوش الأول.

- صرح ولفويتز في الإرشاد الذي قدمه حول التخطيط الدفاعي، والذي يتعامل مع النظام العالمي الجديد، "إن هدفنا الأول هوالحيلولة دون نشوء منافس جديد سواء في أراضي الاتحاد السوفييتي سابقاً أو في أي مكان آخر يمثل تهديداً كذلك الذي كان يمثله الاتحاد السوفييتي. علينا أن نبذل جهداً جباراً في السياق ذاته لنمنع أية قوة عدوانية من السيطرة على هذه المنطقة، التي تكفي مصادرها، إذا ما تضامنت معا بشكل جيد، لتوليد قوة عظمى. وتشمل هذه المنطقة أوروبا الغربية، شرق آسيا، وأراضي الاتحاد السوفييتي سابقاً، وجنوب غرب آسيا." لذا فإن النظام العالمي الجديد يدعو إلى الحفاظ على القوة الأميركية أحادية الجانب.
- إن القوة الأميركية أحادية الجانب (*unilateralism*) هذه في شكل إمبراطورية أميركية، تتطلب من الولايات المتحدة أن "تظهر روح القيادة اللازمة لتأسيس وحماية نظام جديد يحمل في طياته الوعد بإقناع منافسينا المحتملين بأنه لا يتعين عليهم ولا حاجة لهم بأن يؤدوا دوراً أكبر من الذي يؤدونه الآن، أو أن يسعوا إلى معاداة الآخرين حتى لو كان ذلك في سبيل حماية حقوقهم ومصالحهم الشرعية."
- وتمضي سياسة الإرشاد هذه في نصائحها. "... في المناطق غير الدفاعية، يجب أن نعير الاهتمام بشكل كاف لاهتمامات ومصالح الدول الصناعية المتقدمة" ونحن مهتمون هنا بالإشارة بأنه يخص الدول الصناعية فقط في حديثه، "وذلك لنتمكن من إجهاضها وإجهاض ما تحتويه من تحدٍ لقيادتنا، أو محاولة لإحداث انقلاب على النظام السياسي والاقتصادي الذي أسسناه. وأخيراً، فإننا ينبغي أن نحافظ على الآليات التي ستتمكن من إعاقة تقدم منافسينا حتى للطموح إلى دور أكبر عالميًا أو إقليمياً..."
- "... سوف نحتفظ بمسؤولياتنا الكاملة في أن نواجه بشكل انتقائي تلك الأفعال التي لا تهدد فقط مصالحنا، بل ومصالح حلفائنا وأصدقائنا... إن أنماطاً مختلفة من المصالح الأميركية قد تكون معنية في مثل هذه الحالات والوصول بحرية إلى مواطن المواد الخام الضرورية وعلى رأسها النفط في الخليج الفارسي."
- في الشأن العراقي: كان ولفويتز وراء محاولات الاغتيال المتكررة التي استهدفت الرئيس العراقي صدام حسين، كما طور إلى جانب ديك تشيني خطة عام 1991 أطلق عليها "عملية العقرب" *Operation Scorpion* للقيام بغزو بري للعراق. ومرة أخرى، خطط ولفويتز لغزو شمال العراق انطلاقاً من تركيا، حيث أطلق على تلك العملية "عملية المطرقة". وفي عام 1997، وضع ولفويتز والجنرال وين داوننغ *Wayne Downing* مسودة

خطة ضد العراق باستخدام المعارضة العراقية التي تتخذ من لندن مقراً لها.

- في شأن الناتو: يعتبر ولفويتز أحد مؤسسي مبادرة الأطلسي الجديدة التي تدعو إلى توسيع مسرح عمليات حلف الناتو *NATO* ليمتد خارج حدود منطقته التقليدية إلى أية منطقة قد تشكل مصدراً للتهديد.

برينت سكاوكروفت *Brent Scowcroft*: وهو مساعد مقرب جداً من هنري كيسنجر، ويعتبره بعض الناس ربيبه (أو من محاسيبه). ثم جيء به إلى مجلس الأمن القومي كنائب مساعد لكيسنجرعام 1973. واختاره كيسنجر ليكون خليفة له مستشاراً لشؤون الأمن القومي للرئيس جيرالد فورد (*Gerald Ford*). ثم شارك فيما بعد في إنشاء مؤسسة هنري كيسنجر الشخصية للإستشارات تحت اسم "كيسنجر أسوشيتس" كشريك ونائب لرئيس مجلس الإدارة. ثم أصبح سكاوكروفت مستشاراً للرئيس بوش الأول لشؤون الامن القومي، حيث أشرف على التخطيط لحرب الخليج ووضع هندسة النظام العالمي الجديد. وبعد أن خسر بوش الأول الانتخابات لولاية ثانية، شارك سكاوكروفت في عدد من المناصب منها شركته الخاصة للاستشارات، والمنتدى غير الربحي للسياسة الدولية الذي كان يرأسه لورانس إيجيلبيرغر (*Lawrence Eagleburger*)، وهو ربيب آخر لكيسنجر. أما مجلس الامناء فكان يضم كولن باول (*Colin Powell*)، كوندوليزا رايس، دوين أندرياس (*Dwayne Andreas*)، وهو رئيس كارتل *Cartel ADM*، وأخيراً رئيس مجلس إدارة شركة إنرون كينيث ليه (*Kenneth Lay*).

ديك تشيني *Dick Chenney*: زكّاه برينت سكاوكروفت لمنصب وزير الدفاع في عهد جورج بوش الأول. وقد كان تشيني رئيساً لموظفي البيت الأبيض أثناء ولاية الرئيس فورد عندما كان سكاوكروفت مستشاراً لمجلس الأمن القومي في الوقت نفسه. وقد أصبح تشيني خلال الفترة بين عامي 1979-1989 عضواً في الكونغرس عن ولاية وايومنغ (*Wyoming*). وقد عمل مسبقاً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون في واشنطن دي.سي. وكان عضواً في المجلس الاستشاري إلى جانب كيسنجر وسكاوكروفت. ومنذ عام 1995، إلى أن أصبح نائباً للرئيس بوش الصغير، عمل مديراً تنفيذياً لشركة هاليبرتون (*Halliburton*) العملاقة للخدمات النفطية، والتي تتخذ من ولاية تكساس مقراً لها، والتي انضمت إلى شركة بريتيش بتروليوم (*British Petroleum*) في صفقة استثمارية في آسيا الوسطى بلغت قيمتها 12 مليار دولار بعد 11 سبتمبر.

إن أولئك الذين عملوا في الصف الثاني أثناء حملة بوش الصغير الانتخابية قد احتلوا مناصب قيادية في إدارته. وكان من بين هؤلاء ريتشارد

بيرل، ريتشارد أرميتاج ودوف زاكهايم الذين شغلوا مناصب مهمة في دوائر وزارة الدفاع، ويعتبرون من المؤيدين المحسوبين على المنظمة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة *AIPAC* وسياستها المؤيدة للّوبي الصهيوني وسياسات آرييل شارون (*Ariel Sharon*) المتطرفة.

وقد عين بوش الصغير ريتشارد بيرل رئيساً لمجلس السياسة الدفاعية. أما الأعضاء الذين يسيطرون على المجلس فهم من الأنجلو-أميركيين المتطرفين والمتعصبين للجغرافيا السياسية لإسرائيل، بمن فيهم هنري كيسنجر، نيويت غينغريش (*Newt Gingrich*)، وآر. جيمس وولسي *R. James Woolsey* (المدير السابق للمخابرات المركزية)، وديفيد جيريمياه *David E. Jeremiah* (النائب السابق لرئيس الأركان المشتركة)، دان كويل *Dan Quayle* (نائب الرئيس الأميركي السابق)، جيمس شليسنجر *James Schlesinger* (وزير دفاع وطاقة سابق) وهارولد براون *Harold Brown* (وزير دفاع سابق).

دفعت اللجنة الثلاثية *Trilateral Commission* بكثير من أعضائها ليصبحوا رؤساء أميركيين. فمنذ إنشائها عام 1973، كان كل من الرؤساء كارتر، بوش، وكلينتون من أتباع اللجنة الثلاثية. وأثناء اجتماع لهذه اللجنة في 1999/3/19 في واشنطن دي.سي، قدم روبرت زوليك *Robert Zoellick*، وهو متحمس آخر للصهيونية، تقريراً بعنوان "استراتيجيات اللجنة الثلاثية للقرن الحادي والعشرين: في السلم أو الحرب"، دعا فيه إلى التهيؤ لمواجهة نزاع عسكري مع الصين قائلاً : "إن نهوض الصين يخيم فوق آسيا". ويستنتج أن من الأمور المزعجة، ألا تتقبل الصين حتى الآن الوجود القائم للولايات المتحدة في شرق آسيا، وألا تعتبره عامل استقرار في المنطقة. وخلص التقرير أيضاً إلى أن "من المزعج أن الصين قد تفضل مستقبلاً التعاون مع كوريا وممارسة نفوذها المهيمن في جنوب شرق آسيا، وإبقاء اليابان تحت المجهر!" وهذا يجب أن يفسر السبب في نشر القواعد العسكرية والقوات في الدول المجاورة للصين في آسيا الوسطى وأفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر، كجزء من الخطة الرئيسة للنظام العالمي الجديد والتي حبكت خيوطها قبل أحداث 11 سبتمبر.

وعقد الحزب الجمهوري مؤتمره للبرنامج السياسي كما سيكون في عهد الرئيس بوش الصغير في فيلادلفيا في2000/8/3، حيث احتضن سياسات النظام العالمي الجديد، وهي ذات السياسات التي عبرت الشخصيات السابق ذكرها عنها خلال الفترة من 1989-1992 في عهد بوش الأول وباركتها الأيدي الأمنية في تركيبة قوى الظل مثل صامونيل

هنتنغتون. وقد أصبح مبدأ صراع الحضارات السياسة هو المعتقد الرسمي لهم.

- زعم البرنامج والقائمون عليه أن الازدهار الاقتصادي الأميركي خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي كان من بنات أفكارهم، وأنه جاء نتيجة لتخفيضات الضرائب والتجارة الحرة وتخفيف القوانين المتعلقة بالصناعات، وهكذا جاء الاقتصاد الجديد. ووعد البرنامج بقيادة أميركا لاقتصاد العالم. وبما أن الجمهوريين هم الذين أطلقوا ثورة الاقتصاد الجديد ومع وجود بوش الصغير فسيبلغون بهذه الثورة النتيجة النهائية "أن منافع التجارة الحرة ضخمة وهائلة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين الأميركيين على السواء، وفي القريب العاجل سيكون متعذراً حصر هذه المنافع والمزايا".
- "إن التجارة الحرة عبارة عن خط مستقيم أو شارع باتجاه واحد بالنسبة لأميركا. لن نتحمل الممارسات الأجنبية والقوانين وبرامج الدعم التي تجعل صادراتنا على درجة غير عادلة من المعاملة". وهكذا "فإن الممارسات الأجنبية" وقوانينهم "أي قوانين الدول الأخرى الأجنبية ذات السيادة لن تعود مقبولة أو محتملة إذا لم تصب في خانة المصالح الأميركية. أن استقلالية الدول القومية باتت محدودة بقدر قيام قياداتها بدور "المفوض السامي" لتطبيق سياسات الإمبريالية الأميركية الجديدة التي يجب أن تكون مقدمة على أية مصالح قومية أخرى.
- لقد تم تمرير سياسات خارجية خطيرة دون أي نقاش. إن أحادية الولايات المتحدة ووضعها كقوة عظمى وحيدة في العالم يجب المحافظة عليهما. وقد جاء نورمان شوارتسكوف (*Norman Schwarzkof*) قائد حرب الخليج بأجواء الحرب إلى البرنامج حيث تحدث من خلال الاتصال بالفيديو من السفينة الحربية نيوجرسي *New Jersy* أثناء انعقاد مؤتمر الحزب.
- عرف البرنامج "الدول المارقة" *Rogue States* بأنها العدو الجديد. كما أنه لم يتم تعريف كلمة "المارقة *Rogue*" وترك أمر ذلك إلى خيال وخطط تركيبة قوى الظل.
- ينبغي على الولايات المتحدة أن تلغي معاهدة (*ABM*) القائمة مع روسيا في غضون ستة أشهر.
- نوه البرنامج "أن التحدي الرئيس في آسيا للولايات المتحدة هو جمهورية الصين الشعبية ... أن الصين منافس استراتيجي وليست شريكاً."
- بالنسبة لكوريا اعتبر البرنامج كوريا الشمالية وكأنها "خارج النظام العالمي" وأوصى بسياسة أميركية تدير ظهرها لدعم أي تقارب أو إقامة علاقات ودية بين الكوريتين.

- وفي موضوع الناتو *NATO* أصر البرنامج على ضرورة توسيع نطاق حلف الناتو لا ليشمل دول البلطيق فحسب، ولكن ليتعامل مع المشاكل الجغرافية السياسية في الشرق الأوسط وأوراسيا."
- وحول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني أعلن البرنامج أنه بعد استلام بوش الصغير سلطاته في البيت الأبيض مباشرة سيتم نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى "القدس عاصمة إسرائيل". بل ذهب المتحمسون للصهيونية في إدارة بوش بمن فيهم ولفويتز وبيرل إلى حد التهديد بأن أية اتفاقية تنجم عن الاجتماعات الجارية بين كلينتون – باراك –في كامب ديفيد لن تكون ملزمة بها. ويبدو أنهم اعتقدوا أن رئيس الوزراء باراك كان يخون بلاده وظنوا أنهم كانوا إسرائيليين أكثر من رئيس حزب العمل الإسرائيلي نفسه. وقد وقفوا إلى جانب سياسات شارون الليكودية. ولقد دُحر باراك *Barak* من منصبه في انتخابات مبكرة وتولى كل من بوش وشارون مهام منصبه بفارق أيام قليلة من بينهما. واتخذت السياسات الأميركية الإسرائيلية منحنىً حاداً جداً نحو اليمين.
- وبالنسبة للخليج، دعا البرنامج صراحة إلى إزاحة هيمنة الدولة الأجنبية، حيث أعلن أنه يجب إزاحة النظام القائم في العراق.
- وفيما يتعلق بالتجارة، يدعو البرنامج إلى توسيع نطاق اتفاقية النافتا *NAFTA*، لتشمل أميركا اللاتينية، وتعميم هذا النمط على باقي دول العالم.

وأمام حشد يضم 800 شخص في لندن، تحدث هنري كيسنجر في 10/31/ 2001 وخلص إلى أن "السلام مستحيل مع الإسلام، وأن الحرب ضد الإرهاب يجب أن تستخدم كفرصة لإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد. وقال إن هناك اختلافا أساسيا مع الإسلام قد لا يفهمه حتى الآن سوى بريطانيا وأميركا. وحتى وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان يمكن أن يصاب الجمهور الأميركي بالدهشة إذا سمع أن هناك خلافات جوهرية بين الولايات المتحدة والإسلام.. أو أنه كان هناك مفهوم يدعى صراع الحضارات.

لقد وضعت أجندة وبرنامج الحزب الجمهوري في التسعينيات لكنها طبقت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وهو ما لا يقبله البعض على أنه مجرد مصادفة. فمحاربة الإرهاب كسبب نبيل ثم الحرب على أفغانستان كانت ستارا للأهداف والاجراءات الحقيقية التي تهدف إلى إعادة تشكيل النظام العالمي كما قال كيسنجر. إن التسلسل الزمني للأحداث، والذي يؤيد هذه النظرية، قد تناوله بشكل جيد التقرير التالي في مجلة بيزنس ويك الأميركية:

"إن معظم الأميركيين ... لا يستطيعون تحديد موقع أذربيجان على الخارطة، "هذا ما قالته المجلة في قصة الغلاف يوم 2002/5/27. "وربما لا يستطيعون أن يعثروا على أو يتهجوا أسماء مثل قيرغيزستان، أوزبكستان، كازاخستان أو طاجيكستان. غير أن الجنود الأميركيين ورجال النفط والدبلوماسيين آخذون في التعرف بسرعة على هذه الزاوية النائية من العالم... إن الدور الذي يلعبه الأميركيون سيحظى بنصيب الأسد. وما يحاول الأميركيون فعله ليس أقل من الاستئثار بأكبر قدر من الهيمنة منذ أن أصبحوا معنيين بمنطقة الشرق الأوسط منذ 50 عاماً." ولقد دعت البيزنس ويك *BusinessWeek* الوضع الجديد "إمبراطورية بالصدفة." لكن الإمبراطوريات لا تأتي مصادفة، فالإمبراطورية الأميركية كانت نتيجة خطة لإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وكانت أولى حروب هذا النظام هي حرب الخليج، وآخرها حروب آسيا الوسطى وأفغانستان. وكانت الحربان الاولى والأخيرة ضد دول إسلامية، وكلا المنطقتين تختزن في باطنهما احتياطيات نفطية ضخمة.

* "إن بناء النفوذ الأميركي في آسيا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر "قد تم بسرعة تبهر العقول. ولنتأمل:

*"قبل عام واحد لم يكن في المنطقة جندي أميركي واحد، أما اليوم فهناك حوالي 4 آلاف عسكري من الذكور والإناث يعملون في بناء القواعد العسكرية بمحاذاة شريط حدودي يمتد لمسافة 2000 ميل من قيرغيزستان عند حدود الصين، إلى جورجيا، على البحر الأسود...". وقد قال دونالد رامسفيلد (*Donald Rumsfeld*) وزير الدفاع الأميركي، إن القوات الأميركية ستبقى هناك "ما دام ذلك ضرورياً."

* "... قفزت الاستثمارات الأميركية في المنطقة لتصل إلى 20 مليار دولار."

*"رفعت شركات الطاقة العملاقة من التزاماتها في منطقة بحر قزوين وهي آخر واحدة من كبرى المناطق غير المطورة في العالم والمحتوية على حقول نفط بكر".

ومن المثير ملاحظة أن شركة بي بي *BP* وهاليبيرتون *Halliburton* النفطية التي كان ديك تشيني (*Dick Chenney*)، نائب الرئيس الأميركي جورج بوش، رئيساً لها، تعتزم استثمار 12 مليار دولار في المنطقة.

* "... أما السياسة الآخذة في التطور سريعاً فهي التي تتركز على السلاح والنفط، السلاح من أجل حماية الأقاليم المحلية من الميليشيات الإسلامية، كما أن السلاح سيحمي النفط أيضاً."

* "تشير التقديرات إلى تفاوت كبير بخصوص مخزونات النفط في منطقة بحر قزوين من 200 مليار برميل وهو يقارب الاحتياطي السعودي إلى أقل من 100 مليار برميل في منطقة قزوين، وهو ما يعادل الاحتياطيات في بحر الشمال، وهذه الكميات تساوي بالسعر السائد حالياً 2.7 تريليون دولار."

*"ومن العناصر المهمة في العملية هي خطوط الانابيب لنقل النفط، حيث الدبلوماسية والصناعة النفطية تلتقيان "فدول النفط حول بحر قزوين يجب نقل نفطها "عبر الأنابيب من كل دولة إلى البحر الأسود فالمتوسط أو الخليج الفارسي قبل أن يتم ضخه إلى ناقلات النفط." وهذا من الأسباب الرئيسة لحرب أفغانستان حيث أن خط الأنابيب سيمر منها. وقد عمل كيسنجر مروّجاً لشركة يونوكال *UNOCAL* من أجل مد خط أنابيب عبر أفغانستان وذلك قبل أحداث 11 سبتمبر.

* "... يزمع البنتاغون إرسال 150 مدرباً عسكرياً إلى جورجيا حيث يجري حشد الدعم لمد خط أنابيب بطول 1000 ميل لينقل ما يصل إلى مليون برميل من النفط يومياً من باكو عبر جورجيا *Georgia* إلى ميناء سيهان *Ceyhan* التركي على البحر الأسود."لهذا نجد قواعد أميركية ومدربين أميركيين في هذا البلد النائي والبعيد عن أفغانستان تحت راية محاربة الإرهاب.

* "تساعد الولايات المتحدة أذربيجان على دعم أسطولها البحري في بحر قزوين وتحديث قاعدة عسكرية لاستخدامها عند الحاجة من قبل القوات الأميركية."

إن الذي جمع السلاح بالنفط في غضون أشهر قليلة، أقل من سنة، لم يأت هبة من السماء للمروّجين للحروب الصليبية الجديدة ضد تلك الدول المسلمة ولم يكن صدفة. وبالنسبة لوزارة الدفاع الأميركية، فإنهم يحاولون إقناع العالم وكأن الله قد صاغ أحداث 11 سبتمبر كما يشتهون، حتى يتمكن البنتاغون من القيام بعد 11 سبتمبر بما كانوا تواقين إليه وخططوا له قبل هذا التاريخ.

* اقترح يفغيني بريماكوف (*Yevgeny Primakov*)، رئيس وزراء روسيا السابق، عام 1998 إيجاد قوة عالمية جديدة لخلق توازن بين القوى العظمى وهي الولايات المتحدة ودول المثلث الاستراتيجي القائم على التعاون بين روسيا والصين والهند. ولكن أحد قواعد النظام العالمي الجديد، أن أميركا ستحول دون قيام أية قوى عظمى مناهضة لها. كما أن عملية السيطرة على النفط والانتشار قد تم إنجازها بعد أحداث 11 سبتمبر.

أما الدول التي لا تتمشى مع خطة النظام العالمي الجديد، فقد اعتبرت محور الشر:

- العراق: اعتبر العراق من دول الشر لأنه الدولة الوحيدة بين الدول العربية الشرق أوسطية المنتجة للنفط التي لا توالي واشنطن ولعدم وجود أو نشر أية قوات أو قواعد أميركية على الأراضي العراقية، وبدون تفويض من الأمم المتحدة، فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا مناطق يحظر فيها على العراقيين الطيران في الأجواء العراقية!
- إيران: تمثل إيران الحدود الجنوبية لكل من تركمانستان، أذربيجان، وبحر قزوين. وفي صيف عام 2001، طاردت قوارب حربية ومقاتلات إيرانية سفينة أبحاث عن النفط في المياه المتنازع عليها في بحر قزوين، ولم تستأنف شركة بريتيش بيتروليوم، المالكة للسفينة، حتى الآن عمليات التنقيب في المناطق المتنازع عليها بين إيران وأذربيجان. أما الآن، فيمكن أن تستأنف هذه العمليات مع مشاركة هاليبيرتون (*Halliburton*) التي كانت تحت رئاسة تشيني *Chenney*. على أن إيران تمثل أفضل خطوط نقل النفط من بحر قزوين إلى البحر المتوسط. ويعتبر شمال إيران منطقة عرقية أذرية وبدأت الولايات المتحدة بالفعل اتصالات مع هذه الأقلية الأذرية شمال إيران. وتطمح هذه الاتصالات إلى إيجاد أذربيجان الكبرى التي ستتمخض عن فصل شمال إيران وإلحاقه بأذربيجان. وتمتلك إيران احتياطيات نفطية هائلة في منأى عن السيطرة الأميركية المباشرة. إن النظام الإسلامي من الأسباب التي تضيف عاملاً إلى اعتبار أميركا إيران واحدة من دول محور الشر.
- كوريا: تعتبر بدورها واحدة من أركان نظام مهزوم، وإن تحالف الصين الاستراتيجي المحتمل مع هذه المنطقة يجعلها دولة شر.

وقال بوش الصغير إن الحرب قائمة بين الخير والشر. أما الخير فيعني كل ما يتمشى مع القيم والمصالح الخاصة بتركيبة قوى الظل الأميركية. وأما الشر، فهو كل شيء ما عدا ذلك.

إن فكرة كتاب هنتنغتون (*Huntington*) مضللة للغاية وتمثل انحرافاً، سواء بقصد أو بدونه، عن الأسباب الحقيقية لعدم الاستقرار العالمي. ففي وول ستريت (*Wall Street*)، يتربع البارونات على عرش المؤسسات الأميركية ذات النفوذ، وهم يسمون ويدعمون ويمولون المرشحين للمناصب المنتخبة، ويقومون بكل ذلك من خلال ما يسمونه بالديمقراطية التي هي عبارة عن نظام "دولار مقابل كل صوت". ومن خلال إحكام قبضتهم على الإعلام، فإنهم يُفصّلون الرأي الوطني العام، فمواطنوهم ضحايا لممارساتهم المتعسفة، شأنهم شأن المواطنين في دول العالم الأخرى. ومن خلال قبضتهم

على مؤسسات القوى ومنظمات الأمن القومي في الولايات المتحدة فإنهم يخضعون دول العالم تحت نفوذهم. وكان يمكن أن يفسر الشك لصالح صامويل هنتنغتون، ولكن نظرة على خلفيته ومعرفة أنه جاء من قلب هذا النظام، وتحديداً من منظمات الأمن القومي وذراعها الأكاديمي، جامعة هارفارد، فإن هذا يجعلنا نستبعد مبدأ الشك لصالح هنتنغتون، فنحن نفترض أنه كان جزءاً من خطة كبرى لتركيبة قوى الظل ووسائلها الإعلامية لإبعاد الأنظار عن الأسباب الحقيقية للمشاكل التي يعاني منها العالم، ومنها:

- بعد الانفجار الداخلي في الاتحاد السوفييتي والتقدم العلمي الهائل في تقنيات الكمبيوتر والاتصالات، أصبح العالم أحادي القطب، حيث طرحت الولايات المتحدة بإصرار نسختها الأنجلو- أميركية من الرأسمالية على العالم. وقد قامت بهذا العمل لصالح مالكي وول ستريت والمال العالمي.
- تستخدم الحكومة الأميركية والشركات متعددة الجنسيات سطوتها للسيطرة على دول العالم الأخرى من خلال شركات المال العالمية والنفوذ الطاغي للإمبراطورية الأميركية. ويطبق صندوق النقد الدولي *IMF* سياسة رصاصة الرحمة ضد الدول من خلال استخدام القيود الانكماشية تمشياً مع متطلبات إجماع واشنطن.
- تؤدي الرأسمالية الانجلو أميركية إلى خلق "عوالم ثالثة" في الولايات المتحدة والاقتصادات الرأسمالية الغربية الأخرى، وتعمل على تركيز الثروات في أيدي طبقة الواحد في المائة في كل مجتمع. ففي أميركا نجد البارونات اللصوص – وهم أقل من واحد بالمائة من الشعب، يملكون أكثر مما يمتلكه 80% من الشعب. ويتم حالياً تعميم هذا النمط من عدم المساواة في توزيع الثروات على العالم تحت الشعار الجذاب للعولمة.
- تنتشر طبقة الواحد بالمائة من البارونات اللصوص في كل أقطار العالم وهم يملكون من المصالح المشتركة، مع بعضهم بعضاً، أكثر مما يتقاسمونه من المصالح مع أبناء جلدتهم في بلدانهم وإخوانهم من الحضارة والخلفية التاريخية نفسها.
- من خلال قوة المال وقوة الإعلام، تمكنت طبقة الواحد بالمائة من خلق ديمقراطية مفرغة من الداخل، حيث يسود فيها أرباب المال من قوى الظل ولا أحد سواهم مما يجعل هذه الديمقراطية زائفة.

- لقد أعلت الرأسمالية الأنجلو – أميركية من شأن المادية والنمو الاقتصادي حتى أصبحت تتخذها ديناً لها، وهي ترتكز على الطمع والقلق والترقب، مما جعلها تنحدر بنفسها من العدل إلى الظلم ومن الأخلاق إلى الفساد.
- تعتبر الإبادة الجماعية والوحشية من مرتكزات النظام الرأسمالي الأنجلو-أميركي، فقد تسبب هذا النظام بقتل 50 مليون شخص، معظمهم من المسيحيين، وذلك فقط أثناء الحرب العالمية الثانية. كما أنه سبب وفاة الملايين غيرهم في كوريا، فيتنام، كمبوديا، أفغانستان، صربيا، والشرق الأوسط. وقد كان ضحايا ذلك النظام من كل الأديان والحضارات.

ليس النظام العالمي الجديد سوى نسخة عن النظام العالمي القديم: إمبراطورية أميركية بدلاً من إمبراطورية بريطانية. إن هذين النظامين هما مجرد وسيلة يستخدمها بارونات المال وأصحاب قوى الظل لاستغلال شعوب العالم بأكملها، بغض النظر عن الحدود الحضارية. ويتلاعب أولئك البارونات بمختلف القضايا الحضارية والعرقية وفقاً لموازين القوى الجغرافية السياسية التي لا توظّف إلا لخدمة غاياتهم ومصالحهم. ويبقى أن نقول إن أبشع الحروب وأشنع صنوف الإبادة الجماعية يقوم النظام العالمي الجديد بفبركتها وتنفيذها تحت أنبل وأقدس المسميات والاسباب التي يقدمونها لمجتمعاتهم.

3

امبراطورية الشر الجديدة

"إن روسيا الآن هي كبرى دول الجريمة في العالم"

بوريس يلتسن *Boris Yeltin*
أول رئيس للاتحاد الروسي

" في أواخر الثمانينيات جاءتنا ثورة المافيا، وتغيرت القوانين مرة أخرى فإذا كنت من رجال الأعمال، فما عليك إلاّ أن تدفع أتاوى للمافيا أو أن تترك البلد، أو تأخذ رصاصة في دماغك".

مدير أحد البنوك الروسي

الفصل الثالث

روسيا: من الشيوعية إلى الرأسمالية

ومن دولة عظمى إلى دولة مافيات عظمى

في الثمانينيات من القرن العشرين، أطلق رجل يدعى ميخائيل غورباتشوف (*Mikhail Gorbachev*) حركة لم تنته أو تتوقف حيث اعتقد أنها ستتوقف، وسواء أكان يعمل وحده علانية أم في الخفاء مع غيره، فإن الحركة التي أطلقها لتعم أرجاء الاتحاد السوفييتي كانت القشة التي قصمت ظهر هذا النظام، وتسببت في انفراط عقد الاتحاد السوفييتي وانهياره، وانهيار الشيوعية، ثم انهيار غورباتشوف نفسه.

أما الآن، فإن غورباتشوف يظهر على شاشة التلفزيون كفتى إعلانات لأحد منتجات البيتزا لإحدى الشركات الرأسمالية الاستهلاكية. وبالتأكيد، فليست هذه هي النهاية التي توقعها عندما بدأ بالبيرسترويكا *perestroika* ولكنها قد تكون النهاية التي يستحقها فعلاً.

لو كان الهدف من البيرسترويكا هو "إصلاح" سد للمياه، فإن بيرسترويكا غورباتشوف قد قوضت جدران هذا السد، دون أن تحسب حساباً لمصير المياه. لقد اجتاحت هذه المياه الجميع بمن فيهم أولئك الذين هدموا السد. وأصبح في روسيا بعد عقد من البيرسترويكا ملايين المتقاعدين الكبار في السن والذين لا يستلمون رواتبهم التقاعدية بالإضافة إلى ملايين العمال الذين لم يتسلموا أجورهم منذ عدة أشهر. لقد انتهى عهد الاقتصاد الشيوعي الموجه ليحل مكانه اقتصاد موجه آخر تديره المافيا. ففي عام 1997، سيطر شخص في السابعة والثلاثين من عمره، على إمبراطورية كاملة من الشركات الصناعية والبنوك والشركات الإعلامية الكبرى، بما يعادل 10% من إجمالي الناتج المحلي لروسيا! وكان الرئيس بوريس يلتسين (*Boris Yeltsin*) قد وصف روسيا عندما كان يرأسها بأنها "أكبر دولة مافيا في العالم". وفي مناسبة أخرى، وصفها بأنها "القوة العظمى للجريمة".

إن ما أثبتته البيرسترويكا هو أن القوى العظمى يمكن أن تكون مصنوعة من ورق، وأن تحولها من وضع إلى آخر يمكن أن يتم بسرعة البرق. إن الحطام الذي نجم عن الانهيار الداخلي للاتحاد السوفييتي والأجزاء المتناثرة منه، قد

استغلت من قبل قوة عظمى أخرى قد تكون ساعدت على تسريع وتيرة انهيار الاتحاد السوفييتي، ولربما كان لدى هذه القوة العظمى خططها التي رسمت الأماكن التي سيحتلها كل جزء من أجزاء الاتحاد السوفييتي المتناثرة. كانت المافيا الروسية التي تطورت ونمت مؤخراً في الولايات المتحدة مستعدة للسيطرة على روسيا بأكملها، بمجرد انهيار الاتحاد السوفييتي واختفائه من خارطة الوجود.

إن الرأسمالية والماركسية تشتركان في منظومة القيم نفسها : عالم علماني تكون المادية القيمة المهيمنة فيه والنمو الاقتصادي هو الغاية من وجود المجتمعات الإنسانية. وأعلى كل من النظامين شأن نموه الاقتصادي حتى بات إلهه المعبود. كان الاختلاف الوحيد بين النظامين هو ملكية الثروة وتوزيعها. ولكن الماركسية كانت أحد إفرازات الثورة الصناعية للرأسمالية ولعلها لم تكن أكثر من تحذير دام سبعين سنة للرأسمالية وتعسفها. إلاّ أن الرأسمالية التي تجاوز عمرها الآن 500 عام تماماً كالماركسية قد فشلت في تحقيق السلام على الأرض، أو حتى تحقيق راحة البال لدعاتها وأنصارها.

دار كثير من الجدل حول الدور الّذي لعبه ميخائيل غورباتشوف، سراً أو علانية، في انهيار الاتحاد السوفييتي والشيوعية. وليس ممكناً إغفال الدور الكبير الذي لعبه، وبخاصة أنه كان على رأس النظام عند انهياره. ولكن النظام نفسه الذي أوصله إلى هذا المنصب كان متصدعاً ومحكوماً عليه بالسقوط، حيث كانت علامات انهياره تلوح في الأفق منذ سنين خلت. ولقد وصف ديفيد ريمنيك (*David Remnick*)، المراسل السابق لصحيفة واشنطن بوست في موسكو والحائز على جائزة بوليتزر(*Pulitzer Prize*)، الاتحاد السوفييتي بقوله: "بدا للجميع وكأن الاتحاد السوفييتي برمته تحكمه عائلة عملاقة من العصابات تعرف باسم *C.P.S.U* (الحزب الشيوعي السوفييتي). "ومنذ أواسط الثمانينيات خلصت الاستخبارات الروسية *KGB* إلى أن الاقتصاد الاشتراكي للاتحاد السوفييتي محكوم عليه بالفشل، وأبلغ أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي وكونستانتين تشيرننكو (*Kostantin Cherneko*) بذلك. وأدت حمى سباق التسلح مع الولايات المتحدة إلى إفلاس ثورة لينين (*Lenin*). وتكشف مصادر استخباراتية غربية وأميركية رفيعة المستوى الآن أنه ومع بداية عهد غورباتشوف، شرع جهاز ال *KGB* بإخفاء وتهريب أموال الحزب الشيوعي خارج الاتحاد الشيوعي. وفي خلال سنوات قليلة من تولي غورباتشوف مقاليد السلطة، تم تهريب حوالي 600 مليار دولار خارج البلاد عن طريق 2000 شركة تغطية أسستها ال *KGB*

في كل أنحاء العالم. ووفقاً لما يورده ريتشارد بالمر (*Richard Palmer*)، الذي كان مديراً لمكتب الاستخبارات المركزية الأميركية في موسكو خلال السنوات الحاسمة ما بين عامي 1992 و1994، فإن جهاز ال *KGB* اضطر إلى اللجوء إلى المافيا الروسية للتعجيل بإنجاز هذه العملية. وقام الجهاز بتزويدها بكافة المعدات التقنية بما فيها أحدث وسائل الاتصالات والمعدات ذات التقنية العالية.

أما روبرت فريدمان (*Robert I. Friedman*)، وهو مراسل تحقيقات أميركي من أصل روسي، فكتب بياناً مذهلاً يفضح فيه الجريمة المنظمة الروسية في روسيا والولايات المتحدة. وقد تقصّى فريدمان الكيفية التي شكّل فيها المهاجرون اليهود الروس إلى الولايات المتحدة بعد عام 1972، "المافيا الحمراء" (الشيوعية) وهما الكلمتان اللتان كانتا عنواناً لكتابه الذي ألفه في هذا الموضوع. وسارع فريدمان إلى الاعتراف بأنه يهودي، وأن أجداده الأربعة كانوا يهوداً هاجروا من روسيا. ومن المسلّم به أن فريدمان كشف عن ديانته في مقدمة الكتاب ليدرأ عن نفسه أية تهمة بمعاداة السامية. هذه التهمة أصبحت عادة تستغل لابتزاز أي شخص يعبر عن رأيه، أو يدلي بحقائق قد لا تتوافق وأهواء بعض اليهود، بغض النظر عن مدى إجرام الجهة التي تتعرض للنقد. وكتب فريدمان قائلا: "مع حلول منتصف الثمانينيات كان في روسيا قرابة 9 آلاف عصابة مجموع عدد أعضائها 35 ألفاً. وخلال فترة الخصخصة التي وضعت الحكومة فيها كل شيء برسم البيع بدءاً من النفط والغاز الحيويين وشركاتهما الكبرى، وانتهاء بكل فنادق العاصمة موسكو، استمرت الجريمة المنظمة والحكومة الروسية في علاقتهما الربحية المتبادلة. كان المجرمون بحاجة إلى تراخيص للتصدير وإعفاءات ضريبية، وقروض بأسعار أقل من أسعار السوق، وتراخيص عمل، إلى جانب ضمانهم عدم ملاحقتهم قضائياً بسبب جرائمهم. وكل هذا وأكثر وفرّه البيروقراطيون الفاسدون، سيما أن معدلات التضخم قد أتت على مدخرات الجميع في روسيا... وسيطر عدد كبير من الأوليغاركيون (المؤيدون لحكومة الأقلية) على كل الموارد الحيوية للدولة، وتمتعوا بكل سبل الثراء حتى أصبحوا من أغنى أغنياء العالم. أما بالنسبة للقانون والنظام فلم يكن ضباط الشرطة، على سبيل المثال الذين لم يتلقوا رشاوى أو يقوموا بالسرقة بقادرين على توفير قوت عائلاتهم ... وسيطرت حوالي 9 عصابات كبيرة من عصابات المافيا المنظمة، على أكثر من 40% من اقتصاد روسيا... وتمكنت الجماعات الإجرامية في روسيا من النفوذ إلى كل المستويات الحكومية، بدءاً من البرلمان الروسي، الدوما، وانتهاء ببطانة الرئيس يلتسين نفسه. حتى المصانع الحربية الهائلة الخاصة بالقوات

الروسية المسلحة تعرضت للنهب." وقال أحد المصرفيين الروس : "في عام 1917، جاءت الثورة البلشفية وتغيرت كل القوانين. وفي أواخر الثمانينيات، جاءتنا ثورة المافيا لتغير القوانين من جديد. ليس بمقدور المرء، كرجل أعمال، إلاّ أن يدفع الأموال إلى أعضاء العصابات، أو أن يهجر بلاده أو أن تستقر رصاصة في رأسه."

ازدادت حدة حروب السيطرة بين عصابات المافيا. وطلبت المافيا الشيشانية الدعم والتعزيز من جمهورية الشيشان حتى أصبحت لهم اليد الطولى في موسكو – وغادر الأوليغاركيون الجدد المدينة. أما بقية العصابات اليهودية والسلافية والاميركية والجورجية ذات الهيمنة فقد بقيت تعيش حالة من التخبط والارتباك.

ويبدو أن المافيا والرأسمالية هما توأمان طفيليان يعيشان ويقتاتان على بعضهما بعضا. يقول المؤرخ ألبرت فرايد (*Albert Fried*): "إن الأذكياء من أعضاء عصابات المافيا من عائلات آل كابوني (*Al Capone*) ومو داليتز (*Moe Dalitz*) وماير لانسكي (*Mayer Lansky*)، من أشد المدافعين عن المعتقد الرأسمالي وأكثرهم ولاء له، وهذا ما ينطبق على أتباع أيديولوجية إدغار هوفر (*Edgar Hoover*)". إن هوفر الذي ترأس مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي لما يزيد على 50 عاماً، لم يعترف مطلقاً بوجود الجريمة المنظمة، لذا فإنه لم يقاومها على الإطلاق. وبدأ مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI* على استحياء بالتقصي عن المافيا فقط بعد وفاة هوفر عام 1973، ولكن تطورا مثيرا حصل في ذلك العام وأدى إلى نشوء مافيا شيوعية حمراء أشد عنفا وضراوة، ألا وهي المافيا الروسية اليهودية التي تعرف باسم "أورغانازاتسيا"(*Organazatsiya*). قام الكونغرس الأميركي في ذلك العام بتمرير تعديل قانون جاكسون-فانيك (*Jackson Vanik*) الذي يقضي بحجب صفة الدولة الأولى بالرعاية عن معظم الدول الاشتراكية ما لم تسمح بالهجرة المفتوحة لليهود. وفي عام 1969، وصل 2808 يهودي روسي إلى الولايات المتحدة، أما في السنة التي تلت تعديل جاكسون-فانيك، فإن هذا الرقم قد تضاعف 24 مرة ليصل إلى 66ألفاً! واستغل *KGB* هذه الفرصة أحسن استغلال، ليفرغ سجونه من عتاة المجرمين القابعين فيها، ليغرقوا الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا الغربية. ومن الأهمية بمكان أن نفهم، كيف تطورت هذه المافيا الشيوعية اليهودية الأميركية حديثة النشأة، وكيف أصبحت على أتم الاستعداد للانقضاض من جديد على روسيا، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. واستطاعت هذه المافيا التي مزجت "التقنيات الإجرامية" الأميركية الحديثة، والصلات الوثيقة والمعرفة التامة بروسيا وعالمها

الإجرامي والخبرات والعلاقات الدولية الحديثة، أن تجعل من روسيا المستقلة عن الاتحاد السوفييتي "دولة مافيا عظمى"، كما قال عنها رئيسها يلتسين. إن لروسيا تاريخاً إجرامياً حافلاً تمتد جذوره إلى أيام العهد الذي حكم فيه بطرس الأكبر (1682-1725). وحتى أثناء الحكم الشيوعي، كان هذا النظام الإجرامي الأخوي الذي يتكون من الخارجين على القانون – والذين يسمون "فورفي زاكوني"(*Vor V Zakonye*) أو الإخوان اللصوص – يقوم بعملياته في كل أرجاء روسيا. وكان هذا النظام الإجرامي هو ذاته الذي درّب عصابات لينين على السطو على البنوك، لتمويل الثورة الشيوعية.

كان أعضاء فورفي زاكوني يقسمون سرا على الوفاء لهذا النظام السري والإخلاص له. وكان من ضمن مبادئ هذا النظام وقوانينه عدم دفع الضرائب، ورفض القتال أو الانخراط في الجيش، وعدم الانشغال بوظيفة قانونية، وعدم التعاون مع الدولة أو جهاز الشرطة إلاّ من أجل خداعهم. وطور أعضاء هذا النظام لأنفسهم لغة خاصة سرية لا يمكن للسلطات أو غيرها فك رموزها أو تفسيرها. وأوجدوا كذلك ما يسمى "أوبششاك" *Obshchak* وهو صندوق جماعي لتمويل الأعمال والمشاريع التي يملكونها ومساعدة الأعضاء وعائلاتهم في السجون ورشوة المسؤولين. وخلال الحرب العالمية الثانية، قام ستالين عن قصد بتوظيفهم للقتال إلى جانب الاتحاد السوفييتي ضد الدولة المعادية أملا في أن يبادوا عن بكرة أبيهم على كل جبهات الحرب، وأن يتمكن من ضربهم في بعضهم بعضاً. أما أولئك الذين وافقوا على الانخراط في الجيش، مع أنهم من أعضاء فور، مخالفين بذلك قواعد النظام الأخوي، فكان بقية الأعضاء يطلقون عليهم اسم "سوكي" أي العاهرات، واندلعت حرب ضروس بين كلا الفصيلين، واستمرت من عام 1945 وحتى عام 1953. وظفر الملتزمون بقواعد النظام الأخوي بهذه الحرب، بينما أولئك الذين انخرطوا في القتال في صفوف الجيش، إما أنهم قتلوا في ساحة المعركة أو أنهم قتلوا على أيدي الأعضاء الآخرين من فور.

وقد ارتحل كثير من هؤلاء "الناجين" من أعضاء فور إلى الولايات المتحدة، باعتبارهم يهوداً، وذلك بعد عام 1972. ولا بد لنا من دراسة مثال لهؤلاء الرجال لأنها ستكشف لنا، بكل وضوح قنوات الاتصال الداخلية بين هؤلاء المجرمين في أميركا، وكيف قاموا بتطوير بنية وهيكل إجرامي دولي، وكيف استطاعوا أن يعيدوا المافيا الشيوعية الأميركية إلى روسيا بعد انفراط عقد الاتحاد السوفييتي. وكانت هناك بنية تحتية إجرامية في الاتحاد السوفييتي تشتغل في إحداث الشقاق وغيره من النشاطات الأخرى المعادية للاتحاد السوفييتي خلال حكم الشيوعية. كما كانت هذه البنية التحتية تُستغل لخلق الرأسمالية؛ أي مافيا الرأسمالية في روسيا بعد عهد الشيوعية. وقام

فريدمان بمقابلة بعض رؤساء المافيا الحمراء بينما كان يتلقى من بعضهم الآخر تهديدات بالقتل.

فعندما صرح لليهود الروس "بالخروج"، تم نقلهم إلى معسكر ترانزيت (*transit*) في فيينا حيث كانت تديره وكالة يهودية، وذلك بعد حصوله على تأشيرة إسرائيلية، والتي كانت الوسيلة الوحيدة التي تمكن اليهودي الروسي من الحصول على تصريح خروجه. وبما أن العديد من اليهود الروس لم يكونوا راغبين في الذهاب إلى إسرائيل، فقد تم نقلهم إلى معسكرات ترانزيت أخرى قرب روما، والتي كانت تديرها جمعية إعانة الهجرة العبرية "اللاجئين" المتوجهين للدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة. وكتب فريدمان (*Friedman*): "كانت هذه المعسكرات القبلة التي تجمّع فيها المجرمون من كل بقاع الإمبراطورية السوفييتية حيث اضطروا كرهاً للبقاء فيها طوال عدة شهور في الوقت الذي كانت فيه سطوة الجريمة المنظمة الروسية على العالم تتعاظم. لقد أثبت أعضاؤها براعتهم في تشغيل محطاتهم، ومراكزهم، وشبكاتهم التي كان يلتقي فيها أعضاء العصابات المتوجهين إلى برايتون بيتش (*Brighton Beach*) في نيويورك، بأولئك المتوجهين إلى أنتويرب أو بروكسل *Brussels* أو لندن *London*." أحد أعضاء هذه العصابات واسمه مونيا إيلسون (*Monya Elson*) والذي قدم إلى نيويورك عام 1978، قال في مقابلة أجراها مع فريدمان *Friedman* أنه وبمجرد أن وطأت قدماه أرض نيويورك شعر بفرحة عارمة! "لقد أصبحت حراً! أستطيع أن أسطو! أستطيع أن أسرق! أستطيع أن أفعل كل ما أشاء!" أما تذكرة سفره وسفر غيره من المهاجرين اليهود الروس بأكملهم، فقد دفعتها حكومة الولايات المتحدة! "أحد الأشياء التي خيّبت أملي في أميركا هي أن الناس لا يحملون نقوداً. كل شيء يتم باستخدام بطاقات الائتمان... لقد بدأت في تزوير مثل هذه البطاقات مع أني لا أتكلم الإنجليزية." وسرعان ما تضافرت جهود إيلسون (*Elson*) مع جهود يوري بروخين (*Yuri Brokhin*) الذي هاجر عام 1972 وذاع صيته بوصفه منشقاً يهودياً. وفتحت وسائل الإعلام الأميركية أبوابها له حين قام بتأليف كتابين إلى جانب مقالاته في مجلة "ديسنت" (*Dissent*) والجوويش دايجست (*Jewish Digest*) ومجلة النيويورك تايمز (*New York Times Magazine*) الأسبوعية. "هذان الاثنان معاً اشتركا في أعمال إجرامية مربحة جداً حين قاما بسرقة مجوهرات يقدر ثمنها بمئات الآلاف من الدولارات...."

تعتبر قصة حياة مارات بالاغولا (*Marat Balagula*) كعرّاب للمافيا الروسية على أحد جانبي المحيط الأطلسي، وصلاته بالبيروقراطية الروسية

قبل رحيله عن الاتحاد السوفييتي ذات أهمية قصوى، وبخاصة أنه كان على صلة بميخائيل غورباتشوف عندما كان الأخير لا يزال رئيسا إقليميا شابا للحزب عام 1971. ولد بالاغولا عام 1943 في أورينبيرغ (*Orenburg*)، وهي مدينة روسية صغيرة، استقرت فيها أمه بعد أن هجرت بيتها في أوديسا (*Odessa*). أما والده، جاكوف(*Jakov*)، فقد خدم في صفوف الجيش الشيوعي الأحمر. يقول بالاغولا: "لم أشعر قط بمعاداة السامية. إن اليهود يحتلون بعض أفضل المناصب في البلاد وفيهم الرسامون والموسيقيون المشاهير. كانت لديهم أموال طائلة." حصل مارات على دبلوم كمدرس للرياضيات، كما حصل على درجة إدارة الأعمال في الاقتصاد. وشارك من فوره بالتجارة في السوق السوداء، التي كانت تجارة مربحة ومزدهرة إلى أبعد الحدود. وتعلم مارات بسرعة كيفية القيام بالرشوة والاضطلاع بكل ما يحتاجه ويريده المسؤولون السياسيون. وفي الثانية والعشرين من عمره، كافأه هؤلاء المسؤولون بمنحه منصباً يحسد عليه كمسؤول مالي على سفينة كروز سوفييتية تعنى بشؤون السياح الأجانب. كان مسؤولو الحزب ورؤساؤه يُسخّرون بالاغولا ليبيع للسياح تحفاً أثرية روسية، وأعمالاً فنية مسروقة، وعملات، إلى جانب تهريب البضائع المذكورة سابقاً نفسها، خارج الاتحاد السوفييتي. كان لبالاغولا علاقات ممتازة مع ال *KGB* حيث حصل على تأشيرات تخوله السفر إلى الخارج في أي وقت يشاء. وقد سافر إلى إنجلترة، فرنسا، إيطاليا، بل وحتى إلى استراليا. ولم تكن أسفاره هذه تروق لزوجته، مما دفع رؤساء الحزب إلى منحه وظيفة مدير لكبرى إحدى شركات التعاونيات الغذائية في أوكرانيا. وكان ذلك وثبة عملاقة سمحت له بالوصول إلى أعلى المراتب في تجارة السوق السوداء. وفي احتفاله بعيد ميلاده الثلاثين، أقام بالاغولا حفلاً مهيباً للنخبة الإقليمية، بمن فيهم ميخائيل غورباتشوف الذي كان آنذاك رئيساً إقليمياً. وفي هذه الحفلة، التقطت صورة لبالاغولا وزوجته وغورباتشوف، ويدّعي مارات بالاغولا أن غورباتشوف "كان في قائمة عملائه".

وصل بالاغولا إلى الولايات المتحدة في 1977/1/13 مع والديه وعائلته. وفي لمح البصر قام بتنظيم المافيا الروسية اليهودية الأميركية – الأورغانازاتسيا وتحويلها إلى مشروع إجرامي، يدر مليارات الدولارات سنوياً، و"يمتد عبر دول أوروبا الشرقية الشيوعية إلى أفريقيا وجنوب شرق آسيا". وفي أميركا، بدأ أعماله في تهريب البنزين متهرباً من الضرائب من خلال الشركات الوهمية وعبارات "الضرائب مدفوعة" التي كانت تلصق على فواتيرها المزيفة. ومع عام 1985، بلغ مجموع الضرائب التي تهرب منها 8 مليارات دولار، وضعها في جيوبه بدلا من أن يدفعها لخزينة

الولايات المتحدة وتوسعت شركات بالاغولا لتصل سيراليون (*Sierre Leone*) في أفريقيا. وكان وسيطه الرئيس إسرائيلي روسي آخر اسمه شابتاي كالمانوفيتش (*Shabtai Kalmanovitch*)، والذي كان أيضا عميلا للاستخبارات الإسرائيلية الموساد. كان مكتب كالمانوفيتش في فري تاون ذا أهمية كبيرة، بسبب وجوده في مدينة كبيرة مزدهرة يسودها مجتمع مسلم شيعي من الأفرو-لبنانيين، الذين كانوا على علاقة وثيقة بالميليشيات الشيعية المحاربة في لبنان." وبعد اجتماعه في لندن مع يوري لوبراني (*Uri Lubrani*) رئيس شعبة الاستخبارات الإسرائيلية في جنوب لبنان، قامت شرطة سكوتلاند يارد (*Scotland Yard*) باعتقاله لينتهي الأمر به في السجون الإسرائيلية. وذكرت صحيفة الجيروساليم بوست (*Jerosalem Post*) أن هناك "تكهنات بأن مادة حساسة كان قد سرقها الجاسوس الإسرائيلي جوناثان بولارد (*Jonathan Pollard*) قد سرّبت إلى الاستخبارات الروسية عن طريق كالمانوفيتش." ويبدو أن كالمانوفيتش قد أسرف في بيع نفسه.

إن علاقات مارات بالاغولا بعالم الاستخبارات لا تخفى على أحد، ليس فقط على صعيد علاقاته بالموساد وال *KGB*، بل وأيضا مع الاستخبارات الأميركية. وكان راي جيرمين (*Ray Jermyn*) من مكتب التحقيقات الفيدرالي، قد اشتكى من أن المافيا الحمراء، وبمجرد علمها بأن ال *FBI* "يعلمون كل همسة تصدر عنها، تلجأ إلى عناصر المخابرات المناظرة (*CIA* و*FBI*) وتحاول بيعها ما كانت تعتبره معلومات سرية." وما أن يصبح أحد أعضاء العصابات الروسيين ذا قيمة للمخابرات، فإن رجال مكتب التحقيقات سيعمدون إلى وضع التحقيقات المعلقة على الرف.

كان السائق الخاص لمارات بالاغولا نفسه، عنصراً من عناصر ال *CIA* يقدم معلومات قيمة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. فقد اتصل أحد موظفي مجلس ال *CIA* الكبار بجيرمين وأبلغه بأن ذلك السائق كان روسياً ويعمل قائداً لإحدى الغواصات السوفييتية، وهو كان ولا يزال يقدم ل *CIA* خدمات جليلة. "ما من شك في أن اهتمام المجتمع الاستخباراتي ببالاغولا قد تعاظم كثيراً بسبب صداقاته المتعددة مع جواسيس الاستخبارات الروسية، والطغاة الفاسدين في كل أنحاء العالم والإرهاب الدولي. وعن طريق استغلال صلاته مع الإجرام الروسي في الشتات، بدأ بالاغولا بتشكيل شبكات إجرامية في كل من روسيا وأوروبا وآسيا." وكان مصير بالاغولا في نهاية المطاف الاعتقال والإدانة، حيث زجّ به في السجن في الولايات المتحدة بتهمة القتل. وهو يدير عائلة المافيا التي يملكها من السجن، وهو امتياز ربما لم يحظ به نورييجا (*Noriega*) السجين والعميل السابق للمخابرات الأميركية وهو الزعيم البنمي الأسبق. وقد صدر حكم بحق

بالاغولا عام 1992 بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبعد نشأة البنية التحتية للمافيا الروسية في أميركا واندماجها مع البنية التحتية للإجرام في روسيا على المستوى المحلي، والتي كانت جذورها ممتدة منذ عصر بطرس الأكبر. ومع حلول عقد الثمانينيات، وفي منتصفه تحديداً، كان هناك حوالي 9 آلاف عصابة إجرام في روسيا وقرابة 800 من اللصوص الاخوة (الفور). وكان يمكن لنفوذ الفور وتأثيره أن يمتد عبر منطقة كبيرة بحجم سيبيريا حيث كان يعين مشرفون له في المقاطعات. ويقوم المشرفون (أو سموترياشلي (*smotryashchly*) بتقديم التقارير للص الأخ، أي الفور، المسؤول عن المنطقة بأكملها. وفي أواخر الثمانينيات، أطلق غورباتشوف حركته التي أسماها البيرسترويكا فاخترقت العصابات الإجرامية الحكومة، والقوات المسلحة، ومجلس الدوما حتى وصلت إلى حاشية الرئيس. وأدت المنافسة بين العصابات على السلطة والنفوذ والجواسيس إلى حرب بين تلك العصابات.وأصبح للمافيا الشيشانية بفضل الدعم والتعزيزات التي تلقتها من جمهورية الشيشان، اليد الطولى في موسكو. ونتيجة للاعتداءات الشيشانية على المافيا اليهودية وغيرهم من أفراد العصابات، فقد أصبحوا كلهم في غاية الضعف والتشتت لبعض الوقت. ولتحاشي وقوع هذه الكارثة كانت المافيا اليهودية بحاجة إلى تعزيزات وقيادة جديدة: كان يتعين عليهم اللجوء إلى إيفانكوف (*Ivankov*).

بدأ فيشيسلاف كيريلوفيتش إيفانكوف (*Vyascheslav Kirillovich Ivankov*)، وهو واحد من الفور، عمله كخارج عن القانون في موسكو أوائل الستينيات من القرن العشرين. وتلقى تدريباته في الستينيات، وهو في سن الخامسة عشرة، على كيفية زعزعة المليونيرات المجرمين مثل المتاجرين في السوق السوداء، وذلك من خلال انتحال دور شرطي روسي. كانت مهمة إيفانكوف *Ivankov* وأمثاله تتمثل في تجريد أولئك المليونيرات من الغالي الذي يدخرونه ثم يقومون بعد ذلك بإخبارهم أنه يتعين عليهم المثول أمام المحكمة في اليوم التالي. ولكن هذا اليوم التالي لم يكن يأتي أبدا، كما أن النفائس المسروقة لم تكن لترجع. كان لعصابات إيفانكوف أجنحة استخباراتية وأخرى استخباراتية مضادة. وفي عام 1974، علمت الشرطة الحقيقية بما كان يفعله إيفانكوف وأعضاء عصابته حيث دارت بينهم معركة طاحنة تمكن خلالها إيفانكوف من الهرب. وبعد ستة شهور من مطاردته، قام إيفانكوف بتسليم نفسه للسلطات زاعماً بأنه ليس مجرماً، بل مصاباً بالشيزوفرينيا أو انفصام الشخصية ويعاني من جنون العظمة. والتحق أثناء إقامته في السجن ليصبح عضواً في عصابة أو أخوة فورفي زاكوني (*Vor V Zakonye*). وبعد إطلاق سراحه من السجن، ارتكب إيفانكوف المئات من

عمليات السطو المسلح وجرائم الابتزاز والاغتصاب. وفي عام 1982، حكم عليه بالسجن أربعة عشر عاماً في سجن يخضع لأقصى درجات الأمن والرقابة وذلك بعد اتهامه بالسطو والابتزاز والاعتداء. وحتى أثناء وجوده في السجن، كان إيفانكوف قادراً على بسط سيطرته ونفوذه على منطقة فلادي فوستك الشاسعة *Vladivostok*، كما أنه وضع العديد من الخطط الشريرة بينما كان في السجون السوفييتية، إحدى هذه العمليات قدرت قيمتها بنحو 5 ملايين دولار حصل منها إيفانكوف على حصته تماما كما فعل سادة وزعماء المافيا الأميركية. وبينما كان الاتحاد السوفييتي ينهار كان الشيشان يفرضون هيمنتهم المطلقة. وقام زملاء إيفانكوف وعلى رأسهم كفانترويشويلي (*Kvantrishuili*) وكوبزون (*Kobzon*) في عام 1990، بشن حملة على الطريقة الأميركية تنتهي بكتابة رسالة تطالب بإطلاق سراح إيفانكوف الذي كانوا يصرون على أنه بات مؤهلا ورجلاً صالحاً. وقام هؤلاء بإدراج أسماء المئات من العلماء والفنانين والسياسيين الروس المشاهير كي يقوموا بكتابة رسائل لكل من الرئيس غورباتشوف ورئيس لجنة السوفييت الأعلى والتي كانت برئاسة بوريس يلتسن يطالبونهما فيها بإخلاء سبيل إيفانكوف. وقام سيميون موجيليفيتش (*Semion Mogilevich*) برشوة القاضي الذي كان يتولى قضية إيفانكوف ليضمن إطلاق سراحه. ووفقاً لتقارير سرية لمكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI*، كتب فريدمان (*Friedman*) يقول: "دفعت الكثير من الرشاوى الأخرى والهبات لوزير روسي أسبق للشؤون الداخلية ولمدع عام للدولة ظل مجهول الهوية." وأطلق سراح إيفانكوف في فبراير من عام 1991. أما مهمته فكانت: تدمير المافيا الشيشانية حيث شن حرباً شعواء ضد الشيشان متسلحاً بجيش قوامه المئات من عتاة المجرمين حتى تمكن في النهاية من استئصال شأفة الشيشان وكسر شوكتهم. ولكن العنف والدمار الذي خلفه إيفانكوف كان هائلاً ولا يتصوره العقل حتى أن "دائرة الإخوان" (براتسكي كروغ *Bratsky Krug*)، وهي المجلس الحاكم لأعضاء العصابات، أمرته بمغادرة البلاد... إلى الولايات المتحدة الأميركية. وصل إيفانوكف إلى الولايات المتحدة في 3/8/ 1992 حيث قابله في مطار جون كينيدي *JFK airport* فور آخر أميركي "سلمه يداً بيد حقيبة تحمل في أحشائها 1.5 مليون دولار نقداً... وكان إيفانكوف ينعم برعاية أحد أقطاب صناعة السفن والشحن في مانهاتن، وهو ليونارد ليف (*Leonard Lev*)، الذي كان "لاجئاً" يهودياً آخر في الثانية والخمسين من العمر. وكان ليف قد بدأ عمله منذ القدم كنشال محترف في كيف قبل أن يصبح شريكاً لمارات بالاغولا في أعمال البنزين..."

وخلال وجوده في الولايات المتحدة، قام ليف *Lev* بترتيب زواج صوري لإيفانكوف حيث أنشأ شركة أفلام سينمائية أسماها "تويلف إل آيه" (*Twelve LA*) وطلب استخراج تأشيرة عمل له بصفته مستشاراً سينمائياً. وتوسعت مملكة إيفانكوف الإجرامية في العالم الجديد بسرعة هائلة حتى باتت تشمل الدعارة وصفقات بيع الأسلحة والقمار، والتحايل على الضرائب، والتهرب منها. وظل إيفانكوف بلا كلل ولا ملل مسافراً إلى أوروبا وأوراسيا، حتى يبقى يراقب عن كثب منظمته الروسية التي سمحت له دائرة الإخوان بالاحتفاظ بها. أما ابنه إدوارد (*Eduard*)، مصحوباً بعشرات الأعضاء في عصابات المافيا. فقد اجتمعوا في تل أبيب في صيف 1994 للتباحث بشأن استثماراتهم في إسرائيل. وبالمختصر فإن المافيا الأميركية لإيفانكوف قد أعطت قوة إضافية وبعداً دولياً لشبكة الإجرام الروسي، التي كانت عاملاً حاسماً في تحويل روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي إلى دولة مافيا عظمى، كما أسماها يلتسين (*Yeltsin*). وعن طريق هذه الصلات والعلاقات الدولية، ضمنت المافيا اليهودية الروسية سيطرتها ونفوذها على البنوك والصناعة والحكومة وكل شيء. "في غضون سنة واحدة بعد وصوله إلى"الأرض الجديدة"، نجح إيفانكوف في توسيع تأثيره الإجرامي تدريجياً من استراليا إلى دنفر (*Denver*) إلى جمهوريات البلطيق في القطب المتجمد. وكانت منظمته ذات رؤية وتبصر وتدار بكفاءة، فعالة وثرية وتوسعية، لا تعرف للرحمة معنى. واستطاع إيفانكوف أن يفرض نفسه ويسيطر على تجارة النفط والألمنيوم والأسلحة في روسيا."

انهار نظام البنوك التي تسيطر عليها الحكومة مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وقام مكانه بنك مركزي جديد. وتقدمت المافيا بطلبات للحصول على تراخيص لافتتاح العشرات من البنوك الجديدة الخاصة. وكانت تعرفة الحصول على الرخصة رشوة بقيمة 100 ألف دولار، ليقوم بعدها قطاع مصرفي خاص بين عشية وضحاها ودون أي تنظيم يذكر. كان الاستيلاء على النظام المصرفي أمراً غاية في السهولة بالنسبة للمافيا. "أحد التقارير السرية للاستخبارات الأميركية عام 1994، وصف بعضاً من أكبر البنوك الروسية بأنها واجهات لعصابات المافيا". وقد قتل أكثر من 60 مصرفيا روسيا على يد المافيا، التي استخدمت البنوك لتسهيل عمليات سرقة الممتلكات الحكومية وموجوداتها، في إطار العديد من برامج الخصخصة المتنوعة. كانت البنوك تستخدم لتحويل المبالغ المالية الضخمة التي جمعتها المافيا، من عمليات وصفقات بيع الأسلحة المسروقة، والمواد الخام والأصول المنزوعة من الممتلكات الحكومية قبل الخصخصة. وكانت هذه الأموال ترسل إلى حسابات بنكية وشركات لا تفصح عن مالكيها خارج

روسيا، حيث كانت تستغلها المافيا لتمويل نشاطاتها الإجرامية غير المشروعة، في طول الساحة الدولية وعرضها.

بدأت شركة الخطوط الجوية دلتا آيرلاينز (*Delta Airlines*) بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بتسيير رحلات دورية من نيويورك إلى موسكو. وكانت كل طائرة بوينغ767 تحمل على متنها مليون ورقة نقدية فئة 100 دولار، مسكوكة حديثا، أي أنها كانت تحمل في كل رحلة مبلغ 100 مليون دولار. وبلغ إجمالي المبالغ المحولة بهذه الطريقة منذ شهر يناير 1992 أكثر من 80 مليار دولار. وهذا المبلغ الهائل يزيد عن القيمة الإجمالية لكل الروبلات الروسية قيد التداول. وعلى الفور أصبح الدولار الأميركي هو العملة غير الرسمية في روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي وفي الجمهوريات السوفييتية أيضاً. كانت بنوك المافيا تقوم بشراء الدولارات لاستخدامها في تمويل أعمالها على المستوى الدولي. وأقر أحد المسؤولين في مكتب مراقب العملة الاتحادي، أن الجريمة المنظمة كانت تستخدم تلك الأموال لدعم عملياتها في السوق السوداء. وكان مصرف ريبابلك بانك (*Republic Bank*) يدير هذه العمليات وهذا المصرف بدوره تملكه وتديره عائلة صفرا (*Safra*)، وهي عائلة لبنانية يهودية ذات باع طويل في الصناعة المصرفية، وقال الناطق باسم مجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (البنك المركزي) أن البنك لا يعلم وليس من واجبه أن يعلم من يشتري هذه الأموال من بنك ريبابلك. ولكن من واجب بنك ريبابلك أن يعلم من هم أولئك العملاء. قامت المصارف الروسية بسرقة قروض الحكومات الغربية، وعملت على تسريع عجلة الأزمة التي حصلت في أغسطس من عام 1998. وتشير تقديرات مكتب التدقيق في الحكومة الروسية ومكتب المدعي العام إلى أن قرابة 9 مليارات دولار قد سرقت من قبل مسؤولي البنك المركزي من القروض التي قدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي! ويبدو أن الجميع جنى أموالاً طائلة باستثناء الشعب الروسي. إن المافيا تكسب أموالاً لا حصر لها لدرجة أنها لا تعلم ماذا ستفعل بها. أما الخزانة الأميركية، فتحقق من الأرباح ما نسبته 99.96 دولاراً على كل ورقة نقدية من فئة المائة دولار تغادر أميركا ولا تعود إليها.

لم يكن إدغار هوفر (*J. Edgar Hoover*) هو الوحيد الذي اعتبر الجريمة المنظمة غير موجودة أصلاً، أو أنها كانت مجرد تجارة رائجة أخرى. فعندما طلبت روسيا الحصول على مساعدة المخابرات المركزية الأميركية عام 1992، لتحديد المكان الذي أخفت فيه الاستخبارات الروسية عشرات المليارات خارج روسيا، رفضت إدارة الرئيس بوش التعاون.

وكتب فريتز إرماث (*Fritz Ermath*) المحلل البارز للسياسة السوفييتية في الاستخبارات الأميركية: "إن عمليات هجرة رؤوس الأموال تبقى هي ذاتها في كل الأحوال. لا يهم من الذي يملك المال أو كيف اكتسبه، حتى ولو كان ذلك بالسرقة. طالما أنه مال خاص فإنه سيعود ليقوم بأعمال جيدة إذا كانت السوق متوفرة." هذه هي المثل والأخلاق العالمية للنظام العالمي الجديد والتي يصر جورج بوش الصغير على أن يتبناها العالم بأسره.

وطبقاً لكتاب ماثيو بريجنسكي (*Matthew Brzezinski*) "كازينو موسكو" (*Casino Moscow*)، فإن ستة من الأثرياء السبع الأكثر ثراءً في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي هم من اليهود. "إن عدداً كبيراً جداً من المجرمين الذين قادوا ثورة السوق المفتوحة كانوا في الواقع يهوداً." وبالطبع، فإن ثورة السوق المفتوحة هي الاسم المستعار لثورة المافيا في روسيا. وربما كان أفضل مثال على توأمة الرأسمالية والمافيا ما حصل في أحد المعسكرات الريادية خلال عهد السوق المفتوحة أو ثورة المافيا. كانت فكرة المعسكرات الريادية خلال عهد الاتحاد السوفييتي تعلّم الشباب على اعتناق نظام الدولة وهو الشيوعية. أما الآن، فإن زعماء المافيا الروسية الجديدة، أو الأوليغاركيين حولوا أحد هذه المعسكرات في أول عهد ثورة المافيا لتعليم الشباب مبدأ الأسواق المفتوحة. أما جانا نيكوليفنا (*Zhanna Nikolaevna*)، وهي مديرة المعسكر، فهي خبيرة في شؤون تعليم المبادئ، سواء أكانت مبادئ الشيوعية أم مبادئ الرأسمالية. وقد ابتكرت نيكوليفنا ما يسمى "اللعبة الاقتصادية" هي وبعض الأشخاص في جامعة موسكو. وفي ذلك المعسكر، كانوا يقومون باستحضار الظروف السائدة نفسها في أي مدينة غربية. "تماماً كما في نيويورك، إذا لم تعمل فلن تأكل"، هكذا قالت المعلمة ومديرة المعسكر بلهجة ساخرة تدل على عدم اقتناعها بأن الرأسمالية هي وسيلة الخلاص لبلادها، وهذا ما وصفه بريجنسكي (*Brzezinski*) الذي حضر تمثيل اللعبة الاقتصادية. كان الأطفال يحصلون على رواتبهم بوحدة سميت *ECU* وهي ما كان ستسمّى به عملة أوروبا نظير قيامهم بغسل الأطباق وما إلى ذلك ويصرفونها في الكافتيريا. وكان أندريه كامين (*Andrei Kamin*) يلعب دور موظف في البنك المركزي بينما هو في الحقيقة يدرس الاقتصاد في جامعة موسكو. أما نيكوليفنا فكانت تلعب دور العمدة ويمثّل الأطفال الأكبر سنا دور رجال الشرطة. كان الأطفال ينفقون نقودهم في شراء الحلويات والذهاب إلى دور السينما. في اليوم التالي، يلاحظ "موظف البنك المركزي" أن هناك تداولاً للأموال أكثر مما يتم طبعه. واكتشف أن بعض الأولاد قد أسسوا مطبعة خاصة بهم، وأنهم

يطبعون المزيد من وحدة عملة *ECU* ليتمكنوا من شراء المزيد من الحلوى. وعندما حضر أعضاء الشرطة، قام المزورون بشراء ضمائرهم بالحلوى والشوكولا حتى أصبح رجال الشرطة منضمين تحت لوائهم ويعملون بإمرتهم. واستأسدت هذه "المافيا الناشئة" على بقية أعضاء المعسكر وفرضوا عليهم الأتاوات والغرامات "عقابا على تصرفاتهم السيئة. وكانت هذه الغرامات عبارة عن 50 وحدة *ECU* أو كعكتين. وهنا ثارت ثائرة مجموعة من الأطفال الرأسماليين المتحمسين. قاموا بمهاجمة البنك المركزي والاستيلاء على رواتب العاملين والهرب به." واضطر البنك المركزي إلى طباعة المزيد من وحدات النقد الأوروبية ما أدى إلى حدوث تضخم وارتفاع في أسعار الحلوى والشوكولا. وقام أحد الأولاد الرأسماليين باستئجار أربعة صبية لإصلاح أحد الجسور حيث قبض قيمة العقد نقداً، ولكن الجسر ما لبث أن انهار. وبالمال الذي حصل عليه هذا الفتى، قام بشراء كل النسخ التي وصلت إلى المعسكر من اكثر أشرطة الفيديو شعبية وبدأ ببيعها مقابل الشوكولا فقط. وازدهرت تجارة هذا الفتى حتى اضطر إلى استئجار أربعة صبية لحماية عملياته. وبدأت أحداث الشغب والعراك. وشهد اليوم الثالث من اللعبة حالة فظيعة من الإفلاس حين قام أحد الأولاد في المعسكر بشراء حقوق كل غرف السكن وفرض على كل من يرغب في سرير أن يدفع له أجرة. وحيث أنه لم يكن لدى هؤلاء الفتية أية نقود يدفعونها، فقد بدأوا يتسللون إلى غرفهم عبر النوافذ. وفشل متعهد سكن في دفع الإيجار المترتب عليه.

وفي اليوم الرابع، تدخلت مديرة المعسكر (العمدة)، وطلبت عقد اجتماع لإعادة الأمن والنظام. وعندما قدم العمدة اقتراحه بطرد الفاسدين من أعضاء الشرطة، قام الأولاد الذين كانوا يمثلون دور الشرطة بانقلاب أطاح بالعمدة لتنتهي اللعبة عند هذا الحد. إن ما تعلمه الأولاد من هذه اللعبة هو، كما قال أحدهم: "ليس هناك قانون يعلو على المال." وقال فتى آخر أكثر خجلا في الثالثة عشرة من عمره إن لعبة رأسمالية السوق المفتوحة هذه "أظهرت أسوأ ما في نفوسنا". أما مديرة المعسكر، جانا نيكوليفنا، فقالت: "لو كانت هذه هي الطريقة التي يتصرف بها البشر في الرأسمالية، فإنني فعلاً أخشى على مستقبل روسيا."

أما فيلكس برينين (*Felix Brynin*)، المهاجر اليهودي الروسي إلى سان فرانسيسكو (*San Francisco*) عام 1979 فقد كان متخوفا من مستقبل الرأسمالية في روسيا دونما سوق مفتوحة ودونما يلتسين، فرجع إليها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث عمل مستشاراً ورجل أعمال وأقام في

موسكو ينصح الأميركيين بالاستثمار في روسيا (وهذا كان الغطاء الذي عمل من خلاله). وقد تلقى برينين تحذيرات مفادها أنه مع اقتراب موعد الانتخابات الروسية خلال بضعة أشهر، فقد أظهر استطلاع للرأي أن 6% فقط من الناخبين الروس سيصوتون لصالح يلتسين رئيسا لروسيا. فهناك العديد من الأسباب التي تدفع بالمواطنين الروس إلى الإحساس بالقرف والاشمئزاز إزاء يلتسين وحكمه. وأحد هذه الأسباب هو أن وعوده "بالإصلاحات" الاقتصادية لم تعمل سوى على إثراء القلة المتنفذة حتى تشكلت طبقة قوامها أقل من 1% من السكان تسيطر على ثروات البلاد. وفي الوقت نفسه، ظل ملايين الروس عاطلين عن العمل. وإلى جانب ذلك، ظلت معدلات الجرائم وسطوة المافيا في ازدياد مطرد كما تحولت الحرب في الشيشان إلى كارثة حقيقية، فإلى أي مدىً يمكن أن تصبح الأمور أسوأ من ذلك؟ إن ما أقض مضجع برينين، ذي 48 عاماً، هو عودة النفوذ الشيوعي في مجلس النواب الروسي، الدوما. ولو ترشح أحد الشيوعيين في ذلك الوقت للرئاسة كما بينت استطلاعات الرأي، فإن من المؤكد أنه كان سيفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة. وبوصفه كان مهاجراً إلى أميركا فقد كان حريصاً وعاكفاً على المراقبة عن كثب لآلية الانتخابات الأميركية. ولا بد أن برينين تذكر كيف أن حاكماً شاباً مغموراً في إحدى أفقر ولايات أميركا تبناه سماسرة القوة فيها وهو بيل كلينتون (*Bill Clinton*) وكيف حولته حملته الانتخابية من مجهول ونكرة إلى سياسي استطاع هزيمة الرئيس جورج بوش الأول، والذي كان قبل عام واحد فقط يحقق أعلى النتائج في استطلاعات الرأي لأي رئيس أميركي في التاريخ! وظن برينين أن بإمكان يلتسين الحصول على مساعدة فعالة في حملته عن طريق صناع الرأي العام الأميركيين الذين يشكلون صور الناس كما يشاءون. وكما هو حال مالكي القوة الأميركية، فقد كان لبرينين مصالح عظيمة في إعادة انتخاب يلتسين. ولذا، قام بمناقشة هذا الأمر مع النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي، حيث حصل على الضوء الأخضر منه في فبراير من عام 1997 ليقوم برينين بإحضار خبراء علاقات عامة أميركيين متمرسين ليقودوا حملة إعادة انتخاب يلتسين. ولكن ذلك كان مرهوناً بشرطين:

1. يجب أن يقوم الأميركيون بمهمتهم بكل سرية وتحت غطاء معين، وإلا فإن الشيوعيين سيصفون يلتسين بأنه "أداة أميركية".
2. إذا رأى الأميركيون أن من المستحيل إعادة انتخاب يلتسين، فيجب أن يصرحوا بذلك قبل شهر من الانتخابات حتى يتمكن إما من تأجيل الانتخابات أو إلغائها.

اتصل برينين بفريد لويل (*Fred Lowell*) في سان فرانسيسكو والذي يعمل محامياً ويقيم علاقات وثيقة مع الجمهوريين في كاليفورنيا. وبدوره اتصل فريد لويل بجو شوميت (*Joe Shumate*)، الخبير في تحليل البيانات السياسية في الحزب الجمهوري. واقترح عليه في نهاية المطاف مهمة معينة يضطلع بها كل من شوميت وجورج غوردمان (*George Gordman*) وهو خبير استراتيجي ضليع. وقرروا من بعد إضافة ريشارد دريزنر (*Richard Dresner*) وهو مستشار حملات انتخابية من نيويورك كان على صلات مع ديك موريس (*Dick Morris*) الذي كان بدوره على صلة وثيقة بإدارة الرئيس كلينتون. وكان موريس ودريزنر قد عملا معا في أواخر السبعينيات والثمانينيات. وتمكنا من تحقيق النجاح لبيل كلينتون في انتخابه حاكماً لولاية آركانساس. وقد ذكرت مجلة تايم *TIME* أنه، وفي مناسبتين على الأقل، قام موريس وبالتعاون مع إدارة كلينتون بالمساعدة في إنجاح مساعي إعادة انتخاب يلتسين. وتمت إضافة رجلين شابين إلى الحملة الأميركية (*ATF*) وهما: آلان (*Alan*)، ابن برينين، وستيفن مور(*Steven Moore*)، وهو اختصاصي في العلاقات العامة في واشنطن. وانضمت إلى الحملة الأميركية أيضاً ابنة يلتسين نفسه وهي تتيانا ديشينكو (*Tatiana Dyachenko*).

نزل أعضاء الحملة في فندق برزيدنت (*President Hotel*) وأداروا أعمالهم من الغرفة رقم 1120، أما تتيانا (*Tatiana*) فكانت في الغرفة رقم 1119. وأقرت الحملة الأميركية خطة عملها كما يلي:

- تدريب أعضاء الحملة الروس على الأساليب الأميركية للانتخابات، تنمية كتابة الرسائل، الاتصال بالناخبين وتنظيم الحملة.
- تشكيل "فرق الحقيقة" لمتابعة المرشح الشيوعي واستفزازه حتى يفقد أعصابه. ويمكن استخدام "الكذب" في "فرق الحقيقة"!
- يجب عمل اقتراع للتأكد من موقف يلتسين. وأظهرت الدراسة أن الناس يعتقدون أن ستالين كانت له جوانب إيجابية أكثر من يلتسين، ورأى 60% من الناخبين أن يلتسين فاسد. ورأى 65% أنه دمر الاقتصاد وأن الأمور والأوضاع لن تتحسن إطلاقا تحت إدارة يلتسين. وخلصت الدراسة إلى أنه ليس هناك صفات إيجابية في يلتسين يمكن استخدامها في الحملة نظراً لافتقاره لأية نقطة إيجابية.
- بعد ذلك، قررت الحملة الأميركية اللجوء إلى شن الحملات السلبية أي إظهار النقاط السلبية في برامج منافسة الشيوعي. وقد قرر أليكسي ليفينسون (*Alexi Levinson*) المنسق العام للمجموعات المركزية للحملة الأميركية أن يهاجم المرشح الشيوعي من خلال مهاجمة أبغض الأشياء التي اتسم بها العهد الشيوعي. وقد تم تحديد تلك الأشياء على أنها:

الطوابير والصفوف الطويلة للحصول على متطلبات العيش، وقلة أنواع الطعام، والخوف من حرب أهلية. وقررت المجموعات المركزية صب اهتمامها على استخدام هذه القضايا في حملة يلتسين الانتخابية. وقام خبراء الإعلام بتوجيه التلفزيون الحكومي نحو الكيفية والزاوية التي تركز فيها الكاميرا على يلتسين، وآلية التعامل مع أخبار الانتخابات كجزء كامل من خطة الحملة.

- قررت الحملة الأميركية بعد تحليل الدراسة الأولية أن المرشح الشيوعي لن يحصل على أصوات إلا من مناصري الشيوعية. وكان الخطر الأكبر الذي يتوقعونه هو ظهور قوة ثالثة. ولذا قرروا أن يضموا الجنرال ليبيد (*Lebed*) تحت لوائهم مهما كان الثمن. وللحيلولة دون اتحاد المرشحين الآخرين ككتلة واحدة، عملت الحملة الأميركية على تعميق روح الذات والأنوية لدى كل منهم، بحيث يستحيل اجتماع آرائهم.
- ولكن إحدى أكثر النقاط غرابة والتي تشير إلى حقيقة ما يسمى بالديمقراطية الغربية، وخلوها من القضايا الجوهرية والحقيقية، كانت القرار الذي اتخذته الحملة الأميركية بأنه ليس لدى يلتسين أية قضية حقيقية يمكن استخدامها بنجاح واستغلالها في حملته. وكان أن اتخذوا قراراً بمنع يلتسين من قبول أية مناظرة مع منافسه الشيوعي لأن خسارته فيها أمر محسوم ومفروغ منه.
- قررت الحملة الأميركية أن عقد لقاء قمة بين كلينتون ويلتسين قبل بضعة أشهر من الانتخابات سيسهم بتحسين صورة يلتسين، وبخاصة إذا ما أظهر أنه يدعم روسيا ضد الغرب.

أعجب طاقم الحملة الروسية أيما إعجاب بأسلوب استخدام الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية، لقياس ردود فعل الجماهير على الرسائل والخطابات التي كان يلقيها يلتسين أو غيره من المرشحين. واستخدمت أيضاً محللات المفاهيم لقياس مستوى اهتمام وقبول فئة معينة من الجمهور. وعندما اختلف الطاقم الروسي مع الأميركي في الحملة بسبب اعتقاد الروس بأن إلقاء يلتسين خطابا شاملا كان في غاية الفعالية بينما اعتقد الأميركيون العكس، كان الأميركيون واثقين تماماً من قدراتهم. لقد قاموا بجمع 40 روسياً وأوصلوهم سلكياً إلى تلك الأجهزة التي قامت من فورها بتحويل آرائهم وردود أفعالهم إلى رسومات بيانية إلكترونية أظهرت خطأ اعتقاد الروس عن إيجابية خطاب يلتسين. وأعجب الروس من جديد بإمكانات الأميركيين. ومنذ ذلك الحين، اتبعوا توجيهات الحملة الأميركية بكل ولاء وإخلاص.

وهكذا بدأت نتائج استطلاعات الرأي تظهر تحسناً مع سير الحملة كما هو مخطط لها حسب الحملة الأميركية. وعندما سأل مساعد يلتسين في 1996/5/5 عما إذا كان يلتسين يستطيع الفوز أم أن عليهم أن يتدخلوا في الانتخابات، جاء رد الحملة الأميركية بأن يلتسين أصبح ضامنا فوزه بشكل مؤكد، وتنبأوا بأنه سيتقدم على منافسه الشيوعي بفارق 5 نقاط. أما نتائج الانتخابات الحقيقية فأظهرت تقدم يلتسين بحصوله على 35% مقابل 32% لخصمه الشيوعي جينادي جيوغانوف (*Gennadi Zyuganov*).

وقد بدأ جيوغانوف الرجل المثير للجدل والذي مثل الشيوعيون الروس حملته الانتخابية بحصوله على 32% من أصوات الناخبين حسب استطلاع الرأي وأنهاها بحصوله على النسبة ذاتها، ذلك أنه لم يكن لديه من يلمع صورته. أما يلتسين الحقيقي فحصل في بداية حملته على 6% من أصوات الناخبين بينما أنهاها ب 35% بعد أن رسموا له صورة جديدة براقة. ولكن يلتسين الحقيقي لم يكن هو الذي انتخب، بل انتخبت صورة يلتسين الجديد. وعلى الشاكلة نفسها ، انتخبت صورة كلينتون وليس كلينتون نفسه. هذا النوع من الديمقراطية الميكانيكية "المفرغة" هو الذي يسعى وول ستريت وشركاه إلى فرضه على العالم!

وفور "فوزه" بالانتخابات، بدأت الحالة الصحية ليلتسين بالتدهور حيث كان يمضي معظم وقته في المستشفيات أو في مرحلة النقاهة من مرضه. ولم يكن لديه سوى وقت ضئيل للاهتمام بشؤون الدولة. وأصبح أمر تولي رئيس جديد مسألة طارئة وملحة. وافق الأوليغاركيون على تولي فلاديمير بوتين (*Vladimir Putin*)، الضابط السابق في الاستخبارات الروسية والذي كان متعاونا معهم، السلطة في روسيا. وكان بوريس بيريزوفسكي (*Boris Berezovsky*) من بين الذين أوصلوا بوتين ليصبح الرئيس القادم لروسيا. وذكرت مجلة تايم *TIME* في عددها الصادر في 2002/3/18 تحت عنوان: "مزاعم متفجرة" أن بوريس بيريزوفسكي أماط اللثام عن أحد البحوث إلى جانب فيلم وثائقي، قال أنهما أقنعاه بأن بوتين كان على علم بأن جهاز أمن الدولة، *FSB*، كان وراء الهجمات التي تمت بالقنابل، وقتلت أكثر من 200 شخص في موسكو وفولغودونسك (*Volgodonisk*). كانت تلك الهجمات نسخة مصغرة عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث سعت إلى إشعال "فتيل موجة من الغضب والسماح لبوتين، الذي كان قد استلم منصبه رئيساً للوزراء منذ أقل من شهر، بأن يظهر على هيئة الرجل الذي يقول ويفعل." ويقول بيريزوفسكي وهو أيضاً يهودي روسي يحمل الجنسية الإسرائيلية كذلك، إنه إذا لم يتوقف بوتين عن متابعة أعماله الكبيرة، فإن

ذاكرته ستصبح انتقائية وستعمل في غير صالح بوتين. ومن المعروف أن جهاز الاستخبارات التابع لبيريزوفسكي – أتول *Atoll* – " وهو ما يعادل جهاز أمن الدولة من حيث المعدات والخبرات إن لم يكن من حيث الحجم" كما ورد في مقالة مجلة تايم المذكورة أعلاه!

ومباشرة بعد هذه التفجيرات، أعلنت الحكومة أن المقاتلين الشيشان يقفون وراء الهجمات وأنها ستشن حربها ضد الإرهاب في الشيشان. ويرى البعض أن أحداث 11 سبتمبر يقف وراءها عناصر شريرة حتى تبرز بوش على أنه رجل المهمات الذي يقول ويفعل. وكانت هذه التمثيلية تهدف إلى تمكين بوش من شن حروب النظام العالمي الجديد، تحت ستار محاربة "الإرهاب". ولم يشعر بوش بأنه يتعين عليه أن يقدم الأدلة التي تثبت أن أسامة بن لادن كان هو المجرم. وتبدو الأحداث في كل من موسكو ونيويورك وكأنها مكتوبة من نسج خيال كتّاب السيناريو أنفسهم وهم عناصر مارقون متسترون.

كان بيريزوفسكي، الذي قدرت مجلة فوربس ثروته بنحو 4 مليارات دولار، من الحاشية المقربة جدا من يلتسين وكان عاملا حاسما في إعادة انتخابه. وكانت صلته الأقوى مع تتيانا ابنة يلتسين . كان بيريزوفسكي يحقق أرباحاً جمة، عن طريق "إدارة" التدفق النقدي للشركات المملوكة للدولة مثل تلفزيون أو آر تي *ORT-TV* وشركة طيران آيروفلوت (*Aeroflot*). كان صهر يلتسين يدير الآيروفلوت المخصخصة جزئياً، حيث كان يقوم بتحويل أرباحها من العملات الصعبة، من خلال شركتي آندافا (*Andava*) وفورس *Forus* اللتين تتخذان من سويسرا مقراً لهما. وفُقد مبلغ 600 مليون دولار من تلك الأموال التي كانت تحول عن طريق هاتين الشركتين، ولم تتمكن التحريات من معرفة مصيرها.

وبعد إعادة انتخاب يلتسين، رأى معظم الأوليغاركيين (*Oligarchs*) والذين حصلوا على ثرواتهم، من خلال تعاونهم مع الكريملين (*Kremlin*)، وبطانته لسرقة ممتلكات الدولة رأى هؤلاء أنه بعد انتهائهم من جمع هذه الثروات، فإن عليهم أن يعملوا الآن على حمايتها. وطالب الغرب بإجراء تغييرات شكلية، على الأقل، إن لم تكن جوهرية. قال بوتانيان (*Putanian*): "إننا نشرف على نهاية مرحلة تحصيل الثروة ورأس المال وهي المرحلة الأولى من انتقال رأس المال الروسي. والآن بدأنا في المرحلة الثانية حيث نمتلك ونسيطر على الممتلكات (يقصد شركات النفط ومرافق الإنتاج والمصانع والاتصالات)... لا بد أن نجعلها مربحة ونعيد هيكلتها لتصبح

مؤسسات نامية قابلة للتطبيق ونغير النظام." وكشف بوتانيان بعد ذلك أن شركاته وحدها تشكل ما نسبته (5%) واحد على عشرين من إجمالي الناتج المحلي الروسي بأكمله!

وسرعان ما أصبح يلتسين بعد إعادة انتخابه، نزيلا دائما في المستشفيات حيث كان يتعرض باستمرار للخطر بسبب حالته الصحية المتدهورة. وبدأت الدوائر الداخلية في الكرملين التحضير لاستبدال يلتسين بالرجل الذي اختاروه، حتى يضمنوا أن مرحلة انتقال الرئاسة لن تؤثر سلباً على مصالحهم. وفي اليوم الأخير من الألفية الماضية، أعلن يلتسين بشكل مفاجئ في خطاب ألقاه في وقت متأخر من الليل استقالته، وتعيين ضابط الاستخبارات السابق فلاديمير بوتين رئيساً فعلياً. وكانت أولى الخطوات التي اتخذها بوتين هي منح يلتسين وعائلته حصانة ضد ملاحقتهم قانونياً. ويقول ماثيو بريجنسكي (*Matthew Brzezinski*) في كتابه "كازينو موسكو": "بدأ عهد بوتين بالبداية التقليدية ذاتها: وهي البحث عن أكباش الفداء. ومن حسن حظ اليهود في روسيا أن الشيشان أصبحوا هدفاً أكثر ملاءمة للهجوم. وألقيت مسؤولية عدد كبير من التفجيرات الغامضة للمنازل في موسكو أواخر عام 1999 على الإرهابيين الشيشان، الأمر الذي أدى إلى شن حرب ثانية عليهم. وأدت هذه الحملة إلى التفاف الجماهير الروسية حول رئيسها الغامض الجديد الذي طار إلى جبهة الحرب مستقلاً طائرة حربية من طراز ميغ *MiG*، حيث ركب موجة النزعة الوطنية المشتعلة ليصبح وحيداً دون منازع في الانتخابات الرئاسية في شهر مارس من عام 2000. (أما عن المنافسين المحتملين على الرئاسة، مثل لوجكوف، والذين واجهوا إعصاراً من "المؤامرات" التي كشفها أصدقاء بوتين في الشرطة، فقد قرروا عدم خوض الانتخابات هذه المرة".

وفي المرحلة الثانية من ثورة المافيا، قرر بوتين ومعظم الأوليغاركيين أن يحتفظ هؤلاء بالممتلكات التي سرقوها، نظير بقائهم بعيدين عن السياسة. ويبدو أن ذلك كان صعبا على فلاديمير غوزينسكي (*Vladimir Gusinsky*) وبوريس بيريزوفسكي (*Boris Berezovsky*). كان الاثنان يستخدمان سلطانهما ونفوذهما الإعلامي، حيث كانا يملكان شبكات تلفزة محلية، إلى جانب العديد من الصحف. ولكن الطريقة التي يستغلان بها نفوذهما هذا ما كانت لتروق لبوتين ورفاقه، حتى قاموا بإبعاد كل منهما خارج البلاد. ولجأ غوزينسكي وبيريزوفسكي إلى استغلال جنسيتهما الإسرائيلية بشكل دائم. وتمنح المواطنة الإسرائيلية حسب القانون لأي

يهودي، ولعل إحدى ميزات الجنسية الإسرائيلية تكمن في أن القانون لا يسمح تسليم المجرمين إلى بلاد ودول أخرى. لذا، كان أمر تأمين جواز السفر الإسرائيلي بالنسبة للمافيا الروسية اليهودية أعظم أهمية من ضمان الحصانة عن طريق الترشيح لمجلس الدوما. فالحصول على جواز السفر الإسرائيلي أقل تكلفة وأكثر أمانا وأعظم هيبة ومكانة.

"منذ حرب الخليج فإن المملكة (السعودية) أنفقت 270 مليار دولار على أسلحة ذات تقنية عالية"... ومع ذلك فإنها بلا فائدة لأن "قواتها تفتقر إلى التدريب والمهارة اللازمين لاستعمال هذه الأسلحة. لذلك فإن هذا البلد لا يملك حولاً ولا قوة إزاء أي تهديدات خارجية..."

"أكثر من 60% من السعوديين يقل عمرهم عن 25 سنة، ونسبة الولادة – 37 ولادة لكل 1000شخص – وهي من أعلى النسب في العالم. ونتيجة انخفاض إيرادات النفط وديون البلد المتزايدة فإن نسبة الدخل للشخص الواحد قد هبطت من 28600 دولار إلى 6800 دولار في السنوات العشرين الماضية".

مجلة تايم – عدد 2002/8/5

الفصل الرابع

السيطرة على النفط العالمي

(2002 – 1973)

مصائد الديون: نظام الذهب الأسود الجديد

إضافة إلى أهمية النفط كمصدر للطاقة فقد أصبح أيضاً وسيلة من وسائل المضاربات في النظام الاقتصادي الذي جاء لفترة ما بعد اتفاقية بريتون وودز. وقد ألغت الولايات المتحدة من جانب واحد نظام سعر الصرف الثابت في 1971/8/15 مستبدلة إياه بنظام تعويم الأسعار، وأصبح النفط ودولار البترول العمود الفقري لهذا النظام، وباتت الهيمنة على النفط العالمي من قبل أصحاب النظام العالمي العالميين من خلال أذرعهم الأميريكية، ضرورة لازمة، وقد تم تحقيق ذلك على ثلاث مراحل:

- حرب أكتوبر عام 1973 وما صاحبها من ارتفاع في أسعار النفط بلغت نسبته 400%، وأدى ذلك ضمن أمور أخرى، إلى جعل نفط بحر الشمال ونفط ألاسكا ذا جدوى وقيمة اقتصادية، وأصبحت هذه الاحتياطيات غير الاقتصادية في السابق اقتصادية في هذه المرحلة. كما أوجدت نظام مصائد الديون الذي تبنته من خلال مؤسسات الإقراض المالية العالمية.
- حرب الخليج عام 1991 التي خلقت وجوداً استعمارياً فعلياً في الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، كما عملت على إيجاد الظروف التي تمكن من تجريد دول النفط العربية من ثرواتها. وأن تضمن انضمام أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم إلى نادي الدول المدينة.
- الحرب الأميركية عام 2001 ضد أفغانستان بحافزها الأساسي المتمثل في وضع اليد على حوالي 200 مليار برميل من احتياطيات نفط بحر قزوين، فضلاً عن الدخول إلى قطاع النفط الروسي عن طريق الأوليغاركية الروسية والتي تكرست في ظل وتحت رعاية وسيطرة المافيا ومؤسسات إجماع واشنطن. وكما في الحرب السابقة عام 1973،

تم خلق الذريعة لإخفاء الهدف الحقيقي الكامن وراء حربي عام 1991 وعام 2001. وقد تواصلت الهجمات على العراق الذي يمتلك ثاني أضخم احتياطات نفطية في العالم، بهدف أساسي هو السيطرة على الذهب الأسود في باطنه، وينطبق هذا القول على إيران.

وعلى غرار سيناريوهات أرقى الأفلام التي تنتجها هوليوود فقد تم وضع سيناريو وحوار حرب 6 أكتوبر عام 1973 بين مصر وسوريا من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، في واشنطن ولندن. ولعب هنري كيسنجر *Henry Kissinger* دور المخرج والممثل، فيما كان دور كتابة النص من نصيبه بالمشاركة مع أعظم المؤسسات غير الشفافة نفوذاً وسلطاناً، والتي يطلق عليها اسم "بيلدبيرغ" (*Bildburg*)، وقد استمدته من اسم الفندق الذي عقد فيه أول اجتماع لها وهو فندق هوتيل دي بيلدبيرغ (*Hotel De Bildburg*) في أوستربيك (*Osterbeck*) في هولندا في مايو 1954. وتنحصر المشاركة في هذه المؤسسة على مواطني أميركا الشمالية وأوروبا الغربية. وليس بمقدور الأفراد العاديين من هؤلاء وأولئك أن يتأهلوا للمشاركة في بيلدبيرغ، لأن ذلك محدد حصراً في رؤساء الشركات الكبار وكبار القادة في تلك الدول والسياسيين ذوي النفوذ العالمي. ويذهب البعض إلى حد الزعم بأن بيلدبيرغ عبارة عن حكومة سرية كبرى تحكم العالم، فيما يرى البعض الآخر أنها تَجَمُّع ممتاز للمشاهير والأثرياء. وفي كل الأحوال فهي على الأقل وسيلة القوة الواحدة للإدارة الغربية الجماعية للنظام العالمي. إن بيلدبيرغ هي المكان الذي يحاول فيه كبار أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي من الأميركيين والأوربيين وضع وصياغة القرارات السياسية وخلق الاجماع الذي تحتاجه هذه القرارات لتصبح من أولويات أجندة النخبة لتشريعها وتطبيقها مستقبلاً. ولما كان المشاركون هم الأعظم تأثيراً في الأنظمة التي ينتسبون إليها، فإنه ما أن يتم تبني سياسة ما حتى يتوفر لها العديد من قنوات التنفيذ التي يملكها المشاركون. فعلى سبيل المثال: عقد اجتماع عام 1973 في فيلا عائلة والينبرغ (*Wallenburg*) المعروفة في عالم المال، واجتماع عام 1974، في فيلا البارون ادموند دي روتشيلد (*Edmond de Rothschild*) في فرنسا.

وفي مايو 1973، عقد 84 من أعظم رجال المال والسياسة تأثيراً، اجتماعاً سرياً لهم في جزيرة سالتس جويبودر (*Saltsjoeboder*) في السويد في فيلا عائلة والينبرغ. وكان من بين الحضور هنري كيسنجر وكبار الرؤساء التنفيذيين للشركات النفطية والمؤسسات المالية العالمية والبنوك الكبرى. وكان الموضوع الرئيس لهذا الاجتماع الذي تنادى إليه المشاركون هو الإعداد وليس الحيلولة دون، زيادة بنسبة 400% على أسعار النفط والتي

كان متوقعاً حدوثها في وقت وشيك. ووضع سيناريو هذه الزيادة في سعر النفط وولتر ليفي (*Walter Levy*)، وما أراد المشاركون أن يتحدثوا فيه هو كيفية التصرف وإدارة "التدفقات الناجمة عن الزيادة من الدولارات البترولية وإعادة تدويرها"، حسب اصطلاح هنري كيسنجر. وقد جاء في كتاب "قرن من الحرب" (*A Century Of War*) لمؤلفه إف وليام إينغدال *William F. Enghdal* أن قائمة المشاركين التي ظهرت كملحق ضمت كلاً من:

- **من أميركا:**

جيمس إكينز (*James Akins*) (البيت الأبيض)، روبرت أندرسون (*Robert Anderson*) (رئيس مجلس إدارة شركة أتلانتيك ريتشفيلد النفطية *Atlantic Richfield Oil Co.*)، جورج بول (*George Ball*) (نائب سابق لوزير الخارجية، مدير شركة وبنوك ليمان بروذرز *Lehman Brothers*)، زبجنيو بريجنسكي (*Zbigniew Brzezinski*) (صار فيما بعد مستشاراً للرئيس لشؤون الامن القومي)، وليام بوندي (*William P. Bundy*) (مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك)، إي جي كولادو (*E.G. Collado*) (نائب رئيس شركة إيكسون موبيل للبترول *Exxon Corp.*)، آرثر دين (*Arthur Dean*) (شركة سوليفان أند كروميل *Sulliven and Cromwell*)، هنري هاينز الثاني (*Henry J. Heinz II*) (رئيس شركة إتش جيه هاينز أندكومباني (*H.J. Heinz & Co.*)، هنري كيسنجر (*Henry A. Kissinger*) (مستشار الامن القومي في البيت الأبيض)، والتر ليفي (*Walter Lavy*) (مستشار نفطي وواضع ورقة بيلدبيرغ)، روبرت ميرفي (*Robert D. Murphy*) (رئيس مجلس إدارة شركة كورننغ للزجاج *Corning Glass Co.* وموظف سابق في الخارجية الأميركية) جون جي تاور (*John G. Tower*) (سيناتور أميريكي)، كارول ويلسون (*Carroll Wilson*) (بروفيسور في جامعة *MIT*).

- **بريطانيا العظمى:**

السير إيريك ديريك (*Sir Eric Drake*) (رئيس مجلس إدارة شركة بريتيش بتروليوم *British Petroleum*)، السير دينيس غرين هيل (*Sir Denis Greenhill*) (عضو مجلس إدارة في شركة بريتيش بتروليوم(*BP*)، دينيس هيلي (*Dnis Healey*) (عضو البرلمان)، السير إيريك رول (*Sir Eric Roll*) (نائب رئيس شركة إس جي ووربيرغ وشركاه *S.G. Warburg & Co.*) والسير رينالد مولدنغ (*Sir Maulding*)(عضو البرلمان).

- **فرنسا**

رينيه غرانير دوليلياك (*Rene Granier de Lilliac*) (الشركة الفرنسية للبترول)، البارون إدموند دو روتشيلد (*Edmond de Rothschild*) (مصرفي).

- **ألمانيا**

إيجون بار (*Egon Bahr*) (الديمقراطي الاجتماعي – وزير بلا حقيبة)، بيرجيت برويل (*Birgit Breuel*) (الديمقراطي المسيحي – مجلس مدينة هامبرغ)، هيلموت شميدت (*Helmut Schmidt*) (الديمقراطي الاجتماعي – وزير المالية)، ثيوسومر (*Theo Sommer*) (الناشر لصحيفة دي تسايت (*Die Zeit*)، أوتو فولف فون أميرونغن (*Otto Wolff von Amerongen*) (غرف التجارة الألمانية).

- **إيطاليا:**

جيفاني آنيللي (*Givanni Agnelli*) (شركة فيات *FIAT*)، مير تشيزي تشيتاديني تشيزي (*Merchese Cittadini Cesi*)، رافائيلي جيتروتي (*Raffaele) Gitrotti* (رئيس مجلس إدارة شركة إيه أن آي *ENI* للطاقة)، أريغو ليفي (*Arrigo Levi*) (من صحيفة لاستامبا *La Stampa*).

- **السويد:**

أولوف بالم (*Olof Palme*) (رئيس الوزراء)، ماركوس واليبنبرغ (*Wallenberg Marcus*) (رئيس مجلس إدارة بنك إس إي- بانكن (*SE-Banken*)، كريستر فيكمان (*Krister Wickman*) (محافظ البنك المركزي).

- **هولندا:**

إف. جيه فيليبس (*F.J. Philips*) (رئيس مجلس إدارة شركة فيليبس إن في*Philips NV*)، جيريت آيه فاجنر (*Gerrit A. Wagner*) (رئيس رويال دوتش شيل *Royal Dutch Shell*)، ماكس كونشتام(*Max Kohnstamm*).

يلاحظ أن المدراء التنفيذيين الكبار في صناعة النفط كانوا حاضرين أمثال شركة البترول البريطانية بريتيش بتروليوم (*BP*)، رويال دوتش شيل *RDS*، إي إن آي *ENI*، الشركة الفرنسية للبترول (*CFP*) (*Compagnie Francaise de Petroles*) أتلانتك روتشيلد أويل كومباني *AROC*، وإيكسون *Exxon*. وعلاوة على هؤلاء حضر الاجتماع القلة المتنفذة من بارونات المال متعددي الجنسيات بمن فيهم البارون إدموند دي روتشيلد، إس جي ووربرغ وشركاه (*S.G Warburg & Co.*)، وبنك إس إي-بانكن *Banken –SE* المملوك لعائلة والنبرغ. أما البيت الأبيض فكان يمثله هنري كيسنجر وجيمس أكينز

(*James Akins*) خبير الطاقة. لقد كانت عائلة والينبرغ، التي عقد الاجتماع في الفيلا الخاصة بها، تسيطر على موجودات الشركات بحجم مبيعات سنوي يفوق 110 مليار دولار وذلك عام1997.وهذا الرقم لا يفوق مجموع إجمالي الناتج المحلي لأكبر دولة مصدرة للنفط الخام في العالم في تلك السنة فحسب، بل أنه يفوق كذلك مجموع إجمالي المبيعات السنوية من النفط الخام لعام 1997 لكل دول الأوبك *OPEC* مجمّعة!

أما الخطوات التحضيرية لاجتماع بيلدبيرغ الذي عقد في مايو عام 1973 فكانت قد بدأت قبل ذلك بعدة شهور. ففي يناير من عام 1973، تم تعيين جورج شولتز (*George Shultz*)، وهو وزير الخزانة آنذاك، والذي كان عضواً هاماً في إلغاء بند الصرف الثابت للذهب والدولار حسب اتفاقية بريتون وودز، تم تعيينه من قبل الرئيس نيكسون في منصب مساعد الرئيس للشؤون الاقتصادية إلى جانب كونه وزيراً للخزانة. وعين أحد تجار السندات السابقين رئيساً للجنة مهمة وحيوية هي لجنة سياسة النفط (*Oil Policy Committee*) إلى جانب بقائه في منصبه نائباً لوزير الخزانة. وتشكلت في فبراير من عام 1973 اللجنة الخاصة للطاقة التابعة للبيت الأبيض والتي تكونت من هنري كسنجر وجورج شولتز وجون إيرليشمان (*John Ehrlichman*). وقد قامت اللجنة بتحضيراتها على أكمل وجه استعداداً لاجتماع بيلدبيرغ في مايو من عام 1973. ولقد قام كيسنجر بوضع سيناريو الحرب وسياسة المكوك (*Shuttle Diplomacy*) بكل دقة وعناية، هذه السياسة التي أعقبت مباشرة حرب أكتوبر عام 1973.

وكان أن رأت وزارة الخارجية الأميركية أن على إسرائيل الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967 وفقاً لخطة روجرز *Rogers* ولكن كان لكسينجر رأي آخر كما يصرح في كتابه "سنوات الاضطراب *Years of Upheaval* ": "لقد كانت وجهة انطلاقي منصبة على الجانب العاطفي الآخر.... مع أنني لست ملتزما بديني ولا أمارس شعائره، إلا أنني لم أستطيع أبدا أن أنسى أن ثلاثة عشرة من أعضاء أسرتي قد ماتوا في معسكرات النازية. لم يكن عندي استعداد لتشجيع هولوكوست آخر عن طريق سياسة النوايا الحسنة التي قد تفلت من سيطرتنا. "كانت أجندة كيسنجر مختلفة أيضاً عن أجندة رئيسه الأميركي نيكسون حيث يقول كيسنجر: "كان نيكسون يتقاسم كثيرا من أحقاد الطبقة المتوسطة في كاليفورنيا والتي جاء منها. كان يرى أن اليهود قد شكلوا مجموعة قوية متلاحمة داخل المجتمع الأميركي... وأن سيطرتهم على الإعلام قد جعلت منهم أعداء لدودين وخطرين، والأهم من ذلك أن على إسرائيل أن توافق رغم أنفها على تسوية سلمية وألا يسمح لها بتعريض العلاقات مع العرب

للخطر. "لقد كانت خطة كيسنجر مختلفة عن خطة الرئيس وخطة وزارة الخارجية، ولكنه مع ذلك استمر في خطته فمن أين يأتي سر قوته هذا؟ لقد قام بمفاوضات سرية مع الرئيس السادات دون علم وزارتي الخارجية أو الدفاع وحتى دون علم المفوضية الدبلوماسية في القاهرة. وكانت إسرائيل مثل كيسنجر تعتبر الخبراء في شؤون الشرق الأوسط التابعين لوزارة الخارجية الأميركية عملاء مستعربين ومناصرين للعرب وأصبح لمن يخالف إسرائيل واللوبي الأميركي المؤيد لها أو يختلف معهما في الرأي مناصرا للعرب ولا سبيل أمام كيسنجر سوى تجاهله.

عندما قام السادات بطرد الخبراء الروس من مصر، حث وزير الدفاع ميلفين ليرد (*Melvin Liard*) الرئيس نيكسون على البدء بمفاوضات سرية مع السادات دون أن يعلم أن هذه القنوات كانت مفتوحة من ذي قبل ولبعض الوقت. ومن أجل التحضير لحرب أكتوبر 1973 والبدء بسياسة الدبلوماسية المكوكية، فقد ازدادت اللقاءات والاجتماعات بين المبعوثين المصريين وبين كيسنجر. وفي زيارته للأمم المتحدة في فبراير من عام 1973، أعد مبعوث السادات حافظ اسماعيل جدوله مع كيسنجر حيث كان من المفترض أن يقابل اسماعيل الرئيس نيكسون أولا، ثم يتباحث مع البيروقراطيين في وزارة الخارجية دون اطلاعهم على المفاوضات الجارية بينه وبين كيسنجر والذي اتُفِق سراً أن "يذهب حافظ اسماعيل إلى نيويورك، ومن هناك يبدأ طريقه نحو موقع اجتماعات خاص في إحدى الضواحي. وهو منزل خاص مستأجر لهذا الغرض- حيث سأجتمع أنا وهو ليومين للتشاور بشكل كامل وعلى انفراد في العلاقات المصرية – الأميركية." ويضيف كيسنجر:"لم أكن أنا ولا أي فرد من طاقمي موجودين في النقاشات مع وزارة الخارجية في الوقت نفسه الذي كانت فيه وزارة الخارجية تجهل تماما أمر اجتماعاتي السرية مع حافظ اسماعيل." وقبيل وصول اسماعيل إلى واشنطن، كتب نيكسون إلى كسينجر قائلاً: "لقد آن الأوان لنتوقف عن لعب دور سمسار الفاحشة لإسرائيل ومواقفها المتصلبة المتغطرسة. إن ما فعلناه في الماضي جعل إسرائيل تؤمن بأننا سنقف إلى جانبها بصرف النظر عن الحد الذي سيبلغه جنونها."

كانت خطة كيسنجر متناقضة تماما مع خطة الرئيس وموقفه، بل ومواقف معظم البيروقراطيين في واشنطن، ولكنها كانت تتفق مع قرار إسرائيل في 1967/6/19 بان المجال مفتوح أمام المحادثات والتسوية على الجبهتين المصرية والسورية، ولكن ليس على صعيد الضفة الغربية وقطاع

غزة. وكان كيسنجر يخطط لتجاهل الأردن وإسقاطه من مفاوضاتها التدريجية، وخطط للسادات وغيره من "الأصدقاء" العرب المشهورين للولايات المتحدة كيف يقومون بدورهم لإلغاء دور الأردن برمته من قضية الضفة الغربية الفلسطينية كما حصل في الرباط بالمغرب، لاحقاً.

في 1973/3/6، تم اطلاع السعوديين على القنوات السرية المفتوحة مع حافظ اسماعيل، حيث كانت المملكة العربية السعودية أكبر دولة عربية منتجة للنفط وكان لها دورها الفاعل الذي ينبغي عليها القيام به في الحظر القادم وزيادة الأسعار التي ستتلوه. كما أن للسادات علاقات "خاصة" مع كمال أدهم مدير المخابرات السعودية منذ فترة من الزمان.

وفي مارس من عام 1973، قامت غولدامائير (*Golda Meir*)، رئيسة وزراء إسرائيل، بزيارة إلى الولايات المتحدة، حيث اختلفت بشكل مطلق مع نيكسون رافضة كل الضغوط التي تطالب إسرائيل بتغيير مواقفها المتعنتة. وأخبرت نيكسون أن العرب ليس لديهم خيار عسكري وأن الأوضاع لم تكن في يوم من الأيام أفضل بالنسبة لإسرائيل مما هي عليه آنذاك.

وفي 1973/4/11، عقد الاجتماع الثاني بين حافظ اسماعيل وكيسنجر، وبعد اجتماعهم الأول، بدأت التحضيرات للحرب في شكل تحركات لجيوش مكونة في معظمها من حلفاء أميركيين وعرب مخلصين. وتقول مصادر مطلعة إن مثل هذه التحركات لم تكن لتحصل أو تتم لولا موافقة الولايات المتحدة، ولو ضمنياً على الأقل. نقلت الطائرات السعودية إلى مصر بينما نقلت القوات المغربية إلى سوريا وهكذا. وفي 1973/4/20، أوردت وكالة الاستخبارات المركزية *CIA* أن بعض الأعمال العسكرية أصبحت قيد الإعداد وأن احتمالات الحرب أصبحت قريبة غير أنها لم تحدد تاريخاً لها.

ثم عقد اجتماع بيلدبيرغ في مايو 1973 حتى يتم وضع وتبيان التفاصيل السياسية والمالية ليتمكن المشاركون من استخدام قنواتهم في تنفيذ خطة قوى الظل "الخفية". كان نيكسون آنذاك يعاني من فضيحة ووترغيت (*Water Gate*) التي أطلق الإعلام شرارتها والتي قال عنها نيكسون إن اليهود هم الذين نسجوا خيوطها. وكانت القصة تُغذّى بمعلومات سرية من أحد المصادر المطلعة، الذي كان يقوم بذلك بمهنة مخابراتية عالية. كان كيسنجر هو الرئيس الفعلي للولايات المتحدة، فهو رغم فتحه قنوات تفاوض سرية دون علم وزارة الخارجية، كان بحاجة لأن يسيطر بشكل كامل على كل دوائر وزارة الخارجية استعداداً لدبلوماسيته القادمة، التي ستتلو حرب

أكتوبر، لكنه لم يكن قط بحاجة لأي من من آراء أو مقترحات تلك الدوائر. ولتحقيق هذه الغاية، تولى كيسنجر منصب وزير الخارجية قبل أسابيع فقط من حرب أكتوبر، وبذلك أصبح واقعياً الرئيس الفعلي للولايات المتحدة الأميركية لا سيما وأن أحداث وتفاصيل فضيحة ووترغيت كانت قد بدأت تتسارع بشكل هائل أدى إلى شل حركة الرئيس.

بدأت حرب السادس من أكتوبر 1973 في اليوم الذي صادف عطلة يوم الغفران، فسميت أيضا بحرب يوم الغفران. كانت الدفاعات الإسرائيلية محتشدة على الجبهة المصرية في الجانب الشرقي لقناة السويس متمثلة بخط بارليف القوي والذي اقتحمه المصريون ببسالة وسرعة. كان الجيش المصري متحفزاً للقتال لاستعادة أراضيه المحتلة حيث نفذوا خططهم وأبلوا بلاءً حسناً. ولكن يبدو أن المصريين قد تجاوزوا في روعة قتالهم هذه ما كانت واشنطن قد رسمته وخططت له. فمع استسلام القوات الإسرائيلية في القتال، دمرت أول موجة من الدبابات الإسرائيلية وقوامها 300 دبابة في يوم واحد، حتى أصبحت جبهة المعركة مفتوحة على مصراعيها أمام المصريين. وأرادت القيادة العسكرية المصرية المحترفة أن تستمر في طريقها حتى تصل على الأقل إلى ممري المتلا وجيدي حيث يمكنها بناء خط دفاع طبيعي. وبما أن إسرائيل كانت تخزن دباباتها وحاملات جنودها وغيرها من الأسلحة في ذلك الموقع لتتسلمها قواتها الاحتياطية التي لم تكن قد وصلت بعد، فإن هذا كان أحد الأسباب التي جعلت القيادة العسكرية المصرية ذات الخبرة تنوي المضي قدما دون إضاعة الوقت. ولقد تم إجهاض هذه الخطط العسكرية بسبب القيادة السياسية المصرية بزعامة السادات، الذي كان يتفاوض سراً مع كيسنجر. ولأن الجنرال المصري الشاذلي أصر على أن الخطوط والتي اقترحها السادات ليقف عندها الجيش المصري كانت في الصحراء ولا يمكن الدفاع عنها، أصرّ على وجوب تقدم القوات المصرية إلى ممري المتلا وجيدي، وهو الأمر الذي كان في متناول المصريين بكل سهولة، لذلك قام السادات بفصله من منصبه. وأصيب في تلك الأثناء موشيه دايان (*Moshe Dayan*) بانهيار عصبي بينما اجتاحت غولدامائير (*Golda Meir*) حالة من الذعر والرعب. ونظراً لأن إسرائيل قد خسرت الكثير من دباباتها ودمرت معظم أسلحتها فقد قامت الولايات المتحدة بتنفيذ المرحلة الثانية من السيناريوهات التي وضعتها للحرب وبدأت عمليات نقل مكثفة للأسلحة جواً إلى إسرائيل.

عندما أخبر المستشار الألماني فيللي برانت سفير الولايات المتحدة في بون أن ألمانيا ستقف موقفاً حيادياً، ولن تتدخل بين العرب والإسرائيليين في الحرب الدائرة بينهما، وأنها لن تسمح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها الجوية أو بإعادة استخدام الأسلحة المخزنة في ألمانيا بغرض إعادة تسليح إسرائيل، وجهت الولايات المتحدة تنبيها شديد اللهجة إلى ألمانيا تخبرها فيه بأنه ليس بإمكان ألمانيا أن تتخذ موقف الحياد في هذه الحرب أو أن تعيق استخدام مخزون الأسلحة الموجودة فيها. ولم تحط طائرات النقل وسلاح الجو الأميركية المحملة بالأسلحة في إسرائيل، ولكنها حطت على أراضٍ مصرية لتقوم بإعادة تسليح الإسرائيليين بأسلحة جديدة وأكثر تطوراً. واستمرت الولايات المتحدة على هذا النهج حتى تمكنت إسرائيل من قلب المعركة لصالحها والسيطرة على الجبهات الصحراوية التي باتت من غير دفاعات وفقاً لأوامر السادات الموجهة لقواته. ثم بدأ الفصل الثالث من الحرب عندما سيطر كيسنجر سيطرة مطلقة محكمة على المشهد السياسي وشرع في جولته المكوكية الدبلوماسية التي أحسن الترويج لها والتي كان الغرض منها فرض الأجندة الإسرائيلية تماماً كما وضعتها الحكومة الإسرائيلية في 1967/6/19. وكانت تلك الخطة تنص على قبول إسرائيل الانسحاب من كل من سيناء ومرتفعات الجولان عن طريق المفاوضات المباشرة، ولكنها لن تنسحب من الضفة الغربية وقطاع غزة، تاركة هذا على أنه موضوع منفصل يناقش على حدة فيما بعد. وهذا ما قام به كيسنجر بحماس وإخلاص. وقد تمحورت جولاته المكوكية بين تل أبيب والقاهرة ودمشق، وكان أن احتلت الضفة الغربية من الأردن عام 1967. وقد عقد السادات وغيره قمة عربية في المغرب ليسلبوا من خلالها حق الأردن في المفاوضات أو المطالبة باستعادة أراضيه المحتلة، في الوقت الذي مضى فيه كيسنجر في جولاته الدبلوماسية المكوكية – الخطوة خطوة – متجاهلاً ومسقطاً من حساباته تماماً الأردن والقضية الفلسطينية، وبخاصة قضية الضفة الغربية وقطاع غزة وقضية اللاجئين.

وقد عبر كيسنجر عن رأيه في أن الأردن كان دولة "عكست حدودها الاعتباطية لعبة توازنات القوى الذي وضعته كل من فرنسا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى وليس نتائج التاريخ أوحتميات الجغرافيا."

كانت جولات كيسنجر المكوكية الدبلوماسية ترمي إلى فرض شروط إسرائيل على مصر أولا؛ كونها أكبر دولة عربية وأقواها. لقد اطّلع كيسنجر بشكل شامل على خلفية السادات، وعلى الكيفية التي ينبغي عليه أن يفاوض من خلالها زعيماً مثله، بعد أن درس ملفه النفسي كاملا ليدرك أن

من الأفضل التباحث والوصول إلى اتفاقات مع السادات بدلا من التفاوض مع طاقمه المحنك. وكما أخبر رئيس الاستخبارات المركزية ويليام كيسي (*William Casey*) مراسل صحيفة واشنطن بوست بوب وود وورد (*Bob Woodward*) أن السادات كان يبيع نفسه للجميع بنسبة 110% وأنه كان يعمل وكأنه أحد ضباط وكالة الاستخبارات المركزية *CIA*. وبينما هو يشرف على مفاوضات اتفاقية فض الاشتباك المصرية-الإسرائيلية، اعتاد كيسنجر أن يتلقى المطالب الإسرائيلية بدرجاتها القصوى ليتباحث بشأنها مع السادات قبل أن يلتقي الوفدان الأميركي والمصري كاملين مع بعضهما بعضاً للتفاوض. وقدم كيسنجر للسادات اقتراحاً أشد قسوة وصعوبة من ذلك الذي كان الإسرائيليون قد قبلوا به. ولدى عودة كيسنجر إلى إسرائيل التقى أعضاء من الوفد الاسرايلي الذين أبدوا إعجابهم بالطريقة التي تمكن بها كيسنجر من إقناع السادات بأن يقبل بوجود أقل من 300 دبابة على الجانب الشرقي لقناة السويس. ورأى الجنرال عبد الغني الجمصي رئيس الأركان المصري أن ترتيبات الانتشار التي توصل إليها السادات وكيسنجر كانت أضعف من أن تسمح له بالحفاظ على وضع دفاعي قوي ومتمكن.

وعندما أبدى الجمصي اعتراضه على الخطة، غير مدرك أن السادات قد أعطى موافقته عليها، كانت الدموع تترقرق في عينيه كما جاء في مذكرات كيسنجر. وهذا ما تم تأكيده فعلا في مقابلة تلفزيونية لاحقة مع الجمصي. فقد استدعى السادات إلى مكتبه الجنرال الجمصي خارج الاجتماع وقال له: "لقد اتفقنا أنا والدكتور كيسنجر على كيفية التوصل إلى اتفاقية وسوف توقعها أنت يا جمصي."

ولدى عودته مجددا إلى إسرائيل حاملا معه الاتفاقية موقعة من الجانب المصري، ذهل الإسرائيليون مجددا كيف أن السادات بات مستسلما بحيث يتجاوب مع طلباتهم دون أدني مقاومة، وبشكل كان أبعد مما هو في مخيلتهم. إن مثل هذه القرارات المجحفة الظالمة لا يمكن أن تصدر إلا من نظام سلطوي مثل نظام السادات. ولقد أظهر أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي البارزين استغرابه مخاطباً كيسنجر: "أتعني أنه لم يبادرك بطلب 300 دبابة)؟" وعندما أخبر ييغال الون (*Yigal Allon*)، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، كيسنجر بأن إسرائيل ستوافق على ما توصل إليه هذا الأخير مع السادات في مصر والاتفاقية التي حصل عليها، قال كيسنجر: "إنه نصر موزر لي أن توافق إسرائيل على ما اقترحته هي نفسها (يضحك)" وعندما طلب الون من كيسنجر إجراء مزيد من التغييرات أجابه كيسنجر: "لا نستطيع ذلك لأن الوقت ليس في صالحنا. هذا سيستغرق زمناً طويلاً وعندها يمكن أن ينقلب مستشاروه عليه."

طار كيسنجر بعد ذلك إلى الرياض في المملكة العربية السعودية، ليناقش رفع الحظر النفطي مع الملك فيصل حيث التقى به في اجتماع خاص دام ساعتين. وحاول كيسنجر أن يثني على الملك فيصل ويتملقه، حيث أخبره أنه قرأ مراسلاته مع كل من الرؤساء الأميركيين كينيدي (*Kennedy*)، جونسون (*Johnson*) ونيكسون (*Nixon*). وأخبره أنه وبناء على هذه الخلفية التي تكونت لديه، يعتقد أن الملك "له كل الحق والمبررات في خيبة الأمل التي سببتها له السياسة الأميركية." فقد وعده الرئيس جونسون، وكذلك فعل نيكسون، بأن إسرائيل ستنسحب من الأراضي المحتلة ولكن شيئاً من هذا لم يحدث. وكان كيسنجر يتحدث بشكل عام حيث أظهر للملك تفاؤله بإمكانية التوصل إلى اتفاق، وأن انسحابا إسرائيليا بات وشيكاً.

ويسرد كتاب "النفط، الله والذهب" (*Oil, God and Gold*) لمؤلفه أنطوني كيف براون (*Anthony Cave Brown*) الحوار الذي دار في الاجتماع بين الملك فيصل وبين كيسنجر على النحو التالي: "بدأ الملك بالكلام وأصغى كيسنجر باهتمام بالغ. ووصف الملك نفسه بأنه [عدو للشيوعية والصهيونية]. واتهم اليهود [بالعدائية والتوسعية] مشيراً إلى اعتقاده بمسؤوليتهم عن الثورة الشيوعية واندلاعها في روسيا... ورأى الملك فيصل أن اليهود (يعني إسرائيل) يجب أن تتخلى عن كامل الأراضي العربية بما فيها القدس. وتمنى الملك فيصل قبل أن يموت أن يمشي إلى قبة الصخرة المشرفة في القدس دون أن تطأ قدماه أرضاً تحتلها إسرائيل. وأخبر كيسنجر برغبته في أن تعود القدس مجدداً مدينة اسلامية عربية. وعندما قال كيسنجر إن اليهود يعتبرون حائط المبكى بالدرجة نفسها من التقديس والمكانة، رفض الملك فيصل الاستماع إليه ونهره قائلاً: "إن حائط مبكى آخر يمكن أن يبنى لهم في أي مكان في العالم حتى يبكوا أمامه." وأمام موقف صلب لا مساومة فيه من ملك يتربع على أكبر احتياطات النفط في العالم، وبسبب هذا الموقف الذي يتعارض 180 درجة مع مخططات كيسنجر، كان لا بد من التضحية بشيء ما. فقد اغتيل الملك فيصل بعد ذلك بوقت قصير.

تمثلت نتيجة حرب أكتوبر 1973، أو حرب يوم الغفران، في ارتفاع في أسعار النفط بلغ 400%، وهو ما تناوله بالنقاش اجتماع بيلدبيرغ في مايو 1973، أي قبل ستة أشهر من الحرب. ولم يكن من الممكن أبدا، وبأي حال من الاحوال أن تصل إلى هذه الزيادة المفرطة لو لم تكن الولايات المتحدة راغبة بها ومقتنعة بأنها تصب في مصلحتها. وتنص الحالة رقم 9-383-096 التي أعدها البروفيسور جورج سي لودج (*George C. Lodge*)

في كلية الأعمال بجامعة هارفارد، والتي درست لطلبة ماجستير الأعمال حول النفط الدولي، تنص هذه الحالة بكل وضوح على أن ما يهم الغرب هو ليس الإمدادات المفتوحة للغرب من النفط فحسب، إلى جانب كونها بنداً من بنود الأمن القومي، بل إن ما يهم كذلك هو سعر النفط. وفي أواخر السبعينيات، صدر قرار خاص بالتدخل إذا لزم الأمر في الدول الخليجية المنتجة للنفط، حيث نص مبدأ كارتر (*Carter Doctrine*) الذي صدر عام 1980 بأن نفط الخليج يعتبر ذا أهمية أمنية قومية بالنسبة للولايات المتحدة وإنها ستستخدم كل الوسائل، بما فيها القوة العسكرية، لضمان مصالها وضمان تدفق الامدادات النفطية من الخليج العربي (الفارسي) حيث الدول الخليجية المصدرة للنفط

ونعود إلى حرب الخليج، حيث نجد أن خطط لعبة الحرب كانت تركز على التدخل العسكري الأميركي قبل 12 عاماً من حرب الخليج. ففي الصفحة رقم 158 من مجلة فورتشن (*Fortune*) في عددها الصادر بتاريخ 7 /1979/5، نشرت المجلة الرد الأميركي المحتمل تحت عنوان "ماذا لو قام العراق بغزو الكويت". ونقلت المقالة رأياً مفاده، أن اليمني الذي يعمل كوافد في المملكة العربية السعودية والفلسطيني الذي يعمل ويسكن في الكويت، يشكلان عناصر عدم استقرار. والمعلوم أن العاملين من هاتين الجنسيتين قد غادروا بمئات الآلاف من تلك الدولتين المنتجتين للنفط نتيجة لحرب الخليج. فهل كان ذلك صدفة يا ترى؟

وفي 1974/6/8، وقع وزير الخارجية هنري كيسنجر اتفاقية يتم بموجبها تأسيس اللجنة الأميركية – السعودية المشتركة للتعاون. ووقعت وزارة الخزانة الأميركية اتفاقية مع مؤسسة النقد العربي السعودي "لتأسيس علاقة جديدة مع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. وتبعاً لهذه الاتفاقية فستقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بشراء أوراق مالية جديدة من وزارة الخزانة الأميركية ذات استحقاقات تصل لمدة سنة واحدة على الأقل". ووقعت وزارة الخزانة الأميركية، تحت إدارة مساعد الوزير جاك بينيت (*Jack Bennet*)، اتفاقية سرية مع مؤسسة النقد السعودية (*SAMA*) يتم بموجبها استثمار الحصة الأكبر من عائدات النفط السعودي والأرباح غير المتوقعة الناتجة عن الزيادة في أسعار النفط في تمويل العجز الأميركي. وأرسل ديفيد مولفورد (*David Mulford*)، وهو مصرفي شاب من وول ستريت، ليصبح "مستشار الاستثمار" المسؤول في مؤسسة النقد السعودية. بالإضافة إلى ذلك فقد عمل مصرف بارينج برذرز التجاري في لندن على تقديم

الاستشارات إلى مؤسسة النقد السعودية ونتيجة لذلك فقد تم تدوير 60% من عائدات النفط السعودي إلى بنوك الولايات المتحدة وبريطانيا.

ولقد تأثرت الدول المتقدمة في أوروبا إلى جانب اليابان بالهزات الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، ولكن اقتصاداتها لم تهتز نظراً لأنها على درجة من المتانة والثبات، علاوة على انها قد أخطرت قبل 6 أشهر من أكتوبر 1973، أي في اجتماع بيلدبيرغ الذي عقد في شهر مايو، الأمر الذي مكنها من إجراء إصلاحاتها وتعديلاتها بشكل سريع. أما أكثر المتضررين فهي الدول النامية: فقد ألقت بهم الصدمة النفطية في براثن شرك الدين الذي لم يستطيعوا الفكاك والتعافي من آثاره حتى يومنا هذا. ولم يقف الأمر عند هؤلاء فقط، بل إن معظم الدول المنتجة للنفط، بعد شهر عسل قصير، انضمّت إلى نادي الدول المدينة بمن فيهم المملكة العربية السعودية بدءاً من حرب الخليج وحتى الآن. أما الفائزون الحقيقيون فهم وول ستريت، بنوك نيويورك ولندن وشركات النفط.

صعقت معظم الدول النامية بالحقيقة المرة المتمثلة بالارتفاع المفاجيء لأسعار النفط والذي وصل إلى 400% على وارداتها النفطية في وقت كانوا عاجزين فيه عن امتلاك ثمنه. ومن هنا، كانت بداية مصيدة الدين التي لا يزالون عالقين في شركها، ومن هنا أيضاً بدأ "الاقتصاد الجديد" الطفيلي المضارب بدايته الحقيقية. فقد فرض على جميع الدول أن تدفع ثمن النفط بالدولار الأميركي فقط. وحتى عندما توصلت فرنسا إلى اتفاقية مقايضة مع المملكة العربية السعودية لتبادل الأسلحة والبضائع، احتجت الولايات المتحدة ولم تسمح بإتمام الصفقة.

ولقد نتج عن رفع أسعار البترول واجبة الدفع بالدولار فقط أن أصبحت الولايات المتحدة تقوم بطباعة المزيد من الدولارات (من دون أي غطاء - بكلفة 5 سنتات لكل 100 دولار)، ثم تقوم البنوك بإقراض هذه الدولارات للدول النامية بعد إخضاعها بالطبع لعدة شروط، ولن تستطيع هذه الدول السداد في الاوقات المحددة، وهنا يأتي دور صندوق النقد الدولي بكل شروط الاقتراض الخاصة به، حيث تعاد جدولة الديون لتذهب كل مصادر الدولة لتصب في خانة سداد الفوائد وبذلك تستمر مصيدة الدين إلى الأبد.

وقد ازدادت كلفة الطاقة في ألمانيا بشكل هائل لتصل إلى 17 مليار مارك ألماني عام 1974. ولم تكن أسعار النفط هي فقط التي ازدادت بواقع 400% بالنسبة للدول النامية، بل تعدتها هذه الزيادة لتصل إلى قطاع الكيماويات، بما فيها الأسمدة المصنعة من البترول والتي ازدادت بشكل مخيف. كما تزايد العجز في المدفوعات المستحقة على الدول النامية إلى 35

مليار دولار عام 1974 طبقاً لإحصاءات صندوق النقد الدولي، وهو ما يماثل أربعة أضعاف ما كان عليه هذا العجز عام 1973 بما يتناسب مع زيادة أسعار النفط.

وكان الميزان التجاري لدى الهند عام 1973 إيجابياً، بينما في عام 1974 بلغت قيمة فاتورة المشتريات النفطية ضعف ما يتوفر في خزانة الدولة من عملات أجنبية، وقدرها 629 مليون دولار. إن الهيمنة على النفط وتولي زمام السيطرة على الاحتياطات النفطية والإنتاج والأسعار، أصبحت كلها مسائل متعلقة "بالأمن القومي الأميركي"، حيث أصبح النفط الآن مصدراً رئيساً لرأس المال وللدخل اللازم للنظام الأنجلو-أميركي الجديد، وتمخض عن هذا النظام عجوزات لدى معظم الدول التي تستطيع بنوك الربا العالمية إقراضها. كما بات مسموحاً طباعة المزيد من الدولارات بدون أي غطاء حقيقي، باستثناء "كلمة الشرف" التي تعد الولايات المتحدة بالتزامها. وقد أثبتت التجارب عام 1971 أن هذه الكلمة يمكن نكثها من جانب واحد. وأصبحت العملات تتداول وتدار تحت سيطرة حفنة من البيوتات المالية، ومن خلال التواطؤ فيما بينها، أصبحت تستطيع أن تقيم أو تحطم أي اقتصاد، تماما على نحو ما حصل في أزمة دول جنوب شرق آسيا خلال التسعينيات من القرن الماضي.

قامت الولايات المتحدة، بالتنسيق الدائم مع بريطانيا، بشن هجوم على الطاقة النووية خاصة لتكون مصدراً لتوليد الكهرباء والاستعمالات السلمية الأخرى. وما دامت هاتان الدولتان تسيطران على مقاليد النفط العالمي فبإمكانهما إغلاق صنابير النفط في أي وقت، وإحداث الدمار لاقتصاديات الدول مثل ألمانيا واليابان. وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تحيك الخطط لإنعاش الاقتصاد الياباني في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما كانت اليابان خاضعة للاحتلال الأميركي المباشر، اتفق المخططون على السماح لليابان باقتحام القطاع الصناعي لتصبح دولة صناعية ما دامت أميركا تتحكم في واردات اليابان النفطية. وكان من الوسائل التي استفزت أميركا بها اليابان وكانت السبب في إعلانها الحرب، هو المقاطعة النفطية التي فرضتها الولايات المتحدة عليها قبل الحرب.

إن الطاقة النووية قد تسحب ورقة مهمة للغاية من أيدي اللاعبين الأميركيين، ولكن أيضاً أصبح نظام التقويم الجديد للعملات، الذي لا يرتكز إلى أسس واضحة، قائماً على الدولار وأصبحت الحاجة ماسة للدولارات البترولية من الدول المصدرة ودولارات المستهلكين. خصوصاً إذا ما كان هؤلاء وأولئك يشكلون ثاني وثالث أكبر اقتصادين في العالم. وقامت حركات الخضر بمساعدة الشركات النفطية وبارونات رأس المال. وقد ضخ

أندرسون (*Anderson*) من شركة أتلانتك ريتشفيلد النفطية ملايين الدولارات إلى المنظمات التي تستهدف محطات توليد الطاقة النووية. وكانت ألمانيا ماضية في تنفيذ برنامج للطاقة النووية، وتعرض هذا البرنامج إلى الاعتداء من قبل منظمة يطلق عليها اسم "أصدقاء الأرض". وكان الألمان قد خططوا لإنجاز ما نسبته 45% من محطات توليد الطاقة النووية العشرين بحلول أول الثمانينيات. أما إسبانيا، فقد وضعت خطة عام 1975 لإقامة 20 محطة نووية بحلول عام 1983. وحتى باكستان، تحت رئاسة بوتو(*Bhutto*) خططت لبرنامج نووي بالتعاون مع فرنسا. وقد تم إيقاف الكثير من هذه المشاريع من قبل جماعات الخضر والمنظمات الأخرى التي تقف وراءها المؤسسات المالية العالمية المسيطرة والصناعة النفطية تحت ذريعة السلامة، على الرغم من أن التقنيات النووية أصبحت آمنة جدا، وأكثر أمانا بالتأكيد من قواعد حلف الناتو *NATO* التي تخزن القنابل النووية أو الطائرات الأميركية التي تحملها من مكان إلى آخر.

وقد قرر رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو بناء مصنع للوقود النووي المخصّب، حيث تم إنجازه عام 1976. ومارس كيسنجر ضغوطاً على كل من فرنسا وباكستان لإيقاف المشروع، غير أن بوتو لم يذعن لتلك الضغوط. ونتيجة لذلك، فقد أطيح به على يد الجنرال ضياء الحق، وصدر عليه حكم بالإعدام. وقبل إعدامه، صرّح بوتو بقوله: "إن الدكتور هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة يتمتع بعقلية فذّة. لقد أبلغني بوجوب عدم الاستخفاف بذكاء الولايات المتحدة بالقول إن باكستان احتاجت مصنع التخصيب والمعالجة لسد احتياجاتها من الطاقة". وجواباً على ذلك، قلت له: "إنني لن أستخف بذكاء الولايات المتحدة إذا ناقشت احتياجات بلادي من الطاقة. وعلى المنوال نفسه ، يتعين عليه ألا يهين استقلالية باكستان واحترامها لذاتها بمناقشة موضوع المصنع من حيث المبدأ... وهكذا صدر ضدي حكم بالموت."

وفي عام 1975، وافقت منظمة أوبك *OPEC* على الاستجابة لمبادرة من إيران والسعودية بعدم قبول أية عملة ثمنا للبترول باستثناء الدولار الأميركي، فحتى الجنيه الاسترليني سيتم رفضه. وكان هذا في الحقيقة إحلالاً للدولار محل قاعدة الذهب التي أقرت في اتفاقية بريتون وودز. وهكذا بات نظام الدولار البترولي غير المستقر، والقائم على نظام سعر صرف الدولار الأميركي، تحت سيطرة الولايات المتحدة وول ستريت. وهكذا تم استبدال قاعدة الذهب الأصفر بقاعدة الذهب الأسود. وفي عام 1974، اقترحت مفوضية السوق الأوروبية المشتركة إقامة نظام لميزان تجاري يضم دول السوق الأوروبية المشتركة، بحيث يكون قائماً على

الذهب ومن خلال البنوك المركزية في الدول الأعضاء، وقدرت سعر الذهب بما يعادل 150 دولار للاونصة. وقد سارعت الولايات المتحدة إلى الاعتراض على هذه المقترحات التي ستوهن الدولار. وطار بول فولكر (*Paul Volcker*)، الذي كان آنذاك نائباً لوزير الخزانة، إلى أوروبا لتسليم اعتراض الولايات المتحدة على إعادة استخدام قاعدة الذهب في النظام النقدي بأي شكل من الأشكال. وقد صار فولكر رئيسا لمجلس الاحتياطي الفيدرالي عام 1979، وما لبث أن كشف النقاب عن سياسة نقدية جديدة للمجلس. وقد تم تقديم السياسة ذاتها لبريطانيا تحت قيادة مارغريت تاتشر (*Margaret Thatcher*). وما يهمنا في هذا السياق أن ننوه إلى حقيقة أن أسعار الفائدة في عهد فولكر ارتفعت إلى إلى ما يزيد عن 20%، وبسبب اضطرار كثير من الدول النامية إلى الاستدانة بالدولار لتسديد أثمان مشترياتها النفطية للسنوات القليلة الماضية فقد أصبح عبء الديون وخدماتها ثقيلا لا تستطيع الدول المدينة احتماله. ومن هنا بدأت أزمة الديون وما زالت الدول النامية تعاني حتى يومنا هذا.

في عام 1988، عين الجنرال نورمان شوارزكوف (*H. Norman Schwarzkopf*) قائدا أعلى للقوة المركزية المسلحة، التي شكلت لتعتني بشؤون الخليج العربي (الفارسي)؛ فقد عاش في هذه المنطقة و أمضى فيها طفولته إلى جانب والده الجنرال، الذي بعث إلى إيران عام 1942 لتدريب قوات الأمن الإيرانية. وكانت الولايات المتحدة قد أقرت في البداية مبدأ كارتر *Carter Doctrine* مطلع الثمانينيات الذي ينص صراحة على حق الولايات المتحدة في استخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها المتمثلة في دول الخليج الفارسي المنتجة للنفط، والتي تم تشكيل القوة المركزية من أجلها. وكان من بين المهام الموكلة إلى القوة المركزية حماية شركة أرامكو *ARAMCO* في السعودية. وبدءاً من عام 1983، أخذت القوات العسكرية الأميركية بالتوسع في منطقة الخليج حيث عرضت الولايات المتحدة على الكويت مرافقة ناقلاتها النفطية لحمايتها أثناء الحرب العراقية – الإيرانية. ومن أجل هذا الغرض، جلبت الولايات المتحدة 24 سفينة حربية كبرى تحمل على متنها 16 ألف من العاملين عليها من الخبرات والكفاءات بحجة عملية الحراسة هذه التي سميت "إيرنست ويل"(*Earnest Will*). ولدى استلامه مهام منصبه الجديد، التحق شوارزكوف بكلية الخدمة الخارجية في آرلنجتون – فرجينيا. كان شوارزكوف سعيداً ومهتماً للغاية بمنصبه الجديد لحماية تدفق النفط من الخليج الفارسي الذي يشكل ثلثي الاستهلاك السنوي لليابان، وعشر الاستهلاك السنوي للولايات المتحدة، و30% من استهلاك أوروبا الغربية و65% من احتياطيات العالم الثابتة. كانت أولى الخطوات

التي قام بها شوارزكوف هي دراسة الملف النفسي للرئيس العراقي صدام حسين وتاريخه وقدرات الآلة العسكرية العراقية. ووفقاً لكتاب "النفط، الله والذهب" فإن: "الكويت كانت تتغطرس بثروتها وتضغط على صدام ليدفع قروض الحرب التي أقرضتها إياه إلى جانب السعودية مقابل حماية الكويت السنية من إيران الشيعية... وفيما يتعلق بالدور الأميركي في الصراع الذي تلا ذلك، فقد قيل أن السفيرة آبريل غلاسبي (*April Glaspie*) قد أعطيت صلاحيات بأن تنهي إلى صدام وتخبره بأن لا شأن للولايات المتحدة في النزاع الحدودي بين العراق والكويت، وبذلك فإنها كانت تشجعه (أي صدام) على احتلال الكويت. وقد خمّن البعض أيضاً أن الولايات المتحدة... تآمرت لتغري صدام وتوقعه في مصيدة لتدميره. فهل كانت السعودية في أي وقت مهددة بخطر الهجوم العراقي؟ وفقاً لما قاله السفير الأميريكي في السعودية جيمس أكينز (*James Akins*)، فإن السعودية لم تكن يوماً مهددة بأي هجوم."

في عام 1990، كانت الولايات المتحدة في وضع فريد لم تعشه من قبل: لقد أمست القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد الانهيار الداخلي والتفكك الذي حلّ بالاتحاد السوفييتي، وبات ممكناً الآن إيجاد العولمة الاقتصادية وتوسيع "خطة المنطقة الكبرى" لتشمل العالم بأسره بوصفه أصبح مهيأ تماما. "فإما أن يتم ذلك الآن وإلا فلا". وبصفتها القوة العظمى الوحيدة الآن، فقد بات بمقدور الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى أن تتحكم في النفط وتسيطر عليه. فقد استوردت 45% من نفطها عام 1989، وتشير دراساتها أنه قد يتوجب عليها استيراد أكثر من 65% من النفط مع نهاية عقد التسعينيات! وقد كان حوالي 40% من العجز التجاري الأميريكي عام 1989 ناجماً عن الواردات النفطية، وتضاءل دور الطاقة النووية إلى أن همشت حيث أنها كانت مصدراً ل7% من الطاقة فقط عام 1989، شكل النفط في عام 1989 ما نسبته 41.9% من إمدادات الطاقة للولايات المتحدة، فيما شكل الغاز 24%، والفحم والكوك 23.3%، والقوة الكهربائية المائية 3.5% وبقية المصادر 0.5%. وأصبح بمتناول يد أميركا الآن أن "تساعد" جمهوريات بحر قزوين ودول آسيا الوسطى على أن تنال "استقلالها عن الاتحاد السوفييتي" وبذلك تصبح مخزوناتها النفطية آمنة تحت السيطرة الأميركية.

اعتبر واضعو السياسة الأميركية أن الموقع الجغرافي الذي يستخرج من تحته النفط كان خطأً جيولوجياً، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، ورأوا أن من واجبهم تصحيح هذا الخطأ. فبالنسبة لهم، كانت تقنيات البترول الحديثة اختراعاً أميريكياً صرفاً. فأول من حدد موقع النفط هم علماء الجيولوجيا الأميركيون والشركات والتقنيات والاموال الأميركية،

ليقوموا بعد ذلك باستخراجه من باطن الأرض. كما أن الولايات المتحدة هي أكثر الدول حاجة للنفط. لقد رسمت ألعاب الحرب التي تنبأت بغزو عراقي محتمل للكويت في البنتاغون، حتى المجلات كانت تتحدث عن ذلك الاحتمال. لقد نشرت مجلة فورتشن في عددها الصادر في 1979/5/7 السيناريو المتوقع للعبة الحرب هذه، حيث وصفت الكيفية التي سيكون عليها رد الفعل الأميريكي في حال قيام العراق بغزو الكويت بسبب النزاعات الحدودية وغيرها. وفي الصفحة 158، وتحت عنوان "إذا قام العراق بغزو الكويت..."، قالت المجلة: "تتمكن القوات المدرعة العراقية مستخدمة في معظمها معدات سوفييتية، من اجتياح أي من الدولتين بكل سرعة. وفي حال طلبها، فإن المساعدة الأميركية ستكون في البداية عبارة عن ضربات جوية تكتيكية أميركية ضد القوات المدرعة العراقية وقواتها الجوية – وربما بعض التهديدات بتدمير المنشآت النفطية العراقية. ولطرد القوات البرية العراقية، فستكون هناك حاجة لقوات المارينز من الأسطولين السادس والسابع ولقوات المشاة من الفرقتين ال 82 وال101." وصوّرت هذه الخطة "جيشاً في السماء" لتحريك القوات واستخدام الجسر الجوي الاستراتيجي لقوات سلاح الجو الاميركي – المكون من 70 من طائرات *C-5A* العملاقة و 234 طائرة *C-141* الأصغر حجماً إلى جانب 700 من طائرات *KC-135* المستخدمة في تزويد الطائرات بالوقود أثناء تحليقها في الجو."

لقد أعدت ديمقراطية "دولار لكل صوت" فريق عمل كامل لتولي أمور أجندتها الخاصة بالنظام العالمي الجديد بدءاً من الاعتداء على العراق:

- لا يعتبر جورج بوش على اطلاع فقط بالنفط، فقد كان يمتلك في أحد الأوقات شركة نفط، لذا فالنفط مسألة مألوفة لديه، حيث أنه مؤهل تماما ليحتل منصب مدير العمليات في السيطرة على النفط العالمي. إلى جانب ذلك، فقد كان يشغل منصب مدير الاستخبارات المركزية *CIA*، وهذا ما جعله رمزاً مرموقاً في مؤسسة الأمن القومي الأميركية.
- يعتبر وزير الدفاع ديك تشيني (*Dick Chenney*) من الرموز العريقة والمخضرمة في تلك المؤسسة. ومن الجدير ذكره، أنه، وبعد مغادرته واشنطن عند انتهاء رئاسة بوش الأول، أصبح تشيني مديراً تنفيذياً لأكبر شركة خدمات نفطية في العالم في تكساس.
- أما كولين باول (*Colin Powell*)، رئيس هيئة الأركان المشتركة، فكان عضواً في مؤسسة الأمن القومي قبل أن يصبح رئيس أركان القوات المسلحة، كما أنه شغل منصب مستشار الأمن القومي.
- مستشار الأمن القومي عندئذٍ أيضاً، برينت سكوكروفت (*Brent Scowcroft*) كان نائباً لهنري كيسنجر أيام نيكسون. وحتى بعد رحيله عن

الحكومة، عمل في شركة كيسنجر أسوشيتس. هؤلاء الأشخاص المؤهلون بإمكانهم أن يتقاسموا سراً هو إنشاء نظام عالمي جديد يكون في مقدمة برامجه استيلاء الولايات المتحدة على مقدرات النفط في العالم.

وهكذا تم احتلال الكويت المنتجة لـ 2.1 مليون برميل من البترول يومياً، ولقد اتهم العراقيون الكويت بأنها كانت تضخ ما يزيد عن حصتها المقررة من أوبك *OPEC* وتبيع بأقل من الأسعار المعلنة. لقد كانت العراق تخسر مليار دولار سنوياً لكل دولار أقل في سعر برميل البترول الواحد. كما اتهم العراق الكويت بأنها تضخ من حقلها/ الرميلة عبر آبار مائلة تحفر داخل الحدود الكويتية. ويستطيع المرء أن يفترض أن ضخ المزيد من البترول قبل احتلال الكويت كان تحضيرها لما بعد الغزو ليمنع زيادة فاحشة للأسعار نتيجة الغزو والتوقف المحتمل لإنتاج الكويت والعراق حسب سيناريو الحرب الذي تم إحكامه من الولايات المتحدة في دبلوماسيتها لحشد التأييد العسكري والمادي والمعنوي لحربها على العراق. ويمكن للمرء أن يحاجج أن هذه الخطوة كانت مؤشرا آخر لتهيئة المناخ للنزاع العراقي الكويتي. فجميع الخطط للتدخل الأميركي كانت قد أعدت سلفا وجاهزة للتنفيذ. وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمم المتحدة كأداة مفيدة في دبلوماسيتها، مع أن الولايات المتحدة، الدولة الأكثر غنى في العالم، كانت آنذاك هي الدولة الأولى في العالم الأكثر مديونية، والملزمة بدفع ما عليها للأمم المتحدة. وهكذا تم تأمين القرارات اللازمة لتأمين غطاء التدخل. وقد كان من المفيد لو استخدمت الولايات المتحدة نفوذها هذا لوقف الغزو قبل حدوثه.

لم تكن حرب الخليج هذه فقط للاستيلاء على نفط الخليج العربي، لكنها كانت أيضا فرصة لتتخلص الولايات المتحدة من ترسانة الأسلحة الهائلة المخزنة سابقاً ضد حلف وارسو والذي انتهى أمره. فكانت فرصة الولايات المتحدة بأن تقبض ثمنه، وفرصة كذلك لتجرب بعض أسلحتها الجديدة على العراق كما كان يأمل المخططون الاستراتيجيون في البنتاغون. ونتج عن هذه الحرب أن خسر جميع أصدقاء الولايات المتحدة النفطيون خسائر فادحة ومنهم من خسر ما كان قد ادّخره للأجيال القادمة، وعندما امتنعت اليابان وألمانيا عن دخول التحالف الحربي ضد العراق، بحسب ما كانت أملته عليهم أميركا نفسها بعدم التدخل في النزاعات العسكرية، قالت لهم واشنطن أن بإمكانهم أن يساهموا في الحرب بجيوبهم، ففرضت عليها دفع بلايين الدولارات.

لقد خاضت الولايات المتحدة، تحت مظلة الأمم المتحدة، حرباً ضد دولة من دول العالم الثالث يبلغ تعدادها آنذاك 17 مليون شخص... وياللمفاجأة: لقد انتصرت! وقيل للشعب الاميركي إن بإمكانه الآن أن يحتفل بموت عقدة فشله في فيتنام التي قتل وجرح فيها قرابة 250 ألف جندي أميريكي. ومع نهاية حرب الخليج عام 1991، كان الجميع في الشرق الأوسط وكثيرون ممن شاركوا في الحرب قد خسروا، كما انخفض سعر النفط إلى مستواه الذي كان عليه قبل عام 1973! (بالقيمة الثابتة للدولار عام 1973).

إن من أهم النتائج غير المعلنة لحرب الخليج ذلك المنهج المتدرج الذي اتبعته الولايات المتحدة لتدفع بكل الدول العربية المنتجة للنفط إلى مصيدة الدين، وعلى رأسها السعودية التي كانت أول الداخلين إلى نادي الدول المدينة من دول نفط الخليج. فمن أجل الترويج لحرب الخليج، اقترحت الولايات المتحدة، على لسان جيمس بيكر(*James Baker*)، إنشاء "صندوق تنمية الشرق الأوسط" يخصص له 15 مليار دولار تدفعها سنوياً الدول العربية المنتجة للنفط وذلك لضمان توزيع مداخيل النفط ب أكبر من المساواة بين الجميع. وقد طرق هذا الموضوع أيضاً في دمشق من قبل التحالف العربي المشارك في عملية عاصفة الصحراء، ولكن القرارات التي صدرت في الحالتين تبخرت قبل أن يجف الحبر الذي وقعت به الوثيقة. وحالما انتهت ضرورة التلويح بهذه الجزرة لعرب حفر الباطن اللانفطيين.

لقد أدت الفواتير التي قدمتها الولايات المتحدة للدول العربية المنتجة للنفط والفواتير التي تلتها نظير شراء المخزون الاحتياطي الفائض من الأسلحة الأميركية بحجة التهديد الوهمي القادم من العراق، أدت إلى جفاف الخزائن العربية من الأموال والدولارات، فلم يتبق لديها ما توزعه أو تتبرع به. فقد وجد السعوديون أن الحرب قد استنفذت واستنزفت كل خزينتهم، وكان على الحكومة أن تلغي الكثير من المشاريع المهمة. وانهارت السوق المالية السعودية، و قام المواطنون المذعورون بسحب 11% من كل ودائعهم الموجودة في كل البنوك، مما اضطر الحكومة إلى ضخ 2.4 مليار دولار للنظام المالي للحيلولة دون انهياره. ودفعت الحكومة قرابة (4) مليارات دولار لإعادة المواطنين الذين هربوا من المنطقة الشرقية خلال الحرب، ولدفع مبالغ من المال ل 200 ألف كويتي دخلوا الأراضي السعودية بعد احتلال الكويت، ودفع تعويض مقابل الهجرة الجماعية "للعمال الضيوف". أما "الإعداد" السعودية للحرب مع نهاية عام 1990، فقد دفعت المملكة 13 مليار دولار على الأقل، علاوة على مبلغ 17 مليار دولار قيمة أسلحة تمت جدولتها لتدفعها السعودية نظير تخزين الأسلحة فيها. وفي

سبتمبر من عام 1990، وافق الملك فهد على أن يغطي "بالكامل" كلفة القوات الأميركية التي أرسلت خلال عاصفة الصحراء ونفقاتها "أثناء وجودها في البلاد"، والتي قدرت ب 500 مليون دولار شهرياً. وعند اندلاع الحرب، تعهد الملك بدفع 13.5 مليار دولار إضافية لتغطية النفقات العسكرية للحلفاء خلال شهر مارس 1991. وعلاوة على ذلك، عاد الملك فهد ليتعهد بالمساهمة ب4.3 مليارات دولار لصندوق خاص تابع لوزارة الخزانة الأميريكية وذلك لمساعدة دول مثل تركيا على تحمل عواقب الحظر الأميركي الذي سيفرض على العراق. وقدمت السعودية 1.5 مليار دولار لمصر، ودفعت الكويت مثلها، وشطبت 6.6 مليار دولار من ديون مصر، كما دفعت ملياراً آخر من الدولارات إلى سوريا. وبالرجوع إلى بعض المصادر المتحفظة، نجد أن حرب الخليج قد استنزفت 28.9 مليار دولار من الخزينة السعودية مع نهاية عام 1990. وقد ارتفع هذا الرقم بحلول شهر أغسطس إلى 64 مليار كحد أدنى، علماً بأن مصادر مطلعة وموثوقة قدرت هذا الرقم بحوالي 80 مليار دولار. وعلى الجانب الآخر، فقد تعرضت الصناديق الكويتية في الخارج للعبث وسوء الاستخدام، حيث قدرت بعض المصادر أن هناك حوالي 50 مليار دولار لم يعرف مصيرها أو لمن آلت، إلى جانب المليارات التي أنفقت على إعادة التعمير بعد الحرب.

كان معدل إنتاج النفط السعودي قبل الحرب يصل إلى 5.6 مليون برميل يومياً، أما بعد الحظر على النفط العراقي، فقد ازداد الإنتاج ليصل إلى 8.7 مليون برميل يومياً، كان يتم تزويد قوات التحالف ب 300 ألف برميل منها يومياً. أما معظم الأموال الناجمة عن زيادة أسعار النفط خلال الأزمة، فلم تكن السعودية هي المستفيد منها، بل كان المستفيد هو مضاربو نيويورك. وحيث أن النفط السعودي قد بيع بعقود طويلة الاجل، فإن السعوديين كانوا يحصلون على 28 دولاراً مقابل كل برميل تشمل كلفة الإنتاج والنقل، وفي المقابل وصل سعر النفط إلى 40 دولارا للبرميل الواحد في بورصة نيويورك التجارية.

ومع أن الأرقام الحقيقية لموجودات مؤسسة النقد العربي السعودي بقيت وستبقى سراً، كما يقول أحمد زكي اليماني، وزير النفط السعودي السابق، فإن المبلغ الإجمالي لموجودات مؤسسة النقد السعودي كان يقرب من 25 مليار دولار إذا ما افترضنا أن الديون غير المنتجة قد استبعدت. وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا يعني أن موجودات مؤسسة النقد العربي السعودي قد استعملت بالكامل جراء حرب الخليج. وفي الوقت الذي كتبت فيه سطور هذا الفصل، كان إجمالي الديون الداخلية 170 مليار دولار. وفقد المستثمرون السعوديون طبقاً لتقارير إخبارية في 14 يوليو عام 2002،

160 مليار دولار نتيجة انهيار أسواق الأوراق المالية العالمية، وطبقاً لرواية مجلة تايم *TIME* الأميركية دفعت المملكة العربية السعودية 270 مليار دولار ثمناً لأسلحة لا تستطيع استخدامها. وتراجع معدل دخل الفرد في السعودية خلال السنوات العشرين الماضية من 28600 دولار إلى 6800 دولار.

وكان وول ستريت والبارونات الرأسماليون هم الرابحون الوحيدون نتيجة للحرب، فقد تلاشت نسبة 21% أو ما يعادل 13.7 مليار دولار من موجودات بنوك الأوفشور في البحرين. وتوقفت البنوك الكويتية عن ممارسة نشاطها توقفاً تاماً إبّان فترة الاحتلال العراقي، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفعت السحوبات إلى 25% من المطلوبات. وحدا ذلك بالبنوك ورجال المصارف الأجانب إلى النظر بعين الحذر إلى النظام المصرفي الخليجي. وكانت الدول الخليجية قبل الحرب تستخدم أعداداً ضخمة من مواطني الدول العربية الذين كانت تحويلاتهم المالية تشكل مصدراً رئيساً من مصادر العملات الأجنبية في خزائن بلدانهم، مما سبب نضوب العملات الصعبة من حوالات المغتربين في الدول مثل الأردن واليمن والسودان. وبدلاً من "تنمية الشرق الأوسط"، وهو البرنامج الذي كانت أميركا تـُمنـّي به دول المنطقة قبل الحرب، فقد استعيض عنه بزيادة نسبة الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الثروات، ومهدت السبيل لقيام حرب عربية عربية باردة شجعت على نشوبها واتساعها.

أما المرحلة الثالثة للسيطرة الكاملة على النفط العالمي فبدأت عام 2001 لبسط النفوذ على آخر احتياطيات نفطية معروفة في بحر قزوين، وأحسن ما وصفت به هذه الحقبة هو ما جاء في مجلة بيزنس ويك الاميركية على النحو التالي: "إن بسط وتعاظم النفوذ في أوروبا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر كان سريعاً إلى درجة تحبس الأنفاس، فلنتأمل:

- "قبل عام واحد لم يكن هناك جندي أميركي واحد في المنطقة. أما اليوم فهناك حوالي 4000 من العسكريين من الرجال والنساء يبنون القواعد... على موازاة منطقة محفوفة بالمخاطر تمتد لمسافة 2000 ميل من قيرغستان على الحدود الصينية إلى جورجيا على البحر الأسود..." وقد قال دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي إن القوات الأميركية ستمكث هناك "مادام ذلك ضرورياً."

- "وقفزت استثمارات أميركا في تلك المنطقة إلى 20 مليار دولار."

- "ورفعت شركات النفط العملاقة من درجة انخراطها في منطقة بحر قزوين التي تعتبر واحدة من أكبر عناقيد وسلاسل الحقول النفطية غير المطوّرة على وجه الأرض." ومن المفيد أن ننوه إلى أن شركة بي بي (*BP*) وهاليبيرتون (*Halliburton*) التي كان رئيسها التنفيذي ديك تشيني (*Dick Cheney*)، والنائب لجورج دبليو بوش ستستثمر في هذه المنطقة 12 مليار دولار.

- "هناك سياسة آخذة في النشوء والتطور سريعاً تتركز على البندقية والنفط. فالبندقية لحماية المناطق المحلية من الاسلاميين المتشددين – وأيضاً ستحمي البندقية المصالح النفطية."

- "إن التقديرات بشأن حجم مخزونات بحر قزوين من النفط تتفاوت بشكل هائل، من 200 مليار، وهو ما يجعله على مستوى النفط في المملكة العربية السعودية، إلى أقل من 100 مليار برميل وهو ما يوازي احتياطيات بحر الشمال النفطية وتبلغ قيمتها بأسعار النفط الحالية 2.7 تريليون دولار!!"

- "أن أحد مفاتيح اللعبة أيضا هو خطوط الانابيب، حيث تتعانق الدبلوماسية والصناعة النفطية، فبحر قزوين محاط باليابسة ولا بد أن يتم نقل نفطه عبر اليابسة إلى البحر الأسود، البحر المتوسط، أو الخليج الفارسي قبل أن يتم ضخه في الناقلات." وهذا سبب وجيه جداً لحرب أفغانستان حيث ينبغي أن تمر الأنابيب من أراضيه، وقد مارس كيسنجر الضغوط لصالح تمديد هذه الخطوط قبل 11 سبتمبر.

لقد وصمت أكبر دولتين منتجتين للنفط في الشرق الاوسط وهما العراق وإيران بأنهما دولتان مارقتان ومحور للشر. ولن يشبع مالكي وول ستريت الأشرار وصنائعهم في واشنطن أي شيء أقل من ضم نفط العراق وإيران إلى سيطرتهم الكاملة ومناطق نفوذهم.

"إن أي أميركي يعرف ألف باء السياسة يعلم أن الولايات المتحدة لا تحارب من أجل الديمقراطية (ضد العراق) لأنها غير موجودة في العالم العربي. وإنها لا تقاتل من أجل العائلة المالكة الكويتية...
لقد تحركت الولايات المتحدة نحو الحرب لتوقف العراق من السيطرة على مورد هو العصب الأساسي للصناعة والذي يعني الفرق ما بين الحياة أو الموت الاقتصادي".

آي. إم. روزنثال *A. M. Rusenthal*
هيرالد تريبيون – عدد 1990/8/27

الفصل الخامس

السيطرة على النفط العالمي

(1973-1855)

من دواء إلى وقود إلى نفوذ استراتيجي

سجل أول ظهور في التاريخ للنفط في العراق (ميزوبوتاميا *Mesopotamia* سابقاً) في هيت قرب بغداد الحديثة قبل حوالي 5 آلاف عام. وآنذاك تسرب النفط إلى سطح الأرض عبر الشقوق والصدوع في المناطق التي تسمى الآن العراق وإيران (بلاد فارس سابقاً) وشبه الجزيرة العربية. وكان الغاز المتسرّب من الشقوق قد اشتعل في أكثر من مناسبة، مما حدا ببعض الطوائف إلى عبادة النار. ويسمى الجزء الثقيل الاسفلتي من النفط باللغة العربية بالقطران وكان مستخدماً كدواء. وكان الناس يخلطون القطران بالكلس ليستخدموا المزيج الناتج عنهما سلاحا في الحروب، حيث كانت تلحق أذىً بالغاً في صفوف العدو بسبب قوتها "النارية الحقيقية". وظل البترول، وهي لفظة مشتقة من اللاتينية، وتعني الزيت الصخري تمييزاً له عن الزيت النباتي، ظلّ محدوداً في استخدامه حتى منتصف القرن التاسع عشر. وكان الهنود الحمر في أميركا يقومون بتجميع البترول من أماكن تسربه ليستخدموه هم والأطباء الأميركيون الذين جاءوا فيما بعد في الطب، حيث زعموا أنه مفيد لغلاج كل الأمراض والعلل بدءاً بالزكام والصداع وألم الأسنان والصمم واضطرابات المعدة وانتهاءً بالديدان والتهاب المفاصل.

وفي منتصف القرن التاسع عشر، بدأت عمليات استخراج الكيروسين باستخدام بعض الاختراعات حيث كان يستخدم كسائل مضيء، غير أن كميات الكيروسين كانت شحيحة، فمصادر البترول لم تكن متوفرة سوى من خلال أماكن تسربه.

كان جورج بيسيل (*George Bissell*) رجلاً عصامياً ومحامياً على درجة عالية من العلم والثقافة، فقد كان يتقن العبرية قراءة ومحادثة إلى جانب سبع لغات أخرى. كما أنه كان كثير الأسفار، وصدف أن مرّ بولاية بنسلفانيا (*Pennsylvania*)، حيث كانت عمليات تجميع النفط تتم بطرق بدائية- كالخرق المنقوعة وغيرها. وأثناء زيارته لجامعة دارتماوث (*Dartmouth College*)، لمح بيسيل زجاجة من زيت بنسلفانيا الصخري على مكتب أحد الأساتذة، وكان أحضرها أحد الأطباء الريفيين في غرب بنسلفانيا. وفي نيويورك، جمع بيسيل عدداً من المستثمرين بمن فيهم مدير أحد البنوك ليجروا دراسة حول ما إذا كان الزيت الصخري، البترول، ممكن الاستخدام كسائل مضيء، وفوضوا أستاذاً في الكيمياء من جامعة ييل (*Yale University*)، وهو البروفيسور بنجامين سيليمان *Benjamin Silliman Jr.*، بإجراء هذه الدراسة. ولو كان تقرير سيليمان ايجابياً فإنه من الممكن عندها أن يجلب مستثمرين أكثر. وأصبح التقرير جاهزاً في 1855/4/16. ولكن البروفيسور طلب مبلغ 526.08 دولار نظير خدماته، وهو ما اعتبره بيسيل وأصدقاؤه المصرفيون مبلغاً كبيراً مبالغاً فيه. ونظراً لأن البروفيسور رفض تسليم التقرير لعدة أسابيع، وربما لشهور قليلة، فقد قرر بيسيل ورفاقه أن يدفعوا له المبلغ، فقام بتسليمهم الدراسة التي كانت نتائجها إيجابية: يمكن تقطير هذا الزيت إلى عدة منتجات وعلى درجات غليان مختلفة، وهكذا يمكن اشتقاق منتجات كثيرة منه إحداها هو السائل المضيء، الكيروسين. وعلى الفور تشكلت شركة لتطوير هذا النفط تجارياً متسلحة بهذه الدارسة. ولكن أولى المشاكل التي واجهت هذه الشركة كانت كيفية تأمين الكميات التجارية ذلك أن الوسائل المتاحة للحفر والتي لم تكن تصل إلى عمق أكثر من عدة أقدام لم تكن مرضية ولا مقنعة. وكان الصينيون قد طوروا تقنية للحفر قبل 1500 عام وذلك من أجل التنقيب عن الملح حيث كانت تلك التقنيات تتمكن من الحفر لعمق أكثر من ثلاثة آلاف قدم. وفي بعض الأحيان كان يخرج بعض البترول مع الملح كمنتج ثانوي ثم يستخدم بعد ذلك كدواء.

قام كل من تاونسيند (*Townsend*)، المصرفي من مدينة نيوهيفن *New Haven*، وسيليمان وغيرهم بتشكيل شركة نفط سينيكا (*Seneca Oil Company*)، وعينوا وكيلا عاماً لها إدوين دريك (*Edwin L. Drake*)، البالغ

من العمر 38 عاماً وأوكلت إليه مهمة الحفر ليقوم بها على مسافة ميلين في أويل كريك (*Oil Creek*) من مدينة تيتوسفيل (*Titusville*) في بنسلفانيا، في مزرعة يوجد بها تسرب ينتج يومياً ما بين 3 إلى 5 غالونات من النفط. كان ويليام سميث (*William Smith*)، أو "العم بيلي *Uncle Billy*" وولداه من المتمرسين في حرفة الحدادة، حيث كانوا يصنعون الأدوات اللازمة لأجهزة الحفر والتنقيب لحفارات الملح. وقام هؤلاء الحدادون ببناء الهيكل المعدني فوق البئر واستمروا في الحفر حتى تمكنوا من إنتاج النفط على عمق 69 قدماً، وكان ذلك في أواخر أغسطس من عام 1859. واشتروا كل براميل الويسكي الموجودة داخل وخارج المدينة كي يتمكنوا من تخزين النفط الجديد المكتشف. وبات التخزين هو المشكلة الكبرى الآن.

بدأ النفط في جلب الحظ السيء والشؤم لأصحابه منذ ان شرعوا في عملهم. فبسبب تخزين الكثير من براميل النفط، اشتعلت غازات البترول بسبب أحد المصابيح المعلقة فوق البراميل، مما أدى إلى انفجار المخزن باكمله الذي أكلته النيران. وبعد ذلك استأنف الإنتاج والتخزين. ولكن المشكلة الجديدة التي برزت كانت زيادة الإنتاج، حيث أن سعر برميل الويسكي الفارغ وتكلفته أصبحت تعادل ضعفي كلفة النفط الموجود بداخله.

وانتقل دريك إلى وول ستريت ليصبح شريكاً في إحدى الشركات المتخصصة في أسهم الشركات النفطية. ومع حلول عام 1866 فقد دريك كل أمواله ليصبح فقيراً معدماً. وأصبح دريك في أشد الحاجة إلى المال، حيث كتب إلى أحد أصدقائه قائلاً: "إنتي مريض وأنا في أمس الحاجة للمال."

وفي 1870/1/10 أسس روكفيلر (*Rockfeller*) وفلاجلر (*Flagler*) وثلاثة أشخاص آخرين شركة نفط ستاندارد (*Standard Oil Company*). وكلمة ستاندارد تعني أن جودة المنتج ستظل ثابتة. وقد تمكنت شركة نفط ستاندارد من إملاء شروطها على منتجي النفط من خلال عدة وسائل، منها التحكم بنقل النفط عبر السكك الحديدية، والتواطؤ معهم، علاوة على

التحكم بعمليات تكرير النفط والبيع بأسعار أقل بكثير من الشركات المنافسة، مما أدى إلى إفلاسها. وسيطرت ستاندارد على السوق الأميركية، حيث كانت تصدّر 90% من إجمالي الكيروسين الأميركي مع نهاية السبعينيات من القرن التاسع عشر، وأصبحت روسيا سوقاً كبيرة جداً لشركة نفط ستاندارد.

كان هناك في باكو *Baku*، عاصمة أذربيجان، بعض الأماكن التي يحدث فيها سيلان وتسرب نفطي، مثل تلك الموجودة في العراق، وإيران، وشبه الجزيرة العربية، والولايات المتحدة. وكانت "أعمدة النار الخالدة" التي عبدها الزرادشتيون نتيجة للغازات القابلة للاشتعال الصادرة من الشقوق الأرضية التي يتسرب منها النفط. وكان ماركو بولو (*Marco Polo*) قد ذكر في القرن الثالث عشر أنه سمع عن ينبوع زيت بجوار باكو وقال إن هذا الزيت "لا يصلح للطعام" ولكنه "يشتعل بشكل جيد." كان هذا الزيت يستخدم دواءً أيضاً إلى جانب قدرته على تنظيف جرب الجمال. وكانت باكو منطقة تابعة للإمبراطورية الروسية. وفي عام 1829، كان هناك حوالي 82 حفرة أنشأت يدوياً وكانت كلها محتكرة من قبل الدولة. وفي مطلع السبعينيات من القرن التاسع عشر سمح بدخول المشاريع والشركات الخاصة.

وكانت الفترة ما بين عامي 1871-1872 قد شهدت حفر أول الآبار، ثم تم تشغيل 20 محطة تكرير بحلول عام 1873 إحداها اشترتها عائلة نوبل (*Nobles*) الشهيرة والتي كانت تعمل في مجالات الأسلحة والبناء وغيرها من الأعمال.

وبفضل علاقاتها الوطيدة، تمكنت عائلة نوبل من الحصول على مباركة الدوق الأكبر، وهو شقيق القيصر ونائب ملك قفقاسيا *Caucasus*. وهنا بدأ الكيروسين الذي تملكه عائلة نوبل ينافس بقوة الكيروسين الذي تصدره شركة نفط ستاندارد. وكانت المواصلات هي العقبة الكأداء في وجه مشاريع عائلة نوبل لمنطقة بحر قزوين. وتمكنوا على وجه السرعة من ابتكار ناقلات النفط التي حملت أولها اسم "زوراستر *Zoroaster*"، حيث أطلقت في بحر قزوين عام 1878. وأصبحت "شركة الأخوة نوبل لإنتاج النفط" (*The Noble Brothers Petroleum Producing Co.*)، وهو الاسم الذي أطلقته عائلة نوبل على شركتها، أول شركة نفطية متكاملة في العالم تدمج بين التنقيب والإنتاج والتكرير والنقل، ولها آبارها الخاصة،

وأنابيبها النفطية، ومحطات التكرير والناقلات، والمخازن، والمستودعات، وخطوط السكك الحديدية، وأنظمة التوزيع بالتجزئة. وقد تمكنت عائلة نوبل من تحقيق ذلك كله في غضون عشر سنوات فقط! وأدت سيطرة عائلة نوبل هذه إلى إخراج الكيروسين الأميركي من روسيا. ولسبب ما، لعلّه إلحاح منتجي النفط الروس، قامت روسيا باحتلال ميناء باتوم (*Batum*) التركي على البحر الأسود حتى يتمكنوا من ربطه مع نفط القفقاس، عن طريق خط من السكك الحديدية. وقامت الشركة الروسية صاحبة العلاقة بضمان قرض من عائلة روتشيلد (*Rothschilds*) مقابل رهن الروس لمرافقهم النفطية لتلك العائلة وإعطاء محطة التكرير التابعة لها في ميناء فيوم (*Fiume*) على البحر الأدرياتيكي النفط بأسعار تفضيلية. وبعد إنشاء خط السكك الحديدية بين باكو وباتوم، والانتهاء منه، قامت عائلة روتشيلد بتأسيس شركة نفط البحر الأسود وبحر قزوين (بنيتو) *Bnito*. وبحلول عام 1888، أصبح الإنتاج الروسي يبلغ 80% من الإنتاج الأميركي وبات بحاجة لأسواق للتصدير.

وكان ظهور النفط الروسي، واحتمال وصوله إلى الأسواق العالمية، أمراً أقض مضجع شركة نفط ستاندارد، والتي كانت لديها شبكة تجسس خاصة تضم العديد من قناصل الحكومة الأميركية، الذين كانت تدفع لهم شركة ستاندارد. وما كان من شركة ستاندارد إلاّ أن اتخذت إجراءات صارمة ضد الشركات النفطية الروسية، تمثلت في تخفيضها لأسعار نفطها في أوروبا، وإطلاقها إشاعات مدوية بأن الكيروسين الروسي غير آمن بتاتاً. ولكن عائلتي نوبل وروتشيلد ردتا الصاع صاعين. فمع استمرار زيادة الإنتاج من باكو قامت عائلة روتشيلد بالبحث عن أسواق لها في الشرق. وكان فريد لين (*Fred Lane*) يرعى مصالح نفط عائلة روتشيلد في لندن، حيث عرّفهم على ماركوس صامويل (*Marcus Samuel*) وهو يهودي مثل عائلة روتشيلد. وكان لوالد ماركوس علاقات تجارية وطيدة مع اليابان، وشبكة متكاملة من العلاقات مع البيوتات التجارية البريطانية في كلكتا *Calcutta* وسنغافورة *Singapore* وبانكوك *Bangkok* ومانيلا *Manila* وهونغ كونغ (*Hong Kong*) وكل دول الشرق الأقصى الاخرى. وجاء افتتاح قناة السويس عام 1869 ليختصر الرحلات البحرية إلى الشرق الأقصى بحوالي4000 ميل، الامر الذي جعل تجارة النفط في الشرق الأقصى مجدية أكثر من ذي قبل.

كانت عائلة روتشيلد نفسها على صلات وثيقة جداً مع الحكومات، حيث كانت تمول حروبها، أو تحوّل لها التعويضات الناجمة عن الحروب، كما فعلت مع فرنسا بعد هزيمتها أمام بروسيا (*Prussia*) حتى أنها موّلت الحكومة البريطانية تحت رئاسة بنجامين ديزرائيلي *Binjamin Disraeli* لشراء حصص في قناة السويس عام 1875. ولم يقف الامر مع عائلة روتشيلد عند هذا الحد، بل إنها قامت بتحمل نفقات إقامة المستوطنات اليهودية في فلسطين منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر.

قرر ماركوس صامويل أن يبني ناقلات نفط لتعبر قناة السويس وأرسل اثنين من أبناء إخواته مارك (*Mark*) وجوزيف آبراهام (*Joseph Abraham*)، أحدهما إلى الهند والآخر إلى الشرق الأقصى، للإشراف على عمليات بناء ناقلات التخزين في المرافيء وأنظمة التوزيع في الداخل.

ومع تبلور خطة ماركوس صامويل اشتدت المعارضة أكثر على مرور الناقلات في قناة السويس. ومارس راسل وآنهولز، وهما أبرز محاميي حي المال في لندن، ضغوطاً ضد "المجموعة القوية من الممولين والتجار" برعاية "قوة التأثير اليهودية" التي كانت تسعى جاهدةً إلى رؤية الناقلات تمخر عباب قناة السويس. ولكن في النهاية حصل ماركوس وروتشيلد على ما أرادوا؛ حيث منحوا ترخيصاً بذلك في 1/5/ 1892. وعلقت مجلة الإيكونومست بقولها "سواء أكان ما جرى نتيجة للتأثير القوي لليهود صحيحاً أم لا، كما يلمّح الخصوم، فإننا غير معنيين، ولا نجد مبرراً لجعل ما حصل نقطة في اتجاه غير صحيح." وفي 7/22/ 1892، أبحرت الناقلة موريكس (*Murex*) من باتوم، وعبرت قناة السويس في 1892/8/23. وكان هذا الكيروسين وما تبعه يشحن ويوزع في الوقت نفسه في كل من الشرق ودول شرق آسيا، مما حال دون تمكن شركة ستاندارد من تخفيض أسعارها؛ فاستراتيجيتها تقوم على تخفيض أسعارها في بلد حتى تنهار المنافسة ضدها، بينما ترفع من أسعارها في بلد آخر لتعوض عن ذلك الانخفاض. أما المشكلة الوحيدة التي واجهت صامويل وخطته فكانت اعتماده على إعادة استخدام عبوات شركة ستاندارد في تلك الدول، لكنه لم ينجح في ذلك. ولهذا، قام من فوره بشحن صفائح معدنية من بريطانيا إلى كل تلك الدول وأمر كافة وكلائه بتصنيع الكميات اللازمة من الصفائح، مما أدى إلى إغراق آسيا كلها بالكيروسين

الذي تملكه عائلة روتشيلد وصامويل في غفلة من ستاندارد التي غرقت بدهشتها. وتشكلت بعد ذلك شركة للناقلات تكونت من كل من صامويل، فريدلين والبيوتات التجارية في الشرق الأقصى. وما بين عامي 1894-1895 كانت شركة الأخوة صامويل (*Samuel Brothers*) أيضاً قد أصبحت المزود والممول الرئيس للأسلحة والإمدادات لليابان في حربها ضد الصين. واستمر ماركوس صامويل في إدارة أعماله النفطية بما فيها الناقلات من غرفة صغيرة في هونزديتش. وكانت هذه الغرفة الصغيرة مجهزة بطاولة وكرسيين وكاتبين وخارطة للعالم.

وفي عام 1880، قام مدير هولندي في شركة تبغ شرق سومطرة بتجميع عينات من تسرب نفطي من أحد الشقوق، وأرسلها للتحليل وكانت فرحته عارمة عندما علم أن 60% من ذلك النفط كان عبارة عن كيروسين. وقد حصل هذا الهولندي، واسمه تسيلكر (*Zijlker*)، على امتياز من سلطان لانكات (*Langkat*) لشمالي شرقي سومطرة، حيث تم عام 1885 حفر أول بئر بنجاح. وحصل تسيلكر على المال، الذي كان يلزمه من خلال بعض المصرفيين، إلى جانب حصوله على رعاية الملك الهولندي بنفسه، ويليام الثالث (*William III*)، الذي منح الشركة لقب "ملكية" ليصبح اسمها الشركة الملكية الهولندية (*Royal Dutch Company*). واستكملت رويال دوتش تجهيز بنيتها التحتية في الهند الشرقية، فشرعت في أعمالها بدءاً من 1892/4/2، وهو الوقت ذاته الذي كان فيه صامويل يعد نفسه لشحن ناقلاته المحملة بالكيروسين عبر قناة السويس. وحصلت رويال دوتش على "حماية" من الحكومة الهولندية التي أخرجت شركة صامويل بعيداً عن جزر الهند الشرقية. وما بين عامي 1895 و1897 ازداد إنتاج رويال دوتش خمسة أضعاف، ومن أجل الحصول على مزيد من الامتيازات قررت رويال دوتش أن تخفف من ظهورها لتحتجب عن أنظار شركة ستاندارد ما أمكن لتتجنب حرباً معها.

وباتت السيطرة على الكيروسين والغاز وشموع الإنارة مهددة بثورة صناعية جديدة هي الكهرباء. ففي عام 1882، أدار المخترع توماس إلفا أديسون (*Thomas Alva Edison*) مفتاح مولد كهربائي في مكتب المصرفي جيه بي مورغان (*J.P. Morgan*) في مانهاتن (*Manhattan*) ليشعل بذلك ثورة هائلة غيرت وجه العالم، بما في ذلك عالم البترول

وصناعته. وبما أن مورغان كان صاحب مكاتب أخرى في لندن، فإن الكهرباء سرت في لندن في العام نفسه، وتم تشغيل نظام إنارة كهربائي عام 1882 في محطة هولبورن فياداكتز (*Halborn Viaduct*) وتدريجيا، حلّ مصدر النور النظيف هذا محل الكيروسين الذي كان يشكل خطراً بسبب قابليته للاشتعال، إلى جانب أنه كان يستهلك الأكسجين وينتج بدلاً منه أكسيد الكربون. وفي الوقت نفسه اخترع المهندس الألماني دايملر (*Daimler*) محرك الاشتعال الداخلي والذي يمكن استخدامه بمشتق آخر من البترول هو البنزين. وقد عمل الكثيرون في أوروبا والولايات المتحدة على تطوير السيارات واستغلالها تجارياً حتى تمكن أحد الموظفين في شركة إديسون للإنارة في ديترويت، بعد تركه وظيفته، من تطوير سيارة أسماها باسمه هو. وكان هذا الموظف هو هنري فورد (*Henry Ford*).

وحتى تتمكن إمارة البحرية البريطانية من إنتاج سفن أسرع لتعزيز سيطرتها البحرية، وافق ونستون تشرشل (*Winston Churchill*) أدميرال البحرية على استبدال الفحم كوقود للأسطول البريطاني بزيت الوقود، وهو مشتق بترولي آخر أضفى على النفط بعداً استراتيجياً إضافياً. وعندما أصبحت المركبات المدرعة والدبابات والطيارات فيما بعد، أسلحة للحرب العصرية، أصبح البترول هو المصدر الذي يوجه نمو القرن العشرين، بل وحروبه وصراعاته.

ومع نهاية القرن التاسع عشر، كانت شركة نفط ستاندارد وعائلتا نوبل وروتشيلد تسيطران سيطرة مطلقة على نفط العالم. ففي التسعينيات من ذلك القرن، بدأت هذه الشركات مفاوضاتها لوقف الحروب التجارية النفطية واقتسام سوق تصدير النفط العالمية بين الأميركيين (75%) والروس (25%). وفي 1895/3/14، وقعت هذا التحالف الكبير كل من شركة نفط ستاندارد طرفاً أول وعائلتي نوبل وروتشيلد طرفاً ثانياً. لكن هذا التحالف لم يتم العمل به، وكانت مزاعم نوبل وروتشيلد هي عدم قبول الحكومة الروسية به.

ظل صامويل حتى أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر يحصر معظم استثماراته في ناقلات النفط ومرافق التخزين، ولكنه الآن يحتاج إلى إمداداته الخاصة من النفط. لذا، فقد حصل على امتياز في إقليم

كيوتاي (*Kutei*) شرق بورنيو (*Borneo*). واكتشف أول بئر نفطي عام 1897، بينما اكتشفت أول بئر غزيرة الدفق في إبريل من عام 1898 ولم يحتو النفط الخام على كثير من الكيروسين، غير أن التحاليل أثبتت إمكانية استخدامه كزيت وقود. وأصبح ماركوس صامويل من أكبر المؤيدين لتحول الأسطول البحري البريطاني عن الفحم إلى زيت الوقود. وكان الروس منذ عام 1870 يستخدمون بقايا النفط الخام بعد استخراج الكيروسين منه كزيت وقود للسفن في بحر قزوين، وكانوا مجبرين على ذلك لأنهم لم يمتلكوا الفحم. إلى جانب ذلك، فقد بدأت خطوط السكك الحديدية عبر سيبيريا باستخدام زيت الوقود بدلاً من الخشب والفحم. كان ماركوس صامويل يعتقد أن المشتق الأكثر أهمية من البترول في القرن العشرين سيكون زيت الوقود، وليس الكيروسين، لذا فقد بدأ بالضغط بكل قوة على قيادة البحرية لتبدأ باستعماله بدلاً من الفحم الحجري. وفي الوقت ذاته، قام صامويل بدمج كل شركاته في شركة واحدة عام 1897 وهي شركة شل للنقل والتجارة (*Shell Transport and Trading Company*). وأصبح كل وكلائه مساهمين ليضمن إخلاصهم وولاءهم له، ثم اندمجت هذه الشركة فيما بعد مع رويال دوتش لتشكل شركة رويال دوتش / شل *Royal Dutch Shell*.

كانت السنوات الأولى من القرن العشرين حافلة بالأحداث التي رسمت صناعة النفط. فقد أصبح النفط الروسي في إقليم باكو مهدداً بفعل الحركات الثورية، وهذا ما أصاب الشركات الروسية وعائلتي روتشيلد ونوبل بنوبة من القلق، بسبب التهديد الذي يحيق بمصدرهم الوحيد والرئيس للنفط وينذر بانقطاع أسبابه. وكانت صحيفة فلاديمير إيليتش، الصحيفة الثورية للينين، تطبع في باكو وتوزع عن طريق البنية التحتية لتوزيع النفط دونما علم من الإدارة. وأصبح جوزيف جوغاشريلي *Joseph Djugashrili*)، الذي عرف فيما بعد باسم جوزيف ستالين (*Joseph Stalin*)، المنظم الاشتراكي الرئيس في ميناء باتوم النفطي. وكان هذا سبباً في محاولة عائلتي روتشيلد ونوبل العثور على بدائل للإمدادات، حتى أنهم أصبحوا يفكرون في بيع شركاتهم النفطية، وهجر هذه الصناعة التي باتت محفوفة جداً بالمخاطر. وفي عام 1912، باعت عائلة روتشيلد كل شركاتها النفطية الروسية واستبدلتها بأسهم وحصص في شركتي شيل

Shell ورويال دوتش *Royal Dutch Company* ، بحيث أصبحت من كبار المساهمين في كل من الشركتين.

وفي 1901/5/25، وقع امبراطور إيران مظفر الدين شاه اتفاقية لامتياز نفطي مع شركة ويليام نوكس دآرسي (*William Knox D'Arcy*) التي منحتها وزارة الخارجية البريطانية كل الدعم السياسي، ومن ثم العسكري من أجل عمليات التنقيب والحفر التي كانت تقوم بها، وعينت الضابط آرنولد ويلسون (*Arnold Wilson*) مسؤولاً عن حماية عمليات دآرسي في إيران. وتعرضت ميزانية دآرسي إلى هزة عنيفة حيث نفذت كل أمواله وباتت عملياته مهددة بالتوقف. وسعت قيادة البحرية إلى إعطائه قرضاً، ولكن العملية باءت بالفشل نظراً لبعض الصعوبات الفنية. ثم قابل دآرسي الفرع الفرنسي لشركة عائلة روتشيلد، وكان على وشك توقيع اتفاقية معهم، ولكن الموضوع نما إلى علم الإدارة البحرية البريطانية، وأرسلت المخابرات البريطانية جاسوسها الأكبر ريلي (*Reilly*) ليقنع دآرسي ببيع الامتياز إلى شركة بريطانية مسيحية ذات سمعة جيدة. وقد تنكر ريلي بزي كاهن ليداعب المشاعر الدينية القوية المعروفة لدى دآرسي وكأنه مسيحي متدين، ولكن ريلي كان يهودياً وولد في أوديسا في روسيا واسمه الحقيقي سيغموند جورجيفيتش روزنبلوم *Sigmund Georgjvich Rosenblum*.

في 1908/5/25، اكتشف النفط في منطقة ميدان النفطان قرب مسجد السليمان. وقد أرسل هذا الخبر بالتلغراف إلى لندن عن طريق اللفتنانت ويلسون (*Lieutenant Wilson*) الذي أرسل رسالة مشفرة قال فيها: "انظر المزمور رقم 104 الآية 15، الجملة الثالثة." وفي ذلك الموضع بالضبط، يقول الانجيل: "أنه سوف يخرج من الأرض زيتاً ليستبشر به الناس." وفي 1909/4/19، باع بنك إسكتلندة أسهماً لشركة آنجلو-بيرشيان أويل النفطية (*Anglo-Percian Oil Company*) التي تكونت حديثًا (شركة النفط البريطانية الإيرانية). ومع عام 1912، كان رأس المال العامل لهذه الشركة قد نفذ تماماً بسبب حقول النفط الضخمة المكتشفة، والبنى التحتية اللازمة لتطويرها واستغلالها. وفي 1914/5/20، وقعت الأدميرالية البحرية البريطانية وشركة أنجلو- بيرشيان اتفاقية، امتلكت بموجبها الحكومة البريطانية 51% من الشركة المذكورة بحيث يكون للحكومة مديران عاملان في مجلس إدارتها ويعينان من الحكومة، علاوة على اتفاقية سرية منفصلة تمنح الإمارة البحرية زيت الوقود بأسعار

تفضيلية. وقد تمت هاتات الاتفاقيتان قبل أشهر قليلة من بداية الحرب العالمية الأولى.

لقد قتل قرابة 13 مليون شخص في تلك الحرب، وجرح ملايين آخرون. وكان أحد العوامل الرئيسة التي ساهمت في هزيمة الألمان نقص الإمدادات النفطية، حيث يقول مدير اللجنة الوطنية الفرنسية للبترول السناتور بيرينجر، فيما قاله بعد نهاية الحرب العالمية الاولى: إن النفط "دم الأرض"– كان "شريان النصر ... تباهت ألمانيا كثيراً بتفوقها في صناعة الصلب والفحم، ولكنها لم تأخذ في حسبانها تفوقنا الهائل عليها نفطياً." وبالفعل فإن ألمانيا كانت تقارع الصناعة البريطانية بعد الثورة الصناعية فيها، واختراع محرك البنزين الذي طوره دايملر. عندها فقط قرر البريطانيون تبني استراتيجية جديدة تقول إنهم ولو كانوا عاجزين عن منافسة محركات دايملر فإن عليهم السيطرة على المادة التي ستستخدمها تلك المحركات، ألا وهي النفط. وأصبح الاستيلاء على مصادر البترول استراتيجية إمبريالية منذ ذلك التاريخ.

كان أحد أضخم اكتشافات البترول وأهمه اقد تم في المكسيك عام 1908 على يد ويتمان بيرسون (*Weetman Pearson*)، وهو مقاول إنجليزي مشهور، حيث دعاه في البداية الرئيس المكسيكي بورفيرو دياز (*Porfirio Diaz*) لبناء قناة لتجفيف مدينة مكسيكو. وعندما وجد بيرسون كميات هائلة من النفط، قام بتشكيل شركة مكسيكان إيجل (*Mexican Eagle*) (آجويلا) *Aguila*. ونجم عن هذه الشركة صراع محتدم مع الشركات الأميركية، وتحديداً مع شركة ستاندارد. فقد قرر الرئيس الأميركي وودرو ويلسون الإحاطة بحكم الجنرال أويرتا (*Huerta*)، بحجة أنه كان ديكتاتورياً. وكان الأميركيون يعتقدون أن بيرسون، الذي أصبح فيما بعد اللورد كاودري (*Lord Cowdray*)، يدعم أويرتا. وكتب السفير الأميركي في مكسيكو إلى رئيسه قائلاً إن اللورد كاودري "يمكنه أن يمتلك مكسيكو والإكوادور وكولومبيا.... من خلال قبضته التي يحكمها على تلك الحكومات، حتى بات الأمر وكأنه قد رهنها لمصلحته." وتصاعدت حدة التوترات الدبلوماسية، حتى وصلت إلى اتهام الاميركيين لبريطانيا بالعمالة لكاودري الذي يدفع لها ليشتري سكوتها، بينما يتهم البريطانيون الأميركيين بأنهم يتلقون رشاوي وأموالاً من أباطرة شركة ستاندارد. وفي النهاية كما هي الحال دائماً، اتفقت مصالح النفط الأجنبية على

حساب المصلحة الوطنية للدول المنتجة وقرروا أن "الديكتاتور" أويرتا لا بد وأن يغادر السلطة إلى غير رجعة. وأصبح كاودري النسخة البريطانية من روكفيلر مع مجموعة الشركات التي أسسها والتي شملت في العقد الأخير من القرن العشرين كلاً من بنك لازاردز (*Lazards Bank*)، صحيفة الفاينانشيال تايمز (*Financial Times*)، مجلة الإيكونومست (*Economist*) وسلسلة من الشركات العاملة في مجالات المال والإعلام. وفي عام 1919 باع كاودري معظم شركاته النفطية في المكسيك إلى شيل. واستمر الصراع الأميركي البريطاني للسيطرة على النفط، حتى أدى إلى نشوب ثورات وحركات ثورية معاكسة تمخضت في نهاية المطاف عن إعلان الحكومة المكسيكية تأميم صناعة النفط عام 1939، لتكون أول دولة منتجة للنفط تتخذ هذه الخطوة. ولم ترق هذه الخطوة للأميركيين والهولنديين والبريطانيين الذين قاطعوا النفط المكسيكي وهم يعربدون : "فلتغرق المكسيك بنفطها." وأصبحت شركة بيمكس *PEMEX* هي شركة النفط المكسيكية الوطنية. وبسبب الحاجة للنفط المكسيكي في الحرب العالمية الثانية، توصلت شركات النفط الأجنبية إلى تسوية مع المكسيكيين الذين استلموا تعويضاً عن الشركات المؤممة مبلغ 130 مليون دولار. ثم حولت الشركات الكبرى أنظارها قبل فنزويلا المجاورة حتى أصبحت عام 1946 أكبر دولة منتجة للنفط في العالم خارج الولايات المتحدة.

ولسوء الحظ بالنسبة لشعوب الشرق الاوسط، فإن "دم الأرض" هذا قد كلفهم فعلاً شلالاً من الدماء وكثيراً من الحروب، حيث قسمت بلادهم الواحدة إلى عدة دول لتخدم أهدافاً جغرافية سياسية، كما أن اتفاقية سايكس-بيكو (*Sykes-Pico*) بين بريطانيا وفرنسا أعادت ترسيم الحدود إلى دول ودويلات في الشرق الأوسط. ورسمت هذه الحدود استنادا لاعتبارات عسكرية وجغرافية تتعلق بالبترول وضمان تدفقه إلى الغرب دون النظر إلى مصالح شعوب المنطقة.

وفي الوقت الذي باعت فيه عائلة روتشيلد كل شركاتها النفطية الروسية إلى شركة رويال دوتش/شل (*Royal Dutch/Shell*)، كان ثمة صفقة أخرى تتم على الجانب الآخر. فقد حصلت شركة النفط التركية على امتياز في الأراضي العراقية التي كانت تعرف باسم ميزوبوتاميا *Mesopotamia* في ذلك الوقت. أما مالكو هذه الشركة التركية، فكانوا

مصرف دوتش بنك (*Deutsche Bank*) وشركة رويال دوتش/شل بحيث يملك كل منهما ربع أسهم الشركة، ويذهب النصف المتبقي إلى البنك التركي الوطني، وهو بدوره بنك تسيطر عليه بريطانيا بحيث كان الراعي للمصالح السياسية والاقتصادية البريطانية في الإمبراطورية العثمانية. وكان كالوست غولبكيان (*Calouste Gulbekian*)، وهو القوة الرئيسة التي عملت على تشكيل هذه الشركة، يملك 30% من البنك التركي الوطني، وهو ما خوّله امتلاك 15% من تلك الشركة. وقد تمكن والد غولبكيان من تجميع ثروته عن طريق تصدير النفط الروسي إلى الامبراطورية العثمانية. وبعد تخرجه من جامعة كينجز (*King's College*) في لندن، متخصصاً في الهندسة، عاد غولبكيان وكتب عدة مقالات عن النفط الروسي ليصبح خبيراً في شؤون النفط ولمّا يتجاوز الحادية والعشرين من عمره. وقد طلب منه السلطان إبداء رأيه في النفط الموجود في ميزوبوتاميا، حيث اعتقد أن تلك المنطقة تحوي كميات ضخمة من النفط. وفي عام 1897، كان غولبكيان ممثلاً لشركات صامويل وعائلته في القسطنطينية، كما عمل مستشاراً مالياً للحكومة التركية وسفارتيها في كل من لندن وباريس. وبما أن الحكومة البريطانية قد كشفت عن تذمرها وعدم رضاها عن توزيع الحصص، فإنها قامت بإعادة توزيعها من خلال اتفاقية عقدت ووقعت بين كل من حكومتي ألمانيا وبريطانيا في 1914/3/19 تحت اسم "اتفاقية وزارة الخارجية". وبموجب هذه الاتفاقية، حصل كل من مصرف دوتش بنك وشيل على 25% بينما حصلت شركة أنجلو – بيرشيان غروب (*Anglo-Persian Group*) على50%. أما غولبكيان، فقد تم الاتفاق على ان يحصل على 5 % تقتطع مباشرة بالتناسب من حصة كل من الطرفين السابقين. وبذلك تكون الولايات المتحدة خارج هذه اللعبة.

كان أول انخراط للولايات المتحدة في نفط الشرق الأوسط في العراق عندما أعلنت عن سياسة "الباب المفتوح" بعد الحرب العالمية الأولى حيث طلبت من شركات النفط الأخرى "المبادرة للحصول على النفط"، وكان هذا أوائل العشرينيات من القرن العشرين. وفي ذلك الوقت، كانت المصادر النفطية لبريطانيا وفرنسا محدودة جداً، وأرادت من الشرق الأوسط أن يكون "تكساس" خاصة بهم. وبعد الحرب العالمية

الأولى، انتقلت حصة الألمان في شركة نفط تركيا في العراق إلى الفرنسيين، أي أن الولايات المتحدة قد استثنيت مرة أخرى. وكان البريطانيون والفرنسيون عازمين على إخراج الولايات المتحدة من المنطقة، حيث صرحوا لها بأنها (أي أميركا) تتحكم في 82% من إنتاج النفط العالمي (عام 1922 في الولايات المتحدة ومكسيكو)؛ بينما حصة بريطانيا من إنتاج النفط في إيران وغيرها لا تتجاوز 4.5%.

وبعد إلحاح وضغط شديدين من الأميركيين، منحوا حصة من كعكة النفط العراقية، وذلك قبل أن يتم إنتاجها. وأعيدت تسمية شركة نفط تركيا أيام الإمبراطورية العثمانية لتصبح "شركة نفط العراق" – *IPC*. وتكونت حصص هذه الشركة على النحو التالي:

بريتيش بتروليوم (*BP British Petroleum* بي بي): 23.75%، شيل *Shell* 23.75%، شركة النفط الفرنسية *CFP* : 23.75%، شركة موبيل *Mobil* : 11.875%، شركة إيكسون*Exxon*: 11.875%، غولبكيان: 5%.

وبذلك تكون الولايات المتحدة قد أوجدت موطىء قدم لها في نفط الشرق الأوسط من خلال العراق بداية. وقامت بآخر عملياتها للسيطرة على كامل نفط الشرق الأوسط بل والنفط العالمي من خلال حربها التي شنتها وتشنها على العراق. وعلى المنوال نفسه، قامت فرنسا بتأسيس شركة النفط الفرنسية (*CFP*) بحيث أصبح النفط العراقي مصدرها الوحيد للنفط.

ومع دخول الولايات المتحدة على الساحة، قامت بريطانيا التي كانت في حالة انتداب على العراق بتشكيل حكومة عراقية، وأجبرتها على توقيع اتفاقية شركة نفط العراق *IPC* التي يحصل العراق بموجبها على 4 شلنات للطن (أي حوالي نصف شلن للبرميل)، بدلاً من حصتها التي تبلغ 20% كما اتفق عليه في معاهدة سلام سان ريمو(*San Remo*). وعملياً، فقد حوّلت حصة العراق تلك إلى أميركا ما أدى إلى استقالة وزيرين عراقيين احتجاجاً على ذلك.

قام اتحاد الشركات التي شكلت شركة نفط العراق بتوقيع معاهدة أخرى عرفت باسم اتفاقية الخط الاحمر (*Red Line Agreement*) والتي اتفقت فيها تلك الشركات على أن تكون إما يداً واحدة وإلا فلا في سعيها للسيطرة على كامل نفط الشرق الأوسط العربي باستثناء إيران والكويت. وبسبب اتفاقية الخط الأحمر، اتجه اتحاد الشركات نفسه إلى الإمارات المتصالحة التي عرفت فيما بعد باسم الإمارات العربية المتحدة، حيث

تأسست شركة نفط أبو ظبي (*ADPC*) بالطريقة نفسها ومن الشركات نفسها وبالحصص نفسها. لذا، وعندما أرادت شركات النفط معاقبة العراق مطلع الستينيات من القرن العشرين، فإنها قامت ببساطة بتقليص الإنتاج في العراق وزيادته في أماكن أخرى. وكانت النتيجة أن حصلت الشركات على كميات النفط نفسها القادمة عبر مضيق هرمز، غير أن العراق حرم من جميع عائداته النفطية.

وكشفت وزارة العدل الأميركية بعد 25عاماً، عن اتفاقية سرية يتضح من خلالها أن شركات النفط قد شكلت كارتلاً سرياً عام 1928 لتعديل حصص (كوتات) الإنتاج وأسعار النفط التي فرضت على الدول المنتجة. وعلى إثر ذلك، قررت وزارة العدل الأميركية مقاضاة شركات النفط تلك جنائياً. وتدخلت وزارتا الخارجية والدفاع نيابة عن شركات النفط، وكتبت إن "شركات النفط بكل أعمالها وممارساتها وأهدافها هي أدوات لسياستنا الخارجية تجاه تلك الدول (المنتجة)." وبما أن النفط كان يشكل الشريان الاقتصادي والسياسي لوجود تلك الدول، فإن هذا الإدعاء على الشركات ومقاضاتها سيحدث ضرراً بالغاً "للأمن القومي" الاميركي. وذكر التقرير نفسه أن سعر النفط (الذي تحدده هذه الشركات) يعد مسألة حاسمة لأوروبا الغربية، وبالتالي يكون "عامل حسم لقوة وتوازن وضع ميزان المدفوعات في هذه المنطقة، وهو الأمر الذي يعتبر حيوياً جداً لأمننا." وبذلك، تكون أسعار النفط المنخفضة قد ساهمت في "الحفاظ على ميزان المدفوعات" للدول الاوروبية وغيرها من الدول الاستهلاكية على حساب مصلحة الدول المنتجة للنفط دون موافقتها أو حتى علمها. وكان هذا التقرير قد أرسل إلى مجلس الأمن القومي (*NSC*) في 1953/1/9. وصادق مجلس الأمن القومي على تقرير وزارتي الخارجية والدفاع ليقوم ترومان (*Trueman*) بعد ذلك بالطلب من وزارة العدل إسقاط تلك التهم.

أما امتياز نفط الكويت، والطريقة التي تم التفاوض بها لأجل الحصول عليه فهي مثال واضح على الكيفية التي يتم بها خداع الدول المنتجة، وكيف أن الشركات الكبرى هي التي تتآمر سوياً لمصالحها ضد مصلحة الدول المنتجة. ففي عام 1927 باع الميجور فرانك هولمز (*Frank Holmes*) فوائد امتيازه في الكويت إلى شركة غلف (*Gulf*) وضم البحرين أيضا مقابل (50) ألف دولار. وقامت غلف بدورها ببيع امتياز

البحرين واحتفظت بامتياز الكويت، طالبة من الميجور هولمز أن يبقى وكيلاً لها. ولم تكن شركة بريتيش بترووليوم *BP* مهتمة بالكويت حيث كان لديها ما يكفيها في إيران والعراق من النفط، إلى جانب أن علماء الجيولوجيا الذي يعملون لديها أخبروها بأن مستقبل الكويت النفطي لا يبشر بخير. ولكن هذا تغير فجأة بعد أن عثرت شركة سوكال (*Socal*) الأميركية على النفط في البحرين التي لم ير فيها جيولوجيو بريتيش بتروليوم (*BP*) أي أمل بوجود النفط. وحيث أن الكويت كانت محمية بريطانية، فإن بريطانيا بدأت بوضع العراقيل في وجه أي تنفيذ لامتياز غلف في الكويت مصرة على أن أية شركة عاملة في الكويت يجب ان تكون بريطانية.

وفي الوقت الذي كانت فيه شركتا غلف وبريتيش بتروليوم*BP*، ممثلتين في وكيليهما، منهمكتين في المزايدة على بعضهما بعضاً في الكويت أمام شيخ الكويت، تمكنت غلف من أن تلعب دوراً مؤثراً في إنهاء هذا الخلاف. فبعد أن علم أندرو ميلون (*Andrew Mellon*)، أحد مؤسسي شركة (غلف) والذي تملك عائلته 25% من أسهمها باكتشاف النفط في البحرين، وقرأ تقارير جيولوجية، أصبح مستعداً لخوض المعركة. وتمكن ميلون بقوة تأثيره في واشنطن من أن يدبر أمر تنصيبه سفيراً للولايات المتحدة الأميركية في لندن وذلك كي يتمكن من مساعدة شركة (غلف) في نزاعها. وبمشاركة ميلون، ومجدداً باستخدام تأثيره، توصلت الشركتان إلى تفاهم يقضي بحصول كل منهما على 50% كمشروع مشترك، بدلاً من المزايدات وتشويش "الوضع القائم لأمورالنفط" في الشرق الأوسط. وتفاجأ أمير الكويت عندما جاءه الوكيلان المتنازعان عن كلا الشركتين طالبين منه وبالاتفاق الحصول على الامتياز وفق شروطهما. وهكذا كانت ولادة شركة نفط الكويت *KOC* عام 1934.

ومجدداً، تمكن فرانك هولمز (*Frank Holmes*) عن طريق تعاونه مع الحاج فيلبي (*Hajji Philiby*) (والد العميل البريطاني المزدوج) من الحصول على امتياز سعودي موقع من الملك عبد العزيز آل سعود مع شركة سوكال عام 1933، وهي السنة نفسها التي صدرت فيها أولى شحناتها من نفط البحرين. وقد أصاب عالم الجيولوجيا الأميركي إيفيرت دوغولير (*Everett de Golyer*) كبد الحقيقة من البداية، حيث كتب في أحد

تقاريره بعد حملته الجيولوجية في شبه الجزيرة العربية: "إن مركز الجذب لعالم إنتاج النفط ينتقل من الخليج (خليج مكسيكو) في منطقة حوض الكاريبي إلى الشرق الاوسط إلى منطقة خليج الفرس، ومن المرجح أن يستمر هذا الانتقال حتى يثبت في شكل نهائي في تلك المنطقة." وتمخضت المفاوضات التي أجرتها الشركات النفطية فيما بينها عن تأسيس الشركة العربية الأميركية للنفط (آرامكو *ARAMCO*)، والتي ضخت النفط لأول مرة في شهر مايو من عام 1939.

كتب وكيل وزارة البحرية الأميركي مذكرة إلى رئيسه فرانكلين روزفيلت (*Franklin Roosevelt*) يقترح فيها استيلاء الحكومة الأميركية على شركة أرامكو، ذلك أنه بات مهماً وحيوياً للمصالح الأميركية أن تستملك احتياطيات نفطية خارج الولايات المتحدة. فكما قامت الحكومة البريطانية باستملاك شركة بريتش بتروليوم*BP*، فإن على الولايات المتحدة الآن أن تستملك آرامكو (*Aramco*). وفي 1943/6/30، أقر الرئيس الأميركي إنشاء "شركة احتياطي النفط" (*Petroleum Reserve Corporation*) والتي كان يفترض فيها أن تستملك امتياز شركة آرامكو بنسبة 100%، حيث عُيّن وزير الداخلية آنذاك هارولد إيكيس (*Harold Ickes*) رئيساً لشركة احتياطي النفط، بينما عين وزراء كل من الحرب والبحرية والخارجية مدراء في تلك الشركة. كما تم تعيين آيب فورتاس *Fortas*، وهو يهودي، سكرتيراً للشركة. وعقد أول اجتماع في 8/9/ 1943 بحضور نائب وزير الحرب جون ماكلوي (*John McCloy*). وقد عارضت الشركات النفطية هذه الفكرة باعتبار تملك الحكومة لأعمال الشركات يتنافى مع أساس الاقتصاد الأميركي، فالمفروض أن من واجب الحكومة أن تكون في خدمة الأعمال التجارية وليس العكس. ومع قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت مسألة الملكية الأميركية للشركة قد وضعت على الرف لتصبح طي النسيان. وتم تمويل خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق دافعي الضرائب الأميركيين. وخصص 10% من ميزانية الخطة لدفع أثمان النفط. وقامت شركات النفط بزيادة أسعار النفط ما بين عامي 1945-1948 من معدل 1.05 دولار للبرميل لتصبح 2.22 دولار للبرميل. كما كان هناك تمييز واضح بين الدول في أسعار بيع النفط، حيث كان الطن الواحد من زيت

الوقود يباع لبريطانيا بسعر 3.95 دولار، أما لليونان فكان يباع بسعر 8.30 دولار.

وتحولت شركة أنجلو- بيرشيان النفطية (*Anglo- Persian Oil Company*) لتصبح شركة بريتيش بتروليوم *BP* وليتغير اسم بلاد فارس إلى إيران. وتمت إضافة احتياطيات ضخمة إلى الاكتشافات الأولية وبات حوالي 2000 موظف بريطاني يديرون أعمال *BP* في إيران. وعندما غزا هتلر(*Hitler*) روسيا عام 1941 ورفض الشاه إخراج الألمان من بلاده غزت كل من بريطانيا وروسيا إيران لتأمين إمداداتها النفطية لتصبح إيران تحت الحكم البريطاني والروسي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ونفي الشاه ليعين مكانه ابنه. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح البرلمان الإيراني أكثر وطنية حيث طالب بحصة أفضل وأكبر من مبيعات النفط في سعيه إلى الوصول إلى اتفاقية لتقسيم عائدات النفط بنسبة النصف لكل طرف. وشجع السفير الأميركي الإيرانيين على ذلك آنذاك، وعندما رفض الإنجليز طلب إيران قام الدكتور محمد مصدق رئيس الوزراء بتأميم النفط. ومن جديد، تآمرت الولايات المتحدة مع بريطانيا ضد إيران، وذلك من خلال تدبير وكالة الاستخبارات المركزية *CIA* لانقلاب للإطاحة بمصدق أشرف عليه كيم روزفيلت *Kim Roosevelt*. وكان نورمان شوارزكوف (*M. Norman Schwarzkopf*)، (والد القائد الأميركي لقوات حرب الخليج ما بين عامي 1990-1991) قد ابتعث إلى إيران ما بين عامي 1942-1948، حيث أقام صلات وثيقة مع القيادات الأمنية الإيرانية في تلك الفترة استغلت لتنفيذ الانقلاب والإطاحة بمصدق. وأدى تأميم النفط ومن ثم إلغاء تأميمه إلى منح الشركات الأميركية حصة جيدة من نفط إيران. وعوضاً عن ال 100% التي كانت تحصل عليها شركة البترول البريطانية قبل التأميم، فإنها باتت تحصل الآن على النصف فقط من نفط إيران.

ثم تم اكتشاف كميات هائلة من النفط في ليبيا، حيث تم تصدير أولى الشحنات من النفط الليبي من حقل زيلتن *Zelten* في إبريل من عام 1959، وكان النفط الليبي يتميز بجودة كبيرة بسبب تكلفة تكريره المنخفضة وقربه من الاسواق الأوروبية، وكان متوقعاً أن يزداد الإنتاج الليبي بسرعة فائقة خلال عقد الستينيات وهو ما حصل فعلاً. وبحلول عام 1965، أصبحت ليبيا سادس أكبر مصدّر للنفط الخام، ومع عام

1969 تجاوزت إنتاج المملكة العربية السعودية حيث وصل إنتاج ليبيا إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً.

وكانت فرنسا قد اكتشف النفط في الغابون ثم في الجزائر عام 1956، حيث تم تصديره لأول مرة عام 1958. واكتشفت شركتا شل *Shell* و *BP* النفط في نيجيريا على الدلتا السبخة لنهر النيجر عام 1956، ولم يقل عن ذلك أهمية أول اكتشاف ضخم للهيدروكربون على مبعدة من الساحل الهولندي في غرو نينغن عام 1959. ومع كل هذه الاكتشافات الضخمة للنفط لا بد وأن يتكرر سيناريو الإنتاج الأميركي المفرط للنفط الذي شهدته الولايات المتحدة في الثلاثينيات، وأصبح تأسيس هيئة تنسق كميات الإنتاج بين الدول المنتجة للبترول ضرورة قصوى.

اكتشف الاتحاد السوفييتي في الفترة ما بين 1955-1960 حقول نفط هائلة في مناطق الفولغا والأورال (*Volga-Urals*)، ليصبح الاتحاد السوفييتي ثاني أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة. ولكن هذا جعل مدير ال *CIA* ألين داليس (*Allen Dulles*) يشتط غضباً حيث قال في اجتماع وزاري: "إن العالم الحر يواجه وضعاً خطراً جداً يتمثل في قدرة السوفييت على زعزعة استقرار الأسواق." لم تكن *CIA* راغبة في أن تعتمد أية دولة على الاتحاد السوفييتي بتزويدها بالنفط، وهذا ما بدأت تفعله إيطاليا حيث كانت الشركة الحكومية *ENI* أكبر مشترٍ للنفط الروسي. وفي أوقات معينة، كانت تشتري النفط بأسعار منخفضة بأقل من 50% من السعر المنخفض أصلاً لنفط الشرق الأوسط. أما رئيس مجموعة *ENI*، إنريكو ماتي (*Enrico Mattei*)، والذي حرمته الشركات النفطية الكبرى من أية حصة نفطية فقد استمر في لعبته مع الروس حتى تحطمت طائرته في 1962/10/27. كان إنريكو ماتي أبرز الرموز المناهضة للشيوعية في إيطاليا وكان ديمقراطياً مسيحياً. ومع ذلك، فقد اتجه إلى موسكو لتوقيع اتفاقية مع وزارة التجارة الروسية لمقايضة 2.4 مليون طن من النفط الروسي سنوياً مقابل شبكة أنابيب ذات قطر كبير لضخ النفط الروسي إلى دول أوروبا الشرقية (مثل بولندة وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا) من منطقة نهر الفولغا والأورال. وتقوم هذه الشبكة بنقل 15 مليون طن من النفط سنوياً بحيث يتم مبادلتها بالأغذية وغيرها من البضائع لصالح الاتحاد السوفييتي. وبعد بدء تصنيع شبكة الأنابيب هذه في إيطاليا بشهر واحد أي في 1962/10/24، تحطمت طائرة ماتي

وهو على متنها، واتهم البعض وكالة الاستخبارات المركزية *CIA* بموته. وبعد وفاته مباشرة غادر رئيس مكتب *CIA* في روما على نحو مفاجيء.

استمرت شركات النفط الغربية في تخفيض أسعارها مقابل النفط الروسي في محاولة منها لإخراجه من السوق. وبقي السعر المعلن ثابتاً بينما حصلت الدول المنتجة على حصصها التي تبلغ 50% من السعر المعلن. أما الخسارة بين الفارق من السعر المعلن وسعر البيع فكانت تتحمله شركات النفط، وهو أمر لم تكن ترغب بالاستمرار في عمله لمدة أطول. ولكنها وإن قبلت هذا الأمر، فإنها لن تتمكن من حل المشكلة المتمثلة في الإنتاج الضخم الجديد من ليبيا وغيرها من الدول الإفريقية والذي سيؤدي إلى دوامة جديدة من الإنتاج المفرط. إلى جانب ذلك، فإن مشكلة "التعامل" مع الشركات المستقلة ستبقى دون حل. كانت الكثير من الشركات المنتجة الجديدة مستقلة ولكنها كانت تفتقد المنافذ التسويقية وتتبع بدلاً منه سياسات تسعير وتسويق جريئة. وتوسع نادي الشركات النفطية بشكل كبير وازداد عدد الشركات الصغيرة التي رأت كبريات الشركات النفطية أنها لن تكتم سراً. وعلى كل الأحوال فإن وزارة العدل الأميركية قررت في الخمسينيات اتخاذ اجراءات قضائية بحق تلك الشركات الكبرى بسبب غشها واحتيالها، ولكنها نجت من هذه "القضية" بفضل تدخل وزير الدفاع ووزير الخارجية ومجلس الامن القومي والرئيس الأميركي نفسه.

أما الحل الأمثل والقابل للتطبيق فكان السيطرة على الإنتاج وعلى الأسعار في المصدر من قبل الدولة المنتجة وذلك في اتفاقية مشابهة لتلك التي ساهمت بدرجة كبيرة في حل الازمة الأميركية التي سادت في الثلاثينيات على المستوى الوطني. ومع الاكتشافات الجديدة للنفط في ولايتي تكساس وأوكلاهوما، والتي تصادفت مع حدوث الكساد العظيم تلقى هارولد إيكيس برقية في 1933/5/5 مفادها أن سعر برميل النفط في تكساس قد انخفض إلى 4 سنتات للبرميل! وفي اليوم نفسه، تلقى وزير الداخلية برقية أخرى من حاكم تكساس يقول فيها: "لقد أصبح الوضع خارج نطاق سيطرة السلطات في الولاية." وأوشكت صناعة النفط على الانهيار مما ينذر بعواقب كارثية. وصرّح إيكيس أن "كثيراً من هؤلاء ذوي النفوذ الأقوياء صاروا يزحفون إلى واشنطن على أيديهم وأرجلهم هذه الأيام متوسلين الحكومة أن تدير أعمالهم نيابة عنهم." وفي

1933/7/14 أصدر الرئيس الأميركي أمراً يقضي بمنع الولايات من إنتاج النفط بما يزيد عن الحصة المقررة لكل منها، وذلك بعد تحديد حصة كل ولاية. واتخذ الدور الذي تلعبه الحكومة صبغة أكثر رسمية عام 1935 مع صدور "ميثاق النفط بين الولايات" (*Interstate Oil Compact*) والذي يسمح للولايات فيما بينها بتنسيق الإنتاج ووضع التشريعات ثابتة وتبادل المعلومات والخطط. وأدرك الناس أن النفط بات سلعة ليس لسعرها ذلك التأثير على مقدار الطلب عليها. وبما أننا من غير الممكن أن نبيع بسعر 10 سنتات للبرميل أكثر بكثير مما سنبيعه بسعر دولارين للبرميل، فلماذا إذن نغامر بإفراط في الإنتاج ونلقي بأيدينا إلى التهلكة!؟ وبذلك وجد مؤيدو رأسمالية السوق الحرة أن (التدخل الحكومي) لتنسيق الإنتاج والأسعار من قبل الولايات المنتجة كان ضرورة ملحة. وهذا التنسيق كان هو الهدف والغاية من تأسيس منظمة الأوبك *OPEC*.

ومع اقتراب عقد الخمسينيات من القرن العشرين من نهايته، كانت هناك الكثير من الاحداث على الساحة النفطية الدولية التي تعمل على خلق ظروف مشابهة لما عانى منه النفط الأميركي وما تمخض عنه من إنشاء هيئة تنسيق بين الدول المنتجة للتحكم بالإنتاج والأسعار. وكانت هذه الأحداث بالطبع مدعاة لإيجاد "منظمة" ما "للدول المصدرة للنفط" والتي يجب أن تقوم بالتنسيق بدءاً من المصدر. وكان أن أصبحت "منظمة الدول المصدرة للنفط" هي مجرد الاسم لمنظمة "الأوبك" *OPEC*! وقد أعلن عن تشكيل الأوبك في بغداد في 1960/9/14 حيث كانت الدول الموقعة في بداية الامر كلا من المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، إيران وفنزويلا. ويشكل إنتاج هذه الدول مجتمعة 80 % من إجمالي سوق تصدير النفط العالمية. وعند توقيع هذه الاتفاقية، اتفاقية الأوبك، لم تكن الكويت قد استقلت بعد، حيث كانت مجرد محمية بريطانية حتى نيلها استقلالها بعد ذلك بعام واحد أي سنة 1961. وقد يكون من المنطقي أن نستنتج أنه طالما كانت الكويت محمية بريطانية، فإن إنجلترا لا بد وأنها اعتقدت أن أوبك كانت منظمة ذات منفعة للكويت، كما هي لبريتيش بتروليوم *BP* وغيرها من كبريات شركات النفط. ومن الجدير ذكره هنا أن العلاقة بين الدول المنتجة والشركات المنتجة لا تكون دائماً منتهية باستفادة أحدهما وخسارة الآخر أو العكس،

بل إن مصالح الطرفين قد تلتقي في كثير من المناسبات. وأشدّد في هذا السياق مرة أخرى على أن إنشاء منظمة أوبك *OPEC* لم يكن بالضرورة فكرة سيئة، بل إنها أداة قد تكون إيجابية أو سلبية حسب طريقة استخدامها. ولكنها كانت تستخدم على الأغلب لخدمة الشركات أكثر من خدمتها لخدمة الدول المنتجة كما تم إيهام الكثيرين بذلك. وأجد من الضروري كذلك أن أؤكد على أن معظم، إن لم يكن كل، المشاركين في تأسيس أوبك كانوا وطنيين بطريقتهم الخاصة وحسب معرفتهم، وكانوا يرون أنهم يؤسسون منظمة تعاونية تنسيقية يجب أن تخدم مصالحهم جيداً وألا تضر بدورة الأسعار من خلال التحكم بالإنتاج. وحسب ما تقدم قوله، فإننا نعود لنؤكد قولنا إنّ الشركات النفطية والدول المستهلكة والدول المنتجة للنفط كانت كلها بحاجة إلى تأسيس منظمة أوبك. ولكن أوبك والدول الأعضاء المنتجة فيها أصبحوا كلهم ضحايا الكذب، لا سيما خلال السنوات التي تلت زيادة الأسعار التي شهدها عام 1973.

كان وزير النفط الفنزويلي بيريز ألفونسو (*Perez Alfonse*) أكبر المؤيدين الذين ناصروا منظمة أوبك *OPEC*. وكانت واندا جابلونسكي (*Wanda Jablonski*) هي وسيطته التي عملت على إقامة علاقات بينه وبين مسؤولي النفط في دول الشرق الأوسط العربية. وكان بيريز ألفونسو قد درس الطب في جامعة جون هوبكنز(*John Hopkins University*) في بالتيمور (*Baltimore*) قبل أن يعود إلى فنزويلا ليدرس القانون ويصبح وزيراً للتنمية. وكانت تربطه علاقة حميمة بالسفارة الأميركية في فنزويلا، حتى إنه تلقى دعوة من السفارة الأميركية في كاراكاس (*Caracas*) ذات يوم من شهر نوفمبر 1948 ليسدوا له نصيحة مفادها أنه سيكون هناك انقلاب في ذلك اليوم، وفقاً للمخابرات الأميركية، وأن بإمكانه إذا شاء أن يلجأ إلى السفارة. وقد حصل ذلك الانقلاب فعلاً، ولكن مصير بيريز ألفونسو كان الحبس ومن ثم النفي إلى واشنطن دي.سي. وهناك، كرس الكثير من وقته لمكتبة الكونغرس في واشنطن، حيث عكف على دراسة تطبيق وتنفيذ مؤسسة تنظيمية مشابهة لتلك التي نفذت في عقد الثلاثينيات بغرض التحكم بالإنتاج وتنظيمه – مثل لجنة السكك الحديدية في تكساس والتي تحكمت بحصص الإنتاج لولاية تكساس. وتمكن ألفونسو من العودة مجدداً إلى فنزويلا بعد حدوث انقلاب آخر في كاراكاس عام 1958 حيث تسلم منصب وزير المناجم والبترول، وهو

منصب كان قد أعدّ نفسه له جيداً أثناء إقامته في واشنطن. وقام من فوره باستقدام مستشار أميركي إلى وزارته، حيث كان على اطلاع تام بكافة تفاصيل لجنة السكك الحديدية في تكساس والتي كان يأمل ألفونسو أن تكون نموذجه المحتذى في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط. ولما كان يسعى إلى لقاء نظرائه من وزراء النفط في الشرق الأوسط فإن وسيطته واندا جابلونسكي قد اضطلعت بتحقيق رغبته تلك.

ولكن من هي واندا جابلونسكي؟ لقد ولدت في تشيكوسلوفاكيا وأقامت في نيويورك ودرست في كل من نيوزيلندة، ومصر، وإنجلترا، والمغرب، وألمانيا، والنمسا وتكساس، كما أنها قد أمضت شهراً كاملاً مسافرة من القاهرة إلى القدس على ظهور الإبل. وقد كانت تشغل منصب رئيس التحرير لصحيفة بتروليوم إنتلجنس ويكلي (*Petroleum Intelligence Weekly*)، إلا أن عملها هذا كان استخباراتيا أكثر من اي شيء آخر، حيث مكنها منصبها من أن تكون على صلة بكل رؤساء الدول النفطية في الشرق إلى جانب كل المسؤولين ذوي القرار في صناعة النفط. وعندما عقد مؤتمر البترول العربي عام 1959، كانت واندا جابلونسكي حاضرة فيه، وكذلك كان بيريز ألفونسو مراقباً في المؤتمر. وقامت بعد ذلك بدعوته إلى غرفتها في الفندق الذي كانت تنزل فيه في القاهرة، حيث اجتمع ألفونسو مع وزير نفط عربي بارز وبعض من ممثلي وزراء النفط العرب، واتفقوا على أن يكون لقاؤهم التالي في نادي المعادي لليخوت. وفي ذلك الاجتماع، اتفق المشاركون سراً على تشكيل ما أسموه آنذاك "اللجنة الاستشارية للنفط"، وهي شبيهة بلجنة السكك الحديدية في تكساس. وبعد ذلك بعام أنشأت منظمة الاوبك.

امتاز عقد الستينيات باكتشافات نفطية جديدة وعمليات إنتاج كبيرة. فقد أصبحت ليبيا تنتج ثلاثة ملايين برميل نفط يومياً بحلول نهاية عقد الستينيات، كما بدأت كل من الغابون ونيجيريا والجزائر بالانخراط بصناعة النفط أكثر وبزيادة إنتاجها. ولكن اثنين من تلك الاكتشافات كانا الأكثر أهمية، حيث تبين أنهما يحملان مخزوناً احتياطياً ضخماً. غير أن مشكلة أخرى برزت علىالسطح من جديد، وهي الكلفة الباهظة جداً لإنتاج هذا النفط بالأسعار السائدة، حيث كان لا بد لها من أن ترتفع ارتفاعاً حاداً حتى تصبح تلك الاكتشافات ذات جدوى اقتصادية أكبر.

وافقت الدول الاوروبية المحيطة ببحر الشمال ووقعت على قانون عام 1964 عرف باسم قانون (*Continental Shelf Act*) أي مشروع قانون الرف القاري والذي عرّف ورسم حدود الدول ضمن نطاق بحر الشمال. وبعد ذلك مباشرة:

- في عام 1965، عثرت شركة *BP* على الغاز قبالة ساحل إنجلترا.
- في عام 1969، اكتشفت أول كمية من نفط بحر الشمال في حقل إيكوفسك (*Ekofisk*) في النرويج.
- في عام 1970، اكتشفت شركة *BP* حقل فورتيز (*Forties*) شمال إبردين – بريطانيا.
- في عام 1971، اكتشفت كل من شيل *Shell* وإيكسون *Exxon* حقل برنت *BRENT* في شيت لاندز *Shetlands*.

واجهت ألاسكا المشكلة ذاتها حيث اكتشفت النفط شركة أتلانتك (*Atlantic*) (سميت فيما بعد باسم آركو *Arco*) في يونيو من عام 1968 في خليج برودهو (*Prudhoe*) بكميات تعادل تلك الموجودة في تكساس واستطاعت *BP* ايضاً اكتشاف النفط في ألاسكا عام 1969. وفي الوقت نفسه، كان إنتاج النفط في الولايات المتحدة يقترب من حدود الاستهلاك المحلي، وفي غضون سنوات قليلة كان متوقعاً أن تفوق قيمة واردات الولايات المتحدة قيمة صادرتها لتصبح مستورداً صافياً للنفط الخام، وهذا ما حصل فعلاً في أوائل عام 1970، مما أدى إلى حصول عجز تجاري بسبب واردات النفط.

لم يكن من المجدي اقتصادياً في ظل الاسعار السائدة أن تنتج هذه الكميات الهائلة من النفط لا في بحر الشمال ولا في ألاسكا. وقد سعت الولايات المتحدة أن ينتج عن استخراج نفط ألاسكا تخفيض وارادتها النفطية وبالتالي العجز التجاري المحتمل. كذلك لم يكن المخططون العسكريون الأميركيون مرتاحين دائماً لفكرة الاعتماد الدائم على أوروبا، أو الناتو *NATO* بأكمله على وجه التحديد، على النفط الذي يجب أن ينقل من أماكن نائية. ولم يكن ممكناً على الإطلاق نسيان الحقيقة المرة وهي أن بريطانيا أوشكت أن تخسر الحرب العالمية الثانية عندما كانت الغواصات الألمانية تغرق ناقلات النفط التي كانت تعبر المحيط الأطلسي إلى الجزر البريطانية.

فإلى جانب أهميته الاقتصادية، فان بحر الشمال يشكل قيمة حيوية استراتيجية عظيمة، حيث يشكل مخازن نفطية طبيعية تحت الأرض لأوروبا لإدخارها للحروب التي يخوضها حلف الناتو *NATO*. ولكن السعر كان المشكلة البارزة مرة أخرى والتي لم يكن لها حل آخر سوى رفع أسعار النفط الخام. وإذا ما تم رفع سعره فإن ذلك سيؤدي إلى ما يلي:

- يصبح نفط بحر الشمال ذا جدوى اقتصادية وتصبح بريطانيا مصدرة للنفط وتتمكن من تحسين ميزان مدفوعاتها.
- تطوير نفط بحر الشمال سيوفر مخازن نفطية طبيعية تحت الأرض لحلف الناتو *NATO*، مما يقلل من تعرضها للمخاطر التي تنجم عن الحروب التي تعتمد على الإمدادات التي تصل من أماكن قصية.
- يصبح نفط ألاسكا ذا جدوى اقتصادية، مما يقلل من الواردات النفطية الأميريكة في المستقبل والعجز التجاري المرتبط بها.
- تصبح اليابان وألمانيا، وهما المنافسان الصناعيان الغربيان الرئيسان للولايات المتحدة، معتمدتين أكثر من الولايات المتحدة على الواردات النفطية وذلك يمنح الولايات المتحدة تفوقاً تنافسياً جيداً.
- تم تسعير النفط بالدولار الأميركي. ومع إصدار الولايات المتحدة للمزيد من الدولارات الورقية، وحيث أن الدفع لثمن البترول يتم بالدولار فقط، فإن الدولارات النفطية ستعود أدراجها مجدداً إلى الخزينة الأميركية بطريقة أو بأخرى.

رفعت الأسعار في نهاية المطاف عام 1973 وألغت الولايات المتحدة من جانب واحد اتفاقية بريتون وودز *Bretton Woods* وما صاحبها من نظام صرف ثابت للعملات وأرغمت العالم باسره على أن يتبنى نظام الصرف العائم والمتقلب جداً والذي بدوره فتح الباب على مصراعيه أمام الإقتصاد القائم على المضاربة. وأطلق هيلموت شميدت (*Helmut Schmidt*) على هذا النظام المالي العالمي الجديد باسم "اللانظام العائم". وبموجب هذا اللانظام، يمكن لحفنة من الشركات في وول ستريت أن تقرر من سيعوم ومن سيغرق، حتى أصبحت شركة صغيرة خاصة في وول ستريت مثل موديز تستطيع أن تقرر مصير اليابان صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم!

في انتقاده للدجل السياسي الامبريالي الذي يحاول تطويع الدين لأغراض السياسة الحمقاء، قال بابا الأقباط في مصر: "يجب أن نُفرّق بين وعد الله ووعد بلفور"

البابا شنوده – بابا الأقباط

في انتقاده سياسة الاحتلال الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية وفكرة أن تحكم إسرائيل الشعب الفلسطيني، قال كبير الحاخامات البريطانيين الدكتور جوناثان ساكس: "لا يمكننا إغفال الأمر الذي تكرر في الكتب الموسوية 36 مرة، لقد تم نفيكم لتعرفوا كيف يكون الشعور لمن تم نفيه! وأضاف: لذلك فإني أعتبر الوضع الحالي لا شيء أقل من كونه مأساوياً، لأنه يجبر إسرائيل على وضع يتنافى في المدى البعيد مع أعمق مثلنا".

لندن غارديان *The London Guardian*
27/أغسطس/2002

الفصل السادس

خلاص إسرائيل

من خلال الأنبياء أم الجنرالات؟

حصل ثيودور هيرتزل (*Theodore Herzl*)، وهو صحافي من فيينا وابن رجل أعمال يهودي، على درجة الدكتوراة في القانون الروماني، غير أنه فشل في أن يصبح كاتباً مسرحياً. ولم يكن لدى هيرتزل أية ثقافة دينية يهودية أو حتى أدنى اهتمام بالشؤون اليهودية ولا حتى بالدين اليهودي. وفي عام 1893، انتخب كارل لوجر عمدة لمدينة فيينا بعد برنامج سياسي مناهض لليهودية. كما حكم أحد ضباط الجيش الفرنسي وهو يهودي يدعى درايفوس (*Dreyfus*) بتهمة الخيانة. لقد كانت الحرب ضد السامية مغروسة في جذور المجتمع الأوروبي، وكان الحل الذي ارتآه هيرتزل حيال هذه "القضية اليهودية" هو إنشاء دولة يهودية. كانت هذه الطريقة باعتقاده الوسيلة الوحيدة لتخليص اليهود من حالة الغربة والاغتراب التي كانوا يعيشونها ليعودوا إلى حالتهم السوية. وبذلك تشكلت البذرة الأولى للرؤية السياسية للصهيونية. ومن خلال تسوية النزاعات بين اليهود والأوروبيون، كان هيرتزل يدعي أن الصهيونية ستكون هي صانعة السلام.

لقد كتب المؤرخ آرثر هيرتزبيرغ (*Arthur Hertzberg*) في كتابه "الفكرة الصهيونية" (*Zionist Idea*) أن الصهيونية حلت مكان هذا المسيح المخلص من خلال العودة إلى جبل صهيون وإيجاد دولة إسرائيل الجديدة التي ستمنح اليهود الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. وفي القرن التاسع عشر، أصبحت الصهيونية الحركة الوطنية لليهود في كل أرجاء العالم، غير أنه كان ينقصهم شيء واحد يجعلهم مختلفين عن باقي الحركات الوطنية، وهو أن الصهيونية لم يكن لها وطن، وأن اليهود لا تجمع بينهم لغة واحدة. وكان الحل مجدداً بالنسبة للصهيونية أمراً في متناول اليد، ألا وهو إيجاد وطن لليهود وإحياء اللغة العبرية لتكون اللغة الرسمية للصهيونية.

إن الصهيونية ومؤسسها ثيودور هيرتزل "لم يعلقا آمالاً كبيرة على فلسطين كموطن لليهود– فبالنسبة لهم كان أي مكان متوفر وآمن وخصب سيفي بالغرض كموطن لاستقرار اليهود." وأرسل ديفيد إدر (*David Eder*)، الذي أدار فيما بعد أول مفوضية صهيونية في فلسطين، إلى البرازيل لتقييمها من حيث صلاحيتها موطناً لليهود. وفي باديء الأمر، مارس الصهاينة ضغوطهم من أجل الحصول على وطن لليهود في دولة أوغندة شرق أفريقيا، غير أنهم قرروا لاحقاً أن فلسطين ستكون موطناً لهم، لا سيما أن الإمبراطورية العثمانية المسلمة كانت تعيش أيامها الأخيرة. وفي ذلك الوقت، كان أكثر من 95% من سكان فلسطين من العرب الفلسطينيين.

كان الكثير من المهاجرين اليهود إلى فلسطين مجرد مغامرين، ولم يكونوا بأي حال من الأحوال متدينين، بل كانوا في معظمهم شيوعيين أو ملحدين أو اشتراكيين ثوريين. فإحدى الشابات الروسيات المهاجرات، واسمها مانيا ويبوشيفتز (*Manya Wibushewitz*)، رهنت حياتها من أجل القضية الشيوعية، وبدأت بتأسيس نظام المزارع الاشتراكية، أي الكيبوتسات (*Kibbutzim*)، وأصبحت في الوقت نفسه عضواً في الهاشومير (*Hashomer*) التي كانت النواة للقوات المسلحة الإسرائيلية. وجاء آيه دي جوردون (*A. D. Gordon*) من أوكرانيا وأسس الصهيونية العمالية، أما الطبيب الروسي آرييه ليو بويم *Arley Leo Boehm* فأسس معهد باستور *Pasteur*.

ويعد تأثير اليهود الروس والأوروبيين الشرقيين قديماً قدم الحركة الصهيونية ذاتها، فمعظم الذين وصلوا أولاً إلى إسرائيل من الصهاينة والسواد الأعظم من قادة إسرائيل ورؤساء وزرائها، كانوا من أصول روسية. وعندما تأسست الحركة الصهيونية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، كان معظم اليهود في فلسطين من الطائفة الأرثوذكسية المتزمتة، التي كانت ترفض مجرد ذكر فكرة الصهيونية والتي كانت تكن لها شديد العداء. فحسب معتقداتهم، كانت الأرض المقدسة ستحصل على خلاصها فقط من خلال التدخل الإلهي الذي سيتم في عصر المسيح المنتظر. وكانت المثل الصهيونية للخلاص السياسي والعلماني مثلاً آثمة شريرة وغير مقبولة. وكان ديفيد بن غوريون (*David Ben Gurion*)، أول رئيس وزراء إسرائيلي، يهودياً روسياً، وقد صعق

عند قدومه إلى فلسطين حين علم أن اليهود الموجودين في فلسطين كانوا يعارضون تماماً القيم والمثل الصهيونية التي جلبها معه إلى فلسطين. وقال معلقاً على ذلك: "إن جحيماً سحيقاً يفصل ما بين طرفي المجتمع اليهودي في فلسطين". وطالب بشن حرب ضد "الحاخامات الذين خانوا شعبهم." وكذلك الأمر بالنسبة لحاييم وايزمان (*Haim Weizmann*)، زعيم المنظمة الصهيونية،الذي أصبح فيما بعد أول رئيس لإسرائيل، حيث كان هو الآخر مولوداً في روسيا.

واشتكى وايزمان إلى زوجته حين قدم إلى فلسطين مع البريطانيين الغزاة بقوله: "تخيلي أن بعض ممثلي الطائفة الارثوذكسية قد رفضوا واستنكروا مجيئنا (أي الصهيونية) وشجبوا ذلك لدى الحكومة (البريطانية)..." أراد الروس الصهاينة إحياء اللغة العبرية حتى يتسنى لليهود والصهاينة في دولتهم الجديدة الحصول على لغة واحدة تجمعهم. ولم يكن هيرتزل، مؤسس الصهيونية، واثقاً من إمكانية نجاح العبرية في هذه المهمة، فقد كتب في صحيفة "جويش ستيت" (*Jewish State*): "من منا متمكن من اللغة العبرية إلى الحد الذي يمكنه من طلب تذكرة قطار بهذه اللغة؟" اعتقد هيرتزل أن الدولة اليهودية ستكون متعددة اللغات أي أنها فيدرالية لغوية. "سيكون لكل واحد لغته الخاصة التي ستكون الموطن العزيز لأفكاره الخاصة." وكانت اللغة الرسمية لأول مؤتمر صهيوني عام 1897 في بازل في سويسرا هي اللغة الألمانية.

عاش حاييم مارغاليت كالفوريسكي (*Haim Margalit Kalvorisky*)، وهو مهندس زراعي بولندي المولد، في منطقة الجليل منذ عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر، وكان عضواً في الجمعية الاستعمارية اليهودية التي كانت تقوم بشراء الأراضي في فلسطين وتشجع إقامة المستوطنات. وبعد أن أمضى فترة طويلة من عمره وهو يعمل على انتزاع أملاك العرب، خلص كالفوريسكي (*Kalvorisky*) إلى أن "العرب ليسوا قطيعاً من الأغنام، بل هم بشر ولهم قلوب وأرواح." كما خلص إلى أن الصهاينة "يجب عليهم أن يكافحوا حتى يتوصلوا إلى اتفاق مع العرب، وهذا ما ترفضه الحركة وتتجاهله. لا يمكن للحركة الصهيونية أن تستمر بإنكار وجود هذه المشكلة والاعتقاد بأن العرب ليسوا سوى قطيع وحفنة من المتملقين الذين هم على استعداد لبيع كل شيء مقابل حصولهم على وجبة طعام." واقترح بعد ذلك التوصل إلى

اتفاقية سياسية "السنا مضطرين للتنازل عن أي شيء من البرنامج السياسي الذي وضعناه لأنفسنا." ومجدداً خلص كالفوريسكي إلى نتيجة هي:"إذا لم يعامل اليهود العرب بالطريقة التي لا يرغبون لأحد أن يعاملهم بها في الشتات، وبخاصة من المسيحيين، وإذا لم يبنوا بيوتهم على أنقاض الآخرين، فإن إمكانية التعايش ممكنة".

أمضى حاييم وايزمان سنوات قليلة في سويسرا حيث عقد أول مؤتمر للصهيونية عام 1897، ثم انتقل إلى إنجلترا عام 1904 وهو في الثلاثين من العمر. لذا، فما من شك في أن القوى التي كانت تقف وراء هذا الروسي ذي الثلاثين عاماً، كانت قوية جدا؛ حيث أنه ولدى وصوله إلى لندن، لم تكن لغته الإنجليزية جيدة إلى درجة أنه اضطر إلى الحديث مع وكيل وزارة الشؤون الخارجية في إنجلترا بالفرنسية، بينما كان وايزمان يصوغ أفكاره باللغة اليبدية (*Yaddish*) (وهي لهجة يتكلم بها اليهود في أوروبا الوسطى وروسيا وتكثر فيها الكلمات العبرية، وهي مشتقة من اللغة الألمانية وتكتب بحروف عبرية). وفي باديء الأمر، ولعقود كثيرة تلت، لم يتقبل البعض، الكثير من الحلم الصهيوني، ولم يخرج جاكوب شيف (*Jacob Schiff*)، الزعيم النافذ للجمعية الأميركية اليهودية والممول النيويوركي البارز، بانطباعات إيجابية بعد لقائه هيرتزل لأول مرة في بداية القرن، حيث قال إن الصهيونية "نظرية عاطفية" لا مستقبل لها.

ولم يكن اليهود المتدينون يرون أن الصهيونية التي يدعو لها هيرتزل كانت تحريفيّه ملحدة. فمن منظورهم، أن الخلاص سيكون على يد المسيح المنتظر وليس من خلال السياسات والحكومة الدنيوية التي ينادي بها هيرتزل، الذي لا يعرف أصلاً عن الدين اليهودي إلاّ النزر اليسير. أما آحاد حاعام (*Ahad Haa'm*)، مؤسس "الصهيونية الثقافية" والذي واجه هيرتزل لأول مرة في مؤتمر بازل، فقد حذر قراءه من ذلك وقال: "إن خلاص إسرائيل سيكون على يد الأنبياء لا على يد الدبلوماسيين."

ولكن يبدو أنه كانت هناك قوة كبيرة، أكبر بكثير من هيرتزل نفسه، توجه هيرتزل وتساعده على نشر برنامجه الجديد وتيسر له أمر لقاء قادة العالم في أي وقت يشاء. فقد قابل السلطان التركي طالباً منه أن يمنحه فلسطين موطناً لليهود، في الوقت الذي كانت فيه فلسطين لا تزال تحت حكم الإمبراطورية العثمانية المسلمة. ثم قابل قيصر ألمانيا وملك إيطاليا،

والبابا، ووزير الحرب البريطاني، ووزير الداخلية في بلاط قيصر روسيا، وهو الشخص الذي يحمله اليهود مسؤولية أسوأ المذابح في تاريخ روسيا وأكثرها دموية. ووعد وايزمان الوزير الروسي بأن الصهاينة ستمنع اليهود من المشاركة في النشاطات والحركات الثورية الروسية، وطلب في مقابل ذلك من الوزير أن يسمح بالحركات الصهيونية داخل روسيا وأن يشجع هجرة اليهود الروس إلى فلسطين.

لم تلق الصهيونية قبولاً لدى أغلبية اليهود الموجودين في فلسطين والولايات المتحدة، كما أن الحاخام وايز (*Rabbi I. M. Wise*)، مؤسس منظمة الإصلاح الأميركي لليهودية في الولايات المتحدة، أعلن نيابة عن منظمته: "لن نحيد أبداً عن معارضتنا للصهيونية السياسية... كان صهيون ملكاً نفيساً في الماضي... ولكنه ليس أملنا في المستقبل. أميركا هي صهيون بالنسبة لنا." وكان معظم الأميركيين اليهود غير راضين عن الصهيونية كذلك، حيث بلغ عدد أتباع الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة عند اندلاع الحرب العالمية الاولى 20 ألفاً فقط من أصل 3.5 مليون يهودي في الولايات المتحدة. وفي عام 1912، قرر المحامي من ولاية بوسطن لويز ديمبتز برانديز(*Louis Dembitz Brandeis*) وهو أميركي من أصول أوروبية شرقية، أن يعتنق الصهيونية، مما شكل منعطفاً حاسماً في تاريخ الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة. كان برانديز صديقاً حميماً للرئيس الأميركي المقبل وودرو ويلسون(*Woodrow Wilson*)، ثم أصبح رئيساً للحركة الصهيونية الأميركية خلال الحرب العالمية الأولى. وفي عام 1916، عين ويلسون صديقه برانديز في المحكمة العليا. ومن خلال الجهود التي بذلتها الحركة الصهيونية، فقد أقر الاتحاد الأميركي للعمال مبدأ حصول اليهود على وطن لهم، ولكن ما يثير الدهشة هو حصول ذلك وسط معارضة كبيرة من العديد من النقابات المهنية اليهودية التي شجبت ما يقوم به ويلسون والصهيونية. كان وودرو ويلسون ابناً لوزير بروتستانتي من البرسبتريان *Presbyterian* وقارئا للإنجيل بشكل يومي. وكانت البروتستانتية الأميركية تنظر دائماً بعين العطف الشديد نحو مثل الصهيونية المسيحية. وبدوره كان وودرو ويلسون شديد التعاطف مع المحنة التي يعيشها اليهود ومع فكرة حصولهم على وطن يلم شتاتهم. لكن حاييم وايزمن، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، لم يوافق على صهيونية برانديز ذات الصبغة

الأميركية وتمكن من إزاحته من منصبه في الانتخابات بفضل المهاجرين الجدد من روسيا وأوروبا الشرقية.

كانت الأسباب التي دفعت بريطانيا وراء تأييدها للصهيونية مزيجاً من الدين، والجغرافيا السياسية، والمال اليهودي والسلطة السياسية. وكان رئيس الوزراء لويد جورج (*Lloyd George*) وكذلك بلفور(*Balfour*) والعديد من أبرز قادة المكتب الاستعماري إما صهاينة يهود أو صهاينة مسيحيين. أما أولئك الذين لم يدعموا أو يساندوا القضية الصهيونية، فلم يكونوا من ذوي النفوذ، أو أنهم كانوا قد أزيحوا عن السلطة. ومن الموثق أن بلفور قال في اجتماع وزاري رسمي: "أنا صهيوني". وفي 1917/11/2، صدر وعد بلفور الذي "تعهد لليهود بوطن في فلسطين." وعلق آرثر كويستر (*Arthur Koester*) على ذلك الوعد بقوله، إن دولة قد وعدت دولة أخرى بمنحها أرض دولة ثالثة! يا له من أمر مستحيل ووضع غير طبيعي، كما أطلق على هذا الوعد اسم "الزنجي الأبيض".

ووفقاً لمؤلف كتاب "فلسطين واحدة بالكامل"، توم سيجيف (*Tom Segev*)، وهو مؤرخ إسرائيلي مشهور وكاتب عمود بارز في صحيفة هآرتس (*Ha'aretz*) الإسرائيلية، فإن خوض حرب في الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الاولى، لم يكن مخططاً له في البداية. ويقول سيجيف إن "تصرف بريطانيا كان مبنياً على فرضية أن أفضل وسيلة لضرب ألمانيا كانت المواجهة المباشرة في أوروبا الغربية. ولم تكن احتمالية الالتفاف على الجيش الألماني من الشرق، عبر الإمبراطورية العثمانية، جزءاً من خطة الحرب العالمية الأولى. إلا أن الكثيرين يعتقدون بأنها أصبحت كذلك نتيجة للضغط الهائل من الحركة الصهيونية.

لم يكن رئيس الوزراء الانجليزي لويد جورج بغريب عن الصهيونية ذلك أن " الحركة الصهيونية في لندن حظيت بخدمات أحد المحامين لتسهيل اتصالاتها بوزارة الخارجية، وكان هو نفسه ديفيد لويد جورج (*David Lloyd George*) " والذي أصبح رئيساً للوزراء عام 1916. ووفقاً لصحيفة جوويش كرونيل (*Jewish Chronicle*)، فإن لويد جورج "كان مؤمنا شديد الحماس تجاه القضية الصهيونية". وكان هيربرت

صامويل (*Herbert Samuel*)، وهو صهيوني يهودي، يستشيره في كثير من الأحيان أثناء صياغته للاقتراح الذي تبلور عام 1917 ليصبح وعد بلفور.

لقد نشأ لويد جورج في كنف الإنجيل، وقد أخبر بن غوريون ذات مرة "لقد تعلمت في المدارس عن تاريخ اليهود أكثر بكثير مما تعلمته عن تاريخ بلدي. إنني أستطيع أن أذكر لك أسماء كل ملوك إسرائيل، ولكني أشك في قدرتي على ذكر أسماء ستة من ملوك إنجلترا أو أي من ملوك ويلز."

كان هيربرت صامويل، اليهودي الصهيوني، في الرابعة والثلاثين من عمره عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، عندما قام بصياغة مذكرة في يناير من عام 1915 وقدمها أمام مجلس الوزراء البريطاني يقترح فيها غزو فلسطين. ومنذ عام 1915، كان لويد جورج قد بدأ في ضغطه وطرحه لمسألة احتلال فلسطين. وبما أن وزارة الحرب خططت أن تخوض الحرب في أوروبا فقط، حيث اعترض اللورد هوراتيو هربرت كيتشنر (*Lord Horatio Herbert Kitchner*)، وزير الحرب، وأصر على رأيه بأن "فلسطين لن تكون ذات أهمية لنا بأي شكل من الأشكال"، فقد "غرق كيتشنر"، حسب رواية سيجيف، "في البحر بعد ذلك بعام واحد، وغرقت معه خطته الاستراتيجية التي تمثلت في اقتصار الحرب على الجبهة الغربية من أوروبا فقط. "وتغيرت خطة المعركة وتلقت القوات البريطانية في مصر أوامر بغزو واجتياح فلسطين. وعقب محاولتين فاشلتين لغزو غزة، غيّر لويد جورج قادته العسكريين واستبدلهم بآخرين. كان اللنبي، وهو صهيوني مسيحي، قارئاً شرهاً للإنجيل وكانت له اهتمامات عظيمة بفلسطين وتاريخها وجغرافيتها ونباتاتها وطيورها. وكان اجتياح فلسطين بالنسبة لكثير من الغربيين، وبخاصة أولئك الذين شاركوا فيه، بمثابة حملة صليبية أخرى، ولكن الفارق الوحيد هو أن هذه الحملة قد شنت نيابة عن الصهيونيين. وكتب أنطونيو دي بالوبار (*Antonio de Ballobar*)، الذي كان يشغل منصب القنصل العام ويرعى المصالح الدبلوماسية لإسبانيا وغيرها من الدول في القدس خلال الحكم العثماني، كتب في مذكراته بعد أن دخلت قوات وجنود اللنبي الناصرة "لقد طهّرت الناصرة، أرض المسيح، من الغزاة الهمجيين." وقابل موشيه سميلانسكي (*Moshe Smilansky*)، من

سكان تل أبيب، أحد جنود اللنبي وهو أسترالي يدعى سيد شيرسون (*Sid Sheerson*) ويعمل راعياً بالأصل. وقال هذا الراعي إنه تطوع لهذا الجيش لانه عندما كان "طالباً في المدرسة عكف على دراسة الإنجيل وأدرك أن أرض الإنجيل قد اغتصبت من أهل الإنجيل." وعندما استدعي الأستراليون للتطوع "وضع يده على سيفه وباركته أمه وأخته قائلتين: "إذهب واسترجع الوطن للأمة الوحيدة التي ظلت بلا وطن." وعندما تمكن اللنبي من هزيمة العثمانيين ودخل القدس، جلجلت أجراس كنيسة كاثدرائية وست مينستر (*Westminster*) للمرة الاولى خلال السنوات الثلاث التي تلت بداية الحرب العالمية الأولى وأرسل الملك جورج *George* برقية شخصية إلى اللنبي. وكتب الميجور فيفيان جيلبرت (*Vivian Gilbert*): "اثنان فقط من حاملي الصليب نجحوا في تحرير المدينة المقدسة، الصليبي جودفري أوف بويلون (*Godfrey of Bouillon*) وإدموند اللنبي (*Edmond Allenby*)."

ونعود إلى توم سيجيف (*Tom Segev*)، المؤرخ الإسرائيلي، والذي رأى أن وعد بلفور عام 1917، بمنح اليهود وطناً في فلسطين لم يكن "نتاجاً ومحصلة نهائية للمصالح الدبلوماسية والعسكرية، بل كان نتيجة حتمية للعنصرية والدين والدجل. إن الرجال الذين أخرجوه إلى حيز الوجود كانوا مسيحيين وصهاينة، وفي كثير من الحالات، معادين للسامية. وكانوا كلهم يؤمنون بأن اليهود يسيطرون على مقدرات العالم." ولقد كتب جورج لويد في مذكراته، أنه دعم الصهيونية وآزرها بسبب خوفه من القوة العالمية لليهود. ويدعي جورج لويد إن حماسته للصهيونية كانت ضرورية للظفر بالحرب العالمية الأولى، حتى يتمكنوا من التأثير والضغط على الولايات المتحدة، لتكثف من انخراطها في الحرب، وأن اليهود كانوا القوة الحقيقية الدافعة وراء الثورة الروسية، حيث أن باستطاعتهم التأثير على نظرة روسيا إلى الأطراف المتناحرة إبان الحرب العالمية الاولى. وكانت برقيات وايزمان من لندن إلى العالم اليهودي تؤكد هذا الانطباع. وفي إحدى هذه البرقيات، يقول وايزمان مخاطباً أحد الصهاينة البارزين في واشنطن، "ينبغي على الأصدقاء الأميركيين ألا يألوا جهداً في الضغط على أصدقائنا الروس للحصول على دعم قوي للسياسة البريطانية وسياسة التحالف الدولي." وفي رسالة أخرى وجهها إلى لويز براندنز (*Louis Brandies*) في محكمة العدل

الأميركية يقول وايزمان: "يجب ألاّ ندخر وسعاً في الحيلولة دون حصول الألمان على موطيء قدم في جنوب روسيا... إننا نعتقد أن اليهود في جنوب روسيا، الذين يتحكمون في التجارة، يستطيعون بكل فاعلية مواجهة الألمان والمناورات البلشفية". وأورد السفير البريطاني في تركيا أن من أوصل كمال أتاتورك إلى السلطة كان "مؤامرة دولية حاكها اليهود والماسونيون والصهاينة" الذين كانوا "القوة المحفزة الحقيقية للثورة التركية الشابة التي أشعلها أتاتورك". وفي الوقت نفسه، كتب السفير البريطاني في واشنطن قائلاً: "إنهم منظمون جدا، وبخاصة في الصحافة والتمويل والسياسة، ولا يمكن أبداً التقليل من شأن نفوذهم." أما اللورد روبرت سيسل (*Robert Cecil*)، وكيل وزارة الخارجية إبان الحرب العالمية الأولى فيرى أن المرء لا يمكنه "المبالغة في شأن القوى الدولية لليهود."

كان إدوين مونتاغو (*Edwin Montagu*)، وهو ابن عم هربرت صامويل، يشغل منصب وزير التسليح في حكومة لويد جورج خلال الحرب العالمية الأولى. وحاله حال الكثيرين من اليهود، فإنه كان يعتقد أن الصهيونية تشكل تهديداً، وأن الصهيونية المسيحية كانت انعكاساً لمعاداة بريطانيا للسامية ورغبتها في التخلص من اليهود الإنجليز. وكان يصرعلى أن بريطانيا لا بد وأن تستشير الرئيس الأميركي وودرو ويلسون قبل إصدارها وعد بلفور. وعندما فعلت الحكومة البريطانية ذلك جاءها الجواب من البيت الأبيض بعدم موافقة الرئيس الأميركي على إصدار وعد بلفور ولمّا علم وايزمان بذلك، قام بتشكيل جماعة الضغط واللوبي الخاص به والمكون من أصدقائه في الولايات المتحدة. وعلى الفور، غير البيت الأبيض من توجهاته وقراراته ليعلن تأييده وعد بلفور. "ولم يكن بمقدور لويد جورج آنذاك أن يفسر ما حصل إلاّ على أنه تأكيد لقناعته بسيطرة اليهود على البيت الأبيض." وصدر وعد بلفور عام 1917 ليمنح اليهود حق إقامة دولتهم في فلسطين دون الإجحاف والإضرار بحقوق العرب. ولا بد أن البريطانيين كانوا يعلمون جيداً في قرارة أنفسهم أن هذا الوعد كان "زنجياً أبيض".

سعى السير مارك سايكس (*Sir Mark Sykes*)، الذي أدار المفاوضات سرا في اتفاقية سايكس- بيكو (*Sykes - Bico*) مع الفرنسيين لتقسيم الوطن العربي إلى دويلات، إلى عقد لقاء بين الأمير فيصل

وايزمان، ونصح فيصل بأن يسعى لاسترضاء وايزمان. وكتب سايكس إلى الأمير فيصل أنه سواء أحب المرء اليهود أم كرههم فإنه لا يجب عليه أن يغفل قوتهم الهائلة. كما أخبره بأن علينا أن نتعلم من الدرس الذي لقنه اليهود لكل من الامبراطوريتين الإسبانية والروسية القيصرية، حيث حاولتا اضطهاد اليهود. لقد اختفتا تماماً عن الوجود. وأضاف سايكس في رسالته: "صدقني، إنني أقول الحقيقة عندما أخبرك إن هذا العرق المحتقر والضعيف عالمي وذو سطوة ولا يمكن إخماده"، وأضاف إن "بإمكانك أن تعثر على اليهود في مجالس ووزارات كل دولة وكل بنك وكل عمل وتجارة ومشروع."

وليس أدل على السطوة العالمية لليهود من الكيفية التي تحول بها ونستون تشرشل (*Winston Chirchill*) المتعجرف إلى ونستون تشرشل الحمل الوديع، في حضور حاييم وايزمان، الذي كان يبدي احتجاجه على اقتراح رئيس الوزراء بولدوين (*Baldwin*) بوضع حدود للهجرة إلى فلسطين... وحسب الرواية الواردة في كتاب "فلسطين واحدة بالكامل" لأحد الأحداث فإن "المسؤولين البريطانيين الكبار استمروا في معاملة وايزمان بكل إجلال وإخلاص. فقد استضافه السير آرشيبالد سينكلير (*Sir Archibald Sinclair*) على مأدبة عشاء في منزله، وكان آنذاك زعيم الحزب الليبرالي البريطاني، حيث كان ونستون تشيرشل بين المدعوين على شرفه. وفي تلك الحفلة، أسرف تشرشل في الشراب حتى ثمل ووصف رئيس الوزراء ستانلي بولدوين (*Stanley Baldwin*){بالأحمق}، ووعد وايزمان بأنه سيدعم الصهاينة حتى وإن قاموا بارتكاب حماقات فظيعة. ثم تحول إلى كليمنت آتلي (*Clement Attlee*) الذي كان متوقعاً أن يصبح رئيساً للوزراء وخاطبه مشيراً إلى وايزمان: "إنه أستاذك، وأستاذي، وكان أستاذ لويد جورج، وسوف ننفذ كل ما يطلبه منا."

كان الانتداب البريطاني على فلسطين يهدف في الأساس إلى تحويل فلسطين إلى دولة يهودية. فقد وصلت حكومة ظل وهي "اللجنة الصهيونية" إلى فلسطين مع حملة الجنرال اللنبي، وكانت هذه هي الحكومة الفعلية في فلسطين. وكانت هذه اللجنة قد أرسلت قبل أن تقرر الحكومة البريطانية ما إذا كانت ستبقى في فلسطين أم لا، وحتى قبل أن تمنح عصبة الأمم التفويض بالانتداب لإنجلترا. ونزل وايزمان في المعسكر نفسه مع اللنبي في الرملة حيث دعاه اللنبي لدخول القدس

بصحبته، ولكن وايزمان قال إن ذلك قد يثير العواطف الآن ويؤجج مشاعر المسلمين والعرب، ولكنه علق قائلاً: "اللنبي معنا ومنّا."

وعملت اللجنة الصهيوينة من فورها على تأسيس منظمات خاصة بها لكل من التعليم، والثقافة، والبنى التحتية، والأمن، والجيش السري، وذلك كله كان يتم بمباركة مطلقة من مسؤولي وضباط الانتداب البريطاني في فلسطين، والذين كان معظمهم إما يهودياً صهيونياً أو صهيونياً مسيحياً. أما أولئك الذين لم يبدوا تعاطفاً مع الأجندة الصهيونية فكانوا يقالون من مناصبهم على وجه السرعة. وفتحت أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها، حيث ازداد تعداد اليهود في فلسطين خلال 30 عاماً ليصل إلى ثلث سكان فلسطين، بينما ظل العرب رغم تلك الهجرة المهولة يشكلون ثلثي السكان.

وفي مايو من عام 1919، عقد العرب في فلسطين مع الفرع المحلي في مدينة يافا للاتحاد الاسلامي- المسيحي اجتماعاً لهم في سينما الزهور. ودعا الأعضاء في هذا الاجتماع العام، إلى المساواة بين كل سكان فلسطين قاطبة بمن فيهم اليهود الفلسطينيون، ولكنهم عارضوا الهجرة اليهودية. وقال الاجتماع إن الصهيونية ليس لها أي جذور على الإطلاق في شريعة موسى، فهي ليست سوى اختراع مسجل باسم هيرتزل، وليست شريعة من الله. وتطورت عملية مقاومة الهجرة اليهودية الصهيونية والمستوطنات، من حالات متناثرة هنا وهناك، إلى إضراب عام استمر ستة أشهر عام 1936. وبعد ذلك قامت انتفاضة شعبية عامة تحولت بدورها إلى ثورة جامحة، لم تتمكن أي من الحكومة البريطانية المحلية ولا الوكالة الصهيونية في فلسطين من إخمادها وكبح جماحها. وكانت الوكالة اليهودية حكومة فاعلة ضمن حكومة أخرى شكلية، وفي حالات الصراع والتصادم كانت الأحداث تثبت أن لها اليد العليا.

بدأت العلاقة الودية الطبيعية بين الفلسطينيين واليهود المقيمين في فلسطين تسوء تدريجياً مع ازدياد حدّة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ووقعت مواجهة للمرة الأولى بين مهاجر روسي أصبح فيما بعد زعيماً للجنة الصهيونية، وهو مناحيم يوسشكن (*Menachem Ussishkin*) وعمدة مدينة القدس الفلسطيني موسى كاظم الحسيني. كان يوسيشكن يوصف

بانه "روسي جدا"، وهو لا يتكلم إلا بالعبرية بينما الحسيني لا يتكلم سوى العربية، مما أوجب اللجوء إلى مترجم يدير الحوار بينهما.

وتساءل الحسيني عن مدى تقدم مؤتمر السلام في باريس والذي تبع الحرب العالمية الاولى، فأجاب يوسيشكن بأنه رغم عدم التوصل إلى اتفاق حتى الآن، فإن الأمور مستقرة، حيث تقرر أن تصبح سوريا محمية فرنسية وتظل فلسطين خاضعة للحكم البريطاني. فأجابه الحسيني، طبقا للحوار المدوّن في كتاب "فلسطين واحدة بالكامل": "لن يوافق العرب على ذلك". فردّ عليه يوسيشكن بقوله: "اسمع، لقد أخبرتك أن الأمور كلها قد سويت" وأضاف إن الأمير فيصل قد وافق على منح اليهود وطناً قومياً في فلسطين".

وكانت إجابة الحسيني أن العرب في فلسطين لم يخولوا فيصل لتقديم تنازلات باسمهم. وقال إنه لا يكنّ أية ضغينة لليهود، فأولئك الذين كانوا يعيشون من قبل في فلسطين من اليهود كانوا موضع ترحيب، ولكن الفلسطينيين يعارضون هجرة المزيد من اليهود. وحاول الحسيني أن يوضح ليوسيشكن أن طريقة وأسلوب التعامل كان أمراً عظيم الأهمية بالنسبة للعرب. وقال إن الصهاينة لا يفهمون ولا يتفهمون الثقافة العربية وانهم يخاطبون العرب بلغة فيها احتقار وتعالٍ وإحساس بالتفوق." واعترض الحسيني على مطلب اليهود بطباعة الدعوات التي تؤيد وتحتفي بالاحتلال البريطاني لفلسطين باللغة العبرية لأن معظم اليهود يفهمون اللغة العربية، ولأنهم في معظمهم لا يتكلمون حتى بالعبرية وثالثاً لأن هذا الطلب رمزي ويقصد به إجبار البلدية على البدء بتنفيذ المطالب الصهيونية. "عندها قال يوسيشكن *Ussishkin*للعمدة بأن اليهود قد تاهوا في البراري أربعين سنة قبل أن يصلوا إلى أرض الميعاد. وهنا ابتسم موسى كاظم الحسيني، وقال إن اليهود تاهوا أربعين عاماً لأنهم لم يطيعوا موسى (النبي) وقال كذلك إن عليهم أن يطيعوا موسى الآن (أي موسى كاظم الحسيني) ويلتزموا أوامره، وإلاّ فإن الأمر سيكلفهم أربعين سنة أخرى من التيه". عندها دوّن يوسيشكن في مذكراته بأن هذا العمدة لا يمكن كسبه للقضية الصهيونية.

كان فلاديمير جابوتنسكي (*Vladimir Jabotinsky*)، والذي غير اسمه الأول إلى زئيف (*Ze'ev*)، مهاجراً روسياً، وكان هو السبب وراء تشكيل الجيش اليهودي الذي وصل إلى فلسطين مع الغزاة البريطانيين.

كان جابوتنسكي صحفياً وكاتباً وخطيباً، وكان ديفيد بن غوريون، الأب المؤسس لإسرائيل، يطلق على جابوتنسكي اسم فلاديمير هتلر (*Vladimir Hitler*) بعدما تطور الخلاف العقائدي بين الرجلين. قام جابوتنسكي بتأسيس الاتحاد العالمي للصهاينة التعديليين (*World Union of Zionist Revisionists*) وحركتها الشبابية، بيطار، وذلك في عام 1925.
ورفض التعديليون ما كانوا يعتبرونه انحرافاً واعتدالاً في الاتجاه الرئيسي للصهيونية. وقامت الصحيفة الخاصة بالحزب، وهي صحيفة ناشيونال فرونت (*National Front*)، "بالمطالبة بضم فلسطين كاملة بما فيها الأراضي الأردنية والصحراء السورية." أما آبا آشيمير (*Abba Achimier*)، مؤسس الصحيفة المذكورة عام 1931، فكان يدّعي بأنه فاشستي. وكتب إلياهو زفي كوهين (*Eliyahu Zvi Cohen*) قائلاً: "لو أراد الهتلريون أن يتخلوا عن كراهيتهم لليهود ويحذفوها من برنامجهم، فإننا أيضاً سنقف إلى جانبهم– لو لم تقم الهتلرية في ألمانيا، لضاعت ألمانيا هباء منثورا. نعم لقد أنقذ هتلر ألمانيا." وتم تنظيم حركة بيطار الشبابية على قدم الموازاة مع الحركة الشبابية التابعة لموسوليني (*Squardristi*)، وكان جابوتنسكي ينظر إلى التنظيم العمالي الصهيوني على أنه "سرطان منتشر في جسم اليشوف (*Yishuv*) (المجتمع اليهودي في فلسطين)، وهو يصبح أكثر خبثاً مع مرور الوقت." وحذر بن غوريون في اجتماع عمومي في فبراير 1933 الحزب الصهيوني الرئيسي، الماباي (*Mapai*) من "التقليل من شأن حدة الخطر الهتلري الذي يتهدد الشارع اليهودي والصهيوني." ثم أشار إلى جابوتنسكي بوصفه فلاديمير هتلر (*Vladimir Hitler*). ومجدداً في 1933/3/15، أعلن بن غوريون أنه حان الوقت لمجابهة هذه المشكلة الخطيرة، واعتقد أنه قد آن الأوان لشن الحرب ضد "الهتلريين الموجودين في صفوفنا... إننا نواجه حرب حياة أو موت." وفي 1933/6/16، قام عميل سري للتعديليين باغتيال زعيم الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، حاييم آرلوسوروف (*Chaim Arlosoroff*). إن حركة جابوتنسكي هذه هي النواة التي أفرزت الليكود في الربع الأخير من القرن العشرين وعصابات الإرهاب عهد الإنتداب قبل ذلك.

استمرت الحركة الصهيونية في انحرافها إلى اليمين، وبدأ حزب العمل الذي انبثق عن الماباي وعن الحركة العمالية في فقدان سيطرته لصالح حزب التعديليين الذي انبثق عنه حزب الليكود. وقبيل الإعلان

عن تحول فلسطين إلى دولة إسرائيل، أسس التعديليون منظمات إرهابية عكفت على اغتيال العرب والبريطانيين على حد سواء. فقد قاموا بتفجير فندق الملك داود، مما أدى إلى قتل وجرح المئات من الأشخاص. وكان رؤساء وزراء إسرائيل فيما بعد، وتحديداً مناحيم بيغن (*Menachem Begin*) وإسحاق شامير (*Itzhak Shamir*)، من بين قادة وزعماء تلك المنظمات الإرهابية. وتمكن بيغن من الوصول إلى قائمة الإرهابيين المطلوبين، والتي أعدتها الإدارة البريطانية في فلسطين.

أصبح فلاديمير جابوتنسكي المتحدي الرئيسي الذي يواجه تيّار وايزمان من الصهيونية. واعتقد وايزمان أن العرب يمكن خداعهم والتغرير بهم، ليقبلوا النظرة الصهيونية للدولة اليهودية في فلسطين، وكان جابوتنسكي على قناعة تامة من الكراهية التي يضمرها الفلسطينيون تجاه الهجرة والوجود اليهوديين في فلسطين. فهو لم يناقش شرعية حقوق العرب في فلسطين، ولكنه شدد على أن ذلك الامر يأتي بالمرتبة الثانية على سلم أولويات اليهود. وعارض جابوتنسكي فكرة إنشاء مجلس تشريعي في فلسطين لأن ذلك المجلس لا بد وأن يشمل العرب، واستقال بعد ذلك من اللجنة التنفيذية الصهيونية محاولا الاطاحة بوايزمان من منصبه في المنظمة الصهيونية العالمية، غير أنه فشل في ذلك. وأقدم جابوتنسكي على تشكيل نسخته من الصهيونية التعديلية، وهي راديكالية وفاشستية باعتراف التعديليين أنفسهم. وشنت منظمة الإرغون، الذراع العسكري لحزب التعديليين، هجمات إرهابية ضد الفلسطينيين العرب. وعقد سيمحا فلابان (*Simha Flapan*)، وهو صحفي إسرائيلي، مقارنة بين ما قامت به منظمة الإرغون وما قامت به منظمة فتح، حيث قال: "يمكننا القول إن منظمة الإرغون قد وضعت وأسست النموذج الإرهابي، الذي تبنته منظمة فتح (التابعة لياسر عرفات) لمدة ثلاثين عاماً متواصلة. وكان من بين ما قامت به من أعمال إرهابية، دفع عربة خضار تختبيء في داخلها قنبلة إلى السوق العربية في القدس، وإطلاق النار على إحدى الحافلات وإلقاء القنابل في الأسواق."

صعق الفلسطينيون بما شهدوه من تحالف القوى بين الإمبراطورية البريطانية والصهيونية، حيث كانتا تعملان على إهانتهم وإلغاء وجودهم. كان الفلسطينيون على قناعة تامة أن الصهيونية كانت ظالمة وجائرة بطبيعتها، لانها ألغت وجودهم في فلسطين لما يربو على

14 قرنا من الزمان وذلك من مبدأ أن الحق مع القوي. وكانت جموع من اليهود الذين عاشوا في فلسطين قبل قدوم الصهاينة تقاسم الفلسطينيين قناعاتهم تلك، حتى أن بعض الصهاينة المخدوعين المضللين الذين أدركوا خرافة الأرض التي لا شعب لها والشعب الذي لا أرض له كانت لهم الفكرة والقناعة نفسها. وعندما بدأ الفلسطينيون مقاومتهم أصبحت المشكلة أكثر جلاء، كانت الحرب بين شعبين: شعب عاش على هذه الأرض لعدة قرون وهم يملكونها الآن، وآخرون يدّعون أن أجدادهم كانوا يملكون هذه الأرض. وبالنسبة لمن يعيشون على هذه الأرض الآن، فإن للفلسطينيين تاريخاً على هذه الأرض يمتد لأربعة عشر قرناً أو أكثر. كانت مزاعم الصهاينة تتعرض للتشكيك والتكذيب المستمرين من قبل اليهود الذين عاشوا في فلسطين ومن كثير من اليهود في كل أرجاء العالم.

سميت المقاومة الفلسطينية إرهابا وقررت السلطات البريطانية محاربة ما أسموه بالإرهاب الفلسطيني واتخذوا عقوبات جماعية لكبح جماح هذه الثورة. وفي عام 1936، بدأت مدينة يافا في إبداء بعض عمليات المقاومة، وجدير بالذكر أن العاصمة تل أبيب بنيت فيما بعد بجانب يافا. ونتيجة لهذه المقاومة الفتية، هدمت السلطات 800 منزل في يافا حسب إحصاءات السكان، و300 منزل حسب إحصاءات صحيفة لندن تايمز (*London Times*). ومنح السكان مهلة 24 ساعة لإخلاء المنازل التي كان سكانها جميعاً من الفلسطينيين الذين تلقوا أوامر الإخلاء من السماء بعد أن نثرتها على رؤوسهم إحدى الطائرات. ورغم ذلك لم تقدم بريطانيا سكنـاً بديلاً لما سيتم هدمه. وجاءت الرواية الرسمية لما يحصل على النحو التالي: هذا الحي فقير جدا وقذر وبؤرة عنف، وهذا التدمير هو جزء من مشروع تحديث مدني ليكون شكل الحي أجمل ولتشجيع الصحة العامة. ولكن كبير القضاة القاضي السير مايكل ماكدونيل (*Sir Michael McDonnell*) كان له رأي آخر، حيث كشف النية الحقيقية لهذا الهدم الذي قامت به الحكومة ليعلن أن الغاية الرئيسة والوحيدة لهذا التدمير، هي الدواعي الأمنية، وأن مسؤولي الحكومة هم الذين يتحملون المسؤولية. وما كان من المفوض السامي البريطاني في فلسطين إلاّ أن أزاحه عن منصبه وطرده من فلسطين.

لقد أصبحت الممارسات الغربية في الموضوع الفلسطيني اليهودي، أو الإسرائيلي العربي ممارسات مملة ومفضوحة تعتمد على لجان تحقيق واتفاقيات توقع ليتم إلغاؤها، كسباً للوقت لا غير. وكان أن تشكلت لجنة جديدة هي اللجنة الملكية برئاسة لورد بيل (*Lord Peel*)، وزير الخارجية الأسبق في الهند. وضمت اللجنة أستاذاً في التاريخ من جامعة أكسفورد، وقاضياً في المحكمة العليا وأحد السفراء السابقين، وحاكماً سابقاً. وخلص تقرير بيل المكون من 404 صفحات إلى أن "الفجوات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية بين المجتمعين الفلسطيني واليهودي لا يمكن ردمها." وافترضت اللجنة تقسيم فلسطين إلى دولتين. وكان أكثر ما أعجب بن غوريون في ذلك التقرير هو التوصية بترحيل العرب خارج المناطق الموصى بها لليهود. وكتب بن غوريون في مذكراته: "سيمنحنا ذلك شيئاً لم نكن نملكه من قبل عندما كان أمرنا بيدنا، سواء في فترة الهيكل الاول أو في فترة الهيكل الثاني." ووضع في مذكراته خطاً تحت كلمتي "الترحيل الإجباري". وأضاف في مذكراته إن هذا الاقتراح كان ذا "عواقب هائلة" لأنه سيخلق "دولة يهودية حقيقية للمرة الاولى في التاريخ." ومجدداً وضع خطاً تحت كلمة "يهودية".

أشعل العرب في فلسطين في عقد الثلاثينيات ثورة عارمة استمرت إلى أن تم إرسال الجنرال الشهير مونتغمري (*Montgomery*) للتدخل لإخمادها. وفي الوقت الذي علقت فيه السلطات المزيد من الفلسطينيين على أعواد المشانق لمجرد حوزتهم على بعض الأسلحة الصغيرة مثل المسدسات، كانت السلطات نفسها تساهم في تأسيس الجيش اليهودي السري الهاغاناه. وقام التعديليون بإنشاء جيوشهم وعصاباتهم المنظمة الخاصة، حيث تشكلت في اوخر الثلاثينيات "وحدة عمليات خاصة" كانت تابعة إلى بن غوريون نفسه. وهكذا تمت إحدى العمليات التي نفذتها "وحدة العمليات الخاصة" في قرية لوبيا في الجليل الأعلى: "تسلل رجال الوحدة ليلا إلى القرية وهم يرتدون أحذية تنس لئلا يصدروا أصواتاً، وكانوا يصبون البنزين وراءهم حتى لا تتمكن الكلاب البوليسية من تعقب آثارهم. ولدى دخولهم القرية، وقع اختيارهم على أحد المنازل التي كانت مشعلة أضواؤها حيث شاهدوا بداخله ثلاث رجال وامرأتين يتحلقون حول جثة مسجاة على الأرض. وعندها أطلق رجال الوحدة نيران بنادقهم الرشاشة من خلال النوافذ. كان أحد رجال هذه

الوحدة، ييغال آلون (*Yigal Allon*)، الذي أصبح فيما بعد نائباً لرئيس وزراء إسرائيل. لقد اتضح انه كان يوجد في ذلك المنزل أطفال أيضا. ونتيجة لهذه العملية، قتل ثلاثة أشخاص وجرح رجلان وامرأة، وجرح ثلاثة أطفال، من بينهم طفل في الثانية من عمره وطفلة في العاشرة."

لم تتمكن القوات اليهودية المحلية وقوات الأمن البريطانية المحلية من إخماد هذه الثورة الفلسطينية، رغم اتخاذهم إجراءات قمعية صارمة وعمليات قتل واغتيال مثل تلك التي حصلت في قرية لوبيا. ولإجهاض هذه الثورة الفلسطينية العربية، أرسلت بريطانيا أشهر خبرائها في مواجهة الإرهاب وهو السير تشارلز تيغارت (*Sir Charles Tegart*)، إلى جانب 25 ألفاً من الجنود وأفراد الشرطة إلى فلسطين. وكانت تلك القوة العسكرية البريطانية أكبر القوات التي غادرت بريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى. وبدءاً من خريف عام 1937، بدأ البريطانيون بعقد محاكمات عسكرية لتحقيق "العدالة السريعة". وللحيلولة دون تسلل "الإرهابيين" من الشمال، فقد أقدم تشارلز تيغارت على إقامة حاجز أمني على طول الحدود الشمالية، كما بنيت العشرات من مباني الشرطة والسجون وأقيمت نقاط التفتيش على طول الطرقات. وعلاوة على ذلك، فقد تم استيراد الكلاب من فصيلة دوبرمان من جنوب أفريقيا، إلى جانب إنشاء مركز للتعذيب والاستجواب والتدرب على أساليبها في القدس، وتحديداً في المسكوبية، وهي المنطقة ذاتها التي يحتجز فيها الإسرائيليون الفلسطينيين في أيامنا هذه لاستجوابهم وتعذيبهم.

ويذكرنا الحاجز الأمني الذي أقامه تيغارت بالحاجز الأمني الذي أقامه ويقيمه شارون (*Sharon*) في عام 2002، وكذلك بالحاجز الأمني الذي أقيم مسبقاً على طول الشريط الحدودي مع لبنان. وكان المشتبه بهم، كما هو حالهم الآن، يتعرضون لأشد أنواع التعذيب الجسدي "بما فيها... ضربهم على باطن أقدامهم وأعضائهم التناسلية". وكان بعضهم الأخر يغمس في حمامات جليدية لمدة طويلة جدا. ومن مطلع عام 1938 وحتى نهاية عام 1939، كانت أحكام الإعدام تصدر ضد الفلسطينيين بمعدل واحد كل أسبوع. وتم إعدام أكثر من 30 من هؤلاء في شهر واحد. وكان أليك سيث كيركبرايد (*Alec Seath Kirkbride*) يشغل منصب مفوض مقاطعة الجليل حيث سلم في يوم واحد ثلاثة فلسطينيين إلى سجن عكا

لتنفيذ حكم الإعدام بهم. وبينما كان رجل الدين المسلم في طريقه ليتم تنفيذ الحكم فيه، تصادف أن التقى بكيركبرايد (*Kirkbride*) حيث حياه "بنظرة شزر شديدة وكراهية متأصلة كانت تنطلق من عينيه." وشعر كيركبرايد "بالذنب والاحتقار وألمّ به شعور عارم بالندم" ولكنه ذكرنفسه بأنه ليس هو من أصدر الحكم على أولئك الأشخاص؛ كما قال مفوض آخر معزياً نفسه: "أتمنى لو أن بعضاً ممن يصدرون هذه الأحكام بشكل مباشر أو يوافقون عليها يكون مكاني." أما الآن فقد انتهت تلك الحقبة من الإعدامات التي سادت عقد الثلاثينيات، لكن ما حل محلها كان أفظع، وهو "الاغتيالات المستهدفة" الإسرائيلية، والأوامر التي تصدر للجنود الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة بإطلاق النار بقصد القتل على أبرياء مدنيين غير مسلحين جهاراً ونهاراً.

إن العقوبات الجماعية والإذلال والاحتلال الكامل للقرى والمدن الفلسطينية التي تتم في أيامنا هذه على يد إسرائيل تنبع من جذور فاسدة ومبادىء تتجسّد في القمع الذي مارسته سلطات الانتداب البريطاني، وحليفتها الحركة الصهيونية للمقاومة الفلسطينية والثورة الأولى. "لقد ألقت النظم والقوانين التي كانت السلطات تمارس في ظلها عمليات مكافحة الإرهاب بالمسؤولية كاملة على المجتمع برمته- بكامل قراه وأحيائه وأحياناً مدنه. لقد كانت المبادئ الأساسية تنص على أن الجميع مدانون حتى يثبت عكس ذلك، وكان لا بد للجميع من التعرض للعقاب. وكان القاضي غاد فرومكين (*Gad Frumkin*) (وهو قاض بريطاني صهيوني عين في الإدارة الفلسطينية) يرى أنه أول من بادر إلى ممارسة العقوبات الجماعية..."تلك المبادىء نفسها كانت ترعى "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، بمباركة لا حدود لها من نظام "العدالة" الإسرائيلية، التي تبارك فعلا ذلك الجور والإجحاف مدعوماً من دولة التبشير للديمقراطية والشفافية وهي الولايات المتحدة.

إن الوصف التفصيلي لمهام البحث عن "الإرهابيين" في عامي 1938 و1939 يتطابق تمام التطابق مع ما يحدث في الأراضي الفلسطينية في عامي 2001 و2002 وهو تطابق يكاد يكون بالحرف الواحد... يروي سائق شاحنة بريطاني واسمه أليكس موريسون (*Alex Morrison*) تجربته التي عاشها حين شارك في إحدى العمليات في مدينة طولكرم. كان موريسون يعتقد أن المهمة تهدف إلى إلقاء القبض على

أحد الإرهابيين. وعند وصولهم، كان الرجال قد غادروا البلدة ولم يبق سوى النساء والاطفال وبعض الشيوخ المسنين. وعندما سأل القائد "مختار" المدينة عن مكان تواجد الشبان، أجابه أنه لا يعلم ذلك. ونتيجة لذلك، أجبرت كل النساء على الاصطفاف في طابور واحد والكشف عن صدورهن أمام الجنود ليتأكدوا، حسب زعمهم، من عدم تخفي الرجال بثياب النساء. وفي مدن أخرى، كان الرجال يحتجزون في أماكن مغلقة عشوائياً أو "القفص" كما كان يسميها البريطانيون. وفي الوقت نفسه، كان الجنود يقتحمون المنازل ويكسرون الأبواب ويحطمون الأثاث ويمزقون أكياس الأرز والسكر والطحين ويلقون بما فيها على الأرض. وكان الطحين وزيت الزيتون على وجه الخصوص يسكبان على المفارش والأسرة.

وقام الدكتور البريطاني إيليوت فورستر (*Elliot Forster*) بتوثيق عملية مثل هذه في قرية حلحول قرب الخليل، عندما أجبر الرجال على أن يظلوا محتجزين في منطقة مسيجة حتى مات عشرون منهم بالنوبة القلبية جراء فرط الإرهاق. وحيث أن الكثيرين من القرويين يعتمدون في قوتهم على محاصيل الزيتون الذي يزرعونه، فقد أحرقت الكثير من أشجار الزيتون واجتثت من جذورها كإجراء وقائي وعقاب ضد القرويين. وفي بعض الأحيان، كان الجيش يدخل القرية أو المدينة ويظل فيها لعدة شهور، وبعض القرى كانت تفرغ تماما بينما يتم تدمير بعضها الآخر. أما في قرية باقة الغربية فإن السلطات دمرت 2000 منزل.

ومثلما تفعل وتقول إسرائيل اليوم، كانت السلطات آنذاك تقول إنها لم تكن تنتهك الحقوق المدنية، لكنها كانت تمارس حقها في الدفاع عن النفس. ونجحوا في إبقاء الإعلام بعيداً عما يحدث من خلال إعلان تلك المناطق التي تشهدها عملياتهم مناطق عسكرية مغلقة، ما يعني عدم السماح بدخول الإعلام أو الصحافة. كان البريطانيون يحرقون جثث الموتى وذلك للحيلولة دون تحول الجنازات إلى تظاهرات شعبية عارمة، تماما كما تمنع إسرائيل سيارات الاسعاف حمل الجرحى، بل تتركهم ينزفون حتى الموت، متذرعة بأن سيارات الإسعاف تحمل في داخلها "إرهابيين". ورغم ذلك، لم تصدر أية اعتراضات دولية على ما يجري لأن الإعلام كان، وهو كذلك الآن، "تحت السيطرة"، ومالكو وسائل الإعلام كانوا، كما هم اليوم، تحت السيطرة أيضاً!

كان الزعيم الجديد لمكافحة الإرهاب تيغارت (*Tegart*) صهيونيا شديد المراس، وكان يتعاون مع الوكالة اليهودية. ومنح السياج الامني الذي أراد بناءه إلى شركة البناء التابعة للهستدروت (*Histadrut*)، وهي شركة سوليل بونيه (*Solel Boneh*)، وذلك على أساس مفاوضات سمحت لها بدمج كلفة المفرزة الأمنية اليهودية التي كانت ملحقة بالمشروع.

أسس وينغيت (*Wingate*) جيشا خاصا أسماه "الفرق الليلية الخاصة" الذي مارس عملياته ونشاطاته في الجليل، وكان 75% من أعضاء هذا الجيش من اليهود. وقاموا فعلا بأداء عمليات خاصة، ولكنهم أيضاً قاموا بحراسة خط الأنابيب النفطية العراقية إلى حيفا والسياج الأمني الجديد الذي وعد به تيغارت. وكتب تسيون كوهين (*Tzion Cohen*) وهو أحد الأعضاء اليهود في "الفرق الليلية الخاصة" لوينغيت، بعد استهداف قرية فلسطينية في إحدى العمليات، أن الفريق دخل القرية فجراً. "وبعد أن حشد الرجال كلهم وطوقوا وأجبروا على الوقوف ووجوههم قبالة الحائط وأيديهم وراء ظهورهم، بدأ وينغيت ورجاله الإنجليز بتوقيع العقوبة عليهم لأنه لم يكن يريد أن يشجع كراهية العرب لنا. وفي بعض الأحيان، كان الرجال يجلدون بالسياط على ظهورهم العارية ويجبرون على تلطيخ وجوههم بالطين والزيت. وفي أحيان أخرى، كان وينغيت يطلق النار عليهم ويقتلهم. وفي قرية حطين، قامت الفرقة بتطويق عشرة رجال، وبعد أن أهانتهم وأذلتهم، أطلقت عليهم النار لترديهم قتلى." وكان أحد مسؤولي الفرقة قد تصرف بشكل حضاري أكثر؛ فبعد أن اختار اثنين من الفلسطينيين "وبعد أن تمت محاكمتهما أمامه، أصدر حكمه عليهما بالموت." وقتلهما. وهناك حادثة أخرى حول دخول الفرقة إلى إحدى القرى، حيث طلبت من الرجال الاصطفاف في طوابير، وطلبوا من القرويين أن يجلبوا 15 بندقية لم يكونوا يمتلكونها أصلاً، وعندما لم يتمكن القرويون من إبراز البنادق، أخرجت الفرقة فلسطينياً واحداً من كل خمسة عشر موجودين في الطابور أي ما مجموعه ثلاثة فلسطينيين وقتلوهم على الفور أمام الباقين. وتولت الوكالة اليهودية دفع كل فواتير الفرق الليلة الخاصة، كما كشفت الوثائق التي أوردها توم سيجيف (*Tom Segev*). أما تكاليف الحملة الإسرائيلية على مخيم جنين مثلاً، فلقد تبرع بها الكونغرس الأميركي

كهدية إضافية فوق المساعدات السنوية باعتبارها جزءاً من الحرب ضد الإرهاب.

وما أشبه اليوم بالأمس، وإن كان هذا الشبه ليس وليد الصدفة أبداً، فمعظم قادة الجيش الإسرائيلي اليوم هم توائم لوينغيت. لقد أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية، بعد سنوات عدة على وفاة وينغيت، وثيقة رسمية تفسر نفسها بنفسها: "إن تعاليم أوردي تشارلز وينغيت (*Orde Charles Wingate*) وشخصيته وقيادته كانت حجر الأساس الذي تشكل على أساسه كثير من قادة الهاغاناه. ويتضح تأثير وينغيت في عقيدة المعركة التي تتبناها وزارة الدفاع الإسرائيلية." هذا كلام حقيقي لا غبار عليه.

في مطلع نوفمبر 1938، وصل الميجور جنرال بيرنارد مونتغمري (*Bernard Montgomery*) – الذي اشتهر لاحقاً بسبب معركة العلمين في الحرب العالمية الثانية - إلى فلسطين لإخماد الثورة. وقام مونتغمري باتخاذ أقسى الاجراءات وأشدها لردع الثائرين وكبح جماح ثورتهم. لم يكن الأمر بالنسبة له مجرد تعبير فطري عن الحس الوطني، بل كان ينظر إلى هذه الثورة على أنها حرب. "لقد أصدر للجنود أوامر بسيطة حول كيفية التعامل مع الثائرين: اقتلوهم." وهذا بالضبط ما يأمر به شارون الآن للتعامل مع المقاومين الفلسطينيين خلال الانتفاضة. وتمكن البريطانيون باستخدام تعزيزات هائلة، وبالتعاون مع الوكالة اليهودية وجيشها السري، الهاغاناه، من إخماد الثورة الفلسطينية في الوقت نفسه الذي كانت توشك فيه الحرب العالمية الثانية على الاندلاع. ولكن كما ستكشف الأيام، فإن ذلك سيكون مؤقتاً. فبعد أن أمضى سنوات طويلة مندوباً سامياً في فلسطين، خلص ماك مايكل (*Mc Michael*) إلى أنه حتى وبوجود مليون جندي، فإن ذلك لن يكون كافياً لوأد "الإرهاب" في فلسطين.

كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين نتيجة لسياسة "الترحيل" المقصود للفلسطينيين من موطنهم وبيوتهم عندما كانت دولة إسرائيل تطالب بإعلان وجودها.

* سياسة الترحيل والإبعاد هذه ذاتها التي يتبناها الكثيرون من أعضاء حكومة شارون، فسياسة الإبعاد والترحيل (الترانسفير) مغروسة جذورها

في الأيديولوجية الصهيونية. وفي يونيو 1895، كتب ثيوردور هيرتزل في مذكراته: "سنقوم بتشجيع ونفخ الروح في السكان المفلسين عبر الحدود لنغريهم بالرحيل عن طريق تسهيل توظيفهم في دول الجوار وعرقلة توظيفهم في بلادنا." لهذا، فإن سياسة الترحيل لا تتبع اليمين أو اليسار في السياسة الإسرائيلية، بل إنها قلب الصهيونية النابض بدءاً من هيرتزل (*Herzl*) وانتهاء بزئيف (*Ze'ev*) وشارون (*Sharon*). وكتب توم سيجيف في شأن سياسة الترحيل: "باستثناء حالات قليلة، لم يرفض أو يجادل أحد من الصهاينة الرغبة الشديدة في الإبعاد القسري أو أخلاقياته. فكما قال مناحيم يوسيشكين "أنا على أتم الاستعداد للوقوف والدفاع عن أخلاقية الإبعاد أمام الله وأمام عصبة الأمم". وكما قال بن غوريون أيضاً مشدداً: "لا أرى أي وجه غير أخلاقي في هذه السياسة."

وبدءاً من عقد الثلاثينيات، اتخذت خطوات عملية للتحضير لإبعاد السكان وترحيلهم حيث تشكلت لجنة ترحيل السكان وبدأت بدراساتها وخططها حول ترحيل الفلسطينيين وإبعادهم عن موطنهم. وحظيت فكرة الترحيل الجماعي بمزيد من القبول في الحركة الصهيونية، لا سيما وأن الحرب العالمية الثانية قد أسفرت عن كثير من عمليات الترحيل. وقال زئيف جابوتنسكي (*Ze'ev Jabotinsky*): "إن هتلر- رغم كراهيتنا ورفضنا له– هو الذي عمل على قبول العالم لفكرة الترحيل الجماعي."

بعد الحرب العالمية الثانية، عقد الرئيس روزفيلت (*Roosevelt*) اجتماعاً مع الملك عبد العزيز آل سعود ملك السعودية، حيث كان ينوي مناقشته في مسألة النفط والقضية الفلسطينية. ورحب الرئيس روزفيلت بالملك عبد العزيز على متن السفينة الحربية الأميركية "يو إس إس كوينسي (*USS Quincy*)". وكانت سفينة حربية أخرى اسمها "ميرفي" قد حملت الملك وبطانته إلى البحيرات الموجودة في قناة السويس حيث كانت ترسو السفينة كوينسي. وقال روزفيلت إن اليهود عانوا الأمرين على يد هتلر، وتعهد روزفيلت بإلزام نفسه لحل كل مشكلتهم. وأجاب الملك أنه يتعاطف مع اليهود ومعاناتهم على يدي هتلر ويتفهمها، ولكنه قال إنه لا يجد تفسيراً يبرر إلزام الفلسطينيين والعرب بدفع ثمن همجية الأوروبيون! "أعطهم (أي اليهود) أي أرض يشاؤون في ألمانيا التي اضطهدتهم." وأدرك روزفيلت من فوره أن القضية الفلسطينية ليست

بالسهولة والطواعية التي صورتها الصهيونية واليهود في الولايات المتحدة وكل أرجاء العالم.

وبعيد الحرب العالمية الثانية، قام روبرت باتشي (*Robert Bachi*) وهو اختصاصي في علم السكان والإحصاءات، بدراسة حول مدى إمكانية إقامة دولة يهودية يشكل اليهود فيها أغلبية 2-3% من السكان في فلسطين فسيتطلب الأمر نحو 200 ألف مهاجر سنوياً طيلة خمس سنوات لتحقيق ذلك، وهو ما يجعل هذه المهمة مستحيلة. ودق باتشي جرس الإنذار في تقريره السري من أنه، وحسب معدل مواليد الفلسطينيين، وهو الأعلى في العالم، فإن الأغلبية اليهودية المنشودة حتى وإن تحققت فإنها ستتلاشى قريباً، وبحلول عام 2001 سيعود اليهود أقلية لا تتجاوز ما بين 21% إلى 33% حسب معدل المواليد بين اليهود والهجرة المتوقعة. وكان الجواب الوحيد والحل الامثل لهذه المشكلة بالنسبة للصهيونية هو ترحيل السكان وإبعادهم، طوعاً أو كرهاً، مع قرب الإعلان عن الدولة اليهودية.

وخلال الحرب ما بين عامي 1947 و1948 في فلسطين، والتي يسميها اليهود حرب الاستقلال، بينما يسميها الفلسطينيون والعرب "النكبة"، شنت إدارة الحرب النفسية في الهاغاناه، التي هي البذرة التي نشأ منها جيش الدفاع الإسرائيلي، "عملية الرعب" والتي خططت ونفذت التدمير الشامل لقرية دير ياسين. وأدت الفظائع الوحشية اللاحقة، إلى جانب ترويج إشاعة في صفوف الفلسطينيين بأن الموت والدمار ينتظران كل من سيبقى في الدولة اليهودية، أدت إلى أن يهجر مئات الآلاف من الفلسطينيين المذعورين بيوتهم وأراضيهم بحثاً عن ملاذ آمن حتى تنتهي تلك الاعتداءات والاعمال الوحشية. وكانت هذه الهجرة شبه الطوعية لأقلية من الفلسطينيين متزامنة مع هجرة قسرية لأغلبيتهم، وهؤلاء الفارون بحياتهم هم من يعرفهم العالم اليوم باسم اللاجئين الفلسطينيين.

اضطر هؤلاء اللاجئون إلى الإقامة في ظروف غاية في القسوة والتعاسة في مخيمات أقيمت على عجل لا تتوفر فيها أبسط مستلزمات الحياة. ولا يزال معظم هؤلاء اللاجئين يحتفظون حتى يومنا هذا بمفاتيح منازلهم وبيوتهم التي هجروها، كما يحتفظون بحجج أراضيهم وأملاكهم التي صادرتها دولة إسرائيل حديثة الولادة. ولنبسِّط الأمر، فإن المهاجرين اليهود الذين تقدر أعدادهم بمئات الآلاف حلّوا محل

الفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين قسريين وامتلكوا ما كانوا يملكونه. واستقر كثير من اللاجئين في سوريا ولبنان والأردن، بينما استقرت أعداد قليلة في العراق ومصر. وفي الوقت ذاته، فتحت أبواب التوظيف على مصراعيها ما بين عامي 1948 و1955 أمام بعض الفلسطينيين في الدول الخليجية النفطية والمشيخيات التي قامت في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي. كانت هذه الدول والدويلات والمشيخيات تحت الحكم البريطاني المباشر الذي كانت خطته متوافقة مع خطة هيرتزل التي تقضي بفتح أبواب التوظيف أمام الفلسطينيين وتسهيلها لهم في الدول القريبة والبعيدة على حد سواء. وبات هؤلاء الفلسطينييون يشكلون عائقاً جغرافياً سياسياً في السبعينيات والثمانينيات واعتبروا عنصر تهديد وعدم استقرار للمصالح الغربية الاستراتيجية في الدول النفطية في المنطقة. ووفقاً لمجلة فورتشن (*Fortune*) الصادر عددها في 1979/5/7 ص 158 ، وحسب الدراسة التي جاءت بها، فإن الفلسطينيين واليمنيين كانوا يشكلون تهديداً لاستقرار وأمن الدول المنتجة للنفط. ولم يكن من باب الصدفة قطعاً أن هاتين الفئتين من العرب رحلوا قسراً بعد حرب الخليج. وتم "تسهيل" رحيل الفلسطينيين المغتربين العاملين في الدول النفطية عن تلك الدول إبان حرب الخليج بحيث يتوجه معظمهم إلى الأردن.

عاش كثير من اللاجئين بعد قيام دولة إسرائيل في مخيمات خاصة بهم في غزة والضفة الغربية، حيث ملأت تلك المخيمات مدن جنين، وبيت لحم، ونابلس، والخليل، وغزة، ورام الله. ولدى احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967، أصبح أولئك الذين رُحّلوا في عامي 1947 و1948 من جديد موجودين ضمن تلك المناطق التي يطمح العديد من الإسرائيليين بإلحاقها وضمها لدولة إسرائيل. ومجدداً، باتت المشكلة السكانية القنبلة الموقوته التي تهدد الدولة العبرية، ومجدداً أيضاً، كانت سياسة الهجرة اليهودية المكثفة و"الترحيل" (الترانسفير) القسري المكثف هي الحل.

ومارست الكثير من المنظمات اليهودية الإرهابية عملياتها في فلسطين في عقد الأربعينيات. وعلاوة على الجيش الرسمي اليهودي السري، الهاغاناه، كانت هناك منظمات إرهابية كثيرة أخرى نذكر منها ليتشي (*Lechi*)، وعصابة شتيرن (*Stern Gang*)، التي سميت باسم مؤسسها أفراهام شتيرن (*Avraham Stern*) الذي كان شديد الإعجاب

بموسوليني (*Mussolini*)، ومنظمة الإرغون التي انشق أعضاؤها عن الهاغاناه. واستلم زعامة الإرغون أحد أكثر أتباع جابوتنسكي إخلاصاً له، وهو مناحيم بيغن الذي قام أعضاء منظمته الإرهابية بتفجير فندق الملك داود في القدس في 1946/7/22 حيث قتل 91 شخصاً وجرح عدد كبير ممن كانوا موجودين من البريطانيين والعرب واليهود.

وظنت إنجلترا أن انتدابها قد حقق كل الأهداف المنشودة. ففي فبراير من عام 1947، قام وزير الخارجية البريطاني، إيرنست بيفين *Ernest Bevin*، بإخطار مجلس العموم بأن إنجلترا قد فشلت في العثور على حل للقضية الفلسطينية، وتحت هذه الذريعة، حوّل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. وفي نوفمبر، تبنت الامم المتحدة قراراً بالإجماع يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، وقبل بن غوريون بهذا القرار، ولكن بيغن (*Begin*) شجب قرار التقسيم.

وفي عهد الرئيس الأميركي ترومان (*Truman*)، كان الصهيوني ديفيد نايلز (*David Niles*) الذي يعمل في البيت الأبيض هو الصديق الصدوق والمؤتمن المستشار لدى الرئيس ترومان في كل ما يتعلق بالشأن الفلسطيني أو اليهود أو الصهيونية. ولم يكن ترومان يجرؤ على اتخاذ قرار أو الإدلاء بأي خطاب أو إصدار أية وثيقة دون استشارة نايلز مسبقاً. لقد كان لإدارة ترومان الكلمة الفصل في تأمين الإجماع في الأمم المتحدة على قرار التقسيم. وفي يوم الجمعة، 1948/5/14، أعلن بن غوريون "قيام دولة يهودية في فلسطين تحمل اسم إسرائيل"، وبعد دقائق قليلة فقط، كان هاري ترومان أول رئيس دولة في العالم يعلن اعترافه بها.

في عام 1897، قال هيرتزل في المؤتمر الأول للصهيونية في بازل في سويسرا إن المطالبة بوطن يهودي كانت ضرباً من الأحلام، ولكنه قال إنها في خلال خمسين عاماً "ستصبح حقيقة واقعة". وتصبح المسألة هنا أحد أمرين: إما أن هيرتزل كان نبياً، وإما أنه كان يتحدث نيابة عن قوة خفية عظمى لا يمكن رؤيتها أو معرفتها، لكن المرء لا يستطيع إلاّ أن يستشعر سطوتها ونفوذها. أما الشيء الأكيد الوحيد فهو أننا لسنا في عصر الأنبياء.

"بتسليم، مجموعة حقوق إنسان إسرائيلية تم تأسيسها في شباط 1989 من قبل نخبة من المحامين والأطباء والأكاديميين وأعضاء الكينيست اليهود، توصلت في تقرير موثق بأن أربعة آلاف وخمسمائة معتقل (فلسطيني) قد تعرضوا لشتى أنواع التعذيب منذ بداية الانتفاضه (الأولى). وإن حالة وائل، وهو فتى في العشرين من عمره من مدينة الخليل والذي تم اعتقاله في مايو 1989 لأسباب تتعلق بالانتفاضة تعتبر نموذجاً شائعاً.

"في المساء هناك جلسة استجواب أخرى"يقول تقرير بتسليم. "وبينما كان وائل ملقى على ظهره، ويداه مكبلتان، تم ضربه وركله على (أعضائه الجنسية)، وتم شد حبل حول عنقه مرتين، لمدة دقيقة كل مرة، ثم ضربه على رأسه بقضيب حديدي مغطى بالمطاط. ثم تم وضعه فيما يسمى بشكل الموزة، مربوطاً على مقعد برأسه ورجلاه مربوطتان على الجانب، مع ضربه على بطنه. وفي الحادية عشر ليلاً، تم إحضاره إلى ما يسمى الخزانة، وهي عبارة عن قبر أو تابوت خشبي مظلم وصغير حيث يتم وضع الموقوفين داخلها لفترات طويلة وهم مربوطون ورؤوسهم مغطاة بأغطية كثيراً ما تكون مبتلة إما بالماء وأحياناً بالبراز. وتم تكرار هذه العمليات من التعذيب في الشهر التالي ولم يسمح له خلال ذلك أن يستحم ولو مرة، أو أن يستبدل ثيابه. وبعد 36 يوماً من الحبس، كما جاء في التقرير تم اتهام وائل بأنه كان يرمي الحجارة، وحكم عليه بالسجن خمسة شهور".

روبرت فريدمان *Robert Friedman*
المتحمسون لصهيون

الفصل السابع

إسرائيل : حقيقة إمبريالية

وليست نبوءة إنجيلية

كتب إدوارد تيفنان (*Edward Tivnan*) كتابًا عن "القوى السياسية اليهودية والسياسة الخارجية الأميركية" أسماه "اللوبي" (*The Lobby*) (جماعة الضغط). وقد أراد تيفنان أن يعرف "كيف أصبحت جماعة تتكون من 6 ملايين أميركي قوية جداً؟" وقد حذره أصدقاؤه من أنه كان سيشرع في مهمة مستحيلة، وأن موضوع بحثه كان ساخناً جداً، ودقيقاً شديد الحساسية جداً، وذا خطورة سياسية بالغة... وقال "لو كنت سأسعى لأكون عادلاً كما أدعي، فإن عليّ انتقاد إسرائيل والمجتمع اليهودي الأميركي (حتى أصدقائي اليهود المطلعين يسلمون بأن هذا الأمر وارد، مع أن أبسط انتقاد لإسرائيل كان سيعني اتهامي بأني "مناصر للعرب"، أو "معادٍ لإسرائيل" أو، وهو الأسوأ، "معادٍ للسامية".

وأضاف تيفنان *Tivnan*: "كان للبعض الآخر نظرة أكثر سوداوية. لقد حذرني العديد من المسؤولين السابقين في القطاع العام، ومن السفراء الأميركيين السابقين في الدول العربية، بأني لن أجد "ناشراً واحداً بالفعل سيتولى أمر النشر وعندما أخبرتهم بأني قد اتفقت مع ناشر مسبقاً، أجابوني إن الموزعين سيرفضون كتاباً كهذا، أو أن الجماعات اليهودية المحلية ستضغط على دور الكتب لإزاحته عن رفوفها." وقد قامت دار سايمون آند شوستر إنك (*Simon & Schuster Inc*) بنشر الكتاب، وكنت قد اشتريت نسخة منه بالصدفة عند حضوري حفل تخرج ابني بعد حصوله على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من بوسطن. وعندما أردت شراء نسخة ثانية لأحد أصدقائي بعد سنتين، لم يكن الكتاب موجوداً في المكتبات. وعندما سألني أكثر من أمين مكتبة "هل نستطيع تأمينه لك من الناشر أو الموزع؟" أجبتهم نعم، راجياً إياهم أن يفعلوا. وفي كل مرة جاءني الجواب نفسه : نأسف، لقد توقف الناشر عن طبع نسخ إضافية من الكتاب."... ويضيف الكاتب تيفنان: "ومن المدهش أن هذه المعارضة للنقد العلني لإسرائيل لم تتأثر بفضيحة الجاسوس بولارد (*Pollard*)، وتورط إسرائيل في العلاقة بين إيران والكونترا، والدلائل على فساد الشين بيت (*Shin Bet*)، أو

مكتب التحقيقات الإسرائيلي، والثورة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة." وأضاف "ورغم ذلك فقد أصبح الغباء والجهل بشؤون الشرق الأوسط سمة عامة في الكونغرس، لأن معظم أعضائه لا يرغبون في الإفصاح عن آرائهم بسبب خوفهم... من "العضلات اليهودية القوية". إن قدرة اللوبي اليهودي على إرهاب الكونغرس والمرشحين الرئاسيين والرؤساء والقادة اليهود هي أكبر دليل على سطوة نفوذه."

استلم الحاخام ستيفن وايز (*Rabbi Stephen Wise*) زعامة الفرع الأميركي من الحركة الصهيونية عام 1935، ليعيدها إلى وضوحها وشعبيتها اللتين فقدتهما بعد رحيل برانديز. كان الحاخام وايز صديقاً حميماً للرئيس فرانكلين روزفيلت (*Franklin Roosevelt*) ولتفادي الروح العدائية لدى العرب تجاه الهجرة اليهودية، كان الحاخام وايز عاقداً العزم على قبول كينيا أو أوغندة لجعلها موطناً لليهود بدلاً من فلسطين، وهي فكرة كانت قد خطرت أيضاً ببال هيرتزل نفسه وراودته لدى نشأة الصهيونية. وفي عام 1940، عاد الحاخام آبا هيليل سيلفر (*Abba Hillel Silver*) وحاشيته المتطرفة ليؤكدوا من جديد في المؤتمر الأميركي الصهيوني في فندق بلتيمور في نيويورك على عدم القبول مطلقاً بأي نهج تدريجي، بل ينبغي المطالبة بالتأسيس الفوري لدولة إسرائيل في فلسطين، وليس في أي مكان آخر. وهكذا نجح المتطرفون في تولي دفة القيادة، ولم يكتب الاستمرار للنهج التدريجي الذي اختطه كل من وايز ووايزمان. وفي عام 1943، اجتمعت 32 منظمة يهودية قومية في بتسبرغ (*Pittsburgh*) لاتخاذ موقف موحد حيال المطالب اليهودية بعيد الحرب العالمية الثانية. واتخذت الوفود قرارها لمساندة ودعم الصهيونية، وعزل اللجنة اليهودية الأميركية المناهضة للصهيونية. وانبثق مؤتمر يهودي أميركي، كما بزغ نجم سيلفر قائداً جديداً لليهود في أميركا. وكان ذلك بمثابة تشكيل أول جماعة ضغط (لوبي) منظمة في المجتمع الأميركي اليهودي والذي تبنى "سياسة صاخبة" على حد تعبير سيلفر. وأصبح مجلس الطوارىء الأميركي الصهيوني (*AZEC*) في واشنطن أول لوبي صهيوني رسمي عام 1943. وأصدر سيلفر أوامره إلى المجتمعات اليهودية المحلية في الولايات المتحدة لتأسيس لجانها الخاصة ثم يتم التنسيق بين كل اللجان المحلية بشكل مركزي. وكانت إحدى أولى التحركات التي قام بها مجلس الطوارىء هي إقامة صلات وثيقة مع المجتمع البروتستانتي. ففي عام 1944، قامت أندية الروتاري والمجموعات الكنسية والنقابات العمالية، والتي قدر عددها الإجمالي بحوالي 3 آلاف منظمة كلها غير يهودية، باتخاذ القرارات المؤيدة للصهيونية فيما يتعلق بالمطالب الملحة لمجلس الطوارىء. وقامت كل هذه المنظمات والهيئات بكتابة برقيات موجهة إلى

ممثليهم في الكونغرس. ويقول تيفنان: "عندما نما إلى علم مجلس الطوارىء خبر التكتيكات والوسائل البريطانية التي كان من شأنها الإضرار بالقضية الصهيونية في خريف عام 1945، قامت جماعة الضغط (اللوبي) بحجز ميدان ماديسون سكوير غاردن (*Madison Square Garden*) فنشروا الإعلانات وأرسلوا أكثر من 250 ألف بيان، كما قاموا بكتابة الرسائل، وقام سبعة وعشرون نائبا (سيناتورا) بإلقاء الخطب في ذلك المهرجان حول فلسطين، كل ذلك في غضون يومين.

وقد تمكن سيلفر وبن غوريون في المؤتمر الصهيوني العالمي عام 1946 من توحيد صفوفهما في وجه وايزمان، وكان لهما ما أرادا، حيث تمكنا من التصويت ضده، حتى فقد منصبه في زعامة المنظمة الصهيونية العالمية، وعلاوة على ذلك، فقد حلّ سيلفر نفسه مكان وايز كقائد للفرع الأميركي. وصوّت المؤتمر الصهيوني ضد التماسات وايزمان بالتحرك بسرعة أقل، وبشكل تدريجي بشأن قضية إعلان دولة يهودية.

قامت أول مظاهرة في نيويورك ضد دولة إسرائيل في الشوارع حيث تجمهر اليهود الأرثوذوكس (*Orthodox*) بأعداد غفيرة عام 1949. وكان هؤلاء لا يزالون ينظرون إلى إسرائيل على أنها مجدفة وملحدة وتخالف تعاليم اليهودية الحقيقية، والتي تنتظر خلاصها على يد المسيح المخلص المنتظر. وكان المجلس الأميركي لليهودية قد تأسس خلال الحرب العالمية الثانية، وكان مناهضاً ومعادياً للصهيونية بكل قوة، وينظر إلى الصهيونية على أنها آيديولوجية سياسية لن تجلب لليهود سوى الخراب والمشاكل. ولكن اللجنة الأميركية اليهودية تقبلت على مضض دولة إسرائيل على أنها حقيقة واقعة.

وقد توقع بن غوريون من اليهود الأميركيين أن يبذلوا أموالهم ويمارسوا تأثيرهم ويبدأوا هجرتهم إلى إسرائيل. لكن اليهود الأميركيين كانوا على استعداد لأن يمنحوه الطلبين الأولين فقط – أي المال والتأثير – وبقي موضوع هجرة اليهود الأميركيين لإسرائيل يشكل في بعض الأحيان، نقطة خلاف وانشقاق بين بن غوريون واليهود الأميركيين. ولتسوية هذا الخلاف بشكل نهائي، سافر رئيس اللجنة الأميركية اليهودية لمقابلة بن غوريون في شهر أغسطس من عام 1950، وأنهى اليه النبأ بأن اليهود الأميركيين يريدون البقاء في أميركا، ويريدون أيضاً أنَ يظلوا أميركيين. وبذلك، ومن خلال بقاء أميركا على ما كانت عليه، يضمنون السلامة لليهود وغيرهم، وأخبره أن وجود إسرائيل برمته مرهون بهذه الحقيقة.

عمل سي كينين (*Si Kenen*)، وهو صحفي أميركي صهيوني، تحت إمرة آبا إيبان (*Abba Eban*) عندما كان الأخير سفيراً لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، وذلك بصفته السكرتير الصحفي ومدير العلاقات العامة. وتغير اسم أول لوبي صهيوني وهو مجلس الطواريء الأميركي الصهيوني (*AZEC*) ليصبح المجلس الصهيوني الاميركي (*AZC*)، حيث رشح كينين لرئاسته. ولو استمر كينين في العمل لصالح إسرائيل، لكان سيتوجب عليه أن يظل مسجلا كعميل أجنبي، ولكن عمله لصالح المجلس الصهيوني الأميركي كان سيمنحه القدرة على ممارسة الضغط في كل مكان، دون الحاجة للقيام بذلك. وأصبح كينين المدير التنفيذي للمجلس الصهيوني الأميركي، ولم يعد بحاجة لأن يسجل كعميل أجنبي. ونتيجة لما مارسه من ضغوط عام 1952، برزت الآراء المؤيدة لإسرائيل في صفوف كل من برامج الديمقراطيين والجمهوريين لانتخابات الرئاسة الأميركية، وأصبح الديمقراطيون والجمهوريون يتحدثون بلغة واحدة صاغها كينين بنفسه.

وعندما كانت إدارة الرئيس آيزنهاور (*Eisenhower*) منهمكة لتحل محل الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط، لم تكن الولايات المتحدة تريد أبداً الإضرار بأي شكل من الأشكال، بنفط المملكة العربية السعودية، الذي وصفه تحليل لوزارة الخارجية بأنه "مصدر للقوة الاستراتيجية، وأحد أعظم الغنائم في تاريخ العالم." وحيثما اتبعت الإدارة الأميركية "سياسة ودية" بين العرب واليهود، اعتبر اللوبي الصهيوني ذلك من باب العداء لدولة إسرائيل.

وقد اعترف جمال عبد الناصر لعدد كبير من المسؤولين الغربيين، الذين قابلهم في الأيام الاولى لثورة 23 يوليو 1952، بانه كلن مهتماً بتحقيق السلام مع إسرائيل، وأن أول اهتماماته كانت تنمية مصر اقتصادياً وبناء سد أسوان. وأدلى عبد الناصر بهذه الاعترافات إلى كيم روزفيلت (*Kim Roosevelt*) من وكالة الاسخبارات المركزية *CIA*، والذي كان مؤتمناً لديه في أول سني الثورة، وكذلك لريتشارد كروسمان (*Richard Crossman*) عضو البرلمان البريطاني، والمسؤول المتمرس الأسبق في وزارة الخارجية. وإلى جانب ذلك، فقد نقل اثنان من السفراء الأميركيين في مصر إلى وزارة الخارجية استعداد عبد الناصر للسلام مع إسرائيل. وتوسط مبعوثون، أغلبيتهم من الأميركيين، الذين كان يتعاون معهم عبد الناصر، بين مصر وإسرائيل حتى تم بالفعل التوصل إلى مسودة سلام بين مصر وإسرائيل. ولكن مؤسسة الأمن الإسرائيلية نقضت تلك المسودة التي قدمها شاريت (*Sharett*) بعد أن كان قد حصل على موافقة

الكنيست على الدخول في مفاوضات سلام مع مصر. فقد كان لمؤسسة الأمن الإسرائيلية مخطط آخر بدلاً من السلام الذي لم يكن على أجندتها: كانت إسرائيل تنوي الاستمرار في جهودها لإبقاء الحدود في حالة اضطراب وغليان وكانت تريد التوسع خارج حدودها حينئذٍ.

وبينما كان البيت الأبيض عام 1953 منهمكاً في البحث عن خطة لتطوير نهر الأردن بشكل يفيد كل الدول المحيطة به، كانت إسرائيل قد شرعت في برنامج متعجّل فيه وبكل ما لديها من وسائل لبناء وشق قناة على طول الحدود الشمالية، اتضح فيما بعد أنه مشروع ضخم يرمي إلى سحب المياه إلى صحراء النقب. وقامت الأمم المتحدة بتفحص هذا المشروع لتكشف أنه لا يقع ضمن الحدود الإسرائيلية، بل إنه واقع في المنطقة منزوعة السلاح على مقربة من الحدود الإسرائيلية - السورية. وطالب مسؤول المنطقة باسم الأمم المتحدة بأن توقف إسرائيل فوراً هذا المشروع، غير أن ذلك لم يجد أذناً صاغية لدى إسرائيل، التي استمرت في مشروعها حتى بعد تهديدات آيزنهاور بإلغاء الإعفاء الضريبي على التبرعات التي تقدمها المنظمات اليهودية لإسرائيل.

وفي أكتوبر 1953، ردت إسرائيل على هجوم عربي مزعوم على عائلة يهودية بأن عبرت الحدود الأردنية داخل الضفة الغربية. واجتاحت قوة قوامها 250 جنديا قرية قبية، ونسفوا واحداً وأربعين منزلاً ومدرسة واحدة، وأطلقوا نيران أسلحتهم الآلية ومدافع الهاون الثقيلة ليقتلوا 53 مدنياً. وكان الضابط المسؤول عن هذه العملية هو الميجور آرييل شارون (*Ariel Sharon*). ونتيجة لهذه العملية، أوقفت وزارة الخارجية الأميركية المعونة التي تمنحها لإسرائيل وتبلغ 26 مليون دولار، ووصفت الغارة بانها مروعة ومثيرة للاشمئزاز.

وأورد القنصل العام الأميركي في القدس عام 1954 أن إسرائيل كانت "تواقة بشدة للمعارك". وجاء في مذكرة من الأمن القومي الأميركي موجهة إلى آيزنهاور (*Eisenhower*) عام 1954 أنه ليس هناك أي دليل على الإطلاق يثبت أن العرب يعدون العدة للحرب، ولكن العكس هو الصحيح. وفي أكتوبر من عام 1954، وبعد نسف وكالة الإعلام الأميركية في القاهرة، إلى جانب تعرض الكثير من الأهداف الأميركية والبريطانية للهجوم، ثم اعتقال عدد كبيرمن الجواسيس والمخربين الإسرائيليين. وأنكرت إسرائيل تورطها في بداية الأمر، لكنها عادت لتعترف بمسؤوليتها بعد إبراز الأدلة التي تثبت تورطها، حيث كانت تسعى إسرائيل إلى الوقيعة بين الأميركيين والمصريين، وإحداث حالة من

التوتر في العلاقات بينهما. وعرفت هذه الحادثة فيما بعد باسم فضيحة لافون (*Lavon*). وبعد ذلك بشهر، قام الجنود الإسرائيليون بشن غارة على غزة التي كانت تحت الحكم المصري وقتلت 36 جندياً واثنين من المدنيين. ورأت وزارة الخارجية الأميركية أن مؤسسة الأمن الإسرائيلية كانت تدفع العرب لخوض حرب هم ليسوا على استعداد لها.

ومجدداً، وخلافاً لنصيحة الولايات المتحدة، نقلت إسرائيل وزارة خارجيتها من تل أبيب إلى القدس الغربية، وأصرت كذلك على أن تنقل السفارة الأميركية إلى القدس. وفي ديسمبر 1953، استقال بن غوريون دون تقديم تفسير لذلك، على الرغم من أن البعض قد زعموا بأن استقالته كانت بسبب إصابته بانهيار عصبي. وعين موشيه شيرتوك (*Moshe Shertok*)، وهو أول وزير خارجية لإسرائيل، ويعرف الآن باسم موشيه شاريت (*Moshe Sharett*)، خليفة لبن غوريون.

ولد موشيه شاريت (شيرتوك) في أوكرانيا وهاجر إلى فلسطين عام 1906، حيث عاش في قرية فلسطينية قرب نابلس مع عائلته. ودرس شاريت اللغة العربية وانتقل بعد عامين إلى تل أبيب. وتخرج شاريت من جامعة لندن للاقتصاد. وتعاون مع بن غوريون لأكثر من 25 سنة، وكان عضواً مؤسساً لحزب الماباي ومحرراً لصحيفة دافار التابعة لحزب العمال الصهيوني. كان شاريت ثاني رئيس لوزراء إسرائيل، بعد أن كان أول وزير لخارجيتها. وكان يعتبر مؤيداً للاعتدال في الحركة الصهيونية وفي النخبة الحاكمة في دولة إسرائيل. وبمجرد توليه منصب رئاسة الوزراء، بدأ شاريت مساعيه للتوصل إلى حلول سلمية مع العرب، ولكن ذلك لم يكن على جدول أعمال جنرالات مؤسسة الأمن الإسرائيلي ولا في ذهنها أصلاً؛ ذلك أنها كانت تسعى وراء توسيع حدود دولة إسرائيل لتمتد إلى ما بعد حدود عام 1948، وتخطط لحربي 1956 و1967 ضمن السياق ذاته. وقد نُشرت مذكرات شاريت عام 1978 رغماً عن معارضة حكومة بيغن لنشرها. ويذكر شاريت في ما كتبه أن إسرائيل ومؤسساتها العسكرية، كانت تدفع العرب والفلسطينيين نحو الحرب، وأنه شعر باستياء عظيم عندما قامت القوات الإسرائيلية بطعن عدد من العرب العزّل حتى الموت، وذلك في عملية انتقامية. ودوّن شاريت في مذكراته أيضاً أنه كان عاقداً العزم على السلام مع العرب، لكنه أزيح عن منصبه لأنه لم يكن عنيفاً عدائياً كما يجب. "إن مذكرات شاريت هي قنبلة مدوية، تكذب وتفند المقولة التقليدية بأن العرب يشكلون تهديداً لأمن إسرائيل، خلال تلك السنوات الأولى. ومن بداية المذكرات وحتى نهايتها، يكشف أحد رؤساء وزراء إسرائيل

أن حكومته والحكومات السابقة واللاحقة (أي حكومة بن غوريون) كانت واثقة تماماً من تفوق إسرائيل في المنطقة، وأنها كانت تتوق توقاً شديداً لاستفزاز العرب على الدخول في مواجهة عسكرية ما من شك في أن العرب سيخسرونها. كانت الاستراتيجية الرئيسية لتلك الحكومات هي تصعيد "عمليات الانتقام" الحدودية ضد الأهداف العربية العسكرية والمدنية."

وبينما كان شاريت يتفاوض بشأن السلام مع مصر، كانت مؤسسة الأمن الإسرائيلية "تواقة بشدة للحرب". وقامت تلك المؤسسة بإنشاء شبكة تخريب في مصر من أجل تخريب العلاقة المصرية – الأميركية، ومن أجل تدهورها أكثر مع بريطانيا. وقد تمّ إلقاء القبض على عصبة من الجواسيس في مصر بعد أن ثبت تورطهم في سلسلة من التفجيرات ومحاولات إحراق أهداف مصرية وبريطانية وأميركية في مصر. وتمت محاكمة أحد عشر جاسوساً بشكل علني وأعلنت إدانتهم. وأعلن شاريت على الملأ إنكاره تورط سرائيل لأنه لم يكن يعلم بالعمليات التي شنتها عصبة الجواسيس. وكان من بين المتورطين كل من شمعون بيريز (*Shimon Peres*)، بينشاس لافون (*Pinchas Lavon*)، بنيامين جيبلي (*Benjamin Gibli*) وموشيه دايان (*Moshe Dayan*). ولكن التهمة بأكملها ألصقت بلافون بعد فبركتها وتلفيقها لتعرف الفضيحة بعد ذلك باسم فضيحة لافون. لكن إحدى اللجان الخاصة برّأت لافون فيما بعد، وأرسلت توصياتها بالادعاء على دايان وجيبلي ومحاكمتهما. لكن أي إجراء لم يتخذ، وكانت الولايات المتحدة، التي هوجمت مرافقها ومبانيها، متسامحة، كالعادة، عندما يتعلق الأمر بدولة إسرائيل.

منحت نتائج الانتخابات في يوليو 1955 مقاعد أقل لحزب العمال في الكنيست، وهو ما شكل دلالة على رفض الشعب الإسرائيلي لسياسات الاعتدال التي ينتهجها شاريت. وسرعان ما عاد بن غوريون للسلطة مجدداً. وفي أكتوبر 1956، شنت إسرائيل بالتعاون مع إنجلترا وفرنسا، حرباً ضد مصر لم تكن إدارة آيزنهاور على علم بها. ولقد طالب آيزنهاور بانسحاب إسرائيل من صحراء سيناء وغزة وإلاّ فإنه سيوقف الإعفاء الضريبي على تبرعات اليهود الأميركيين لإسرائيل ويطبق المقاطعة الاقتصادية عليها. وكان أن انسحبت إسرائيل من سيناء منتصف مارس من عام 1957. وقررت الحركة الصهيونية في أميركا، بعد هذا الانسحاب القسري لإسرائيل، أن تعمل على خلق حالة من التعاطف العام مع إسرائيل والحركة الصهيونية. كما عقدت العزم على تعزيز ضغطها ونفوذها لمواجهة أية ضغوطات أميركية في المستقبل. وحتى ذلك الوقت، كان الأميركيون يجهلون تماماً ماهية الصهيونية، ولا يعلمون إلاّ الشيء القليل عن إسرائيل. لكن ذلك كله تغير عام 1958 عندما نشر كتاب "الرحيل" (

(*Exodus*) لمؤلفه ليون يوريس (*Leon Uris*)، وهو الكتاب الذي شنت لأجله حملة دعائية جعلته الكتاب الأكثر مبيعاً، حيث بيعت منه عشرون مليون نسخة. وبعد عامين، تحول هذا الكتاب إلى فيلم سينمائي من بطولة بول نيومان (*Paul Newman*) الذي يصوره الفيلم كبطل حرب. وعندما عزف السلام الوطني لإسرائيل – الهاتيكفا (*Ha-tikva*)– رقص الأميركيون بين المقاعد في المسارح التي عرض فيها الفيلم. كان الفيلم يمجد عصابات الأرغون (*Irgun*) وشتيرن (*Stern*) الإرهابية اليهودية. ووفقاً لصحيفة نيويورك تايمز: "صور العرب بصورة سيئة في هذا الكتاب." ولكن كل ما يعلمه الأميركيون الآن عن فلسطين وإسرائيل والعرب مصدره بصورة أساسية من هذا الكتاب وذلك الفيلم.

وعندما بدأ جون كينيدي (*John Kennedy*) حملته الرئاسية، شرع من فوره في السعي وراء الأصوات الانتخابية اليهودية. وطلب كينيدي مساعدة فيليب كلوتجنيك (*Philip Klutznick*)، الذي اعتبر إجابات كينيدي على أسئلته له حول إسرائيل على أنها "مبهمة"، كما أن كلوتجنيك نفسه لم يكن معجباً باهتمام كينيدي بقضية اللاجئين الفلسطينيين. وقال كلوتجينيك مخاطباً السيناتور كينيدي: "اسمع أيها السيناتور، إذا كنت تنوي خوض الانتخابات الرئاسية وأنت تؤيد قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإن عليك أن تنسى أمر مساندتي لك، بل ومساندة الكثيرين لك أيضاً". وبذلك، ترشح كينيدي للرئاسة بعد قبوله النصيحة. ونتيجة لذلك، حصل كينيدي على 80% من أصوات الناخبين اليهود الأميركيين. ولدى اجتماعه مع بن غوريون في فندق وولدورف أستوريا (*Woldorf Astroia*) عام 1961، قال كينيدي مخاطباً إياه: "أعلم أنني انتخبت بفضل أصوات اليهود الأميركيين، وأنا أدين بالفضل لهم. فأخبرني إذن، هل هناك ما أستطيع تقديمه للشعب اليهودي؟" وبعد ذلك، عيّن الكثير من اليهود في مناصب بارزة في إدارة كينيدي، غير أنه اغتيل بعد عامين من دخوله البيت الأبيض.

كان ليندون جونسون (*Lindon Johnson*)، خليفة كينيدي، مؤمناً أصيلاً بإسرائيل، ولطالما أخبر جمهوره اليهودي "إن إيماني المسيحي ينبثق من إيمانكم." وقام جونسون بتعيين آبي فورتاس (*Abe Fortas*) في المحكمة العليا، وآرثر غولدبيرغ (*Arthur Goldberg*) في الأمم المتحدة، ووالت روستو (*Walt Rostow*) مستشاراً للأمن القومي، ويوجين روستو (*Eugene Rostow*) في وزارة الخارجية، وكانوا جميعا من اصدقاء جونسون اليهود المقربين، كما أن أكثر أصدقائه حميمية كانوا من اليهود. ومن بين هؤلاء نجد آرثر كريم (*Arthur Krim*) رئيس نقابة الفنانين المتحدين وزوجته ماتيلدا (*Mathilde*)، التي كانت متزوجة

من أحد أعضاء عصابة الأرغون، حيث عملت هي نفسها فيها قبل زواجها من كريم وانتقالها إلى الولايات المتحدة. وكانت من الأشخاص القلائل الذين بمقدورهم الاتصال بجونسون على مدار24 ساعة، وهذا ما كانت تفعله حقاً، خلال حرب الأيام الستة في 1979/6/5. كما أن ماتيلدا كانت تتردد باستمرار على مزرعته في تكساس. وإلى جانب ذلك، فقد كان لجونسون عشيقة يهودية اسمها مادلين براون عاشت في تكساس وابنها ستيفن هو نسخة طبق الأصل عن جونسون.

وكما كشفت مذكرات شاريت، فإن مؤسسة الأمن الإسرائيلية كانت تنتهج سياسة واستراتيجية استفزازية لسحب أقدام العرب لخوض حرب هم خاسروها لا محالة. ولم تكن حرب الأيام الستة، التي نجمت عن هذه السياسة الاستفزازية الإسرائيلية على الجبهة السورية، تشكل استثناءً.

إن امتلاك صديق في البيت الأبيض مثل ليندون جونسون كان يعد ميزة لإسرائيل. فالولايات المتحدة كانت منشغلة جداً في فيتنام وجنوب شرق آسيا. واعترف بن غوريون بعد تقاعده بأن جمال عبد الناصر لم تكن لديه أية نية لخوض الحرب. أما إسحاق رابين (*Yithak Rabin*)، الذي كان رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي في حرب 1967/6/5، فقد أقر بأن عبد الناصر لم يكن ينوي خوض الحرب، غير أنه كان يحاول تحقيق المكاسب دون أن يضطر لخوض الحرب. وبات مكشوفاً الآن أن كلاً من المخابرات المركزية والاستخبارات الإسرائيلية كانت على علم تام بأن إسرائيل تستطيع اجتياح كل الجيوش العربية، لكن الخلاف كان ينصب على قدرتها على فعل ذلك في غضون ستة أيام أو سبعة أيام! لقد افتعلت حرب الخامس من حزيران 1967 للسماح باحتلال القدس وبقية المناطق التاريخية في فلسطين، بما فيها الضفة الغربية وغزة.

وفي 1967/6/19، تبنت حكومة الوحدة الوطنية بزعامة إشكول*Eshkol*، والتي كانت تضم مناحيم بيغن (*Menachem Begin*)، قراراً يقضي بقبول السلام وأرسلت نسخة منه إلى واشنطن. وفي هذا القرار، وافقت إسرائيل على الانسحاب إلى الحدود الدولية، بشرط موافقة مصر على نزع السلاح من سيناء، وضمان حرية المرور في مضائق تيران. والأمر نفسه ينسحب على سوريا، يجب أن تجعل من مرتفعات الجولان منطقة منزوعة السلاح لإقامة سلام عليها. ولكن هذا القرار لم يتطرق أبداً للضفة الغربية وغزة وقضية اللاجئين، إلا عندما أشار إلى أنها قضايا ستناقش كلاً على حدة فيما بعد. وتدريجياً بدأت إسرائيل تعلن أنها لن تنسحب من القدس. وأصرت كل الحكومات الإسرائيلية اللاحقة على "التعديلات الحدودية"، وذلك يعني في عرفهم إلحاق مناطق

فلسطينية جديدة. ومجدداً كان الخلاف يتمحور حول ما إذا كانت هذه التعديلات ستتشكل بضعة نقاط بالمئة أم أنه يجب إلحاق كامل الأراضي الفلسطينية، والتي كان الليكود يعتبرها "مناطق وأراض محررة". وبفضل جهود آرثر غولدبيرغ، ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت، وهو يهودي صهيوني، وبعكس ما كان الحال عليه عند الاحتلال الإسرائيلي عام 1956، تمهلت الأمم المتحدة حتى أصدرت قراراً يوافق أهواء إسرائيل ويقضي بالانسحاب من أراضٍ محتلة، حيث حذفت أل التعريف من كلمة أراضٍ في النسخة الانجليزية من القرار، ولكنها أضيفت في النسخة الفرنسية من القرار 242. ونادى القرار أيضاً بحق كل الدول في الشرق الأوسط في العيش بأمن واستقرار. وضمن حدود معترف بها. وفي بعض الأحيان، كان بعض الإسرائيليين يعرّفون هذه الحدود الآمنة على أنها قناة السويس، نهر الأردن ومرتفعات الجولان. ولكن القرار الوزاري الذي صدر في 1967/6/19 كان منسجماً مع رأي الأغلبية في ذلك الوقت.

ثمّ بدأت حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل أواخر الستينيات، عندما أصبحت غولدامائير (*Golda Meir*) رئيسة للوزراء. وفي الوقت نفسه، أصبح ريتشارد نيكسون (*Richard Nixon*) رئيساً للولايات المتحدة بعد جونسون. وقدم وزير خارجيته، ويليام روجرز (*William Rogers*) خطته التي أسماها "خطة روجرز (*Rogers Plan*)" والتي كانت مبنية على الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة عام 1967 مع بعض التغييرات الطبيعية على كلا جانبي الحدود في محاولة لتفسير "الحدود الآمنة". وبذلك أصبح روجرز عدواً لإسرائيل.

وقام نيكسون بتعيين هنري كيسنجر (*Henry Kissinger*) مستشاراً للأمن القومي، ووعد غولدامائير وإسرائيل الاتصال مباشرة مع البيت الأبيض. ورفضت إسرائيل "خطة روجرز" وطلبت من جماعة الضغط الصهيونية آيباك *AIPAC* مقاومتها. وفي 25 و1970/1/26، حضر 1400 من القادة اليهود من 31 ولاية إلى واشنطن، واجتمعوا مع 250 عضواً من أعضاء الكونغرس لنقل احتجاجهم على خطة روجرز. ولم يكن كيسنجر نفسه موافقاً على خطة روجرز، وقام بمناورات كثيرة ليس فقط لإلغاء خطة روجرز، بل لإزاحة روجرز نفسه عن منصبه كوزير للخارجية. واستلم كيسنجر منصبين في آنٍ معاً هما: وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي، وهي المرة الأولى والأخيرة التي يحدث فيها ذلك في تاريخ أميركا. لقد نسفت حرب 1973 خرافة إسرائيل التي لا تقهر، ثم بدأت مفاوضات سلام مع الرئيس المصري أنور السادات، وأصبح كيسنجر، اليهودي، هو الخصم والحكم وصاحب الكلمة الفصل، ليكون

بذلك الرئيس الفعلي للولايات المتحدة خلال فضيحة ووترغيت. وبدأ كيسنجر بعزل القضية الفلسطينية عن طاولة المفاوضات، تماماً كما طلبت إسرائيل، وذلك في سياسة الخطوة خطوة التي انتهجها والتي كانت تشتمل على كم هائل من "التمثيل". كان كيسنجر يدير المفاوضات كيهودي صهيوني أكثر من كونه مسؤولاً أميركياً غير متحيز.

استقالت غولدامائير، وتبعها موشيه دايان، في 1974/4/10. وكانت الأيباك *AIPAC* في ذلك الوقت تمارس ضغوطها على الولايات المتحدة لتمنح إسرائيل معونة خيالية تقدر بنحو 2.2 مليار دولار لمساعدة إسرائيل على إعادة التسلح ولمّ شتات اقتصادها المتداعي. وتعهّد الممولون اليهود بدفع مبلغ 250 مليون دولار، أما باقي المبلغ فقد كان على دافعي الضرائب الأميركيون أن يقوموا بتوفيره. وهناك طريقة أفضل للنظر إلى هذا الموضوع: منظمة الآيباك *AIPAC* تشتري ولاء أعضاء الكونغرس من خلال دفعها تكاليف حملاتهم الانتخابية، أي أنها تدفع لهم بضعة ملايين من الدولارات ثم تحصل منهم بعد دخولهم الكونغرس على مساعدات أميركية تقارب مليار دولار من أموال دافعي الضرائب مقابل كل مليون دولار تدفعها لمساعدة أعضاء الكونغرس في حملاتهم الانتخابية أو أكثر من ذلك. وقليلون هم أولئك الأعضاء الذين تجرأوا ولم يساندوا إسرائيل بناءً على طلب الآيباك. وكلهم دون استثناء فقدوا مناصبهم في الانتخابات التالية أو في إعادة الانتخابات. وقد حرصت الآيباك على أن يعلم بقية أعضاء الكونغرس السبب الحقيقي وراء فشل أولئك الذين رفضوا دعم إسرائيل. وأصبح اللوبي اليهودي غاية في القوة لدرجة أن أي سياسي لا يبيع نفسه لإسرائيل بنسبة 100% كان يتعرض للهجوم بما في ذلك كيسنجر، وهو الذي قدم خدمات جليلة لإسرائيل. كان كيسنجر يسعى من خلال سياسة الخطوة-خطوة التي اتبعها، إلى تجنب إحلال السلام وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، بل إنه كان يسعى إليه من خلال فض الاشتباك مع كل من سوريا ومصر، متجاهلاً تماماً القضية الفلسطينية والجبهة الأردنية وكلاً من الضفة الغربية وغزة. وحسب كتاب "العرب، الإسرائيليون، وكيسنجر" فإن كيسنجر كان يحاول تخفيف حدة الضغط الدولي على إسرائيل، ومطالبتها بالانسحاب من كل الأراضي، غير أنه كان محبطاً لأنه، حتى بعد أن يوضح لهم دوافعه، كان الإسرائيليون يصرون على موقفهم ولا يتزحزحون لمساعدته في حركاته المسرحية. وكان الرئيس الأميركي فورد (*Ford*) شديد الغضب حيال تزمت الإسرائيليين وتعنتهم. وبناءً على ذلك، أعلنت الولايات المتحدة "إعادة تقييم" سياستها، وأوقفت تسليم المقاتلات الحربية إلى إسرائيل. وفي 1975/5/21، وقعت رسالة من 76 سيناتوراً أميركياً يطالبون الرئيس والإدارة الأميركية من

خلالها بدعم المطالب الإسرائيلية. وقال الموقعون في الرسالة: "إننا على ثقة من أن توصيتكم ستتوافق مع الحاجة العسكرية الملحة لإسرائيل واحتياجاتها الاقتصادية. " وكان هذا تماماً ما علم كيسنجر بأنه سوف يحصل، وعلى أساسه عمل على كسب الوقت لصالح الإسرائيليين، وأخرج المفاوضات عن مسارها حتى لا يتم تنفيذها وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، بل لتتم على أساس السياسات الاستراتيجية والتكتيكية الاسرئيلية.

أما الأستاذ في مدرسة الأحد الدينية وهو المعمداني جيمي كارتر (*Jimmy Carter*)، فقد قال مخاطباً جمهوره اليهودي خلال حملته الانتخابية، وهو يهودي يرتدي اليرملك في كنيس في نيوجرسي (*New Jersey*): "إنني أعبد نفس الرب الذي تعبدون، إن خلاص إسرائيل ليس قضية سياسية بل ضرورة أخلاقية"، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قال إن المعمدانيين يدرسون الإنجيل نفسه الذي يدرسه اليهود.

وعندما تبنت إدارة الرئيس كارتر تقرير بروكينغز (*Brookings*) الصادر في ديسمبر 1975، بعد أن قبله ووقعه اثنان من القادة اليهود ذوي النفوذ، وكان قد دعا التقرير إلى تقسيم فلسطين القديمة إلى دولتين، هما إسرائيل ودولة فلسطين هوجم كارتر باعتباره يريد فرض السلام على الإسرائيليين بدل السماح لهم بالتفاوض بطريقتهم الخاصة. إن ما أثار انتباه اليهود والمنظمات اليهودية هو ما صرح به مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر، من أنه "لن يكون هناك انفراج وتوصل إلى السلام دون ضغط الولايات المتحدة على إسرائيل" لأنه "لا يستطيع أي سياسي إسرائيلي تحمّل مسؤولية المناداة والمطالبة بتسوية حقيقية إلا إذا استطاع أن يقول إن العلاقات الأميركية-الإسرائيلية ستتوتر بخلاف ذلك".

وقد أشغل كارتر نفسه بالشرق الأوسط، وكان جزء من انشغاله هذا نابعاً من عقيدته الدينية المعمدانية. وفي ماساتشوسيتس (*Massachusetts*) في 16/3/1977، قال كارتر إن حل القضية الفلسطينية كان أحد متطلبات السلام: "لا بد من وجود وطن للفلسطينيين اللاجئين الذين عانوا الأمرين لسنوات طويلة جداً." واجتمع رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين (*Rabin*) بكارتر واستمع إليه، ثم خلص إلى أن كارتر يطالب الإسرائيليين بالانسحاب الكامل من كل الأراضي المحتلة. وهنا دق رابين جرس الإنذار لكل أفراد المجتمع اليهودي الأميركي وقال إن "إسرائيل قد تضطر لدفع الثمن حتى تكتسب الإدارة الأميركية الجديدة الخبرة والنضج السياسي." وبعبارة أخرى، تحول موقف القادة الأميركيين اليهود إلى عداء أشد تجاه كارتر، علماً بأن 70% من اليهود الأميركيين منحوه أصواتهم. وقال أحد الحاخامات في نيويورك إن كارتر "لو

قال في أكتوبر ما كان يقوله هذا الربيع، لما كان الآن في البيت الأبيض." لقد كان هذا الحاخام محقاً. ففي عرف ديمقراطية دولار واحد للصوت الواحد، فإن المال والإعلام هما اللذان ينتخبان أو يسقطان الرؤساء، وليس الشعب أو الكونغرس.

لقد أظهرت نتائج الانتخابات الإسرائيلية أن مناحيم بيغن (*Menachem Begin*) أصبح هو رئيس الوزراء الجديد، الأمر الذي عنى انحراف السياسة الإسرائيلية أكثر نحو اليمين المتطرف. كان بيغن يردد مراراً وتكراراً أن الضفة الغربية هي منطقة محررة، وليس هناك مجال للتفاوض بشأنها. وقال كارتر في مذكراته أنه لم يصدق أذنيه عندما سمع بنجاح بيغن، وبخاصة حينما علم أن بيغن كان قائداً يهودياً إرهابياً أمر بتفجير فندق الملك دواد عام 1946، وأمر بمذبحة دير ياسين. إن بن غوريون نفسه كان يصف بيغن بأنه "فاشستي".

كان آينشتاين (*Einstein*) وحنا آرنيد (*Hannah Arned*) قد كتبا رسالة إلى صحيفة نيويورك تايمز يندان فيها بتكتيكات بيغن "الفاشية" و"النازية" عند زيارته الأخيرة للولايات المتحدة عام 1948. وأصيبت الصحف البريطانية بحالة ذعر لدى انتخاب بيغن رئيساً للوزراء، فالانتداب البريطاني كان قد رصد مكافأة لمن يساعد في القبض على بيغن باعتباره إرهابياً. وكتبت صحيفة تايمز الصادرة في لندن: "للإرهاب فوائده، يجب تشجيع عرفات، الأب المؤسس لإسرائيل يجني ثمار الإرهاب." وتبعاً للمؤرخين الإسرائيليين، فإن حزب العمل الاشتراكي لم يتكيف مع مطالب الطبقة المتوسطة الجديدة، حتى أصبح اليهود الشرقيون "السفارديم" في مواجهة مفتوحة على مصراعيها مع اليهود الأوروبيون "الإشكناز". وبدأت إسرائيل جديدة في التشكل. وعين بيغن موشيه دايان وزيراً لخارجيته، تماماً كما عيّن شارون شمعون بيريز وزيراً لخارجيته عام 2001. ووجد المجتمع اليهودي الأميركي أن انتقاد جيمي كارتر هو أسهل بكثير من انتقاد رئيس الوزراء الإسرائيلي، حتى لو كان الأخير على رأس قائمة الإرهابيين "المطلوبين".

لقد شكلت انتخابات 1977 ثورة على يد الصهاينة التعديليين، وأخبر مناحيم بيغن الحاخام آرثر هيرتزبيرغ (*Rabbi Arthur Hertzberg*): "يجب أن أقول إنني أرى أن مهمتي في صفوف الشعب اليهودي، هي أن أغيّر وجه تسعة وعشرين عاماً من التاريخ اليهودي. كان اليهود ضحايا للتعليم والثقافة الصهيونية السيئة التي قدمها حزب العمل، إنني مخلوق لأقلب هذا التعليم السيء". وفي أول اجتماع له في البيت الأبيض، طلب كارتر من بيغن وألح عليه في أن لا يشرع في بناء مستوطنات جديدة. وعندما سئل بيغن عن

مخططاته المقبلة أشاح بوجهه عن الصحفيين، وحسب إيريك سيلفر(*Eric Silver*) كاتب سيرته الذاتية، فإنه "قال إنه سيمضي في مخططه كما هو وسيستمر في بناء المستوطنات. وتنبأ أن الأميركيين ستنطفيء شعلة احتجاجهم بعد ستة أشهر وسيعودون إلى حالتهم الطبيعية ويتقبلون الأمر." وقد أصبحت هذه الحقيقة هي السياسة الإسرائيلية المتبعة. فهم يتحدّون الإدارات الأميركية واحدة تلو الأخرى، حتى يفتر ذلك الغضب ويتلاشى، وتتعلم الإدارة الأميركية، في نهاية المطاف، أن تتخذ قرارات متطابقة مع المواقف الإسرائيلية. لقد بات اللوبي اليهودي أقوى من أن يقاوم.

كان الرئيس الأسبق للمؤتمر اليهودي العالمي، ناحوم غولدمان (*Nahum Goldmann*)، في الثانية والثمانين من عمره عندما طلب أن يجتمع بالرئيس كارتر. وكان من بين الحضور في هذا الاجتماع مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية فانس (*Cyrus Vance*). وطلب غولدمان من كارتر أن يفرط عقد اللوبي اليهودي ويفككه، لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى السلام في الشرق الأوسط. وأكد سايروس فانس أن "غولدمان اقترح أن نفكك اللوبي اليهودي ولكني أجبته أن ذلك ليس بمقدورنا."

وعلى الرغم من أن والد مستشار الأمن القومي لكارتر زبغنيو بريجنسكي (*Brzezinski*)، قد ساعد اليهود على الهروب من النازيين أثناء الحرب العالمية الثانية، إلاّ أن اللوبي اليهودي اعتبر بريجنسكي "معادياً للسامية". فهذا الاتهام جاهز ومعد لكل من يختلف في الرأي مع إسرائيل أو اللوبي اليهودي. وفكر كارتر في الظهور على شاشة التلفزيون وإلقاء خطاب رئيس هام حول الشرق الأوسط والكشف عن أن المصالح الأميركية والإسرائيلية باتت متنافرة وشجب التعسف الإسرائيلي. فما كان من القادة اليهود إلاّ أن أرسلوا الأب ثيودور هايسبيرغ (*Theodore hapsburg*)، رئيس نوتردام، لإقناعه بالعدول عن فكرته لأنه بذلك يجازف "بفتح أبواب معاداة السامية في أميركا". ومع أن كارتر لم يظهر على شاشة التلفزيون ولم يلق خطابه إلاّ أنه فشل في إعادة انتخابه لولاية ثانية.

وعندما كان ريغان (*Reagan*) بصدد بيع طائرات إف-15 وطائرات أواكس *AWACS* إلى السعودية، شددت إسرائيل على لسان منظمة الآيباك *AIPAC* على رفضها هذه الصفقة، وطالبت بقوة بإلغائها بناء على رغبة إسرائيل، غير مصغية لما قدمه ريغان من أسباب ومسوّغات لها، حيث قال إن الصفقة تخدم أولا وأخيراً المصالح الأميركية وإن إدارته اتخذت اجراءاتها للتأكد من أن

الطائرات ستظل تحت "الرقابة" الأميركية وإن رادارات طائرات إف-15 ومدى وقودها قد صممت بشكل لا يجعلها تمثل أي تهديد على إسرائيل. ولكن منظمة الآيباك واللوبي اليهودي سخروا 68 عضوا من أعضاء الكونغرس ليوقعوا على رسالة موجهة للرئيس يحثه فيها أعضاء الكونغرس من كلا الحزبين على إلغاء الصفقة. لكن ريغان كان عازماً على إتمام الصفقة مع السعوديين، بينما كان بيغن من خلال الآيباك يرفضها رفضاً قاطعاً. وتطور هذا الخلاف ليعرف باسم: ريغان أو بيغن! وبما أن شركتي بوينج (*Boeing*) ويونايتد تكنولوجيز (*United Technologies*) كانتا مهتمتين بتحسين مبيعاتهما، فقد قامتا بتحريك جماعات الضغط الخاصة بهما لصالح واشنطن، وحذت حذوها شركة موبيل (*Mobile*) التي نشرت إعلانات في الصحف تقول فيها إن السعودية كانت تعني أكثر من مجرد النفط – "إنها تعني التجارة لأميركا، والوظائف للأميركيين والقوة للدولار." وتمت الموافقة على الصفقة التي بلغت قيمتها 8.5 مليار دولار بفارق ضئيل من الأصوت (52 مقابل 48) بعد أن أعطى ريغان ضماناً أن طائرات الأواكس *AWACS* لن تكون مثل تلك التي تستخدمها الولايات المتحدة وأنها "لن تحمل أجهزة الكترونية مضادة: أي أن بإمكان الإسرائيليين أن يشوشوا راداراتها."

بدأ حزب الليكود باتخاذ خطوات "التغيير 27عاماً" من حكم حزب العمل. ولكن السنوات التالية كانت أكثر عدوانية مع مرور الوقت:

- في 1981/6/7، قامت طائرات إف-16 الإسرائيلية بقصف وتدمير المفاعل النووي العراقي الذي بنته فرنسا قرب بغداد. وحلقت الطائرات المهاجمة لمسافة أكثر من 2000 كيلومتر فوق المناطق العربية ، وما من شك في أنها زودت بالوقود فوق الأجواء العربية! وفضلت أنظمة التجسس الأميركية الموجودة في المنطقة أن تغض الطرف عن مشاهدة تلك الطائرات.
- في نوفمبر من عام 1981، قام آرييل شارون وزير الدفاع في حكومة بيغن، بعقد "اتفاقية تعاون استراتيجي" مع الولايات المتحدة ليصبحا شريكين استراتيجين. وبعد ذلك مباشرة، وفي 1981/12/14، قامت إسرائيل بضم مرتفعات الجولان. وعندما ساندت الولايات المتحدة قراراً صادراً عن الأمم المتحدة يقضي باعتبار ضم مرتفعات الجولات باطلاً ولاغياً، قال بيغن إن الولايات المتحدة ليس لها حق أخلاقي، بعد حربها في فيتنام، بتقديم الوعظ والنصح لإسرائيل، وبخاصة بعد "الحملة البشعة ضد السامية" والتي أسفرت عن الموافقة على صفقة بيع الأسلحة للسعودية.

- أعطى وزير الخارجية في إدارة ريغان الجنرال أليكساندر هيغ (*ALexander Haig*)، الضوء الأخضر لشارون باجتياح لبنان، ووافق على خطط لتغيير خارطة الشرق الأوسط بما يسمح لشارون بإقامة دولة مسيحية في لبنان تكون حليفة لإسرائيل. ولكن الاجتياح فشل في تحقيق الغاية المنشودة منه، مما دفع شارون إلى ارتكاب مذبحتي صبرا وشاتيلا في مخيمات اللاجئين. وتظاهر 400 ألف إسرائيلي مطالبين بإجراء تحقيق حول المذبحة. وخلصت لجنة التحقيق الإسرائيلية إلى اعتبار شارون مسؤولاً ولو بشكل غير مباشر عن تلك المذابح.
- عرضت "خطة ريغان" فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة، لكنها أيضاً رفضت ضم إسرائيل للضفة الغربية، وبناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة. وفور إعلان خطة ريغان، خصصت حكومة بيغن مبلغ 18.5 مليون دولار لبناء ثلاث مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، ووافقت على إنشاء سبع مستوطنات أخرى، وجاءت كل هذه الأموال إلى إسرائيل من الولايات المتحدة!

استمرت إسرائيل ومنظمة الآيباك *AIPAC* في تعاونهما مع المتعصبين المسيحيين، أي الصهيونيين المسيحيين الذين أرادوا، تماماً كما أراد بلفور *Balfour* ولويد جورج (*Lloyd George*) والصهاينة المسيحيين البريطانيين، أن يشاهدوا إسرائيل الإنجيلية على أنها حقيقة واقعة. فكلما ساندوا أكثر، كان مجيء المسيح المخلص أسرع. ومنح بيغن جائزة جابوتنسكي (*Jabotinsky*) إلى جيري فالويل (*Jerry Falwell*) كبير الصهاينة المسحيين تقديراً لخدماته لإسرائيل، ووصفه بيغن بأنه رجل يمثل 20 مليون مسيحي صهيوني أميركي في أرض تضم 6ملايين يهودي. ويقدر عدد الإنجيليين المبشرين بحوالي 30 مليون شخص، أما المتعصبون البروتستانت، فيقدر عددهم بحوالي 60 مليون شخص. ولدى سؤاله عن انحراف الصهاينة المسيحيين عن المعتقدات اليهودية بعد وصول المسيح المخلص إلى إسرائيل، أجاب ليني ديفيس (*Lenny Davis*)، رئيس شعبة الأبحاث السابق في منظمة آيباك *AIPAC* بقوله: "هذا أكيد. إن هؤلاء يثيرون قرفي وخوفي، ولكن إلى أن أرى المسيح يسير فوق جبال القدس فإني أدعم كل من يريد أن يكون صديقا لإسرائيل."

لقد طرأ تحول رئيس في السياسات الدولية، بعد أن أصبح العالم ذا قطب واحد فقط. وكان لانهيار الاتحاد السوفييتي وانفراط عقده تأثير هائل على كل الدول، ولكن إسرائيل كانت لها حصة الأسد من هذا التغيير. فقد غير طوفان المهاجرين الروس شخصية إسرائيل، وجعلها تجنح أكثر فأكثر إلى اليمين

المتطرف لتصبح دولة "مافيا صغيرة". ونقل ضابط الاستخبارات الإسرائيلي البريغادير جنرال دان أوهاد (*Dan Ohad*) إلى شرطة نيويورك أثناء اجتماع في مانهاتن (*Manhattan*) نيويورك أن 10% من الخمسة ملايين يهودي في إسرائيل هم من الروس، وأن 10% من السكان اليهود الروس هم "من المجرمين". ووفقاً لجوناثان واينر (*Jonathan Winer*)، أحد المسؤولين البارزين في وزارة الخارجية الأميركية "أن ما من أحد من رموز العصابات والجريمة المنظمة الكبار الروس الذين نتعقبهم إلاّ ويتبيّن أنه يحمل أيضاً جواز سفر إسرائيلي".

إن كل أفراد العصابات، أمثال شاباتاي كالمونوفيتش (*Shabatai Kalmanovitch*) وغيره من اليهود، يحصلون تلقائياً على الجنسية والمواطنة الإسرائيلية حسب طلبهم، كما أن قانون حق العودة يضمن الحصول على الجواز الإسرائيلي لأي يهودي في أي وقت وفي أي مكان. "إن الأرستقراطية الإجرامية الروسية يسيل لعابها للحصول على الجنسية والمواطنة الإسرائيلية لأنها تعلم أن إسرائيل موطن آمن لها، كما يقول ليدير *Leder*: "إننا لا نقوم بتسليم المجرمين. كما أن إسرائيل ظلت عامل جذب للعصابات، لأنها أفضل مكان لعمليات غسيل الأموال"، على حد قول ليدير (*Leder*). ويوضح روبرت فريدمان، الذي وضع كتاباً يبحث في شأن المافيا الشيوعية الروسية، الدوافع غير الدينية للرغبة في الحصول على جواز السفر الإسرائيلي: "تبعاً للقانون الإسرائيلي، فإنه بإمكان البنوك قبول ودائع نقدية ضخمة دون أخذ أي استفسار. وفي إحدى الحالات، قام أحد النواب السابقين لرئيس الوزراء، في أوكرانيا، والذي اشتهر بالفساد، بتهريب 300 مليون دولار نقداً من الأموال غير المشروعة، وأودعها في أحد البنوك، وهذا ما أورده وزير الأمن القومي الإسرائيلي موشيه شاحال (*Moshe Shahal*) في اجتماعه مع رؤساء الاستخبارات في يونيو من عام 1996. وقال أحد أبرز رموز الجريمة في أميركا ضاحكاً: لقد شاهدت رجال العصابات الروس وهم يتبادلون حقائب مليئة بالنقود امام الملأ في بركة السباحة في فندق دان". وعلق (ليدير) بقوله إن "إسرائيل دولة تشجع الناس على أن يأتوا إليها ويستثمروا أموالهم فيها ولكن ليس هناك آلية للتحقق من مصادر تلك الأموال."

كان "اللصوص الأخوة"، أو ما يسمى الآن فور زاكوني (*vor Zakoyne*)، يديرون عملياتهم في إسرائيل ضمن المسار نفسه الذي يديرونها فيه في روسيا. وأقامت العصابات الروسية فيما بينها تجمعاً مالياً "كوبا (*Koopa*)" لتوفير

الرشاوي للمسؤولين، ولتسهيل أمور قضاياهم المشتركة. وكانت عصابات المافيا قد بدأت بالفعل شراء المصانع والصحف وشركة تأمين ومصرف واحد. ومن بين الصحف التي حاولت شراءها كانت صحيفة دافارالموالية لحزب العمل، وصحيفة معاريف الموالية لحزب الليكود، وهي ثاني أكبر صحف إسرائيل. وأبدى (ليدير) قلقه من أن بعض أعضاء العصابات يستطيعون شق طريقهم بالمال ليصلوا إلى عالم السياسة، أو أن يشتروا ولاء السياسيين لاستغلال تأثيرهم.

لقد شكل ناتان شارانسكي (*Natan Sharansky*) حزباً يتكون في معظمه من المهاجرين الروس وأسماه حزب "يسرائيل با-آليا *Yisrael Ba-Aliya*" وترأسه بنفسه. وجعلت الصحافة الغربية من شارانسكي منشقاً عن الاتحاد السوفييتي، حتى حظي بشهرة واسعة، وتسارعت وتيرة الضغط الدولي لإطلاق سراحه وهجرته إلى إسرائيل. وأصبح حزبه فاعلاً جداً في السياسة الإسرائيلية وفاز بمقاعد في الكنيست. وتلقى شارانسكي تحذيرات عدة بسبب علاقاته المتينة ببعض الأعضاء المشهورين عالمياً في عصابات المافيا. وحذر جوناثان واينر، المسؤول البارز في وزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات المركزية *CIA* والكونغرس شارانسكي مرة أخرى بخصوص خطورة علاقاته مع أشخاص مثل غريغوري لوتشانسكي (*Grigori Loutchansky*)، رئيس نوردكس (*Nordox*)، والذي حصل منه شارانسكي على مساعدات مالية من أجل حملته. وقال واينر: "لقد طلبنا من شارانسكي أن يتوقف عن أخذ الأموال من لوتشانسكي... وأخبرناه عن الطريقة التي يعمل بها (لوتشانسكي) وهي: الرشوة وبيع تأثيره بالمال وأنه كان جسراً بين الحكومات الأجنبية والجريمة المنظمة التقليدية." وقال أحد أعضاء الكونغرس إنه حذر شارانسكي أيضاً، لكن الأخير قال إنه يحتاج إلى المال ليساعده في توطين اللاجئين الجدد. "إنه يعرف بشكل أفضل. كان (قراراً) مشؤوماً. كان يتقاضى المال بالفعل ثم يتساءل : "لم لا يمكنني قبول هذا المال؟" لقد حذرته *CIA*... أن لوتشانسكي كان لصاً ومحتالاً عظيماً." ولكن ما فعله شارانسكي كان العكس تماماً حيث قام بتقديم "اللص المحتال" إلى بنيامين نتنياهو (*Benjamin Netanyahu*) قبل حملته الانتخابية عام 1996 ونقل آنذاك أن نتنياهو حصل على 1.5 مليون دولار من لوتشانسكي كمساهمة منه في حملته الانتخابية، وهو ما أنكره نتنياهو. ولكن واينر عاد ليقول: "حزب الليكود منغمس في الفساد وبيبي (نتنياهو) شخص مقرف. لقد عقد اجتماعات مع لوتشانسكي وكوبزون (*Kobzon*)، وهما مجرمان يسعيان وراء مصالحهما الشخصية."

أصبح ليدير *Leder* في يونيو 1996 مديراً للاستخبارات الإسرائيلية وأعد تقييماً استخباراتياً، خلص إلى أن "الجماعات المنظمة الروسية باتت تشكل تهديداً استراتيجياً على وجود إسرائيل." وقال مصدر آخر إن "أعضاء العصابات أكثر خطورة وتهديداً من العرب". واستمر رجال العصابات في التنقل بحرية داخل وخارج إسرائيل. وكمثال على ذلك، استقل كوبزون، الذي يحمل جواز سفر إسرائيلياً وآخر روسياً، طائرته الخاصة وانطلق بها بنفسه ليأخذ ابنة أحد عرّابي المافيا الروسية مارات بالاغولا (*Marat Balagula*) من نتانيا (*Netanya*) قرب تل أبيب ويحضرها إلى موسكو حتى تشهد معه احتفالاً أقامه بمناسبة ذكرى ميلاده الستين. وفي يناير من عام 1996، احتجز كوبزون في مطار بن غوريون الدولي بسبب صلاته بالمافيا الروسية وفقاً لموشيه شاحال، الذي كان ينوي إعادته من حيث أتى إلى موسكو. وبعد ذلك مباشرة، انهالت الهواتف من العديد من الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى، حتى أن السفير الروسي لدى إسرائيل تدخل شخصياً، الأمر الذي اضطر وزير الخارجية شمعون بيريز لإصدار أمر بإطلاق سراح كوبزون.

سيطر المتطرفون تدريجياً على إسرائيل، وأصبح كل رئيس وزراء لإسرائيل متطرفاً أكثر مِمَن سبقه. واغتيل رئيس الوزراء إسحق رابين (*Yitzhak Rabin*) الذي عقد اتفاقية أوسلو أوائل التسعينيات على يد المتطرفين الغلاة، الذين كانوا يرفضون أية تسوية مع الفلسطينيين من حيث المبدأ. ويعتبر نتنياهو وشارون من الصنيعة البحتة لجابوتنسكي، فكلاهما كان عاقداً العزم على إلغاء كل ما تضمنته اتفاقية أوسلو، بما في ذلك، إلغاء فكرة إقامة دولة فلسطينية أو حتى سلطة فلسطينية. وتبنت إسرائيل ما كان يسميه الفلسطينيون "إرهاب دولة" ضدهم، بينما كانت إسرائيل تسميه "القتل المستهدف". أي اغتيال الخصوم دون محاكمة. واغتالت إسرائيل أبا علي مصطفى، أحد قادة الفصائل في منظمة التحرير الفلسطينية، بينما كان في مكتبه وذلك بالرغم من حصوله على تصريح بدخول الضفة الغربية، بعدما قرر انتهاج السبل السلمية بدلاً من الكفاح المسلح. وقام أتباع أبي علي مصطفى بالثأر لمقتله حيث اغتالوا وزير السياحة المتطرف رحبعام زئيفي (*Rechavam Ze'evi*). كان زئيفي، المولود في عام 1926، قد خدم في كل من البالماخ (*Palmakh*) والهاغاناه (*Haganah*) ثم في القوات المسلحة الإسرائيلية. وظل في الخدمة العسكرية حتى عام 1974 وهو يرتقي باستمرار حتى أصبح رئيساً لشعبة العمليات ومستشاراً لرئيس الوزراء مناحيم بيغن لشؤون الإرهاب. ودخل زئيفي حقل السياسة عام 1988 عندما شكل حزباً خاصاً به وانتخب عضواً في الكنيست. وفي 1988/2/27، قام

بتشكيل "لجنة الطرد الجماعي للعرب"، حيث كان ينادي بطرد الفلسطينيين من إسرائيل والأراضي المحتلة بعد أن وصفهم بأنهم "قمل". وكانت بعض المصادر قد نقلت عن زئيفي أنه، أثناء خدمته في الجيش، قام برمي بعض الفلسطينيين السجناء من طائرات الهيليكوبتر ليسقطوا في البحر المتوسط، كما أنه اشترك مع الحاخام مئير كاهانا (*Meir Khane*) في تشكيل منظمته "عصبة الدفاع"، والتي أدرجتها الآن الولايات المتحدة رسمياً على قائمة المنظمات الإرهابية. كان زئيفي معارضاً بشدة لاتفاقية السلام المبرمة في أوسلو، كما أن خطاباته ضد أوسلو ورابين تعتبر جزءاً من الجو العام للتطرف، الذي أدى في نهاية المطاف إلى اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين في 1995/11/14. وعندما قام رئيس الوزراء إسحاق شامير بتعيين زئيفي وزيراً بلا حقيبة في يناير من عام 1992، نقلت صحيفة لوموند الفرنسية عن "بيني *Benny*"، نجل مناحيم بيغن، قوله إن التعيين شكل "تلوثاً أخلاقياً عميقاً". وقد طالب زئيفي بإقامة المزيد من المستوطنات في الأراضي المحتلة، والتي موّل بعضها إيرفنغ موسكويتز (*Irving Moskowitz*)، الشريك المشهور لزعيم المافيا ماير لانسكي (*Mayer Lansky*). وحظي زئيفي *Ze'evi* في انتخابات 1991 بمقعد في الكنيست. وفي مارس من عام 2001 عينه شارون وزيراً للإسكان، وهو المنصب الذي شغله سابقاً شارون نفسه، حيث وافق آنذاك على سياسات "الترحيل" التي ابتدعها زئيفي. وأوردت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في 2001/10/2 أن زئيفي كان من ألد أعداء إقامة دولة فلسطينية، ومن أشد المعارضين لاتفاقية أوسلو، وأن رأيه في ياسر عرفات كان :"إنني لا أدعو إلى تصفيته جسدياً، وإنما أقترح إعطاءه تذكرة ذهاب دون رجعة إلى تونس... إما إذا رفض ذلك واستمر في مقاومته وتطلب الأمر تصفيته جسدياً، فإنني لست شخصاً نباتياً."

ووفقاً لما أوردته صحيفة هآرتس (*Ha'aretz*) اليومية الإسرائيلية في 31 /2002/1، فقد قامت مجموعة من الأعضاء البارزين في جيش الدفاع الإسرائيلي، وعلى رأسها البريغادير جنرال (احتياط) إيفي إيتام (*Effi Eitam*)، بوضع مسودة "الخطة سياسية أمنية"، تتضمن إعادة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، و"التطهير" العرقي في المناطق الفلسطينية. وشبّه إيتام الصراع مع الفلسطينيين بالسرطان الذي يجب استئصاله فوراً قبل أن يفوت الأوان. وكانت خطة إيتام، والتي يبدو أن حكومة شارون تبنتها، بعد حصولها على الضوء الأخضر من إدارة الرئيس بوش، تطالب بإعادة احتلال المدن الفلسطينية و"تطهيرها" من "الإرهابيين" والأسلحة، وطرد السلطة الفلسطينية بما فيها ياسر عرفات، وتصفيته جسدياً إذا اقتضى الأمر. وعلى الصعيد

السياسي، طالبت الخطة بالإطاحة بالملكية الهاشمية في الأردن وإعلان الأردن دولة فلسطينية بديلة. كما طالبت بالإعلان عن عدم وجود سيادة أخرى غير السيادة الإسرائيلية مهما كانت غربي نهر الأردن. وبعيد تقديم هذه الخطة لشارون، شرع الجيش الإسرائيلي في إنشاء ساحات مدنية وهمية للمعارك في صحراء النقب لتدريب الجنود على كيفية احتلال المدن الفلسطينية.

كان إيتام يرى أن الوضع الدولي الراهن وإدارة الرئيس بوش سيتقبلان تنفيذ خطته وتطبيقها عملياً، والتي كانت تشمل طرد سكان قطاع غزة إلى صحراء سيناء في مصر، وهو اقتراح ظهر في الكتابات الأولى لهيرتزل. وأعدّ إيتام خطته بعدما ناقشها مراراً وتكراراً مع مناصري حزب الليكود، الذين كانوا يشغلون مناصب مهمة في إدارة بوش وذلك بغرض التنسيق معهم. وفي مقابلة له مع صحيفة الجيروزاليم بوست (*Jerusalem Post*) بعد تركه الجيش، عبّر إيتام عن فكرته في إعادة إحياء الصهيونية الإسرائيلية، حيث قال: "إذا كانت إسرائيل نسخة شاحبة غربية ليبرالية علمانية وديمقراطية عن أميركا، فلماذا ينسجم إذن اليهودي الأميركي مع إسرائيل أكثر ممّا ينسجم مع أميركا؟" وانضم إيتام فيما بعد إلى الحزب الديني الوطني (*NPR*) وأصبح رئيساً له. وكان معظم أعضاء هذا الحزب من المستوطنين المتعصبين في الأراضي المحتلة. وكان بعض حاخامات هذا الحزب قد أسبغوا بركاتهم على الشخص الذي اغتال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، معتبرين أن اغتياله كان في مصلحة وخير إسرائيل واليهودية على حد سواء.

حظي الجنرال إيتام بترحيب رسمي إلى الحكومة الإسرائيلية من قبل آرييل شارون في 2002/4/8. وعلى الفور، تم قبوله في مجلس الوزراء المصغر حيث سينخرط في اتخاذ كل القرارات الاستراتيجية. وكانت مهمة إيتام كرئيس للحزب الديني والوطني وكعضو وزاري تنصب على تغيير الصهيونية العلمانية وتحويلها إلى صهيونية دينية، تضع على رأس أولوياتها إعادة بناء هيكل سليمان المزعوم في الحرم الشريف/جبل الهيكل. وفي 2002/3/22، قال لصحيفة هآرتس: "أريد أن أوضح أننا لا نريد استخدام أسلحة الدمار الشامل، ولكنني أعتقد أنه من أجل تحاشي هذا الموقف، فإنه يتحتم علينا أن نقضي على عرفات والعراق وإيران دفعة واحدة. إن من المستحيل التفاوض معهم أو الوصول إلى تسوية معهم؛ لا بد من القضاء عليهم. ليست هناك أية وسيلة أخرى." ولدى سؤاله عما إذا كان متأكداً من وقوع الحرب، قال: "بالتأكيد إسرائيل لا تستطيع أن تتعايش مع أنظمة مثل إيران والعراق اللتين تطوران

أسلحة نووية... لذا، ففي رأيي أنه ليس أمامنا خيار آخر، إلاّ إذا قامت الولايات المتحدة بذلك أولاً". وماذا لو استمر الفلسطينيون في مقاومتهم؟ "... أستطيع أن أؤكد لكم أنه ونتيجة للحرب، فلن يتبقى الكثير من العرب هنا."

اقتبس جيفري شتاينبرغ (*Jeffry Steinberg*)، من مجلة (*EIR*)، مقالة بقلم المؤرخ العسكري الإسرائيلي مارتن فان كريفيلد (*Martin Van Creveld*) ظهرت في العدد الصادر في 2002/4/28 من صحيفة صنداي تلغراف اللندنية. ونصت تلك المقالة على أن نية شارون وحكومته الإسرائيلية، هي تنفيذ الترحيل الجماعي للفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية عبر نهر الأردن في أول فرصة ممكنة. وقد تكون هذه الفرصة متمثلة في هجوم فلسطيني داخل إسرائيل، أو هجوم أميركي على العراق. وأوضحت المقالة بما لا يدع مجلاً للشك الأوامر الإسرائيلية الحاسمة بخوض المعركة من أجل "الترحيل الجماعي". وقالت المقالة: "أول ثلاث غواصات حديثة جداً (إسرائيلية) ستحتل مواضع ثابتة في البحر- مزودة برؤوس نووية وصواريخ *LTCM* - وستغلق الحدود، ويفرض تعتيم إعلامي بحيث يمنع كل المراسلين الصحفيين الأجانب من التغطية ويوضعون في فندق بصفتهم ضيوفاً على الحكومة، ويمنعون من الخروج منه. ويتم نشر قوة من اثني عشر فرقة، منها أحد عشر فرقة مدرعة، إضافة إلى وحدات أرضية منوعة تتلاءم مع مهام الاحتلال: خمس منها قبالة مصر، وثلاث قبالة سوريا وواحدة قبالة لبنان. وبذلك يتبقى ثلاث فرق تكفي لمواجهة الجبهة الشرقية، إلى جانب توفر قوات تكفي لزرع دبابة في كل قرية عربية – إسرائيلية تحسباً لأي شيء قد يراود خيال السكان فيها. وسوف يتطلب طرد الفلسطينيين عدداً قليلاً من الألوية فقط، فهم لن يقوموا بسحب المواطنين خارج منازلهم، بل سيستخدمون نيران المدفعية الثقيلة لإجبارهم على الخروج والفرار من منازلهم. أما الضرر والهدم والتدمير الذي شهدته مدينة جنين مؤخراً، فسيكون نقطة من بحر الدمار الذي ستتعرض له المدن الفلسطينية هذه المرة". وتفترض هذه الخطة أن الجيوش العربية لن تتدخل أو تشارك في المعركة، بينما تدور رحى هذه العملية.

إن التطرف الذي اتسم به إيتام وزئيفي هو التطرف نفسه الذي يحكم السياسة والمجتمع الإسرائيليين الآن. أما العقلاء داخل داخل إسرائيل وخارجها فهم قلة. ومن بين هؤلاء، كان يوسي ساريد (*Yossi Sarid*) زعيم حزب ميرتس (*Meretz party*) المؤيد للسلام يقول: "إنني كيهودي وإسرائيلي أشعر بالخزي

لأنني أعيش في بلد يحكمه وزراء عنصريون يؤمنون بسياسة الترحيل (الترانسفير) وال (*Haiderism*)"

أما ثيو كلاين (*Theo Clein*)، الرئيس الفخري للمجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا، فقد كتب في صحيفة لوموند الفرنسية اليومية في 2001/9/6: "لو كنت يا آرييل شارون قد قررت توجيه هذه الرسالة لك على الملأ كرئيس لحكومة إسرائيل... فذلك لأنني وصلت إلى استنتاج مفاده أنه بات من الضروري أن نقول بملء أفواهنا إن سياسة الرد الإسرائيلية قد وصلت إلى أقصى مدىً لها من السخف والتجرد من العقلانية... لأنها فقط تزكي الأحقاد والكراهية، ولأنها لا تفعل شيئاً سوى لم شمل الشعب الفلسطيني وتحلقه حول من يعتبرهم مقاتليه، ولأنها تأسر الشعب الإسرائيلي في وهم الأمن الزائف... متى ستقر وتعترف أن الدبابات والصواريخ الإسرائيلية هي التي تسير دفة هذه الثورة التي تغذيها بالقتال وعمليات الاستقصاء... كيف لنا أن ننسى، ونحن الذين تعلمنا من خلال الألم والمعاناة أن نصمد في وجه القوة الوحشية، أن الشعوب لا يمكن أن تخنع وتذعن دون قتال؟"

أما ديزموند توتو (*Desmond Tutu*) القسيس من جنوب أفريقيا الحائز على جائزة نوبل، فقد قال واصفاً أخلاقيات إسرائيل، فيما نشرته صحيفة الغارديان اللندنية في عددها الصادر يوم الاثنين 2002/4/29، وتحت عنوان: "التمييز العنصري في الأرض المقدسة" (*Apartheid in the Holy Land*): "كان أكبر المناصرين لنا في كفاحنا ضد التمييز العنصري هم من الشعب اليهودي. لقد كان لزاماً عليهم بحكم غريزتهم أن يساندوا المسحوقين ممن لا أصوات لهم. والذين يقاتلون ويقاومون الظلم والاضطهاد والشر. إنني أشغل منصب راع لأحد مراكز الهولوكوست في جنوب أفريقيا وأؤمن بحق إسرائيل في تأمين حدودها والدفاع عنها. ما لا يمكن فهمه ولا تبريره هو ما فعلته واقترفته بحق شعب آخر حتى تضمن هي وجودها. لقد صعقت وأصابتني الكآبة لدى زيارتي للأرض المقدسة. لقد ذكرني ما رأيت بما عانيناه نحن السود في جنوب أفريقيا. شهدت بأم عيني الإذلال الذي يتعرض له الفلسطينيون على نقاط التفتيش والحواجز وهم يتعرضون للذل والمهانة ويعانون مثلنا عندما كان رجال الشرطة البيض الشبان يحولون دون تجولنا وخروجنا من بيوتنا. وفي إحدى زياراتي للأرض المقدسة، قدت السيارة إلى إحدى الكنائس بصحبة قس أنجليكاني. كان وقع الأسى في صوته يرن في أذني عندما أشار بيده إلى المستوطنات اليهودية. وفكرت في حق الإسرائيليين ورغبتهم في الأمن. ولكن

ماذا عن الفلسطينيين الذين فقدوا أراضيهم ومنازلهم؟ لقد عايشت ألم الفلسطينيين وهم يشيرون إلى ما كان قديماً بيوتهم التي يحتلها الإسرائيليون اليهود الآن. كنت أمشي مع نعيم عتيق (رئيس مركز السبيل المسكوني) في القدس حين أشار بيده وقال: "بيتنا كان هناك. لقد أخرجنا منه بالقوة وتحتله الآن القوات اليهودية الإسرائيلية." انفطر قلبي من الحزن. أتساءل لماذا قصيرة هي ذاكرتنا. هل نسي إخوتنا وأخواتنا اليهود الذل الذي تعرضوا له؟ هل نسوا العقاب الجماعي وتدمير البيوت الذي شهده تاريخهم بهذه السرعة؟ هل أداروا ظهورهم لتقاليدهم الدينية العميقة النبيلة وضربوا بها عرض الحائط؟ هل نسوا أن الله يهتم جداً بأمر عباده المظلومين المسحوقين؟

"إنني أجزم أن الاجراءات العسكرية الحالية لن تؤمن للإسرائيليين الأمن والسلام الذي ينشدونه، بل إنها لن تجلب لهم سوى المزيد من الأحقاد والضغائن. تعلمون كما أعلم تماماً أن الحكومة الإسرائيلية لها نفوذ كبير جداً في الولايات المتحدة. إن انتقاد هذه الحكومة يعني أن يوصم المرء بمعاداة السامية، وكأن الفلسطينيين ليسوا ساميين. لست مناهضاً أو عدواً للبيض، رغم جنون تلك الفئة، ولكن كيف كان لإسرائيل أن تتعاون مع حكومة التمييز العنصري على أسس أمنية؟

"يخشى الناس في هذا البلد (الولايات المتحدة) أن يعترفوا أن الخطأ هو خطأ لأن اللوبي اليهودي قوي، بل وقوي جداً. فماذا إذن؟ لأجل الله، هذا عالم الله؟ إننا نعيش في عالم أخلاقي. كانت حكومة التمييز العنصري شديدة القوة والبطش ولكنها انقرضت من غير رجعة. هتلر (*Hitler*)، موسوليني (*Mussolini*)، ستالين (*Stalin*)، بينوشيه (*Pinpchet*)، ميلوسيفتش (*Milosevic*) وعيدي أمين (*Idi Amin*)، كلهم كانوا جبارين في الأرض لكنهم اندثروا في النهاية."

كان السفير الأميركي في إسرائيل دانييل كيرتزر (*Daniel Kurtzer*)، وهو يهودي، أكثر حرية وجرأة على انتقاد سياسات الاحتلال الإسرائيلي من رئيسه جورج دبليو بوش، الذي سمّى شارون "رجل السلام" وسط ذهول العالم أجمع.

كان شارون قد خضع للتحقيق معه من قبل دولة إسرائيل بسبب المجازر التي ارتكبها ضد اللاجئين الفلسطينيين خلال اجتياحه لبنان. ويعتبر الكثيرون من الإسرائيليين أن شارون يشكل عقبة في وجه السلام. وقال كيرتزر

في خطاب ألقاه في تل أبيب في 2002/7/9: "تشير النتائج الأولية لدراسة موّلتها صناديق المعونة الأميركية إلى ارتفاع معدل سوء التغذية لدى الأطفال الفلسطينيين (وهو ما يعرّف بأنه توقف النمو أو انخفاض الوزن بشكل غير طبيعي). وهناك نسبة مئوية كبيرة من الأطفال تحت سن الخامسة والنساء في سن الحمل الذين يعانون من فقر الدم. وتشير تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الخيرية إلى أن مليوني فلسطيني، أو 62% من السكان، يعتبرون "بحاجة إلى الدعم الإنساني"، أي أنهم حرموا من الطعام، المسكن والخدمات الصحية. وهذا الرقم يزيد 25% عما كان عليه قبل 6 شهور فقط... وتشير تقديرات البنك الدولي الآن إلى أن نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة تبلغ 50% وهي في ازدياد. وكما هو متوقع، فقد تفاقمت معدلات الفقر لتصل حدوداً لا يمكن السيطرة عليها. كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن 50-60 % من الفلسطينيين يعيشون الآن تحت مستوى خط الفقر – وهو ما يعرّف بحصول الفرد على دخل يومي يبلغ دولارين اثنين... إن فرض حظر التجول وإغلاق المدن وعدم القدرة على التنقل بين القرى والمدن الفلسطينية تجعل الحياة في غاية الصعوبة على الفلسطينيين."

وتنطبق كل تلك الإجراءات والتصرفات وتتطابق مع التعريف الرسمي للإبادة الجماعية حسب "اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها"، البند الثاني والذي ينص على أن: "الإبادة الجماعية هي أية أفعال تقترف بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لأي مجموعة وطنية، عرقية، عنصرية أو دينية، مثل: أ) قتل أعضاء من الجماعة، ب) التسبب في ضرر خطير جسدياً أو عقلياً لأعضاء من الجماعة، جـ) الفرض المتعمد لظروف معينة على الجماعة في حياتهم بشكل يؤدي إلى تدميرها والقضاء عليها كلياً أو جزئياً".

وفي الوقت نفسه الذي تسير فيه دراسة موّلتها الحكومة الأميركية عن ارتكاب إسرائيل جرائم إبادة جماعية بحق الفلسطينيين، يقوم الكونغرس الأميركي بالموافقة على منح إضافية تبلغ 200 مليون دولار لإسرائيل بغرض مساعدتها على المضي قدماً بسياسات الإبادة الجماعية التي تنتهجها. وتتضمن المعونة الأميركية السنوية لإسرائيل والتي تبلغ أكثر من 3 مليارات دولار طائرات إف-16 نفسها التي تقوم بقصف الأهداف المدنية. وبينما يصعق الكثير من الإسرائيليين من السياسة الوحشية التي تتبعها حكومتهم وينتقدونها على رؤوس الأشهاد في البرلمان الإسرائيلي، فإننا لا نجد عضواً واحداً في الكونغرس الأميركي يجرؤ على القيام بذلك. إن النظام الذي ينتج مثل هؤلاء السياسيين المفلسين أخلاقياً والذين يوافقون على العهر الذي تتسم به المؤسسة

الأميركية الحاكمة هذه الأيام بسبب ضعفهم وعجزهم عن مواجهة جماعات الضغط القوية، لا يمكنه أن يدّعي ملاءمته ليكون نموذجاً يحتذي به العالم، وبخاصة ممن هم ضحايا لعنجهيته.

كان روبرت فريدمان ينظر إلى إسرائيل على أنها دولة مافيا صغيرة حيث إن 10% من المليون مهاجر روسي الذين قدموا في التسعينيات كانوا أعضاء في عصابات المافيا. ووفقاً لما أوردته صحيفة هآرتس *Ha'aretz* في عددها يوم 2002/6/26، فإن إسرائيل، بترسانتها الحربية التي تتكون من 400 رأس نووية وهيدروجينية حربية وصواريخ، يمكنها إطلاق تلك الرؤوس الحربية على أي هدف في أي مكان في العالم، هي دولة عصابات خطيرة. وبكل تلك الإمكانات، وبوجود مثل هذه القيادات، فإن إسرائيل وحدها تشكل محوراً للشر. وفي عرف المسلمين والعرب والفلسطينيين، فإن إسرائيل والولايات المتحدة هما توأمان لا ينفصلان. فطائرات إف-16 الأميركية الصنع، وطائرات الأباتشي الأميركية الصنع أيضاً، هي التي تقصف وتدمر مدنهم وقراهم. والأموال الأميركية هي التي تمول إنشاء المستوطنات الإسرائيلية وتدفع للجيش الإسرائيلي. كما أن الفيتو الأميركي هو الذي يقف دائماً عائقاً أمام أي قرار دولي ينادي بتحقيق العدالة لهم. فهل من عجب لعدم عشقهم أميركا!

لقد انتهت صلاحية المزاعم الصهيونية بأن اليهود كانوا محتاجين لوطن هرباً من الاضطهاد، ولم يعد لذلك الادعاء الباطل وجود. لِمَ لا يتخذ اليهود من الولايات المتحدة وطناً لهم، تماماً كما صرّح الحاخام آي. إم. وايز *I.M. Wise* حين قال: "إننا نعارض تماماً الصهيونية السياسية... صهيون كان إرثاً ثميناً من الماضي... لكنه لم يعد أملنا للمستقبل... أميركا هي صهيوننا". اليهود يهيمنون على الحكومة الأميركية ولا يستطيعون الادعاء بأنهم يتعرضون للتمييز. فعلى سبيل المثال، رغم أنهم يشكلون أقل من 5% فقط من إجمالي سكان الولايات المتحدة، إلا أنهم احتلوا المناصب التالية في حكومة الرئيس كلينتون وإدارته:

- مادلين ألبرايت *Madeleine Albright* (وزيرة الخارجية)، روبرت روبن *Robert Robin* (وزير الخزانة)، ويليام كوهين *William Cohen* (وزير الدفاع)، دان غليكمان *Dan Glickman* (وزير الزراعة)، جورج تينيت *George Tenet* (مدير وكالة الاستخبارات المركزية *CIA*)، صامويل بيرغر *Samuel Berger* (مستشار مجلس الأمن القومي)، ستيوارت آيرنستات *Stuart Eizenstat* (وكيل وزارة الخارجية)، بيتر تارنوف *Peter Tarnoff* (نائب وزير الخارجية)،

ريتشارد هولبروك *Richard Holbrook* (المبعوث الخاص لدى حلف الناتو)، ألان غرينسبان *Alan Greenspan* (محافظ البنك المركزي)، ديفيد ليبتون *David Lipton* (وكيل وزارة الخزانة)، جيمس روبن *James P. Rubin* (وكيل وزارة الخارجية)، دينيس روس *Dennis Ross* (المبعوث الخاص للشرق الأوسط)، سالي كاتزن *Sally Katzen* (وزيرة الإدارة والموازنة)، ستيف كيسلر *Steve Kessler* (مستشار البيت الأبيض)، جانيت يلين *Janet Yellen* (رئيسة المجلس الاقتصادي القومي)، لاني ديفيس *Lanny Davis* (المستشار الخاص للبيت الأبيض)، هوارد شابيرو *Howard Shapiro* (المستشار العام لمكتب التحقيقات الفيدرالي)، ديفيد كيسلر *David Lessler* (رئيس إدارة الغذاء والدواء)، لاني برووير *Lanny P. Bruer* (المستشار الخاص للرئيس).

- رشح كلينتون *Clinton* اثنين من القضاة اليهود للمحكمة العليا، وهما منصبان أصبحا شاغرين في إدارته.

- السفراء الأميركيون اليهود، وبأعداد كبيرة، عينوا واعتمدوا في الدول الرئيسة التالية: ألمانيا، فرنسا، بولندة، الدنمارك، هنغاريا، رومانيا، بلجيكا، بيلاروسيا، جنوب إفريقيا، الهند، تركيا، نيوزلندة، مصر، السويد، المغرب، سنغافورة، زامبيا، البرازيل، بوليفيا، المكسيك، كندا، كوبا، النرويج، وسويسرة.

إضافة لذلك، فإن كل الأشخاص البارزين في فضيحة مونيكا لوينسكي (*Monica Lewinsky*) كانوا يهوداً بمن فيهم لوينسكي نفسها وباولا جونز(*Paula Jones*) وليندا تريب (*Linda Tripp*). آمل أن لا يكون الإقرار بالحقائق ضرباً من ضروب معاداة السامية!

أصبحت إسرائيل دولة مافيا ودولة ترعى إرهاب الدولة، وأصبحت دولة تمارس التطهير العرقي والإبادة الجماعية، وهي دولة مارقة خارجة على القانون... إلا أنها تحظى بدعم دولة هيمنت على العالم بأحاديتها وهيمنتها. ولكن التاريخ يعلّمنا بأن الإمبراطوريات في قديم الزمان كما في دول الروم والفرس، وفي حديثه، كما في الاتحاد السوفييتي، تكون أحياناً أوهن من بيوت العنكبوت؛ احتل الصليبيون فلسطين 200عام ... وخرجوا منها مدحورين. مرّ على الاحتلال الصهيوني لفلسطين هذه المرّة خمسون عاماً فقط حتى تاريخه ... وللحديث والأحداث بقية.

"لم يكن هناك ازدهار اقتصادي في الولايات المتحدة في التسعينيات من القرن العشرين.... بل كان هناك ولادة أكبر فقاعة اقتصادية للمضاربات في التاريخ، قامت على "ازدهار الأوهام"، وتسهيلات القروض الرخيصة للمستهلكين، والمستثمرين في سوق الأوراق المالية، ولعمليات استيلاء الشركات الواحدة على الأخرى".

لوثر كومب *Lothar Komp*
إيكونوميك إنتيلجنس ريفيو *Economic Intelligence Review*
عدد 25 مايو **2001**

"فضيحة كبرى تتصدر الصحف. اجتماعات الكونغرس، واتهامات جنائية تبدو في الأفق. إنها الآن قصة شركة إنرون. لكن فضيحة جديدة تظهر، كل بضعة سنوات، في عالم الشركات الأميركية... وفي كل حالة من هذه الحالات، وبعد أن ينجلي الموقف لا شيء ذا أهمية يتغير، لأن صانعي القرارات والقوانين يتراجعون عن اتخاذ أي إصلاح ذي معنى... فذاكرة الجمهور قصيرة ... وجمهور المستثمرين الصغار الجدد غير منظمين... ورجال الكونغرس حتماً سيستمعون إلى وول ستريت، وقوى الضغط لشركات المحاسبة حينما يتكلمون – فهؤلاء هم الذين يمطرونهم مالاً لحملاتهم الانتخابية".

غاري ويز *Gary Weiss*
بزنس ويك – **2002/2/25** *Business Week*

الفصل الثامن

ازدهار اقتصاد الكذب

إنرون هي صورة هذا الاقتصاد

يعتبر مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك (*CFR*) واحداً من أقوى المؤسسات في الولايات المتحدة، حيث تتم فيه دراسة البدائل السياسية. وفي معظم الحالات، فإن البديل الذي يوصي به المجلس يصبح سياسة لمؤسسة تركيبة قوى الظل وأجندتها. وتصبح مثل تلك الاجندة برنامجاً للمسؤولين المنتخبين الذين يدينون بمناصبهم وكراسيهم إلى التأثير والمساهمة التي يوفرها أصحاب تركيبة القوى.

ما بين 12 و13 من تموز لعام 2000، وضع المجلس سيناريو بعنوان "الازمة المالية التالية: إشارات تحذير، السيطرة على الضرر، والآثار." وقد تضمنت السيناريوهات السابقة التي لم يكشف النقاب عنها للملأ كيف يمكن لهجوم إرهابي رئيس أن يؤدي إلى انهيار بالاقتصادين الأميركي والعالمي، وما هي الخطوات التي ترمي إلى الحيلولة دون هذا الانهيار في نظام متقلب جداً. وقد كان هذا السيناريو العام جزءاً من تقرير عام حول "مشروع الهشاشة المالية."(*Financial Vulnerabilities Project*)، وجاء في السيناريو العام أن الرئيس الأميركي سيصبح مسلوب الإرادة وأن المؤسسة ستضطر للتدخل. ومن المثير أنه عندما حدثت هجمات 11 سبتمبر، تولى ديك تشيني المسؤولية، وتوجه إلى الاجتماع في غرفة العمليات مع المؤسسة حيث كان الرئيس الأميركي خارج واشنطن في فلوريدا!

وبالطبع، كان تشيني، وهو أحد أكثر رموز المؤسسة تمرّساً، على اتصال دائم مع الرئيس ليبلغه بتطورات الأحداث. وظلت الأسواق المالية تحت السيطرة نسبياً في ظل هذه الأحداث. وفي 2001/9/14، أصدر المجلس أحدث بياناته لسيناريو عام 2000 أثناء اجتماع عقد في فندق سانت ريجيس *St. Regis*

Hotel في واشنطن دي.سي. وكان عنوان هذا الاجتماع "اللجنة الأميركية للأمن القومي للقرن الحادي والعشرين: بعد الأحداث حالة طوارئ جديدة." وكان مدير المخابرات المركزية السابق آر. جيمس وولسي واحداً من أعضاء مجلس العلاقات الخارجية الذين لعبوا دوراً رئيساً في مشروع الهشاشة المالية. وقد أوصى المجلس بإعادة تنظيم الاستخبارات المحلية ومنظمات إدارة الطوارئ. وقد امتثل بوش الثاني لهذه القرارات حيث تم بعد 3 أيام الإعلان عن قيام وكالة جديدة تسمى "وكالة الأمن الدفاعي القومية" *Homeland Defense Security Agency* (*HDSA*). وتمت تسمية حاكم ولاية بنسلفانيا توماس ريدج (*Thomas Ridge*) رئيساً لهذه الوكالة، وأعطي وضع عضو في الحكومة. وفي اجتماع 14 سبتمبر، سيطر الناطق السابق بلسان الكونغرس نيويت غينغريش (*Newt Gingrich*) على الحديث طيلة فترة الأسئلة والأجوبة حيث قال: "إنه من أجل أن نقصم ظهر الإرهاب المدعوم من الدول ينبغي علينا شن حملة عسكرية لسنتين أو ثلاث. إننا في حالة حرب."

إن مجلس العلاقات الخارجية والإعلام وبقية منظمات قوى الظل، قد استمرت جميعاً في تعبئة الشعب الأميركي لتقبل حرب قد تكون طويلة لعامين أو ثلاثة طبقاً لرؤية غينغريش، ولسنوات أطول حسب رؤية بوش الثاني.

وظن كيسنجرأن رد فعل الولايات المتحدة على أحداث 11 سبتمبر يجب أن يكون في نهايته على مستوى رد فعلها بعد أحداث بيرل هاربر. وقد قال إنه يأمل بأن رد الولايات المتحدة "سيضع حداً للطريقة التي انتهى بها الهجوم على بيرل هاربر، وذلك بتحطيم النظام المسؤول عنه." فإذا كان النظام الذي أفرز أحداث 11 سبتمبر هو الإسلام، كما أشار كثيرون من مساعدي كيسنجر، فإنه بذلك يكون داعياً إلى الحرب ضد الإسلام مغلفاً هذه الدعوة بلغة دبلوماسية. وهكذا كان الإعلان عن حرب الحضارات: وكان الإسلام الهدف الاول.

لقد كان النظام المالي الأنجلو- أميركي يعاني من أزمة، والحروب التي ستلي 11 سبتمبر قد تساعد على إعادة صياغة النظام العالمي الجديد. إن من طبيعة الرأسمالية الانجلو- أميركية أن تروّج للحروب كحلول لمعالجة حالات الكساد والركود الاقتصاديين وربما الإخفاق الحالي للنظام كله. وكانت مظاهر ضعف النظام بكليته وهشاشته صارخة الوضوح، فقد أظهرت النتائج المالية للربع الثالث من عام 2001 قبيل 11 سبتمبر ما يدعو إلى قرع جرس الإنذار. وقد أوردت مجلة الإيكونومست *Economist*:

- قدمت شركة بيت لحم للفولاذ طلباً للحماية من الدائنين من خلال الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس، وبذلك تنضم ثاني أكبر شركة أميركية للحديد والصلب إلى 19 شركة أخرى باحثة عن الحماية من دائنيها. وكانت صناعة الحديد تعاني من الفائض في الإنتاج والمنافسة من الحديد المستورد بأسعار رخيصة حتى قبل أن يضرب الكساد كافة قطاعات الاقتصاد الأميركي الضعيف.
- قدمت شركة بولارويد *Polaroid* أيضاً طلباً للحماية من الدائنين، وكانت تعاني من وضع مالي متردٍ منذ سنوات وستستمر في البحث عن مشترٍ لكل أو جزء من موجوداتها.
- اتفقت شركة بريتيش تيليكوم *(British Telecom)* وآيه تي آند تي *AT&T* على أنه قد حان الوقت لمواجهة الحقيقة ووضع حد لنشاطهما المشترك في عالم الاتصالات والذي كان مسبباً للخسائر مما سيلقي بما يزيد عن 2300 شخص إلى الشارع دون عمل وبخسارة مبلغ 7.3 مليار دولار. وستتحمل الشركة الأخيرة معظم هذا المبلغ بنصيب يصل إلى 5.3 مليار دولار.
- قالت شركة جنرال موتورز *General Motors* إن أرباحها للربع الثالث تراجعت بنسبة 54% باستثناء مصاريف أخرى تبلغ 735 مليون دولار.
- أعلنت شركة فورد *Ford* عن خسائر بلغت 692 مليون دولار للربع الثالث، بينما كانت خسائرها 752 مليون دولار للربع الثاني. وكانت هاتان الخسارتان الحالة الأولى التي تتعاقب فيها الخسائر لدورتين متتاليتين منذ عام 1992.
- قالت شركة آي بي إم *IBM* إن الأرباح في الربع الثالث تراجعت بنسبة 19 % مقارنة مع ما كانت عليه قبل عام مضى.
- قالت شركة إنتل *Intel* إن أرباحها خلال الربع الثالث تراجعت بنسبة 96%
- سيتي غروب *Citi group*، مجموعة الخدمات المالية الأميركية العملاقة، أعلنت عن تراجع أرباحها في الربع الثالث بنسبة 9%.
- ميريل لينش *Merrill Lynch* أعلنت عن تراجع أرباحها للفترة ذاتها بنسبة تزيد عن النصف. وسرحت 2300 من موظفيها لتخفيض النفقات.
- أعلن بانك أوف أميركا *The Bank Of America* أنه سجل هبوطاً في أرباحه خلال الربع الثالث بنسبة 54% مقارنة مع ما كان عليه قبل عام مضى.
- أعلن رئيس المدراء التنفيذيين لشركة إنرون *Enron Company*، وهي من أضخم سبع شركات أميركية، حيث كانت قيمتها السوقية 100 مليار دولار، عن تقديم استقالته في شهر أغسطس بعد أن تبين له أن إنرون كانت في

الرمق الأخير. وفعلاً آلت الشركة إلى الإفلاس والانهيار بعد ذلك بأسابيع قليلة.

- حلّت فنلندة محلّ الولايات المتحدة، كأقوى اقتصاد منافس في العالم على الرغم من أن فنلندة فيها أسواق عمالة متشددة واتحادات نقابية فعالة ومعدلات ضرائب مرتفعة، على النقيض تماماً مما يعظ به الاقتصاديون الانجلو- أميركيون كوصفة صالحة للاقتصاد المنافس.
- في أغسطس، أشار تقرير العمالة إلى تراجع في الوظائف غير الزراعية بمقدار 113 ألف وظيفة مقارنة بالشهر الذي سبقه.
- قبل 5 أشهر من أحداث سبتمبر، أبلغ ديفيد سميث (*David Smith*)، الرئيس التنفيذي لشركة سيكامور نتووركس إنك (*Sycamore Networks Inc.*)، محللي وول ستريت أن عملاء شركته الرئيسين آخذون في تقليص ميزانياتهم، مما يجعل نتائج الربع الحالي للمبيعات مخيبة للآمال وتتراوح بين 50-60 مليون دولار، وهو ما يقل بحوالي 100 مليون دولار عن التقديرات السابقة. وفقدت أسهمه في يوم واحد 20% من قيمتها وتراجع سعر السهم إلى 7.25 دولار مقارنة مع 172.5 دولار، وهو أعلى سعر سجله خلال 52 أسبوعاً. إن ما حدث لشركة سيكامور (*Sycamore*) كان جزءاً من عملية انهيار قطاع الاتصالات. ففي الأشهر القليلة التي سبقت 11 سبتمبر، آلت إلى الإفلاس سبع شركات أميركية جديدة، وكانت أكثر من 12 شركة أخرى على القائمة ذاتها قريباً. وقدرت ديون صناعة الاتصالات في أميركا وأوروبا بمبلغ 700 مليار دولار، ويمكن أن يكلف انهيار صناعة الاتصالات 150 مليار دولار، وستكون له آثار تراكمية على قطاعات الاقتصاد الأخرى. والأسوأ من ذلك أن ذوبان شركات الاتصالات سيؤثر على الأرجح على بعض المؤسسات المالية الأميركية، حيث تستمر شركات الاتصالات في التخلف عن دفع التزاماتها.

وقد ظن الاقتصادي لوثر كومب (*Lothar Komp*) أن النظام المالي الحالي، وهو العمود الفقري للبارونات اللصوص عبر القطريين وللإمبراطورية الأميركية الجديدة، يعيش انهياراً مؤسسياً، وليس ركوداً، حيث يقول: "لم يكن هناك أبداً انتعاش اقتصادي أميركي خلال التسعينيات، ... بل كان هناك أكبر فقاعة مضاربات يشهدها التاريخ قامت على "ازدهار الاوهام" والإقراض الرخيص للمستهلكين ومستثمري الأسواق المالية، فضلاً عن عمليات الاستملاك والاستيلاء على الشركات،" وهذا ما كتبه في 5/25/ 2001 في أسبوعية "إيكونوميك إنتلجنس ريفيو" التي تصدر في واشنطن دي.سي:

- **تسريح العاملين:** ارتفع عدد العاملين الذين فقدوا وظائفهم في قطاع الإنترنت الأميركي في النصف الثاني من عام 2000 بنسبة 600% مقارنة مع النصف الأول منه، وآلت إلى الإفلاس أيضاً 210 شركة من شركات الإنترنت.

: في ديسمبر 2000، فقد قطاعا السيارات والتجزئة 133713 وظيفة وهو أعلى رقم شهري في ثماني سنوات.

: في يناير 2001، فقد 142208 شخصًا آخرون مصادر رزقهم في هذا القطاع.

: في إبريل 2001، ذكرت التقارير أن 166000 شخص فقدوا وظائفهم.

: مجموع الوظائف التي الغيت خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2001 زاد عن 421 ألفاً، وهو أعلى معدل خلال خمس سنوات.

- **الأرباح:** كانت التقارير المالية للشركات الأميركية الكبرى في الربع الأول من عام 2001، الأسوأ طيلة عشر سنوات. فقد شهدت شركة إنتل *INTEL*، أكبر شركة في العالم لإنتاج رقائق الكمبيوتر، وجنرال موتورز *General Motors* أكبر منتج للسيارات في العالم انهياراً في أرباحهما بنسبة 80-90 % خلال هذه الفترة. وتكبدت شركة لوسينت تكنولوجيز *Lucent Technologies* خسائر بلغت 3.7 مليار دولار وشركة دايملر كرايزلر *Daimler Chrysler* خسائر 3.3 مليارات دولار. وذكرت شركة جيه دي اس يونيفيز *JDS Uni-Phase* كبرى شركات إنتاج الألياف البصرية ومعداتها أن خسائرها تضاعفت خمس مرات في الربع الأول من عام 2001 مقارنة مع خسائرها خلال الفترة نفسها من العام الذي سبقه. ولجأت شركتان من الشركات إلى الغش وخداع المساهمين بأن ذكرت عن تحقيق أرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك وتسديدات الديون.

- **المؤشرات الاقتصادية:** تراجعت معظم المؤشرات الاقتصادية في الربع الأول من عام 2001 إلى معدلات لم تعرفها منذ عقد أو أكثر من الزمان. وأعرب 38% من مدراء الشركات الصناعية المشاركة في مسح أجرته الجمعية الوطنية لمدراء المشتريات في إبريل 2001، عن قلقهم وتشاؤمهم، فهذه أعلى نسبة للتشاؤم منذ إنشاء الجمعية وبدء سجلاتها عام 1962. أما الرؤساء التنفيذيون لكبريات شركات صناعة التقنية، فقد كانوا أكثر وضوحاً:

: قال ستيف جوبز (*Steve Jobs*)، رئيس شركة أبل كمبيوتر *Apple Computer*، للمحللين في فبراير 2001: "أعتقد أن الاقتصاد يجتاز مرحلة انصهار نووي."

: قال هانز غيير(*Hans Geyer*)، نائب رئيس شركة إنتل، في 2001/2/23 تعقيباً على مئات المليارات من الدولارات من النفقات الرأسمالية لتمويل صناعة الاتصالات: "إننا نمر في مرحلة تتجه فيها هذه الصناعة نحو الإفلاس قبل ظهور *UMTS* (وهو الجيل المقبل من الهاتف النقال)، بل وحتى قبل إجراء المكالمة الأولى من هذا الهاتف."

: قال بيل آيلز وورث (*Bill Aylesworth*)، المدير المالي في شركة تكساس انسترومنتس (*Texas Instruments*)، معقباً على التراجع الذي شهدته الشركة في الطلبات التي تلقتها في الربع الأول: "إن هذا أشد تراجع تشهده صناعة شبه الموصلات في تاريخها." وكان هذا التعقيب في 2001/4/17.

: جون روث (*John Roth*): رئيس مجلس نورتل نتووركس *Nortel Networks*، تحدث مخاطباً النادي الكندي في تورونتو في 2001/2/18 قائلاً: "إن هذا أشد تراجع مربك ومحيّر تشهده الولايات المتحدة في تاريخها."

: جون تشامبرز (*John Chambers*)، الرئيس التنفيذي لشركة سيسكو سيستمز *Cisco*، أكبر شركة لخدمات الإنترنت، قال في 2001/2/17: "ليس المهم ما تقوله آخر إحصائيات مجلس الاحتياطي الفيدرالي، إذ أن ما نراه الآن هو إطلاقاً ليس هبوطاً هادئاً أو بطيئاً. فإذا سألت أي شخص في قطاع التصنيع الأميركي فسيقول لك إننا نمر في مرحلة ركود."

وفي 2001/4/16، قارن تشامبرز ما يحدث حالياً وبين "فيضان لم نشهده منذ 100 عام" يضرب صناعة التقنية. ولم تقتصر أهمية ذلك على أنه حدث خلال حياتنا، بل لأنه جاء بزيادة 5 أضعاف عمّا كنا نتوقعه... لم نبن أبداً أنماطاً بإمكانها مواجهة كارثة بهذه الضخامة..."

وخلال الفترة بين 10 مارس 2000 ونهاية الربع الاول من 2001، تراجعت قيمة أسهم ناسداك *Nasdaq* السوقية من 6.7 تريليون دولار إلى 3.3 تريليون دولار. وهبطت أكبر ست شركات على مؤشر ناسداك من مستوياتها العليا في عام 2000 (2.362 تريليون دولار) إلى 914 مليار دولار على النحو التالي:

	من	إلى
سيسكو سيستمز *Cisco systems*	590 مليار $	118 مليار $
مايكرو سوفت *Microsoft*	640 مليار $	360 مليار $
ديل كمبيوتر *Dell Computer*	154 مليار $	72 مليار $
إنتل *Intel*	510 مليار $	219 مليار $
صن مايكرو سيستمز *Sun Microsystems*	208 مليار $	62 مليار $
أوراكل *Oracle*	260 مليار $	83 مليار $

تراجعت القيمة السوقية ل 5000 شركة أميركية التي تشكل مؤشر ويلتشاير *Wiltshire* 5000 من 16.96 تريليون دولار إلى 11.6 تريليون دولار وبخسارة قدرها 5.34 تريليون دولار. ولا عجب في ذلك، فشركة في آيه لينوكس سيستمز (*VA Linux Systems*) على سبيل المثال، كانت شركة كمبيوتر لم تحقق أية أرباح ولم يكن لها سجل ولا خبرة ولم يتوقع أحد ان تكسب سنتاً واحداً في المستقبل المنظور، ولكنها حصلت على زيادة بنسبة 700% في 12/9/ 1999، وهو اليوم الأول الذي طرحت فيه إصدارها الاولي! وهذا يدل على كيفية ولادة الشركات الخرافية فيما يسمى بالاقتصاد الجديد.

ودخلت الولايات المتحدة ذات أضخم مديونية في العالم عام 2001، بمديونية قياسية مجمعة تمثل الدين الحكومي ودين قطاع الشركات والمديونيات الخاصة تصل إلى 26 تريليون دولار. وارتفعت مديونية المستهلكين إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه مطلع التسعينيات، وكان هذا مصحوباً بأسوأ انهيار تشهده المدخرات الأميركية، منذ الكساد الكبير طبقاً للرسم البياني الذي صدر عن وزارة التجارة الأميركية، وظهر في مقالة لوثر كومب (*Lothar Komp*) في 25 مايو 2001 حيث قال: " كانت الشركات الأميريكية تضيف كل عام مبلغ 1.5 تريليون دولار من الديون الجديدة، وهو ما يعادل ثمانية أمثال ما كانت عليه الحال مطلع التسعينات." إن الدين الإجمالي في الاقتصاد الاميركي يتزايد بسرعة 4 مرات عن تزايد إجمالي الناتج المحلي.

وبدأت الإفلاسات الكبرى تتكشف عام 2001. ففي 2001/3/7، قدمت مجموعة فينورا المالية (*Finora*) طلباً لحمايتها من الإفلاس من الدائنين الذين كانت مدينة لهم بمبلغ 11.3 مليار دولار. وهذه تعتبر من اكبر حالات الإفلاس في الولايات المتحدة. وقد آلت هذه الشركة إلى صندوق استثمار بيرك شاير هاثاواي (*Berkshire Hathaway*) من خلال عملية استيلاء تم التوصل إليها. وأوردت صحيفة الفاينانشيال تايمز (*The Financial Times*) أنباء غير سارة عن شركة لوسينت (*Lucent*)، وما لبث سعر سهم الشركة المذكورة في ذلك اليوم أن تراجع إلى أقل مما كان عليه عام 1996 عند إجراء الطرح الأولي العام للسهم، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 93% عن سعر الذروة الذي سجله عام 1999. كما أوردت موتورولا (*Motorola*) خسائر للمرة الأولى في الربع الأول من عام 2001، وهي أول مرة في خلال 16 سنة. وقدمت أيضاً شركة وينستار (*Winstar*) لخدمات الاتصالات طلباً للإفلاس للحماية من الدائنين في 2001/4/18. وأصبح سعر سهم وينستار متداولاً بما يعادل 2% فقط من قيمته التي انهارت

من 65 دولاراً قبل عام إلى 35 سنتاً. وأعلنت شركة بي اس آي نت(*PSINet*)، التي توفر خدمات الاتصالات، في 2001/4/17، أنها قد تضطر إلى طلب الإفلاس، حيث كشفت النقاب عن خسائر للربع الأول بمقدار 3.2 مليار دولار. وتراجع سعر السهم عندئذٍ من 34 دولاراً قبل عام إلى 20 سنتاً. ثم تقدمت شركة باسيفيك للغاز والكهرباء في كاليفورنيا بطلب الإفلاس في 2001/4/6 جراء مديونية بلغت 9 مليارات دولار.

وجاء في تقرير لشركة ستاندارد آند بورز في 2001/4/23، حول أسواق السندات العالمية لعام 2001، أنه خلال الربع الأول من العام المذكور، أخفقت 48 شركة كبرى في الاستمرار، بإجمالي قيمة أسهم وصلت إلى 37 مليار دولار، ويعادل هذا الرقم، وهو الخاص بالربع الأول من عام 2001، ما سجل طيلة العام 2000، والذي اعتبر في ذلك الوقت رقماً قياسياً. وكانت 41 من الشركات ال 48، أميركية الجنسية، وشملت القائمة شركة كاليفورنيا للغاز والكهرباء وشركة ساوثرن كاليفورنيا إديسون، إلى جانب شركات أخرى من قطاعات الاتصالات والغذاء والتجزئة.

لقد أفرزت سياسة تحرير القوانين انهيار شركات الاتصالات لكنها ولدت أيضاً أزمة طاقة كهربائية غريبة كبلت الاقتصاد في كثير من الولايات، بما فيها كاليفورنيا، التي تعتبر سادس أكبر اقتصاد في العالم. وحامت شكوك بأن تكون الأزمة مختلقة ونتيجة لتواطؤ بين شركات مثل إنرون، آيه إي إس *AES*، ريلايانت *Reliant*، أو ديوك باور *Duke Power* التي افتعلت أسعاراً مرتفعة للطاقة راغبة أن تسود في السوق الفورية. واضطرت كاليفورنيا إلى تقنين التيار الكهربائي عن بعض المناطق وإيصالها للمناطق الأخرى لحماية الشبكة اعتباراً من 19 مارس 2001 عندما كان الاستهلاك أقل من 30000 ميجا واط، ومع ذلك، فقبل سبعة أشهر، أي في أغسطس 2000، كان الاستهلاك أعلى ب 50% ليلامس 45000 ميجا واط، وكان العرض والإمدادات تشير بشكل طبيعي. وتشك السلطات في ولاية كاليفورنيا بأن كثيراً من محطات توليد الطاقة قد تم إيقافها عمداً لإيجاد نقص في الطاقة المعروضة مما يمثل مبررا لرفع الأسعار. وعندما أراد مسؤولو ولاية كاليفورنيا دخول بعض محطات توليد الكهرباء للتأكد من الحقيقة أوقف هؤلاء المسؤولون في بعض المحطات ومُنعوا من الدخول إليها. وطالب مسؤولو الولاية لجنة تنظيم الطاقة الفيدرالية في واشنطن بالتدخل ومعاقبة القائمين على رفع الأسعار والتلاعب فيها. غير أن واشنطن لم تحبذ التدخل، وكانت النتيجة أن إجمالي التكلفة التي تدفعها كاليفورنيا للطاقة الكهربائية، ارتفع من معدل 6-7 مليارات دولار سنوياً قبل تحرير القوانين إلى 27 مليار عام 2000 بعد تحريرها. كما أن فاتورة 2001

ستكون أعلى أيضاً بصورة كبيرة. أما الأمر الأكثر فظاعة وإثارة للاشمئزاز، فهو أن الشكوك حول تواطؤ بين الشركات التي توفر الطاقة لرفع الأسعار تحوّل إلى حقائق حيث أوضحت المذكرات الداخلية المأخوذة من ملفات إنرون المنهارة دليلاً لا يقبل النقض على تواطؤ قام بالفعل بين إنرون وشركات أخرى وتآمر لرفع الأسعار. أما مسؤولو الولاية الذين رفعوا أصواتهم عالياً منبهين إلى أن أزمة الطاقة ليست إلا مؤامرة، فقد اسْتُهزِىء بهم كما هي العادة تجاه أية مقولة تتعلق بنظرية المؤامرة. ان واشنطن تشجع تحرير القوانين وغير ذلك من الأعمال المشابهة التي يقوم بها البارونات اللصوص. وعلى الرغم من أن بارونات الطاقة باعوا مصلحة بلادهم وأكبر اقتصاد فيها، أي كاليفورنيا، فإن العالم مطالب بالركوع لمثل هؤلاء اللصوص اللاأخلاقيين وعبر القطريين.

وفي الوقت الذي كان فيه الناطقون الرسميون باسم وول ستريت يطلقون التصريحات بأن الاقتصاد الجديد القائم على التقنيات المتقدمة قد جاء وسيبقى على الدوام، فإن المدراء والقائمين على أمور وول ستريت كانوا، منذ البداية، على علم أعمق ببواطن الامور. وبصفتي خريجاً من قسم إدارة الأعمال بجامعة هارفارد ((*Harvard Business School* (*HBS*)) فإني أتلقى نشرة منتظمة من الجامعة. فقد تناول عدد أكتوبر 1999، استعراضا عن دفعة خريجي عام 1974، بعد 25 عاماً من تخرجهم. وكان كثير من أعضاء هذا الصف في مناصب قيادية في وول ستريت. وقد سُئل خمسة من هؤلاء، بصورة أساسية، الأسئلة نفسها ، وعرف هؤلاء جميعاً أن هذه الحالة من الازدهار الظاهري لن تدوم على وجه التأكيد.

- **دونالد إتش ليتون *Donald H. Layton*:** كان نائباً لرئيس مجلس إدارة بنك تشيس منهاتن (*Chase Manhattan*)، وهو واحد من أكبر المصارف في العالم، وقد أدار الأسواق المالية وعمليات التداول لأكثر من عشر سنوات.
  س: ما هي توقعاتك المستقبلية لسوق الأوراق المالية خلال الخمس سنوات المقبلة؟
  ج: إنني متفائل بصورة متواضعة، ومع أني لست من منظري انهيار السوق، ولكن أسهم شركات الانترنت تسبب لي القلق.

- **وليام جيه نايزل *William J. Kneisel*:** قضى معظم حياته العملية في مناصب قيادية بما فيها منصب مدير وعضو منتدب في لندن مسؤولاً عن العمليات المصرفية والاستثمارية الدولية لشركة مورغان ستانلي (*Morgan Stanely*).

س: كيف تقيم أسهم شركات الانترنت في الوقت الراهن؟
ج: إذا عدنا مائة سنة إلى الوراء لوجدنا عدداً كبيراً من الشركات وعدت بنمو عظيم من خلال توفير التقنية. إن الأفكار التي قامت عليها تلك الشركات كانت ممكنة التطبيق ولكن لم تكن كل الشركات كذلك. وأظهرت السجلات أن قلة منها فقط تمكنت من الصمود، وأتوقع شيئاً مشابهاً لشركات الانترنت.

- **ستيفن إم ووترز** *Stephen M. Waters*: عمل لدى ليمان بروذرز (*Lehman Brothers*) حيث شارك في إيجاد دائرة الاستملاك والاندماج فيها، ثم عمل مديراً في مورغان ستانلي، وأسس شركة استشارية واستثمارية لتقديم الخدمات لقطاع الاستثمار المصرفي.
س: كيف ترى قيمة أسهم شركات الانترنت حالياً؟
جـ: نفسية، أي أن السهم ذاته قد يتداول نظرياً بسعر 2 دولار، 20 دولار، 200 دولار أو 2000 دولار، وهذا ما يفسر اعتباري هذه الظاهرة نفسية كأي شيء آخر. وليست لدي معلومات عن كيفية تقييم أسهم شركات الانترنت ونتيجة لذلك فإني أميل إلى البقاء بعيداً عنها.

- **جيمس إيه ستيرن** *James A. Stern*: عمل لمدة 20 عاماً لدى شركة ليمان بروذرز في مناصب تتراوح بين تمويل الشركات ومدير ورئيس قسم بنوك الأعمال في المؤسسة ذاتها، ثم أسس مجموعة سايبرس (*Cypress Group*).
س: كيف تقيم أسهم شركات الانترنت في هذا الوقت؟
جـ: ... كما في أية صناعة أخرى، لا بد أن يكون هناك رابحون وخاسرون، ولكن النتيجة النهائية أنه في لحظة معينة يجب على هذه الأنماط من الأنشطة أن تولد مبيعات وأرباحاً. وسيكون لبعض هذه الأنشطة مستقبل مشرق ولكني لست متأكداً حيال مستقبل البعض الآخر.

- **كيفن دبليو كينيدي** *Kevin W. Kennedy*: مدير في شركة غولدمان ساكس (*Goldman Sachs*) المصرفية حيث كانت حياته العملية كلها هناك.
س: ما هي توقعاتك لسوق الأوراق المالية خلال السنوات الخمس المقبلة؟
جـ: سأصاب بالصدمة لو لم نشهد خلال السنوات الخمس المقبلة تعديلات جوهرية معينة.

وملخص القول، فإن المدراء الخمسة توقعوا "تعديلات جوهرية"، كما قال البعض أن السهم الواحد ذاته في الاقتصاد "الجديد" يمكن أن يقوم ب 10،

20، 200، 2000 دولار. وأن الأسهم في الاقتصاد الجديد "تسبب لهم القلق والتوتر".
ولكن هذا مختلف تماماً عما تسمعه من محللي وول ستريت والخبراء وغيرهم فيه. وما دام التسعير نفسياً، فليس هناك سقوف للأسعار. فهل نثق بهؤلاء الأشخاص ليقودوا الاقتصاد العالمي؟

لقد أبدى لوي في غريستنير (*Louis V. Grestener*)، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة آي بي إم *IBM* استغرابه عما هو حاصل في العالم الآن!
ونوه في مقالة له نشرت في مجلة بيزنس ويك في 2000/3/27 أن هناك ظاهرتين مميزتين ينظر البعض إليهما كظاهرة واحدة ولكنهما ليستا كذلك. "أما الأولى التي بدأت تظهر وتكبر على مدى السنوات العديدة الماضية فهي ما نراه الآن من انتقائية في الاستثمار غير عادية وربما غير مسبوقة. فبعض شركات التقنية تتزايد قيمتها السوقية بمعدلات لا يصدقها العقل بينما كل شيء آخر عدا ذلك في تراجع. وطبقاً لما يقوله مدير أحد الصناديق المشتركة للاستثمار، فإنه عام 1999 كانت أسهم الشركات التي لا تحقق أرباحاً تنمو بمتوسط سنوي سيبلغ 52% بينما كانت تتدنى قيمة أسهم الشركات التي تحقق الأرباح. وإزاء ذلك كانت الحيرة تستولي على مدراء ورؤساء كثير من الشركات التقليدية لجهة ما يجب عليهم أن يفعلوه لتعزيز قيمة أسهمهم." ويضيف غريستنير "إن الظاهرة الثانية طبعاً هي التجارة الالكترونية، وهي توفر في الواقع للرؤساء التنفيذيين فرصاً استثنائية لتغيير القدرة التنافسية لشركاتهم."
وحتى خلال سنوات الازدهار الوهمي خلال التسعينيات فإن الأشياء في حقيقتها لم تكن وردية. وفي وقت أظهر مؤشر ستاندارد اند بورز 500 ارتفاعاً بنسبة 50%، فإن الحقيقة كانت بصدد الأرباح أقل من ذلك بكثير. وفي 2001/7/27 أي قبل سبعة أسابيع من أحداث 11 سبتمبر خفض خبراء الإحصاء الحكوميون توقعاتهم استناداً إلى معلومات حقيقية استقوها من كشوف العائدات الضريبية والشركات الكبرى والصغرى على حد سواء. ومع أن المضاربين الماليين كانوا في قمة نشاطهم وأوج ازدهارهم بين عام 1995 والربع الأول من عام 2001، فإن المعلومات المدققة تشير إلى عدم تحقيق نمو في الشركات غير المالية. وكشفت جداول الضريبة الجديدة لعامي 1995 إلى 1999 والتقديرات التي تمت مراجعتها لعام 2000 أن الشركات الصغيرة كانت تتكبد خسائر فادحة. وبلغ حجم خسائر الشركات الأصغر حجماً لعام 1999 رقماً مذهلاً وصل 300 مليار دولار، وهو ما يزيد بواقع 50% عن مثيله لعام

1997. وقد علق مايكل جيه مانديل (*Michael J. Mandel*) على ذلك بقوله: "ما دامت المعلومات تتدفق فإن المراجعة ستستمر. ولكن هناك شيئاً واحداً مؤكداً هو أن المستثمرين كانوا يدفعون ثمناً أغلى لأسهمهم ويعرضون أنفسهم لمجازفات كبيرة لم يكونوا على علم أكيد بها." وبمعنى آخر فقد تم خداع المستثمرين على أيدي المضاربين الماليين في وول ستريت. وهكذا فقد تم تهشيم وسحق الشركات الصغيرة في أميركا أو أي مكان آخر، من قبل الرأسمالية الأنجلو-أميركية، ودائماً يظل صغار المستثمرين وغير ذوي الاطلاع الأكثر تعرضاً للغش والابتزاز في نادي الاقتصاد الجديد وفي وول ستريت.

وبين عشية وضحاها، أصبحت كل مشاكل وعلات وول ستريت وأياديها القذرة في واشنطن تلقي اللائمة على أحداث 11 سبتمبر. فوفقاً لرأي الكثيرين، كانت أحداث 11 سبتمبر بمثابة نعمة وهبة لوول ستريت. وقد كتب روبرت بارو (*Rober J. Baro*)، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد والزميل الأعلى في معهد هوفر، في مجلة بيزنس ويك بعد أسابيع قليلة من هجمات 11 سبتمبر: "إن استنتاجي الرئيسي هو أن الحرب التي تشن حالياً (ضد الإرهاب) ستكون توسعية، لذا فهي ستسهم في إنعاش الاقتصاد الأميركي وانتشاله من حالة التباطؤ التي يعيشها." وهذا ينسحب تماماً على الحروب السابقة مثل الحرب العالمية الثانية وحربي كوريا وفيتنام. وقد تم الإفصاح مؤخراً أن الولايات المتحدة عانت حالة من الركود الاقتصادي في يوليو تموز من عام 1990. وفي شهر أغسطس الذي تلاه مباشرة غزا العراق الكويت، وبعد حرب الخليج مباشرة تنفس الاقتصاد الأميركي الصعداء، بعد خروجه من حالة الركود تلك. وقد أخبر جيمس بيكر الثالث الكونغرس آنذاك أن الأزمة مع العراق هي "أزمة وظائف". وطبقاً لدراسة البروفيسور بارو (*Baro*) من هارفارد، فقد كانت هجمات 11 سبتمبر ميزة وعامل كسب للإقتصاد الأميركي ولم تكن أبداً سبباً في مشاكله.

لقد بدأ الجميع في واشنطن بتغليف قضاياهم في إطار الوطنية وذلك لتمريرها وجعلها تحظى بالقبول. فقد أصبح أعضاء الكونغرس ومسؤولو الإدارة الأميركية والذين هم بطبعهم أولياء البارونات على أهبة الاستعداد لضخ المزيد من الأموال التي يطلبها البارونات، وإلا فسوف يتهمون بالخيانة وافتقار الحس الوطني. وقد استخدم النائب العام آشكروفت (*Ashcroft*) الحرب ضد الإرهاب ذريعة لتمرير قضايا كان المشرعون يعارضونها بشدة، قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مثل الاحتجاز الوقائي وإجراءات التنصت على

الهواتف. ويعلق غروفر نوركويست (*Grover G. Norquist*) على ذلك قائلاً: "لقد كشفت وزارة العدل عن قائمة أمنياتها كاملة للعشر سنوات الماضية. إن استغلال أمر ووضع كهذا يعد أمراً شائناً. "لقد رأى زبانية اللوبي في احداث 11 سبتمبر نافذة لاستغلال وانتهاز الفرص. ويرى غور فيدال *Gore Vidal* في كتابه "حرب أبدية من أجل سلام أبدي" إن هناك تطابقاً بين حزمة الاعتداء على الخصوصية وحقوق الإنسان، التي تنادي بها وزارة العدل، وبين إجراءات الطواريء التي قامت بها النازية بعد عام 1933، وهي الفترة التي شملت احتراق البرلمان الألماني (البونديشتاغ *The Bundeschtag*) وقد اتضح فيما بعد أن الحزب النازي كان وراء ذلك الحادث، حيث سخّروا رجلاً مخبولاً ليقوم به لحسابهم. وقد أقرّ الكونغرس إجراءات آشكروفات "الطارئة". وأصبح لدى آلان غرينسبان (*Alan Greenspan*) كل الأسباب ليقوم بضخ مبالغ خرافية لا سابق لها من المال لإنقاذ وول ستريت وذلك مجدداً، بحجة توحيد البلاد ضد الإرهاب. وبعد فترة " العشرينيات المدوية" من القرن العشرين، جاء الكساد العظيم والذي خرجت منه الحكومة الفيدرالية بعد دخول حرب عالمية ثانية فقط. أما الآن، وبعد "التسعينيات المدوية" من القرن العشرين، فيبدو أن الأمر سيتطلب إعادة القوانين التي تم تفكيكها وعشر سنوات من الحروب ضد الإرهاب للخروج من الفوضى الاقتصادية الحالية التي يسمونها "ركوداً". وقد عبّرت روزابيث موس كانتر (*Rosabeth Moss Kanter*)، الأستاذة في كلية الاقتصاد بجامعة هارفارد،عن هذا بقولها: "لقد عشنا في عقد من الازدهار، وافترضنا أن هذا الازدهار لا بد وأن يستمر مهما كلّف الامر، وأن على الحكومة أن تبتعد عن طريقنا." لقد انتهى هذا العهد الآن. فقد فتحت واشنطن خزائنها على مصراعيها وألقت وراء ظهرها كل ما من شأنه تقييد الإنفاق والخطيئة التي كانت متمثلة بتدخل الحكومة في الإنفاق. فقد تم إقرار موازنة ب 40 مليار دولار لصناديق الطوارىء، و11.7 مليار دولار للخطوط الجوية و 8.3 مليار دولار للحروب الفضائية لتمويل الأبحاث والتطوير و18.4 مليار دولار للقوات والمنشآت العسكرية.

ومن أجل ضمان مخزون احتياطي من الأسلحة والذخائر لمشاريع الحروب التي تعتزم إدارته خوضها لتأسيس الإمبراطورية الأميركية الجديدة، بدأ بوش الثاني عهداً من الزيادات الخيالية في الإنفاق الدفاعي. كما كان الربع الأول من عام 2001 موعداً آخر لضخ المزيد من الأموال في الاقتصاد الأميركي. فقد رصدت وزارة الدفاع مبلغ 6.832 مليار دولار في فبراير 2001،أي بزيادة 25% عما صرف في شهر يناير. أما في شهر مارس، فقد ازداد هذا الرقم بشكل جنوني ليصل إلى 11.196 مليار دولار، أي بزيادة 64

% عن شهر فبراير. وقد تم الإعلان عن برنامج بقيمة 50 مليار دولار للتصدي "للحرب الفضائية" والوقوف في وجه الهجمات التي تتم عن طريق الانترنت. وقد تركز إنفاق وزارة الدفاع على الدبابات والسفن والصواريخ. وبالرغم من هذه المصروفات الهائلة، بقي الاقتصاد مندفعاً إلى مزيد من الانهيار.

لقد كان الاقتصاد الجديد إحدى أكبر أكاذيب القرن العشرين، فهو لم يكن سوى رخصة "جديدة" لوول ستريت لتبرير سرقاتها. ولم يكن هناك أي شيء جديد في هذا الاقتصاد الجديد سوى انه أصبح أكثر شدّة في مضارباته وزادت طفيليته بشكل أكبر حيث بقي جوهر النظام الاقتصادي على حاله.

لقد تكيف هذا الاقتصاد الجديد القديم مع وسائل جديدة تعمل على تعاظم ثروات ومنافع البارونات اللصوص. وقد كانت الحواسيب والإنترنت اختراعات تقنية ثورية في النصف الأخير من القرن العشرين. ولكن هذه الصفات تنطبق أيضاً على الاختراعات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مثل الكهرباء التي كانت اختراعاً ثورياً أيضاً، ولكن "عبادة الجديد" هي تقليد أميركي قديم. فأميركا هي العالم الجديد، والامة الجديدة، والقارة الجديدة. أمّا الاقتصاد الجديد فلم يكن سوى إحدى صرعات أصحاب وول ستريت والذين يستخدمون طرقاً ووسائل جديدة وتقنيات الكمبيوتر وتسخير علماء الصواريخ لتعظيم نهبهم للاقتصاد المنتج.

لقد سُئل روبرت صامويلسون (*Robert J. Samuelson*) في تعليق نشر في مجلة نيوزويك في 2001/4/17: "ما هو الاقتصاد الجديد؟ إنه يبدو في معظمه حالة ذهنية، وقناعة، من خلال معجزات التقنية، بأن الاقتصاد قد دخل مرحلة النعيم الدائم الذي يعج بوعود الخير ويخلو من أية مخاطر. وقد قامت هذه الثقة المفرطة بتغيير النمط السلوكي للاقتصاد، مسببة إزدهاراً في سوق الأوراق المالية وفورة في الإنفاق الاستهلاكي. ويبدو المستقبل غاية في الإشراق، حتى أن الناس باتوا لا يخشون أن ينفقوا بسخاء، وقد أظهر انتعاش السوق المالي الأسبوع المنصرم هذه الثقة بصورة واضحة. ولكن هذا الوضع ينطوي كذلك على خطر الهشاشة. فلو هزّ أي شيء هذه الثقة المفرطة، التي وصلت حدودها القصوى، فإن الأسهم ومبيعات التجزئة قد تنهار أو تنخفض، وبذلك فإن الاقتصاد الجديد سيبدو وكأنه الاقتصاد القديم. "لقد قام مالكو وول ستريت ووسائل الإعلام الناطقة بلسانها بدمج قوتهم المالية مع قوتهم المعلوماتية ليخلقوا رأسمالية معلوماتية أسموها "الاقتصاد الجديد".

لقد أثبت التاريخ أن مالكي وول ستريت يعتبرون أن القديم جديد والجديد قديم، فاللعبة هي ذاتها دائماً. ولو قمنا بتغيير التاريخ وبعض الأسماء، فلن يعرف أحد ما إذا كانت عملية الاحتيال قد تمت في هذا القرن أو في القرن الذي سبقه. وحتى عمليات الاحتيال والخداع هي ذاتها دائماً. وهذا ما يجعل الانحلال الأخلاقي جزءاً لا يتجزأ، إلى جانب الفضائح، من ثقافة وممارسات وول ستريت وبارونات الأموال اللصوص. وقد كتب غاري وايز(*Gary Weiss*) قائلاً: "إن فضائح السماسرة الماليين لا تنفك تتكرر مرة تلو الأخرى– مع تغير أسماء الأشخاص فقط دون المساس بقانون اللعبة... إن الفضائح المتكررة هي جزء من نسيج وول ستريت ونتاج لأخلاقياته والقوانين المطاطة التي تحكم عملياته والتي تبقى دونما رقابة لسنوات طويلة. "وتماماً كما هو حال عمليات الاحتيال في شركات الانترنت التي سادت في التسعينيات المدوية والعقد الأول من القرن العشرين، فإنه كان هناك عمليات احتيال مشابهة خلال العشرينيات المدوية والسنوات الأولى من الثلاثينيات". ويضيف وايز:"من المؤكد أنه لا يوجد عمليات احتيال جديدة في وول ستريت، إنها تلك العمليات القديمة نفسها بعد نفض الغبار عنها. ولو تفحصنا كل الكتب المتاحة للجميع والمنشورة عن وول ستريت لوجدنا هذا الأمر واضحاً وضوح الشمس، رغم أن صفحات تلك الكتب قد أصبحت صفراء لشدة ما أكل الدهر عليها وشرب. أحد هذه الكتب، الذي يمكن أن يبدو وكأنه قد كتب أمس– مع أنه كتب في الواقع عام 1932– كان بعنوان "ممولون من مختلف الطبقات *High and Low Financiers*"، وهو استعراض "لبعض المحتالين وممارساتهم التي تسيء إلى نظامنا الحديث المتبع في بيع الأسهم." ويعيد الكتاب إلى الأذهان حالة اتخذت فيها شركة هاردي وشركاه للسمسرة *Hardley & Co* والتي اندثرت منذ زمن بعيد- مركزاً ضخماً في شركة طائرات من خلال شراء كمية كبيرة من أسهمها، ثم أصدرت عام1929 نشرة تحث على الشراء مع اتباع نمط التسعينات في تحديد السعر المرغوب. علماً بأن الوضع الحقيقي للشركة التي تم إسباغ هذه الأوصاف المشرقة عليها كان في الواقع سيئاً. " وكما قال المؤلف: ألا يبدو هذا القول مألوفاً؟"

يعتمد النظام الرأسمالي الأميركي ونظامه المالي والاقتصاد برمته على وول ستريت لجمع وتخصيص رأس المال. وقد ظل تضارب المصالح على الدوام جزءاً من وول ستريت. فالبنوك الاستثمارية تقدم خدماتها لطرفين على الرغم من تضارب المصالح بينهما وهما: الشركات التي تطالب بالمزيد ثمناً لأسهمها وبالتقليل من فوائد السنوات المترتبة عليها، والعملاء الذين تقف مصالحهم على الطرف الآخر والمتمثلة في أسعار أقل للأسهم وأسعار أعلى

لفوائد السندات. وتحقق البنوك الاستثمارية أرباحها على الناحيتين. وتصبح مصالح الطرف الأقوى، سواء أكان العميل أم المستثمر، في الميزان. وإبان فترة الكساد الذي حلّ في الثلاثينيات من القرن الماضي، استحدثت بعض القوانين المصرفية، التي أبطلت خلال فترة تحرير القوانين، والتي ازدهرت في عصر الرئيس الأميركي الأسبق ريغان (*Reagan*). وخلال الفترة ما بين الربع الأخير من 1998 والربع الأول من عام 2000، قفز مؤشر ناسداك للأوراق المالية من 1500 نقطة إلى أكثر من 5000، وخلال هذه الفترة، حصلت وول ستريت على عمولات بلغت قيمتها 10 مليارات دولار حسب رواية "ثومسون فاينانشال فيرست كول". وجمعت وول ستريت 245 ملياراً من الدولارات لأسهم شركات التقنية المتقدمة التي كان منها غير رابح. وسرعان ما انفجرت الفقاعة وتم تصفية الكثير من هذه الشركات. وعندما انفجرت الفقاعة هذه في ربيع عام 2000، تبخرت 4 تريليونات دولار من أموال المستثمرين بكل بساطة. وتتناقل طبقة المستثمرين التي تضم ملايين الأشخاص دعابة تقول إن عامل المصبغة قد اتصل بك ليخبرك أن قميصك قد ضاع، والأن اتصل بك سماسرتك في وول ستريت ليبلغوك بأنك خسرت حتى قميصك وإن أموالك قد تبخرت. ومن هؤلاء المستثمرين ديباسيس كانجيلال (*Debases Kanjilal*)، وهو طبيب أطفال من نيويورك، وقد فقد نصف مليون دولار. وقد رفع محاميه دعوى ضد ميريل لينش (*Merrill Lynch*) لأن السمسار في هذه الشركة نصحه بالاحتفاظ بأسهمه في الوقت الذي كان فيه كانجيلال يريد بيع أسهمه بالسعر السائد عندئذ والبالغ 60 دولاراً للسهم. ولكنه اضطر إلى بيع سهمه بعد أن وصل إلى 11 دولاراً. وقد مسحت موجودات كثير من المستثمرين من هذه الفئة، فيما استثمر فريق آخر بتقبل النصائح والاستشارات الخاطئة، وأشير عليهم بالتريث في البيع، وأن السوق قد عاد إلى الارتفاع. وكلما ارتفع السوق لساعتين من الزمن كان هؤلاء المحللون يزفون البشرى إلى المستثمرين أن السوق استرد عافيته بكل تأكيد. وكان بعض خبراء وول ستريت يقولون إن هناك ارتفاعا في أسعار الأسهم في كل يوم، وأن على المستثمرين أن يصبروا وينتظروا. وبين الفترة التي شهد فيها السوق أقصى ارتفاعاته، وستة أشهر قبل أحداث 11 سبتمبر، تبخر ما يزيد على 4 تريليونات دولار من أموال المستثمرين وهو ما يعادل أربعة أضعاف الثروة التي مسحها انهيار السوق عام 1987، أو نصف إجمالي الناتج المحلي الأميركي.

وما أسماه وول ستريت "تأثير الثروة" يعتبر عاملاً نفسياً حاسماً في اقتصاد يعتمد إلى حد كبير على الجانب النفسي. وقد أصبح مهدداً فيما تزامن

سوء الأوضاع في أسهم شركات التقنية. إن الإنفاق الاستهلاكي يهيمن على الاقتصاد الأميركي، والآن باتت ثقة هؤلاء المستهلكين مهددة بشكل خطير. وفي 9 مارس 2001، أصدر مجلس الاحتياطي الفيدرالي أرقامه لعام 2000 التي تظهر لأول مرة منذ 55 عاماً أن القيمة الصافية للموجودات العائدة للأسر الأميركية تراجعت بمقدار 800 مليار دولار.

وقد أعلن على الملأ، التواطؤ بين المحللين والمصرفيين، من قبل مكتب النائب العام لولاية نيويورك إيلبورت سبيتزر(*Eliot Spitzer*). ويقوم بالتحقيق مع كل من ميريل لينش، سالومون سميث بارني، مورغان ستانلي، دين ويتر وآخرين كثيرين. وتقوم الآن ولايات كاليفورنيا، نيوجرسي وتسع ولايات أخرى بالانضمام إلى حملة التحقيق في تضارب المصالح. واعترف ديفيد كومانسكي (*David Komansky*)، الرئيس التنفيذي لشركة ميريل لينش المصرفية أن شركته " أخفقت في التمشي مع المعايير الراقية التي هي تراثنا. إنني أنتهز هذه الفرصة، لأعرب عن اعتذاري علانية لعملائنا ومساهمينا وموظفينا".

وعلق جاري وايز(*Gary Weiss*) في 2002/2/25 على ما يمكن أن يفعله الكونغرس بعد انهيار شركة إنرون. وخلص إلى نتيجة مفادها: "إن الكونغرس سوف يطلق العبارات الرنانة دون طائل... لكنه سيفعل القليل إن كان سيفعل شيئاً أصلاً: فضيحة مجلجلة، جلسات استماع في لجان الكونغرس، اتهامات جنائية تلوح في الأفق. إنها فضيحة تحدث في شركة إنرون ولكن يبدو أنه في كل بضع سنوات تضرب فضيحة ما الشركات الأميركية. وفي جميع الحالات، غالباً، وبعد أن ينقشع الدخان، لا شيء يتغير على الصعيد الواقعي، حيث ينأى المشرعون وصانعو القوانين بأنفسهم عن الإصلاح الحقيقي، فهل ستكون إنرون مختلفة؟" وأضاف وايز مفسراً هذه الشكوك: "إن ذكريات الجمهور قليلاً ما تعمّر وطبقة المستثمرون الجدد تبقى غير منظمة... وسيصغي المشرعون بالتأكيد عندما يتحدث القانمون على لوبي وول ستريت مقابل أن يملأوا خزائنهم بالمال ليعودوا إلى المناصب من جديد. إن الفضيحة الأخيرة المتمثلة في إصغاء صناع القانون إلى اللوبي البائع لوول ستريت لم تتمخض عن أية إصلاحات، لكنها ولّدت العكس تماماً".

إن ديمقراطية دولار مقابل كل صوت لا يمكن أن تفسر بشكل أفضل من الحالة التي سلف ذكرها. إن طبقة المستثمرين الجدد– 100 مليون أميركي- أو حوالي نصف الأميركيين البالغين، لن يكون لهم من الناحية العملية أي رأي

في واشنطن، بينما حفنة اللصوص البارونات في وول ستريت تستحوذ على كل الاهتمام. وقد تم تفصيل القانون على مقاساتهم. ومنذ ربيع 2000، وفي غضون أقل من عامين، قدمت طبقة المستثمرين هذه التي تضم 100 مليون أميركي، 5 تريليون دولار أو ما يعادل 30% من قيمة ما يملكون من ثروة متمثلة في هذه الأسهم. وهذه المدخرات كانت مخصصة لتغطية نفقات التعليم الجامعي لأفراد عائلاتهم أو لمساعدتهم عند التقاعد أو تغطية نفقاتهم الطبية، ولم يقصدوا أبداً أن يقامروا بها في لاس فيغاس أو كازينو المال المسمى وول ستريت.

إن ما حلّ بهؤلاء ال 100 مليون من الأميركيين كان ناجماً عن سلوك البارونات اللصوص في وول ستريت، قبل وقت طويل من أحداث سبتمبر. وقد استخدمت وول ستريت وحلفاؤها في واشنطن أحداث سبتمبر لإلقاء اللوم على أسامة بن لادن تماماً كما لو كان هو الذي وجّه عمليات التزوير في وول ستريت من كهفه في أفغانستان.

كان معدل السعر مقابل العائد لأسهم ستاندرد آند بورز 500 *S&P 500* في مايو 2002 حوالي 21 مرة، أمّا المعدل المعروف تاريخياً فهو 15 مرة.

وذكرت مجلة بيزنس ويك في عددها الصادر في 2002/2/25: "إن مثار القلق هو أن آلاف الشركات عمدت بصورة ثابتة وقانونية إلى تضخيم أرباحها خلال السنوات القليلة الماضية. وقال روبرت باربيرا (*Robert Barbera*) رئيس الاقتصاديين في شركة هوينغ وشركاه (*Hoing &Co.*) إن المخاوف تتمثل في أن تكون معظم نسبة الأرباح التشغيلية البالغة 26% التي أوردتها شركات ستاندارد آند بورز*S&P* بين عامي 1997-2000 ناجمة عن تلاعب في العمليات الحسابية". ويضيف: "إنني لا أعتقد أنه كان هناك أي نمو في الأرباح في أواخر التسعينيات."

وتلخيصاً نقول إن كثيراً من المؤسسات التجارية الصغيرة أوردت في تقاريرها خسائر باهظة في النصف الثاني من التسعينيات ولم تؤخذ هذه الخسائر في الاعتبار ضمن أرقام النمو الاقتصادي. لقد تم خداع 100 مليون أميركي من قبل وول ستريت عندما كانت تقدم لهم أرقام معدة سلفاً عن الأرباح والإيرادات في الشركات التي كانوا مساهمين فيها مع أنه لم يكن هناك نمو حقيقي أواخر التسعينات. ومع ذلك فإن الأشخاص الوحيدين الذين حققوا الثروات هم المضاربون في وول ستريت، ولا يتوقعن أحد أن يبادر مسؤولو واشنطن المنتخبون، إلى تصليح الوضع وإعادة الأمور إلى نصابها. فهم يرجعون إلى من جاء بهم إلى مقاعد السلطة أي وول ستريت وليس الشعب. هذا

هو النظام الذي اتخذته أميركا نظامها الاقتصادي وباتت الآن تسعى إلى فرضه على بقية دول العالم.

ما هو الوضع بالنسبة للاقتصاديات الكبرى الأخرى التي اعتنقت هذا النظام:

- اليابان: أصبح النظام المصرفي الياباني في حالة مزرية، وتقلص الاقتصاد بنسبة 3.7% خلال الربع الأول من عام 2001 وتراجع مؤشر الثقة عند رجال الأعمال في اليابان من(-1) إلى (-31) خلال الفترة بين الربع الأول لعام 2000 والربع الأول لعام 2001، وتقلصت الصادرات بنسبة سنوية تعادل 20.6% خلال الفترة المنتهية في الربع الاول من عام 2002.
- أوروبا الغربية: تراجعت الثقة في الشركات الغربية الرئيسة تراجعاً حاداً وشهد قطاع السيارات انخفاضاً حاداً أيضاً، وفي مارس 2001 تراجع تسجيل السيارات في أوروبا بنسبة 5.3%، وفي ألمانيا 9.4%. وأعلنت شركة سيمنز (*Siemens*) كبرى شركات الالكترونيات والهندسة الألمانية تخفيضاً بنسبة 15% في القوى العاملة لديها، وأعلنت فيليبس (*Philips*) الهولندية كبرى الشركات الأوروبية لإنتاج السلع الاستلاكية الالكترونية عزمها على تسريح 7000 عامل، أما إريكسون السويدية (*Ericsson*) ثالث أكبر شركة في العالم لصناعة الهاتف النقال فأعلنت نيتها تخفيض العمالة لديها بمقدار 12000 وظيفة، فضلاً عن إلغاء 10000 وظيفة أخرى أعلن عنها أوائل عام 2001، وسارت مولينكس (*Moulinex*) الفرنسية على هذا النحو فأعلنت عن إغلاق خمسة مصانع وتسريح 4000 عامل، وكذلك شركة يونيلفر(*Unilever*) الهولندية البريطانية، وهي واحدة من أضخم الشركات متعددة الجنسيات في العالم فصرحت بانها ستلغي 8000 وظيفة وتغلق 30 مصنعاً منتشرة حول العالم بعد أن تراجعت أرباح الربع الاول لديها بنسبة 53%.
- بريطانيا: تم إلغاء 105 آلاف وظيفة خلال الفترة ما بين ديسمبر 2000 وفبراير 2001، وقد تعرضت صناعتا الفولاذ والسيارات إلى خسائر جسيمة. وأعلنت ماركوني (*Marconi*) أكبر شركة بريطانية لإنتاج معدات الاتصالات أنها ستلغي 3000 وظيفة نصفها في بريطانيا، وأعلنت شركات أميركية فرعية عدة في بريطانيا عزمها على خفض عدد العاملين لديها.

قصة الاقتصاد الجديد هي قصة إنرون وقصة أميركا، كما أنها قصة كينيث ليه (*Kenneth I. Lay*)، رئيس شركة إنرون، صانع الملوك والذي يتمتع بنفوذ عظيم في اختيار المرشحين للمناصب السياسية، شأنه شأن غيره من البارونات اللصوص الذين يصنعون السياسيين أو يحطمونهم من خلال التأثير

وسطوة المال، ويشترون التشريعات التي تناسبهم من خلال نفوذ التبرعات المالية التي يقدمونها والأحزاب وجماعات الضغط. إنه صديق حميم لأسرة بوش وواحد من أكبر المساهمين في تمويل حملاتها السياسية. وقد ضغط ليه على الإدارة الأميركية لاحتضان السياسة المثيرة للجدل لتحرير قوانين الطاقة. وقبيل أقل من عام واحد من إعلان انهيارها كانت إنرون سابع أكبر شركة من حيث الإيرادات التي بلغت 101 مليار دولار عام 2000، وكان إجمالي حقوق المساهمين في هذه الشركة العملاقة 63 مليار دولار. وقد تم تداول سهم إنرون بسعر 21.5 دولار في 31 يناير 1996 ثم قفز إلى 90 دولار في 2000/8/17 ، وما لبث أن انحط إلى 61 سنتاً فقط في 2001/11/28. وتبين فيما بعد أن إنرون كانت عبارة عن بيت كرتوني واهٍ، وكانت تتعاطى في كل شيء: من الكهرباء إلى الغاز والمعادن والاتصالات. ولسبب لم يعلن عنه، استقال جيفري كيه سكيلينغ (*Jeffrey K. Skilling*)، رئيس إنرون التنفيذي من منصبه بصورة فجائية وذلك فقط بعد ستة أشهر من استلامه له، ودون أن يحصل على تعويض إنهاء الخدمات، الأمر الذي أضاف مزيداً من الشكوك حول أسباب خروجه المفاجيء.

لقد كانت إنرون تمثيلاً حقيقياً للاقتصاد الطفيلي القائم على المضاربات والذي يتخذون له اسماً راقياً وحديثاً هو الاقتصاد الجديد. فإذا كانت عبارة طفيلي قاسية، فإنها من حيث التعريف تعني العيش على حساب الآخرين، وهو في هذه الحالة العيش على حساب الاقتصاد المنتج.

يقول الرئيس التنفيذي السابق جيفري سكيلينغ :"في الأيام الخوالي، كان الناس يعملون من أجل الموجودات، وأما نحن فقد قلبنا الأمر رأساً على عقب وأصبحت الموجودات تعمل لحساب الأشخاص". وكتبت مجلة بيزنس ويك في 17 ديسمبر 2001: "لقد كانت استراتيجية إنرون المعقدة هي جني الأرباح والفوائد من التداول والتعامل الخطر القائم أساساً بأموال الغير." وقال مدير تنفيذي سابق في إنرون: "لقد كانت نظرية جيف أن الموجودات المادية سيئة، أما رأس المال الفكري فكان جيداً."

وطبقاً لمجلة البيزنس ويك :"فقد كانت استراتيجية سكيلينغ معقدة ومتطورة أكثر فأكثر إلى درجة لم يستطع رئيس جيفري سكيلينغ أن يستوعبها أو يسيطر عليها." وتضيف المجلة: " أن أحداً آخر لم يستطع ذلك أيضاً. فقد أخفق كل من المصرفيين، ومحللي الاوارق المالية، ومدققي الحسابات وأعضاء مجلس إدارة إنرون أنفسهم، أخفقوا جميعاً في استيعاب المخاطر التي يمثلها الاتجاه الذي تتخذه هذه الشركة العملاقة لتداول الطاقة والتي كانت تتعامل بشكل هائل بأموال وموجودات الغير." وتشير قيود إفلاس شركة إنرون أنها مدينة

بمبلغ (13.1) مليار دولار للشركة الام، وبمبلغ 18.1 مليار دولار للشركات الفرعية التابعة لها. وهناك 20 مليار دولار أخرى مقيدة كخسائر في ميزانية غير متوازنة كشف النقاب عنها وتبين أن سكيلينغ وزمرة أخرى من كبار قادة الشركة قاموا ببيع أسهمهم في الشركة بأسعار مرتفعة عندما أحسوا أن نطاق السيطرة بدأ يفلت من أيديهم. فإذا ثبتت صحة هذا القول، وليس هناك من داع للتشكيك فيه، فإنك تستطيع أن تضيف عدداً من الشركات على شاكلة إنرون إلى بعضها البعض لتخرج بمسمى هو الاقتصاد الأميركي الجديد، ذلك الاقتصاد الذي لا يستطيع أحد أن يفهم توجهاته وإلى أين سيقود بما في ذلك أصحاب وول ستريت أو أقرانهم من واشنطن دي.سي. وكما هي الحال في إنرون، فإن معظم المعاناة والخسائر ستكون من نصيب المائة مليون أميركي وهم طبقة المستثمرين الجديدة التي لقيت الترحيب من القائمين على الاقتصاد الجديد من أرباب وول ستريت. لو سألنا: من الذي يقود أميركا؟ إنه وول ستريت. من الذي يقوم على قيادة وول ستريت؟ إنه القلق والجشع والبارونات اللصوص.

وليس بإمكان المرء إلا أن يأمل أن الرئيس جورج بوش الصغير لن ينحي باللائمة على أسامة بن لادن بدلاً من صديقه وممول حملاته الانتخابية كينيث ليه بسبب الدمار الذي حل بشركة إنرون. فإذا كان صحيحاً أن الاقتصاد الرأسمالي الأميركي كان على الدوام بحاجة إلى حرب لتخرجه من دوامة الركود والكساد والاضطراب الاقتصادي، فإنه يبدو أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وسنوات الحرب العشر التي وعد بشنها جورج بوش بعد ذلك كانت ضرورة لازمة، وإذا لم يكن ذلك ممكناً على يد أسامة بن لادن فليكن على يد من هو أكثر منه نفوذاً وقوة. وقد أراد البارونات اللصوص أن يلهوا طبقات الشعب العاملة ويصرفوا أنظارهم، وهم الذين يمثلون طبقة المستثمرين الجدد، عمن يقف حقيقة وراء كل هذه المصائب التي أصابتهم. لقد أصبحت أحداث 11 سبتمبر سلاح التضليل الشامل.

" قبل أن يخرج كارل ماركس بنظريته عن صراع الطبقات، فإن الليبرالية البريطانية قد تطورت لفكرة المدينة المنقسمة بين ما أسمي {الطبقات العليا والطبقات السفلى}. ... ولقد قام والتر ليبمان بتعريف هذا الانقسام بطريقة حديثة تناسب قرّاءه الأميركيين. فلقد قسّم المجتمع إلى أكثرية هي جمهور غبي، يقوده {الطبقة الخاصة} من النخبة وهم كما وصفهم ليبمان، الرجال ذوي المسؤولية. وهؤلاء هم الذين يقررون المصلحة العامة للجميع. وتصبح هذه النخبة هي البيروقراطية المخلصة، والتي تخدم مصالح أصحاب المصالح والثروة الخاصة، لكن هذه الحقيقة من العلاقة بينهما يجب ألاّ تذاع للجمهور الغبي، لأنهم سوف لن يتفهموا الأمر. وعلى هذا الجمهور أن يتوهم بأنه يمارس قوّته الديمقراطية، وعلى النخبة أن يكونوا هم صنّاع هذا الوهم".

ف. ويليام إنغدال *F. Wiliam Engdahl*
قرن من الحروب *A Century of War*

الفصل التاسع

ويل لمن يسمون الشر خيرا

المنافقون يبررون حرباً لا أخلاقية

أبدى أبراهام لينكولن (*Abraham Lincoln*) قلقه من "البعض" الذين سيختطفون الجمهورية الأميركية، حيث كتب قائلاً: " سيأتي عصر من الفساد في المراكز العليا وستبذل قوى المال قصارى جهدها لتمدّ في أجلها وأجل سيادتها وذلك من خلال العمل على الإجحاف بالآخرين وتعريض مصالحهم وحقوقهم للخطر... حتى ينتهي الأمر إلى تركز كل الثروة في أيدي قلة قليلة من المتنفذين... وبذلك يتحقق دمار الجمهورية." إن القيم المشوهة لتلك "القلة القليلة" التي دمرت الجمهورية قد تم صبغها لسوء الحظ بصبغة أميركية، حيث غُلفت بعلم أميركي ثم طبع عليها "صنع في أميركا" لتصدر بعد ذلك إلى العالم بأسره. ولكن تلك القيم كانت قيم بارونات المال، وليست القيم الأميركية، فالأميركيون أنفسهم هم ضحايا لتلك القيم، حالهم حال الآخرين.

وتماماً كما خشي لينكولن (*Lincoln*)، فإن الثروة قد تركزت في أيدي قلة قليلة. فقد أوردت مجلة فوربس (*Forbes Magazine*) قائمة تضم أغنى 400 أميركي حيث ذكرت أن إجمالي ثرواتهم يبلغ 740 مليار دولار. إن 0.5% (نصف بالمئة) من ثروات الأسر الاميركية قد تجاوزت إجمالي الثروات الأسرية ل 90% من الأميركيين، حيث كان نصيب ال 0.5% 27.7% من إجمالي الثروات، بينما ملك 90% من الأميركيين ما مجموعه 17.8% من إجمالي الثروات. لذا فإن 0.5% من الأميركيين يملكون ثروات أكثر بنسبة 155% من 225 مليون أميركي. وهذه الأرقام واردة في مسوحات أجراها آرثر كينكيل (*Arthur B. Kennickell*)، خبير الاقتصاد في شؤون مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، ومسوحات التمويل الاستهلاكية التي أجراها مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وقد تمكنت تركيبة قوى الظل لهذه " القلة" *the few* من خلق بيروقراطية مخلصة من النخبة قامت بتقسيم المجتمع، كما يقول أحد رموز تلك التركيبة، إلى "طبقة خاصة" من النخبة المختارة التي تقرر "المصالح الوطنية" نيابة عن الدهماء السوقيين "جموع الجماهير الجاهلة". ولكن والتر ليبمان *Walter Lippman*، وهو الرمز الذي نتحدث عنه، لا يقف عند تلك التقسيمات، بل يقول إن النخبة المختارة ستشكل البيروقراطية المخصصة التي ستقوم "بتصنيع

الموافقة" وتوجيه الرأي العام إلى الاتجاه الذي تحدده "القلة". ومن خلال "تصنيع الموافقة" هذا، سيتكون لدى الشعب "وهم" بأنهم "يمارسون" سلطة "ديمقراطية"، بينما يسعى هؤلاء البيروقراطيين، في الحقيقة، إلى خدمة الثروة الخاصة، وهذه الحقيقة لا يجب أن تتكشف للطبقة الواسعة من "الجماهير الجاهلة" لأنهم، حسب تعبير ليبمان، "لن يفهموها".

لقد قامت مجموعة مختارة من تلك "الطبقة الخاصة" من البيروقراطيين ببدء أعمالها بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 "التصنيع الموافقة". وقد كان نتاج عمليات التصنيع التي قاموا بها حرباً حضارية ضد الإسلام. ومن أجل إيجاد مبرر أخلاقي لحرب تستمّر "عشر سنوات" ضد عدو مجهول وإجبار العامة على قبولها، مع أن ذلك العدو لم يحدد أبداً، فإنهم أطلقوا على هدفهم اسم الحرب ضد الإرهاب ليسهل ترويجها في صفوف الجماهير. ولقد قدّم "المصنعون" العديد من الأسباب المقدسة لتبرير الحرب الصليبية غير المقدسة التي أعلنوا أنهم سيشنونها. وكما يقول مؤلف كتاب "الإبادة الجماعية" (*Genocide*): "ليس من باب الصدفة أن معظم أعمال الإبادة الجماعية الوحشية في تاريخ العالم قد ارتكبت باسم أنبل الأهداف وأشرفها لإقناع المجتمعات بها. لقد ارتكبت أعمال الإبادة الجماعية إبان الثورة الفرنسية ضد الطبقات المؤثرة في المجتمع، إلى جانب الحروب النابوليونية التي نجمت عنها، وكانت كلها باسم قيم ومثل "الحرية ، المساواة، الأخوة". كما ارتكبت أعمال الإبادة الجماعية العرقية التي ارتكبها هتلر وأتباعه في كل أرجاء أوروربا باسم مُثل فاضلة لتكوين نسل كامل من "السوبرمان" أي الرجل الخارق." لقد وقع كل من صامويل هنتنغتون (*Samuel Huntington*)، وفرانسيس فوكوياما (*Francis Fukuyama*)، دانييل باتريك موينهان (*Daniel Patrick Moynihan*)، وقرابة 57 مفكراً آخرين، رسالة سوف نشير إليها طوال هذا الفصل باسم "الرسالة". وقد استخدموا الكثير من الأهداف السامية والمغرية لتبرير حربهم. وينص تمهيد الرسالة التي وقعوها على أنه: "هناك أوقات عصيبة يصبح فيها من الضروري للأمة أن تدافع عن نفسها باستخدام قوة السلاح. ولأن الحرب أمر مميت، بما فيها من تضحيات وسلب للنفس البشرية العزيزة، فإن الضمير يتطلب من أولئك الذين يشنون الحرب أن يذكروا وبكل وضوح وجلاء التبرير الأخلاقي لما يقومون به، وذلك لتكون المبادىء التي يدافعون عنها بيّنة لهم وللمجتمع العالمي بأسره."

لقد تم الكشف عن نوايا الغرب والولايات المتحدة والمبادىء التي يدافعون عنها دون الخطب البلاغية والتضليل التي يقصد من ورائه تصنيع الموافقة على الحرب. لقد كتب صامويل هنتنغتون المبادىء الحقيقية التي يسعى وراءها البارونات العالميون لفرضها على "المجتمع الدولي"، حيث يقول في

كتابه "صراع الحضارات" (*The Clash Of Civilizations*): "يحاول الغرب، وسيبقى يحاول، الحفاظ على موقعه المتفوق والدفاع عن مصالحه من خلال تقديمه تعريفاً لتلك المصالح على أنها مصالح "المجتمع الدولي". لقد أصبحت تلك العبارة الاسم الملطَّف الجمعيَ (بدلاً من "العالم الحر") لإضفاء الشرعية على الأعمال التي تعكس مصالح الولايات المتحدة وغيرها من القوى الغربية. فالغرب، على سبيل المثال، يحاول دمج اقتصاديات الدول غير الغربية في نظام اقتصادي عالمي واحد بحيث يسيطر الغرب وحده عليه. ومن خلال صندوق النقد الدولي *IMF* وغيره من المؤسسات الاقتصادية الدولية، يقوم الغرب بترويج مصالحه الاقتصادية وفرض السياسات الاقتصادية التي يراها مناسبة على بقية دول العالم... وعلاوة على ذلك، فإن غير الغربيين لا يترددون في الإشارة إلى التناقض الواضح بين المباديء الغربية والأفعال الغربية. إن النفاق والمعايير المزدوجة والاستثناءات هي الثمن المدفوع مقابل الادعاء الباطل بالعالمية (*Universalism*). ويدعو الغرب إلى الديمقراطية إلاّ إذا كان من شأنها أن توصل الاسلاميين المتطرفين إلى مواقع القوى؛ كما أن الدعوات لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل تنهال ليل نهار على إيران والعراق، ولكنها لا توجه أبداً إلى إسرائيل؛ والتجارة الحرة هي الإكسير اللازم للنمو الاقتصادي، ولكن ليس للزراعة."

إن التناقض بين الرسالة التي وقع عليها هنتنغتون وبين ما يعرفه وما قاله سابقاً لهو في الواقع النفاق في أجلى صوره. لقد عرف أن "ما يعدّ خلاصاً للغرب هو استعمار لبقية العالم"، ومع ذلك فهو يرى أن هذا الاستعمار وهذه الامبريالية لها من المبررات الأخلاقية ما يدفعها لخوض غمار الحرب! إن الرسالة تقر وتعترف أيضاً "نحن كأمة فشلنا مراراً وتكراراً في العيش وفق مثلنا وقيمنا." وفي الحقيقة أنهم فشلوا أكثر من "مراراً وتكراراً"، بل كان فشلهم ذريعاً. "لا نستطيع أن نطالب الشعوب الأخرى بالالتزام بالمباديء الأخلاقية دون أن نعترف بفشل مجتمعنا بالالتزام بها."

لقد اختطف فعلاً النظام الذي وضعه الآباء والاجداد والمؤسسون الأميركيون وأعيدت صياغته بلغة نظام البارونات اللصوص الذي فشل في تبني ما سبق ذكره.

ولقد عبّر أحد الشعراء الاميركيين، الذي فضّل أن يظل مجهولاً، عن كيفية سرقة الحلم الأميركي:

"I had a dream the other night, I didn't understand.
A figure walking through the mist with flintlock in his hand.
His clothes were torn and dirty, as he stood there by my bed.
He took off his three-cornered hat, and speaking low, he said:
" We fought a revolution to secure our liberty.
We wrote the constitution, as a shield from tyranny.
For future generations, this legacy we gave,
In this, the land of the free and the home of the brave.
"The freedom we secured for you, we hoped you'd always keep,
But tyrants labored endlessly while your parents were asleep.
Your freedom gone, your courage lost, you're no more than a slave,
In this, the land of the free and home of the brave.

"If he had stood by your bedside, in a dream, while you're asleep,
And wondered what remains of our Rights he fought to keep,

What would be your answer, if he called out from the grave?

"Is this still the land of the free and home of the brave?"

"حلمت البارحة
بحلم لم أفهمه.
مرَ طيف عبر الضباب
يحمل بندقية بيده
وقف بجانب سريري بملابسه القذرة المهلهلة
خلع قبعته مثلثة الأطراف وقال بصوت خفيض:

" خضنا الثورة
لنحمي حريتنا.
وكتبنا دستورنا درعاً
يقينا الطغيان
لنهب أجيالنا القادمة
هذه الشرعية في أرض الحرية
وموطن الشجعان.
"حققنا لك الحريّة
عساك تصونها،
لكن الطغاة في غفلتك
بعزم يسلبونها.
ضاعت حريتك، و ذبلت شجاعتك.
لم تعد سوى عبد
في أرض الحرية .. وموطن الشجعان.
" لو وقف بجوارك، في منامك،
وأنت نائم،
وسألك عن بقايا حقوقنا
التي جهد كي يبقيها،
فماذا تردّ ، لو نادى عليك،
وسألك عنها من قبره؟
" هل ما زالت هذه حقاً أرض الحرية
وموطن الشجعان؟"

إن طبقة الواحد بالمائة *One Percent Class (OPC)* هي التي تتحكم بقوة المال وقوة الإعلام وقوة تسويق القادة السياسيين والمشرعين. "وتمتلك" هذه الطبقة تركيبة القوى العالمية وتعتلي قمة هرم النظام الرأسمالي المعلوماتي الجديد. وهم يسيطرون على العالم من خلال المال، والإعلام والتسويق. ومن خلال حفنة من شركاتها التي تنتشر كالوباء في كل أقطار العالم، تقوم طبقة الواحد بالمائة بـ "توجيه اقتصاد" أكبر من اقتصاد الاتحاد السوفييتي عندما

كان الاقتصاد الموجه يعتبر شراً مستطيراً. وفي الوقت الذي تعد فيه الرأسمالية المعلوماتية الأنجلو- أميركية السائدة في أيامنا هذه من نذر التجارة الحرة والأسواق المفتوحة، فإن 50% من التجارة الأميركية تدار في الأسواق المغلقة التي تملكها الشركات عبر القطرية. كتب غرايدر (*Greider*) قائلاً: "تقدر إحدى الدراسات الجديرة بالاهتمام أن اكثر من 40% من الصادرات الأميركية وقرابة 50% من وارداتها هي في حقيقة الأمر بضائع لا تنتقل إلى السوق المفتوحة، بل خلال القنوات المفتوحة بين تلك الشركات عبر القطرية." لذا فإن الممولين العالميين أحرار في الكيفية التي يديرون فيها تجارتهم، سواء داخل أو خارج إطار شركاتهم الموجودة عبر الأقطار، بينما البقية من أصحاب الأعمال والذين تتجاوز نسبتهم 99% ليسوا أحراراً مطلقاً في استخدام تلك القنوات. إن منطق البارونات عبر الأقطار هو: الجميع متساوون، ولكن البعض، أي البارونات في كل الأقطار، " أكثر تساوياً" من الجميع!

إن خبراء "تصنيع الموافقة" ونسج خيوط الأوهام أمام عيون العامة يدّعون أن الحرب غير الأخلاقية التي يؤازرونها ضرورية للغاية بسبب الحقائق الأخلاقية والراسخة جداً. وفي الواقع، فإن هذه المباديء والأخلاق هي محور كل الأديان وتشكل لب القيم والمُثل الإسلامية والمسيحية:

- كل الناس يولدون أحراراً.
- المرتكز الرئيس في المجتمع هو الإنسان.
- يسعى الإنسان بطبيعته لاكتشاف الحقائق المتعلقة بمغزى الحياة وغاياتها السامية.
- القتل باسم الله هو نقيض الإيمان بالله.

ولكن هذه القيم تتعارض وتتناقض بكل ما للكلمة من معنى مع القيم المادية للنظام الرأسمالي. ولا يمكن للمسلمين أن يعملوا بخلاف هذه القيم، ولكن لديهم تحفظات حيال قيم المادية التي أصبحت محوراً للرأسمالية، حيث بات المال هو القيمة الأسمى والهدف الأوحد للحياة.

لقد مضى صنّاع الأوهام ومقدموها للجماهير "الساذجة" في ادعاءاتهم في الرسالة ليقولوا إن القيم التي دمرت الجمهورية الأميركية هي نفسها القيم الأميركية التي يريدون تسويقها. وبذلك، فإن قيمهم "لا تنتمي إلى أميركا فحسب، بل إنها في الواقع الإرث المشترك للإنسانية جمعاء، لتكون بذلك ركيزة محتملة لأمل قادم نحو مجتمع دولي..." لقد ادعوا أن قيم وول ستريت وأوهامها هي "الحقائق الخمسة"، وهي ليست كذلك على الإطلاق، وإن قيمهم قد بلغت في سموها حدّاً جعلها ديناً من غير إله ينبغي على العالم أجمع اعتناقه. ويجب على الناس والشعوب أن تحب هذا الدين وتعيش ضمن نسيجه، فإما أن تكون معه أو ضده، كما يزعم جورج دبليو بوش.

وقد يكون من دواعي سرور العالم بأسره أن يترك أميركا ونظامها وشأنهما، لولا أن أميركا لا تنفك تحاول فرض هذا النظام على العالم. ويرى الناس في هذا النظام الذي يقوم على مبدأ "رجل فقير رجل غني" نظاماً من الديمقراطية الجوفاء التي ينقسم فيها المواطنين إلى الدرجتين الأولى والثانية. وقد كتب كل من دونالد بارليت (*Donald L. Barlett*) وجيمس ستيل (*James B. Steel*) في مجلة بيزنس ويك، في عددها الصادر في 7 فبراير 2000 في تقرير بعنوان " كيف ينسحق الصغار": "عندما تمطر المصالح العظمى واشنطن بالملايين كمساهمة في الحملات التي تقوم بها، فإنهم في أغلب الأحيان يحصلون على مبتغاهم، غير أن المواطنين العاديين والشركات التي لا ظهر لها هم أولئك الذين يدفعون الثمن... كيف يحصل الأميركيون على معاملة تنطوي على محاباة ومحسوبيات؟ لو كانوا يعرفون أحداً في الكونغرس أو البيت الأبيض، فإن بإمكانهم الحصول على كل ما يريدون. وهناك طريقتان معتمدتان للاقتراب من هؤلاء الأشخاص والتعرف عليهم:

- المساهمة في حملاتهم السياسية.
- الإنفاق بسخاء على أعضاء اللوبيات وجماعات الضغط.

أن من يقوم من الأميركيين بهذين الأمرين كليهما ستهب رياح التوفيق والنجاح بقوة على سفنهم، أما إن لم يفعلوا أياً منها – وهذا ينطبق على حوالي 200 مليون أميركي في عمر الانتخاب والتصويت – فإن واشنطن ستعاملهم بالمثل. وبدقة أكثر، فإن الإنفاق على الحملات قد قسم الشعب الأميركي إلى طبقتين: مواطنين من الدرجة الأولى ومواطنين من الدرجة الثانية... ولنقل إن الأمر باختصار هو: الحكومة في أيدي قلة قليلة على حساب الكثيرين. ومن زاوية أخرى، ففي كل مرة يحصل فيها شخص أو شركة على ما يريد من خلال المساهمة في حملاته أو حشد التأييد لها، فإن أحداً آخر يكون قد دفع الثمن، إما قلة من الناس في بعض الحالات، وإما الملايين منهم في بعضها الآخر".

وقد أوضح التقرير أن محاباة مواطني "الدرجة الأولى" يتم حجبها وإخفاؤها في تشريعات وقوانين لقضايا أخرى غير ذات صلة. وتالياً بعض ما أورده التقرير من أمثلة:

- أحد التشريعات الذي يفترض أنه وضع لمساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين وقر إعفاءات ضريبية ضخمة لمجتمع المال مثل البنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات المالية. ويسمح التشريع لفروع الشركات المالية بالإعفاءات الضريبية "بتوسيع نطاق الإعفاء من ضريبة الدخل على الأرباح الأجنبية التي تتحقق من بيع الأوراق المالية والعمولات وأية موجودات مالية أخرى." إن هذا الأمر سيكلف خزينة الولايات المتحدة 1.5 مليار دولار خلال عامين، وهو ما يعادل "قيمة

ضرائب الدخل التي دفعها 300 ألف شخص وعائلة متوسط دخلهم بين 25-30 ألف دولار سنوياً على مدى أربع سنوات مجتمعة." ويذكر أن بنك سيتي غروب وأميركان انترناشيونال غروب بين تلك الشركات من ذلك التشريع.

- مع أن إنقاذ مشكلة مؤسسات التوفير والإقراض (*S&L*) خلال الثمانينيات زادت كلفتها على دافع الضرائب الأميركي عن عدة مئات من مليارات الدولارات، فقد تمت إضافة بعض الفقرات إلى موضوع غير ذي صلة البتة حمّل الحكومة الفيدرالية المسؤولية بسبب خلط مزعوم وعدم وضوح في ممارسات حسابية. "وطبقاً لما تقتضيه المصالح الخاصة، لم تكن هناك أية جلسات أو تقديرات للتكلفة قبل أن تظهر تلك الفقرة بشكل غامض في الكشوفات المجمّعة وقانون ملحق مخصصات الطوارىء لعام 1998. ومن بين المستفيدين الكبار من هذا القانون الملياردير رون بيريلمان (*Ron Perelman*) وعائلتا بريتزكر (*Pritzker*) وباس (*Bass*). أما الخاسرون فهم كل دافعي الضرائب الذين سيدفعون دون أن يأخذوا شيئاً".
- تقوم شركات صناعة الأدوية في العادة بمساع لتمديد نطاق علاماتها التجارية التي تخضع لتشريعات غير مرتبطة بها. ومن الشركات الرابحة مؤسسات كبرى مثل سميث كلاين بيكام (*Smith Kline Beecham*). أما الخاسرون الكبار فهم المرضى خصوصاً المواطنون المتقدمون في السن الذين يضطرون إلى الاستمرار في شراء الأدوية ذات العلامات التجارية المعروفة بدلاً من الأنواع الأرخص بعد رفع حصانة العلامات التجارية عنها، حيث يمكن أن تصل التكلفة عندها إلى 11 مليار دولار خلال العقد المقبل طبقاً لبعض التقديرات.
- ومن أجل إثبات التحالف القائم بين الحكومة وكبار رجال الأعمال وإثبات أن النظام الأميركي اعتبر الجريمة المنظمة مجرد نشاط تجاري آخر. فإن قضية لويس سولون روزينستيل (*Lewis Solon Rosenstiel*) يمكن أن تصلح مثالاً جيداً حيث كانت الصورة عنه كرجل أعمال ناجح وكبير، بل إنه كان معروفاً بقيامه بالأعمال الخيرية، ذلك أنه قدم 100 مليون دولار إلى جهات جديرة بالمساعدة مثل الجامعات والمستشفيات. وقد أصبحت شركته المسماة سكينيلي (*Schenley*) شركة تقطير كبرى تدر دخلاً يبلغ 50 مليون دولار سنوياً. وقد كشفت لجنة تشريعية في نيويورك النقاب عن ثروته والتي حصل عليها تماماً كما حصل جو كينيدي (*Joe Kennedy*) على ثروته، وقد تم جمع معظمها خلال فترة بيع المسكرات بالتعاون مع المافيا، حيث كشفت زوجته فيما بعد أن عضو المافيا ماير لانسكي (*Mayer Lansky*) اعتاد على تسميته ب "القائد الأعلى". أما رواد حفلات روزينستيل ، فكانوا مسؤولين

حكوميين وقضاة ورؤساء مافيات معروفين واعتادوا جميعاً على التزاور والاختلاط بعلاقة حميمة. وكان حاكم الولاية "ديوي" (*Dewey*) محامياً له وإدغار هوفر صديقه. كما أنه تبرع بمليون دولار لمؤسسة إدغار هوفر التي أقامها لحماية "تراث وحرية الولايات المتحدة الاميركية" وهذا إرث في الواقع جعل تمرير الكونغرس لقانون جديد، مثل قانون فورانت (*Forant*) أمراً ممكناً.

واجه نشاط شركة سكينيلي (*Schenley*) للمشروبات الكحولية مشاكل خطيرة بسبب ضريبة جديدة بواقع 10.5 دولار لكل غالون من المشروبات المسكرة في الوقت الذي كانت فيه مخزونات الشركة عالية جداً نظراً لأخطاء في تقديرات السوق. وكانت الطريقة الوحيدة للتخلص من مثل هذه الكارثة المالية المؤكدة تتمثل في إيقاف هذا القانون في الكونغرس. ولذلك فقد ناقش إدغار هوفر خلال زيارة له إلى منزل روزينستيل الواقع في شارع 18 حيث بحثا هذه المسالة. وطبقاً لزوجة روزينستيل في شهادة محلفة، فقد حدثت هذه الزيارة في خريف عام 1957 حيث تحدث الجانبان عن لونيكولز *Lou Nichols* الذي كان رجل هوفر في الكونغرس، فضلاً عن كونه مساعده وكاتم أسراره طيلة 23 عاماً. وبعد ذلك الاجتماع ترك لو عمله في مكتب التحقيقات الفيدرالي وعمل لدى روزينستيل لحشد التأييد في الكونغرس لتغيير قانون الضرائب. وكان لو عالماً ببواطن الأمور في الكونغرس وأعضائه وكيف يخترقهم ويدفعهم لتغيير القانون. وهكذا نجح نيكولز بإصدار قانون فورانت الذي صادق عليه الكونغرس الذي استثنى الويسكي المخزن لدى الشركات من ضريبة ال 10.5 دولار للغالون لمدة 12 عاماً. وقد وفرت هذه العملية على روزينستيل حوالي 50 مليون دولار على صورة ضرائب. وارتفعت أسهم الشركة على الفور بمبلغ 30 مليون دولار في يوم واحد. وحسب زوجة روزينستيل ، فقد كانت طائرة زوجها الخاصة تقوم برحلات مكوكية بين نيويورك وواشنطن لنقل المبالغ النقدية من الدولارات، وقد تم توجيه الدفعات لتمرير القانون في الكونغرس على يدي نيكولز، وأضاف أن زعيم الأغلبية في الكونغرس ليندون جونسون (*Lyndon B. Johnson*)، الذي خلف كينيدي رئيساً للولايات المتحدة تلقى نصف مليون دولار. وشهدت على أن مبالغ ضخمة من النقد السائل أيضاً تم دفعها إلى إيمانويل سيلر (*Emanuel Celler*)، رئيس اللجنة القضائية في الكونغرس.

عندما اعتقل مكتب التحقيقات الفيدرالي رئيس المافيا بول كاستيلانو (*Paul Castellano*) قال : "لو كنت مكان الحكومة، فسأحبس نفسي لمدة ألف سنة، ولكن ليس لأني مخالف للقانون، وهذا هو الجزء الذي اعترض عليه، وهو أن القانون على حق، وهذه هي الحكاية برمتها... إن القانون هو ... كيف أصفه؟

مسألة ملاءمة أو عدمها، ملائمة بالنسبة لبعض الناس وعدم ملائمة وإزعاج بالنسبة للبعض الآخر، وإلى جانب ذلك فإن القانون يمكن أن يتم تعديله ويصبح له رأيٌ آخر..." ويبدو واضحاً أن آلاف المحامين في واشنطن والملايين من الدولارات على شكل مساعدات سياسية (وبعض الأموال السائلة كما في حالة روزينستيل) وما تمثلها جماعات الضغط يجعلون القانون يغير رأيه ليصبح ملائماً لبعض الناس ومزعجاً وغير ملائم للبعض الآخر.

لقد دار الحوار التالي بين أحد عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي واسمه آندي كورينز(*Andy Kurins*) مع مستشار كاستيلانو (*Castellano*) عندما كان يناقش بشأن الرواتب التي يتلاقاها، حين أبدى ذلك المستشار تذمره مخاطباً عميل ال *FBI*: " لو كان ما نقوم به جريمة يا آندي، فإن من الأفضل لكم أن تبنوا سجوناً كثيرةً جداً لأنكم ستضطرون لإلقاء القبض على نصف سكان هذه البلاد اللعينة، وابدأ من الشواذ الأنجلو-ساكسونيين البيض الذين يديرون هذه البلاد وصناديقهم الائتمانية ثم عليك أن تعتقل سماسرة الأسهم ثم بعد ذلك ألق القبض على تافه مثلي إذا تبقى لي مكان في سجونكم." ورد كورين قائلاً: "ولكنك تتحدث عن سلم الأجور يا جو بينما أنا أتحدث عن مؤامرة إجرامية." وهنا ثارت ثائرة عضو المافيا: "مؤامرة!؟ إنها الكلمة السحرية التي تتشدقون بها... دعني أسألك- أخبرني عن شيء واحد لا يعد مؤامرة؟... أهي السياسة؟ كن صريحاً! أم وول ستريت؟ كلانا يعلم أنها ليست سوى رخصة للسرقة والنهب. لا يا آندي ، كل ما حولنا هو مؤامرات، لكن الفارق هو أنكم تطاردون مؤامرات معينة وتغضون الطرف عن سابق إصرار وتصميم عن مؤامرات أخرى."

لقد تغاضى مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI* طوال خمسين عاماً عن وجود المافيا، بل إنه أنكر وجودها أصلاً، بينما كان في الواقع يدير ويوجه معظم أعماله ضد المواطنين الأميركيين ويبتز الرؤساء وأعضاء الكونغرس والسياسيين، في الوقت الذي كان فيه الأميركيون من أصل ياباني يحتجزون في معسكرات الاعتقال والسجون السياسية دون أن يقترفوا جريمة أو حتى توجيه اتهام. لقد كانت جريمتهم هي العِرق. كما قام ال *FBI* بعد الحرب العالمية الثانية بتأسيس وتوجيه الحركة المكارثية (*Mc McCarthyism*) وترويج مزاعم لا أساس لها من الصحة أنه في كل دوائر ووزارات الدولة يوجد "شيوعيون". وطبقاً لاعترافات ويليام سوليفان (*William Sullivan*) التي أدلى بها فيما بعد، فإن ال *FBI* هو الذي وجّه وأدار الرعب السياسي الذي خلفته المكارثية من خلال معلومات صدرت عن ال *FBI* نفسه، بينما كان في العلن ينكر أية علاقة له بها. لقد عمل المحقق الأول لمكارثي وهو دونالد سورين (*Donald Surine*)، سابقاً في ال *FBI*. وفي وقت ما، وعندما اعترف ال *FBI* بأن معظم أعضاء الحزب الشيوعي كانوا

عملاء مأجورين لمكتب التحقيقات الفيدرالي ومخبرين سريين لم يكن الحزب الشيوعي ليوجد بدونهم، قام ال *FBI* بتغذية وتعزيز حملة "الرعب الأحمر" لمكارثي. وقد زكّى هوفر لمكارثي أحد تلامذته، وهو روي كون (*Roy Cohn*)، لتعيينه عضواً رئيسياً في اللجنة الفرعية المنبثقة عن مجلس الشيوخ والتي كان يرأسها مكارثي للتحقيق. وقد تمكن روي كون من إحضار عشيقه اللوطي ديفيد شاين (*David Schine*) إلى ذات اللجنة الفرعية بوظيفة "مستشار أول" بدون مرتب. وكان والد شاين واسمه ماير، قد اعترف بصلته بالمافيا التي رتبت له ليتمكن من إدارة عمليات القمار في الفندق الذي يملكه. ومنذ مطلع عام 1950، أصبحت المكارثية هي التعريف المصطلح عليه للابتزاز السياسي والإرهاب، حيث مورس الابتزاز ضد المواطنين العاديين والبارزين على حد سواء بناءً على أدلة قد تكون حقيقية أو مزيفة، بل وحتى على ادعاءات كاذبة.

لقد أصبح كورنيليوس غالاغر(*Cornelius Gallagher*) عضواً بارزاً في الكونغرس إلى جانب كونه صديقاً مقرباً لعائلة كينيدي التي كان هوفر يكن لها كل العداء والحقد. لقد أدت التحريات التي قام بها هوفر حول غزو الخصوصيات إلى تشكيل لجنة فرعية للخصوصيات. ومن أجل إحراج عائلة كينيدي التي شرّعت التصنت وأعمال التجسس على الاتصالات، طلب هوفر من غالاغار، عن طريق روي كون، إجراء تحقيقات حول المراقبة غير القانونية التي يقوم بها مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI* ودائرة ضريبة الدخل *IRS* . وعندما ظل غالاغار رافضاً ذلك بعد عدة محاولات، جاء الرد من كون بتهديده غالاغار قائلاً إن من يعادي هوفر سيكون عدواً له وأخبره أنه سيكون نادماً على ذلك. وقد جعلت الأحداث فيما بعد ذلك غالاغار نادماً حقاً. فقد وضع ال *FBI* هاتف غالاغار تحت المراقبة و تمت الإغارة على منزله عشية عيد الفصح عام 1967 حيث أخبره البوليس المحلي بأن ما جرى له هو عمل من أعمال ال *FBI*. وبعد ذلك، نشرت مجلة لايف *LIFE* مقالاً يزعم بأن كورنيليوس غالاغر يعقد اجتماعات دورية مع عضو المافيا زيكاريللي (*Zicarelli*) وأن غالاغر قد قدّم له مساعدة فعالة كبيرة. وقد اعترف غالاغر بانه عقد اجتماعين "بريئين" مع زيكاريللي ولكن بصفته "رجل أعمال بارز" في بلدته، لا أكثر ولا أقل. وكان بعد ذلك أن استدعى روي كون المحامي الخاص لغالاغر، واسمه وايز(*Weiss*)، لمكتبه وطلب إليه أن يستمع إلى حديث هاتفي سيجريه كون مع عضو ال *FBI* كارثا دي لوش (*Cartha De Loach*) الذي قال إن لدى *FBI* أدلة قاطعة على أن أوبريان (*O'Brian*)، وهو مقامر من نيوجرسي ومفقود منذ مدة، قد مات بنوبة قلبية بينما كان في فراش زوجة غالاغر وأن جثته قد اخفاها أحد اعضاء المافيا واسمه كايو وهو من عائلة زيكاريللي. وأضاف دي لوش إن هذه القصة ستنشر كاملة خلال أسبوع في مجلة لايف *Life*، وافترض أن على

غالاغر أن يستقيل من الكونغرس. وكان أن نشرت القصة كاملة بالفعل في العدد الصادر في 1968/8/8 من مجلة لايف، ولكنها لم تنجح في تدمير غالاغر سياسياً حيث أعيد انتخابه في العام نفسه. وفي عام 1968، وبينما كان روي كون يحتضر لإصابته بالإيدز، قام بتوقيع رسالة رسمية يعترف فيها بأن قصة وفاة أوبريان في أحضان زوجة غالاغر كانت من بنات أفكار الـ*FBI* تأليفاً وإخراجاً. وكذلك، قامت لجنة الأخلاقيات والمبادىء بالتحقيق في المزاعم السابقة حول صلة غالاغر بالجريمة المنظمة وخلصت إلى أن شيئاً من هذا لم يحدث. ولكن، وفيما بعد، قامت دائرة ضريبة الدخل باستجواب عضو الكونغرس غالاغار عام 1972 بسبب التهرب الضريبي، وحكم عليه بالسجن 17 شهراً، حيث ألغي مقعده في الكونغرس بسبب إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية أثناء وجوده في السجن.

يوضح الجدل الذي أثاره العفو الصادر عن مارك ريتش (*Marc Rich*) وجهة النظر القائلة إن هناك طبقتين من المواطنين: القلة من الأثرياء جداً وبعد ذلك ما تبقى من الشعب. وقد أصدر كلينتون قبل مغادرته منصبه العفو عن الممول الهارب مارك ريتش الذي اتهم في الولايات المتحدة بعدد كبير من الجرائم بعد ما فرّ هارباً إلى إسرائيل ليضع نفسه تحت إمرة جهاز استخباراتها الخارجية، الموساد. ولقد انتاب عدد قليل من قضاة وزارة العدل الشباب حالة من الغضب العارمة التي انتابت الجماهير بسبب العفو عن ريتش، وذلك أثناء بداية الإدارة الجديدة لبوش. وتمكن هؤلاء المحامون الشبان من إيجاد ثغرات قانونية ليبنوا عليها إلغاء ذلك العفو. فقد قالوا إن العفو يشبه الكفالة، وهو لا يصبح ساري المفعول ما لم يسلّم. وبما أن العفو قد وقعه الرئيس كلينتون ولم تبلغه وزارة العدل ولم تسلم إلى ريتش أو إلى محاميه بعد، فإن بالإمكان إلغاء هذا العفو. وقد أصبح هذا العفو مدار الحديث في البرامج الحوارية وسعى بعض أعضاء الكونغرس إلى إجراء تحقيقات بشأنه. لقد كشفت تقارير بأن ريتش كان من كبار الذين ساهموا في دعم حملات كلينتون الانتخابية وذلك من خلال زوجة ريتش. كما اتهم الجمهوريون كلينتون مجدداً بإساءة استخدام السلطة "والنيل من كرامة المكتب البيضاوي". كما اتهم الجمهوريون هيلاري كلينتون بشراء أصوات الناخبين من اليهود المتشددين في نيويورك، من خلال استخدام سلطة زوجها ومن أجل تقليص المدة الزمنية المحكوم بها على أربعة رجال بتهمة الاحتيال على الحكومة بملايين الدولارات، عن طريق إنشاء مدرسة دينية وهمية بغرض سرقة المنح الحكومية الاتحادية التي تحصل عليها المدرسة. ومما يثبت صحة ما تقدم ذكره، أن اليهود المتشددين في المدينة التي يعيش فيها المتهمون الأربعة، وهي نيو سكوير في ولاية نيويورك، قد صوتوا بأغلبية ساحقة لهيلاري كلينتون أثناء حملتها الانتخابية لمجلس الشيوخ. ولقد

قال الرئيس كلينتون في رده على هذا الكلام لأحد مقدمي البرامج الحوارية، جيرالدوا ريفيرا (*Geraldo Rivera*)، في 2001/2/15 إن ما دفعه لإصدار العفو لم يكن المساهمات التي تلقاها من ريتش، حيث قال: سأقول لك ما الذي أثر علي ودفعني: إسرائيل هي التي أثرت علي ودفعتني بكل قوة." وفي 2001/2/18، نشر كلينتون تعقيباً في صحيفة نيويورك تايمز قال فيه إن "العديد من المسؤولين الاسرائيليين رفيعي المستوى الحاليين والسابقين في الحزبين الرئيسيين السياسيين وزعماء وقادة المجتمعات اليهودية في أميركا واوروبا مارسوا عليّ ضغوطاً هائلة لإصدار العفو عن السيد ريتش." وشريكه بينكوس غرين (*Pincus Green*). وقد كشف النقاب عن أن اثنين من رؤساء وزراء اسرائيل السابقين، وهما إيهود باراك (*Ehud Barak*) وشيمون بيريز (*Shimon Peres*)، ورئيسين سابقين للموساد، هما أفنير أزولاي (*Avner Azulay*) وشابتاي شافيت (*Shabtai Shavit*)، إلى جانب آيب فوكسمان (*Abe Foxman*) من المنظمة اليهودية ورابطة مكافحة تشويه السمعة في الولايات المتحدة، كانوا كلهم من أولئك الذين طلبوا من كلينتون إصدار العفو عن ريتش! وبمجرد أن كشف كلينتون هذه المعلومات، توقفت كل البرامج الحوارية عن الحديث في هذا الموضوع، واكتشفت وزارة العدل المكونة من قضاة "عدل" شبان في إدارة الرئيس الجمهوري جورج دبليو بوش أن العدالة يمكن أن تكون انتقائية. لذا فقد عملوا جاهدين على تسليم هذا العفو إلى أصحابه بعد أن عرفوا أن من الأفضل عدم محاولة إيقافه. كما أن العضو الجمهوري في الكونغرس دان بيرتون (*Dan Burton*)، وهو من المحافظين والذي كان قد أعلن أنه ينوي البدء في تحقيق رسمي في قضية العفو عن ريتش، لم يقم لا بتحقيق ولا بسواه. لقد عرفوا جيداً هذا النظام الأميركي وأن من الأفضل كثيراً لهم عدم تحدي أصحابه!

لقد أراد البارونات في كل أقطار العالم أن تصبح قيمهم الفاسدة هي قيم العالم أجمع. لقد نصت الرسالة على: "إننا نعتقد أن خلاصة ما نسميه من غير قصد "القيم الأميركية" لا يعد ملكاً لأميركا فقط، بل هو إرث إنساني بحت، لذا فهو ركيزة ممكنة للأمل القادم بمجتمع دولي مبني على أسس السلام والعدل." ولكن العديدين من الأميركيين وغير الأميركيين المرموقين يبدون شكوكاً حقيقية حيال النموذج الرأسمالي للبارونات اللصوص المسمّى بالنموذج الأميركي أو الأنجلو – سكسوني. وهؤلاء إما أنهم قد عبروا عن آراءهم هذه بصدق وأمانة أو أنهم قدّموا معلومات تكشف عن نفسها ومكنونها بنفسها.

قام لستر ثورو (*Lester C. Thurow*) بتأليف كتابه "مستقبل الرأسمالية" (*The Future Of Capitalism*)، فكان أكثر الكتب مبيعاً وفقاً لنيويورك تايمز. وكان ثورو أستاذاً في علم الاقتصاد وعميداً سابقاً لكلية "سلون سكول" (*Sloan School*) للإدارة في جامعة *MIT*. وتورد الصفحة الأولى من هذا الكتاب قولاً صينياً

مأثوراً، "إننا كسمكة كبيرة أخرجت من الماء وهي تتقلب بعنف لتعود إلى مكانها. في وضع كهذا، فإن السمكة لا تسأل مطلقاً عن الأماكن التي ستقع فيها وهي تتقلب. إنها تشعر فقط بأن وضعها الحالي لا يمكن تحمله وإنه ينبغي محاولة القيام بشيء ما." ويضيف ثورو: "لقد بدأت ظاهرة التشرد في الولايات المتحدة في أواخر السبيعنيات. وفي بداية الأمر، رأى بقية العالم الصناعي أن (التشرد) ظاهرة غريبة وشاذة بالنسبة لنظام أمن اجتماعي أميركي ناقص، أما الآن، فقد انتشرت ظاهرة التشرد في كل أرجاء العالم الصناعي." لقد كان انتشار ظاهرة التشرد متناسباً تماماً مع النموذج الاقتصادي الأنجلو-أميركي. إن أحد التقارير يشير إلى أن عدد المتشردين في الولايات المتحدة بلغ أكثر من 10 ملايين شخص!

لا تعمل الرأسمالية المعلوماتية الأنجلو-أميركية، التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية، كرأس حربة على تصدير بضائعها إلى العالم فحسب، بل إنها تصدر كذلك أسلوب حياتها وطريقة معيشتها. وقد جاء هذا الأسلوب إلى الوجود بالتعاون مع وسائل الإعلام. وقد كتب ثورو، تحت عنوان " قدرة العائلة على البقاء الاقتصادي": "إن النسيج العائلي يتفكك وينهار في كل دول العالم. وحدها اليابان هي التي تتحدى التيار الذي يتجه بقوة نحو الطلاق والإنجاب بدون زواج. أما في بقية دول العالم، فإن معدل المواليد بين الأمهات غير المتزوجات قد تفاقم كثيراً، حيث تضاعف عدد المواليد من الأمهات غير المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20-24 عاماً وذلك ما بين عام 1990 و 1992، بينما وصل عدد المواليد من الأمهات غير المتزوجات اللاتي تتراوح اعمارهن ما بين 15-19 عاماً خلال الفترة ذاتها إلى أربعة أضعاف."

إن فوائد وأرباح النمو في الاقتصاد الاميركي تذهب في معظمها إلى الأفراد المتنفذين الذين هم أثرياء أصلاً. "في أميركا 32% من الرجال الذين تبلغ أعمارهم ما بين 25-32 عاماً يكسبون من المال أقل من المعدل اللازم لإبقاء عائلة من 4 أفراد فوق خط الفقر. لذا فإن على الأم أن تعمل إذا ما أرادت الأسرة أن تعيش في مستوى مقبول. إلاّ أن الزوجات يتحملن مسؤولية مضاعفة؛ فعليهن الذهاب إلى أعمالهن وجني المال اللازم لاحتياجات الأسرة مع بقائهن في بيوتهن للاعتناء بالأطفال." أما في نظام الرأسمالية: "لم تعد الأسرة محور الإنعاش الاجتماعي، فقد حلت الدولة محلها، ولن تستأنف الاسرة تلك الواجبات حتى ولو كان على الدولة التراجع عن القيام بها. وبلغة الرأسمالية، لم يعد الأطفال (مراكز ربح) بل أصبحوا (مراكز تكلفة). ولا يزال الأطفال بحاجة إلى آباء، ولكن الآباء ليسوا بحاجة إلى أطفال."

لقد وضع إدوارد وولف (*Edward N. Wolff*)، وهو بروفيسور في علم الاقتصاد في جامعة نيويورك، ومؤلف للعديد من الكتب كتابا يحمل عنوان

"الثروات غير المتوازنة" (*Top Heavy*)، ويقول فيه إن في عام 1989 "احتلت طبقة من العائلات قوامها 1% رأس هرم الثروات المالية حيث امتلكت ما نسبته 48% من إجمالي الثروات." وأضاف: "لقد سجلت الزيادة في عدم التساوي في الثروات، خلال الفترة ما بين 1983-1989، رقماً قياسياً لا سابق له في الولايات المتحدة. أما الفترة الثانية الوحيدة في القرن العشرين التي شهدت زيادة تركز الثروات بشكل كبير، فكانت ما بين عامي 1922-1929، حيث زاد الموقف سوءاً من خلال الزيادة الهائلة في قيم الأسهم والتي انهارت في نهاية المطاف عام 1929 لتفسح بذلك المجال ليبدأ الكساد العظيم الذي ساد في الثلاثينيات." وهذه الحقائق تذكرنا بالمغالاة التي سادت عقد التسعينيات وحالات الفشل الاقتصادي الذريع للنظام الاقتصادي التي تلته.

وبناء على مسوحات التمويل الاستهلاكي الصادرة عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي، يقدّر آرثر كينكيل (*Arthur B. Kennickell*)، كبير اقتصاديي المجلس، أن طبقة النصف بالمئة (0.5%) التي تعتلي عرش الثروة، تمتلك ما نسبته 26% من إجمالي الثروات المنزلية في الولايات المتحدة. أما أغنى 400 أميركي مذكورين في قائمة مجلة فوربس (*Forbes*) التي تصدرها سنوياً، والذين كان صافي إجمالي موجوداتهم عام 1998 (740) مليار دولار، فلم يكونوا مشمولين في تقديرات كينكيل. و بعد إضافتهم، تصبح طبقة النصف بالمائة هذه مالكة لما نسبته 27.7% من إجمالي الثروات المنزلية في الولايات المتحدة بزيادة 23% ما بين عامي 1995-1998. ووفقاً لهذه الدراسة، فإن مجموع ما تمتلكه 90% من الأسر الأقل ثراءً كانت أقل من 17.8%، بينما وصل مجموع ما تمتلكه طبقة الواحد بالمائة الثرية إلى 42.8%؛ أي أنها تمتلك أكثر مما يمتلكه 90% من الأميركيين بنسبة 240%! وفي ظل ديمقراطية "دولار لكل صوت"، فهذا يعني أن 400 أسرة في أميركا تستطيع الحصول على قوة أكبر، وأكبر بكثير، من 90% من الأميركيين.

لقد درس ديفيد كورتن (*David C. Korten*) الموسيقى وعلم النفس، وحصل على ماجستير في إدارة الأعمال *MBA*، وعلى درجة الدكتوراة *PhD* من جامعة ستانفورد *Stanford*. وقد خدم في فيتنام، وفي مكتب سكرتير سلاح الجو، وفي مكتب وزير الدفاع. ثم التحق بكلية الاعمال في جامعة هارفارد. وكتب قائلاً: "إن الرؤية الغربية العلمية نحو عالم ميكانيكي، قد أوجدت اغتراباً فلسفياً ومفاهيمياً عن طبيعتنا الروحانية الموروثة... لقد تلاشت رغبتنا في تحقيق آمالنا الروحانية، واحتل مكانها هوس استهلاكي مدمر بالسعي وراء المال ما انفك في زيادة مطردة." ويمضي كورتن قائلاً: "لقد أدت السياسات ذاتها التي تنادي بها الولايات المتحدة وتروج لها ليعتنقها العالم، إلى خلق عالم ثالث في داخل

الولايات الولايات المتحدة، وهذا ما تكشفه الهوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء...

.... كما أن نيويورك، وهي مركز للقوى الاقتصادية تبرز فيها كل خصائص المدينة المعاصرة في العالم الثالث، ففيها توجد جيوش المشردين التي تجوب أرجاءها، موجودة على موازاة مع أنماط الحياة الباذخة التي يعيشها الأثرياء والمشاهير، ومع الحكومة العاجزة المشلولة والعنف الأعمى..."

أما ويليام ليش (*William Leach*)، فيقول في كتابه "أرض الرغبة" (*Land of Desire*) الذي يناقش تاريخ النظرية الاستهلاكية وكيفية نشوء ثقافة الرغبة: "في العقود التي تلت الحرب الأهلية، بدأت الرأسمالية الأميركية بإنتاج ثقافة مميزة لا تمت بصلة للتقاليد الأسرية أو قيم المجتمع أو إلى الدين، ولا علاقة لها من قريب أو بعيد بالأعراف السائدة أو الديمقراطية السياسية. وتمثلت السمات الرئيسة لهذه الثقافة بالاستملاك والاستهلاك بصفتيهما وسيلة لتحقيق السعادة، وعبادة الجديد، وإباحة الرغبات، وقيمة المال بوصفه المعيار الرئيس لكل القيم في المجتمع." إن نتاج الثقافة "كان أيضاً ناجماً عن التحالف بين المؤسسات المختلفة، الاقتصادية منها وغير الاقتصادية، حيث عملت كلها مع بعضها بعضاً في دارة مقفلة متشابكة من العلاقات لتعزيز إباحة الرغبات..."

وكان ويليام غرايدر (*William Greider*)، المساعد السابق لمدير تحرير صحيفة واشنطن بوست، قد ألف كتاباً عنوانه "من الذي سيخبر الشعب" (*Who Will Tell The People*) يقول فيه: "إن الحقيقة الصارخة التي يود هذا الكتاب إيصالها هي أن الديمقراطية الأميركية تواجه مشكلة أعمق بكثير مما يريد الناس الاعتراف به. وخلف المظاهر المطمئنة والمباريات الانتخابية العادية والمنظمة وغيرها أفرغ المعنى الجوهري لحكم الشعب من مضمونه. إن ما هو كائن خلف الكيان الرسمي الظاهر، هو تحلل منتظم للقيم المدنية المشتركة التي نسميها الديمقراطية، وفي أعلى مستويات الحكم، وجدنا السلطة لتقرير الأمور تنتقل من أيدي الأكثرية إلى أيدي الأقلية..."

تزعم الرسالة أن "جوهر المجتمع وركيزته هو الإنسان" ، ولكن الديمقراطية الأميركية، وفق ما تقوم به الآن، قد تم تحريرها من جوهرها حتى أصبحت عملية آلية "مفرغة"، بقي منها الجزء الآلي المتعلق بانعقاد وإجراء الانتخابات على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات والمدن سليما، بينما تم تفريغ تلك الانتخابات من محتواها ولم تعد جوهر النقاط الرئيسة التي تهم المجتمع موضع نقاش عام، فهذه يتم اتخاذها ضمن دوائر النخبة المغلقة. وقد يمنح المشرعون ومسؤولو الإدارة الرسميون المنتخبون حرية وصلاحيات تكتيكية، ليتمكنوا من تطبيق أجندة محددة لهم على أكمل وجه. أما البنود على جوهر الأجندة السياسية نفسها فهي بنود استراتيجية ينبغي تنفيذها وتطبيقها، لا

تغييرها. وتوضع الأنظمة الأخرى في أماكنها الملائمة للتأكد من أن عملية صنع القرار لن تغير من فحوى الأجندة التي وضعها البارونات خلف الأبواب المغلقة. وبإمكان الجميع ممارسة لعبة الديمقراطية طالما أن أهدافهم لا تمس ويتم تحقيقها في نهاية الأمر.

ومع أن الرسالة تزعم أن "جوهر المجتمع وركيزته هو الإنسان"، إلا أن هناك 400 ألف أميركي يموتون سنوياً بسبب أمراض متعلقة بالتدخين ولأن تجارة التبغ التي يملكها البارونات اللصوص مربحة. لذلك نجد أنه بعد حوالي 35 عاما من إقرار كبار أطباء وزارة الصحة الأميركية أن هناك دلائل مقنعة كافية تثبت أن التخين قاتل ومميت، إلا أن كل المحاولات التي قامت بها الحكومة الاتحادية لتنظيم صناعة التبغ قد باءت بالفشل. ولم تكن البيروقراطية الفيدرالية راغبة في أو ربما كانت عاجزة عن السيطرة على كبريات شركات التبغ. "... وفيما اعتبر مؤامرة لا مثيل لها لتضليل الشعب الأميركي ،استمرت (كبريات شركات التبغ) بإنكار ما كانوا قد علموا صحته، هم وعلماؤهم، من الآثار المدمرة والإدمانية القاتلة للتدخين والتي أثبتت علمياً من خلال كم هائل من الوثائق المحلية الداخلية التي كشف النقاب عنها خلال العقد المنصرم"، هذا ما أوردته مجلة تايم *TIME* في عددها الصادر في 1997/6/30 حيث استطردت "لقد خسر الأميركيون قبل الأوان 4 ملايين عام مجمّعة من أعمارهم وحياتهم سنوياً، وهذا ما يعد أسوا فضيحة صحية عامة نتعرض لها." لقد قتل أكثر من 13 مليون أميركي بسلاح التدخين، منذ أن عرف أنه منتج قاتل، ولكن الديمقراطية الآلية في واشنطن تمكنت من الالتفاف على هذه الإبادة الجماعية الهائلة.

ويقول البروفيسور جيفري هاريس (*Jeffrey Harris*)، أستاذ الاقتصاد في جامعة *MIT* إن صناعة التدخين أو التبغ تنفق على إعلاناتها وحملاتها الترويجية قرابة 5 مليارات دولار سنوياً، وتكون معظم هذه االحملات موجهة عن عمد إلى فئة من المراهقين لدفعهم إلى إدمان عادة التدخين. ولم يكن المسؤولون المنتخبون في الحكومة الفيدرالية هم الذين حصلوا على تنازلات من أرباب صناعة التبغ، بل كان قراراً اتخذته شركات التبغ بنفسها، بعد أن أدركت أن الوعي العام والقضايا الفردية بدأت تخيّم وتلقي بظلالها على الوضع المالي لها. وعلاوة على ذلك، فقد أرادت شركات التبغ أن تحصل على مناعة ضد أية تدخلات قوية مستقبلية قد تعجل بحدوث الخطر المحدق بها مالياً. وقد استمرت ديمقراطية واشنطن الآلية بالسماح لصناعة التبغ بالمضي قدماً كما كان الحال عليه، لولا تدخل بعض الحالات الفردية وبعض المدعين العامين في الولايات. لقد كانت الأرقام التي تضمنتها التسوية كبيرة للغاية حيث ستدفع كبريات الشركات

المنتجة والمصنعة للتبغ 368.5 مليار دولار نظير تسوية هذا الخلاف تقسم على النحو التالي:

- 308 مليارات دولار نظير الأضرار التعويضية لتسوية 17 إجراء قانونياً صارماً اتخذها مدعون عامّون وولايات أخرى كل على حدة وذلك مقابل تعويض النفقات الطبية.
- 60 مليار دولار نظير الأضرار التأديبية.
- 500 مليون دولار لتمويل الحملات الإعلانية لمكافحة التخين.

ولكن، اتضح فيما بعد أن صناعة التبغ تحاول استخدام تلك الأنظمة الآلية الديمقراطية نفسها التي تنتجها الحكومة الفيدرالية بغرض جني المزيد من الاموال من التسوية، بل وبما يزيد عن المبلغ الذي ستدفعه في التسوية نفسها. ففي عددها الصادر يوم 1997/8/18، أوردت صحيفة يو إس آيه توداي (*USA Today*) مقالة عن وكالة الأسوشيتدبرس بقلم لورين نيرغارد (*Lauren Neergaard*) ذكرت فيها إن "أحد مدققي الحسابات الداخليين في وزارة الخزانة يقول إن شركات صناعة السجائر قد تحقق أرباحاً خيالية من جراء هذه الصفقة." وأضافت تلك المقالة: "يخلص مدقق حسابات وزارة الخزانة إلى ان شركات التبغ ستزيد من أسعار السجائر– بواقع 62 سنتاً للعلبة الواحدة – بشكل يضمن لها زيادة عائداتها لتتجاوز مبلغ ال368 مليار دولار الذي اتفق على دفعه خلال 25 عاماً. ويتوقع المدقق أن العائدات سترتفع رغم أن حجم مبيعات الشركات سيتقهقر بسبب إقلاع 7% من المدخنين الأميركيين عن التدخين– لرفضهم دفع المزيد مقابل العلبة الواحدة... وفي هذه الأثناء أوردت صحيفة الواشنطن بوست في تقرير لها يوم الأحد أن كلاً من الجمهوري عن ولاية جورجيا والناطق الرسمي بلسان الكونغرس نيويت غينغريتش (*Newt Gingrich*) والجمهوري عن ولاية ميسيسيبي عضو مجلس الشيوخ وزعيم الأكثرية ترينت لوت (*Trent Lott*) أصرّا على إضافة شرط في قانون تخفيض الضرائب، الذي وافق عليه كلينتون، والذي يضمن لهم (أي صانعي السجائر) اعتماداً ضرائبياً بقيمة 50 مليار دولار مقابل المبلغ الذي تعهدوا بدفعه لتسوية القضية."

وهكذا تم توقيع الصفقة بين المدعين العامين للولايات وصناعة التبغ في 1997/6/20 وجاءت الخطوات التالية فيما بعد:

- 1997/7/29: أقحمت لجنة التجارة التابعة للكونغرس نفسها في المسألة وعقدت أول جلسة لها حول الموضوع مكونة من كبير الأطباء سي. إيفيرت كنوب *C. Everett Knop*، والرئيس السابق لإدارة الغذاء والدواء الأميركية ديفيد كيسلر *David Kessler* وأربعة مدعين عامين من الولايات.
- 1998/2/24: حضر الجلسة الرابعة للجنة الكونغرس رؤساء الشركات الخمس الكبرى لصناعة التبغ.

- 1998/4/1: اخذت اللجنة في الاعتبار الحقائق فقط دون التعرض لأية ضغوط من السياسيين أو جماعات الضغط، ووافقت على قانون التبغ الذي وضع مسودته رئيس اللجنة جون ماك كين (*John McCain*). وكانت نتيجة التصويت 19 مقابل واحد فقط. ويبدو أن اللجنة ظنت أنها كانت تنفذ ما أرادته شركات التبغ الكبرى.
- 1998/4/8: أعلن ستيف جولدشتاين (*Steve Goldstine*)، الرئيس التنفيذي لشركة آرجيه رينولدز نابيسكو (*RJR Nabisco*)، أن صانعي التبغ قد لا يوافقون على هذا القانون بتكلفته التي تم تعديلها كي تصل إلى 516 مليار دولار، وقيام إدارة الغذاء والدواء بمراقبة النيكوتين في السجائر.

استأجرت صناعة التبغ 200 شخص من جماعات الضغط، وصعدت حملة إعلامية كبرى قوامها 40 مليون دولار جمعت بين سلطة المال وسلطة الإعلام، لإشاعة ونشر معلومات خاطئة عن القانون وصورته ليس كمسألة صحية، ولكنه شر عادت إليه الحكومة من لتطبيق سياسة "حصّل الضرائب وأعد إنفاقها." وفي 1998/6/17، فاز الثلاثي الشهير "المال الإعلام والتسويق" (*MMM*) بالمعركة مجدداً، حيث غيرت الهيئة التشريعية التي وضعت القانون رأيها عندما أعيد التصويت عليه من جديد لسحبه من قاعة المداولة، وصوّت ضد هذا القانون هذه المرة من صوتوا لصالحه قبل 6 أسابيع فقط!

وقد تلقى السيناتور جون ماك كين ما يزيد على 10 آلاف رسالة ضد هذا القانون نتيجة للحملة الدعائية المضللة التي تبعتها شركات التبغ، علماً بأن هذا القانون حظي قبل 6 أسابيع بموافقة ثلثي الشعب و19 من 20 من أعضاء مجلس الشيوخ الذين يشكلون اللجنة التجارية! هذه هي الديمقراطية التي يرغب أصحاب وول ستريت والبارونات العالميون للعالم أن يعتنقها.

ألقى السيناتور ماك كين خطاباً حاداً في قاعة مجلس الشيوخ قبل التصويت ضد القانون، وتساءل عما إذا كان الأعضاء "يعتقدون بوجوب السماح لصناعة ما أن تكذب وتفلت من العقوبة." وقد اجاب أعضاء المجلس عملياً بطريقة التصويت التي اقترفوها: "نعم ... نعتقد ذلك!" وعاد ماك كين *McCain* ليسأل زملاءه الشيوخ مستدراً عطفهم: "إن القانون لا يتحدث عن الضرائب... هل نرضى بأن يموت 418 ألف أميركي سنوياً بسبب الامراض المتعلقة بالتبغ ونقف مكتوفي الأيدي؟ وقال ماك كين إن التصويت كان منصباً على "ما إذا كانت لدينا الرغبة لخدمة المصالح العامة للجمهور أم المصالح الخاصة للبعض؟" ألم يعلم ماك كين أن من يملك المال يملك فرض القانون؟ وأن تلك هي القاعدة الذهبية؟ وأن أعضاء الكونغرس يتولون مناصبهم بواسطة المساعدات المالية التي تقدمها الشركات، وعلى رأسها شركات التبغ؟

لم يتزحزح زملاء ماك كين في مجلس الشيوخ ولم تتحرك مشاعرهم. وقد كتبت نانسي جيبز (*Nancy Gibbs*) في مجلة تايم *TIME* قائلة إن "... مجلس الشيوخ يضم بعض الأعضاء الذين يتمنى الكثيرون ألا يكونوا أعضاء فيه." لقد كانوا لحوحين جداً. ويريدون تغيير الأشياء دائماً، حتى التقاليد الراسخة مثل الاحترام الواجب للتزاوج بين المال والسلطة. ولذلك، عندما تحدث ماك كين وهو يشعر في أعماقه بالذعر والتمزق، وجّه إليهم الاتهامات بانهم قدموا مصالحهم وما يدينون به لشركات التبغ الكبرى على التزاماتهم تجاه (أولئك الذين لا يستطيعون العناية بأنفسهم في هذا المجتمع، وهذا بالطبع يشمل أطفالنا). وهنا التزم الشيوخ من الحزب الجمهوري الصمت بينما وقف الديمقراطيون يصفقون. وغادر ماك كين القاعة. "وبعد التصويت، قال السياسي كلينتون: "لقد جمّدت السياسة هذا الأمر عند هذا الحد. أعتقد أن الشعب الأميركي لديه من الأسباب ما يدعوه إلى الحزن هذه الليلة." وإذا كانت تلك الأحداث التي تدلل على سيطرة الشركات والمال تكفي لتكون سبباً لإثارة الحزن، فلا بد أن الأميركيين كانوا حزينين منذ قرن على الأقل، أو ربما أكثر، وليس لليلة واحدة فقط. لقد قال الرئيس الأميركي هيز (*Hays*) منذ وقت طويل: "إن مقولة: هذه حكومة الشعب، ومن الشعب وللشعب. لم تعد كذلك الآن؛ فهذه حكومة الشركات، ومن الشركات وللشركات".

لماذا إذن يتصرف هؤلاء المسؤولون المنتخبون على هذا النحو؟ الجواب الواضح على هذا السؤال هو أنهم يشعرون أنهم مسؤولون تجاه تلك الشركات المالية التي ساعدتهم للوصول إلى مناصبهم، ولا يشعرون بالمسؤولية تجاه من انتخبوهم. إنهم يعلمون أن الشعب الذي انتخبهم يمكن تضليله بفعل نفوذ المال والإعلام والتسويق. وتمتلك الشركات والأثرياء من طبقة الواحد بالمائة تشكيلة القوى في البلاد من خلال الدمج البارع بين هذه العناصر الثلاثة. وستكون النتيجة عبارة عن حملة من الطراز الاول لتسويق المنتج الجديد الذي قد يكون شخصاً لمنصب أو برنامجاً يريدون تمريره. في البداية، يتم رسم الصورة المطلوبة، ثم يقوم الثلاثي من المال والإعلام والتسويق بخلق متلازمة "الهراء يعيي الألباب"، وبشكل متزايد تدريجياً، يصبح المسؤولون المنتخبون بمن فيهم مكتب الرئيس الأميركي مجرد موظفي مراسيم، تماماً مثل ملكة بريطانيا، وتصبح وظيفة الرئيس يوماً بعد يوم الناطق الرسمي باسم طبقة الواحد بالمائة المالكة لتركيبة القوى.

ولمّا كان المال هو معيار القيمة في المجتمعات المادية، فإن راتب الرئيس الأميركي قد يكون أقل من بضع نقاط بالمائة مما يحصل عليه رئيس تنفيذي في إحدى الشركات في أميركا. إن المسؤوليات الملقاة على عاتق الرئيس تعتبر أكبر بكثير من المزايا المادية التي يتلقاها، إذا علمنا أنه يتقاضى

فقط بضع مئات الألوف من الدولارات سنوياً. وربما يكون كلينتون قد جمع مليونين أو ثلاثة ملايين دولار طيلة فترتي ولايته كرئيس، إلاّ أن الفواتير القانونية للمحامين الذين تولوا الدفاع عن القضايا ضدّه قد تزيد على ثمانية ملايين دولار عندما غادر البيت الأبيض.

في كتابه بعنوان "كيسنجر: سيرة ذاتية" كتب وولتر إيساكسون (*Walter Isaacson*): "في تاريخ الحضارة، قلة من الدول فقط شهدت من الويلات ما شهدته كمبوديا من الهولوكوست خلال السبعينيات. ويقع اللوم بصورة رئيسية على الخمير الحمر الشيوعيين، ودعاة الإبادة الجماعية الذين استولوا على السلطة عام 1975. غير أن إيجاد مسارح القتل والتنكيل كانت له أسباب كثيرة، وكانت هناك أيدٍ كثيرة ملطخة بالدماء. ويتحمل الأميركيون جزءاً من المسؤولية، كما تنشأ مسؤولية كيسنجر، لا من نواياه الشريرة المبيته والراسخة، ولكن من قسوة في الأخلاق وتحجر في الضمير وضعت احتياجات أميركا في فيتنام وفهمتها واعتبرتها فوق ما يمكن أن يكون خيراً لدولة مجاورة غير محصنة وذات أوضاع هشة." وهذا تسلسل الأحداث:

- أوصى كيسنجر في مارس 1969 " بالقصف السري" لكمبوديا آملاً تدمير مركز القيادة للعمليات الشيوعية في فيتنام الجنوبية والمعروفة باسم *COSVN*. وبعد 1045 غارة جوية ألقت خلالها 108823 طناً من القنابل ، باءت المهمة بالفشل.
- ثم أطيح بالأمير سيهانوك (*Norodom Sihanouk*) على يد رئيس وزرائه لون نول (*Lon Nol*). وكانت هناك شكوك لدى سيهانوك في أن الانقلاب من وحي المخابرات المركزية الأميركية.
- أمر لون نول الفيتناميين الشماليين والفيتكونغ (*Viet Cong*) بمغادرة كمبوديا على الفور.
- وكان من نتيجة ذلك أن صعد الفيتناميون الشيوعيون هجومهم على قوات كمبوديا الحكومية التي كان ينقصها الإعداد والعتاد. وقد نقلت القوات الحكومية في سيارات البيبسي كولا إلى مسرح العمليات.
- طلبت كمبوديا المساعدة العسكرية، ولم يتوان كيسنجر عن تقديمها في الوقت الذي فضل وزير الدفاع (ليرد) معدلا شهرياً ثابتاً لانسحاب القوات الأميركية من فيتنام وعدم المزيد من التورط في تلك المنطقة.
- ناقش كيسنجر مع رئيس الأركان المشتركة الخطط العسكرية في فيتنام وكمبوديا، فضلاً عن انسحاب القوات مستقبلاً من فيتنام، ولكنه طلب على وجه الخصوص أن تبقى هذه المناقشات سرية وألا يطلع عليها أحد حتى وزير دفاعه ليرد.

- دعا كيسنجر في 1970/4/24 موظفي مكتبه إلى جلسه مناقشة وإقناعهم بفكرة جديدة عن غزو كمبوديا مفترضاً أن القوات الفيتنامية الجنوبية هي التي ستستخدم في المعركة، ولم يتطرق خلال الاجتماع إلى احتمال استخدام القوات الأميركية على الرغم من أنه تحدث مع كل واحد من موظفيه هؤلاء على انفراد حول هذه الاحتمالية.
- أظهر كل المشاركين معارضتهم للغزو، سواء من خلال استخدام القوات الفييتنامية أو أية قوات أخرى ،لأن ذلك سيعني في النهاية تورطاً أميركياً.
- بعد الاجتماع، نصح كيسنجر الرئيس نيكسون (*Nixon*) بغزو كمبوديا مشيراً إلى كشف النقاب عن هذا الموضوع أثناء اجتماع مجلس الأمن القومي يوم الأحد الموافق 1970/4/26، وأشار أيضاً على نيكسون أن يكون مهيئاً إلى احتمال معارضة كل من وزيري الدفاع والخارجية ليرد (*Laird*) وروجرز (*Rogers*) للغزو.
- تم عقد الاجتماع حسب الخطة، ولكن نيكسون ناقش الخيارات بدلاً من القرارات، ثم وقع على أمر الغزو كما قدمه له كيسنجر. وعندما تسلم ليرد وروجرز نسختيهما لم يستطيعا أن يصدقا ما فيها. وطلب كلاهما اجتماعاً مع نيكسون ولكن دون جدوى.
- واتخذ قرار غزو دولة أخرى دون تأمين موافقة الكونغرس ومع رفض وزيري الدفاع والخارجية وموظفي مجلس الأمن القومي الذين استقالوا احتجاجاً (واتس *Watts*، ليك *Lake*، لين *Lynn* ، موريس *Morris* ، كما كان قد استقال قبلهم هارلبرين *Halprein* ودايفدسون *Davidson*). وقد تم وضع هواتفهم تحت المراقبة للتصنت عليها من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI* بناء على طلب البيت الأبيض.
- في الأول من مايو تظاهر ما يزيد عن 100 ألف أميركي أمام البيت الأبيض، وفي الرابع منه قام طلاب في بعض الجامعات بأعمال شغب في حرم الجامعة، ولقي أربعة منهم حتفهم على يد قوات الحرس الوطني الأميركية.

إن هذا لا يمكن أن يحدث في ظل ديمقراطية حقيقية، ولكنه ممكن في ظل ديمقراطية مصطنعة. لقد تم اتخاذ قرار خطير وذي نتائج بالغة الخطورة، تسببت في إبادة جماعية لشعب آخر، وكان اتخاذ هذا القرار بصورة غير ديمقراطية مما يعني أن هناك الكثير مما يمكن قوله حول عملية صنع القرار من قبل إدارة تلبس رداء الديمقراطية ولكن جوهرها خال منها.

وكتب ويليام غرايدر (*William Greider*) "لقد اعتمد النظام الأميركي على نظام الصفقات بين القوى بدلاً من الانتخابات من الشعب. وهذا وفر آلية أخرى تستخدمها في منأى عن اطلاع الشعب وتصويته عليها، مما جعل هذه

الآلية تدير الصراعات المستمرة للرأسمالية والديمقراطية والتوتر الطبيعي بين هاتين الكلميتن الديمقراطية والرأسمالية. لقد كانت هذه الآلية جزءاً من الحكومة الوطنية ولكنها كانت مستبعدة،عن عمد، عن العملية الانتخابية ومعزولة عن سيطرة السياسيين وحدهم فحسب. وفي الواقع فقد كان لهذه الآلية السلطة لمقاومة المشاعر والإرادة الشعبية بل وتطويعها. وقد تعايش هذا النظام الاميركي للحكم مع النظام المنتخب وتقاسم السلطة مع الكونغرس والرئيس وأقام تنسيقاً معهما. وفي بعض الحالات قام بمعارضتهما بل وبإحباطهما." إن هذه "البنية الأخرى" هي تشكيلة القوة الدائمة لبارونات المجتمع المالي الذين يمسكون بمقاليد السلطة من وراء الكواليس بينما يضطلع المسؤولون المنتخبون والذين قاموا بتعيينهم، بالحكم نيابة عنهم بالإذعان لتعليماتهم. ويمكن أن تستنتج، أنه عاماً بعد عام، وقرناً بعد قرن، أن الديمقراطية والرأسمالية لم تتدمجا مع بعضهما على نحو أمثل، وأن الادعاء بخلاف ذلك هو إما نفاق أو جهل. وقد تم تحويل الوعد الديمقراطي ومن ثم إعطاؤه الشكل المؤسسي كحقيقة تكنوقراطية لا ديمقراطية. وقد استمتع هؤلاء التكنوقراطيون بنفوذ المناصب ما داموا ينفذون تعليمات وأجندة البارونات.

تقول الرسالة إن "كل بني البشر يولدون أحراراً" . ومع ذلك فإن مسؤولي الحكومة الأميركية كانوا ينصبون أنفسهم علانية كمالثوسيين جدد (*neo-Malthusians*) ملتزمين. ففي 1974/4/24 أصدر هنري كيسنجر مذكرة دراسة صادرة عن مجلس الامن القومي (رقم *NSSM200*) حول موضوع "تأثير النمو السكاني في العالم على أمن الولايات المتحدة ومصالحها فيما وراء البحار"، والتي تم توجيهها إلى وكالة الاستخبارات المركزية ورؤساء الأركان العامة للجيش وجميع الوزراء. وأصدر الرئيس الأميركي جيرالد فورد في 16/ 1977/10 مذكرة استندت إلى المذكرة رقم *NSS200* وتبنت فكرة تقول بأن النمو السكاني في دول مختارة تحتوي على مصادر استراتيجية ذات أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، يشكل تهديداً لأميركا لأنه بسبب الضغوط المتزايدة من السكان، ستبدأ هذه الدول بطلب أسعار أعلى لموادها الخام وصادراتها منها إلى الولايات المتحدة. وأوردت المذكرة أن من الأكثر كفاءة وفعالية، إنفاق مزيد من الأموال على " تحديد النسل بدلاً من زيادة الإنتاج من خلال الاستثمارات المباشرة في مشاريع إضافية للري والطاقة والمصانع." وقد أدرجت 13 دولة مستهدفة في هذه القائمة تضم أكبر الدول الإسلامية مثل أندونيسيا بنغلادش باكستان مصر وتركيا. وفي كتابه "صراع الحضارات" اعتبر أن واحدة من تلك الدول الإسلامية يمكن ترشيحها لتكون دولة مسلمة محورية رئيسة حيث لا يتوفر حالياً للإسلام دولة محورية ملتزمة.

استضافت ليسلي ستال (*Leslie Stahl*) في برنامجها على محطة *CBS* التلفزيونية مادلين أولبرايت وزيرة خارجية أميركا في عهد الرئيس كلينتون، وقد سألتها ليسلي:

- ليسلي: في شأن العقوبات الأميركية المفروضة على العراق "لقد سمعنا أن نصف مليون طفل لقوا حتفهم، وأعني أن هذا العدد يزيد عن عدد ضحايا الأطفال في هيروشيما، والآن هل ترين أن هذا ثمن معقول، لحصار العراق؟"
- مادلين أولبرايت: أعتقد أن هذا خيار صعب جدا، ولكن الثمن – نعتقد أن له ما يبرره."

عندما طلب إلى القس جو رايت (*Joe Wright*) افتتاح الجلسة الجديدة لمجلس الشيوخ في ولاية كنساس (*Kensas*) كان الجميع يتوقعون أن يسمعوا الامور العامة الاعتيادية، ولكن ما سمعوه كان غير ذلك. إذ قال : "... إلهي لقد جئنا إليك اليوم طالبين منك العفو والمغفرة والتماساً لهديك وإرشاداتك، نحن نعلم أنك تقول "ويل لمن يسمون الشر خيراً" ولكن هذا بالضبط ما قمنا به. أجل إن هناك في الحكومة من قادوا إلى الانحراف والضلال عن الصراط المستقيم بتسميتهم الشر خيراً!!

لقد خسرنا توازننا الروحي وقلبنا قيمنا، إننا نعترف بذلك ونرجو مساعدتك على تغيير هذا الوضع... لقد قتلنا الأجنة في أرحامنا قبل أن تولد، وأسمينا ذلك اختياراً وقتلنا مئات الآلاف من العراقيين الذين ولدوا، والذين لم يولدوا بعد، ونقول إن لذلك ما يبرره، بدلاً من أن نسميه إبادة جماعية لشعب... لقد أسأنا استخدام السلطة وأسميناها سياسة، وكنا انتقائيين في الاعتراف بالجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية واصفين إياها بالخيرة تارة وبالشريرة تارة أخرى حسب الدولة التي تقترفها، متناسين ومتجاهلين جرائمنا ضد الإنسانية..."

إن قيم البارونات اللصوص المغلفة بالعلم الأميركي ليست عالمية ولا أميركية كما تقول الرسالة التي أعدها 60 شخصاً على غير مقاصد شريفة أوعن جهل.

إن القيم الأميركية التي أسميناها ذات يوم الحلم الاميركي قد لخصها توماس جيفرسون (*Thomas Jefferson*) بقوله "إننا نتمسك بهذه الحقائق لتكون واضحة المحتوى، إن كل الناس يولدون متساويين وإن خالقهم منحهم حقوقاً لا يمكن التخلي عنها، ومن بين هذه الحقوق : الحياة، الحرية، والسعي نحو تحقيق السعادة". ويعتنق المسلمون هذه المبادىء والقيم باعتبارها قيمهم ومبادءهم التي نادى بها الإسلام منذ 14 قرناً عندما دعا إلى المساواة والوحدة والفرص المتكافئة والعدالة واحترام الإنسانية.

10 امـبراطورية الشـر الجـديدة

"أما كون الرأسمالية العالمية نظاماً غير محسوس، فذلك لا يجعلها أقل أهمية. فهي تتحكم بحياتنا كما يتحكم أي نظام بشعبه ، ويمكن مقارنة الرأسمالية العالمية بامبراطورية أكثر عالمية في شموليتها من أي امبراطورية سابقة. فهي تحكم حضارة بأكملها... وبالإضافة لذلك فهي، كأي امبراطورية، لها مركز يستفيد على حساب دول الأطراف. والأكثر أهمية، هو أن الرأسمالية العالمية تظهر ميولاً امبريالية. فهي لا تتطلع إلى التوازن، ولكنها تقوم على التوسع، ولا يهدأ لها بال ما دام هناك أسواق أو موارد لم تصلها."

جورج سوروس *George Soros*

مأزق الرأسمالية العالمية *The Crisis Of Global Capitalism*

الفصل العاشر

الاستعمار الجديد في قناع العولمة

قناع الأوهام والخداع

إن مفهوم العولمة قديم قدم التاريخ، إذ لم يكن للعالم أية حدود إلا منذ فترة وجيزة فقط، فقد كان العالم يشرع أبوابه للجميع. لذا، فإن الكثير من الحضارات والاختراعات المعاصرة هي نتاج متراكم للتفاعل السلمي وغير السلمي على حد سواء بين الحضارات السابقة. ولم تعرف كل من الحضارة الرومانية والإغريقية والإسلامية أية حدود على الإطلاق. وكانت الحضارة الإسلامية، رغم انطلاقها من شبه الجزيرة العربية عالمية بكل ما في الكلمة من معنى. وقد أشارت آيات القرآن الكريم في أكثر من موضع، إلى أن الإسلام يحمل رسالة عالمية شاملة تخاطب كافة الأجناس والأعراق بل الإنسانية جمعاء، فقد قال رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم): "لا فضل لعربي على أعجمي إلاّ بالتقوى" فخير الناس هو أتقى الناس سواء أكان عربياً، فارسياً، حبشياً، أسود أو غير ذلك من الأجناس. كما أن المجلس الذي أقامه النبي عليه الصلاة والسلام للشورى كان يتكون من سلمان الفارسي، وصهيب الرومي، وبلال الحبشي وصحابة من العرب أنفسهم، وبذلك يكون المجلس عالمياً ومتعدد الجنسيات.

لقد شكلت الحضارة العربية والإسلامية قوة عالمية عظمى ودولة امتد نفوذها ليصل من إسبانيا حتى الصين. وضمت الحضارة الإسلامية تحت لواء سيطرتها، مختلف العقائد والأعراق الذين وصل تعدادهم إلى مئات الملايين. وكما قالت كارلي فيورينا (*Carly Fiorina*)، الرئيسة التنفيذية لشركة هيوليت باكارد (*Hewlet Packard*)، في خطاب ألقته عام 2001 ، فإن الإسلام كان "الجسر الذي ربط بين شعوب أكثر من 100 دولة. كانت جيوشه تتكون من جنود من مختلف الجنسيات وأفضت الحماية العسكرية التي وفرّها إلى درجة لم يشهدها التاريخ من قبل من السلام والازدهار .. إن علماء الرياضيات المسلمين هم الذين وضعوا علم الجبر والحساب الذي مكننا من اختراع الحاسوب ونظام الشيفرة. كما أن أطباءهم هم أول من فحصوا الجسم البشري واكتشفوا العلاجات الجديدة للأمراض. أما علماء الفلك المسلمون فقد بحثوا ونقبوا في السماء، وأوجدوا أسماء النجوم، ومهدوا لنا الطريق للانطلاق إلى الفضاء واستكشافه وسبر أغواره."

إن ما أدى إلى تشويه عولمة اليوم ووصمها بالعار، هو ارتباطها الوثيق بالرأسمالية الأنجلو- سكسونية الداروينية المتسمة بالمغالاة والتطرف، واستخدامها لتكنولوجيا الاتصالات الحديثة وتقنيات الإدارة، لبسط وفرض ثقافتها المنفرة، وحروبها وماديتها البحتة المنحرفة عن الأخلاق والمثل. لقد تمكنت العولمة الأنجلوسكسونية المعاصرة من إدخال ونشر برامجها الداروينية، كما أنها أفرزت نظاماً اقتصادياً طفيلياً جديداً، تحقه المخاطر من كل جانب، علاوة على عزمها فرض مفاهيمها ورؤاها أحادية الجانب، في الوقت نفسه الذي تتشدق فيه بالتعددية. أما أجندتها فهي محشوة بأعمال الإبادة الجماعية الوحشية، بينما هي تنادي بحقوق الإنسان. وتدّعي الديمقراطية وتوغل في الديكتاتورية. إنها تؤمن بالله، فقط إذا علمنا أن المال هو إلهها الوحيد.

وحسب التسمية فإن الرأسمالية تتمحور حول رؤوس الأموال، فالأقلية التي تمتلك رؤوس الأموال هي، بالتالي، التي تشكل مالكي الرأسمالية وكل المصادر الإنتاجية والبشرية الاخرى، والتي أخضعتها لخدمة مصالح الرأسمالية، وبالتالي خدمة مصالح تلك الأقلية المتنفذة. ويتربع هذا المجتمع المالي الصغير على عرش النظام الذي يحكم العالم ويحركه كيف يشاء، بل إنه أيضاً الذي ينصّب وكلاءه ومفوضيه البيروقراطيين لإدارة "دولته المحورية"، التي تفرض هيمنتها على العالم. وقد كانت بريطانيا هي هذه الدولة لعدة قرون خلت، أما الآن فهي الولايات المتحدة الأميركية. وتقوم بريطانيا، في ظل ترتيبات استعمارية بارعة مع الولايات المتحدة، بتزويدها بخلاصة خبرتها الاستعمارية التاريخية، وموازينها الجغرافية السياسية للقوى، من خلال علاقة حميمة خاصة تمت صياغتها تحت رعاية تركيبة قوى الظل في المجتمع الدولي المالي الربوي. وتعمل الولايات المتحدة وبريطانيا في وقتنا المعاصر على تزويد بارونات المال بقواهم المؤسسية المحلية، لتعزيز سيطرة المجتمع المالي الاستعمارية على العالم بأسره.

لقد ساهم الانفجار المعاصر في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في تسارع نمو ووحشية الرأسمالية الأنجلو-سكسونية، والتي وظفت تقنيات أكثر بشاعة وشيطانية لتحقيق المبادئ القديمة نفسها، التي تتبناها والتي لم تمسها يد التغيير في يوم من الأيام. ولم تكن الأيديولوجيا والمبادئ التي سادت في القرنين التاسع عشر والعشرين بمختلفة عن تلك التي شهدها ويشهدها القرنان العشرون والحادي والعشرون، إلاّ من حيث المنهجية والأسلوب. فبما أن المرابين الماليين من البارونات يكتسون صبغة دولية، فإنهم يديرون شبكة عالمية تمت معالجتها لتتكيف مع الزمن الذي تعيشه. فروتشيلد الألماني (*Rothschild*)، على سبيل المثال، يمكن أن يصبح بكل سهولة روتشيلدا فرنسيا أو روتشيلدا

بريطانيا. و إذا استدعى الأمر، فليس من الصعوبة بمكان إيجاد 100 روتشيلد من مختلف الجنسيات في 100 بلد مختلف. وبإمكان روتشيلد، البارون الفرنسي، أن يقرض الحكومة الفرنسية لتبدأ أو تصعد حربها، بينما اللورد البريطاني روتشيلد يستطيع كذلك إقراض الحكومة البريطانية لتبدأ أو تصعد الحرب نفسها التي تخوضها فرنسا. هكذا كانت عولمة المال والمرابين في القرن التاسع عشر.

وقد استخدم بارونات الربا على الدوام أسرع وسائل الاتصالات التي كانت موجودة في وقتها، من الحمام الزاجل الذي وصلت عائلة روتشيلد (*Rothschilds*) من خلاله إلى معرفة أخبار معركة واترلو (*Waterloo*) قبل الآخرين، إلى وسائل الكمبيوتر الحديثة. وإذا كانت إلكترونيات الكمبيوتر أسرع وسائل الاتصال للتداول المالي في وقتنا الحاضر، فقد استخدم مجتمع المال الربوي في القرن التاسع عشر وسيلة التلغراف التي كانت آخر تكنولوجيا الالكترونيات في ذلك الوقت. وقام رويتر(*Reuter*)، وهو يهودي مولود في ألمانيا، بتغيير اسمه الحقيقي من إسرائيل بير يوزافات (*Israel Beer Josaphat*) إلى بول يوليوس رويتر(*Paul Julius Reuter*). وقد بدأ بنشاط نقل الإرساليات والطرود وخدماتها من مدينة آخن *Auchen* إلى بروكسل (*Brussel*) عام 1849. وعين مراسلين له لتغطية مختلف دول أوروبا، وافتتح منتصف الخمسينيات مكتباً في لندن لبيع الخدمات المالية والمعلومات الأخرى والتقارير. واستخدم التلغراف حالما تم اختراعه. وعندما حقق الاقتصاد القائم على المضاربات المالية ارتفاعاً حاداً بعد حرب 1973، ربطت خدمة رويترز لمراقبة الأنشطة المالية المشترين والبائعين معاً على شاشات الكمبيوتر العادي قبل عشر سنوات من ظهور الكمبيوتر الشخصي، وقامت هذه الخدمة "المونيتور" بإدراج أسعار العملات، وذلك بعد إلغاء سعر الصرف الثابت وتحول العملات والأموال إلى سلع في أيدي المضاربين. وكان احتكار الإعلام والمعلومات المالية على الدوام من المتطلبات الضرورية وأحد الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها المجتمع المالي، كما أن ما تبقى من الطبعة القديمة من رأسمالية آدم سميث (*Adam Smith*) تتحى عن دوره وتخلى عنه للرأسمالية المعلوماتية التي دمجت نفوذ المال مع نفوذ المعلومات والإعلام. ولما كانت عملية خداع الجماهير "وصناعة الأجماع أو الإذعان" ضرورة لازمة لإعطاء الجماهير الجاهلة "الوهم" بأنها تمارس النفوذ الديمقراطي، كما يقول وولتر ليبمان (*Walter Lippman*)، فقد أصبحت ملكية الإعلام والسيطرة على أمورها أمراً لازماً للمحافظة على "مصالح الثروات الخاصة" والممارسات الاستمرارية لخداع الجماهير وتضليلها.

وإذا كانت التجارة الحرة قد تحولت إلى كلمة مألوفة بعد ان تم إيجاد منظمة التجارة العالمية مؤخراً لمراقبتها، فقد ظلت سياسة التجارة الحرة على

الدوام محوراً للرأسمالية الأنجلو-سكسونية. وكان البرلمان البريطاني قد أصدر بيان مبادئ منذ عهد سحيق يعود إلى عام 1820 دعماً "للتجارة الحرة المطلقة" وقد تم إعادة صياغة هذا البيان بموجب قوانين كورن عام 1846. وكانت عناصر ومكونات هذه القوانين ممثلة في المصالح المصرفية لعائلة أليكساندر بارينغ (*Alexander Baring*)، أصحاب مصارف وبنوك بارينغ بروذرز. وقد أنشأت المجلة الإعلامية "الإيكونومست" (*Economist*) العائدة لهم عام 1843 للترويج والدفاع عن التجارة الحرة، وما زالت في خدمة هذه الرسالة حتى يومنا هذا، معبرة عن صور الرأسمالية المعلوماتيّة. وأصبحت مجلة بيزنس ويك *Business Week* الأميركية نظيرة الأيكونومست في وول ستريت. وقد امتلكت المؤسسات متعددة الجنسيات والبنوك، وسائل الإعلام الرئيسية اليوم، وهي التي تصوغ وترسم عوامل السوق والمؤثرات عليه والرأي العام من أجل تسويق أجندتها وتقليص المعارضين لها.

وهكذا فإن أيديولوجية الرأسمالية المعلوماتية الحاليّة القائمة على المبادئ الداروينية الأنجلو-سكسونية لم تتغير وما زال هدفها النهائي هو المال الذي يجر مالا ويجب أن يكون كذلك وبأية وسيلة بالحرب أو السلام. فقط هي الوسائل التي تغيرت، فقد كانت في الماضي عبارة عن الاحتلال المباشر للدول، أما اليوم فتتم من خلال مصائد الديون وإخضاع الإرادة والاستقلالية الاقتصادية.

وقد تساءل دبلوماسي بريطاني مؤخراً في معرض مقارنته للاشتراطات التي يضعها صندوق النقد الدولي اليوم، مع ما كانت عليه الامبريالية والاستعمار الأنجلو- فرنسي في القرن التاسع عشر، مستذكراً اعتزام بريطانيا عام 1875 السيطرة المباشرة على الإدارة المالية لمصر فقال: "ما هو الاختلاف بين هذا وبين ما قام به لورد كرومر وغيره في مصر؟ إن ما يبدو أمامنا ليس إلا صورة مماثلة تماماً لما يضعه صندوق النقد الدولي من برامج مشددة وقاسية".

إن النشاط الرئيس لأصحاب الأموال والرأسمالية يتمثل في توليد الديون على الدول، وإدارتها والسيطرة على عمليات استرجاعها وسدادها. ففي النظام القديم كان الدين يتولد من خلال الحروب في أغلب الأحيان. وكانت إدارة تحصيل الديون واضحة بشكل صارخ من خلال الدولة الرأسمالية الرئيسة، التي كانت في ذلك الوقت انجلترا، ثم أصبحت الولايات المتحدة الحصان الجديد الحالي للعب الدور ذاته، حيث أعلنت منذ 1903-1904 أنها نصبت نفسها شرطياً دولياً لحماية مصالح المجتمع المالي العالمي في أميركا اللاتينية، ومنحت نفسها الحق في التدخل في شؤون الدولة الأخرى عندما تفشل هذه بالقيام بالتزاماتها المالية وسداد الديون المترتبة عليها. وقد تم تعزيز هذا المبدأ

ورفع شأنه ليصبح السياسة الرسمية للولايات المتحدة. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن تدخل تيدي روزفيلت *Roosevelt* في هايتي، جمهورية الدومينيكان، ونيكاراغوا. وفي المكسيك كان التدخل الأميركي الذي بدأه ويلسون عام 1910 طويلا. ومن أجل خدمة "الاستثمارات والتجارة" تم تطبيق "سياسة الباب المفتوح". ومن أجل تكريس الهيمنة الكاملة من قبل الولايات المتحدة على مصالحها وتوليد الأموال وعمليات التمويل والإقراض صمم عرابو وول ستريت مجلس الاحتياطي الفيدرالي ونظامه الداخلي بعيداً عن أية عملية ديمقراطية أو مسؤولية عامة، وأصبح يدار بموجب نظام خاص، تماما كما هي الحال في بنك انجلند *Bank Of England*. وهكذا فقد باتت السياسات المالية والنقدية تحت سيطرة المجتمع الربوي العالمي، من خلال تعيين رئيس المجلس الاحتياطي الفيدرالي ووزراء الخزانة من محاسيب وول ستريت أو من زلمه أنفسهم.

لقد جرى في عقد "العشرينيّات المدويّة" أن تمأسست عملية صناعة السياسات الوطنية، من خلال التكنوقراطية، لا الديمقراطية. وبوصفه أحد أبرز أقطاب الإعلام الأميركيين في النصف الأول من القرن العشرين، يقول ليبمان إن المجتمع ينبغي أن: "يدار من قبل نخبة أو "طبقة خاصّة""، يدعوهم ليبمان "الرجال المسؤولين". ووظيفة هذه النخبة أن "يحدّدوا ما سيصطلح على تسميته "المصلحة الوطنية"". هذه النخبة هي التي ستصبح البيروقراطية المتفانية في خدمة مصالح القوة الخاصّة والثروة الخاصّة. "ولكن ينبغي عدم الكشف عن حقيقة روابطهم تلك للعامة الجهلاء". لقد شهدت تلك الفترة إنشاء المجلس النخبوي "العلاقات الخارجية". وفي حقبة "بريتون وودز" كان "بيلدبيرغ" هو الذي قام بجمع النخب من على جانبي الأطلسي لصياغة السياسات الوطنية لكل دولة، والسياسات الدولية حاليا، وراء الأبواب المغلقة. أما لفترة ما بعد "بريتون وودز" فقد كانت اللجنة الثلاثية، التي ضمت اليابان وأميركا وأوروبا، هي التي تقرر تلك السياسات. ولكل حقبة ونظام كان يتم إنشاء المؤسّسات الملائمة تماما بغية خلق وتشكيل السياسات بعيدا عن الحكومات المنتخبة. وكما جرى اغتصاب السياسات النقدية والمالية من قبل أقليّة من البارونات، كانت مؤسّسات الظلّ، في هيئة معاهد، ومجالس، ومراكز فكريّة، الخ، هي التي تقرّر فعلا في القضايا السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة الجديّة. هكذا كان الثلاثي الشهير (المال والتسويق والإعلام) يضع المرشحين الملتزمين بأجندة الرأسمالية المعلوماتيّة في المواقع الحكومية الرسميّة ليقوموا بتنفيذ السياسات التي تم رسمها مسبقا بشكل لاديمقراطيّ. لقد أتقنت الديمقراطية الميكانيكية لتزرع هذه السياسات والمؤسّسات والأفراد في مواقع حكومية منتقاة. أما القضايا المهمّة فيجري تقريرها خلف الأبواب

المغلقة، في حين تترك مسرحيات الانتخابات للمرشحين المتنافسين الذين عليهم جميعا القبول بوضع النخبة. هكذا، إذن، أصبحت طريقة الحكم تكنوقراطية لا ديمقراطية. وفي تحول الرأسماليّة نحو الاستهلاكية برعت في تسويق منتجاتها "الماليّة والسياسيّة" في حزم قابلة للبيع، وكان لديها الوسائل لتحقيق ذلك. ولكون المال قضية حيويّة للمصرفيين وللنخبة فقد قاموا بإنشاء مجلس الاحتياطي الفيديرالي *Fed*، وتم عزله عن الجمهور، وهو غير معرّض للمساءلة.

من بين الأسباب المهمة التي أدت إلى هذا التغيير في أميركا، تحول أميركا نفسها من مجتمع زراعي بالكامل إلى مجتمع صناعي استهلاكي. فقد انخفض عدد الأميركيين العاملين في قطاع الزراعة عام 1900 إلى نصف ما كان عليه بعد الحرب الأهلية، الأمر الذي دفع بالمزارعين، ذوي الاستقلالية بطبيعتهم، إلى أن يصبحوا قوة غير فاعلة في السياسة والمجتمع الأميركيين.

وتماماً مثلما انحصرت رؤوس الأموال في أيدي القلة المتنفذة فإن ملكية الصحف والوكالات الصحفية في القرن التاسع عشر إلى جانب صناعة الأفلام في هوليوود ومن ثم التلفزيون والإذاعة في القرن العشرين، قد تمركزت كلها في أيدي القلة ذاتها. ومن البديهي أن الإعلام هو أمر حاسم للغاية في خلق حالة من الإجماع العام وتصنيع الرأي العام. وكان كارتل (الكارتل هو إحدى الصيغ الاحتكارية) الشركات الإذاعية قد تبلور لأول مرة عام 1919، حيث كانت (شركة الإذاعة الأميركية *RCA*) مظلة لاتفاق قررت بموجبه 4 شركات للبث الإذاعي اقتسام هذه السوق حديثة الولادة. وكانت هذه الشركات الأربعة هي: جنرال إليكتريك (*General Electric*)، ويستنغهاوس (*Westinghouse*)، آيه تي آند تي *AT&T*، والشركة المتحدة للفواكه *UFC*. أما شركة الإذاعة الوطنية *NBC*، فقد كانت الشبكة الإذاعية لهذه المجموعة، بينما دخلت شركة شبكة كولومبيا للإذاعة *CBS* هذا المجال عام 1927. وقد أجبرت اللجنة الفيدرالية للإتصالات *FCC* شركة الإذاعة الأميركية على التخلي عن إحدى شبكتيها الإذاعيتين، والذي كانت نتيجته ولادة هيئة الإذاعة الأميركية *ABC* عام 1943. إن من أقدم الدوافع وراء السعي للسيطرة على الإعلام ووسائله هي القوة السياسية والثقل الذي يمكنها خلقه، علاوة على أن الشركات التي امتلكت الشبكات الإذاعية في ذلك الوقت، كما هو الحال الآن، كانت كلها شركات عملاقة تركز اهتماماتها على ترويج الثقافة والتشريعات المؤسسية المشتركة. ولم تذكر وسائل الإعلام إلا نادراً أن التغييرات التي طرأت على الهيكل الضريبي ما بين عامي 1950-1984، قد أدت إلى تقليص مساهمة الشركات في عائدات الحكومة الفيدرالية من 25% إلى 8%. وبطبيعة الحال فإن تلك الشركات ووسائل الإعلام التي تملكها لم تتطرق مطلقاً إلى الحقيقة المتمثلة في انخفاض القوة الشرائية للأجور

الدنيا بواقع 35% ما بين عامي 1987-1994! وقد تقلص عدد الشركات التي تسيطر على الإعلام بوسائله من 50 شركة عام 1984 إلى 26 عام 1987، إلى 23 عام 1990 إلى 20 عام 1993 إلى حوالي عشر شركات عام 1996. وهذه الشركات العشر هي: شركة تايم وورنر (*Time Warner*)، ديزني (*Disney*)، فياكوم (*Viacom*)، نيوزكوربوريشن ليميتد *News Corporation Limited (Murdock)* (ميردوخ)، سوني (*Sony*)، تيلي- كوميونيكيشنز إنك (*Tele-Communications Inc*) سيغرام (*Seagram*)، ويستنغهاوس (*Wistenghouse*)، غانيت (*Gannet*) ، وجنرال إليكتريك (*General Electric*). ولكن أين الشبكات التلفزيونية الكبرى؟ لقد أصبحت *NBC* جزءاً من شركة جنرال إليكتريك، وانضمت شبكة *CBS* إلى شركة ويستنغهاوس، وشبكة *ABC* إلى شركة ديزني، بينما آلت شبكة فوكس *FOX* إلى نيوزكوربوريشن ليمتد (ميردوخ)! وماذا عن شبكة الأخبار بالكوابل *CNN*؟ لقد انضمت بدورها إلى شركة تايم وورنر. وبذلك تكون كل وسائل الإعلام من الصحف والمجلات واستوديوهات السينما وشبكات الإذاعة والتلفزة، قد تمركزت في أيدٍ قليلة، وهذا التمركز والاحتكار يزيد يوماً بعد يوم.

بإمكان المرء أن يستشعر وجود الكارتل الإعلامي عندما يسافر ويتنقل بين أرجاء الولايات المتحدة؛ فهناك آلاف من المحطات الإذاعية وآلاف من القنوات التلفزيونية وآلاف من الصحف. ولكن في حقيقة الأمر، فإنك إذا سمعت خبراً من إحداها، فكأنك سمعته من كل هذه الوسائل الإعلامية لأن كل مكوناتها محتكرة في أيدي بضع شركات ذكرت سابقاً، وهي تتقاسم القيم والمباديء نفسها. وتمتلك معظم المدن الأميركية عدداً قليلاً من الصحف تملكها القلة نفسها التي نتحدث عنها. وتتطابق محطات التلفزة الأربعة في الجوهر والمضمون، لكنها قد تختلف في الشكل. فلو كان البرنامج هو"اليوم" أو "صباح الخير يا أميركا" فإنك لن تجد فرقاً أو اختلافاً سوى في تنسيق الأخبار. والأمر نفسه ينسحب على الأخبار والصحف المسائية، فالجميع يقدمون الرسالة ذاتها بلا زيادة أو نقصان، وهذه الرسالة تصمم بالمقاس لتخدم أجندة بارونات الربا في كل أقطار العالم.

ويتمّ تنسيق قوة وسائل الإعلام المختلفة معا لخدمة الرأسمالية المعلوماتيّة وتحريك هذه القوة لتخدم أجندتها في السلم والحرب. فخلال حرب الخليج، كان الرأسماليّون المعلوماتيّون يروجون للحرب ويلمعونها في عيون مختلف قطاعات المجتمع الأميركي وغيره على حد سواء. ولتسويق هذه الحرب لأنصار البيئة، قامت شبكة *CNN* بعرض صور حية لطائر يموت بسبب بقعة نفطية، وقالت إنه طائر من طيور الخليج يموت بسبب النفط الذي سكبه العراقيون القساة في الخليج. لكن المشاهدين أخبروا ال *CNN* بأن الطائر "المسكين" الذي شاهدوه كان من طيور ألاسكا *Alaska* ولم يكن من طيور

الصحراء العربية، وأنه قتل بسبب النفط الذي سربته شركة إيسو *ESSO* النفطية الأميركية، وليس الرئيس العراقي صدام حسين. وقد اعتذرت *CNN* عن هذا التضليل! وبعد هذه المحاولة، قال مراسل *CNN* في بغداد بيتر آرنت (*Peter Arnet*)، في تعارض صارخ مع ما قاله البنتاغون، إنه لم يكن هناك أي دليل على الإطلاق على أن مصنع حليب الأطفال، الذي أمطر بوابل من القنابل الأميركية، يحتوي على منشآت لتصنيع الأسلحة، فما كان من إدارة *CNN* إلاّ أن أغلقوا فم بيتر آرنت وأرسلوا مكانه كريستيان أمانبور(*Christiane Amanpour*) التي حظيت بالمال والشهرة لتنفيذها أجندة الرأسمالية المعلوماتيّة.

كتب روبرت كاتنر(*Robert Kuttner*) في مجلة بيزنس ويك في عددها الصادر في1999/12/20، تحت عنوان "محتجو سياتل فهموا اللعبة": "أما الآن، ومن خلال هذه المؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي فإن المستثمرين في أنحاء العالم يريدون إنقاذ الرأسمالية من براثن عصر البارونات اللصوص- وهو عصر يتسم دولياً بالدفاع عن حقوق الملكية ولكن ليس عن حقوق الإنسان." ولكن الصوت الأعلى كان للرأسماليين المعلوماتيّين وأتباعهم، مثل توماس فريدمان (*Thomas L. Friedman*). فقد كتب في صحيفة نيويورك تايمز عن "جموع الجماهير الجاهلة" (مقتبسين ليبمان) الذين تجرأوا ورفعوا أصواتهم ضد العولمة في سياتل، واصفا إياهم بأنهم "ممن يدافعون عن كون الأرض منبسطة".

لقد حصلت معظم الدول الآسيوية والإفريقية المستقلة حديثاً على استقلالها بعد استعمارها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. أما قبل ذلك، فإن الدول المستعمرة كانت ترسل جيوشها إلى تلك الدول، إلى جانب المفوضين السامين والقادة السياسيين والرؤساء أو الحكام العسكريين الذين كان يراهم الناس رأي العين في تلك الدول المستعمرة. وحتى الشركات البريطانية في الهند كان لها قواتها وميليشياتها التي كانت تضمن سلامة عمليات نقل ثروات تلك الدول إلى خزائن بريطانيا. أما الآن، فإن الشركات متعددة الجنسيات وأباطرة الرأسمالية المعلوماتية، يقومون بالعمل ذاته، وهو تحويل ثروات ومصادر الآخرين، بينما تقوم الرساميل متعددة الجنسيات بتأدية مهمة الاستعمار المؤسسي دون الحاجة إلى جيوش أو ميليشيات. وهم يقومون بهذه المهمة بدرجة عالية من التعقيد.

بعد الحرب العالمية الثانية تكونت مدرستان اقتصاديتان في الدول النامية هما: هؤلاء الذين يدعون إلى تركيز التصنيع على استراتيجيات إحلال المنتجات الوطنية بدلاً من الواردات، وهي سياسة تقوم على الاعتماد على الذات، وهو ما يتعارض مع التشريعات التي أقرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بخصوص فتح الأسواق الاقتصادية. والمدرسة الثانية هي أولئك الذين

أرادوا دمج اقتصاد بلادهم وراء حدودهم القومية وصولاً إلى الغرب وثقافته وهم بالتالي يؤيدون توجيه التصنيع إلى قطاع التصدير لخدمة الأسواق الخارجية والأجنبية وأهدافها، وهو ما يتوافق مع تشريعات صندوق النقد والبنك الدوليين. ونظراً لإدراكه لتلك الحدود والحواجز القائمة بين المجموعتين، عمد البنك الدولي إلى تأسيس "معهد التنمية الاقتصادية" وبدأ رحلة من بناء المعاهد في الدول النامية تقودها طواقم من اللاقوميين إلى جانب تدريب إضافي في معهد التنمية إذا دعت الحاجة. وأنشأت مجموعة من المعاهد والمؤسسات الوطنية كان يفترض بها أن تكون مستقلة عن الحكومة وأجهزتها وهيئاتها ووزاراتها، وروّضت لتتقبل الإقتراض من البنك الدولي بكل يسر. وكانت هذه حال الكثير من "هيئات التنمية" و"سلطات المياه" و"سلطات الاتصالات" و"سلطات الموانيء". وقد عمل البنك الدولي على مساعدة هذه المؤسسات والهيئات والسلطات الوطنية لتمارس نشاطاتها وفقاً لأعلى درجات الاستقلالية عن حكوماتها، وكانت إدارة هذه المؤسسات محشوة بطواقم إدارية تكنوقراطية من أولئك المؤيدين للغرب والذين كانوا على صلات وثيقة بالبنك الدولي مالياً ومهنياً.

لقد تمخضت الزيادة المفاجئة في أسعار النفط أوائل السبعينيات عن زيادة هائلة في الفائض من العملات الأجنبية المتحصلة للدول المصدرة للنفط من خلال مبيعاتها في الخارج والتي أودعت في البنوك الغربية الكبرى الرئيسية. لذا كان لا بد من إيجاد توظيف تلك الأموال، مثل منح القروض للدول النامية. وكانت مؤسسات طلب القروض جاهزة لتبدأ دورة الديون والقروض. فخلال عقد السبعينيات، ازداد دين الدول منخفضة الدخل من 21 مليار دولار إلى 110 مليار دولار. ومع ازدياد أسعار الفائدة في تلك الفترة، أصبح معظم المقترضين مثقلين نتيجة مغالاتهم في الإقتراض، الأمر الذي كان يهددهم بالتخلف عن سداد القروض وسداد الفوائد، والذي بدوره سيضع النظام المالي العالمي في دائرة الخطر.

ومن عام 1980 إلى عام 1992، ونتيجة لسياسة السوق المفتوحة ارتفعت واردات الدول ذات الدخل المنخفض من 6.5 مليار دولار إلى 34.7 مليار دولار وكانت النتيجة:

- ازدياد الدين العالمي من 134 مليار دولار إلى 437 مليار دولار.
- ازدياد الفوائد المدفوعة من 6.4 مليار دولار إلى 18.3 مليار دولار.

لكن الطريف في هذه الفترة هو أن أموال الديون هذه لم تغادر أبداً بنوك المجتمع الربوي. ويقول وزير طاقة البيرو السابق بيدرو بابلو كوتجينسكي *Pedro Pablo Kuczinski*، والذي أصبح فيما بعد مسؤولاً تنفيذياً في بنك كريديت سويس فيرست بوسطن في نيويورك إن "معظم الأموال لم يدخل قط إلى أميركا

اللاتينية. ومن إجمالي 270 مليار دولار أخذتها أميركا اللاتينية بين عامي 1976 و 1981، لم نعثر سوى على 8.4% تم صرفها نقداً إلى أميركا اللاتينية قد تكون قد استخدمت في الاستثمار الإنتاجي. أما ما تبقى فقد بقي في البنوك التي وضع فيها، ولم يدخل أميركا اللاتينية، والذي حدث كان فقط تغييرات دفترية".

أصبحت حكومات الدول تحت غطاء اتفاقية بريتون وودز (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي واليوم منظمة التجارة العالمية *WTO*) تتخلى عن سيادتها الوطنية عندما لا تتولى سياساتها المالية والنقدية. فعن طريق التشريعات تستطيع الدولة إصدار القوانين والقرارات التي تتناسب ومصالحها المحلية والصناعية والزراعية والتجارية، وما ذلك إلا العائد السياسي السيادي على البضائع ورؤوس الأموال الأجنبية. أما من خلال إلغاء هذه التشريعات والقوانين التي هي العمود الفقري للبرامج المفروضة عادة من الصندوق والبنك الدوليين فإن الدولة تبيع قدرتها على الإيجار السياسي بثمن بخس في الوقت الذي تضطر صناعاتها الوطنيّة بأن تدفع إيجاراً تحت عناوين مختلفة مثل حقوق الملكية، وحقوق الامتياز وما إلى ذلك للشركات العملاقة عبر القطرية. ومن خلال التخلي عن وسائل ممارسة السلطة في الدولة التي ينبغي استخدامها بشكل إيجابي لحماية المصالح الوطنية الحقيقية، فإن هذه السلطات المحلية تعطى طابعاً دولياً ليخدم الشركات والمصالح العالمية بدلاً من المصالح الوطنية. إن النخبة المحلية في أي بلد وهي أقلية تم رصّ صفوفها لتنفيذ أجندة مصالح الشركات عبر القطرية، وهم كثيراً ما يتخلون عن مصالح بلادهم، عن جهلٍ حيناً وعن عمدٍ حيناً آخر، وهؤلاء يحصلون على الدعم لإيصالهم إلى مراكز السلطة في دولهم. ويجري تخصيص ميزانيات ضخمة ومصادر تمويل لهم على صورة مساعدات فنية، وبرامج لتدريب الخبراء، وتمويل المؤسسات وخلاف ذلك. وقد جاء صراحة أن المهمات الجديدة للأجهزة الأمنية والمنظمات الأخرى للولايات المتحدة تتمثل في تمكين مجتمعها المالي وشركاتها عبر القطرية من حرية الوصول إلى المصادر الطبيعية لدول الآخرين وأسواقهم وفرض التجارة الحرة عليهم وتأمين حرية تحرك رؤوس الأموال لديهم. إن نفوذ هذه الأجهزة وقدرتها على السيطرة أمر غير مسبوق، وفي الواقع فإن تركيبة قوى الظل برمتها في الولايات المتحدة مسخرة لتأمين تنفيذ أجندة بارونات المجتمع المالي عبر القطريين وهيمنتهم باستخدام كافة المصادر الديلوماسية والعسكرية وغيرها لبلوغ هذا الهدف.

عندما تقع الدول في شرك الدين، فإنها لا تستطيع منه فكاكاً. إن الحالات التي شهدتها دول أميركا اللاتينة وإندونيسيا وغيرها تمثل قصة مكررة. إن دورة الدين الشريرة تبدأ بتحفيز الاقتراض الأجنبي فيتم منح

القروض للدول أو شراء ضماناتها المالية بأسعار فائدة مرتفعة. وعادة ما تكون معدلات النمو في الدول المدينة أدنى من معدلات الفائدة التي يتعين على هذه الدولة دفعها. وهكذا يبدأ بناء هرم الدين. وعن طريق الوسائل التي تستخدمها الدول المدينة لفرض الضرائب الباهظة تبدأ العناصر الإنتاجية ومقومات الاقتصاد في ذلك البلد بالعمل فقط لتوفير خدمات الديون والقروض. ولما كان متعذراً في هذه الحالة تسديد الدين الأساسي فإن الدولة ستستمر في دفع فوائد الديون إلى الأبد. وبما أن السياسات المالية والنقدية تصبح خاضعة لأوامر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فإن من الممكن فرض متغيرات أخرى مثل تخفيض عملة تلك الدولة لإخضاعها تماماً لسيطرة الدائنين.

وقد تجلت أسباب مصيدة الديون الأساسية فيما يلي:

- زيادة أسعار النفط عام 1973 بنسبة 400% واضطرت معظم الدول النامية إلى الاستدانة من الأسواق الأوروبية *Euromarkets* لتسديد أثمان مشترياتها الجديدة من النفط.
- التأثير المتزامن "لهزة الأسعار النفطية" الثانية وبلوغ سعر برميل النفط 40 دولاراً أواخر السبعينيات. كما أدى وصول بول فولكر في واشنطن إلى رئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي ومارغريت تاتشر إلى الحكم في لندن، في الوقت نفسه بالأجندة النقدية نفسها، أدى وصولهما إلى ارتفاعات فلكية في أسعار الفائدة في الأسواق الأوروبية. ومن معدلات الأسعار المستقرة خلال نظام سعر الصرف الثابت بموجب اتفاقية بريتون وودز *Bretton Woods* حيث لم تزد الفائدة عن نسبة 5%، فقد ارتفعت إلى 7% عام 1976، 8% مطلع عام 1978، 11.75% في نهاية عام 1978، 15.25% بحلول ديسمبر 1979، ووصلت أخيراً إلى 21% بعد عام واحد. وكانت هذه الطفرة في الأسعار فرصاً ذهبية للمضاربين، ولكنها كانت محنة قاسية للدول المدينة، وعبئا اضطرت بسببه إلى التخلي عن سيادتها الاقتصادية والسياسية، فقط من أجل أن تتمكن من جدولة دفعات فوائد القروض. وتظل المبالغ الأصلية للدين قائمة للأبد حتى تبقى الدول المدينة مستعبدة للدائنين الربويين العالميين ولخدمة مصالحهم. وتعتبر تلك الدول المدينة "محظوظة" لمجرد بقائها آلة تدر الدخل على الدائنين إذا ما استجابت لمتطلبات وشروط هيكلة الدفعات طبقاً لتعليمات صندوق النقد الدولي وما يتطلبه الأمر من تغيرات سمّيت إصلاحات اقتصادية زوراً وبهتانا.

لقد اجتمع عدد من رؤساء الدول غير المنحازة إلى جانب وزراء ومسؤولين كبار من 85 دولة في سيريلانكا في أغسطس 1976. وقد صرحوا بأن دولهم باتت ضحايا لنظام أسعار الصرف المعوّمة والهزات النفطية، وما تمخض عنها

من ارتفاعات في الأسعار وأعباء الديون التي نتجت عن ذلك حتى باتت غير محتملة. وقد دعوا إلى "إعادة تنظيم جوهرية لنظام التجارة العالمي" وتغيير جذري كامل للنظام النقدي العالمي، الذي جاء نتيجة لـ"الفوضى التي أحدثتها أسعار الصرف المعومة". وكان أخطر جزء في إعلان كولومبو هو الدعوة إلى "حل" مرضٍ لمشكلة الديون العامة، وعلى الأخص بالنسبة للدول الاقل تطوراً والأكثر تضرراً. وفي اجتماع متابعة لاحق في الأمم المتحدة، قدمت الدول ال 85 إعلانها إلى الجمعية العمومية في سبتمبر 1976 حيث استخلصت أن المشكلة الأساسية "للديون وخدماتها بلغت أهمية خاصة، حيث أمست الدول النامية غير قادرة على توفير متطلباتها الرئيسة، كما لوحظ في كولومبو، دون اللجوء إلى جدولة الديون أو الإعلان عن التوقف عن دفعها. يجب أن نبذل قصارى جهدنا لصد المحاولات الرامية إلى تقسيمنا باستخدام وسيلة التفرقة وبحث حالة كل دولة على حدة. لن نستطيع السماح لأنفسنا بأن نرهن مستقبل أجيالنا القادمة التي لم تولد بعد، إلى عبء الديون المرهق، وخدمات الديون المدمرة لاقتصادات بلداننا. لقد حان وقت إعلان التوقف عن دفع الديون."

قال إف. ويليام إنغدال (*F. William Engdahl*) في كتابه المعنون: "قرن من الحرب": "لقد تم إسقاط قادة الدول الذين كانوا مدافعين أكفاء عن مصالح دول العالم الثالث، واحداً تلو الآخر، من مقاعد السلطة في بلادهم. لقد تم تمزيق وحدتهم بالكامل حسب المبدأ القديم قدم التاريخ "فرق تسد".... كان العنصر الرئيس النشط، الذي نشر سلطة وقوى الولايات المتحدة، واستخباراتها المركزية، وهيمنتها الاقتصادية لتدمير النهوض الديناميكي في كولومبيا عام 1976 هو وزير الخارجية هنري كيسنجر".

ابتدعت المؤسسة المالية مانيوفاكشرز هانوفر (*Manufactures Hanover*) امتيازاً لم تظهر جميع آثاره بالكامل إلا بعد تفجر أسعار الفائدة. فقد كانت جميع قروض اليورودولار مثبتة على هامش ثابت فوق سعر الفائدة المتبادل بين بنوك لندن (لايبور). ومع وصول معدلات الأسعار الجديدة إلى 20% وأكثر، فقد بات عبء الديون الذي تنوء تحته الدول النامية في العالم الثالث مركباً عدة مرات. وحصل هذا الأمر في وقت انهارت فيه صادرات السلع والاسعار في هذه الدول بسبب الركود العالمي الذي حل في ذلك الوقت. هذه الأزمة التي "صنعت في وول ستريت والحي المالي في لندن سميت "أزمة ديون العالم الثالث" التي أوقعت هذه الدول بين الأيدي الاستعمارية الجديدة لصندوق النقد الدولي الذي كانت شروطه وإجراءاته معدة وجاهزة، وما أن تقع دولة تحت براثن الصندوق حتى تصبح طوع أنامله إلى الأبد.

كتبت مجلة نيوزويك "قام وفد رفيع المستوى منتصف يناير 1998 يضم وزير الدفاع وليام كوهين (*William Cohen*) بزيارة إلى جاكرتا، وكانت

الرسالة التي حملها الوفد إلى الرئيس الأندونيسي سوهارتو(*Suharto*)، والتي تعززت بمكاملة هاتفية فظة من كلينتون، واضحة تماما وبسيطة: إن الاستقرار في أندونيسيا التي يقطنها 230 مليون نسمة، يعتبر من الأولويات الحاسمة بالنسبة للولايات المتحدة وإن ذلك الاستقرار يعتمد على اتّباع سوهارتو وصفة صندوق النقد الدولي *IMF* القاسية وتجرّع الدواء المرّ الذي يراه مسؤولو الصندوق، كما لو كان منزلاً من الله."

وعلى غرار سيطرة اللورد كرومر(*Lord Cromer*) في القرن التاسع عشر على الاقتصاد المصري والإمكانات المالية من خلال الموظفين البريطانيين العموميين، حيث عمل على وضع خطط لصياغة سياسات الاقتصاد الكلي المصري، تتضمن اشتراطات صندوق النقد، التي تلحق باتفاقيات القروض هذه الأيام، إعادة توجيه السياسات الاقتصادية الكلية للدول المدينة. وسيكون للصندوق قول حاسم يرقى إلى درجة "الفيتو الفعلي" حول برامج الميزانية التقشفية مثل تخفيض قيمة العملة، تحرير التجارة والخصخصة، وتخلي الدول المدينة عن سيادتها الاقتصادية وسيطرتها على سياستها المالية والنقدية. وكما كان المزارعون في القرن التاسع عشر ينحنون خضوعاً للتجار الممولين طالبين الحصول على قروض لقاء رهن إنتاج مزارعهم عاماً بعد آخر، فإن حكومات الدول المدينة التي تذهب إلى صندوق النقد الدولي يجب أن تحمل في يدها دليلاً على "التزامها الجاد بالإصلاحات الاقتصادية". وهذا يعني أنها ملتزمة جدياً بأجندة عرابي الرأسمالية العالمية في وول ستريت، وإجماع واشنطن. وتطالب الحكومة بعدئذٍ بتحديد أولوياتها فيما يسمى "ورقة إطار السياسة" (*Policy Framework Paper*)، وهي ورقة مُعدّة على نموذج معتمد من صندوق النقد بالتنسيق مع الصندوق، وتتم مراجعة وتقييم أداء الدولة المدينة كل فترة دورية، ويعين "مستشارو" البنك الدولي في وزارات ومنظمات الدولة المقترضة لوضع صياغة "الإصلاحات" التي ستقوم بها الدولة في قطاعات الزراعة، والصحة، والطاقة، وأسعار المرافق، وموظفي القطاع الحكومي، والصناعة... إلخ، ليشكلوا بذلك حكومة موازية. ويقوم المسؤولون في الدولة بالعادة بتطبيق التعديلات التي طلبتها الحكومة الموازية. ويجري تدريب البيروقراطية المحلية لتحل، في النهاية، محل الحكومة الموازية. ويكافؤ البيروقراطيون المخلصون لبرامج الصندوق بمنحهم مناصب وميزات لكي يكرسوا أنفسهم أدوات طيّعة في نظام إجماع واشنطن الاقتصادي.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بدأ البنك الدولي بالإشراف على خصخصة الشركات في الدولة، كما يقوم بالإشراف على تركيبة الإنفاق العام ضمن ما يسميه "مراقبة الإنفاق العام". وتحت ذريعة استقلالية البنك المركزي عن السلطة السياسية للحكومة المحلية والمشرعين، يقوم صندوق النقد، بدلاً من

الحكومة الوطنية بالسيطرة من خلال البنك المركزي على سياسات الدولة في صك العملة وأسعار الفوائد ومعدلات الصرف وأسعاره. وتكون الدولة في هذه الحالة قد خسرت فعلاً سيطرتها على السياسة النقدية المحلية.

وتحت رعاية البنك الدولي، يحدد برنامج الاستثمار العام، المجالات التي تخضع أو لا تخضع لاشتراطات البرنامج لكي تحصل على تمويل. وتتطلب كل هذه المشاريع والقروض المترتبة عليها نظاماً يقوم على المناقصات العالمية، وهو الذي يؤهل في الغالب معظم مشاريع الأشغال العامة لتكون من نصيب شركات إنشاءات هندسية دولية. وتدفع مبالغ ضخمة من هذه القروض الممنوحة، لمستشارين ومتعهدين دوليين، ترسى عليهم العقود ويقوموا بدورهم باستخدام الشركات المحلية لإنجاز العمل لقاء النزر اليسير من قيمة العقد مستأثرين لأنفسهم بالباقي.

ويتدخل الصندوق والبنك الدوليان في كل صغيرة وكبيرة بما فيها أسعار المياه والكهرباء والوقود والخبز ...إلخ، الأمر الذي يسفر في العادة عن ارتفاعات حادة في الأسعار تؤثر سلباً على السواد الأعظم من الشعب. ويجب أن تتم خصخصة أكثر الشركات المحلية ربحاً في البلد، وأحياناً بيعها إلى مستثمرين أجانب بجزء من سعر التكلفة، ثم تفرض ضريبة قيمة مضافة على المبيعات تؤثر على أغلبية الشريحة ذات الدخل المنخفض من المجتمع. ويؤدي تحرير التجارة في الغالب إلى انهيار الصناعة المحلية التي كانت موجهة نحو الأسواق المحلية لتحل محل الاستيراد وتكون بديلا له. ويقال للدولة إنها يجب أن "تصدّر أو تموت". إن تفكيك قوام الصناعة القائمة التي كانت مرتكزة على السوق المحلية، يجعل من غير الممكن إعادة إحيائها لتتلاءم مع النمط الجديد المفروض من الصندوق. ولا تلقى التشجيع سوى الصناعات التافهة التي تستخدم عمالة رخيصة. وحتى هذه الصناعات لا تتوانى عن الهجرة إلى أسواق أرخص عمالة عندما تلوح أول فرصة لذلك. ومن هنا، نرى أن كثيراً من الصناعات في المكسيك وجنوب شرق آسيا قد انتقلت إلى الصين.

إن العمالة الرخيصة ليست أكثر من عمالة العبودية التي سادت في العصور الاستعمارية السابقة. وعلى سبيل المثال، كان مايكل جوردان، نجم كرة السلة الأميركي، يحصل على أموال لقاء عرضه حذاء "نايكي" على شاشة التلفزيون، خلال عام 1997، ما يزيد على رواتب 30 ألف شخص إندونيسي يعملون في مصانع "نايكي" في أندونيسيا.

إن طبيعة اتفاقيات القروض لا تشجع الاستثمارات في الاقتصاد المحلي، والواقع أن القروض التي يزعم أنها للإصلاح الاقتصادي تحول مصادر البلد بعيداً عن الصناعة والاقتصاد المحليين، كي تستمر في استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج بدلاً من تصنيعها محليا. وإذا كانت أموال هذه

القروض ستخصص للزراعة فلا يجب أن تستغل لتطوير القطاع الزراعي، بل لاستيراد منتجات زراعية أرخص. وكل بنود الدعم يتم رفعها عن قطاع الزراعة المحلي، الذي هو أصلاً بإمكانات رأسمالية وتقنية أقل مما يتمتع به القطاع الزراعي في الدول المتقدمة التي يتم دعم زراعتها كي لا تتعرض المشاريع الزراعية فيها للإفلاس. إن تحرير القوانين التجارية سيقود إلى تدمير الصناعات المحلية الناشئة، لأنها لا تستطيع منافسة فيضان السلع المستوردة الرخيصة من الدول الأكثر تقدماً والأضخم اقتصاداً. وهذا ما حصل فعلاً، حيث تقوم القوى العظمى في العالم بحماية قطاعات اقتصادها الهشة. ولقد أخضعت القطاعات (المتحركة) في الدول المتقدمة (والتي يمكن نقلها إلى مناطق أكثر رخصاً من حيث العمالة) إلى مباديء التجارة الحرة، بينما القطاعات غير المتحركة (مثل الزراعة والإنشاءات) كانت تحظى بالحماية حتى في المنطقة التجارية نفسها مثل اتفاقية النافتا. إن حركة رؤوس الاموال حرة وكذلك حركة السلع الاستهلاكية والمعمرة، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لحركة العمالة. فالعمال المكسيكيون يحصلون على حصة محدودة في الولايات المتحدة وكندا وذلك في القطاعات غير القابلة للانتقال للخارج مثل الزراعة. وفي قطاع الإنشاءات يتم استيراد عدد من العمالة لضغط أجور العمال المحليين.

إن البارونات الماليين العالميين ورجالات بيروقراطية بريتون وودز المحليين الذين يتقنون فن النفاق والمعايير المزدوجة والدعاية، لديهم سيناريوهات جاهزة لبرامجهم التدميرية، فإذا كان الموقف أو الوضع قد أصبح سيئاً نتيجة برامجهم ، فهذا صحيح، ولكن ليس الخلل في البرنامج. إن الخطأ من الناس الذين يطبقونه. إذا كان البرنامج يسبب ألماً، فهذا صحيح ولكنه ألم قصير الأجل لربح طويل الأجل، ومع ذلك فإن ألم صندوق النقد الدولي مزمن، وإن برامج الصندوق والبنك الدوليين لا يمكن أن تعزز إلا مزيداً من الألم والفقر والبؤس. وتشجع برامج الصندوق والبنك الدوليين الصادرات لاستخدام عمالة العبيد. وقد أعطى أستاذ الاقتصاد شومودوفيسك (*Chossudovsk*) في جامعة أوتاوا (*Ottawa*) المثال التالي لتركيبة تكلفة إنتاج 12 قميصاً (دزينة) في بنغلادش لحساب شركة أميركية. وقد ظهر هذا الجدول في كتابه "عولمة الفقر":

مواد وكماليات (مستورد)	27 دولارا
استهلاك المعدات (مستورد)	3 دولارات
أجور (محلية)	5 دولارات
دخل صناعي صاف (محلي)	3 دولارات
سعر المصنع (دزينة قمصان)	38 دولارا
المضاف على الكلفة في خارج بلد المصنع (أجنبي)	228 دولارا
سعر التجزئة (للدزينة)	266 دولارا
سعر التجزئة بما في ذلك ضريبة مبيعات بنسبة 10%	292.6 دولارات

هكذا نجد الأجور تمثل فقط واحداً بالمائة من سعر التجزئة مع الضريبة، بينما تحقق شركة التسويق الأجنبية والدولة العائدة لها فائدة تصل إلى 228 دولار بالإضافة إلى 10% ضريبة.

تقوم البيوتات التجارية متعددة الجنسيات، بشكل متزايد، بدفع المنتجين في الدول النامية إلى الفاقة والفقر، وتحول إنتاجهم سواء أكان نفطاً أم زيتاً نباتياً، أم بناً أم ذرة إلى وسائل للمضاربة. وبين الوقت الذي تغادر فيه ناقلة نفط ميناء التحميل في أبو ظبي، مثلاً، وبين وصولها إلى روتردام، فإنه يتم تداول النفط المحمّل على متنها بمعدل 18 مرة! وهذا ينسحب على منتجات أخرى. ونقلت رويترز في 2002/5/26 أن أزمة البن العالمية التي تمثلت في تدنٍ كارثي للأسعار تقدمت به الدول المستهلكة من خلال بيوتات التداول للمنتجين سيطرت على اجتماعات منظمة البن العالمية التي انتهت في 2002/5/24. وقد صرح مدير المنظمة الجديد نيستور أوزاريو(*Nestor Ozario*) أن الاجتماع قد تم في ظروف حرجة بالنسبة لصناعة البن وللمنتجين. وقد لخص أوزاريو في خطابه الافتتاحي "جوهر الأزمة ... أسعار متدنية للغاية للدول المنتجة.. والنقيض تماماً بالنسبة للمستوردين حيث التداول يعني الازدهار والأرباح الضخمة". وعبر وزير مالية كولومبيا سانتوس (*Santos*) عن وجهات نظر مشابهة حين قال: "إن ما يروّعني أنني دفعت ثلاثة دولارات ثمناً لفنجان من القهوة في لندن وهذا المبلغ بالكاد يذهب منه 1% فقط للدول المنتجة مثل إندونيسيا، وأوغندة، ونيكاراغوا أو كولومبيا. ويمكنني أن أؤكد لكم أن ما يسمونه العولمة هو عبارة عن مأساة للدول المنتجة."

إن النخبة التي تكرّس نفسها لخدمة برامج مؤسسات بريتون وودز مخولة بشجب صندوق النقد الدولي بعبارات قوية ما دامت تدعم هذه البرامج بأفعال قوية! وقد استخدم الرئيس كارلوس إندريز بيريز(*Carlos Andres Perez*) أقوى العبارات البلاغية ضد صندوق النقد الدولي متهماً إياه "بممارسة الديكتاتورية الاقتصادية التي تقتل الناس ليس من خلال الرصاص بل من خلال المجاعات". هذا صحيح، ولكن عندما تظاهر الشعب الجائع على الهضاب المطلة على العاصمة ضد زيادة في أسعار الخبز وصلت إلى 200% عام 1989، أعلن الرئيس نفسه حالة الطوارئ وبعث قوات نظاميّة ووحدات من المشاة والبحرية لقمع الاحتجاجات. وخلال الأيام الثلاثة الأولى من الاشتباكات نفدت النعوش من إدارة دفن الموتى، وقدرت الخسائر في الأرواح بما يزيد عن 1000 شخص. وفي معظم الدول المائة التي فرض عليها تطبيق برامج صندوق النقد الدولي، كان هناك شغب واستياء شعبي عارم كانت تقمعه الشرطة والقوات المسلحة، مما يؤدي إلى خسائر بشرية. وقد حدث هذا في دول مثل مصر، وتونس، ونيجيريا، والأردن، والمغرب وغيرها كثير.

ومن خلال ملكية الاحتكارات للعلامات التجارية المشهورة، والتي تتطلب قدرة تسويقية هائلة ونفوذاً مالياً، ارتفع سعر السلع والخدمات المنتجة في الدول النامية متضاعفاً عدة مرات مما درّ أرباحاً ضخمة في جيوب أصحاب الاحتكار. وعلى المنوال نفسه، ومن خلال احتكار الأسواق والوسائل المالية والتجارية الجديدة، فإن الفارق بين ما يدفع ثمناً للمواد الخام من الدول النامية وبين ما على هذه الدول أن تدفعه للسلع المصنعة يعتبر فارقاً فلكياً من حيث الأرقام. وفي ظل هذه الأرباح الفاحشة التي تحققها الشركات عبر القطرية تستطيع أن تدفع مبالغ طائلة للأبحاث التي ستسبغ عليها أسماء علامات تجارية وسيدفع سكان العالم ثمناً غالياً لهذا الاحتكار.

لقد أنتجت شركات أدوية هندية عقاقير لعلاج الإيدز بتكلفة تشكل جزءاً طفيفاً، بل كسوراً من نسبة مئوية قليلة مما تتقاضاه الشركات متعددة الجنسيات. وقد عمدت هذه الأخيرة إلى اتخاذ إجراءات ضد المنتجين الهنود لوقف "التعدي" على علاماتهم التجارية. وما أن انهار الاتحاد السوفييتي، حتى سارع البارونات متعددو الجنسيات إلى التدقيق في كافة التقنيات والاختراعات في روسيا، منتحلين لها علامات تجارية، وعمّا قريب سيلزمون روسيا وغيرها من الدول بدفع أموال لقاء ملكية علامات هذه الاحتكارات.

إن الرأسمالية المعلوماتيّة المالية للبارونات عبر القطريين تعزز انتشار الفقر في العالم. وهناك أكثر من ملياري إنسان يقل معدّل الدخل للفرد منهم عن دولار واحد في اليوم. إن الفقر آخذ في التزايد والانتشار بمعدلات مرعبة في دول إمبراطورية صندوق النقد الدولي. وفي الأرجنتين، الدولة الغنية، يتخطى عشرات الآلاف من الشعب خط الفقر أسبوعياً عند كتابة هذه السطور. "عندما يحل الظلام على بيونس آيريس (*Buenos Aires*) يبدأ الفقراء الأرجنتينيون بنبش أكياس القمامة التي تلقيها المطاعم بحثاً عن وجبة مأمولة لأفراد عائلاتهم... فبعد عقد من الإصلاحات نحو تحرير السوق ساعدت المنطقة على تحسين بنيتها الطبيعية وفشلت في إيجاد الوظائف وكبح جماح انتشار الفقر، فإن شعوب أميركا اللاتينية باتوا لا يثقون في فضائل السوق المفتوحة. وبالفعل تنزلق أميركا اللاتينية نحو عقد مفقود آخر". وربما يكون قد حان الوقت للبارونات اللصوص أن يتذكروا ما قاله جيروم (*Jerome*)، شقيق نابليون، وملك ويستفاليا *Westphalia*، عندما كتب إليه "حذار من الشعب الذي ليس لديه ما يخسره".

" مسكينة هي المكسيك، لبعدها عن الله وقربها من الولايات المتحدة "

بورفيريو دياز *Porfirio Diaz*
الرئيس المكسيكي الأسبق

" إن أي دولة تضع حقوق الملكية قبل حقوق الإنسان تمارس البربرية"

أحد أعضاء حزب الشعب الأميركي
ولاية ألاباما – القرن التاسع عشر

الفصل الحادي عشر

كازينو الاقتصاد العالمي الجديد

حالات للدراسة

كانت ولادة النقود كما يعرفها الناس منذ خمسة آلاف عام في مدينة سومر قرب بغداد في العراق. وكانت النقود مقياساً لتبادل السلع والأشياء. كانت العملة التي يتداولها السومريون هي "الشيكل" التي يمكن مبادلتها بما يسمى "شيي" *Shay*، وهي مكيال بوشل من الشعير. وظلت النقود مقياسا للقيمة ووحدة للصرف إلى أن أعلن جويل كيرتزمان (*Joel Kurtzman*) وفاة النقود كما يعرفها الناس، عندما وقع الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون (*Richard Nixon*) إعلان الوفاة لنظام الصرف الثابت للعملات من جانب واحد في عام 1971. وأصبح المال بعد ذلك سلعة انبثقت منها إلى حيز الوجود اقتصادات الكازينو. وباتت النقود مجرد نبضة الكترونية في جهاز كمبيوتر وليست شيئاً ملموساً. وشهد العالم الجديد للرأسمالية المعلوماتيّة واقتصاد المال نمواً سرطانياً أدى إلى إثقال كاهل الاقتصاد المنتج والاستيلاء عليه. وأصبح اقتصاد الكازينو الرأسمالي المعلوماتي أكبر بحوالي 50 ضعفاً من الاقتصاد الحقيقي عند مقارنة تعاملاته اليومية بالتعاملات اليومية للتجارة الدولية للاقتصاد المنتج. إن دور النقود في اقتصاد الكازينو الجديد هو فقط جني المزيد من النقود. وفي اقتصاد الكازينو الرأسمالي المعلوماتي، لا تخزن النقود في محافظ الجيب أو سراديب البنوك، بل في البطاقات الائتمانية وأقراص الكومبيوتر والأشرطة.

وليست مشتقات النقود، وهي أداة رئيسة لاقتصاد نوادي القمار الرأسمالي المعلوماتي أيضاً، "شيئاً ملموساً". إذ ليس لهذه المشتقات أية قيمة حقيقية في ذاتها، بل هي مجرد دين ورهان للقمار. ومع أن المشتقات ليست شيئاً "حقيقياً" فإن لها تأثيراً حقيقياً فاعلاً. لنتخيل شخصاً يدخل إلى أحد الكازينوهات أو نوادي القمار، إن النقود الموجودة في الكازينو ليست نقوداً حقيقية، ولكنها عبارة عن فيش(*Chips*) يعدها صاحب الكازينو. ومن يدخل إلى الكازينو عليه أن يدفع أموالاً حقيقية لمبادلة الفيش بها. وبعد اللعب، يبادل الفرد كل ما تبقى معه عند مخرج الكازينو بنقود حقيقية. وتماماً، كما في أحد كازينوهات لاس فيغاس ، فإن نظام الكازينو مصمم بشكل يضع مصلحة صاحب الكازينو في المقام الأول. وعلى المنوال نفسه، فإن كازينو اقتصادات

المال مصمم بحيث يخدم بارونات المال في كل أنحاء العالم الذين يملكون الكازينو المالي العالمي... والخاسرون الذين يلعبون في هذا الكازينو، هي دوما الاقتصادات المنتجة لكازينوهات الاقتصاد العالمي.

إن السمة البارزة لاقتصاد الكازينو والمال الجديد هي التقلب وعدم الثبات. ويعزى هذا التقلب في المقام الأول إلى كونه اقتصاداً يخلو بدرجة كبيرة من أية تشريعات أو قوانين. كما أنه محكوم بل وموجه من قبل بارونات السوق الذين تتعاظم سطوتهم بسبب ذلك التقلب، فيجنون أموالاً طائلة كلما ارتفعت الأسعار أو انخفضت. وإلى جانب التقلب، فإن ما يميز هذا النظام أيضاً وما يضفي على التقلب ذاته بعداً خطيراً آخر هو السرعة التي تنتقل وتتحرك بها الأموال والنقود الإلكترونية. إن هذه الأموال تسير بسرعة الضوء بمعدل 186 ألف ميل في الثانية، وهو الوقت الذي تستغرقه في التنقل ما بين جهاز كمبيوتر وآخر في كل ركن من أركان العالم. ويمكن أن تتمحي احتياطيات البنك المركزي في أية دولة مستهدفة إذا أعطت أجهزة الكومبيوتر في صناديق التغطية وشركات الاستثمار إشارات سحب متزامنة، لذلك فإن لها نفوذاً هائلاً يستطيع تدمير اقتصاد أية دولة مستهدفة، سرعان ما ستتدهور قيمة عملتها ويحل الدمار باقتصادها الفعلي المنتج. وهو تماماً ما حصل للمكسيك عام 1994 ودول جنوب شرق آسيا خلال عامي 1997 و 1998. إن مجرد الضغط على بضعة أزرار في أحد اجهزة الكومبيوتر في البنتاغون سيكون كافياً لإطلاق الصواريخ والقنابل النووية. كما أن الضغط على بضعة أزرار في أحد أجهزة الكومبيوتر في وول ستريت سيكون كافياً أيضاً لتدمير الاقتصاد بأكمله في أية دولة بين عشية وضحاها وذلك بفضل سطوة وول ستريت وعرّابيها من بارونات المال العالميين. فمن بين 282 شركة مسجلة في بورصة جاكرتا والتي كانت تتمتع بالحيوية والملاءة المالية، لم يبق سوى 22 شركة على تلك الحال بعد الهجوم الذي تعرضت له العملة الأندونيسية. كل تلك المصائب تسبب بها المضاربون الذين يعملون بنظام التحكم عن بعد. لقد جُرّد مالكو 260 شركة من حقهم في ثرواتهم وأصبح قرابة 50 مليون إندونيسي آخر يعيشون تحت خط الفقر. وبذلك تعرضت إندونيسيا إلى "صواريخ مالية رأسمالية معلوماتية" تعادل في قدرة تدميرها الاقتصادية القنابل النيوترونية التي يمكنها أن تفني شعباً بأكمله في الوقت نفسه الذي يبقي على موجوداته المادية سليمة دون ضرر بانتظار من يأتي ليحكم قبضته عليها.

إن الممولين العالميين أنفسهم، ورسل الرأسمالية المعلوماتيّة، والذين تسببوا في انهيار الدولة المستهدفة، سيأتون الآن كمخلصين ليشتروا المشاريع النفيسة القيّمة في تلك البلاد بأسعار زهيدة جائرة ليحققوا بذلك صفقة رابحة لأبعد

الحدود. وبمجرد أن تنجز المهمة، ستعاد الأمور إلى مجاريها لبعض الوقت حتى يحين موعد "المرة القادمة"، وهكذا دواليك. ولمساعدة بارونات المال العالميين على السطو والاستيلاء على أموال وموجودات الغير فإن صندوق النقد الدولي على أهبة الاستعداد دائماً للقيام بما عليه. وكما حصل عندما طالب كلينتون سوهارتو بالخضوع للوصفة العلاجية القاسية التي قدمها صندوق النقد الدولي "وكأنها منزلة من عند الله" فإن القوة الهائلة للولايات المتحدة، مرئية كانت أم غير مرئية، موجودة دائما لتقوم بكل المهام التي خلقت في الأصل من أجل القيام بها. إن هدفها ووظيفتها الرئيسة هي فرض أجندة أعمال مجتمع بارونات المال العالميين بمساندة صندوق النقد الدولي ولتحصيل الديون الربوية الجائرة لبارونات المال.

في العدد الصادر في 2001/11/23 من دورية "إيكزيكيوتيف إنتلجنس ريفيو (*EIR*)*Executive Intelligence Review*))" كتب مايكل بيلينغتون *Michael O. Billington* في مقالته "إندونيسا دفعت ديونها" موضحا أن إندونيسيا قد دفعت بالفعل كامل دينها خلال السنوات الماضية، إنه "... منذ هجوم المضاربات على عملات دول جنوب شرق آسيا عام 1997، قام التحالف المكون من المضاربين في صناديق التغطية وصندوق النقد الدولي بعملية احتيال بارعة أدت إلى انتزاع 188 مليار دولار من الاقتصاد الإندونيسي على هيئة خدمة الدين، مقابل تخفيض دينها الذي بلغ 54 مليار دولار فقط! أما الفارق بين هذين الرقمين – وهو أكثر من134 مليار دولار – فقد (تصادف) أنه يعادل تقريباً الدين الخارجي القائم للحكومة الإندونيسية والقطاع الخاص مجتمعين. إن إحدى نتائج انهيار العملات الآسيوية تتمثل في أن الحكومات والبنوك الخاصة والصناعات قد واجهت زيادة مفاجئة في التزاماتهم المحسوبة بالدولار حين يتم تقييمها بعملاتها المحلية.

ففي أندونيسيا، على سبيل المثال، وفي الوقت الذي كان فيه المواطنون لا يزالون يؤدون الكم نفسه من العمل ويحققون الناتج الزراعي والتعديني والصناعي نفسه، أصبحت الروبية تساوي جزءاً يسيراً فقط من القيمة التي كانت عليها سابقاً من حيث قوتها الشرائية على المستوى العالمي، بما في ذلك سداد ديونها الخارجية".

وزعم مروجو رأس المال العالميون وصندوق النقد الدولي أن سوهارتو الفاسد وحكومته هم المسؤولون عن العلات التي تشكو منها إندونيسيا، ولكنهم يجدون دائماً أن من المناسب غض النظر عن حقيقة أن سوهارتو هو صنيعة الاستخبارات المركزية الأميركية *CIA*، والتي ساعدته على الوصول إلى السلطة فوق جثث ما يزيد عن 500 ألف إندونيسي. ولم

يذكر هؤلاء أيضاً أنه لا بد من وجود طرفين فاسدين لإنجاز معاملة فاسدة، وأن الطرف الفاسد الثاني كان الشركات عبر القطرية والبارونات اللصوص، الذين قاموا بتلك التعاملات وهم على يقين تام من الفساد الذي يقتاتون وينمون عليه. كل تلك العقود والتعاملات فرضت مخاطر العملة على حكومة إندونيسيا عن قصد وعلم. ولإيضاح ما سلف بشكل أفضل نورد جدولاً عن دفعات إندونيسا لخدمة الدين (بالمليارات) كما هي مجدولة في مقالة بلينغتون المنشورة في دورية *EIR*:

السنة	بالدولارات	بالروبية	قيمة الدولارات المدفوعة لو احتسبت بقيمة عام 1996 للروبية
1998	17.5	140.125	58.8
1990	17.9	126.821	53.2
2000	18.8	180.482	75.7
المجموع	54.2	447.428	187.7
وبخصم المبلغ الإجمالي الذي دفع بالدولارات			54.2
يصبح المبلغ المدفوع وغير المحسوب من الدين			133.5

وبالكلفة الحقيقية للاقتصاد الإندونيسي، فإن إندونيسا قد دفعت من الروبيات ما يعادل 187.7 مليار دولار، ولكن بسبب خفض قيمة العملة التي فرضها عليها الدائنون أنفسهم، فإن ما سجل لحسابها بلغ فقط 54.2 دولار. ولو لم تكن هناك مضاربة من الخارج لكان الفارق بين الرقمين كافياً لسداد كامل الدين الإندونيسي، بما فيه أصل الدين وفوائده! ولم يكن بإمكان عرّابي المافيا أن يحيكو عملية احتيال ونصب أكثر وأكبر من هذه العملية ولا أن يتسببوا بضرر أكبر من ذلك.

إن المبالغ التي كان يقدمها صندوق النقد الدولي لإندونيسا لم تكن سوى مجرد كسور مما كانت الدول الدائنة والمؤسسات المالية تسرقه من إندونيسيا. وفي عام 2000، سلم صندوق النقد الدولي 2.6 مليار دولار فقط من إجمالي المبلغ المتعهد به وهو 4.6 مليار دولار، بسبب ما وصفه البنك الدولي بأنه "فشل في المشاريع والإصلاحات"؛ أي فشل إندونيسيا بتلبية كل شروط الاقتراض التي يفرضها صندوق النقد الدولي. وباتت القروض مرهونة بحدوث "تقدم واضح في أداء السياسة الاقتصادية"؛ وذلك يعني الخضوع التام لسياسات بارونات المال العالميين حيث أن أندونيسيا لم تقم بالخصخصة بالسرعة التي تكفل رضى صندوق النقد الدولي عنها. فقد مضت المؤسسات المالية عبر القطرية بضغطها الهائل لتتمكن من استملاك النظام المصرفي في إندونيسيا، والذي كان سيعد أولى ثمار الخصخصة. ووافقت الحكومة على قطع الدعم عن الغذاء والوقود ولكنها أرادت القيام بذلك ببطء وتؤده. كما وافقت على بيع بعض

موجودات الدولة ولكن ليس بأسعار زهيدة وجائرة. وقد بيعت حصة الأسد وأغلبية الأسهم في بنك "بانك سنترال آسيا" في مارس 2002 إلى شركة فارالون المضاربة الأميركية. وحصلت الحكومة الإندونيسية على 500 مليون دولار نظير هذه الصفقة غير أن المطاف سينتهي بها وهي تدفع 700 مليون دولار سنوياً "كفوائد على السندات الممنوحة للبنك عام 1998، وهي الأموال التي ستذهب الآن إلى شركة أجنبية " لقد اعترف صندوق النقد الدولي بانه ارتكب أخطاء قاتلة في الأزمة الإندونيسية عام 1997، ولكن إندونيسيا تركت وحيدة لتدفع ثمن أخطاء صندوق النقد الدولي.

وفي خطاب لها في 2001/10/30، قالت رئيسة إندونيسيا ميغاواتي سوكارنو بوتري *Megawatti Sukarnoputri* "... بكل أسف، فإن علينا أن نعترف بأننا نعيش اليوم في موقف صعب ومعقد للغاية... ولو استمر هذا الموقف ولم نتمكن من وضع حدّ له، فإن من المؤكد أننا سننقرض كأمة في المستقبل المنظور وليس البعيد. سوف نتفكك إلى دويلات صغيرة تكون كلها عرضة للضغوط من القوى الخارجية. سوف نصبح النسخة البلقانية في النصف الشرقي من الكرة الأرضية. وعندما يحدث ذلك، فلن نكون وحدنا الذين سنفقد الأمن والسلام، بل إن كل دول المنطقة ستكون عرضة لهذا الخطر المحدق."

يعتقد المسلمون أن تقسيم إندونيسيا إلى دويلات متعادية، وهي أكبر دولة إسلامية حيث يصل تعداد سكانها إلى 230 مليون نسمة، ليس سوى سياسة مقرّرة للنظام العالمي الجديد. لقد منحت تيمور الشرقية استقلالها بينما يطالب إقليم إيشه (*Aceh*) بالاستقلال وهلم جرّا.

إن بارونات المال اللصوص وعرّابي وول ستريت يقومون بتوظيف العلماء من الدرجة الأولى من الذين كانوا في النظام المنتج لتحقيق مآربهم. وفي نادي القمار، أو الكازينو، يحتاج مالكو النادي إلى برمجة الأجهزة والآلات حتى يضمنوا فوزهم وأرباحهم معظم الوقت. ولو كان آدم سميث (*Adam Smith*) يعتبر أن الفرص المتساوية في الوصول إلى المعلومات مسألة إلزامية لمجتمعه "المثالي" الرأسمالي، فإن آدم سميث ورأسماليته لن يكون لهما مكان في هذا الاقتصاد الجديد. كما أن بيوتات الاستثمار والتجارة الرأسماليّة في نوادي القمار تقوم بتوظيف أعداد أكبر من علماء الرياضيات والمهندسين بدلاً من علماء الاقتصاد والأعمال القدماء. ويطلق على هؤلاء اسم "علماء الصواريخ" لأنهم هم الذين يضعون ويصممون الاستراتيجية الكمّية والبرامج التي ستسخرها شركاتهم في سبيل جني أموالها. فعلى سبيل المثال، فإن دار جيفريز آند كومباني للاستثمار (*Jefferies & Company*) بفروعها في لوس أنجيلوس، ونيويورك ولندن، لا توظف سوى اثنين فقط من بين خمسين في مشروع أنظمة

التجارة المؤتمتة ممن يملكون خبرة في مجال أعمال السمسرة، أما الباقون فهم علماء رياضيات وعلماء حاسوب وعلماء فيزياء واقتصاد. وكان من بين هؤلاء الأشخاص العالم الذي وضع برامج الكومبيوتر التي استخدمت لتوجيه صاروخ سفينة الفضاء جاليليو (*Galileo*) نحو كوكب المشتري وذلك أثناء عمله لدى وكالة الفضاء الأميركية ناسا!

في عام 1983، كان فيشر بلاك يتقاضى 43 ألف دولار سنوياً مقابل عمله كبروفيسور في الرياضيات في جامعة ماساتشوسيتس للتقنية *Massachusetts Institute of Technology* (*MIT*). وبما أنه طور نموذج بلاك – سكولز (*Black - Scholes*) لتحديد قيمة الخيارات، فقد وظفته شركة غولدمان ساكس آند كومباني (*Goldman Sachs & Company*) عام 1984 حيث أصبح شريكاً في عام 1986. وتجاوز راتبه مع العلاوات أكثر من مليون دولار سنوياً. وعلى الشاكلة نفسها، قامت شركة سالومون بروذرز (*Salomon Brothers*) بتوظيف لورانس هيليبراند (*Lawerence E. Hilibrand*)، وهو عالم رياضيات كان يعمل أيضاً في جامعة *MIT*، حيث أصبح يتاجر بالسندات في البورصات الإلكترونية في العالم، وتمكن من جني 23 مليون دولار في عام 1990 فقط. وساهمت الأرباح من السندات والمشتقات في تحقيق الجزء الأهم من أرباح معظم كبريات شركات وول ستريت وبنوك الاستثمار والخدمات، وكانت النتيجة أن أصبحت رتبة الاقتصاد الحقيقي أقل أهمية.

إن اقتصادات الكازينو تتجاهل المعلومات الرئيسية عن الشركات التي تتم المتاجرة بها، بما في ذلك قدراتها الإدارية أو تكاملها أو حتى تاريخها. إن ما يهم فقط هو مدى ملاءمتها لأنماط الكومبيوتر والمعادلات الرياضية للأرباح والأسعار ومدى التقلب. وكان ذلك سبباً رئيساً في ظهور فضيحة إنرون وغيرها من الشركات العاملة في ما تم تسميته بالاقتصاد الجديد، وكذلك ما أسمي المحاسبة "المبدعة" كالذي كانت تقوم به شركة آرثر أندرسون (*Arthur Anderson*) وغيرها من شركات الاقتصاد الجديد. كان الإنفاق على التقنية في سبيل خدمة اقتصادات الكازينو يزداد بنسبة 19% سنوياً خلال الثمانينيات من القرن الماضي. ولكن في عام 1991 وحده، أنفق 7.5 مليار دولار على تحديث وتطوير المجتمع المالي في وول ستريت، وهو أربعة أضعاف المبلغ الذي أنفقته شركات تصنيع السيارات في ديترويت على أبحاثها التقنية. ومما لا شك فيه أن بنوك الدول النامية ومؤسساتها المالية محرومة من ذلك كله، بسبب افتقارها لمثل هذه المصادر الهائلة، ولعدم توفر أحدث برامج الكومبيوتر التي تكفل لها العمل ضمن نطاق نظام عالمي. لقد دفعت إحدى الشركات في وول ستريت حوالي 25 مليون دولار لتحديث نظام الكومبيوتر فيها بغرض جعله

أسرع بمعدل ثانية أو أقل. وهذا المبلغ يعادل إجمالي رأس المال للعديد من البنوك في بعض الدول النامية.

إلى جانب ذلك، فإن شركات أجنبية قليلة، إن وجدت، يمكنها الحصول على إذن بشراء أحدث ما توصلت إليه تقنية الكومبيوتر وذلك على أساس مبدأ الأمن القومي. وعندما كشفت شركة ثينكنغ ماشينز (*Thinking Machines Inc*) عام 1991 عن جهاز الكومبيوتر الخارق الذي تمتلكه وهو *CM-5*، فإن أول طلبية كانت من نصيب أكبر المراكز العلمية في الولايات المتحدة في لوس ألاموس *Los Alamos*، وجامعة كاليفورنيا في بيركلي (*Berkeley*) وجامعة بتسبرغ التي تضم مركز السوبر كمبيوتر. إن مثل هذه الآلات تمكن الشركات التي تملكها من القيام "بالحسابات الآنية لأحوال السوق". وهذا من شأنه أن يمنح هذه الشركات ميزة المعلومات عن أحوال السوق بشكل أدق وأسرع كثيراً من الغير، ولهذا أهمية قصوى وميزة عالية عن بقية الشركات التي لا تمتلك هذه الإمكانات في سوق متقلب. ومن خلال امتلاك وسائل الإعلام فإن بارونات المال يسيطرون على "الميول والأوضاع النفسية" في السوق، وهي عامل في غاية الحسم في عملية تحديد الأسعار.

لقد مورست وبكل نجاح عمليات خفض قيمة العملة بغرض نهب الاقتصادات النامية والناشئة حديثا، وتعد المكسيك مثالا حيا على ذلك وحالة دراسة أخرى. لم تكن السياسة الأميركية لترضى بأن تصبح المكسيك يابانا أخرى على حدودها الجنوبية. وكانت المكسيك برئاسة خوسيه لوبيز بورتيلو *Jose Lopez Portillo* قد استخدمت الأرباح المفاجئة التي جنتها من عائداتها النفطية بدءاً من عام 1976، في بناء وإنشاء بنية تحتية حديثة وصناعة معاصرة. وكانت المكسيك قد قامت بتأميم النفط عام 1939. وبعد أن تضاعفت أسعار النفط أربع مرات، توسعت صناعة البترول ، حيث تم تخطيط وتنفيذ مشاريع نفط وغاز جديدة، إلى جانب مشاريع البتروكيماويات الحديثة. كما تم تنفيذ مشاريع البنى التحتية مثل الموانيء والطرق والاتصالات السلكية. وفي عام 1981، بدأ شن الهجوم على العملة المكسيكية، البيزو *Peso*، والذي كان هجوماً منظماً ومنسقاً. وقد بدأ هذا الهجوم بمقابلة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز مع مدير المخابرات المركزية الأميركية الأسبق، والذي أصبح مستشاراً تجارياً للاعمال. وفي تلك المقابلة، قال المستشار إنه يعتقد أن الاستثمارات المكسيكية تشكل مخاطر سياسية، وأنه يتوقع أن يشهد البيزو انخفاضاً في قيمته في المستقبل القريب. وتم تعميم هذه الرؤية والتوقعات في الصحف الأميركية الأخرى ثم في الصحف المكسيكية. وكانت نتيجة ذلك هجرة رأس المال من المكسيك، حيث بدأ رجال الأعمال بتحويل أموالهم من العملة المحلية إلى

الدولار. وفي 1982/2/19، ومع استنزاف الاحتياطي بشكل كبير، انخفضت قيمة البيزو بنسبة 30% لتصبح الكثير من الشركات التي كانت تقرض بالدولار مفلسة. وفي 1982/8/20، قال وزير المالية المكسيكي، في اجتماع له مع 100 مصرفي أميركي بارز في مقر مجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إن المكسيك أصبت مفلسة وعاجزة عن سداد الدفعات المقبلة من القروض التي أخذتها، إذ لم يعد لديها أي مخزون من الاحتياطيات الأجنبية. وأعلن الرئيس المكسيكي لوبيز بورتيلو في شهر سبتمبر تأميم البنوك الخاصة في المكسيك، بما فيها البنك المركزي بانك أوف مكسيكو (*Bank Of Mexico*) الذي كان مصرفاً خاصاً في ذلك الوقت. وقال الرئيس إن هذه البنوك كانت طفيلية وتقوم على أساس المضاربة وأن 76 مليار دولار قد هرّبت من خلالها إلى خارج البلاد، وإن هذا المبلغ يعادل كل القروض الأجنبية خلال العقد الماضي التي استغلت في التصنيع. وظهر الرئيس المكسيكي في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية في الأمم المتحدة. وقال منتقداً معدلات الفائدة المرتفعة التي فرضها فولكر (*Volcker*) وتاتشر (*Thatcher*)، حيث كان يخاطب الجمعية العمومية وينتقد من جانب آخر الأسعار المنخفضة للمواد الخام: "لا يمكننا أن نشل اقتصاداتنا وندخل شعوبنا في دوامة أخرى من الأسى والتعاسة من أجل أن ندفع ديناً تضاعفت معدلات فوائده ثلاث مرات دون مشاركة أو مسؤولية من طرفنا، وطبقاً لشروط تفرض بالرغم من إرادتنا. إن ما نبذله من جهود للتغلب على مشاكل الفقر والمرض والجهل والاعتماد على الآخرين ليس هو ما سبّب الأزمة الدولية." عيّنت وول ستريت الرئيس السابق لشركة ميريل لينش (*Merrill Lynch*) في منصب وزير الخزانة الأميركي في إدارة الرئيس المنتخب، آنذاك، رونالد ريغان (*Ronald Reagan*). وأخبر الفريق المختص في إدارة ريغان الجمعية العمومية في الامم المتحدة أن الحل لأزمة المكسيك وغيرها من الدول المدينة يكمن في أن يقوم صندوق النقد الدولي "بضبط الأمور" في الدول المدينة وأن يعمل على زيادة صادرات السلع للعالم الثالث.

وكتب ويليام إنجدال أن أصحاب المصالح في البنوك الخاصة في كل من لندن ونيويورك "تمكنوا من جعل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي البريطاني بنك أوف إنجلاند (*Bank Of England*)، والأهم من ذلك السلطات النافذة في صندوق النقد الدولي، تلعب جميعا دور "البوليس" الدولي، فيما أصبح أشهر عملية نهب منظمة في التاريخ الحديث... وعلى نقيض ما يشاع بحرص وذكاء من انطباعات مهذبة في وسائل الإعلام في أوروبا وأميركا، فإن الدول المدينة دفعت من دمها ولحمها، كما دفع أنطونيو من لحمه ودمه، إلى أمثال شايلوك (*Shylocks*) القابعين اليوم في نيويورك

ولندن... لقد سخّر أصحاب هذه المصالح الخاصة الأزمة لتحويل وتوجيه سلطة المؤسسات الرئيسية الكبرى لفرض مصالح الأقلية من النخبة المختارة وهم البنوك الدائنة".

ومع نظام التصويت المتبع في صندوق النقد الدولي الذي يؤمن سيطرة كل من أميركا وبريطانيا، أصبح الصندوق أداة طيِّعة لفرض نموذج الرأسمالية الأنجلو- سكسونية على العالم. وإن جمع وتحصيل الديون من أكثر من 100 دولة في العالم يتم تحت حراسة كل من الصندوق والامبراطورية الأميركية بالتضامن نيابة عن عرّابي وول ستريت وحي المال في لندن.

وما لم تستطع الولايات المتحدة تحقيقه بالدبلوماسية أو القوة حققته عن طريق الأموال "الساخنة" سريعة الهروب. فقد تم تأميم شركات النفط الأميركية في المكسيك عام 1939، وأصبحت شركة بيمكس النفطية المكسيكية (*Pemex*) هي المالكة والمشغلة لصناعتي النفط والغاز في تلك الدولة منذ ذلك الوقت. وفي عام 1995، تضمن ما أسمي برنامج للإنقاذ برعاية صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة شرطاً ينص على وجوب إيداع كافة الإيرادات النفطية المكسيكية كضمان لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. ولم يقبل مسؤولو وزارة الخزانة الأميركية توقيع وزير المالية المكسيكي لوحده لهذا الالتزام. وطلبوا توقيع شركة بيمكس *Pemex* أيضاً. وكان من العلاجات التي تضمنتها الصفقة المذكورة بيع منشآت القطاع العام المكسيكي ومصانع الغاز ومجمعات البتروكيماويات. وبعد ذلك ببضعة أشهر تم إيداع إيرادات النفط العراقي في بنوك نيويورك لاستخدامها لتمويل مشتريات العراق من الدواء والغذاء تحت شروط صارمة. ويذكر أن العراق كان الدولة الأولى في الشرق الأوسط التي أممت شركات النفط الغربية بعد أن منيت محاولة تأميم النفط في إيران بفشل ذريع.

مسكينة هي المكسيك، فقد فعلت كل ما طلب منها للتمشي مع مباديء اقتصاد السوق الحر. لقد تم تعيين المكسيكيين ،الذين تلقوا تعليمهم في أميركا، لتولي مقاليد الاقتصاد المكسيكي وإرضاء من جاؤوا بهم إلى مناصبهم، ولم يخيبوا الظن بهم. فسرعان ما عمدوا إلى تحرير الاقتصاد، وانطلقوا في عملية خصخصة شاملة وحرروا قوانين الأسواق المالية، وألغوا الحواجز التجارية وقلصوا الدعم الحكومي والقيود على التجارة والمبادلات التجارية، وانضموا إلى اتفاقية الجات (*GATT*)عام 1993. ولمدة 13 سنة، كان مستوى المعيشة للفرد المكسيكي يتراجع بفضل تطبيق سياسات السوق الحرة والإصلاحات الاقتصادية. لقد تم الإيفاء بكل شروط السوق الحرة ووضعها موضع التطبيق وباتت أبواق الدعاية والإعلام التي يسخرها الممولين تكيل المديح والإطراء

للمكسيك واقتصادها. وقد أعلن عن أن المكسيك تعتبر مثالاً صالحاً لدولة طبقت الإصلاحات، بل إن رئيسها الجديد تلقى تعليمه في جامعة ييل، وهي الجامعة نفسها التي تقلى فيها كل من بوش وكلينتون تعليمهما.

لما كانت أسعار الفوائد في الولايات المتحدة منخفضة عما هي عليه في المكسيك، فقد كانت هناك فرصة طيبة لمدراء صناديق الاستثمار الأميركيين لتشجيع نشاطاتهم في المرابحة في المكسيك وذلك من خلال الاقتراض من الولايات المتحدة والاستثمار في المكسيك وجني فرق الفائدة في جيوبهم. ولما كانت المكسيك دولة قد تم تحرير قوانينها، مما يعني إمكانية خروج الأموال التي تستثمرها الصناديق في أي وقت، بدأت رؤوس الأموال تتدفق على المكسيك، وبدأ الممولون الأميركيون ومدراء الصناديق بخلق فقاعة السوق المالي. وارتفعت أسعار الأسهم أربع مرات في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات. وكان مستثمرون من الخارج (أوفشور) يملكون 50% من الأوراق المالية في سوق المكسيك، و25% من الدين الحكومي، وذلك إلى ما قبل وقت قصير من قرارهم بالانسحاب من المكسيك. وهكذا، فقد خلق المستثمرون العالميون الفقاعة وها هم الآن يفجرونها. وليس السبب عائدا إلى المكسيك، بل إن أسعار الفوائد في أميركا بدأت بالانتعاش، كما أن فرصاً أخرى للاستثمار في مناطق جديدة بدأت بالظهور أكثر إغراء من المكسيك. ومن كل الاستثمارات التي صبت في المكسيك لم يستثمر في الاقتصاد المنتج سوى 25 % بينما استخدمت 75% من الأموال في الأسواق المالية والمضاربات. وحتى ال25% التي نالها الاقتصاد المنتج كانت محددة أو موجهة لشركات متعددة الجنسيات، وكانت معاملاتها تتم فيما بينها بمعزل عن الاقتصاد المكسيكي. فكان مثلاً مصنع جنرال موتورز في المكسيك يتعامل مع جنرال موتور في ديترويت مستغلاً فقط العمالة الرخيصة.

وعندما ارتفعت أسعار الفوائد في أميركا بدءاً من مطلع عام 1994، كان لدى المكسيك احتياطيات معقولة من العملات الأجنبية. إلا أن الهجرة المستمرة للاموال الساخنة التي جاء بها الممولون جففت هذه الاحتياطيات، حتى إذا قاربت سنة 1994 على الرحيل، كانت المكسيك تخلو من أية احتياطات أجنبية تقريباً. وخسرت العملة المكسيكية حوالي 50% من قيمتها في غضون أسابيع قليلة. وأصبح احتمال حصول انهيار اقتصادي وشيكاً.

وحتى قبل أن تكشر الأزمة عن أنيابها كان لدى المكسيك على الصعيد العملي اقتصادان: أحدهما حقيقي منتج، والآخر اقتصاد مالي امتصاصي. ولقد تمت خصخصة وإعادة تكوين الاقتصاد الحقيقي ليكابد المعاناة ردحاً طويلاً من الزمن لاسترضاء الممولين العالميين ولتحصل المكسيك منهم على شهادة حسن

السلوك. فقد فتح هذا الاقتصاد على مصراعيه بعد تحريره من القوانين التي تحمي الصناعة الوطنية، ونتج عن ذلك أن خسرت صناعة الملبوسات أمام المنافسين من الولايات المتحدة. وهكذا دواليك، فهذه الصناعة لم يجر إعدادها لمتطلبات المنافسة الدولية قبل أن تفتح الحدود أمام المنافسة العالمية. ولما تصاعدت الأزمة وبلغت ذروتها في نهايات عام 1994، كان أحد خيارات المكسيك يتمثل في أن تتوقف عن الدفع وكتب الكثيرون بمن فيهم اقتصاديون أميركيون بارزون أن ذلك كان خياراً جيداً قابلاً للتطبيق، وربما كان هو الخيار الأفضل من ذلك الخيار الذي تبنته أو أجبرت عليه، ألا وهو طلب المساعدة من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي. وجاء في التقديرات أن الحاجة ماسة لمبلغ 50 مليار دولار تقريباً لوقف الهبوط المريع للبيزو—العملة المكسيكية— واستعادة النظام الاقتصادي. ومن الواضح أن الخطوط الطبيعية لتسويق خطة إنقاذ أميركية هو تمريرها عبر الكونغرس. ومن أجل ذلك فقد عمل روبرت روبن (*Robert Rubin*) (الذي كان يعمل لدى غولدمان ساكس (*Goldman &Co. Sachs*) في وول ستريت قبل استلام مهام عمله وزيراً للخزانة الأميركي) مع كل من غرينسبان (*Greenspan*) وسومرز (*Summers*) للمساعدة في استنباط وتدبير خطة ثم محاولة تسويقها في أروقة الكونغرس. وكانت بورصة نيويورك تدفع بالمسألة للمناقشة بسرعة، غير أن الكونغرس لم يكن في عجلة من أمره، فقد كان أعضاؤه يطالبون بربط أية مساعدات للمكسيك بضوابط تتعلق بهجرة المكسيكيين إلى الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك أن الناخبين الذين اختاروا أعضاء الكونغرس لم يكونوا متحمسين لاستخدام أموال الضرائب الأميركية لإنقاذ أحد خارج الولايات المتحدة. وبناء عليه، فقد اتصل عضو الكونغرس ريتشارد غيبهارت (*Richard A. Gephart*) بالرئيس كلينتون. وأبلغه أن خطته البالغة قيمتها 40 مليار دولار، على صورة قروض، ليس لديها أية فرصة لتحظى بالموافقة عليها في الكونغرس. ولم ييأس كلينتون وأتباعه، فقد تم إعداد خطة طوارىء ولكن هذه المرة دون المرور بالكونغرس. وقد وضعت تفاصيل الخطة ليلة الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام 1995، وما أن انبلج فجر الأول من شباط 1995 حتى كانت الخطة قد اكتملت. واستدعى كلينتون قادة الكونغرس إلى البيت الأبيض مبلغاً إياهم أنه سيقوم بتوقيع أمر تنفيذي بصدد خطة الإنقاذ الجديدة دون اللجوء إلى الكونغرس، وأنه يأمل بأن يحصل على مساعدتهم خارج أروقة الكونغرس. ولما كانت هذه الخطة قد صيغت وتم حشد التأييد والتشجيع لها بهدف مساعدة أرباب وول ستريت، فإن قادة الكونغرس يعلمون قبل غيرهم أنه ليس بمقدورهم معارضة هذه الخطة. وقد تعهد قادة الكونغرس هؤلاء بتقديم الدعم اللازم واضطروا إلى مغادرة البيت الأبيض من

الباب الخلفي لتحاشي الوقوع تحت أضواء كاميرات المراسلين وإلحاح الصحفيين! فالكثير من مثل هذه القرارات المصيرية تؤخذ خلف أبواب مغلقة وبعيداً عن الأضواء. وهكذا وافق أعضاء الكونغرس هؤلاء خلف أبواب مغلقة، على ما لم يستطيعوا الموافقة عليه في ردهات الكونغرس المفتوحة. واستعمل الرئيس كلينتون سلطاته التنفيذية بدلاً من أخذ موافقة السلطة التشريعية لإنقاذ أرباب رؤوس الأموال الاميركيين، وليس من أجل خاطر عيون المكسيك.

وكان تبرير كلينتون لتبني الخطة وتوقيع الأمر التنفيذي هو "أن المخاطرة الكامنة في الامتناع عن اتخاذ الإجراء أضخم من تلك الكامنة في الإقدام على خطة الإنقاذ. هذا هو الشيء الصحيح المطلوب اتخاذه". وقد تكونت حقيبة الانقاذ من العناصر التالية:

- 20 مليار دولار باستخدام صندوق المحافظة على الاستقرار التابع لوزارة الخزانة. فقد كان غرينسبان قد أعلن قبل أربعة أيام أن الخزانة لا يحق لها أن تستخدم أموال هذا الصندوق الذي كان مكرساً للدفاع عن الدولار. أما الآن، فقد أصبح هنا الممنوع جائزاً، فمن أجل عيون مضاربي وول ستريت تصبح كل الممنوعات جائزة.
- 4.5 مليار دولار من إقراض قصير الأجل يتعين الموافقة عليه من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي.
- 17.8 مليار دولار من صندوق النقد الدولي.
- 10 مليارات دولار على صورة قروض قصيرة الأجل من دول صناعية أخرى.
- 1 مليار دولار من كندا.
- 1 مليار دولار من أميركا اللاتينية.

ولكن ما هي الشروط التي رافقت حقيبة الإنقاذ هذه؟

- يجب على المكسيك أن تخضع سياساتها المتعلقة بالعرض النقدي، الإنفاق المالي، الاقتراض الأجنبي في المستقبل والائتمان المحلي إلى الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة والتي تم إملاؤها كجزء من خطة الإنقاذ تلك.
- يجب على المكسيك أن تبيع أفضل ما لديها من موجودات مثل الموانيء السكك الحديدية، البتروكيماويات، الاتصالات ... إلخ، لجمع مبلغ 12 مليار دولار. ويجب أن تبدأ عملية البيع على الفور بصرف النظر عما إذا كانت الأسعار قد أصبحت في الحضيض ومتدنية للغاية جراء الأزمة التي مرت بها البلاد.

- ينبغي على المكسيك أن تفتح الأبواب لتملك الأجانب في بنوكها والتي لم يكن يسمح للأجانب بالتملك فيها.
- على المكسيك أن تودع كافة إيراداتها النفطية لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.

ظن الرئيس المكسيكي أن هذه الشروط بالغة القسوة إلى حد كبير إلى درجة أنه لو وافق عليها فستشير إليه بأصابع الاتهام وكأنه قد تخلى عن سيادة المكسيك واستقلالها، وأنه حول البلاد إلى مستعمرة أميركية. وكان الرد عليه بمنتهى الفظاظة بأن تلك هي الشروط التي ينبغي على المكسيك أن توافق عليها. أما النتائج التي تلت توقيع هذه الاتفاقية عام 1995 فكانت :

- تقلص الاقتصاد المكسيكي بواقع 7%
- زيدت ضريبة القيمة المضافة (*VAT*) إلى 15%
- تم تخفيض الدخل الحقيقي بواقع 33% فيما قفز التضخم لتلك السنة إلى 40 %، بينما حدد سقف الزيادات للرواتب والأجوربواقع 7% كحد أقصى.
- ارتفعت أسعار الفائدة في غضون عدة أشهر من 15% إلى 130%
- أصبحت نسبة 30% تقريبا من كافة القروض في البلاد "غير عاملة" ولا تسدد في مواعيدها.
- آلت إلى الانهيار ثمانية من أصل أضخم ثمانية عشر مصرفاً رئيساً في البلاد، وأصبحت الحاجة ماسة لإنقاذ الباقي على يد الحكومة.
- أعلنت بعض الشركات الكبرى إفلاسها وبلغ مجموع الشركات التي انهارت ما يزيد عن 8000 شركة.
- سجلت أسعار الوقود زيادة بنسبة 48.5%
- زيدت أسعار الطاقة الكهربائية بنسبة 32%
- أصبحت البلاد، التي كانت مكونة من صغار المزارعين وكانت من بين الدول التي تصدر المواد الغذائية عندما كان المزارعون يتلقون الدعم الحكومي، أصبحت الآن دولة مستوردة للغذاء معتمدة عليه من جارتها الشمالية الولايات المتحدة.
- سجلت الجريمة تصاعداً كبيراً في معدلاتها.
- وجد مصرف بنكومر (*Bancomer*) أنه بحاجة إلى موقف سيارات يتسع لحوالي 75 ألف سيارة مرهونة لو استولى البنك عليها ممن توقف أصحابها عن دفع أقساطها.
- تم دفع 10% من إجمالي الناتج القومي للمكسيك، كفوائد على الديون.

- أقدمت عائلة أحد المزارعين الذين توفي عندما استولى البنك على أرضه جراء إخفاقه في تسديد القرض، على إحضار جثته إلى البنك احتجاجاً، قائلة إنه يمكنهم أخذ جثته تسديداً للدين!

ونتيجة لوصفات الصندوق والولايات المتحدة، فقد عانى الاقتصاد المكسيكي بشكل عام باستثناء ما يتعلق بالصادرات. وتم تحقيق فائض تجاري قدره 15 مليار دولار مع الولايات المتحدة، وبذلك ضمنت هذه الأخيرة تسديد الديون لنفس الجهات والأشخاص الذين تسببوا في المحنة الاقتصادية للمكسيك في بداية الأمر.

وربما يكون الاقتصادي المكسيكي كارلوس هيريديا (*Carlos Heredia*)، قد أصاب كبد الحقيقة عندما أعرب عن اعتقاده بأن الصادرات المكسيكية لم تكن في الحقيقة أمراً مساعداً للشعب أو للإقتصاد كما ساد الزعم بذلك. "لقد ارتفعت صادراتنا بنسبة 23% عام 1995، بينما انخفض الإنتاج المحلي بنسبة 7%، إننا في الحقيقة نجتاز مرحلة كبرى من تفكيك وتشتيت عناصر الطاقة الإنتاجية المكسيكية. دعني أفسر بمزيد من الإيضاح: إذا تركز الاقتصاد على صناعات التصدير فهذا يعني أن ثلاثمائة شركة فقط سوادها الأعظم من الشركات الفرعية التابعة للشركات الأميركية متعددة الجنسيات، كانت هي المستفيدة. وفي هذه الحالة، فإن ما يحصل فعلاً هو عمليات تبادل بين هذه الشركات وفروعها التي لا ترتبط بالاقتصاد المحلي. إن شركة جنرال موتورز تصدر قطع الغيار من شركتها الفرعية في المكسيك إلى أوهايو (*Ohio*) أو ميتشيغان (*Michigan*). ومنذ الانضمام إلى اتفاقية النافتا، سجل انتاج الصادرات التي تتداولها تلك الشركات فيما بينها وبين فروعها ارتفاعاً من (40) % إلى (55)%. وفي الوقت نفسه، فإن باقي الصناعات المكسيكية التي لم تكن موجهة أو معدة للتصدير لا تستطيع أن تكافح وتتغلب على الظروف خارج الحدود المفتوحة بسبب عدم قدرتها على المنافسة، فهي لا تستطيع الصمود في وجه المنافسة على معدلات الفائدة المرتفعة. صحيح ان المكسيك عززت طاقتها الانتاجية ولكن ذلك لم يكن مرتبطا بالبنية الهيكلية الاقتصادية، لأنها توجهت، في الغالب، إلى "الماكيلاندوراس *Maquilandoras*" أو لشراء موجودات أصبحت الدولة مضطرة لبيعها، ذلك أن الربع فقط من التدفقات الرأسمالية وجد طريقه نحو الاستثمارات المباشرة في المصانع، بينما الأرباع الثلاثة الأخرى وجهت نحو الأسواق المالية واستغلت في المضاربات.

إن أيا من صندوق النقد والبنك الدوليين لا يطلب صراحة منك أن تتبع سياسة أجور مخفضة، بيد أن الإطار العام للسياسة برمتها يؤدي إلى الوقوع في استراتيجية تعمل قصداً على ضغط الرواتب والأجور. إن هذا النمط معد

ومجهز لخدمة الصادرات، وتكريس الضغوط على الأجور من خلال إبلاغ الدول المعنية: إننا لن نستثمر في صناعاتكم التصديرية إذا لم تقدموا لنا مزايا تنافسية هي الأجور المخفضة. ولما كانت بقية القطاعات الاقتصادية تتأخر في العادة عن قطاع التصدير ثم تلحق به، فإنك إذا حافظت على الأجور منخفضة في هذا القطاع لتشجيع الصادرات لحقت به بقية قطاعات الاقتصاد. أما التناقض الأعظم فهو أننا منذ عام 1982 سرنا على هدى سياسات السوق الحرة التي أثبتت فشلها، وكنا بحاجة إلى من ينقذنا مرتين، ولم يكن ذلك المنقذ هو الحكومة المكسيكية، بل كان حكومة أجنبية."

تستقبل الولايات المتحدة ما نسبته 88% من الصادرات المكسيكية. ونتيجة للتباطؤ الذي أصاب الاقتصاد الأميركي عام 2001 فقد التجمع الصناعي المكسيكي "ماكيلادورا" (*Maquiladora*) 240 ألف وظيفة و350 مصنعاً. ولعب الاعتماد الكامل في الصادرات على الولايات المتحدة دوراً كبيراً ورئيساً في وضع الاقتصاد المكسيكي في حالة هشة وضعيفة للغاية.

كتب الدكتور سيرجي غلازييف (*Dr. Sergey Glazyev*)، وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية الأسبق في الحكومة الأولى للرئيس بوريس يلتسين (*Boris Yeltsin*)، في كتابه "الإبادة الجماعية لروسيا والنظام العالمي الجديد"، أن الإصلاحات التي فرضت على روسيا من قبل المؤسسات التي تولدت عن اتفاقية بريتون وودز، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، متطابقة تماماً مع تعريف المؤتمر الدولي للأمم المتحدة حول حظر جرائم الإبادة الجماعية والعقاب عليها، ولم تكن بالفعل سوى جريمة إبادة جماعية بحتة.

وعرفت الإبادة الجماعية على أنها جريمة ترتكب "بنية التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية عرقية عنصرية أو دينية وما إلى ذلك." وهذا لا يلتزم بالضرورة استخدام العنف الجسدي، بل كل الأدوات "التي من شأنها أن تفرض عن عمد على تلك الجماعة ظروف حياة ومعيشة تعود عليها بالتدمير الفعلي المادي كلياً أو جزئياً". لقد ارتكبت الرأسمالية "أبشع جرائم الإبادة الجماعية الوحشية في تاريخ العالم والبشرية باسم أنبل المثل والأهداف السامية في المجتمع. كما ارتكبت جرائم الإبادة في الثورة الفرنسية... والحروب النابوليونية... باسم مثل الحرية وقيمها، المساواة والأخوة! ومورست أيضا جرائم الابادة الجماعية بحق السكان الأصليين لأميركا الشمالية باسم التقدم. وكذلك الأمر في روسيا، حيث ارتكبت جرائم الإبادة الجماعية ضد رجال الدين والكنيسة والتجار والفلاحين في الفترة ما بين عامي 1917-1937، وذلك باسم العدالة العالمية الشاملة والسعادة... إن التطبيق العشوائي للمثل الإيجابية المزعومة والذي يتعارض في أغلب الأحيان بشكل كامل مع محتوى ما تتم

المناداة به، يجب ألا يجرّد تلك القيم والمثل من جوهرها الحقيقي." ويخلص غلازييف إلى ما عبر عنه وولتر ليبمان صراحة وبكل حزم: نشوء طبقتين: "الطبقة الخاصة المختارة"، و "جماهير الشعب الجاهلة". ورغم كل ذلك، فإنّ غلازييف يضفي على هذه المسألة بعداً آخر. "إن محتوى هذه الأفكار قد يتغير ويختلف، ولكن سمتها العامة هي التي تقسم الناس إلى فئتين، عباد الله المختارين، وما سواهم، بحيث تخضع الفئة الأخيرة، وهي فئة الجماهير الجاهلة، إلى إعادة التعليم والمحق والعبودية."

وطبقاً لغلازييف، فإن ما فعله صندوق النقد الدولي وإجماع واشنطن في روسيا بعد انهيار الشيوعية لم يكن سوى جريمة إبادة جماعية، نجم عنها تضاؤل سنوي في عدد السكان وصل إلى ضعفي المعدل الذي كان عليه في عهد ستالين، مع ما شهده من اضطهاد ومجاعة في الثلاثينيات، وهي، كما يقول غلازييف، الأسوأ في تاريخ روسيا الذي يمتد إلى ألف عام.

وفي الفترة ما بين عامي 1992-1997، مات ثلاثة ملايين روسي قبل أوانهم، أي أنهم قتلوا عمداً. كان حوالي 20 مليون روسي مدمنين على الكحول، بينما كان الشباب، الذين تقل أعمار معظمهم عن 25 عاما مدمنين على المخدرات.

ومنذ عام 1990، ازداد معدل الإصابة بمرض السل بمعدل 1.7 مرة وارتفعت نسبة الإصابة بالسيفلس 40 مرة، والإدمان على المخدرات 5 مرات، والتسمم جراء الكحول مرتين. وفي عام 1996 وحده، ازداد عدد المصابين بالإيدز بنسبة 800%. وفي الفترة ما بين عامي 1992-1996 انخفضت الرواتب الحقيقية بنسبة 52%، والرواتب التقاعدية بنسبة 45%، وكان قرابة 30 مليون روسي يحصلون على دخل أقل من حد الكفاف. وارتفع هذا الرقم ليصل إلى 40 مليون بعد الأزمة المالية عام 1998، أي بزيادة 10 ملايين شخص.

وفي دراسة قام بها معهد التنبؤ الاقتصادي القومي، التابع للأكاديمية الروسية للعلوم، تبين للمعهد أنه لو كان التغيير الاقتصادي قد تم على أسس صحيحة ما بين عامي 1991-1993 فإن ذلك كان سيؤدي إلى انخفاض في النمو لا يزيد عن 2%. وتنبأ المعهد بأن الاقتصاد كان سينمو بنسبة 3% على الأقل سنوياً في ظل ذلك التغيير الصحيح في النظام. أمّا تبرير الانهيار الاقتصادي الذي حدث بعد الاتحاد السوفييتي وكأنه مرتبط بالضرورة "بمرحلة ركود انتقالية"، فإن هذا التبرير زائف علمياً ولا أساس له من الصحة، ويمكن تفنيده ودحضه بسهولة، من خلال النظر إلى معدلات النمو التي شهدتها الصين،

والتي وصلت إلى ما بين 7-10% نتيجة تغير منتظم أكثر من ذلك الذي تم فرضه على روسيا.

ورغم معارضة البرلمان والمؤسسات الحكومية وخبراء الاقتصاد الروس، إلا أن سياسات صندوق النقد الدولي وإجماع واشنطن قد فُرضت على روسيا عام 1991، بالأسلوب والطريقة نفسها التي فرضت فيها هذه السياسات عينها على دول العالم الثالث شديدة الفقر، والتي حصلت على استقلالها حديثاً. لقد تمخضت السياسات المعروفة لصندوق النقد الدولي، والتي تتلخص في إلغاء التشريعات والخصخصة وتحقيق الاستقرار من خلال التخطيط النقدي الرسمي الصارم، تمخضت عن تخفيضٍ حادٍ في الإنفاق الاجتماعي وإنهاء الإنفاق على الأبحاث والعلوم، وإلغاء معظم وظائف ومهام الحكومة الفيدرالية ودفع الرواتب والأجور في غير مواعيدها المحددة وما شابه ذلك. وأصبح دور الدولة محصوراً في الحفاظ على الأمن والنظام إلى جانب إلغاء مراقبة الأسعار، وحماية الملكية، لا حماية حقوق الإنسان. وأصبحت كل مؤسسات الدولة موجهة نحو مصالح رأس المال العالمي والزبانية الرأسماليين المحليين الذين اعتنقوا مباديء المافيا.

ونتيجة لبرامج صندوق النقد الدولي والنظام المفروض من قبل الغرب والبارونات اللصوص الروس الجدد، لم يعد تصنيف روسيا من حيث معدل دخل الفرد متخلفاً عن الدول الصناعية فحسب، بل أصبحت روسيا تصنف خلف كل من تشيلي، والأرجنتين، والأوروغواي، والمكسيك، وهنغاريا، والبرازيل، وتركيا، وبولندة، والجزائر، ومصر ولبنان. وكتب غلازييف قائلاً: "إن غزو نابليون والاعتداءات الهتلرية الفاشية والحرب الأهلية المبيدة والعلاج بالصدمة الذي قام به صندوق النقد الدولي، أدت كلها إلى نتائج متشابهة: تدمير أكثر من ثلث الثروة القومية وخسائر هائلة في الأرواح."

تركزت الثروة في أيدي حفنة من الأشخاص في روسيا، ولم تختلف هذه الطبقة عن مثيلتها التي تركزت في أيديها ثروات الولايات المتحدة ، حيث كانوا من البارونات اللصوص الرأسماليين. ولا تختلف الطريقة التي امتلكت بها كلتا الفئتين الثروة في كل من روسيا والولايات المتحدة. ولعل بوتانين يعد مثالاً واضحاً على ذلك؛ فقد كتبت مجلة بيزنس ويك حول اجتماع بوتانين (*Potanin*) مع الرئيس الروسي بوريس يلتسين:

"... كان يقف خلف بوتانين (36 عاماً) خمسة من أمراء الأعمال في روسيا... إلى جانب أباطرة الطاقة، وكان هؤلاء يتحكمون في نصف الثروة الصناعية الروسية ويسيطرون عليها... ومنذ عام 1990، بنى (بوتانين) امبراطورية من الشركات والبنوك الصناعية ومجموعات الإعلام.... تعادل قرابة 10% من

إجمالي الناتج المحلي الروسي." وتحقق الجزء الأكبر من هذه الثروة عن طريق الخطط والمؤامرات القذرة والمخططات التي تعج بالخداع والاحتيال. وابتكر بوتانين مخطط "القروض مقابل الأسهم والحصص" ، حيث يمنح بموجبه الصناعات التي تفتقر للسيولة النقدية، والتي اختارها هو بنفسه، إلى جانب تقديمه قرضاً للحكومة. وحسب ذلك المخطط ، فإن أسهم وحصص تلك القطاعات الصناعية ستؤول لبوتانين في حال عجز الشركات عن سداد ذلك القرض. وعمل بوتانين عامداً على أن تكون تلك الأسعار منخفضة جداً بكل معنى الكلمة. ثم تحصّل بوتانين لنفسه على منصب نائب رئيس الوزراء ليعمل على أن تكون تلك الشركات عاجزة بالفعل عن سداد القروض في وقتها المحدد، وبذلك يضمن بوتانين انتقال الأسهم والحصص إلى حوزته. وبعد إنجاز هذه المهمة، عين بوتانين أحد أنصاره لينوب عنه في الحكومة التي تركها ليتابع أعماله. وبهذا الشكل، تم سرقة الشركات الصناعية التي بناها الروس خلال أكثر من سبعين عاماً، أما الأشخاص الذين بنوا تلك الشركات، فأصبحوا يعيشون في بؤس وفقر مدقع. ولم يكن المتقاعدون يحصلون على الحد الأدنى من رواتبهم التقاعدية، كما أن أجور ورواتب العمال، وحتى ضباط الجيش، لم تكن تدفع في مواعيدها، هذا في حال دفعها أصلاً. وانهارت المدارس والمستشفيات، ولكن بوتانين كان بخير وعافية! وبحلول عام 1997، كان بوتانين يملك إمبراطورية أعمال ضخمة، إلى جانب غيرها من الإمبراطوريات، حيث كانت تضم كلا من:

- مصرف أونيكسمبانك، إم إف كيه، (*ONEXIMBANK, MFK*)، ومصرف رينايسانس إنفستمنت بانك (*Renaissance Investment Bank*)
- ثالث أكبر شركة نفط وغاز في روسيا.
- شركة سفينزنيفيست (*Svynzinvest*) والتي تسيطر على 88 شركة هواتف إقليمية
- أكبر الشركات المنتجة للنيكل في العالم
- شركة فولاذ
- شركة طائرات
- شركة شحن بحري عبر الأنهار.
- 51% من صحيفة إيزفيستيا (*Izvestia Newspaper*)
- 51% من شركة كومسومولكايا برافدا (*Komsomolskaya Pravda*).

لابأس بهذه الثروة الطائلة لشاب في السادسة والثلاثين من عمره كان قبل سنوات قليلة نكرة لا يملك من حطام الدنيا شيئاً! ولا بد أن هذا الشاب قد تلقى الكثير من الدعم والمساعدة من مجتمع المال العالمي الخفيّ!

كان بوريس جوردان (*Boris Jordan*)، وهو أميركي هاجر أسلافه من روسيا خلال الثورة البلشفية، أحد أقوى الصلات التي يملكها بوتانين، وكان عمه المحامي في سويسرا "مستشاراً" لبوتانين. وفي عام 1993 ، عرّف عمّ جوردان كلا الرجلين على بعضهما بعضا حيث كان جوردان في السابعة والعشرين فقط من عمره، وجاء إلى موسكو ليدير مكتب مصرف كريديت سويس فيرست بوسطن (*CSFB*) في روسيا. ولا بد أن هذا الشاب كانت له الكثير من الصلات الوثيقة ليتبوأ منصبا كهذا في السابعة والعشرين من العمر! كما أنه ما من شك في أنه كان على مستوى عالٍ من المؤهلات. وبعد فترة وجيزة من وصوله إلى موسكو وتعرّفه إلى بوتانين، قرّر جوردان أن يكون له مصرف "رينايسانس كابيتال إنفستمنت بانك" (*Renaissance Capital Investment Bank*) الخاص به والذي يملكه وحده. وعندما أراد بوتانين أن يستملك 25% من شركة زفينز نيفست (*Svyazinvest*) التي تسيطر على 88 شركة إقليمية للهواتف، كان جوردان هو المسؤول عن تمويل ذلك المشروع. وللمساعدة على إتمام هذه الصفقة، تمت الاستعانة بجورج سوروس (*George Soros*) الذي استثمر 980 مليون دولار، وبذلك تكون الصفقة قد أنجزت.

بعد عقود من الزمان، توالت فيها برامج صندوق النقد الدولي الواحد تلو الآخر، و"وصفات" العلاج بالصدمة، تعرض الاقتصاد الأرجنتيني للتدمير الكامل. واعتقد الرئيس الأرجنتيني الجديد، إدواردو دوهالدي (*Eduardo Duhalde*) بعد أن عجزت بلاده عن سداد قروضها، أن التعاسة والبؤس والشقاء الذي تعيشه الأرجنتين كانت نتيجة مباشرة للنموذج الليبرالي الحديث لتحرير الاقتصاد الذي جاء به إجماع واشنطن. وعلقت المقالة الافتتاحية لمجلة بيزنس ويك- في عددها الصادر يوم 2002/1/21: "إن هناك شيئاً من الحقيقة في هذا الأمر... عادة ما يخطيء صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأميركية في التأكيد على التقشف بدلاً من النمو، بصرف النظر عن الظروف والعواقب. لقد سقطت إندونيسيا وكوريا وغيرهما من الدول الآسيوية في براثن الركود الشديد عام 1998، وعانت كساداً رهيباً بسبب إجراءات شد الحزام الصارمة المفروضة عليها بأمر صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فإن كوريا ومعظم الحكومات في تلك المنطقة كانت تحقق فائضاً تجارياً في ميزانياتها في الوقت نفسه، وبدأت كوريا تتعافى فقط عندما تحدّت صندوق النقد الدولي ووسعت سياستها المالية."

في أكتوبر عام 2001، أظهرت الإحصائيات أن 35% من سكان الأرجنتين كانوا يعيشون تحت مستوى خط الفقر، وارتفع هذا الرقم في يونيو من عام 2002 ليصل إلى 53%! وذكرت نشرة *EIR* في مقالة لها بعنوان "الربا

الدولي يفترس الأرجنتين" بتاريخ 2001/5/18:"ما من شك في أن المشكلة الرئيسة التي تعاني منها الأرجنتين هي دينها الخارجي الحقيقي الذي وصل في شهر ديسمبر من عام 2000 إلى 211.757 مليار دولار، والذي ستبلغ فوائده هذه السنة 36.365 مليار دولار من كل من القطاعين العام والخاص وفقاً لوزارة الاقتصاد. وستبلغ الفوائد المستحقة الأخرى على الدين العام الأرجنتيني ما بين عامي:(2001- 2005) 81 مليار دولار، دون احتساب الدين قصير الأجل الذي يبلغ 5.108 مليار دولار أخرى. وستبلغ تلك الفوائد عام 2001: 19.676 مليار دولار. وفي عام 2002: 16.547 مليار دولار، وفي عام 2003: 17.278 مليار دولار، وفي عام 2004: 15.121 مليار دولار، وفي عام 2005: 12.347 مليار دولار." ولكن من أين ستأتي الأموال اللازمة لدفع مستحقات هذا الربا الدولي. (1) الزيادة الحادة في الضرائب بدءاً من ديسمبر 1999 عن طريق شروط الاقتراض من صندوق النقد الدولي، (2) التخفيض الحاد في رواتب وأجور القطاع العام بنسبة 12-15% في مايو 2000، (3) البدء بسياسة التقشف في القطاع العام في ديسمبر 2000، (4) فرض ضرائب إضافية جديدة لتحصيل مبلغ 4 مليارات دولار.

لقد تسببت هذه الإجراءات الصارمة في انهيار القطاعات الصناعية وقطاع الإنشاء والتعمير، وغيرها من النشاطات الاقتصادية. وأدت إلى دفع المزيد والمزيد من سكان الأرجنتين تحت مستوى خط الفقر. ومع ذلك، ورغم كل تلك الإجراءات وعواقبها، إلا أن مستحقات الربا الدولي لم تدفع ولم تنته. لقد أدت وصفات صندوق النقد الدولي العلاجية إلى قتل المريض ألا وهو الأرجنتين التي عجزت عن سداد ديونها وفوائدها.

إن العالم الخاص بإجماع واشطن والعلاج بالصدمة الذي ينتهجه صندوق النقد الدولي يتمازج على أحسن ما يكون مع الوصفة العلاجية الجديدة التي اقترحها خبير اقتصادي بولندي في السوق الرأسمالية. لقد اقترح هذا الخبير أن تترافق إصلاحات صندوق النقد الدولي مع "بث الأفلام الإباحية على شاشات التلفزة، وبيع المشروبات الروحية الرخيصة في الشوارع وذلك من أجل تهدئة ثورة الشباب وتشتيت اهتمامهم بقضاياهم المصيرية ولتجريدهم من الوازع الأخلاقي وإفسادهم وتشويش حالة الاحتجاج والتظاهر الاجتماعي ضد سياسة "العلاج بالصدمة" التي يتبعها الصندوق". تلك ولا شك هي أخلاقيات ومثل وقيم صندوق النقد الدولي وإجماع واشنطن و وول ستريت وحلفائهم.

كتب بيت إنجاردو (*Pete Engardo*) في مجلة بيزنس ويك ، في عددها الصادر 2001/11/26، أن صندوق النقد الدولي "والذي أسّس... لحل أزمة ميزان المدفوعات التي كانت تهدد النظام المالي العالمي، قام بدلاً من ذلك بخلق

بيئة بيروقراطية عظمى تحاول السيطرة على دقائق الأمور في كل المجالات بدءاً من السياسات التجارية وانتهاءً بالبرامج الاجتماعية في العشرات من الدول النامية. وبذلك، فإن صندوق النقد الدولي ... كوّن لنفسه سمعة بأنه ينفق الكثير من وقته لدعم وتحرير أجندة السياسة الأميركية... وفي عقد التسعينيات، أضرّ صندوق النقد الدولي بسمعته ومصداقيته حين ظهر وهو يتبنى معايير مزدوجة: إن الدول التي تمنح قروضاً من صندوق النقد الدولي، والتي يعتبرها الغرب أهدافاً استراتيجية، مثل روسيا، قد سخرت من الإصلاحات وبدا أنها تفلت من قبضتها. ومع ذلك، ظل صندوق النقد الدولي يسيطر بشكل مطلق على دول مثل إندونيسيا، التي وجدت أن من المستحيل على الصعيد السياسي تلبية الشروط التي تجاوز عددها المئة والتي كانت حقيبة إنقاذها عام 1998 مرهونة بها. لقد خضع الكثيرون لأوامر ووصايا الولايات المتحدة التي كانت تواصل بحثها الدؤوب عن أسواق مفتوحة أكثر لصادراتها."

إن وصفات صندوق النقد الدولي التي أملاها كلينتون على إندونيسيا "وكأنها منزلة من الله" قد استقبلتها إندونيسيا والدول النامية، بل وحتى المؤسسة الأميركية، على أنها متصدعة وغاية في التحيز. وكما أوردت مجلة تايم *TIME*، فقد كتب خبير الاقتصاد ميلتون فريدمان (*Milton Friedman*) الحائز على جائزة نوبل، : "في رأيي أن صندوق النقد الدولي مسؤول بشكل كبير عن الأزمة الآسيوية." وكما قال جيفري ساكس *Jeffrey Sachs* الأستاذ في جامعة هارفارد: " لقد جعل صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأزمة (الآسيوية) أسوأ مما كان يمكن أن تكون عليه بسبب استمرارهم في تضييق الخناق على اقتصادات آسيا، مما أدى إلى تعكير الأجواء الاقتصادية وتخريب الأسواق. لقد حاول أولئك أن يسخروا الأزمة لتمرير أجندة الإصلاحات، لكن المشكلة تكمن في أنهم أساؤوا فهم المصدر الحقيقي للأزمة حتى انفجرت الأمور بين أيديهم". وهذا الكلام غير صحيح، فقد انفجرت الأمور في وجه أكثر من 200 مليون إندونيسي، أصبح 100 مليون منهم يعيشون تحت مستوى خط الفقر جراء ذلك الانفجار، وفي غضون أسابيع قليلة فقط. ولا تزال إندونيسيا تدفع الثمن.

إن آراء ثلاثة من خبراء الاقتصاد الحائزين على جائزة نوبل عام 2001 تعارض السياسات الظالمة لصندوق النقد الدولي. وهؤلاء هم: جورج آكيرلوف (*George A. Akerlof*) من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، ومايكل سبنس (*Michael Spence*) من جامعة ستانفورد وجوزيف ستيجليتز (*Joseph F. Stiglitz*) من جامعة كولومبيا. وقام هؤلاء الخبراء "بمعارضة الوصفات العلاجية التقليدية في سياسة صندوق النقد الدولي. ففي آخر أبحاثه ، يثبت آكيرلوف أن شيئا بسيطاً أو مقداراً قليلاً من التضخم قد يؤدي بالفعل إلى تخفيض مستوى البطالة. أما

ستيجليتز فينتقد بعنف وشدة، مطالبة الدول النامية التي ترغب بالحصول على قروض، بتخفيض الأجور ورفع معدلات الفائدة، لأنها سياسة في غاية السوء، مع أنها السياسة التي يعتبرها صندوق النقد الدولي وصفته العلاجية الرئيسية منذ عدة سنوات." وكان ذلك التعليق هو ما كتبه مايكل ماندل (*Michael J. Mandel*) في مجلة بيزنس ويك. أما جوزيف ستيجليتز (*Joseph Stigliz*) فيدحض، في كتابه الجديد "العولمة ومساوؤها" (*Globalization and its Discontents*) الحكمة التقليدية التي تقول إن التجارة الحرة والأسواق المفتوحة التي تميز العولمة هما أمران جيدان وحتميان. وما يضفي على هذه الآراء أهمية خاصة هو المصداقية التي يتمتع بها ستيجليتز. فهو سليل المؤسسة الاقتصادية الأميركية. وهو كما كتبت البيزنس ويك: "حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001، ورئيس مجلس مستشاري الرئيس الأميركي للشؤون الاقتصادية في عهد كلينتون، والخبير الاقتصادي الأول في البنك الدولي، ويعمل بروفيسوراً في جامعة كولومبيا حالياً". أما الرسالة التي يطرحها كتابه الجديد فهي أن العولمة لا تقدم العون والمساعدة للكثير من الدول الفقيرة. ويقول ستيجليتز إن: "أسواق الرأسمالية المفتوحة والتجارة الحرة والخصخصة من شأنها كلها أن تجعل الاقتصادات النامية أقل استقراراً. ويرى ستيجليتز أنه وبدلاً من الجرعات الزائدة من الأسواق الحرة، فإن ما نحتاجه فعلاً هو أن نجعل العولمة تؤدي وظيفتها بشكل أفضل، وذلك من خلال المزيد من التدخل الحكومي الذكي." ويمضي قائلاً: "إن منتقدي العولمة يتهمون الدول الغربية بالنفاق وهم على حق تماماً في ذلك." ويعبّر الكتاب، بالإضافة إلى ذلك، عن احتقارهم لصندوق النقد الدولي وسياساته. "من الواضح أن الكثير من السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي... قد ساهمت في حالة عدم الاستقرار في العالم بأسره." ويرى المؤلف أن صندوق النقد الدولي قد ارتكب العديد من الأخطاء الفادحة أثناء معالجته للأزمة الآسيوية عام 1997 والأزمة في روسيا عام 1998، والأزمة الأميركية اللاتينية التي كانت الأرجنتين آخر ضحاياها. ويضيف المؤلف أن الوصفات العلاجية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والتي تتمثل في تحرير الأسواق والخصخصة والتقشف المالي كانت الوسيلة الخاطئة لتحقيق النمو، وأن الصين وكوريا "قد نجحتا فقط لأنهما لم تتبعا معظم ما أملاه عليها إجماع واشنطن"، كما كتبت مجلة بيزنس ويك في تعليقها على كتاب ستيجليتز. "فبعد الأزمة، على سبيل المثال، قبلت كوريا حقيبة إنقاذ قدمها صندوق النقد الدولي، ولكنها قاومت الإصلاحات التي طالب بها الصندوق... ويقول ستيجليتز، إن تايلاند، على العكس من جارتيها، قد وافقت على وصفات صندوق النقد الدولي" بكل التزام، وكانت النتيجة: أن تعافت كوريا أسرع بكثير مما فعلت تايلاند.

ويشير ستيجليتز إلى أن أهداف صندوق النقد الدولي قد تغيرت "من خدمة المصالح الاقتصادية العالمية إلى خدمة مصالح المال العالمي."

كان ستيجليتز قاسياً وصريحاً حول صياغة وول ستريت لكل سياسات صندوق النقد الدولي. ولذلك، فإن المدراء التنفيذيين في الصندوق يحصلون على مكافآتهم من شركات وول ستريت. ويضرب ستيجليتز مثالاً على ذلك، ما حصل مع ستانلي فيشر (*Stanley Fischer*)، الذي كان يشغل منصب النائب الأسبق للمدير العام لصندوق النقد الدولي، والذي أصبح فيما بعد نائب الرئيس لمجموعة سيتي غروب. ويقول ستيجليتز في كتابه: "لا يسع المرء إلاّ أن يتساءل : هل كوفيء فيشر بكل هذا الثراء والمال مقابل التزامه ووفائه بتنفيذ كل ما كان قد طلب إليه؟" لم يصب الفشل صندوق النقد الدولي وإجماع واشنطن فحسب، كما خلص إلى ذلك ستيجليتز، لكنه أصاب النظام الذي أوجدهما، والرأسمالية المعلوماتيّة الأنجلو- سكسونية التي ولدت برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي انتدبتهما لترويج وحماية مصالحها.

في مارس من عام 2002، لاحظ ألان غرينسبان (*Alan Greenspan*) أن 40% من الزيادة في رأس المال القومي الأميركي خلال السنوات الستة الماضية قد نتجت عن الاستثمارات الأجنبية، وهذا يتطلب تدفقات هائلة من الفوائد التي تذهب للأجانب. وقال غرينسبان: "إن الدول التي سلكت هذا المسار بشكل ثابت قد عانت الكثير ولا شك، وسوف يلحقنا المصير ذاته." ومنذ أن تحولت مصالح البارونات اللصوص إلى اقتصاديات الكازينو العالمية، فأصبحوا أقل انخراطاً في الاستثمار الاقتصادي المنتج، توسعت الفجوة بين ما يستهلكه الاقتصاد الأميركي وبين ما ينتجه. وكتبت بيزنس ويك تقول: "ونتيجة لذلك، فإن الدين الخارجي المتصاعد للولايات المتحدة هو ولا شك أصعب المشاكل البنيوية التي تواجه الاقتصاد. وعلى النقيض من المتاعب الاقتصادية الأخيرة، فقد يكون من غير السهل الخلاص من وضع كهذا." ولكن إحدى وسائل الخلاص، تبعاً للتاريخ، بالنسبة للنظام الاقتصادي للبارونات اللصوص الأميركيين وغيرهم هي شن الحرب. وقد تستغرق الحملة الصليبية التي أعلن عنها جورج دبليو بوش عشر سنوات أو أكثر حسب قوله. إن نموذج النمو الوهمي لشركة صندوق إدارة رأس المال طويل الأجل (*LTCM*) وانهيارها المفاجيء ومنحنى النمو الوهمي لشركة إنرون وانهيارها المفاجيء أيضاً هما نموذجان لما سيؤول إليه الاقتصاد الكلي لما أسمي بالاقتصاد الجديد، حيث سينهار النظام برمته بالسرعة نفسها التي انهار بها صندوق إدارة رأس المال طويل الأجل وشركة إينرون، بل سيكون هذا الانهيار أيضاً على النحو المفاجيء نفسه.

" إن الصفقات الفردية لا تزعج خبراء الغرب كما يزعجهم احتمال أن تقوم المنطقة (الآسيوية) بتقليد النظام الاقتصادي الياباني الذي يعتمد على التصدير وإغلاق أسواقه أمام الآخرين. فلقد بدأت بعض الدول الآسيوية بالترحيب بالخبراء اليابانيين ليساعدوهم في تطوير سياساتهم الاقتصادية. ولقد أرسلت وزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية (*MiTi*) الخبراء إلى الصين بشكل منتظم لتعليمهم إدارة السياسة الاقتصادية والتطوير الاقتصادي.

"إذا لم نكن قادرين على التعامل مع (*MiTi*)، فلنتصور ما يمكن أن يؤول له الحال لو توجب علينا التعامل مع الصين بالطريقة نفسها خلال الخمسين سنة القادمة" مارك فوستر".

بزنيس ويك ـ عدد 10 إبريل 1995

"لإصلاح اقتصادهم على (القادة اليابانيين) أن يهدموا آخر أكبر نظام رفاه رأسمالي موجه من الدولة..."

تايم – 13 يوليو 1998

الفصل الثاني عشر

فرض نموذج الاقتصاد الأنجلو - ساكسوني

انتهاء الحرب الباردة

خلال الحرب الباردة، سمح للكثير من تنويعات الرأسمالية وصيغها أن تطفو على السطح، طالما بقيت تلك التنويعات والصيغ رأسمالية في جوهرها. وبذلك نشأ النموذج الياباني للرأسمالية، حيث الثقافة السائدة في البلاد تتمحور حول سيطرة المجموعات على الأفراد كجزء من الثقافة التاريخية لليابان. وبحكم الجوار وتشابه الثقافات قامت كوريا و"النمور" في جنوب شرق آسيا بتبني النموذج الياباني للرأسمالية. أما الدول الأوروبية، وبخاصة تلك التي تتمتع فيها الأحزاب الشيوعية بالقوة والعدد، أو تلك الدول المجاورة للاتحاد السوفييتي، فقد تبنت نموذجاً أكثر اعتدالاً للرأسمالية ذا توجه اشتراكي. وكان هذ النموذج كريماً مع العمال لما كانت تلعبه الدولة من دور كبير. وبعد انهيار الشيوعية، بات النموذج الأنجلو-أميركي من الرأسمالية، والذي يعرف أيضا بإجماع واشنطن، غير متساهل البتة. ولكونهم القوة العظمى المحتكرة الوحيدة، فقد تشجع مالكو تركيبة القوى في إجماع واشنطن على فرض نسختهم من النظام الاقتصادي العالمي، معتقدين أنه لا يوجد وقت أفضل للقيام بذلك من الآن. لقد سعوا إلى تغيير العالم كما سعى غورباتشوف إلى تغيير روسيا. وتماماً مثل غورباتشوف، فقد أصبحت لديهم الآن بيرسترويكا عالمية من المؤكد أنها لن تنتهي حيث يريدها إجماع واشنطن أن تنتهي. أما بقية الآيديولوجيات والنماذج المنسوخة عن الرأسمالية، فكانت تتعرض للاعتداء والتدمير تحت مسمّى "الإصلاح" بهدف فتح اقتصاداتها وجعلها أكثر تناغماً مع إجماع واشنطن. وبذلك يتشكل الاقتصاد العالمي الذي يتسم بالتجارة الحرة والتمويل الحر.

وبعد أن أصبحت الشيوعية في عداد الأموات، أصبح الممولون الأميركيون ينظرون إلى النموذج الرأسمالي الياباني، على أنه أصبح بعيداً كل البعد عن جوهر الرأسمالية. فهو نموذج تنافسي، ويشكل تهديداً للرأسمالية

العالمية التي يحاول الممولون العالميون أصحاب "إجماع واشنطن" فرضها على العالم، ونشرها في كل أرجائه. لم تكن اليابان تشكل ثاني أكبر اقتصاد في العالم فحسب، بل إن هذا الاقتصاد كان مغلقاً على غير اليابانيين. والأسوأ من ذلك، أن اليابانيين بدأوا يحاولون نشر هذا النموذج الرأسمالي وتعميمه على الدول الآسيوية الأخرى مثل كوريا، وإندونيسيا، وماليزيا وتايلند. وقد أظهرت هذه الدول نمواً وتطوراً هائلين بعد تبنيها للنسخة اليابانية من برامج التنمية حتى وصفوا بالنمور.

في ذلك الوقت، كانت آسيا تمثل حوالي 50% من معدل النمو في العالم. ومع أفول شمس الشيوعية، باتت الفرصة سانحة أمام أميركا لنشر مبادئها بالتجارة الحرة، التي ستسمح لها بتحقيق انتشار رأسماليتها العالمية على كل المستويات. لكن اليابان ونموذجها التنموي كانا يقفان عائقاً أمام الوصول إلى هذا الهدف. وبطبيعة الحال لن يسمح الممولون الأميركيون لكائن من كان أن يقف حجر عثرة في سبيل السيطرة على العالم عن طريق الأسواق الرأسمالية واليد الطولى للولايات المتحدة الأميركية.

لم تكن تلك المرة الأولى التي يظهر فيها الأميركيون على الشواطيء اليابانية .... "ففي عام 1853، ظهرت القوارب الحربية على خليج طوكيو وطالبت بحقها بممارسة التجارة... أما اليوم، وفي عيون الكثير من اليابانيين، فإن "السفن السوداء" الأميركية قد عادت لتنتقم. ولكنها هذه المرة تخلت عن حلتها العسكرية القديمة، واستبدلتها بالبنوك الاستثمارية الأميركية وصناديق تمويل الأصول وصناديق التغطية والمضاربين أمثال جورج سوروس (*George Soros*) الذين جاؤوا راكبين موجة الانتصار، بصفتهم مؤمنين بأن أسواق الغرب الرأسمالية القوية ستهزم النظام المالي المغلق، الذي نشرته اليابان وأوحت به لتتبعه آسيا بأسرها. وبينما كانت عدوى انهيار الأسواق الآسيوية تصيب الاقتصاد تلو الآخر، كانت الشركات الأميركية تمعن في المراقبة المكثفة لهذه الأنظمة بشكل كبير، لتحقيق ما لم تستطع 150 عاماً من المفاوضات التجارية أن تحققه... لنر: أصبحت البنوك الكورية الجنوبية والإندونيسية والتايلندية، والتي كانت في وقت قريب مضى تغلق أبوابها في وجه الأجانب، معروضة للبيع الآن. وفي طوكيو، كانت البنوك الاستثمارية الأميركية تشكل أكثر من 30% من حجم التداول في البورصة. وقام أرباب وول ستريت بالظهور في اليابان في الأشهر الأخيرة ليتخيروا ما شاؤوا من الأصول المتعثرة". (مجلة نيوزويك، عدد 2 فبراير من عام 1998، ص47).

لا بد أن اليابانيين في العام 1853 قد رأوا في أولئك الأميركيين القادمين على متن السفن السوداء مخلوقات غريبة ببنادقهم وأحذيتهم التي ينتعلونها وكأنهم رعاة بقر. كان هؤلاء من عالمين مختلفين: أحدهما كان قديماً قدم التاريخ، حين قام بتطوير ثقافته وحضارته الفريدة. أما العالم الآخر فكان عبارة عن بلد تم اكتشافه بمحض الصدفة. وقد انحدر رعاة البقر أولئك من أرض تسود فيها القوة لتصبح هي الحق، ولم تكن لديهم تلك الخلفية الحضارية، التي يمكن الاعتداد بها، على الرغم من أنه كان هناك "خليط من الثقافات" يتم تشكيله. كان الاعتقاد الراسخ لدى رعاة البقر أولئك، أن إبادة السكان الأميركيين الأصليين بالكامل هو من قبيل القضاء والقدر، إلى جانب كونه ضرورة حتمية. ولكن ذلك كان قبل 150 عاماً. أما اليوم، والعالم يودع القرن العشرين، فهاهم الأميركيون يعودون من جديد ولديهم الآن حضارتهم الخاصة القائمة على مبدأين: الاستهلاكية والرغبة. ولم يعودوا يعتمرون قبعات رعاة البقر وينتعلون أحذيتهم الجلدية الطويلة، بل إنهم جاؤوا بأنماط حضارية نالت إعجاب العالم أجمع. فهم لا يحملون الأسلحة، غير أنهم مدججون بأسلحة رأسمالية معلوماتية فتاكة يمكنها أن تدمر أي اقتصاد دون الحاجة إلى استعمال الأسلحة التقليدية. ولا يطالب هؤلاء الآن بالتجارة الحرة فحسب، بل إنهم يريدون من اليابان أن تغير حضارتها وتتنكر لماضيها وثقافتها وتغير أنماط حياتها. وباختصار فهم يريدون من اليابان ألاّ تكون اليابان.

لقد كانت عولمة الاقتصاد هي النتيجة التي توصلت إليها دراسات "السلام والحرب"، التي تم إجراؤها قبل الحرب العالمية الثانية وإبانها، وتعهّدها مجلس العلاقات الخارجية بالتنسيق والتعاون مع مخططي السياسة في وزارة الخارجية الأميركية. وتم التعبير مبدئياً عن هذه الرؤية بعبارة "المنطقة الكبرى" التي استنتجت الدراسة أنها ستشمل لا دول جنوب شرق آسيا فحسب، بل إن اليابان ذاتها يجب أن تكون ضمن حدود العالم الخاضع للهيمنة الأميركية. وحتى قبل قصف اليابانيين للأميركيين في بيرل هاربر (*Pearl Harbor*) ودخول هؤلاء الحرب العالمية الثانية، قرر المخططون أنه في حالتي السلم والحرب، فإن الاقتصاد الأميركي بحاجة إلى مجال واسع يتألف من نصف الكرة الغربي، المملكة المتحدة، باقي دول الكمونولث البريطاني (*Commonwealth*)، والإمبراطورية البريطانية، وشرق الإنديز الهولندية، والصين واليابان نفسها...

لقد تقررت أسواق هذه المناطق وموادها الخام كعناصر ضرورية ومواد لازمة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي تسلمت زمام قيادتها

الامبراطورية الأميركية. لكن اليابان أيضاً لها منطقتها الكبرى الخاصة بها، والتي يراها مخططو السياسة اليابانيون حيوية للمصالح القومية اليابانية. وقد أطلق على هذه الخطة اسم "منطقة شرق آسيا الكبرى للازدهار المشترك" (*Greater East Asia Co-prosperity Sphere*). وشعر اليابانيون أن الصين وإندونيسيا وتايلاند وبورما وماليزيا والفلبين وبعض جزر المحيط الهادي يجب أن تعمل كلها تحت لواء السيطرة اليابانية، للتأكيد على الاكتفاء الذاتي اقتصادياً. وهذا يفسر توجه اليابان إلى هذه الدول أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات لتشكيل منطقة اقتصادية كبرى، بعد أن بدأت الولايات المتحدة بممارسة الضغوط على اليابان. كما أن هذا ينطوي على تفسير لإبقاء واشنطن عيونها مركزة على اليابان في تلك المنطقة أيضاً.

لقد أدرك الأميركيون، بعد احتلالهم اليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية وإلقاء قنابلهم النووية على المدن اليابانية، أن إعادة القدرة اليابانية على التصنيع ضرورة تمليها الظروف، وبخاصة بعد أن أحكم النظام الشيوعي قبضته على الصين، مادام ذلك التصنيع يتم تحت سمع الولايات المتحدة وبصرها. لذا قرر مخططو السياسة في وزارة الخارجية الأميركية ومجلس الأمن القومي أن التصنيع في اليابان يتناغم مع رؤية الاقتصاد العالمي في المنطقة الكبرى. وفضلاً عن ذلك، فقد أورد المخططون السياسيون بشكل محدد أن اليابان لا تشكل أي تهديد ما دامت الامدادات النفطية إليها خاضعة مباشرة، بطريقة أو بأخرى، للسيطرة الأميركية.

لقد كانت الولايات المتحدة هي التي أعدت الدستور الياباني لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وظلت تراقب وتشرف على تطور الأنظمة الجديدة في اليابان على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وكانت اليابان، بسبب افتقارها إلى جيش قوي وطني، وافتقارها إلى السيطرة على مصاردها النفطية، تشبه ، في نظر المخططين الأميركيين، ليثاً منزوع الأسنان. وفي عام 1973، شكلت النخبة في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا اللجنة الثلاثية بغرض خلق الإجماع على السياسات الاقتصادية العالمية وغيرها.

كانت المشكلة بالنسبة لليابان أنها كانت "اليابان" حقاً. فهي تمتلك حضارتها الخاصة، التي تم مزجها مع الرأسمالية لإزالة الحدة والخشونة التي تتصف بها الرأسمالية في بعض نماذجها وحواشيها. وقد أفرز هذا الخليط من الحضارة اليابانية الشرقية والآسيوية والرأسمالية، نسخة معدلة من الرأسمالية التي كانت لها بعض وجوه الاختلاف مع الحضارة الأنجلو-اميركية الفظة وغير المصقولة:

- إن الحضارة اليابانية تضع المجتمع في مرتبة متقدمة على الفرد، وليس الأمر كذلك بالنسبة للرأسمالية الاميركية، التي ركزت نموها على الاستهلاكية والاستغلال البشع للرغبات والغرائز البشرية. كما أن أنماط ووسائل تنمية كل من الرأسماليتين مختلفة عن الأخرى، حيث كانت إحداها موجهة نحو الاستهلاكية، بينما الأخرى موجهة نحو التصدير.
- آمن اليابانيون بضرورة توفير الأمن الوظيفي لكل العاملين، وهو ما يعبر عنه بالوظيفة مدى الحياة. وقد وفر هذا العنصر للعمال اليابانيين راحة الفكر وهدوء البال والاطمئنان، مما جعلهم يكرسون كافة جهودهم لصالح شركاتهم. لذا، فهؤلاء أقل قلقا من نظرائهم الأميركيين، الذين يمكن أن يلفظهم أرباب العمل في لحظة لتحسين صورة الميزانية العامة لشركاتهم.
- إن النظرة الاستشرافية اليابانية تجاه المال والبنوك تختلف بشكل حاد عن النظرة الأنجلو- أميركية. فأموال البنوك بالنسبة لرجال المال الغربيين موجهة نحو السوق، أي أنها يجب أن توجه إلى حيث تدر عوائد أعلى. ومهمة الأموال في نظر هؤلاء هي أن تولد مزيداً من الاموال لا أكثر ولا أقل. أما بالنسبة لليابانيين، فإن البنوك تعتبر عوامل اجتماعية للتوازن والتثبيت. ويمكن أن تقرض البنوك أموالها للشركات والمؤسسات بفائدة زهيدة لتمكينها من المحافظة على تشغيل كامل القوى العاملة في دورات انحدار الاقتصاد. وبالنسبة لهم أيضاً، فإن البنوك تتركز مهمتها في توفير التمويل الرخيص للبلاد.
- إن ملكية البنوك والأداء المصرفي في النظام الياباني يختلفان عنهما في البنوك الغربية. فمساهمة الشركات كل منها في رأس مال الشركة الأخرى، بما في ذلك البنوك، يجعل حوالي 51% من أسهم البنوك لعملائها، الذين لا مصلحة لهم في زيادة كلفة الاموال، لأنهم، في المحصلة، هم الذين سيدفعون هذه الزيادة.

بعد انهيار نظام الحرب الباردة، بدأت كل من واشنطن وطوكيو تنظران إلى بعضهما بعضاً على نحو مختلف. وتبوأت طبقة جديدة من الاقتصاديين "التعديليين" أعلى المناصب في إدارة الرئيس كلينتون. وذهب هؤلاء إلى الاعتقاد بأن اقتصاد اليابان لا يعد مختلفاً فحسب، بل إنه يشكل تهديداً أيضاً للرأسمالية الأميركية العالمية. وتزامن هذا مع بدء ظهور أصوات يابانية تطالب بلادها بأن تقول لأميركا "لا" بالفم الملآن. فبعد سنوات من الاعتماد على الولايات المتحدة، بدأت المطالبات بالتخلص من نير الخضوع للولايات المتحدة. وقد شارك الياباني شينتارو إيشيهارو(*Shintaro Ishihara*) في تأليف

كتاب "اليابان التي تستطيع أن تقول لا"(*The Japan That Can Say No*) خلال أواخر الثمانينيات، أردفه بكتاب "آسيا التي تستطيع أن تقول لا" (*The Asia That Can Say No*) الذي ألفه بالمشاركة مع رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد. ويحث الكتاب الأخير اليابان على الالتصاق بآسيا والشرق، والتخلي عن روابطها مع الغرب، حيث يعتبر المؤلفان أن تلك الروابط والعلاقات غير طبيعية، فاليابان دولة ذات شعب آسيوي بدم آسيوي.

كما دعا كازو أوغورا (*Kazuo Ogura*)، إبان عمله سفيراً لليابان لدى هانوي *Hanoi* اليابان وجاراتها من الدول الآسيوية إلى تعزيز القيم الآسيوية التي تنطوي على النظام والجدّ والاجتهاد، وتقديم المجموعة على الفرد. وتمت ترقية أوغورا فيما بعد فعهد إليه بحقيبة نائب وزير الخارجية، ليكون مسؤولاً عن دائرة الاقتصاد الخارجي. ويدعو رئيس المدراء التنفيذيين لشركة فوجي زيروكس كومباني (*Fuji Xerox Co.*)، ياتارو كاباياشي (*Yotaro Kobayashi*)، إلى دعم هذه "العودة إلى حضن آسيا"، حيث صاغ شعار "اتركوا الغرب وادخلوا آسيا"، خلافاً للشعار الياباني عام 1850 الذي نادى "بالتخلي عن آسيا والتوجه نحو الغرب". أما مهاتير محمد، رئيس وزرء ماليزيا، فقد دعا إلى إقامة كتلة تجارية "آسيوية بحتة"، على غرار اتفاقية النافتا المقتصرة على الدول الاميركية، وإلى البعد عن الغرب. وقد وجد النموذج الياباني مزيداً من المؤيدين، الذين آمنوا به مثل "مجمول صاقب خان" الذي تلقى علومه في بريطانيا وأميركا، إلى جانب عمله سفيراً سابقاً لباكستان لدى المملكة العربية السعودية واليابان، وألف كتاباً أسماه "التجربة اليابانية وبناء الدولة في جنوب غرب آسيا"، يشيد فيه بالنمط الياباني الذي يركز على أهمية "الحكومة في عمليات السوق".

وهكذا شرعت اليابان تخطو للعودة إلى حضن الشرق. وقد انهمرت التهم التي أطلقتها وسائل الإعلام الغربية على اليابان بأنها تعرقل التجارة العالمية، وتضع أمامها العوائق. كما اتهمت اليابان بأنها "اليابان القلعة" (*fortress Japan*) التي كانت محصنة، وحدودها مغلقة في وجه منتجات الدول الأخرى، وطلب إليها أن تخفض فائضها التجاري مع الولايات المتحدة. وكلما كانت الضغوط تتركز على اليابان، كان توجهها نحو آسيا يزداد أكثر فأكثر. بيد أن التحول نحو آسيا بدأ يكتسب زخمه عام 1995، بعدما تصاعدت الضغوط التجارية الأميركية على اليابان. فشرعت اليابان بتعزيز علاقاتها وروابطها الاقتصادية والثقافية والسياسية مع آسيا بمعدل متسارع. وكان لذلك مردود كبير

ومغزى بعيد، فالدول الآسيوية لم تصبح فقط مراكز تصنيعية من خلال شركات محاصة مشتركة مع اليابان فحسب، بل أصبحت هذه الدول أسواقاً كبرى لاستيعاب المنتجات اليابانية. وبحلول عام 1997، كان الآسيويون يستوردون من السلع اليابانية أكثر مما تستورده الولايات المتحدة. وأصبح أضخم فائض تجاري لليابان مع هذه الدول، لكن الولايات المتحدة كانت ترقب الوضع عن كثب.

كتبت مجلة بيزنس ويك (في عددها الصادر في 1995/4/10 ص 112) ما نصه: "إن الصفقات الفردية لا تزعج خبراء الاقتصاد الغربيين بقدر ما تزعجهم إمكانية أن يصبح النمط الياباني للتنمية، الذي يهتم بتطوير الصادرات وووضع الضوابط على الواردات، مثالاً يصار إلى تقليده في مختلف دول المنطقة. وقد أخذت بعض الحكومات الآسيوية تستضيف الخبراء والمختصين اليابانيين، التماساً لمشورتهم حول تصميم وتطبيق سياساتهم الصناعية المطبقة في اليابان. ويذكر أن وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية خصصت خبراء لزيارة الصين بصورة منتظمة، لتزويدها بالتقنية والسياسة الصناعية والتنمية الاقتصادية. يقول مارك فوستر *Mark Foster*: "إذا لم يحالفنا النجاح في التعامل مع وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية، فلك أن تتصور ماذا يعني لنا ذلك خلال تعاملنا مع الصين على مدى نصف القرن المقبل." المشكلة إذن لا تكمن في اليابان فحسب، لكنها كامنة في الخطر الذي يمثله النموذج الياباني الذي يهدد بالانتشار في آسيا، بما فيها الصين. وقد لاحظ الأميركيون أن اليابان كانت توسع نشر صادراتها الثقافية. وكانت محاولة اليابان الدخول إلى هوليوود باهظة الثمن، حيث نجم عنها شركة محاصة تضامنية بكلفة بلغت المليارات من الدولارات. وكشفت شركة سوني اليابانية عن اضطرارها لشطب مبلغ 2.7 مليار دولار متعلقة بشركتها التضامنية في هوليوود مع شركة كولومبيا للإنتاج السينمائي. إلا أن اليابانيين أخذوا الآن بتوسيع امتدادهم الثقافي في آسيا، حيث مددت محطة التلفزة اليابانية العامة فترة بث برامجها من 105 دقائق إلى 12 ساعة يومياً. كما أن الكتب الهزلية والفرق الموسيقية بدأت تظهر بشكل واضح في الكثير من الأماكن في آسيا.

لقد بدأ اليابانيون بمنافسة الأميركيين في مجال نقل التقنية إلى الدول الآسيوية. وبدأوا بإرسال المهندسين الصناعيين اليابانيين المحالين إلى التقاعد لتطوير صناعة قطع الغيار في آسيا متحملين ما نسبته 75% من رواتبهم. وقد افتتحت شركة ميتسوبيشي (*Mitsubishi*) تسهيلات للأبحاث في الصين. وقد أثلج صدور المسؤولين الصينيين هذا التسابق والتنافس بين اليابان وأميركا على

تنمية وتطوير الصناعة الصينية. بيد أن ذلك لم يكن أبداً شعور المسؤولين الأميركيين، الذين لفت انتباههم أن بعض خبراء وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية قد أوفدوا لتقديم المشورة حتى إلى حكومات دول خارج آسيا مثل روسيا وبولندة. إن هذا العمل "التبشيري"، كما اعتبرته مجلة بيزنس ويك، كان يمر مرور الكرام دون أن تتنبّه له الصحافة الغربية، لكنه قد "يصبح خلال العقد المقبل ذا آثار عميقة ونتائج عويصة على الرأسمالية العالمية."

وهكذا أيقن تآلف أو إجماع واشنطن أن نمط الرأسمالية الياباني يعني تهديداً حقيقياً "لرأسماليتهم". وفي السابق كان النظام الشيوعي هو الخطر الذي يتهددهم، أما الآن فهو نمط الاقتصاد الياباني. فإذا كان بمقدوره أن يكون "ذا آثار عميقة على الرأسمالية العالمية" خلال العقد المقبل، فإن الوقت المناسب لشن الهجوم عليه بقوة هو الآن وليس غداً، على أن تتم العملية بطريقة لا تسفر عن أية خسائر لأرباب المال الأميركيين. ومع أن المجابهة بدأت خفية وراء الكواليس منذ عام 1990 وحتى عام 1995، إلاّ أن المعركة الآن قد انتقلت إلى المواجهة العلنية المكشوفة. لم يكن عام 1995 من الأعوام التي تذكر بالخير في تاريخ اليابان، إذ أنه بدأ بمشكلتين رئيستين: الأولى كانت مع الطبيعة، والثانية مع الولايات المتحدة. فقد التقى الرئيس كلينتون رئيس الوزراء الياباني في واشنطن بتاريخ 1995/1/11 حيث طالب كلينتون اليابان بإلغاء القوانين التي تحد من حرية التجارة وفتح أبواب الاقتصاد الياباني. وقد أرادت أميركا من اليابان أن تعمل على تحسين العجز التجاري لها مع الولايات المتحدة الذي بلغ عام 1994 63.7 مليار دولار. وبعد أقل من أسبوع، وتحديداً في 1995/1/17 ، ضربت هزة أرضية مدينة كوبي (*Kobe*) اليابانية، بلغت شدتها عشرة أضعاف الهزة التي ضربت مدينة لوس أنجيلوس. ومع ذلك، فقد ظنت اليابان أن التعامل مع الطبيعة، على قسوتها، كان أهون بكثير من التعامل مع أرباب القوة في الولايات المتحدة. وقد استنتج أرباب رؤوس الأموال الأميركيون أنه قد يكون مستحيلاً توقع خضوع اليابان للمطالب الاميركية لإلغاء القوانين الاقتصادية بالكامل من تشريعاتها الاقتصادية. وبدلاً من ذلك، بدا أن سياسة كيسنجر، المعروفة بسياسة الخطوة خطوة، هي التي وضعت موضع التطبيق مع اليابان والمواجهة الاقتصادية معها. وستتقدم الولايات المتحدة بمطالب محددة وستصر عليها وتمارس كافة الضغوط اللازمة إلى أن يتم تحقيق هذه المطالب المتزايدة. إن على اليابان أن تتغير من الداخل ولكن ستفعل ذلك شيئاً فشيئاً، وعلى وجبات متفرقة. فقد حددت وجبة العام 1995 بقيام اليابان بفتح أسواقها للسيارات وقطع الغيار اللازمة لها من الولايات المتحدة. وبدا هذا

الطلب معقولاً ومخاطباً للمنطق، حيث أن ثلثي العجز التجاري متعلق بالسيارات. وذهب اليابانيون في جدالهم مع الأميركيين إلى أن الآخرين قد ابتاعوا السيارات اليابانية لأنهم يحبونها أكثر من غيرها، فضلاً عن أنها على أية حال مصنوعة في مصانع يابانية داخل الولايات المتحدة. أما اليابانيون، فإنهم لا تستهويهم السيارات الاميركية، فإذا كان الأميركيون أنفسهم يفضلون السيارات اليابانية فلم لا يفعل ذلك اليابانيون؟ وحاولت بعض شركات صناعة السيارات الأميركية أن تبيع سياراتها في اليابان وصممت عجلة القيادة على اليسار على غرار ما هو متبع في الولايات المتحدة، بينما يثبت المقود في اليابان على اليمين لانهم يسيرون على الاتجاه الآخر في الطرق كما هو متبع في بريطانيا. لكن الممثل التجاري الأميركي لم يكن راغباً في سماع أي من هذه المناظرات والحجج. وقال إن الولايات المتحدة مصممة على فتح أسواق السيارات وقطع الغيار اليابانية أمامها مقابل ما تستورده اليابان. وأعلنت أميركا أنها ستقرر بعض الإجراءات المعينة ضد السيارات اليابانية. بما في ذلك فرض تعريفات على الاستيراد. وأعلن كيوهيكو ناناو (*Kiyohiko Nanao*) "إن هذه الإجراءات التي تتخذ من جانب واحد تشكل خرقاً للقوانين والقواعد الدولية"، وليست مقبولة لدى اليابان. وأعرب الاوروبيون عن اعتقادهم بأن التهديد والوعيد الأميركي يمثل مخالفة للبنود والنظام الأساسي لمنظمة التجارة العالمية، التي تم التوقيع عليها مؤخراً. ومنيت بالفشل الذريع المحادثات التجارية الأميركية اليابانية التي عقدت في 1995/5/5، وعلى إثر ذلك، وفي 7 /1995/5، اجتمع الرئيس كلينتون في البيت الأبيض مع وزير خزانته روبرت روبن (*Robert Robin*) وعدد آخر من المستشارين البارزين في الحقل الاقتصادي. وقد تركزت المحادثات على الشؤون التجارية اليابانية والإجراءات العقابية التي تزمع الولايات المتحدة أن تتخذها ضد اليابان إذا ما ظلت متمسكة بموقفها دون إذعان للمطالب الأميركية. وقد قرر فريق الماليين، الذين يدورون في فلك وزير الخزانة، أن الوسيلة الناجحة للإطاحة بعناد اليابان وتركيعها تتمثل في جعل الين قوياً إلى درجة كبرى مقابل الدولار، إذ أن مثل هذا الين سيحدث تخفيضاً هائلاً في الصادرات، وقد يؤثر بشكل حاد وعكسي على وضع الاقتصاد الياباني. أضف إلى ذلك أن وضع التعريفات الأخرى على اليابان سيكون له بعض الآثار الإضافية. واستفسر كلينتون خلال ذلك الاجتماع عن ردود الفعل التي ستصدر عن الأسواق المالية حيال هذه الحرب التجارية. وكان مدعاة هذا التساؤل أن مجرد التلميح بحرب تجارية في وقت سابق أدى إلى هبوط حاد على الدولار، وهبطت إلى الحضيض أسعار الأسهم في وول ستريت. وكان على واشنطن أن تدعم الأسواق في تلك الحالة. وسأل الرئيس،

كيف العمل الآن؟ وأجاب روبن بتأكيده أن أصحاب رؤوس الأموال ومتداولي العملات الأجنبية قد أخذوا احتياطاتهم وخفضوا قيمة الدولار تحسباً للعقوبات الأميركية على اليابان واستباقاً لها. كما أن هذه الإجراءات يجب أن تكون في دائرة أذهان أرباب الأموال ليتصرفوا على هدي منها. وبعد 40 دقيقة أصدر الرئيس كلينتون موافقته على أول مواجهة مفتوحة مع اليابان. وقد أعطت هذه المواجهة مهلة لليابان حتى نهاية شهر حزيران 1995 لتستجيب وتركع للمطالب الأميركية. وبخلاف ذلك، فإن العقوبات ضد اليابان والتعريفات على منتجاتها ستطبق عندئذ. لكن ضغوط الين السوبر كانت قد بدأت فعلاً. فقبل عشرة أعوام، كان الدولار يعادل 240 يناً يابانياً، أما الآن، وعندما رفع سعر الين إلى زهاء 80 مقابل الدولار، فقد بدأ مؤشر نيكاي (*Nikkei*) للأسهم اليابانية بالهبوط إلى مستويات تنذر بالخطر. وإذا تدنى إلى 15000 نقطة فما دون، فإن النظام المصرفي يصبح مهدداً بعدم كفاية رأس المال اللازم لممارسة العمليات اليومية، طبقاً للمعايير الدولية. كما تصبح مهددة قدرة النظام على الإقراض. وكلما اتجه الين نحو الصعود زاد معدل غوص المؤشر (نيكاي). واستمرت هذه اللعبة القاتلة إلى أن استسلمت اليابان أخيراً وأذعنت للشروط التجارية الأميركية حول المسائل المتعلقة بالتجارة. ولم تعد اليابان قادرة على تحمل المزيد من الضغوط. فمنذ انهيار سور برلين، انخفضت أسعار مؤشر نيكاي بواقع 60%، وفقدت الأسعار التجارية المحلية للعقارات ما يزيد عن النصف. وما دامت البنوك اليابانية تمتلك عقارات بتكلفة استملاكها الحقيقية وليس بقيمة هذه العقارات السوقية السائدة، فإن كثيراً من الميزانيات العمومية للبنوك لم تكن مشرفة في واقع الأمر، كما يتراءى للناظر لأول وهلة. كما أن مؤشر نيكاي لم يكن بأفضل مما كان عليه وضع العقار. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد حصلت طبقة الواحد بالمائة على الوجبة التي تريدها حتى الآن من اليابان، حيث أن المزيد من الضغوط قد يحدث أزمة اقتصادية عالمية لا يمكن السيطرة عليها، وقد يصيب رذاذها المموِلين الأميركيين أنفسهم.

وما أن استكانت اليابان للمطالب الأميركية حتى بدأ مفعول السحر الأميركي واضحاً ليخفف الضغط على الين. ففي غضون أيام من قبول اليابان للشروط الاميركية، لوحظ:

- أنه تمت مساندة مؤشر نيكاي بحوالي 27% ليرتفع من حوالي 14295 نقطة عند إعلان اليابان القبول بالشروط الأميركية إلى 18158 نقطة في السادس من آب.
- تحرك الين في الاتجاه المطلوب بحولي 25% بفضل مساعدة وتدخل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في غضون عدة أشهر. إن (85) يناً مقابل

الدولار يعتبر سعراً يحول دون تحقيق السواد الأعظم من الشركات اليابانية لأية أرباح. أما 90 يناً فهو سعر قد يمكن البعض من ذلك.

- أنه نتيجة لسياسة الين السوبر التي استخدمتها واشنطن في حربها التجارية مع اليابان، كان فائض اليابان التجاري العالمي قد انخفض بحلول شهر تموز من عام 1995 بواقع 23%.
- كان درساً قاسياً ذلك الذي لقنه أرباب المال الأميركيون، بالتناغم والتنسيق مع حكومة الولايات المتحدة، لليابان، ثاني أكبر اقتصاد في العالم. فإذا كان جورج سوروس قد تمكن وحده من الإمساك بخناق البنك المركزي البريطاني (بنك انجلترة)، فإن الحكومة الأميركية والممولين العالميين شنوا هجومهم على الاقتصاد الياباني بحجمه الهائل الذي كان عليه. أما مدى الضخامة التي كان عليها الاقتصاد الياباني فيمكن التدليل عليه بسوق هذا المثال: كانت موجودات بنك سوميتومو الياباني (*The Japanese Sumitomo bank*) تبلغ في حجمها حجم إجمالي الناتج القومي لكوريا الجنوبية بأكمله، التي تتبوأ المرتبة الحادية عشرة بين أضخم اقتصادات العالم. ومع ذلك، فإن اقتصاداً بهذا الحجم الهائل قد تمّ إخضاعه وتركيعه!.

ويعتقد نائب وزير المالية الياباني إيسوكي كاليبارا (*Eisuke Sakakibara*) أن بالإمكان تطبيق بعض عناصر الرأسمالية الأنجلو- سكسونية، "ولكني أعتقد أن اليابان في النهاية ستظل هي اليابان". ويعتبر ساكاكيبارا ملماً بكافة أنماط الرأسمالية، فهو مؤلف كتاب "خارج حدود الرأسمالية" عام 1990، الذي يشيد فيه بالملامح والمزايا الخاصة بنمط الاقتصاد الياباني غير الرأسمالي. وكان ساكاكيبارا قد حصل على درجة الدكتوراة *PhD* في الاقتصاد من جامعة ميتشيغان، كما عمل فيما بعد في التدريس بجامعة هارفارد. ولكن إجماع أو تآلف واشنطن لم يتقبل منهج ساكاكيبارا المعتدل، وإنما فضل إحداث تغيير جذري كامل لكل الملامح والخصائص غير الرأسمالية الأنجلو-سكسونية، التي يتسم بها النمط الرأسمالي الياباني، حتى ولو استدعى الأمر إحداث هزة اقتصادية مزلزلة في اليابان.

في عام 1997، تعرض القطاع المصرفي الياباني بالفعل إلى هزة مزلزلة. فالانهيارات الاقتصادية الآسيوية زادت الطين بلة، إذ كانت اليابان أكبر مقرض لهذه الاقتصادات. ففي الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام 1997، أعلنت شركة يامايشي للأوراق المالية (*Yamaichi Securities Co.*) إفلاسها، وسجلت واقعة الإفلاس هذه كأضخم عملية إفلاس من نوعها تشهدها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تدير استثمارات تبلغ 138 مليار دولار، وفي الفترة نفسها تقريباً كانت كوريا تتوسل إلى صندوق النقد الدولي

ليأتي حاملاً وصفاته العلاجية المرة. كانت كوريا قد بنيت على النمط الياباني وها هي الآن تقع بين أنياب وبراثن صندوق النقد الدولي.

علق رودي دورنبوش (*Rudi Dornbusch*) على الأزمة الكورية والعلاجات التي يقترحها لحل الأزمة، وذلك في عدد مجلة بيزنس ويك الصادرة بتاريخ 1997/12/8 قائلاً: "إن على كوريا أن تفتح أبواب اقتصادها على مصاريعها للاستثمار الخارجي، ويجب أن يستولي عليها المستثمرون الأجانب. كما يجب تنظيف هذا الركام الهائل من الفوضى بموجة من البطالة التي كان ينبغي أن تبدأ منذ زمن طويل. ولن تستطيع لا الحكومة الكورية ولا مجتمع رجال الأعمال الكوريين القيام بهذه المهمة. أما المستثمرون الأجانب والمقرضون وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة وأي طرف آخر فيجب عليهم جميعاً ألا يقبلوا بأقل من ذلك." كان ذلك ولا شك دعوة صريحة للاستيلاء الفظ على ممتلكات الغير، وهو ما يبدو أن وول ستريت كانت وما زالت تضمره لليابان.

قال الرئيس الأميركي بيل كلينتون، وبأسلوب يتسم بالصراحة والمباشرة بقدر ما تسمح به اللغة والأعراف الدبلوماسية، خلال حدث سياسي يوم الجمعة الموافق 1998/4/3: "نريد أن نكون متسمين بالاحترام وحازمين، في آن معاً، في حث اليابانيين على اتخاذ إجراء جريء. إن على أعضاء الحكومة اليابانية الدائمة أن يعلموا أن الاستراتيجيات التي كانت قابلة للتطبيق فيما مضى، عندما كانوا يمارسون السلطة والنفوذ بشكل كبير، لم تعد تناسب الظروف الحالية." (رويترز 1998/4/4). وباللغة غير الدبلوماسية فإن عبارة (أن نكون حازمين) تعني أن على الولايات المتحدة أن تمارس الضغوط المناسبة والضرورية لإحداث التغيير الذي تبتغيه الولايات المتحدة. وباللغة غير الدبلوماسية فإن عبارة (الحكومة الدائمة) هي النموذج الياباني للرأسمالية، الذي كان مقبولاً خلال فترة الحرب الباردة "لم يعد ملائماً اليوم" أي (غير مقبول) في الوقت الراهن، يعني فترة ما بعد الحرب الباردة. وقد تزامن إعلان رئيس الولايات المتحدة آنف الذكر مع انعقاد الاجتماع الآسيوي الأوروبي (*ASEM*) في لندن، الذي ضم 25 دولة آسيوية وأوروبية معنية بالشؤون الاقتصادية. وحدثت "مصادفة" أخرى في يوم 1998/4/3 نفسه، وهي الإعلان الذي أصدرته شركة موديز لخدمات المستثمرين (*Moody's Investors Service*) الذي خفضت بموجبه تصنيف الدين السيادي الحكومي الياباني من رتبة مستقر إلى رتبة سلبي. لقد حدث هذا كله لليابان، ثاني أضخم اقتصاد في العالم، في غضون ثلاثة أيام من تحرير اليابان لقطاعها المالي، فيما عرف لاحقاً باسم "انفجار

طوكيو الكبير". وفي ذلك الأسبوع من خليط "المصادفات" تراجع مؤشر نيكاي بواقع 7.3% وانخفض الين الياباني أيضاً إلى مستوى متدنٍ لم يبلغه منذ سبع سنوات، نتيجة لتخفيض تصنيف قروضها على أيدي موديز. إن مثل هذا التخفيض في التصنيف قد تم بناءً على مشاعر القائمين على شركة عرفت بعلاقاتها الوثيقة مع بيوتات النفوذ المالي العالمي. بيد أن تأثيره قد أصبح حقيقة مؤثرة فعلاً. فهل ستستمر الولايات المتحدة متزعمة النظام الرأسمالي المعلوماتي العالمي الجديد، وتحمل معول الهدم في الجسم الياباني إلى أن يستكين ويتخلّى عن نموذجه الاقتصادي؟ وحتى الرئيس الفرنسي رأى في بيان كلينتون تخطياً للحدود، وتجاوزاً لها، كما أبلغ رئيس الوزراء الياباني خلال اجتماعهما معاً على هامش قمة (*ASEM*)، وذلك بعد بضع ساعات فقط من إصدار كلينتون بيانه، حيث قال: "إنه ليس من شأن الآخرين أن يملوا على اليابان ما يجب أن تفعله وما لا يجب، إذا ما أرادوا إسداء النصح لها." صحيح أنه "ليس من شأن الآخرين أن يملوا على اليابان"، ولكن الولايات المتحدة ليست "الآخرين" بل هي رأس الحربة والقوة الرعناء للنظام المالي العالمي الجديد.

ولعله من المفيد أن ننوه إلى أن الإعلان المرعب الثاني الذي صدر عن (موديز) بصدد اليابان، جاء في الوقت الذي كانت فيه الدول الآسيوية تعقد لها قمة في الفلبين أواخر شهر تموز 1998، عشية انتخاب رئيس وزراء ياباني جديد. وقد زعمت موديز والمستثمرون الذين تدورفي فلكهم أنهم معنيون ويساورهم القلق بصدد الاقتصاد الياباني. ونلاحظ أن الهجوم الشرس على النظام المالي الياباني قد أخذ يتكشف خلال الربع الأول من عام 1998. وبدا الوضع مشابهاً لما كان عليه في كوريا قبل عامين من استيلاء صندوق النقد الدولي على مقدرات كوريا الاقتصادية باسم إنقاذ كوريا. وفي ذلك الوقت، اكتشفت معلومات داخلية عمّا كانت كوريا قد علمت به منذ الوهلة الأولى، وهو تعاون بين الحكومة ورجال الأعمال والبنوك على الطريقة الكورية. وقد أدين رئيسان كوريان وألقي بهما في غياهب السجن ثم أطلق سراحهما بعد أن استوفي الغرض من إفشاء هذه المعلومات ومسرحية المحاكمات التي أعقبتها.

والآن، وعلى حين غرة، يكتشف أن وزارة المالية اليابانية المكروهة من وول ستريت تعجّ بالفساد! ومورست الضغوط الهائلة على أولئك الذين أعربوا عن مقاومتهم لإحداث التغيير على نمط الرأسمالية اليابانية. وأحيل بعض هؤلاء إلى المحاكم، بينما انتحر بعضهم الآخر... فهل ستكون اليابان كوريا أخرى؟ قد يبدو السؤال هذا في غاية السذاجة، ولكن إشاعات انتشرت في

وسط الأسواق المالية والعالمية، أفادت بأن مسألة إنقاذ اليابان أمر محتمل، وأن اليابان ستقدم سنداتها كضمان. وبالطبع فإن ذلك الإنقاذ لم يكن ليحدث، ولكن صدور شائعة كهذه في أوساط المال والدوائر التمويلية لا يخلو من أي استنتاج أو استدلال؛ فهو يعني ولا شك أن دوائر المال والتمويل ستبقى تطرق اليابان على رأسها حتى تستكين وتغير نموذجها الاقتصادي، حتى وإن وصلت إلى مرحلة الركود الاقتصادي. ولا أدل على ذلك مما نشرته مجلة تايم في عددها الصادر في 1998/7/13، عندما قالت: "حتى يعدّلوا اقتصادهم، فإن عليهم (القادة اليابانيين) أن يدمروا آخر أكبر دول الرفاهة (اليابان) الرأسمالية في العالم، وهو ما كانوا يمقتون القيام به. فالنموذج الياباني الغريب للرأسمالية يدمج بين المعونات الحكومية ذات الطابع الاشتراكي والتخطيط المركزي وأسواق العمل الصارمة." لقد استمرت وول ستريت وحلفاؤها في واشنطن في تضييق الخناق على اليابان خطوة خطوة، وفي وأد نموذجها الرأسمالي. وبمجرد صدور أول مطالبة بإلغاء التشريعات، كانت وول ستريت ومالكوها يتحركون من فورهم لتنسيق كل القوى والجهود لفرض تلك المطالبة وتنفيذها على حساب اليابان. ومع انقضاء العقد الأخير من القرن العشرين، كانت اليابان قد أصبحت "اثنين في واحد" ، وكل "يابان" منهما تعمل في الاتجاه المعاكس للأخرى. إن السيطرة على السياسيين والتحكم فيهم أكثر سهولة لوول ستريت من السيطرة على "أعضاء الحكومة الدائمة"، وهو الاصطلاح الذي استخدمه كلينتون في الإشارة إلى البيروقراطيين، مثل وزارة المالية (*MOF*). وفي حكومة رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي (*Junichiro Koizumi*) نفسها كان وزير البنية التحتية، شيكاجي أوجي (*Chikage Ogi*)، يعلن في 2002/4/26 أن وزارة الإنشاء والتعمير قد شرعت في خطة مئوية (من مئة عام) للتخطيط للبنية التحتية في اليابان. وعلى الطرف الآخر كان وزير الاقتصاد هيزوتاكيناكا (*Heizo Takenaka*)،الذي تلقى تدريباته في جامعة هارفارد قد أعلن قبل أربعة أيام أن ميزانية الأشغال العامة لا بد وأن تقلص من 230 مليار إلى 153 مليار دولار، أي بنسبة 30% سنوياً على مدى خمس سنوات. وفي ذلك الوقت نفسه، كان وزير المالية، ماساجورو شيوكاوا (*Masajuro Shiokawa*)، يشن هجوماً على صندوق النقد الدولي بسبب "تدخله في شؤون اليابان".

وبدأت وكالات التصنيف المملوكة من وول ستريت بالتلويح بتخفيض رتبة السندات الحكومية اليابانية (*JGB*) خلال شهر مايو. أما نائب الرئيس في شركة (موديز *Moody's*)، والمسؤول الأعلى للائتمان للمخاطر السيادية، فقال في 4/26 إنه كان متيقناً من أن وكالته ستخفض تصنيف رتبة اليابان في مايو 2002. وعبّر وزراء المالية في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في

واشنطن قبل خمسة أيام عن قلقهم، وأرادوا تضمين رسالة تحذير حول العجز الحاد في الحساب الجاري الأميركي في البيان الرسمي الختامي، لكن الولايات المتحدة عارضت بشدة مثل هذا التحذير العلني. وصرح وزير المالية الفرنسي في المؤتمر الصحفي في صندوق النقد الدولي أن فرنسا تعارض بشدة وقوة موقف وزير الخزانة الأميركي من أن العجز لا يشكل عقبة كأداء في وجه الاقتصاد العالمي. وقد قامت شركة موديز فعلاً بإعلان تخفيضها درجة السندات الحكومية اليابانية من *AA* إلى *A2* بحيث أصبحت هذه السندات اليابانية في مستوى السندات الحكومية لبولندا ولاتفيا (*Latvia*)، أي أنها ليست أقل مرتبة من سندات الدول الصناعية السبع بل هي أقل مرتبة من دولة مثل بوتسوانا (*Botswana*).

لقد أعلنت وزارة المالية اليابانية بأن ما قامت به موديز غير معقول، كما أنه غير حقيقي على الإطلاق. كما أعلنوا أنهم لن يغيروا سياساتهم وأن ما قامت به موديز لم يكن بناء على حقائق وأن مثل هذا القرار الهام قد تم إعلانه حتى بدون بيان أي أسباب.

لقد تم خلق مثل هذه الوكالات كموديز أصلاً لتخدم وول ستريت وليس اليابان أو النظام المالي العالمي الذي طالما قاسى من ممارسات وول ستريت غير المسؤولة. لكن الحقيقة تبقى، وهي أن وكالات مثل موديز مملوكة من وول ستريت تستطيع أن تمارس ضغوطاً هائلة حتى على دولة كاليابان! فلو قامت هذه الوكالات بتخفيض السندات اليابانية الحكومية ثانية، فسوف تضطر البنوك بما فيها اليابانية للتخلص من هذه السندات لكي لا يتم تخفيض درجاتها هي أيضاً، ولو لم يفعلوا ذلك فسوف يقوم المودعون بسحب ودائعهم مما يسبب لهم مشاكل كبيرة.

ويعتقد الكثيرون أن الاقتصاد الأميركي في حقيقته ليس أفضل حالا، بل هو أسوأ حالا بكثير من الاقتصاد الياباني، وإذا كانت السندات اليابانية الحكومية في وضع سيء فإن من السندات الحكومية الأميركية ما هو في وضع أسوأ. ويناقش البروفيسور يوكيو يانبي (*Yukio Yanbe*) من جامعة كوبي (*Kobe*) هذه القضية بشكل مقنع حقاً، فكتب في صحيفة أشاي نيوز (*Ashai News*) في 6/2/ 2002: "تجدر الملاحظة إلى أن وكالات التصنيف هذه هي في نهاية المطاف شركات خاصة أميركية. إن وكالات التصنيف الائتماني لا تقدم الدلائل اللازمة ضد اليابان. ولذلك، فإن تصنيفاتها لا تعدو كونها دليلاً استثمارياً خاصاً." ومن المسلم به، أن العجز الحكومي الياباني كرقم مجرد يبلغ 120% من إجمالي الناتج المحلي، بينما لا يتعدى العجز الأميركي ومثيله في الدول الاوروبية

الكبرى 60%. وأضاف البروفيسور يانبي إن دين السندات الحكومية اليابانية يبلغ 400 تريليون ين (3.25 تريليون دولار). "ولكننا لن نحصل على الصورة من كل جوانبها إذا ركزنا اهتمامنا على الدين العام. إن الحكومة اليابانية تملك أيضاً أكثر من 400 تريليون ين (3.25 تريليون دولار) في شكل أصول مالية، بما فيها صناديق التقاعد والاحتياطيات بالعملة الأجنبية" ، مشيراً إلى أن صافي الدين المركزي للحكومة يبلغ صفراً. وفي المقابل، فإن صافي الدين المركزي الحكومي الأميركي، نظراً لعدم امتلاك الولايات المتحدة لمثل هذه الموجودات، يبلغ على الأقل 5 مليارات على شكل أذون خزانة معلقة. وحتى لو قبلنا فكرة أن طوكيو مسؤولة عن كل ديون البلديات والحكومات المحلية، والتي تقدر ب 300 تريليون ين أخرى، فإن ذلك يجعل صافي الدين يشكل ما نسبته 51% فقط من إجمالي الناتج القومي، وهو أقل من المعدل في أوروبا والذي يصل إلى 55 %".

"ومن عام 1991 وحتى 1998، بقي صافي الدين الحكومي نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي ثابتاً على +50%. وفي عام1994 ارتفع هذا الرقم إلى 60%، ومع ذلك ظلت السندات الحكومية الأميركية تحظى بأعلى التصنيفات. ولو كان ذلك التصنيف دقيقاً، فإنه ليس هناك من سبب يحول دون حصول السندات اليابانية على أعلى تصنيف" ، كان ذلك ما خلص إليه البروفيسور يانبي.

"ثانياً، إن القدرة على بيع السندات كاملة في اليابان هي أكبر جداً بكثير مما هي عليه في الولايات المتحدة. وهناك فائض سنوي يتجاوز حدود 10 تريليونات ين في اليابان، بالرغم من عمليات بيع السندات بشكل كبير. أما في الولايات المتحدة، فإن هناك عجزاً سنوياً يقدر ب 100 مليار دولار (12.5 تريليون ين). لذا، فإن الحكومة الأميركية اضطرت للاعتماد على المستثمرين الأجانب لتحقق نسبة جيدة من عمليات بيع السندات الحكومية الأميركية."

"ثالثاً، وبالنسبة للقدرة على استيعاب السندات في المستقبل، فإن اليابان أكثر استقراراً من الولايات المتحدة. فاليابان الآن هي أكبر دولة دائنة في العالم، حيث يصل صافي موجوداتها الخارجية إلى أكثر من 130 تريليون ين. أما الولايات المتحدة، فكانت في التسعينيات من القرن العشرين تعتبر صاحبة أكبر عجز في العالم حيث وصل صافي اقتراضها من الخارج إلى حوالي تريليون دولار."

لا تهتم الولايات المتحدة و وول ستريت بأي حال من الأحوال بالحقائق الأكاديمية عندما يتعلق الأمر بنظامهما العالمي الجديد. فهم لا يؤمنون إلاّ بأن القوة هي الحق، وأنهما تريدان من اليابان أن تخضع لهما وتفعل كل ما تريدانه وكل ما تأمر به وول ستريت وأدواتها في تآلف واشنطن.

إن العلاقات الحالية التي تشكو منها اليابان هي نتيجة حتمية لإلغاء تشريعاتها وللرأسمالية الأنجلو-سكسونية التي صدرتها وول ستريت لليابان، وفرضتها عليها القوى العظمى في واشنطن بالتعاون مع مالكي وول ستريت. "إن لعاب وول ستريت ليسيل على احتمال قدرتها على الاستيلاء على 9 تريليونات دولار من الموجودات المالية التي تملكها الأسر اليابانية". لقد أدى النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية الأنجلو- سكسونية إلى خلق عوالم ثالثة في داخل كل دولة صناعية تبنت هذا النموذج. لقد عادت عليهم ببطالة هائلة اعتبرتها إحدى المتغيرات التي تقل شأناً وأهمية عن أرباح المساهمين. أضف إلى ذلك ما نجم عنها من التفاوت في الثروات، والحروب التي وقعت وطأتها على كاهل مواطنيها. وحتى لو لم يكن النموذج الياباني قبل أن تسحقه وول ستريت مثالياً، فإن "... لديه الكثير من الإنجازات التي يفخر بها. كان الفقر شبه منقرض، والدخل موزعاً بالتساوي أكثر من أي مكان آخر في العالم. كانت اليابان، وقتئذ، تتمتع بمجاميع ضخمة من المدخرات وفائض تجاري هائل" كما تقول مجلة بيزنس ويك. ورغم ذلك، فإن هذا الاقتصاد هو عينه الذي قالت عنه مجلة تايم *TIME* إن على اليابان "أن تدمره" لأنها "آخر دولة رفاهة رأسمالية كبرى في العالم".

"إنني أرى في المستقبل القريب أزمة تلوح في الأفق وهي تقضّ مضجعي وتسلبني راحتي خوفاً على أمن بلادي؛ لقد تربعت الشركات على عرش البلاد نتيجة للحرب، وسيتلو ذلك عصر من الفساد في المناصب العليا، وستعمل قوى المال كل ما في وسعها لإطالة أمد ذلك العصر وسيادته وديمومته، من خلال حرمان الآخرين حقوقهم حتى تتركز كل الثروات في أيدي قلة قليلة، ولتؤول هذه الجمهورية إلى الدمار".

إبراهام لينكولن *Abraham Lincoln*
الرئيس الأميركي

"نعيش في زمن وصل إلى حافة الخراب الأخلاقي والسياسي والمادي. لقد أصبحت الشركات هي التي تهيمن على الانتخابات، والمشرعين والكونغرس، حتى وصل هذا الخراب الأخلاقي والسياسي إلى المحكمة العليا... أما الجرائد فهي إمّا مموّلة منهم أو أنها مكتومة الصوت. كما أن الرأي العام قد تم إسكاته. وبينما يزدهر أصحاب الأعمال فإن بيوتنا مرهونة، وعمالنا معدومون، وتسرق الأراضي ليتم بناء ثروات خيالية غير مسبوقة في تاريخ العالم من أناس يحتقرون جمهوريتنا، ويعرّضون الحرية إلى الخطر. ومن رحم اللاعدالة الحكومية تولد طبقتان- المسحوقون وأصحاب الملايين".

إيغناتيوس دونيللي *Ignatius Donnelly*
في مؤتمر حزب الشعب في الربع الأخير - القرن التاسع عشر

الفصل الثالث عشر

أميركا: من حلم إلى كابوس

اختطاف الجمهورية الأميركية

منذ عام 1816، أبدى الرئيس توماس جيفرسون (*Thomas Jefferson*) قلقه البالغ حيال مستقبل الحلم الأميركي، حيث قال في ذلك العام: "آمل أننا سنتمكن من القضاء على أرستقراطية شركاتنا المالية ووأدها في مهدها، فقد تجرأت على تحدي حكومتنا في استعراض لقوتها واستخفافها بقوانين دولتنا".

وفي العشرينيات من القرن التاسع عشر، فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية لحماية الصناعات الأميركية الحديثة. وكان الرئيس هاميلتون (*Hamilton*) يحابي كبار رجال الأعمال والشركات الكبرى وتركز الثروة، لكن أتباع الرئيس جيفرسون (*Jefferson*) الجمهوريين تحدوا رؤية هاميلتون تلك وعارضوها.

وفي عام 1829، كان في الولايات المتحدة 329 مصرفاً، ووصل ذلك العدد عام 1837 إلى الضعف. وأصبحت مانهاتن المركز المالي الأهم والرئيس، حيث كانت تقوم ب 40% من إجمالي التجارة الخارجية الأميركية. وفي الفترة ما بين عام 1829 و 1837، ارتفع حجم القروض من 137 مليون دولار إلى 525 مليون دولار. وأدت القيود المفروضة على عمليات الائتمان، وفشل المحاصيل وهبوط أسعار القطن إلى خلق حالة تلو الأخرى من الذعر والكساد، وهو الأمر الذي حصل في أعوام 1819، 1837، 1857، 1873، 1884 و 1893. وكانت الموجات المتفاوتة بين الازدهار الاقتصادي حيناً والإخفاق حيناً آخر، والتي شهدها عقد الثلاثينيات من ذلك القرن، قد أضرت للغاية بأصحاب رؤوس الأموال الأوروبيين، الذين موّلوا السوق الأميركية الناشئة بأكثر من 100 مليون دولار، أصبحت كلها على شكل سندات حكومية أميركية تأخر سدادها. وكانت هذه السندات قد أصدرت بشكل رئيس لإنشاء خطوط السكك الحديدية والقنوات والبنوك المحلية.

ولم تعمل بيوتات الاستثمار العالمية الرائدة مثل روتشيلدز (*Rothshilds*) وبارينج برذرز (*Baring Brothers*) على التنافس فيما بينها، أو سرقة عملاء بعضها بعضاً، ولكنها كانت تريد من الملوك والحكومات وغيرهم أن يأتوا إليها. وقام جورج بيبودي (*George Peabody*)، وهو تاجر حوّل نشاطه إلى بنك تجاري، بمغادرة الولايات المتحدة إلى لندن ليصبح جسراً يعبر من خلاله رأس

المال الأوروبي إلى الولايات المتحدة فاختار جونيوس مورغان *Junius Morgan* ليكون شريكاً له في لندن، بينما كان على بيربونت (*Pierpont*)، وهو ابن مورغان، أن يعتني بالتجارة والأعمال في الولايات المتحدة. وأصبحت عائلة مورغان (*Morgans*) الجسر الذي يصل بين كثير من أموال التمويل الاوروبي، وبخاصة البريطانية، وبين الولايات المتحدة. وفي عام 1857، كان الاقتصاد الأميركي يشهد حالة من الازدهار، حيث دشّن نظام مواصلات قومي من السكك الحديدية يمتد على طول 22 ألف كيلومتر، مما وفر الوقت في عمليات شحن البضائع، من البحيرات العظمى إلى نيويورك، من ثلاثة أسابيع إلى ثلاثة أيام. ومع عام 1853، كان الأوروبيون يملكون 222 مليون دولار على شكل أوراق مالية أميركية. وفي عام 1857 هبط الطلب الأوروبي على المنتجات الأميركية هبوطاً حاداً، بينما رفع البنك المركزي البريطاني، بنك إنجلترا، معدلات الفائدة لإيقاف تدفق رأس المال إلى الخارج نحو الصين والهند. وأدى ذلك إلى انهيار حاد في وول ستريت وخلق حالة من الهلع والذعر عام 1857. وما زاد الطين بلة في هذه الأزمة غرق سفينة محملة بالذهب في كاليفورنيا. ومع حلول عام 1864، قام وزير الخزانة سالمون تشيز (*Salmon P. Chase*) بتعويم 360 مليون دولار، وهو رقم فلكي في ذلك الوقت. وقامت شركة جيه كوك آند كومباني (*Jay Cooke & Co*) ببيع معظم تلك الاوراق المالية على أساس العمولة. وشهدت الفترة ما بين عامي 1862 و1865 تعزيز القوى الفيدرالية، لأنه كان من السهولة بمكان للبارونات اللصوص السيطرة على القلة في واشنطن أكثر من السيطرة على الأغلبية في باقي الولايات. وتحولت السلطة السياسية، ولم تعد من اختصاص الولايات، إذ انتقلت إلى الحكومة الفيدرالية من خلال الكونغرس. ونظراً لحاجة الشمال إلى العمال والمستهلكين لتسويق صناعاته المتوسعة، فقد فُرضت التعرفات الجمركية لحماية الصناعة في الشمال من المنافسة الأجنبية. وتأسس كذلك نظام قومي من البنوك التجارية المعتمدة فيدرالياً، بحيث يكون مسؤولاً أمام وزارة الخزانة. وإذا كانت الحروب نعمة على المموّلين، فإن الشعوب هي دائماً التي تدفع الثمن. وتشكل "مكتب الإيرادات الداخلية لجمع الضرائب" بعد ذلك، وفرضت ضريبة الدخل لأول مرة في شهر أغسطس من عام 1861 بنسبة تتراوح بين 3-5%. لكن هذه الضريبة ما لبثت أن ألغيت بالتدريج عام 1872. ثمّ عادت لتفرض من جديد عام 1914. ولقد أجبر الرئيس لينكولن (*Lincoln*) على القيام بتلك التغييرات. وإلى جانب ذلك، سنّ الكونغرس قانون التجنيد الإلزامي الذي يجبر الرجال المؤهلين بدنياً الذين تتراوح أعمارهم ما بين العشرين والخامسة والخمسين على الخدمة في الجيش. أما الأثرياء فكان بمقدورهم أن ينأوا بأنفسهم عن ويلات الحرب من خلال دفع مبلغ 300 دولار بدلاً عن الخدمة الإلزامية. ولم

يخدم كل عناصر الجيل القادم من البارونات اللصوص في الجيش، ومن هؤلاء روبرت (*Robert*)، ابن الرئيس لينكولن وجون روكفلر (*John D. Rockfellor*) وأندرو كارنيجي (*Andrew Carnegie*)، وجيه غولد (*Jay Gould*)، وجيه كوك (*Jay Cooke*)، وثيودور روزفيلت الأب (*Theodore Roosevelt*)، وغيرهم كثيرون، فقد أعفوا كلهم من الخدمة الإلزامية في الجيش. وتفجرت حركات العصيان والثورات في الأجزاء الفقيرة من المدن جراء ذلك، حيث هتف الناس "فليسقط الأثرياء" وأطلقوا على الأثرياء اسم "رجال الثلاثمئة دولار". وبعد أن أجبر لينكولن على تمرير وتنفيذ أجندة الحرب الأهلية، أسرّ إلى أحد أصدقائه قائلاً: "لو كان هناك مكان أسوأ من الجحيم، فتأكد أنني أعيش فيه الآن."

ومع انتهاء الحرب الأهلية وصل حجم الدين الحكومي إلى 2.8 مليار دولار، وبدأ الاقتصاد الأميركي بالانكماش. وكان اهتمام المزارعين منصباً على الحفاظ على العرض النقدي كما كان عليه خلال الحرب، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض معدلات الفائدة. كما أن التضخم سيساعدهم على سداد قروضهم لأن أسعار منتجاتهم سترتفع دون شك. أما الجهات المقرضة، وعلى النقيض من الأسباب سالفة الذكر، فكانت ترغب في أن يظل العرض النقدي ضيقاً ومحدوداً. وأصبحت مسألة الإبقاء على أوراق العملة أو سحبها قضية الساعة بين المزارعين من جهة وأصحاب البنوك ووزارة الخزانة الأميركية من جهة أخرى. وكان جزء كبير من الدين الحكومي متأتياً من مموّلي الحروب الأوروبيين المعروفين، وهؤلاء فضّلوا قاعدة الذهب، وسحب أوراق العملة النقدية التي صدرت خلال الحرب الأهلية. وأدّى هذا الخلاف إلى صراع إقليمي نشأ بين البنوك الشرقية والممولين الأجانب والتجار ووزارة الخزانة طرفاً أول، وبين طبقة المزارعين/ المدينين طرفاً ثانياً. ومن هذه النقطة تحديداً، ظهرت الجذور الأولى لثقافة ومبادىء حزب الشعب الأميركي. وبات الجمهوريون هم الحزب الذي نذر نفسه عام 1868 لحماية قاعدة الذهب. وكان دعاة ومؤيدو قاعدة الذهب والعرض النقدي الضيق المحدود يدّعون بأنهم لا يسعون إلى أموال "مقيّدة"، بل إنهم يريدون أموالاً "سليمة"، بينما الآخرون يعملون جاهدين للحصول على أموال "ضعيفة". وظل دخل المزارعين والعمال في انخفاض ثابت مستمر. إن التناقض بين المؤشرات الاقتصادية للرأسمالية الأنجلو-سكسونية وبين نوعية الحياة الحقيقية التي يعيشها معظم الشعب يمكن توضيحه بجلاء من خلال النظر إلى تعاسة المزارعين التي وصلت بهم إلى حد التضور جوعاً، وحدوث الركود والكساد الاقتصاديين بشكل مخيف، إلى جانب انخفاض كبير في حجم العملة المتداولة جراء الانكماش الاقتصادي. وكان يحدث كل ذلك في وقت تظهر فيه المؤشرات نمواً وازدهاراً. ولكن، ولو كان

ذلك النمو والازدهار حقيقيين، فإنهما ولا شك قد سلبا ليد القلة من أرباب البنوك وحلفائهم دون غيرهم من الأمة.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن جزءاً كبيراً من رأس المال الذي عمل على تمويل الحرب الأهلية جاء من أوروبا. فقد تولت شركتان اثنتان فقط تمويل الحروب، ودفع تعويضاتها وكلفة إصلاح ما دمرته، وهما شركتا روتشيلدز وبارينج برذرز. إذ تولت هذه الأخيرة، على سبيل المثال، تمويل عملية شراء لويزيانا (*Louisiana*) لصالح حكومة الولايات المتحدة.

وفي مايو من عام 1873، انهارت بورصة فيينا، وانتقلت العدوى إلى بورصة كل من برلين، وأمستردام، وباريس ولندن. ونتيجة لذلك، امتنع المستثمرون البريطانيون عن شراء الاوراق المالية الأميركية. وفي خريف 1873، وصلت العدوى إلى الولايات المتحدة، لتتسبب في واحدة من أسوأ كوارث الكساد في التاريخ الأميركي. فقد عجزت شركات السكك الحديدية عن سداد ديونها، ممّا أدى إلى إفلاس الكثير من البنوك. وفي 1873/9/18، أعلن بنك جيه كوك آند كومباني، وهو المصرف الخاص الأكثر تعاملاً مع حكومة الولايات المتحدة، إفلاسه. وتبع ذلك انهيار 57 شركة استثمارية، حتى أغلقت بورصة نيويورك أبوابها للمرة الاولى في التاريخ يوم 9/20. وكما في أيامنا هذه التي يمكن فيها للرساميل الهاربة أن تغادر دولة ما في غضون ثانية واحدة فقط من خلال برنامج آلي في أحد أجهزة الكومبيوتر، فإن أموال المستثمرين الأوروبيين قد تختفي وتتلاشى بين عشية وضحاها، والنتيجة واحدة. إن الفارق الوحيد بين ما حصل عام 1873، وبين ما يحصل الآن هو أنه لم يكن في ذلك الوقت بنك مركزي لتنظيم العرض النقدي، حيث عهد بهذه المهمة للبنوك الخاصة مباشرة. وفي الحقيقة، فإن بنك جيه. بي. مورغان (*J. P. Morgan*) كان يؤدي دور البنك المركزي غير الرسمي، حيث قام باستيراد الأموال من إنجلترة لتخفيف حدة الانكماش المفاجيء. وأطلق الرئيس غرانت (*Grant*) يد وزارة الخزانة لضخ 26 مليون دولار من الأوراق النقدية المسحوبة من التداول. ورغم ذلك، ظلت البلاد مدة ستة أعوام ترزح تحت وطأة أطول وأقسى ركود في تاريخها، حتى أطلق عليه اسم الكساد العظيم. لكن هذا الاسم لم يدم طويلاً لكساد عام 1873، فقد انتقل ليطلق على الكساد الاقتصادي الذي ضرب الولايات المتحدة عام 1930 والذي فاق سابقه من حيث نتائجه وعواقبه المدمرة. وخسرت الشركات الأجنبية 600 مليون دولار في الولايات المتحدة وأوقف 327 مصرفاً مدفوعاتهم ما بين عامي 1873 و1879، وفقدت 10 آلاف شركة كل ما تملك.

كانت الحكومة ضعيفة في هيكلها وتصميمها، كما كانت تعج بالفساد. ولم تكن سوى أداة لتمرير وتنفيذ مصالح البارونات اللصوص. وسخرت صحيفة نيويورك تايمز من أحد المؤلفين الفرنسيين لأنه لم يفهم أن دور الحكومة محدود جداً في النظام الأميركي: "إن قواها محدودة، كما أن وظائفها أقل شمولية وعلاقاتها مع الأشخاص والحكومات الأخرى أقل قوة وتأثيراً مما هي عليه الحكومات الأوروبية". كانت الأحزاب السياسية والحكومة مسخرتين لتسهيل تنفيذ رغبات البارونات اللصوص في ذلك الوقت، ومع أنها اليوم تقوم بالعمل نفسه وتسخر بشكل أفضل وأكثر تطوراً مقدرات الدول لتنفيذ رغبات البارونات اللصوص، فالنتيجة واحدة في كلتا الحالتين. فعلى سبيل المثال، كان الوكيل الاميركي لروتشيلدز، واسمه أوغست بيلمونت (*August Belmont*)، يشغل منصب رئيس اللجنة القومية للحزب الديمقراطي. كان قادة وزعماء الأحزاب يقومون بأعمال السمسرة والصفقات، كما كان المشرعون من الحزبين كليهما يقبلون الرشاوي بكافة أشكالها، نقداً كانت أم على شكل أسهم أم غير ذلك، من شركات السكك الحديدية. وكان ويليام تشاندلر (*William E. Chandler*)، رئيس اللجنة القومية للحزب الجمهوري يتلقى الرشاوي والهبات المالية من أربع شركات مختلفة في قطاع السكك الحديدية في الوقت نفسه. وكان بعض أعضاء مجلس الشيوخ يتلقون أتعابهم مقدماً من الشركات التجارية الكبرى. ليس هذا فحسب، بل إن حاكم أوهايو، رذرفورد هيز (*Rutherford B. Hays*) (الذي أصبح رئيساً للولايات المتحدة فيما بعد)، باع قطعة أرض بثمن بخس، حتى لكأنه بالمجان إلى المموّل جيه كوك. ومن المثير أن الرئيس الأميركي هيز تلقى مساهمات ضخمة من مجتمع البارونات اللصوص، بما في ذلك شركة دريكسيل مورغان (*Drexel Morgan*).

زعم الرأسماليون أن ما يطالب به المزارعون من زيادة العرض النقدي يعني التضخم. أما إدارة الرئيس غرانت "فقد ثبت بالدليل القاطع"، كما تقول جين شتراوس (*Jean Strouse*) في كتابها "مورغان، ممول أميركي"، "أنها أكثر الحكومات فساداً في ذلك القرن، حيث لطختها الفضائح المالية، التي وصمت كل عضو من أعضاء الوزارة فيها" . وتضيف شتراوس (*Strouse*): "إن كلاً من نائبي الرئيس غرانت قد تورط في فضيحة "كريدت موبيلييه" (*Credit Mobilier*) عام 1872، والتي تتلخص أحداثها في أن شركة إنشاء وتعمير، أسسها الاستغلاليون في شركة سكة حديد يونيون باسيفيك (*Union Pacific Railroad*)، قد أصدرت أسهماً لأعضاء الكونغرس الذين بدورهم وافقوا على منحها معونات مالية اتحادية، وظلوا يغضون الطرف عن ذلك عمداً حتى فضحت أمرهم صحيفة نيويورك صن. ليس هذا فقط، بل إن وزير البحرية تلقى

رشاوى من الموردين لوزارته، وقام ابن وزير الداخلية ببيع عقود وخرائط مسوحات الأراضي. كما تلقى وزير الحرب مبالغ كبيرة من المال من شركات تجارية تعمل في مناطق الهنود الحمر. أما السكرتير الخاص للرئيس فقد تورط في فضيحة خمور وضرائب، بينما قام صهر الرئيس غرانت بمساعدة جيه غولد على احتكار الذهب." وتمضي شتراوس في قولها: "بما أن الحكومة الاتحادية لم تكن لديها أية سياسة نقدية أو مالية واضحة، فقد كانت القيادة والزعامة والرأي الحاسم في القضايا الاقتصادية من نصيب العاصمة المالية، نيويورك." كانت وول ستريت في ذلك الوقت، تماماً كما هي الآن، تحكم سيطرتها على واشنطن، إلاّ أنها الآن طورت أساليب وتقنيات تسويق جديدة حتى تسيطر وول ستريت بشكل أفضل على الدمى المتحركة في واشنطن. وبمقدور وول ستريت أن تفني هذه الدمى عن الوجود بكل سهولة في حال خروجهم وانحرافهم عن المسار المخطط لهم. فبعد قرن بالتمام والكمال من تورط نائب الرئيس غرانت في فضيحة نصب واحتيال عام 1872، اضطر نائب الرئيس نيكسون عام 1972 وهو سبيرو أجنيو (*Spiro T. Agnew*)، إلى التنحي والاستقالة بعد ثبوت تلقيه رشوة من أحد المقاولين المحليين.

إن الأشخاص الذين يتم إيصالهم إلى السلطة في واشنطن يتم اختيارهم عن عمد، بحيث تكون لهم أسبقيات وخلفيات مشبوهة وفاسدة كهذه، ويمكن بكل سهولة ويسر ابتزازهم وإخراجهم من وظائفهم ومناصبهم في أي وقت. وفي عام 2002، هاجم بوش الابن الشركات والمدراء التنفيذيين الذين يتعمدون النصب والاحتيال على المستثمرين، وذلك بعد فضيحة إنرون وما تلاها من فضائح مماثلة. وجاء جواب البارونات وقوى الظل في اليوم التالي حيث تم الإفصاح أن بوش استلم قرضاً "ميسراً من شركة هاركن (*Harken*) لشراء أسهمها قبل أسبوعين أو ثلاثة من انهيار أسهم تلك لشركة، وباع بوش بعد ذلك تلك الاسهم ليحقق أرباحاً تقدر بعدة مئات من آلاف الدولارات. حصل ذلك كله في الوقت الذي كان فيه بوش عضواً في مجلس إدارة تلك الشركة في الثمانينيات. وإلى جانب ذلك، اتضح في الوقت ذاته أن ديك تشيني (*Dick Cheney*)، نائب بوش، قد استخدم أعرافاً وإجراءات محاسبية مشبوهة لتضخيم أرباح (وقيمة أسهم) شركة هاليبيرتون (*Halliburton*) عندما كان يشغل منصب المدير التنفيذي فيها، قبل أن يصبح نائباً للرئيس بوش مباشرة. لم يسمع أحد بعد ذلك لا عن فضائح وول ستريت وشركاته ولا عن بوش ونائبه شيئاً.

والحق إنه لم تجرؤ أية حركة أميركية قبل الحرب الأهلية أو بعدها على تحدي جور الرأسمالية الأنجلو – سكسونية للبارونات اللصوص في القرن

التاسع عشر والوقوف في وجهها. لكن حزب الشعب، وهو الحزب الذي شكلته الحركة الشعبية، شكّك في مصداقيّة الحزبين القائمين (الجمهوري والديمقراطي) وأعلن أن له رؤيته ونظرته المختلفة جداً لأميركا أخرى مغايرة. كانت تلك طريقة ثورية جديدة في النظر إلى الأشياء. أراد أعضاء حزب الشعب أن يتقصوا عن أسباب حالة الفقر المدقع التي يعيشون في ظلها، واكتشفوا أن القوة تكمن في "التعاون والتنظيم". وفي الانتخابات الوطنية لعام 1890، فاز حزب الشعب بخمسة مقاعد في مجلس الشيوخ وعشرة مقاعد في مجلس النواب. وظلت انتصاراتهم تتكرر الواحدة تلو الأخرى في عام 1894. كانت شعارات حزب الشعب هي "مال الشعب" ، "أرض الشعب"، "ثروة الشعب" و "مواصلات يملكها الشعب". ولم يتوقف الأمر لدى هؤلاء عند حدود الشعارات، بل إنهم قدموا حلولاً لإعادة هيكلة الاقتصاد بحيث يخدم مصالح الشعب، لا مصالح القلة من بارونات المال اللصوص الذين برمجوا النظام وفق أهوائهم. وفي ذلك الوقت، كما هو حاصل الآن، كان الرأسماليون وبارونات المال اللصوص يفرضون سيطرتهم وهيمنتهم المطلقة على النظام الحزبي الأميركي، في الشمال والجنوب على حد سواء، فقد انحرف الحزبان الجمهوري الديمقراطي تماماً عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وكانت سياساتهم نابعة في أساسها من الإقليمية أو الوطنية العنصرية.

تمكن حزب الشعب من تحويل الجدل العام نحو القضايا الجوهرية الحقيقية "وحظيت المسألة المالية بالأولوية التي تستحقها". وطرح أعضاء حزب الشعب أسئلة حساسة كان لهم كل الحق في التساؤل عنها مثل: "كيف تجنى الأموال وعلى أي أساس يتم تداولها؟" "من الذي يشارك في قطف ثمار الإنتاج الأميركي المتزايد؟" "كيف للأميركيين أن يضمنوا العيش الكريم في ظل الحد الادنى من الدخل؟" "هل يجب على الحكومة أن تصدر الاموال مباشرة للشعب، أم أن ذلك يجب أن يتم عن طريق البنوك؟" "ما هوالمال؟ هل هو الذهب؟ أم هو الذهب والفضة؟" في السنة الاولى من الحرب الأهلية، استلمت الحكومة الفيدرالية كمّا هائلاً من القروض من قطاع البنوك، الذي كان يعرف عادة باسم مجتمع المال الشرقي. ونظراً لعدم توفر الكمية الكافية من الذهب في ذلك الوقت، فقد سحبت قاعدة الذهب من التداول بكل هدوء. وأصدر الكونغرس أمراً يقضي بالسماح بإصدار أذونات الاوراق المالية ذات قوة الإبراء القانونية، ووصل مجموعها مع نهاية الحرب إلى 450 مليون دولار. ونظراً لان الحبر المستخدم في طباعة هذه الاوراق النقدية كان أخضر اللون، فقد سميت هذه الاوراق باسم "خضراء الظهر" *Green Back*. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها مباشرة، سعى أصحاب البنوك والمؤسسات المالية إلى العودة إلى قاعدة الذهب من جديد. وبما أنهم اشتروا السندات الحكومية بعملات

منخفضة القيمة خلال الحرب، فإن أصحاب البنوك كانوا يتطلعون إلى تحقيق أرباح خيالية من خلال تخفيض تملكهم بقيمة الذهب أو بأسعار ما قبل الحرب. وطالب هؤلاء أيضاً بتقليص العرض النقدي إلى ما كان عليه قبل الحرب وسحب الأوراق النقدية "ذات الظهر الأخضر". وبذلك، سيكون أصحاب البنوك قد حصلوا على تعويضهم عملياً بما يعادل ضعفي الأموال التي دفعوها، بينما سيتعين على دافعي الضرائب أن يسددوا الفارق ويدفعوه لمالكي الأسهم، أي لمجتمع المال.

كان الكونغرس دائماً ملتزماً بتنفيذ مصالح البارونات أصحاب الأموال، وتقديم المسوّغات المقدسة للأسباب القذرة، مدعياً أنه يدافع عن شرف الأمة. لذا، فقد أعاد تطبيق قاعدة الذهب لصالح أصحاب البنوك، وقامت الحكومة مجدداً بتضييق وتحديد العرض النقدي كما طلب منها مجتمع المال. وكانت النتيجة لذلك حدوث كساد شديد.

وبعيد ذلك، تشكل "حزب الاوراق النقدية" (*Greenback Party*)، والذي تكون من طبقة المزارعين /المدينين الذين رأوا أن العودة إلى قاعدة الذهب بعد الحرب الأهلية كانت مجرد خطة قذرة من بارونات المال اللصوص ونظرائهم الأجانب. وطالب هذا الحزب بإصدار المزيد من الأوراق النقدية، وإلغاء احتكار بارونات المال للنقود، وتخفيض الدين الاتحادي، ووضع نهاية حاسمة للاستثمار الأجنبي في البلاد. ووصف ويليام ألين، حاكم أوهايو، التشريع الأخير للكونغرس بأنه مؤامرة بين بارونات المال، ومهرجيهم في واشنطن "لاستنزاف شريان الحياة للشعب الأميركي". وطالب منتقدو وول ستريت الحكومة ببيع مستنداتها للشعب مباشرة دون وساطة البنوك، وبأن تدفع الديون الحكومية إلى أصحاب البنوك بالأوراق النقدية، لا بالذهب أو الفضة. وكان الانكماش الذي ساد الاقتصاد في السبعينيات من القرن التاسع عشر يعمل على زيادة قيمة الديون لصالح أصحاب البنوك. ورغم ذلك، ظل أصحاب البنوك يزعمون أن العودة إلى قاعدة الذهب، هي عودة إلى الاموال السليمة، وانها ستحافظ على هيبة أميركا، وتكفل ثقة المستثمرين الأجانب بها، كما أنها ستحول دون حدوث تضخم "لا يمكن كبح جماحه". وتمكن حزب الأوراق النقدية خضراء الظهر من الظفر بأكثر من مليون صوت في انتخابات نصف المدة لعام 1878.

وخلال الكساد الذي ساد في الفترة ما بين 1873 و 1879، أدى توحد واندماج الشركات إلى خلق عمليات احتكار قوية في مختلف قطاعات الاقتصاد.

فقد عملت شركات السكك الحديدية على توحيد ملكية الأنظمة الإقليمية وتنسيق المعلومات وتقنين المنافسة. وسيطر جون روكفيلر على النفط، بينما فرض أندرو كارنيجي (*Andrew Carnegie*) سيطرته المطلقة على قطاع إنتاج الفولاذ وشركاته. وسمح الكساد لهذين الرجلين بشراء منافسين بكلفة ضئيلة للغاية، ولكن وسائل استيلائهم على المنافسين لم تكن شريفة ولا صريحة. فقد تجسس روكفلر على منافسيه وحرمهم من الحصول على المواد الخام، وتواطأ مع شركات السكك الحديدية لتفرض عليهم رسوم شحن أعلى، بحيث يعود الفارق فيها إلى جيبه، ثم قام بالبيع في منطقتهم بأقل من سعر التكلفة حتى يقودهم إلى الإفلاس أو يجبرهم على بيع أعمالهم وشركاتهم. ومع نهاية مرحلة الكساد عام 1879، كان روكفلر يملك 90% من صناعة وتجارة تكرير البترول في الولايات المتحدة.

ليست هذه بالتأكيد الرأسمالية التي رسمها آدم سميث (*Adam Smith*) في مخيلته حول اليد الخفيه في قوى السوق والتي تحكم النشاط الاقتصادي. كانت نظرية سميث تقول إن الشركات ستبذل قصارى جهدها لتحقق لنفسها نمواً سريعاً وتجني أموالاً أكثر، ولكن هذا الجهد ستتحكم فيه وتنظمه المنافسة الشريفة التي تضمن حصول الجميع على أرباح متساوية متكافئة. وبذلك، لا يكون بمقدور أحد أن يسيطر على السوق أو يحتكرها.

وفي يناير من عام 1874، فضّت شرطة نيويورك مظاهرة حاشدة شارك فيها آلاف المحتجين الذين كانوا يطالبون "بالعمل أو الخبز"، واعتقل أفراد الشرطة عشرات من أولئك المتظاهرين. وعندما احتج عمال مناجم الفحم على الظروف والأوضاع السيئة التي كانوا يعيشون ويعملون في ظلها، قام أصحاب المناجم باستئجار مخبر سري ليندس بين صفوف العمال الذين كانوا يحاولون تشكيل اتحاد لهم. وسرعان ما تحققت العدالة الظالمة، فأصبح ذلك المخبر السري يلعب دور المدّعي والشاهد في آن معاً، وحكم على عشرين من قادة العمال بالإعدام. وبعد أن خفضت شركة بلتيمور آند أوهايو للسكك الحديدية (*Baltimore & Ohio Railroad*) من دخل موظفيها مرتين في عام 1877، بدأ العمال إضراباً سرعان ما انتشر إلى خطوط إنتاج وصناعات أخرى. واضطر محافظو الولايات لاستدعاء رجال المليشيات، كما استدعى الرئيس هيز قوات اتحادية لفكّ عرى الإضراب أو بالأحرى "لإعادة النظام والأمن"، بعد أن أضرم المضربون النار في عربات وسيارات السكك الحديدية إثر قيام الشرطة بقتل أكثر من 100عامل وجرح العديد من المئات منهم. وانتهى هذا الإضراب العظيم نهاية دموية مفجعة.

وفي مقاطعة لامباساس *Lampasas* في ولاية تكساس، أسس المزارعون المحبطون فرقة أسموها "فرسان الثقة" (*Knights of Reliance*)، غير أنهم أعادوا تسميتها فيما بعد لتصبح "اتحاد المزارعين". وأصبحت هذه الحركة، التي تأسست عام 1877، تعرف باسم الحركة الشعبية. كان الدافع وراء هذه الحركة هو الدفاع عن النفس ضد الأموال المقيّدة والسيولة الشحيحة والجهات الربوية المقرضة والانكماش. وقرر أعضاء الحزب تشكيل جمعيات تعاونية فيما بينهم لتقوم بشراء احتياجاتهم بسعر الجملة، وتخزين منتجاتهم وبيعها بأسعار أعلى. ووضعوا خطة تمكنهم من وضع مزارعهم ومواشيهم كضمان لقروض التشغيل. وكان من بين كبرى تلك الجمعيات التعاونية "ستيت وايد تكساس إكستشينج" (*State Wide Texas Exchange*) وفي ربيع عام 1884، وتحديداً في ميلام، شرق لامباساس في تكساس، انضم الطبيب الشاب تشارلز ماكيون (*Charles W. Macune*) إلى الاتحاد وتمكن مع الأعضاء المؤسسين من إعادة تنظيم وهيكلة الحركة. وطلب وهو واثق من أمره من تجار الجملة أن يمدّوه بما قيمته 100 ألف دولار، وباع الأسهم لعائلات المزارعين، وتمكن من جمع 20 ألف دولار نقداً و 200 ألف دولار كضمانات للقروض من المزارعين لضمان قرض التشغيل. وحاول ماكيون اقتراض رأس المال العامل ليسدد ديون تجار الجملة، ولكن طلبه قوبل بالرفض من كل البنوك. وتمكن ماكيون من تأمين مبلغ 80 ألف دولار من خلال حملة جمع الأموال على مستوى الولاية. ولكن الامر اختلف تماماً في السنة الثانية، حيث لم تستطع الجمعيات التعاونية القيام بأي شيء من ذلك القبيل مما دفعها إلى الإنهيار.

أراد المزارعون أن يتصدوا لنظام حجز المحاصيل كضمان، والذي كان مزارعو الجنوب، البيض والسود على حد سواء، يعتبرونه شكلاً معدّلاً من العبودية والرق. يصف لورانس غودوين (*Lawrence Goodwyn*) في كتابه "الوعد الديمقراطي – الحركة الشعبية في أميركا" (*Democratic Promise-The Populist Movement in America*)، هذا النظام فيقول: "يقترب المزارع مسبل العينين وهو يحمل قبعته بيده بكل خنوع من التاجر ويقدم له قائمة احتياجاته. يقلب التاجر خلف الكاونتر دفتر الأستاذ بين يديه، وبعد شد وجذب، يتحرك نحو الرفوف لاختيار بعض البضائع التي تلبي فقط النزر اليسير من الاحتياجات التي قدمها زبونه المزارع. ونادراً ما كان المزارع يحصل على الكمية التي يطلبها من سلعة واحدة، أو على السلع المختلفة التي يحتاجها كلها. لم تكن هناك أية أموال تنتقل من يد إلى أخرى أو من مالك إلى آخر، كان التاجر فقط يدون بعض الملاحظات في الدفتر الأستاذ الموجود أمامه. وبعد أسبوعين أو حتى شهر من الزمان؛ تتكرر الحكاية بكل تفاصيلها: يعود المزارع، يستشير التاجر الدفتر الأستاذ من جديد، ويحصل الشد والجذب مرة أخرى، وتتكرر عملية اختيار

السلع التي يحتاجها المزارع، وتضاف ملاحظات جديدة في الدفتر الأستاذ. ومن مطلع الربيع وحتى انقضاء الخريف، تتكرر هذه الطقوس حتى يلتقي المزارع بالتاجر في أحد حقول القطن، حيث يخضع محصول القطن الذي كدح فيه المزارع طوال عام كامل، إلى عملية الحلج والتكبيس والرزم والوزن ومن ثم البيع. وفي تلك اللحظة تحديداً، يقوم التاجر بإعلام المزارع ما جناه محصوله لتلك السنة... ويخبره التاجر أن الدين الذي تراكم طوال العام قد تجاوز الدخل الذي حققه محصول القطن. لقد باءت جهود المزارع بالفشل ولم يتمكن من "الدفع" وسداد دينه... وعندها يعلن التاجر نيته مساعدة المزارع خلال الشتاء، ولكن وفق حساب جديد يضطر معه المزارع إلى التوقيع على رهنه محصول السنة القادمة للتاجر. ولدى توقيع هذا الحجز، يستقل المزارع عربته خالي الوفاض ويذهب إلى بيته وفي ذهنه أنه وللمرة الثانية أو الأولى أو الخامسة عشرة على التوالي، قد فشل في دفع ديونه." وفي النصف التالي من القرن العشرين تم تنفيذ نظام الإقراض هذا على الدول فأصبح الجزء الأكبر من ميزانياتها مخصصاً لسداد الفوائد بينما تبقى الديون للسنة الثانية والثالثة ولربما الخمسين.

وصلت الفوائد التي فرضها التجار إلى 100%، وأحياناً إلى 200%، وبما أن مصدر دخل المزارع مرهون للتاجر، فإن كل حركات وسكنات هذا المزارع ستخضع لسيطرة التاجر ورقابته. وبعد أن توصلت إلى فهم هذا النظام، أمكنني أن أفهم ما هو المقصود بكلمات أغنية إيرني فورد ، التي أصبحت أكثر الأغاني مبيعاً وشيوعاً في الخمسينيات من القرن العشرين. يقول فورد في أغنيته: " ماذا ستضيف لك ستة عشر طناً؟ ستجعلك أكبر بيوم، وغارقاً أكثر في الدين. أنا مدين بروحي ... لمخازن الشركة."

لقد ادّعى المموّلون أن الإجراءات التي ينادون بها ستؤدي إلى استقرار الأسعار. ولكن هذه الأسعار انخفضت إلى ما كانت عليه قبل الحرب الأهلية، بل واستمرت في انخفاضها. ففي عام 1866، كان القمح يباع ب 2.06 دولار للبوشل الواحد (مكيال للحبوب يعادل 8 غالونات)، وفي 1876 أصبح يباع بدولار واحد، وفي 1880 تراجع إلى 0.80 دولار، حتى وصل إلى 0.35 دولار في ولايتي داكوتا الشمالية والجنوبية في التسعينيات من القرن التاسع عشر. وبينما كان المزارعون معرضين لمثل هذه الأسعار المحبطة والقاتلة، كانت هذه الأسعار المنخفضة باستمرار مترافقة مع معدلات فائدة ربوية وصلت إلى، بل وتجاوزت، 100%. وكان التجار يفرضون فوائد بنسبة 25%-50% على البيع على الحساب، وكانت فائدة تقدر ب 30% أو 50% إضافية تحسب عند نهاية الموسم.

وفي مؤتمر الاتحاد في سانت لويس عام 1889، كان أن وضع ماكيون والحزب الشعبي خطة تنص على ما يلي:

- المطالبة والمناداة بأن الديمقراطية تستدعي وجود نظام مالي ديمقراطي غير مركزي من حيث السيطرة على القروض والاعتمادات، بحيث يسمح بتدفقها للمنتجين الحقيقيين بما يضمن انتشار الفرص وتوسع الدخل بأكبر قدر ممكن. ولا يتحقق ذلك إلاّ من خلال الإقراض الحكومي المباشر للمنتجين دون أية وساطة (من البنوك).
- وضعوا خطة مفصلة أصبحت تعرف باسم خطة الخزائن الفرعية. وتنص هذه الخطة على أن تقوم وزارة الخزانة الأميركية في كل مقاطعة ذات منتوج زراعي واسع ببناء مخزن فيدرالي ومصاعد للحبوب، وبذلك يكون هناك الآلاف من هذه المراكز التي ستسمى بالخزائن الفرعية. وبإمكان المزارع أن يودع منتوجه في إحدى هذه الخزائن الفرعية ويقترض بفائدة 1 % أو 2% على وديعته. وكان بمقدوره أيضاً أن يبيع محصوله بالأسعار السائدة أو أن يقترض بضمان قيمة أرضه. ويدفع للمزارعين حسب هذه الخطة بالأوراق النقدية، أي الدولارات التي ليس لها غطاء ذهبي، بحيث يغطيها الإنتاج الحقيقي. ومن الممكن أيضاً أن تكون الدفعات على شكل شهادات إيداع قابلة للتداول بحيث يمكن مقايضتها وتداولها. وتقول الخطة إن هذه الموارد المالية والعرض النقدي قد تسحب نظرياً بعد أن يسدد المزارعون قروضهم.
- كان الهدف من وراء قروض الأراضي هو إيقاف حالة الإنكماش من خلال زيادة العرض النقدي لحدود 50 دولاراً للفرد، وهو ما يعادل ما كان عليه إبان الحرب الأهلية.
- ينبغي أن يكون للمال غاية اجتماعية، لا أن يكون فقط لمجرد كسب المزيد من المال.

من الواضح أن هذه الخطة من شأنها أن تخرج أصحاب البنوك من دائرة الإقراض، حيث أن القروض ستذهب مباشرة إلى المستخدمين. ولكن هذا النظام لم يكن لتكتب له الحياة طالما أن لأصحاب البنوك محاسيبهم وعملاؤهم المخلصين في واشنطن، وطالما أنهم لا يزالون يحكمون سيطرتهم على قوة المال.

لقد تركزت المناقشات والمداولات المالية والنقدية للحزب الشعبي على ما يلي:

- وضع تعريف جديد للمال الذي كان من قبل محتكراً من قبل مجتمع المال.

- النفوذ الذي يحكم العلاقات بين أصحاب البنوك، ومن سواهم، والعملة التي تربط وتصل ما بينهم.
- فساد النظام الحالي وتهتكه.
- في عام 1894، قام هاري تريسي (*Hary Tracy*) من تكساس بنشر مقتطفات من كتاب جيمس ديفيس (*James H. Davis*)، العضو في الحزب الشعبي، والذي يحمل عنوان "وحي سياسي". ويناقش الناشر في رسالته هذه القضايا الاقتصادية المعاصرة وتأثير تفاعلاتها على بعضها بعضاً، مثل العرض النقدي وسرعة التداول، التضخم والانكماش، فرط الإنتاج وقلة الاستهلاك، وتوزع الثروة وتأثيره على مجمل السكان.
- كتب الناشر في تعليقه على نظام الخزائن الفرعية: "حسب هذه الخطة، يقوم المزارع بتخزين منتجه وتسليمه إلى المصنع أو المستهلك نفسه من خلال وكيل يختاره هو، بدلاً من أن يقوم أحد المضاربين بذلك".
- عندما أنقذت وزارة الخزانة الأميركية البنوك التجارية عن طريق تخفيض الفائدة إلى 1% هو دينها لتلك البنوك والبالغ 47 مليون دولار، كتب تريسي قائلاً: "..طالما أن الحكومة تستطيع إقراض المال لأصحاب هذه البنوك بنسبة 1% على ضماناتهم، فلماذا لا تقوم بإقراضه للشعب على ضماناته؟ وما دامت الحكومة تستطيع إنقاذ أصحاب البنوك هؤلاء من خلال الفارق البسيط بين سعري الشراء والبيع، وتجنيبهم التضحية بضماناتهم، فلماذا إذن لا تستطيع أن تفعل الشيء ذاته مع الشعب؟ يا لها من سخرية واستهزاء من هذه الحكومة الديمقراطية أن تمنح مزاياها لأربعة آلاف رجل لأنهم أغنياء وتنكر هذه المزايا ذاتها على 65 مليون شخص."

يرى أعضاء حزب الشعب أن السياسة والنظام النقدي الأميركي غاية في الانحياز والاضطهاد. وقد بدأوا أولاً بوضع تعريفهم للمال، حيث يقول أحد أعضاء حزب الشعب المنتخب حديثاً في الكونغرس: "إننا نُعرّف المال بأي حال على أنه صنيعة القانون، وتمثيل بسيط للقيمة، وأداة للصرف، وهو ليس بأي حال من الأحوال سلعة تباع وتشترى." لقد وضع هذا النائب يده على إحدى العلاّت الرئيسة لرأسمالية القرن العشرين، حيث أنها تعتبر المال سلعة تلعب الدور الأهم. كما قال إصلاحيون آخرون: " لا يعتبر الذهب مالاً أكثر مما تعتبر النقود الورقية. لن يعتبر أي شيء مالاً بالمعنى القانوني إلا إذا استطاع سداد دين دون أي احتمال لرفضه". وكتب ستيفن ماكلالين (*Stephen McLallin*)، الذي نشر بحثاً في جريدة "ذي أدفوكيت"*The Advocate*: "ليس هناك من سبب يجعلنا نعتقد أن المادة التي تصنع منها ورقة الدولار يجب أن تكون لها قيمة حقيقية مساوية للدولار. فلو كان هذا صحيحاً، فلا بد أن للعصا التي تقيس طول الأقمشة، قيمة حقيقية تعادل قيمة القماش الذي تقيس طوله. خلاصة هذا الكلام

هي أنه ليس للمال طول ولا عرض ولا سماكه، بل إن قيمته الوحيدة تكمن في الحقيقة الثابتة، قانوناً وعرفاً، في أنه الوسيلة التي تدفع بها الديون وتصرّف بها الثروة." وخلص ماكلاين (*McLallin*) إلى أن القيمة الحقيقية للمال أو العملة تعتمد على ثروة البلاد، وما يدافع عنها هو مدى إنتاجيتها، وليس القيمة الحقيقية للمعدن المصنوعة منه. وأصبح هذا البحث الذي نشر في كنساس أكثر البحوث انتشاراً في السهول الغربية للولايات المتحدة.

ضاق الشعبيون ذرعاً بمظالم وإجحاف النظام المصرفي القومي وفساد الشركات والبنوك في النظام الديمقراطي. كما أنهم كانوا ينظرون بعين الحقد والازدراء للتعاون المطلق بين الرأسماليين والسياسيين الذي أدى إلى تعزيز قوى الشركات بقوى الدولة لاضطهاد وكبت الطبقة العاملة الكادحة.

وقد لاحظ أعضاء وأنصار حزب الشعب في أكثر من مناسبة أن الرأسماليين باتوا أكثر عنفاً خلال الإضرابات التي اتخذوها ذريعة لإدخال القوات الحكومية في صراع دامٍ مع العمال، كما حصل في الصدام عام 1894 والذي دارت رحاه بين شركة تينسي للفحم والحديد (*Tennessee Coal and Iron Company*) وبين عمال المناجم. كانت القوات الحكومية هي التي أنهت إضراب العمال الذين حوكم بعضهم بتهمة مقاومة حكومة الولايات المتحدة والوقوف ضدها.

كان ويليام لامب (*William Lamb*) قد بدأ بالعبث بفكرة التحالف الهائل بين المزارعين والعمال في المناطق الريفية والمدينة بهدف إعادة صياغة السياسة والتمويل الأميركيين. وسعى بعض أعضاء الاتحاد إلى الانضمام لفرسان حزب العمال. وفي عام 1886، حصل الإضراب الجنوبي الغربي العظيم ، والذي شهد سلسلة من المعارك الصغيرة والمعارك الدموية الطاحنة بين المندوبين المسلحين والعمال المضربين المسلحين كذلك. وفي فورت وورث (*Fort Worth*) في ولاية تكساس، كان أكثر من 400 عنصر من الجوالة المسلحة التابعين لولاية تكساس إلى جانب 100 من أتباعهم يجوبون الشوارع. واتهم الآلاف من الأشخاص بتهم شتى، وألقي المئات في السجون، وقتل عدد كبير من المواطنين. كان ويليام لامب يريد من اتحاد المزارعين أن يدعم الحركة العمالية، فحسب تعريفه، فالمزراعون أولاً وأخيراً هم عمّال! وعبّر زعيم فرسان العمل دبليو. إل. فارمر (*W. L. Farmer*) عن شعوره بالتقزز والاشمئزاز من كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري ومن النظام السياسي برمته. ويقول فارمر (*Farmer*): "لقد سرق الجمهوريون السلع والبضائع بينما عمل الديمقراطيون على إخفاء ذلك الأمر... إن لدينا إنتاجاً مفرطاً من الفقر، والنساء الحفاة، والسياسيين اللصوص وعتاة الكذابين الدجالين. ليس هناك أي فارق بين اللصوصية المشروعة وبين قطع الطريق... إننا لو أصغينا إلى

الطبقات الأخرى في المجتمع، فلن نجدهم يتمتعون إلا بثلاثة حقوق فقط... حق العمل، والتضور جوعاً والموت." لقد سادت الخطابات السياسية عقب كل اجتماع فرعي للاتحاد، وأضاف إلى ذلك القسيسون الملحقون بالاجتماع الفرعي الرسالة الاجتماعية الجديدة إلى رسالة الإنجيل ورسالة الدين.

اجتمعت وفود اتحاد المزارعين في أغسطس من عام 1886 قرب دالاس في ولاية تكساس، وأعلنت اللجان المشاركة في المؤتمر قائمة طلباتها ومطالبها التي كانت تشكل تراكمات من الأحزان والمآسي التي عاشوها منذ الحرب الأهلية. وفي نهاية المؤتمر، أرسلو 17 مطلباً إلى رئيس المؤتمر وإلى حكومة تكساس وحكومة الولايات المتحدة. وكان من بين مطالب اللجان "سنّ التشريعات التي من شأنها أن تكفل لشعبنا الحرية والخلاص من الإساءات المخزية، والشاقة والتي تعاني منها الآن الطبقات الصناعية على يد الرأسماليين المتغطرسين والشركات الكبرى القوية." ولكن الطلب الأكثر ثورية كان يتمحور حول القضية المالية. فبعد أن بثوا شجونهم وأحزانهم من الطريقة التي أساء بها مجتمع المال في تكساس معاملتهم، قدموا اقتراحهم بنظام مصرفي قومي تشرف عليه وتديره الحكومة الاتحادية. كما طالبوا بأن ينظم العرض النقدي من قبل وزارة الخزانة الفيدرالية وأن يتولى الكونغرس عملية تشريعه. وقال فان وودوورد (*C. Van Woodward*)، في كتابه "أصول الجنوب الجديد" (*Origins of the New South*): "في هجومهم على النظام المصرفي القومي، كان دعاة الإصلاح الزراعي من الاقتصاديين محقين تماماً في أن منح المزايا والامتيازات للقطاع الخاص كان بمثابة قوة ذات سيادة تنظم العملة الوطنية وتسخرها للمصالح الشخصية الخاصة بدلاً من جعلها تلبي احتياجات البلاد".

كان اتحاد المزارعين في الجنوب يدفع (بوشل) واحداً من الذرة كنفقات شحن ونقل لكل (بوشل)، حتى لولاية مجاورة، بينما حصلت الشركات الكبرى على أسعار خاصة جداً. فقد كانت تكلفة الشحن من شيكاغو إلى لندن أقل مما يدفعه المزارع لنقل محصوله من ولاية أخرى! إن العرض النقدي والنظام المصرفي القومي برمته، والذي تسيطر عليه البنوك التجارية الشرقية، قد فشل في إبقاء الموارد المالية على قدم الموازاة مع حركة التوسع، مما سبب هبوطاً حاداً في الأسعار، وتقييد الائتمان، وارتفاع معدلات الفائدة. وبدأ أعضاء ومناصرو حزب الشعب يطالبون بنظام قومي جديد وأموال قومية جديدة تصدرها الحكومة بدلاً من البنوك المحلية المخصخصة، كما كان الحال عليه. وتحدثوا عن "رأس مال مركزي متحالف مع قوى الشركات غير المسؤولة"، والذي كان يشكل "خطراً وتهديداً على حقوق الأفراد وعلى الحكومة الشعبية. وبينما كانت شركات السكك الحديدية تنفذ إلى كل المواضع بسككها الحديدية، فإنها كانت في واقع الأمر تكبّل الشعب بالسلاسل والقيود الحديدية."

وفي خطاب له، أعلن المرشح الرئاسي لحزب الشعب: "... إن علينا فقط أن نشير إلى سجلاتنا التشريعية خلال الربع قرن الماضي، ذلك أن كل صفحة فيها تعج بشكل فاضح بالتشريعات المتحيزة والمنحازة لصالح الطبقات الأخرى. أما بالنسبة لمطالبتنا بسياسة تتجه نحو مركزية القوة الحكومية، فلا بد لنا من الإشارة إلى الانتهاكات الرهيبة التي تمارسها قوى الشركات اللامسؤولة ضد ما تضطلع به الحكومة من مهام." وفي خطاب ألقاه في سانت لويس، قال ليونيداس لافاييت بولك: "لقد آن الأوان ليوحد الغرب العظيم والجنوب العظيم والشمال الغربي العظيم قلوبهم وأياديهم معاً ويمشوا مشية رجل واحد إلى صناديق الاقتراع السرية ويستولوا على الحكومة، ويعيدوا إليها مبادىء آبائنا، ويديروها بما يتماشى ومصالح الشعب".

كانت الثورة الصناعية تتسارع مع حلول عام 1890، وأظهرت الاحصاءات الرسمية الأميركية أن عائدات الصناعة قد تخطت عائدات الزراعة. ولكن الثورة الصناعية قد جلبت معها مشاكلها واضطراباتها حيث حصل في عام 1886 وحده حوالي 1600 حالة إضراب. وأفرزت عقود ما بعد الحرب الأهلية الانكماش العظيم، وكسادين كبيرين، وانهيار العديد من البنوك وحالة من الغليان الشعبي. وفي هذه الفترات، قدم القطاع المصرفي الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية. ولكن هذا الشكل الجديد للنقود دفع بها إلى أن تصبح مجردة أكثر، حيث تقبلها الناس على أنها أرقام وحسابات في دفاتر وسجلات البنوك، ويمكن سحبها بوساطة ورقة أخرى، ألا وهي الشيكات أو الكمبيالات. وبحلول عام 1900، كان معظم الشعب قد تقبل هذه الأموال الجديدة.

لكن ذلك، لم يحل دون تعرض النظام المصرفي إلى هزة تلو الأخرى، واحدة عام 1893 والأخرى عام 1895. وفي غضون هذه المدة، بات المستثمرون قلقين من قيام ثورة سياسية، نظراً لأن حزب الشعب كان في أوج عطائه وذروة ازدهاره. لذا، فقد بدأوا عام 1895 بهجر النظام المصرفي الاميركي حيث سحبوا أموالهم من المؤسسات المالية الأميركية مطالبين بالذهب وبشحنها عبر القارات، وتحديداً إلى أوروبا. ونجم عن ذلك استنزاف سريع للمخزون الفيدرالي الحكومي من الذهب. وفي محاولة يائسة، اتجهت الحكومة الأميركية إلى جيه. بي. مورغان (*J.P. Morgan*) الذي عمل على تشكيل تجمّع لأصحاب البنوك، عملت بدورها على منح الولايات المتحدة 3.5 مليون أونصة من الذهب كحقيبة إنقاذ. كان بنك جيه. بي. مورغان يلعب دور البنك المركزي للحكومة الأميركية. وبعد أزمة البنوك في عام 1893، قدمت رابطة الصيارفة الأميركيين عام 1894 اقتراحها بتنفيذ ما اعتبرته إصلاحاً: وهو إيجاد عملة وطنية جديدة تضمنها حكومة الولايات المتحدة من غير شروط، ولكن (وهنا

اختلف هذا الإصلاح عن مفهوم حزب الشعب) على أن تتولى البنوك التجارية توزيعها.

كانت المشكلة الرئيسة التي يشكو منها حزب الشعب وحزب الإصلاح، كما حللها لورانس غودوين (*Lawrence Goodwyn*)، مشكلة تنظيمية للأغلبية الكاثوليكية المهاجرة من عمال المدن في الشمال من قبل المنظمين البروتستانت للاتحاد الأنجلو-سكسوني! وكانت النظرية الاجتماعية التي قدمها الاتحاد وروحه الشعبية تفتقر إلى القبول من أولئك الذين لم يتعلموا المبادئ وأخلاقيات الاتحاد. كان عمال الشمال يحتمون تماماً تحت مظلة الحزب الديمقراطي. وكان على أحدهم عام 1892 أن يطور تحليلاً نظرياً أكثر شمولية في التحدث مع عامة الناس، في مختلف المدن الأميركية. لم يكن منظمو الاتحاد في ذلك العام على علم بالطريقة التي يجب بها مخاطبة عمال المدن، فقد كانوا بحاجة لترجمة ثقافة روح الشعب إلى آيديولوجية واضحة مختلفة عن الأفكار والمعتقدات السائدة. لم يكن لدى حزب الشعب أية وسيلة لجذب ملايين العمال الصناعيين وكسب ولائهم. وإلى جانب ذلك، فإن القوى المحركة للسياسات أدخلت إلى اللجان الوطنية للحزب عدداً من السماسرة السياسيين، الذين فاقوا بكثير نظرائهم من منظري حزب الشعب الآيديولوجيين. وقد كان الرئيس الوطني الجديد للحزب، هيرمان توبينيك من إلينوي (*Herman Taubeneck*)، نفسه سمساراً سياسياً مبتدئاً. وللتمكن من نشر معتقدات حزب الشعب إلى مواطني الأمة، فقد تشكل الاتحاد القومي لمواطني حزب الشعب إلا أن هذا الاتحاد فشل في تحقيق أي شيء يذكر.

إن عملية إنشاء حزب وطني ثالث تتطلب الكثير من التعقيدات التنظيمية والتكتيكية. إن ما شجع مؤسسة الحزب الثالث على ذلك هو أنهم تذكروا أن الحزب الجمهوري الذي تأسس قبل الحرب الأهلية قد ولد من العدم عام 1854. وفي غضون ست سنوات، تمكن هذا الحزب من الوصول إلى مفاصل القوة والسلطة. وفي الواقع، فإن كلاً من الحزبين الرئيسين قد انطوى على مفارقات ومغالطات تاريخية عام 1892 حين استسلما لقوة المال ونفوذه وأدارا ظهريهما لمصالح الشعب وضربا بها عرض الحائط.

علاوة على ما سبق، فإن الحركة فقدت عضويها وزعيميها اللذين كان ينسب لهما نموها وازدهارها. فلم يوافق تشارلز ماكيون (*Charles Macune*) على تحويل الاتحاد إلى حزب ثالث "آخر"، وهذا ما دفعه إلى الانسحاب من الحزب. ونشرت صحيفة تكساس إنديبيندنت (*Texas Independent*) التي يملكها لامب، في أثناء غيابه إعلاناً مدفوع الأجر يهاجم أحد السياسيين الديمقراطيين المحليين. وقام ذلك السياسي بمقاضاة لامب أمام المحاكم. وقال لامب في معرض دفاعه عن نفسه إنه كان غائباً ولا يعلم بما جرى، وإن الجهة التي تتولى طباعة

الصحيفة هي التي قبلت ذلك الإعلان، وإنه على استعداد لأن يسحب ويدحض المزاعم التي هوجم بها السياسي الديمقراطي. ولكن القاضي، الديمقراطي أيضاً، رفض مدافعة لامب الذي اعتبر مذنباً بتهمة القذف وتشويه السمعة. وكان ذلك الحكم على لامب هو الضربة القاضية التي أخرجته من عالم السياسة. ومع خروج لامب وماكيون من الصورة، تمكن السياسيون الانتهازيون في الحزب، وبمساعدة من تنظيم المؤسسات المعادية في الخارج، من إخراج الحزب عن مساره وتشتيت اهتماماته لإبعادها عن هدفها الحقيقي. وعلاوة على ذلك، كانت نسبة المزارعين إلى إجمالي السكان في انخفاض مستمر بينما ظل عدد عمّال المدن في ازدياد مطرد. وعانى عناصر حزب الشعب الأمرّين جراء حوادث الركود والكساد المتتابعة والهبوط الدائم لأسعار محاصيلهم. وفي الكساد الذي ضرب في التسعينيات من القرن التاسع عشر، كان الكثير من المزارعين عاجزين بكل معنى الكلمة عن دفع اشتراك سنوي بقيمة دولار واحد فقط في الجريدة التي تصدر عن حزب الشعب.

أصبحت الصحف الشعبية معتمدة كلياً على عائدات التوزيع بعد أن وجدت نفسها مجردة من عائدات الإعلانات. ونتيجة لذلك، أصبحت معظم صحف الإصلاح يديرها شخص واحد فقط، إلاّ أن معدلات التوزيع لم تكن كافية حتى لتوفير هذا الحد الأدنى من نفقات التشغيل. وبدأت مطبعة "ريفورم بريس أسوشيتس" (*Reform Press Associates*) بتقديم "طبعة جاهزة" من صفحتين لأعضائها، والتي كانت في معظم الأحيان عبارة عن آخر برامج الحزب الثالث، وذلك تحت إشراف دبليو. سكوت مورغان من آركنساس (*W. Scott Morgan*).

وأصبحت هاتان الصفحتان تشكلان الصفحات الداخلية للصحف الشعبية التي باتت تتكون من أربع صفحات. وفي التسعينيات من القرن التاسع عشر، كان هناك قرابة الألف صحيفة من هذه الشاكلة، إلاّ أن كثيراً منها توقف عن الصدور بسبب ما تكبده من خسائر. ولكن يبدو وكأن كل هذه المصاعب لم تكن كافية، حيث تعرضت الصحف ومحرروها إلى هجمات فعلية. فقد تعرض مبنى صحيفة ليفنغ تروث *Living Truth* في جرين فيل *Green Ville*، ألاباما *Alabama*، إلى التدمير وتحطمت دار الطباعة التابعة لها عام 1892. وفي العام التالي، اندلعت النيران في منزل رئيس تحرير تلك الصحيفة، لكن ذلك لم يثنه عن إصدار كل الأعداد كاملة من صحيفته طوال السنة. أما توماس غينس (*Thomas Gaines*)، الذي يعمل في صحيفة "بيونير إكسبونينت" (*Pioneer Exponent*) التي تصدر في كومانشي، تكساس فقد تلقى تهديدات بالقتل وصلت إلى أفراد عائلته إلى جانب تعرضهم للهجوم. إضافة إلى ذلك، فقد أطلقت النار

على المحرر المشارك في صحيفة "ألاينس فينديكيتر" (*Alliance Vindicator*) لترديه قتيلاً على الفور.

وصف لورانس غودوين محرري الصحف من الحزب الشعبي بأنهم كانوا رعاة لجو رائع من الأخلاقية الديمقراطية والعاطفة تجاه الإنسانية. فبالنسبة لهؤلاء المحررين: ما هي أميركا و"ديمقراطيتها عندما يتمكن " أرباب الصناعة" المتغطرسون من شراء ضمائر المشرعين وإبقاء الكونغرس الأميركي في حالة دائمة من العبودية لهم؟ ما هو العمل الصادق المخلص عندما تؤدي التركيبة الجائرة للعملة إلى انحطاط أسعار منتجات المزارع إلى مادون تكلفة الإنتاج؟ كيف يكون العمل شريفاً عندما تلتهم معدلات الفائدة المرتفعة كل ما في المزارع من إنتاج قوي معافى؟ أين هو الإخلاص في العمل عندما تجني شركات السكك الحديدية أموالاً طائلة جراء شحنها لمحصول الذرة أكثر مما يجنيه المزارعون عند زراعته والاعتناء به؟ أين هي الفضيلة في المجتمع عندما يقوم أصحاب البنوك ودور السمسرة وشركات تخزين الحبوب بكل جشع بتدمير الجمعيات التعاونية الزراعية؟ أين هي الكرامة عندما تضطر النسوة المزارعات إلى الذهاب حافيات إلى التجار الذين يحددون، بكل جلافة، ما يمكن أو لا يمكن لعائلة المزارع أن تأكله؟ ما هي الحرية، وأين هي عندما فرض قانون حجز المحاصيل من خلال قانون تأجير أملاك المحكوم عليهم؟"

ما الذي تعنيه تلك الفضائل القديمة في أوضاع كهذه؟ ... بالنسبة لحزب الشعب، كانت ممارسات جيه غولد (*Jay Gould*) غير الرحيمة في غاية السوء؛ وعندما تزاوجت هذه الممارسات مع وكالة الأسوشييتس برس *Associated Press* التي يملكها غولد لتمجيد أرباب الصناعة في الصحافة المحلية، بدا واضحاً أن ليس لأميركا الصناعية أية وسائل أمان أخلاقية على الإطلاق، ولن يردعها عن ممارستها الظلم أي شيء. ماذا كانت قيمة الرأي العام الديمقراطي عندما كان يسخر على الدوام من دعاة الإصلاح الفاضلين... على يد محرري الصحف الأنيقين، الذين كانوا يقتاتون على تلميع صورة رجال الأعمال الذين لا يأبهون إلاّ لمصالحهم الشخصية؟ كان المنظور الواسع لحزب الشعب يرى أن "قوة المال" ترمز إلى أمور أكثر بكثير مما تعنيه قاعدة الذهب، والبنوك الوطنية الخاصة، أو الواردات الرأسمالية، في كل من وول ستريت ولومبارد ستريت. كانت قوة المال مفسدة لأنها كانت تعمل على تغيير القوانين التي يتصرف الأميركيون سياسياً بناء عليها".

كتبت إحدى السيدات المزارعات الرسالة التالية لحاكم ولايتها، وهو من حزب الشعب، وذلك في عام 1894: "إنني أمسك قلمي بيدي لأعلمك بأننا نموت جوعاً... خرج زوجي بحثاً عن العمل ولكنه عاد البارحة مساءً وأخبرني بأن علينا أن نتضور جوعاً حتى الموت. لقد جال في عشر مقاطعات غير أنه لم

ينجح في الحصول على أي عمل... إنني لم اتناول أي طعام اليوم والساعة الآن الثالثة".

لم تكن المقالة الافتتاحية التي كتبها إي. إل. غودكن (*A. L. Godkin*) في صحيفة "نيشن" (*Nation*)، وهي أفضل الصحف الأسبوعية في العالم في ذلك الوقت، لم تكن تعسفية وسيئة فحسب، بل إنها تضمنت أيضاً تفسيرات مغلوطة وتشويهاً لكم هائل من الحقائق. وفي معرض هجومه على خطة الخزائن الفرعية يرى غودكن *Godkin* أن احتجاج وتظاهر المزارعين يمكن أن يفسر على أنه "الشعور المبهم بعدم الرضا الذي دائماً ما ينتاب الخاملين والكسالى الذين يفتقدون روح التنافس..." اما في دفاعه عن البنوك، فيقول مستغرباً: "لماذا يسعى هؤلاء "الخفيفون" إلى إجهاض البنوك الوطنية؟ إن معظم هؤلاء كانوا وسيظلون قابعين في مقرهم المدقع طوال العشرين سنة الماضية"، لولا أصحاب هذه البنوك. لقد اتهمت مؤسسة القوى الخفية ووسائلها الإعلامية حزب الشعب بانه عنصر هدم وتخريب، حتى يتمكنوا من تحويل النقاش والانحراف به من قضاياه الاقتصادية الجوهرية إلى قضايا ثانوية أقل خطورة من أجل كسب الوقت. وفي عام 1889، أظهرت مقالة بعنوان "مالكو الولايات المتحدة" أن أغنى 100 رجل في الولايات المتحدة يحقق الواحد منهم دخلاً سنوياً يتراوح ما بين 1.2 و 1.5 مليون دولار، بينما تحقق 80% من الأسر الأميركية دخلاً سنوياً يقل عن 500 دولار. ولم يكن أي من هؤلاء المليونيرات في أي من الولايات الجنوبيِة للولايات المتحدة. وفي عام 1893، تسببت حالة جديدة من الذعر والهلع في سوق البورصة بأسوأ حالات الكساد في التاريخ الأميركي، والذي أسفر عن انهيار البنوك وإفلاس الشركات والآلاف من حالات تسريح العمال، إلى جانب انهيار أكبر في أسعار المحاصيل الزراعية. ومع الانخفاض الحاد لاحتياطيات الذهب، طلب الرئيس كليفلاند (*Cleveland*) من عائلة روتشيلد البريطانية الثرية، ومن خلال وكيلهم أوغست بيلمونت جونيور (*August Belmont Jr.*)، قرضاً مجمعاً بقيمة 100 مليون دولار لوزارة الخزانة. ووافقت عائلة روتشيلد على القرض ولكنها أصرت على وجوب سداد هذا القرض إما بالذهب أو بالجنيهات الاسترلينية. وبترتيب مع جيه. بي. مورغان ، وقعت الحكومة عقداً لم يحظ بقبول شعبي، مع شركة جيه. بي. مورغان آند كومباني (*J. P. Morgan & Company*)، حيث قدموه بسعر أعلى بحوالي ثماني نقاط من السعر الذي عرضه تجمع الممولين. وتمكنت مورغان من بيع كل السندات في غضون عشرين دقيقة فقط.

"أثارت مشاركة آل روتشيلدز موجة من معاداة السامية التي حركت وعزّزت حالة الرهاب من الأجانب لدى حزب الشعب تجاه اليسار واليمين لم يشهد لها التاريخ الأميركي مثيلاً، لتربط بشكل انعكاسي قضايا المال

والاعتمادات باليهود. وأصدر ويليام جينيفز برايان (*William Jennings Bryan*) أمره لكاتب المجلس بأن يتلو ميثاق شايلوك (المرابي اليهودي)، ثم طالب "بأن تدار وزارة الخزانة نيابة عن الشعب الأميركي وليس بالنيابة عن آل روتشيلدز أو عن أصحاب البنوك الأجانب". واشتكى الحائزون على جائزة بوليتزر من أن "مؤامرة وول ستريت" مع الأجانب واليهود الطفيليين المبتزين قد نهبت الملايين من الدولارات خلال عشرين دقيقة فقط. ودعت الكاتبة من حزب الشعب ماري ليس (*Mary E. Lease*)، المزارعين إلى "زراعة كميات أقل من الذرة وتأجيج المزيد من الجحيم" ، بعد أن وصفت الرئيس كليفلاند بأنه "وكيل الصيارفة اليهود والذهب البريطاني".

أصبحت الولايات المتحدة محتاجة لأسواق أجنبية بسبب اقتصادها الراكد وإنتاجها المرتفع. وقال ثيودور روزفيلت (*Theodore Roosevelt*)، الذي تولى الرئاسة فيما بعد، قال حين كان يشغل منصب مساعد وزير البحرية في إدارة الرئيس ماكينلي (*Mc Kinley*) "إن هذه البلاد تحتاج حرباً"، ووصف التحالف المناهض للإمبريالية في الكونغرس بأنه أمر غير وطني. وطالب الإمبرياليون الولايات المتحدة بغزو مناطق جديدة لفتح أسواق أجنبية لها. وهنا، بدأت الصحافة حملتها الإعلانية القذرة ضد إسبانيا لإعداد الشعب نفسياً لتقبل وخوض الحرب. وزعمت الصحافة أن الوحشية التي تمارسها إسبانيا في كوبا لم تعد تطاق، وطالبت الولايات المتحدة بالتدخل. وفي منتصف شهر فبراير من عام 1898، اندفعت الولايات المتحدة إلى الحرب ضد إسبانيا بعد غرق السفينة الحربية الأميركية، مين، في ميناء هافانا. وتمخضت هذه الحرب عن احتلال أميركا لكوبا وغيرها من المناطق الإسبانية، بما فيها جزر الفلبين النائية. واتضح فيما بعد أن غرق السفينة مين كان نتيجة "عطل" داخلي، وليس نتيجة طوربيد إسباني كما زعم آنذاك. ودشن بذلك العهد الاستعماري الامبريالي الأميركي. لقد أصبحت طالبان وأفغانستان في القرن الحادي والعشرين تلعب دور إسبانيا في القرن التاسع عشر. ولكن بدلاً من السفينة الحربية مين، كانت هناك هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ومع بزوغ فجر القرن العشرين، خسر الشعب الأميركي حربه ضد بارونات المال في وول ستريت وضد الشركات الكبرى الذين اختطفوا الديمقراطية الأميركية والحلم الأميركي حتى يومنا هذا.

"أبدى البروفيسور كارول كويغلي (*Carroll Quigley*) من جامعة جورج تاون والذي هو أيضاً مستشار للبنتاغون، إعجابه بمؤسسة السياسة الخارجية القديمة والتي هي جزء من تركيبة قوى أكبر تتمثل في النخبة من الشركات وأصحاب المال الأنجلو ساكسونيين، المتواجدة ما بين لندن ونيويورك والتي تغلغلت بعمق في الحياة الجامعية، والصحافة، وممارسة السياسة الخارجية. كما أنه يرى أن مجلس العلاقات الخارجية ذا المكانة الكبيرة، هو المنسق بين هذه القوى على المستوى العالمي إلى حد قد يصل إلى التآمر."

روجر موريس *Roger Morris*
شركاء في النفوذ

"يدير العالم اليوم نخبة عبر قطريين يتكونون من رجال أعمال وعلماء ومهنيين وموظفين عامّين. أما الروابط بين هذه النخبة فإنها تتخطى صبغتها القومية حيث أصبحت مصالحهم تحمل صبغة المصالح الذاتية أكثر من كونها وطنية".

زبيجنيو بريجينسكي *Zbigniew Brzezinski*
ما بين عصرين

الفصل الرابع عشر

أميركا : حصان المرابين العالميين الجديد

بريطانيا مستشارها الإمبريالي

مكّنت ثورة الاتصالات و الإعلام مالكيها ومالكي تركيبة القوى الخفية من غسل دماغ الرأي العام بسهولة أكبر؛ فالجماهير تبقى مشغولة في العادة بروتينها اليومي الذي ينحصر في العمل والأكل، لتتمكن غالبيتهم من العيش عيشة الكفاف. وباستثناء التغيرات التي أصابت ظاهرها الخارجي، فإن جوهر الديمقراطية الأميركية ولبها ونظامها الاقتصادي ظل دونما تغيير. ويتضح هذا لنا جلياً من خلال بعض الاقتباسات قبل قرن من الزمان وأخرى من أيامنا هذه.

في العقد الأخير من القرن العشرين، قام ويليام غرايدر (*William Greider*)، الذي عمل من قبل في صحيفة واشنطن بوست *Washington Post*، بوضع كتاب أسماه "من سيخبر الشعب" (*Who Will Tell The People*)، يقول فيه: "...إن الديمقراطية الأميركية تعاني من خلل أعمق بكثير مما يريد معظم الناس الاعتراف به. فخلف هذه المظاهر الزائفة التي تبعث على الاطمئنان مثل مسابقات الانتخابات المنتظمة وغيرها، تم إفراغ الحكومة الذاتية من مفهومها الجوهري... وعلى أعلى المستويات في الحكومة، انتقلت سلطة صنع القرار من الأكثرية إلى الأقلية، تماماً كما يشك في ذلك الأفراد والمواطنون العاديين. وبدلاً من الرغبة الشعبية، تستجيب الحكومة الآن لإملاءات الطبقة الصغيرة التي تستحوذ على السلطة، والتي تمثل مصالح المنشآت الاقتصادية الكبرى والثروة المتركزة في أيدي النخبة والصفوة من الناس ذوي التأثير البالغ... لقد تقلص الاختلاف والتباين المفيد والمعقد بين أفراد الأمة ليصبح سلعة بلهاء أطلق عليها اسم "الرأي العام"، الذي يمكن بسهولة التلاعب به أو إثارته بالشعارات، أو التصورات التي تطلقها وسائل الإعلام والدعاية." وقد عبّر توم وارسون (*Tom Warson*) من ولاية جورجيا *Georgia* عن هذا المحتوى نفسه بالضبط قبل قرن من الزمان فكتب يقول: "... لقد ماتت الجمهورية التي بناها آباؤنا، ماتت بكل المقاييس. قد تكون بقاياها الخارجية وملامحها كما هي، إلا أن روحها المتحركة والحية قد ذهبت إلى غير رجعة".

أما مادلين أولبرايت (*Madeleine Albright*)، وزيرة الخارجية الأميركية في الولاية الثانية للرئيس كلينتون (*Clinton*)، فتقول في معرض تعليقها على الإجراءات الاقتصادية الصارمة، التي تطالب صندوق النقد الدولي بفرضها على دول جنوب شرق آسيا، والتي أدت إلى زيادة معدلات الفقر بنسبة 100% في أندونيسيا: " مع أن العواقب التي سيتحملها العمال وعائلاتهم من الطبقة الوسطى قد تكون وخيمة وظالمة" ، نتيجة للوصفات العلاجية لصندوق النقد الدولي، "إلا أن لها ما يبررها، فما يهم هو النمو فقط". هذا الرأي هو ما يطلق عليه البعض اسم الرأسمالية الداروينية. وقبل قرن كامل من تعليق أولبرايت هذا، كتب أحد المزارعين من كانساس يقول: "ليس هناك، ولن يكون هناك أبداً، عقيدة أكثر وحشية وأنانية وخسة من عقيدة الكفاح الدارويني للبقاء، عندما تُطبَق على العلاقات الاجتماعية للإنسان". إن فحوى كلام أولبرايت هو أن النمو الاقتصادي أهم من حجم المعاناة الإنسانية. وقبل قرن أيضاً من كلام أولبرايت ، كتب أحد أتباع جيفرسون (*Jefferson*) من حزب الشعب في ولاية ألاباما يقول: "... إن أية دولة تعلي من شأن حقوق الملكية وتضعها فوق حقوق الإنسان، لهي دولة بربرية".

وبعد إلغاء نظام سعر الصرف الثابت الذي أقرته اتفاقية بريتون وودز، كانت العملات في تذبذب مستمر على مدار الثانية، مما حقق أرباحاً طائلة للمضاربين. وقبل قرن من الزمان، كتب أحد أعضاء حزب الشعب في صحيفة الحزب "الأرينا" (*The Arena*) قائلاً: "فلنفكر في عصا للقياس طولها ثلاثة أقدام عام 1789، ولنتخيل أنها انكمشت إلى 19.5 إنشاً عام 1809، ثم تمددت من جديد عام 1849 لتصل إلى أربعة أقدام، ثم تقلصت عام 1874 إلى 38.5 إنشاً، وعاد طولها ليصبح الآن أربعة أقدام وثلاثة ونصف الإنش، ولا تزال مستمرة بالزيادة كل يوم! ... ورغم ذلك، فإننا نقيس ديوننا واعتماداتنا اليوم بمعيار ليس بأفضل ولا أكمل من ذلك."

افترض الكثيرون في كل أنحاء العالم ولزمن طويل أن الاستعمار والإمبريالية هما جزء من الثقافة الأوروبية، وأن ليس للولايات المتحدة شأن بهما. ولكن في حقيقة الأمر، فإن كلاً منهما كان معششاً في الولايات المتحدة. ونجد في "موسوعة غوليير"، (ص695) في عددها سنة 1962، وتحت عنوان "نهاية الاستعمار الأميركي" (*End Of American Colonialism*) أنه "مع الاعتراف بوحدة ألاسكا عام 1958، وهاواي عام 1959 واستقلالهما، فإن عصر الاستعمار الأميركي يكون قد وصل إلى نهايته. أما الموسوعة البريطانية (*The Encyclopedia Britannica*)، فتطلق على هذه الفترة اسم "الإمبريالية الأميركية". بدأ الاستعمار الأميركي في عهد الرئيس ماكينلي (*McKinley*)، الذي بدأ الحرب الإسبانية التي أدت في نهايتها إلى أن تصبح كوبا محمية أميركية. وأصدرت

واشنطن حينئذ تعديلاً سمي "تعديل بلات" (*The Platt Amendment*)، وهو سياسة تخول أميركا حق التدخل في دول أميركا اللاتينية، عندما ترى أن من الضروري أن تحافظ على النظام المحلي والامن والاستقرار في أي من تلك الدول.

ومع بزوغ فجر القرن العشرين، بدأت الولايات المتحدة تصبح دولة استعمارية. كانت كثافة المصالح الأميركية في كل أرجاء العالم متناسبة تماماً مع درجة كثافة الحركة التصنيعية، وتصادفت كذلك مع فترة شهدت إنشاء كثير من الشركات في التسعينيات من القرن التاسع عشر. وأظهر إحصاء عام 1890 ، أن قيمة البضائع المصنعة تجاوزت قيمة المنتجات الزراعية للمرة الأولى. وبسبب استخدام الولايات المتحدة لتقنية الإنتاج الشامل والواسع في قطاعي الصناعة والتجارة ، وبعد اختفاء إمكانية التوسع بأراضي جديدة داخل القارة الأميركية، تولد إيمان راسخ بأن على الولايات المتحدة أن تتجه نحو العالم وتوجد منافذ جديدة من خلال الاستعمار المباشر بما في ذلك غزو بلاد الآخرين. وهكذا بدأ عهد من الاستعمار الأميركي، الذي شهد سلسلة من الحروب أو التدخلات الأميركية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وأولى تلك الحروب كانت مع إسبانيا في كوبا، حيث طالبت الولايات المتحدة إسبانيا بمنح كوبا استقلالها. ومع أن اسبانيا كانت على استعداد لتقديم تنازلات في سبيل تحاشي وقوع الحرب، إلا أن الولايات المتحدة كانت قد أزمعت خوضها. واستولت الولايات المتحدة على القوات الاسبانية في كوبا ثم احتلت بورتوريكو *Puerto Rico*. وخلال العام نفسه، دمّر الأسطول الأميركي في آسيا الأسطول الإسباني الصغير في ميناء مانيلا في الفلبين النائية! وفي 1898/8/12، وقعت إسبانيا اتفاقية سلام تعترف بموجبها باستقلال كوبا. وفيما بعد، أصبحت بورتوريكو *Puerto Rico* وغوام *Guam* من المقاطعات التابعة للولايات المتحدة الأميركية. ولكن أصحاب المصالح التجارية العليا أصروا على وجوب احتلال الفلبين استعداداً للتجارة المستقبلية مع الشرق. وفي اتفاقية باريس أجبر الرئيس ماكينلي اسباينا على بيع الفلبين للولايات المتحدة الثرية مقابل 20 مليون دولار. وصدّق الكونغرس الأميركي على اتفاقية باريس، غاضاً الطرف عن الأميركيين المناهضين للإمبريالية الاستعمارية والذين أعلنوا أن السيطرة على أراضي وبلاد الآخرين تعتبر خرقاً للدستور الأميركي وروحه ورسالته.

وفي عام 1898، أعلن الكونغرس ضم جزر هاواي إلى أراضي الولايات المتحدة، حيث أصبحت مقاطعات أميركية رسمياً بعد ذلك بعامين. ومنحت الفلبين حكماً ذاتياً جزئياً. كانت المصالح التجارية العليا مهتمة أيضاً بالصين وطامعة بسوقها الضخم الذي كان خاضعاً أصلاً إلى أكثر من دائرة تأثير: بريطانيا، فرنسا، روسيا، واليابان. كانت الولايات المتحدة تسعى إلى

تجارة حرة متساوية وفرص استثمار لكل الشركات الوطنية ضمن كل مناطق النفوذ. وابتدعت سياسة الباب المفتوح لضمان دخول المصالح التجارية الأميركية إلى الصين. وفي عام 1867، اشترت الولايات المتحدة، ألاسكا من روسيا مقابل سبعة ملايين ومائتي ألف دولار. إلاّ أن الأميركيين انتظروا حتى عام 1896، بعد اكتشاف الذهب، ليذهبوا إلى ألاسكا، وأعطيت ألاسكا صفة الإقليم عام 1912 وأدخلت رسمياً إلى اتحاد الولايات الأميركية عام 1958.

وفي عامي 1903-1904، قامت الولايات المتحدة ودون تكليف من أحد، وسمحت لنفسها أن تلعب دور البوليس الدولي في أميركا اللاتينية عندما تخلفت تلك الدول عن سداد ديونها المالية وغيرها من الواجبات تجاه الدول الأجنبية. وتم تطوير مثل هذا الدور أفضل فيما بعد ليصبح دور الامم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بعد أن ضمنت الولايات المتحدة هيمنتها لتحقيق الغرض ذاته عبر الاتفاقيات وتقنيات الإدارة الجديدة. وقد دعي ذلك بالنظرية الفرعية للرئيس الأميركي ثيودور روزفيلت (*Theodore Roosevelt*) من مذهب مونرو *Monroe*. وبناء عليه تدخلت الولايات المتحدة في كل من هاييتي، وجمهورية الدومينيكان ونيكاراغوا. وأدت هذه التدخلات الفردية من جانب الولايات المتحدة إلى خلق حالة من العداء للولايات المتحدة *Anti-Americanism* في تلك المناطق الأميركية اللاتينية. وفي المكسيك، أعلن الرئيس ويلسون *Wilson* عام 1910 عن تدخل مطول من قبل الولايات المتحدة. ولضمان دخول المصالح التجارية الأميركية العليا إلى الصين، أدخلت سياسة الباب المفتوح *The Open Door Policy* حيز التنفيذ (1899-1900). وكفلت هذه السياسة فرصاً متساوية للشركات الأميركية في التجارة والاستثمار ضمن العديد من مناطق النفوذ في الصين. وفوق ذلك أرادت النخبة في الولايات المتحدة الوصول إلى الأسواق الأميركية اللاتينية وموادها الخام. وحاول وزير خارجية الرئيس تافت (*Taft*)، فيلاندر نوكس (*Philander Knox*)، استخدام سياسة الدولار *Dollar Diplomacy*، التي كانت مخصصة للاستخدام في أميركا اللاتينية عند ابتكارها للمرة الأولى، في الشرق الأقصى أيضاً. وسواء أكانت سياسة الباب المفتوح أم سياسة الدولار، فإن ما كان يسعى إليه الرأسماليون الأميركيون هو الوصول إلى أسواق الآخرين وموادهم الخام.

وبناء على الضغوطات من المؤسسات الأميركية في الشرق، أراد الرئيس ثيودور روزفيلت إنشاء قناة تشق عبر المحيط على طول أميركا الوسطى، وذلك بهدف مساعدة ودعم التجارة، إلى جانب السماح بسهولة التحرك للقوة البحرية الأميركية المتنامية. وبما أن تلك المنطقة كانت في حوزة كولومبيا التي لم تستجب للأوامر الأميركية، فقد أعطت الحكومة الضوء الأخضر للقيام بعملية انقلاب سرية مع شركة فرنسية كانت تتوق لبيع امتيازاتها

لشق قناة عبر بنما للولايات المتحدة. وكان أن وضعت خطة لهندسة ثورة مدفوعة الأجر في كولوكمبيا أسفرت عن ولادة دولة بنما المستقلة، فأعطت الأميركيين كل ما يحتاجونه من امتيازات وعقود إيجار، ونتيجة لذلك، فقد أنجز شق القناة في عام 1914.

في عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر، تشكلت شبكة سياسية علمية بريطانية مكونة من نخبة من الخبراء والمختصين الذين عمل معظمهم في جامعتي اكسفورد وكامبردج *Oxford and Cambridge*. وكانت الغاية من هذه الشبكة الضغط من أجل الحصول على نظام جديد أكثر فاعلية، لتوسيع نطاق الثقافة والسيطرة الأنجلو- سكسونية على القرن العشرين. كان ذلك في الوقت الذي شهد بروز ألمانيا كقوة صناعية هائلة، شكلت خطراً وتهديداً على أركان الإمبراطورية البريطانية. أما أركان تلك الامبراطوية العظمى فكانت:

سعت النخبة البريطانية المشار إليها أعلاه إلى فرض سيطرة الإمبراطورية البريطانية لا عن طريق الاحتلال، وإنما من خلال إيجاد "دول عميلة"، معتمدة مالياً على الإمبراطورية البريطانية، من خلال الروابط الاقتصادية ومفهوم مناطق النفوذ وسياسة توازن القوى. وكان مخططاً للندن أن تكون نقطة الارتكاز لتضيف ثقلها في جانب أو آخر، حسب ما تقتضيه مصالحها من أجل المحافظة عليها. ولن تكون هناك صداقات دائمة، بل ستكون مصالح لندن هي المحور الرئيس الذي ليس له أية التزامات أخلاقية أو عاطفية. ورأت بريطانيا أنه بعد أن فقدت الأرجنتين سيادتها الاقتصادية أصبحت تتحكم في اقتصاد الأرجنتين بفاعلية أكبر مما تقوم به لو كانت تحتل البلد عسكرياً كما كانت الحال في الهند. وفي الثمانينيات من القرن التاسع عشر، قامت لندن بتمويل مشاريع السكك الحديدية في الأرجنتين، ونتج عن ذلك أن جلبت مشاريعها كميات مضاعفة من البضائع إلى الموانيء الأرجنتينية للتصدير. وبالرغم من زيادة التصدير هذه فقد ارتفعت ديون الأرجنتين للبنوك البريطانية بنسبة 200%.

وفي عام 1910، أسس أعضاء النخبة هؤلاء من جامعتي أكسفورد وكامبردج صحيفة "المائدة المستديرة" (*The Round Table*). كما التفوا حول صحيفة لندن تايمز *London Times* التي كان من بين أعضائها كل من : المؤرخ والعضو في المخابرات السرية البريطانية ألبرت لورد غري (*Albert Lord Grey*) آرنولد توينبي (*Arnold Toynbee*)، إتش. جي. ويلز (*H.G. Wells*)، ألفرد لورد ميلنر (*Alfred Lord Milner*)، وهالفورد ماكيندر (*Halford J. Machinder*). وفي أغسطس من عام 1911، أعلن لورد لوثيان (*Lord Lothian*) من صحيفة (المائدة المستديرة) أن: "هناك قانونين معاصرين من المُثل الدولية هما: القانون البريطاني أو الأنجلو-سكسوني، والقانون القارّي أو الألماني. ولا يمكن لكليهما

أن يسودا معاً." وقد أعيد تأكيد هذا المبدأ الأنجلو-سكسوني نفسه في التسعينيات من القرن العشرين على لسان بول ولفويتز (*Paul Wolfowitz*) في أبحاثه الدفاعية التي عرّفت الولايات المتحدة، على أنها القوة العظمى الوحيدة، والتي ستتخذ كل إجراءاتها للحيلولة دون نشوء قوىً عظمى أخرى.

بدأ بارونات المال العالميون، وتحديداً في لندن، وبالتعاون مع حلفائهم ومعارفهم في العواصم الأوروبية، إلى جانب النخبة في "المائدة المستديرة" بالتحضير والإعداد لشن حرب على ألمانيا. كان النفوذ الألماني الجديد يشكل خطراً وتهديداً على إنجلترا المتداعية أصلاً، ويقف حجر عثرة في وجه سياسة توازن القوى التي تتبناها إنجلترا. وكان مرد هذا التهديد إلى أسباب كثيرة أهمها:

- التحالف بين ألمانيا وتركيا؛
- إنشاء ألمانيا لخطوط سكك حديدية تربط بين برلين وبغداد والبصرة، مما سيمنح ألمانيا سوقاً جديدة في الشرق الأوسط؛
- حصول ألمانيا على امتياز نفطي في ميزوبوتاميا (العراق) عام 1912؛
- القوة البحرية الهائلة الجديدة لألمانيا والتي يصل بعضها إلى 80 ألف حصان وتعد الأسرع بين الخطوط البحرية.

كانت بريطانيا عاقدة العزم على تجريد ألمانيا من مصادرها النفطية. وحيث أن إنجلترا كانت عاجزة عن مقارعة الثورة الصناعية الألمانية الحديثة ومحركات دايملر، فقد قررت أن تسيطر على الوقود النفطي الذي يشغل هذه المحركات والصناعات الألمانية. وفي مطلع التسعينيات من القرن التاسع عشر، تبنت روسيا النموذج الاقتصادي الألماني لفريدريك ليست "النظام القومي للاقتصاد السياسي"، حيث فرضت تعرفات وقائية صارمة. وأدى هذا النموذج إلى تحويل روسيا في عيون البيوتات التجارية في لندن من سلة حبوب إلى منافس قوي محتمل. وبناءً على سياستها في توازن القوى، تحالفت بريطانيا مع اليابان ضد روسيا التي تعرضت للإذلال عام 1905 حين اضطرت روسيا التي خسرت حربها مع اليابان لتغيير نموذجها الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، أجبرت روسيا على التخلي عن حقها في أفغانستان وأجزاء من بلاد فارس لمصلحة بريطانيا.

يقول ويليام إنجدال (*F.William Engdahl*) في كتابه المتميّز "قرن من الحروب" (*A Century Of War*): "إن أحد أكثر الأسرار إثارة، والذي ظل طي الكتمان أكثر من غيره، في الحرب العالمية الثانية ما بين عامي 1914-1918 هو أنه عشية إعلان بريطانيا الحرب على الرايخ الألماني، كانت الخزينة البريطانية مفلسة تماماً... وقد كشفت إحدى التحريات حول الصلات والروابط التمويلية الحقيقية للأطراف الرئيسة في الحرب، عن خلفية استثنائية ضخمة من

الاعتمادات السرية المصحوبة بمخططات تفصيلية، لإعادة ترسيم مواقع المواد الخام والثروة في العالم كلها بعد الحرب، وبخاصة المناطق التي يعتقد أنها تحتوي على مخزونات بترولية هائلة في الإمبراطورية العثمانية".

أما مورغان، الذي كان دائم التنقل بين لندن ونيويورك، فكان حلقة الوصل بين بارونات المال في لندن منذ الستينيات من القرن التاسع عشر، وحتى بداية الحرب العالمية الأولى وخلالها. وبما أن النفقات المتوقعة للحرب وللقروض المتعلقة بها لم يكن ممكناً سدادها إلاّ من خلال إيجاد نسخة أميركية مماثلة لبنك إنجلترا (البنك المركزي البريطاني)، فقد تم في ديسمبر من عام 1913 إنشاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة قبل أشهر فقط من اندلاع الحرب. كان مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد أنشئ على نموذج بنك إنجلترا نفسه، والذي كان شركة قابضة خاصة لا تسيطر عليها الحكومة، بل بارونات المال في مدينة لندن. وعلى المنوال نفسه، أصبح مجلس الاحتياطي الفيدرالي مؤسسة قابضة خاصة تملكها البنوك الخاصة في الولايات المتحدة، إلى جانب خضوعها لسيطرة ممولي وول ستريت. وعُيِّنت شركة جي. بي. مورغان آند كومباني (*J.P. Morgan & Company*) في نيويورك رسمياً وكيلاً أوحد لشراء كل معدات وإمدادات الحرب من الولايات المتحدة، بما في ذلك عمليات الشراء لفرنسا وغيرها من الحلفاء الأوروبيين. كما قامت الحكومة البريطانية بضمان عمليات الشراء تلك. كان ذلك خرقاً فاضحاً للقانون والأعراف الدولية التي لا تسمح للدول المتحاربة (مثل بريطانيا) بالحصول على قواعد إمدادات في دول محايدة.

كان شريك مورغان في لندن هو إي. سي. غرينفل (*E.C. Grenfell*)، والذي كان أيضاً مديراً في بنك إنجلترا! ومع إدخال الولايات المتحدة معترك الحرب عام 1917، كان قد تم شراء أكثر من 20 مليار دولار من ديون بيت مورغان وتم جمع حوالي 1.25 مليار دولار على هيئة قروض. وتلقت جهود التعبئة والتمويل التي بذلها مورغان دعماً آخر من بنجامين سترونغ (*Benjamin Strong*) الذي يعمل في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، والذي كان أيضاً موظفاً سابقاً لدى مورغان! وكانت الصحافة "الودودة" التي يسيطر عليها بارونات المال تحض الولايات المتحدة وتطالبها بخوض الحرب، وبخاصة بعد أن أغرق الألمان ناقلات نفط أميركية كانت متجهة نحو أعدائهم. وفي 4/12/ 1917، أعلنت الولايات المتحدة دخولها الحرب. وللمساعدة في تمويل نفقات الحرب الأميركية، تم إصدار سندات وقروض الحرية التي بيعت عن طريق بيوتات وول ستريت. وفي 1919/6/30، بلغت قيمة هذه السندات 21.478.000.000 دولار، وأصبحت الآن وول ستريت مركزاً للتمويل العالمي، سارقة بذلك الأضواء من حي المال في لندن.

وهكذا، يكون ركن آخر من أركان الإمبراطورية قد انتقل إلى أميركا. ولو كانت الديون هي ما تعتمد عليه، في نموها وازدهارها، كل من بيوتات روتشيلدز *Rothschilds* وبارينجز *Barings* ومورغان *Morgan*، فإن سنّي الحرب والدمار العالمي قد زادت من ديون الدول للعالم بنسبة 47.5% أي حوالي 210 مليار دولار. وقامت مورغان آند كومباني بتحويل قروضها الخاصة على الحكومة البريطانية لتصبح قروضاً لحكومة الولايات المتحدة، وبذلك أصبحت عبئاً جديداً وقع على كاهل دافعي الضرائب الأميركيين!

وقامت عصبة المائدة المستديرة بتشكيل وتأسيس "المعهد الملكي للشؤون الدولية" (*The Royal Institute of International Affairs*) ليكون منظومة لأبحاثها، وكان آرنولد توينبي *Arnold J. Toynbee* أول موظف مدفوع الأجر فيها. وكجزء من السياسة الجديدة لبارونات المال في تبديل مراكز القوى، واستخدام الولايات المتحدة أداة جديدة للسيطرة على العالم، وبالتعاون مع الخبرة والبراعة الاستعمارية والسياسية للإمبراطورية البريطانية المتداعية، تأسّست منظومة أبحاث أميركية على قدم الموازاة وفي الوقت نفسه بالضبط هي "مجلس العلاقات الخارجية". وبات مجلس العلاقات الخارجية *CFR* التوأم للمعهد الملكي للشؤون الدولية (*RIIA*)، وظل يؤدي دوراً محورياً بالغ الأهمية في تشكيل السياسات الأميركية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلاً المعهدين قد تأسس في أروقة مؤتمر فرساي للسلام بعد الحرب العالمية الأولى.

أخضع ويليام ليش (*William Leach*) قضية تحول أميركا لبحث مستفيض في كتابه "أرض الرغبة" (*The Land Of Desire*) ويقول فيه: "خلال العقود التي تبعت الحرب الأهلية، بدأت الرأسمالية الأميركية بإفراز ثقافة مميزة غير ذات صلة بالقيم التقليدية الأسرية أو الاجتماعية، وليست لتلك الثقافة أية علاقة بالدين أو بأي مفهوم تقليدي، أو حتى بالديمقراطية السياسية... وبدءاً من عام 1890 وما بعده، بدأت الشركات الأميركية الكبرى، وبالتنسيق والارتباط مع المؤسسات المالية الرئيسة، بتحويل المجتمع الأميركي إلى مجتمع يستحوذ عليه حب الاستهلاك والمزيد من السلع، بحيث يزيد ما يطرح في العام الحالي عما طرح في العام الماضي، وما سيطرح في العام المقبل عما طرح خلال هذا العام. وهكذا، فقد أفرزت رأسمالية الاستهلاك الأميركية ثقافة شديدة العداء لكل ما هو من الماضي، ولكل ما هو تقليدي. ووجهت تلك الثقافة لخدمة الأهواء المستقبلية المنبعثة من الرغبات والشهوات، فسببت الخلط والإرباك لتوهم الجميع أن الحياة الجيدة ما هي إلاّ السلع الجيدة... لقد تمثلت أهم الملامح الرئيسة لهذه الثقافة في حب التملك، وتكريس حب الاستهلاك كوسيلة لتحقيق السعادة، ونشر مذهب اعتناق الجديد، وإطلاق العنان لعنفوان الرغبة، وكان

ذلك كله باسم الديمقراطية، فضلاً عن تكريس مبدأ اعتبار قيمة الأموال وكأنها المعيار المهيمن على كافة القيم السائدة في المجتمع."

أضحت المشكلة لا تكمن في إنتاج السلع، بل في إنتاج المستهلكين إن جاز التعبير. وقد تمت الإشادة بالاستهلاك وإعلانه ليرتقي إلى مرتبة الديانة وليحل مكانها. وتمثلت روح هذا النظام الاستهلاكي في إطلاق العنان للنزوات والرغبات البشرية. وكانت عقيدة الاستهلاك الجديدة هذه مناهضة ومخالفة للدين؛ فكافة الأديان والشرائع تحث على كبح جماح الغرائز والرغبات والسيطرة عليها، وتعلّم الاعتدال في كل شيء، بما في ذلك امتلاك السلع والأموال في هذه الحياة الدنيا. وترفع الأديان من شأن القيم الأخلاقية وسموّها على الماديات. وقد وعدت الشرائع والديانات أن يكون جزاء ذلك هو السعادة في الدنيا وحياة أفضل لا تعرف الفناء في الدار الآخرة. أما مبدأ الاستهلاكية، فقد سار في الاتجاه المعاكس "إما الآن وإلا فلا...". لكن هذه الثقافة النابعة من الأديان والقائمة على مبادئ الأخلاق وطرق الحياة البسيطة التي أفرزتها، كنمط متوازن للحياة، لم تلق رضا تلك القلة من المجتمع، أي أولئك القابضين على مفاتيح الخزائن والأموال، فاستهدفوها رامين إلى تغييرها.

وفي عالم الرأسمالية البحت، كان من اللازم إعلاء ثقافة الاستهلاك الجديدة هذه إلى مرتبة العلم. وقام أصحاب الثروات والقائمون على الإنتاج بإيجاد تحالفات مع الجامعات والكليات الرائدة التي بدأت بتعليم التجارة، وإدارة الأعمال في كليات جديدة استحدثت لهذا الغرض. ولم يقم أولئك الأثرياء بالتبرع السخي لهذه المؤسسات فحسب، ولكنهم تربعوا فعلاً على مقاعد مجالس الأمناء فيها، وشاركوا في إعداد ووضع مناهجها. وباتت الحكومة أيضاً مشاركة في إيجاد هذه الثقافة. ولعب هيربرت هوفر (*Herbert Hoover*)، بصفته وزيراً للتجارة ورئيساً للولايات المتحدة فيما بعد، دوراً رئيساً في صياغة التحالف بين الحكومة ورجالات الأعمال. وارتضت الحكومة دورها كمساعد ومقدم للخدمات إلى الشركات الكبرى ورجال الأعمال الكبار، وأصبح هؤلاء هم الشريك الرئيس في هذا التحالف.

كان وصف هوفر للحياة في قرية أميركية صغيرة قبل بدء ثقافة الاستهلاك، في غاية التشويق والإمتاع، لأن هذا الوصف جاء من رجل بذل جهوداً مضنية لتغيير ثقافة الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وقد ألقى هوفر خطابه هذا خلال حملته الانتخابية عام 1928 للرئاسة الأميركية. كان هوفر يقوم بزيارة لقريته ومسقط رأسه ويست برانش *West Branch* في ولاية إيوا *Iowa* وهي قرية كان يقطنها عام 1880 ما لا يزيد عن 800 نسمة. ونوه هوفر إلى أن عمته كانت قد تنبأت بتحول الكنائس وقاعات المنتديات والاجتماعات إلى أماكن للفسق والفجور والبغضاء. فقد تحول مقر اجتماعات الصاحبيين

Quackers، إلى دار سينما، تماماً كما تنبأت عمته. وأردف هوفر قائلاً إن الناس في الثمانينيات من القرن الماضي كانوا يتقاسمون المسرّات، وكانت القرية تتمتع بالاكتفاء الذاتي، حيث كانت تزرع القمح والذرة وتطحنها في مطاحنها، كما كانت مكتفية ذاتياً من اللحوم والمنسوجات والأقمشة. "كنّا نقوم بأنفسنا بإصلاح المحركات وكنّا نحصل على الوقود من الخشب، كما شيّدنا البنايات، وصنعنا الصابون اللازم لنا، وحفظنا الفواكه وجففناها، وأنتجنا الخضروات. كان الشيء القليل فقط من لوازم العائلة يتم شراؤه من الخارج". واستطرد هوفر قائلا إن الفقر لم يكن موجوداً في قريته أثناء طفولته، وكان الناس دائماً فرحين ويشعرون بالسعادة، ولم يكونوا رهناً للتقلبات والنكسات التي تلم ببورصة شيكاغو، والتي تسببت في الأيام الأخيرة بشطب 50% من إيراداتهم على أيدي المضاربين. وهكذا، فقد انتقل الناس من الراحة والاطمئنان إلى القلق والهموم بفضل تلك الثقافة الاستهلاكية الجديدة.

وهكذا، فقد أضحت الاستهلاكية المبدأ والعقيدة الجديدة للرأسمالية الاستهلاكية التي تركزت حول إيجاد الجنّة التي تعد بها الأديان في الحياة الآخرة، ليعيشها الناس في دنياهم هذه من خلال مستويات معيشية أعلى يمكن شراؤها بزيادة الاستهلاك والتي تعود عليهم بدورها بالسعادة والرضى.

وبذلك، تحولّت السعادة إلى سلعة تباع وتشترى، ويمكن حيازتها بتملك الأشياء. وعندما باتت الولايات المتحدة غنية بالنقد السائل، وحققت فائضا أضخم في تجارتها مع العالم بعد الحرب العالمية الأولى، أعرب المصرفيون في مجال الاستثمار عن ثقتهم بمستقبل الأسواق المالية وفرص النشاط المصرفي والاستثماري في الولايات المتحدة. وتم توظيف ذلك الاستثمار لخلق مزيد من السلع والاستهلاك. وقد ساعدت السيارات والشاحنات على نقل البضائع من مكان لآخر في طول البلاد وعرضها. ومن ثم، بدأ تطبيق نظام المتاجر التنويعية، وهي مخازن كبيرة للبيع بالتجزئة، ومقسمة إلى عدة شعب مستقلة في كل شعبة نوع مستقل من السلع. وانتشرت هذه المتاجر في كافة أنحاء الولايات المتحدة، ورافق انتشارها وسائل سلعية وأساليب تسويقية حديثة. كانت البنوك تتفرع بسرعة لتأخذ نصيبها في هذا العرض النقدي المتزايد. وقد شاركت دور السينما والإذاعات منضمة إلى الصحافة في نشر هذه الثقافة الجديدة، وتم تطوير اقتصاد الخدمات الذي أوجد الوظائف لشريحة كبرى من العمالة، إلى درجة اعترف بآثارها الرئيس هوفر في تفادي أزمة بطالة حادة. وسادت بعد ذلك المؤسسات السلسلية وهي عدد من المؤسسات المتماثلة تملكها أو تديرها شركة واحدة. وقد شجعت البنوك على عمليات الدمج والاستملاك. وبعد عام 1920، بدأت بالظهور سوق قومية، واستمرت المؤسسات والشركات في نموها أكثر فأكثر.

وتصاعدت حمى الاندماج أو جنون الاندماج في قطاع الصناعة الثقيلة والتصنيع. وبات الاندماج بين الشركات هو الوسيلة الأمثل للتوسع. وقد أثلجت هذه المسألة صدور القائمين على البنوك الاستثمارية، حيث انبروا لتقديم الخدمات التي تتطلبها عمليات الاندماج والاستملاك، بل أيضاً بالترويج لها وتشجيعها. وارتفع عدد البنوك الاستثمارية بنسبة 400% خلال الفترة بين عامي 1910 و 1930. وقدمت هذه البنوك المساعدة للشركات المحلية لتصبح إقليمية، كما قدمتها للشركات الإقليمية لتصبح بدورها قومية. وكما هي الحال في عمليات الاندماج والاستملاك السائدة في عصرنا الحاضر، فقد تم بناء اقتصاد مالي معني بالدرجة الأولى بجمع الأموال كنشاط رئيس له بدلاً من إنتاج السلع.

اعتمدت الثقافة الجديدة برمتها على خلق الطلب على السلع من خلال تحفيز رغبة الناس واستثارتها. وحسم المصرفيون والمفكرون الذين يدورون في فلكهم هذه المسألة عندما قالوا إن تحفيز الرغبة لا تحدّه حدود، وإنه إذا ما تم إشباع رغبة ما، فإنها ستأتي برغبة أخرى معها. ويقول واديل كاتشينغز (*Waddell Catchings*): "كان مفروضاً على الاقتصاد الأميركي أن يستثير رغبات جديدة وغير مطوّرة أو ناضجة". وخلال العشرينيّات، انتشرت عدوى الاندماج من المواد الغذائية إلى مجالات اللهو والتسلية. وأجرى كاتشينغز اتفاقاً مع شركة وورنر برذرز (*Warner Brothers*) عام 1925، واشتريا بموجبه واحدة من أشهر شركات الولايات المتحدة في مجال عملها. وهكذا، أصبحت شركة وورنر برذرز بين عشية وضحاها تمتلك أفضل نظام توزيع للأفلام السينمائية في أميركا. وفي غضون خمس سنوات فقط، تضاعفت موجودات وورنر برذرز 46 مرة نتيجة للمزيد من نشاطات الاستيلاء والاستملاك التي قامت بها! وقام لويس كيرشتاين (*Louise Kirstein*) من شركة فايلين (*Filene*)، وفريد لازاروس (*Fred Lazarus*) من شركة إف آند آر لازاروس في كولومبوس *F&R Lazarus* بولاية أوهايو، بأكبر عملية اندماج في تاريخ الولايات المتحدة نجم عنها ظهور "المخازن الموحدة" *Federated Stores* عام 1929. وساعدهم في إنجاز هذا الاندماج، البنوك الاستثمارية مع تقديم المال والمشورة اللازمة.

شكل أصحاب البنوك ورجالات الأعمال تآلفاً مع النخبة في أرقى الجامعات والكليات الأميركية. وخلص هؤلاء إلى أن الإنتاج هو أحد وجهي معادلة العرض والطلب، بل إنه الوجه الأسهل. وقرروا أنه يمكن السيطرة على الطلب من خلال تحفيز الرغبات البشرية التي لا تعرف الحدود، مما سيقود إلى زيادة لا تنتهي في النمو والإنتاج. وعلى أية حال، فإن أنظمة السيطرة للتأثير على الرغبات وتوجيهها يجب أن توضع موضع الدراسة، على أن يتم توجيه ما ستسفر عنه الدراسة وإدارته بموجب المبادئ علم معين، لم يكن قد ظهر بعد،

فلذلك، كان لا بد من إيجاده. ويجب أن يكون النشاط التجاري حرفة أو مهنة جديرة بالاعتبار. وقال لويس كيرشتاين (*Louise Krestein*)، رئيس شركة فايلين *Filene*: "لم تقدم أية جهة مساعدة لجعل النشاط التجاري حرفة معتبرة أكثر من جامعة هارفارد وكلية الأعمال فيها"، وتجدر الإشارة هنا إلى أن كيرشتاين كان أيضاً يرأس لجنة جمع الأموال في الجامعة. أما جورج بيكر (*George Baker*)، رئيس مصرف فيرست ناشيونال بانك في نيويورك *New York City's First National Bank*، فقد قدم منحة كانت نتيجتها بناء الجامعة لمبنى الإدارة العائد لها، ومبنى سكن الطلاب الداخليين ومبنى المكتبة، وكان ذلك عام 1927. وكانت كل من جامعتي كورنيل *Cornell* ونيويورك مرتبطة بعلاقات وثيقة ومعتمدة مالياً على أولئك الذين اخترعوا وكرّسوا ثقافة الاستهلاك. وكان إيلسوورث ستاتلر (*Ellsworth Statler*) ممولاً رئيساً لجامعة كورنيل. ولم يكن بيري شتراوس (*Perry Straus*)، صاحب شركة ميسي *Macy's*، المصدر الرئيس لتمويل جامعة نيويورك فحسب، ولكنه كان من ضمن طاقم المجلس التنفيذي الذي اعتاد خلال العشرينيات أن يجتمع بصورة منتظمة في محلاته، كما رأس مجلس الأمناء في الجامعة أيضاً. وخلال هذه الفترة كذلك، أنشأت جامعة ستانفورد كلية لتدريس العلوم الحديثة مثل المحاسبة والتمويل والتسويق والنقل. وأدخلت هذه الحقول في دراساتها كل من جامعة نورث ويسترن *North Western University*، وميشيغان *Michigan*، وويسكونسن *Wisconsin*، وكاليفورنيا *California* وأوريغون *Oregon*.

لكن قلة قليلة من الأفراد كان لهم من التأثير العميق في بناء هذا النمط من الاقتصاد ما أحدثه أحد خريجي جامعة هارفارد عام 1914، وهو بول مازور (*Paul Mazur*). فبعد أن عمل في الجيش الأميركي، واكتسب العديد من الخبرات في التجارة وإدارة الأعمال، أصبح الرجل المخطط لأنشطة الاندماجات في شركة ليمان برذرز (*Lehman Brothers*). وكان مازور، شأنه في ذلك شأن كاتشينغز في شركة غولدمان ساكس (*Goldman Sachs*)، من المدافعين الرئيسين عن النشاطات التجارية المتمركزة والعرض السلعي الشامل.

كان مازور شديد الاعتماد على جامعة هارفارد لتساعده على تحقيق مأربه. كانت هارفارد تعتبر نفسها مؤسسة تعليمية غير متحيزة وذات "اهتمام علمي" بالمشاكل التي تواجه النشاطات وإدارة الأعمال. وفي عام 1924، أقيم تعاون بين الاتحاد القومي لتجارة السلع الجافة (*NRDGA*) وليمان برذرز *Lehman Brothers* وكلية إدارة الأعمال في هارفارد. وبموجب هذا التعاون، عهد الاتحاد إلى مازور بالانضمام إلى الكلية الآنفة الذكر لإعداد دراسة عن الاتجاهات التنظيمية لتجارة السلع على نحو شامل ومركز. وقد رشّح البروفيسور دونالد ديفيد (*Donald David*) أحد خريجي هارفارد عام 1924 وهو

مايرون سيلبرت (*Mayron Silbert*) للانضمام إلى فريق الدراسة. وبعد عام ونصف من الأبحاث والدراسات، وضع الفريق المكون من هؤلاء الثلاثة ما أسموه "المبادئ التنظيم المطبقة على تجارة التجزئة الحديثة". وأصبحت هذه الدراسة بمثابة الكتاب المدرسي المعتمد حول هذا الموضوع طوال نصف القرن التالي لصدورها.

وفي عام 1928، قام مازور بنشر كتابه "الازدهار الأميركي" (*American Prosperity*)، ويمكن التعبير بكل وضوح عن ثقافة الاستهلاك الرأسمالي بإيراد مقتطفات من هذا الكتاب: "يمكن (الآن) تطوير الرغبات البشرية بحيث تطغى على احتياجات الإنسان الحقيقية وبالتالي تطمسها... يبدو أن الرغبات البشرية لا تقف عند حدود... وفر الأموال للجميع بما يكفي لإشباع كافة الاحتياجات والرغبات والنزوات، قدم لجميع أبناء الشعب ثقافة الرغبة في ذلك الإشباع، وعندئذ فإن الطاقة الإنتاجية للبلاد سوف تئن تحت وطأة الطلب الهائل. ربما تكون هناك حدود لاستهلاك بعض السلع المعينة، ولكن ليس هناك أية حدود نظرية لإمكانيات الاستهلاك العام." (الازدهار الأميركي: أسبابه ونتائجه). وقد تمت إقامة مؤسسات مساعدة لترويج هذه الثقافة الجديدة، حيث استحدثت مؤسسات الإقراض الشخصي بالتقسيط لتمويل احتياجات الأفراد الشخصية، مما زاد في عدد المدينين من الأفراد، وتضاعفت نسبة هذا النشاط خلال العقد الثاني من القرن العشرين. وقد أعيد تجديد الديكورات في المتاجر التنويعية الشاملة، وظهرت مؤسسات متخصصة في هذا المجال إلى جانب ظهور المستشارين في ذات الاختصاص.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، شهدت الولايات المتحدة أسوأ كساد منذ الكساد الذي حل عام 1890. وتراجعت الأسعار إلى معدلات لم تشهد لها نظيراً من قبل في التاريخ الأميركي. ورافق ذلك تصاعد في معدلات البطالة لتسجل أرقاماً قياسية. ولم تكن البلاد تعاني من اضطراب اقتصادي فحسب، ولكن غلياناً سياسياً كان يكتسح البلاد، فيما كثر اللغط حول إمكانية قيام ثورة. وكانت الثورة البلشفية في روسيا لم تزل تحبو ولم يمض عليها بضع سنوات فقط. وفي تلك الفترة، عين هيربرت هوفر (*Herbert Hoover*) وزيراً للتجارة عام 1921 لينطلق إلى العمل على الفور. وبات هوفر مقتنعاً بوجود فجوة ضخمة بين الإنتاج والاستهلاك. وحدد عنق الزجاجة بأنه يكمن في أنظمة التسويق والتوزيع القائمة. وربما كانت أفضل التعبيرات عن توجهات هوفر وأفكاره هي تلك التي تضمنتها تقاريره القائمة بنظرية مفادها إن الاقتصاد الأميركي قد أثبت أن "الرغبات لا مجال لإشباعها، بمعنى أنه ما أن يتم إشباع رغبة حتى تحل محلها واحدة أخرى. وبالنتيجة، فإننا من الناحية الاقتصادية لدينا مجال فسيح بل

بلا حدود للعمل والانطلاق، ما دامت هناك رغبات واحتياجات جديدة تفتح المجال لغيرها فور أن يتم إشباعها".

وقام هوفر بناء على نصيحة ومشورة إيدوين غيه (*Edwin Gay*)، أول عميد لكلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، وغيره بتحويل وزارة التجارة إلى وكالة تتولى تقديم الخدمات لرجال الأعمال الأميركيين، والتي من أهمها توفير المعلومات التي يحتاجونها للسيطرة على القوى الاقتصادية، والمساعدة على إيجاد توازن بين الإنتاج والاستهلاك. ومن بين أكثر من تمتعوا بثقة هوفر والذين أدخلهم إلى وزارة التجارة، جوليوس كلاين (*Julius Klein*) الذي تلقى تدريبه كإقتصادي في جامعة هارفارد، فضلاً عن كونه مؤرخاً أيضاً. كان كلاين رجلاً ذا رؤية وقدرة على الاستشراف... لقد راوده الحلم بإيجاد نظام اقتصادي ينعم بسلاسة تامة تمكن من حرية "الانتقال الفعال للأفكار ورأس المال والسلع."

بدت نظريات هوفر مناسبة لوهلة من الوقت. فقد نهضت البلاد من فترة الكساد لتدخل العشرينيات الهادرة. وعندما تراءى للعيان بأن الأمور قد أصبحت على ما يرام من الناحية السطحية، كان أسوأ كساد يشهده التاريخ الأميركي آخذاً في التشكل ليتفجر فيما بعد كالبركان. وبدأ في الانتشار وتبدى للعيان أولاً في انهيار سوق الأوراق المالية في وول ستريت في تشرين الأول من عام 1929، واستمر لعقد من الزمان. ولم يستطع الاقتصاد الأميركي أن يعود إلى ما كان عليه من مستويات حتى حلّ العام 1939. ورغم ذلك، فقد كانت التقلبات التي ترافق الدورة الاقتصادية حادّة للغاية، وكان الملايين الأربعة الذي خسروا وظائفهم في بضعة أشهر فقط واحداً من التقلبات الخطيرة التي وقعت بحلول العام 1939. وكانت الحرب العالمية الثانية هي صاحبة الفضل في إنقاذ الرأسمالية من حتفها. وفي الوقت نفسه، كانت رأسمالية الدولة، التي سارت معاكسة تماماً لتعليمات وتنظيرات آدم سميث (*Adam Smith*) وهيربرت هوفر (*Herbert Hoover*)، هي التي أنقذت الرأسمالية من نفسها ومن دمارها ذاتياً.

لقد تم الإعلاء من شأن الاستهلاكية لتصبح عقيدة الرأسمالية ودينها حيث وعدت الناس بالعيش في جنات الخلد، ولكن على هذه الأرض وفي حياتهم الدنيا. وقد بارك ثقافة الاستهلاك هذه جون كينز (*John Keynes*)، خريج جامعة كامبردج الذي كان يفاخر بوصف نفسه بالإنسان "غير الأخلاقي". وادّعى أن أخلاقيات العقائد والديانات يجب استبعادها من قيم المجتمع، لانها تدعو إلى الادخار للمستقبل والانضباط الذاتي في الحياة الدنيا للحصول على الجزاء في الحياة الأخرى وفي السماوات. وعمل كينز على ترويج استغلال الفرص والملذات في الوقت الحاضر بدلاً من المستقبل، وأن على الناس ألا يكبحوا

جماح شهواتهم، ويجب أن ينسوا المبادئ التوفير والاقتصاد والتضحية و... وفي عرف كينز، فإن فلسفته هذه ستعود على الجميع بفائض من السعادة والمسرّات فيما بعد.

كان الغرض من إنشاء مجلس العلاقات الخارجية بعد الحرب العالمية الأولى، هو استخدامه كمنتدى لبناء الإجماع والتآلف بين رجال الأعمال والحكومة، لمناقشة وصياغة الأمور الاقتصادية والسياسية. ويمكن القول إن النظام العالمي الجديد الذي انبثق عن هؤلاء بعد الحرب العالمية الثانية وما اشتمل عليه من رؤية لاقتصاد عالمي وإمبراطورية أميركية، مدين بالكثير من وجوده لهذا المجلس. وحتى قبل أن تقحم الولايات المتحدة نفسها في الحرب الكونية الثانية، اتخذ المجلس مبادرة للإقدام على دراسات مشتركة مع الإدارة الأميركية لتمديد وتسويق دراسات "الحرب والسلام". وحدّدت هذه الدراسات النظام العالمي الجديد لفترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية. وقد تحدّدت الأهداف الأميركية أثناء وبعد الحرب العالميّة الثانية، وتمت دراسة المؤسسات المالية والسياسية المختلفة اللازم توفرها لتمكين إمبراطورية أميركية من ممارسة دورها العالمي وفرض نظام اقتصاد عالمي أيضاً. وقد استكملت هذه الدراسات وأقيمت هذه المؤسسات ووضعت التفاصيل اللازمة لها. ومن بين تلك المؤسسات كانت الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كانت المسألة الأولى التي عقد مخططو المجلس والحكومة بصورة جماعية العزم على أن يستوثقوا منها هي ما إذا كانت الولايات المتحدة مكتفية ذاتياً، ويمكنها الاستغناء عن أسواق الإمبراطورية البريطانية وموادها الخام، فضلاً عن الأسواق والمواد الخام من نصف الكرة الغربي وآسيا. ولمّا أثبتت الدراسات أن هناك حاجة ماسة لهذه الأسواق والمواد الخام، توصل المخططون إلى خلاصة مفادها ضرورة إقامة إمبراطورية أميركية، تحل محل الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، دون اعتناق اسم الإمبراطورية بالضرورة، ودون توسل الأساليب ذاتها التي درجت الإمبراطورية البريطانية على اتباعها.

كانت الإمبراطورية البريطانية تستولي على المواد الخام من مستعمراتها في جزء معين من العالم، ثم تقوم بتصنيعها في جزء آخر، وبعدئذ تبيع المنتجات المصنعة في مكان ثالث. ويمكن للولايات المتحدة أن تحصل على النتائج نفسها. ولكن ليس من الضروري أن تكون بالطريقة ذاتها التي سارت عليها الإمبراطورية البريطانية. وقد أوضح جورج بول (*George Ball*)، وهو مساعد وزير خارجية أميركي سابق، ومصرفي عريق في شركة ليمان برذرز (*Lehman Brothers*) المصرفية الاستثمارية، كيف يمكن لشركة متعولمة أن تقوم بهذه المهام جميعها. ففي مقالة بعنوان "الشركات العالمية: أهمية عدم الارتباط بدولة واحدة"، يقول بول إن الشركات متعددة الجنسيات معنية

ومنشغلة "باستقدام المواد الخام التي تنتج في مجموعة من الدول، وتقوم بتحويلها إلى سلع مصنعة مستخدمة العمالة وتسهيلات المصانع في مجموعة أخرى من الدول، فيما يتم تسويق هذه السلع في مجموعة ثالثة من الدول". لقد أصبح هذا النمط الاستعماري الجديد من خلال الشركات المتعولمة، "إحدى ثمار التقنية التي أتاحت الاتصالات الفورية، والنقل السريع، وأجهزة الكومبيوتر، ووسائل الإدارة الحديثة...".

وهكذا، فقد حل عصر استعمار الشركات محل الاستعمار الذي كان يتمثل في الاحتلال الفعلي للدول الاخرى. ولكن استعمار الشركات أكثر جشعاً ومكراً واستشراءً من الاحتلال الفعلي المباشر، لأنه في الغالب استعمار غير منظور. إن هذا النمط الجديد من الاستعمار يتطلب توفر مستلزمات ضرورية حتى يغدو قادراً على العمل على الوجه الأكمل. ومن هذه المستلزمات والمتطلبات الضرورية:

- يجب أن تكون هناك تجارة حرة حتى يتاح فتح أبواب الأسواق العالمية على مصاريعها لاحتضان هذه الشركات.
- حرية الوصول إلى المواد الخام العائدة للشعوب والدول الأخرى، ودون أية ضغوط أو مضايقات من حيث السعر أو الكمية المراد الحصول عليها.
- إطلاق يد الممولين وأصحاب رؤوس الأموال ليستثمروا أموالهم ويجنوا الأرباح دون أية عوائق.
- ضرورة وجود المؤسسات الدولية والمالية لإدارة هذه الرؤية الجديدة للاقتصاد العالمي.

كانت التجارة الحرة هي العصب الحيوي في ثقافة البارونات الأنجلو-سكسونيين، والتي يستطيعون من خلالها المحافظة على سيطرتهم عن طريق استخدام رأس المال، لتشكيل علاقة تبعيّة ماليّة تكون ذات فاعلية أكثر من الحكم الاستعماري الرسمي. وفي عام 1820، أقرّ البرلمان البريطاني ما سميَ "إعلان المبادئ". وكان هذا الإعلان نتيجة حتمية للضغوطات التي مارسها بارينج برذرز (*Baring Brothers*) وبنك إنجلترا (*Bank of England*). أما في عام 1843، فقد تم تأسيس مجلة "الإيكونومست" (*Economist*) لترويج إلغاء الحماية والمناداة بالتجارة الحرة. وقام البرلمان عام 1846 بسحب الحماية عن الزراعة الإنجليزية المحلية فيما كان يسمى "قوانين الذُرة" (*Corn Laws*). ونتيجة لذلك، قامت البيوتات التجارية في لندن بشراء المنتجات الزراعية بأسعار زهيدة للغاية من المستعمرات البريطانية، حيث عاد عليها ذلك بأرباح هائلة، بينما رزحت المزارع المحلية وبخاصة الفلاحون الإيرلنديون تحت وطأة التضوّر جوعاً بكل ما في الكلمة من معنى. وفي الأربعينيّات من القرن التاسع عشر، سادت حالة لا مثيل لها من المجاعة الشاملة والهجرة على أوسع نطاق.

وقد أوجد مجلس العلاقات الخارجية، سواء بمفرده أو بالتعاون مع الحكومة التي كان الكثير من أعضائها إما أعضاء حاليين أو سابقين في المجلس، عملية تخطيط النظام الاستعماري الأميركي الجديد لفترة ما بعد الحرب الكونية الثانية بدرجة عالية من الدقة والشمولية والاحتراف. وقد نشبت الحرب في أيلول من عام 1939، وكانت قلة فقط تمتلك من الكفاءة ما كان لدى رئيس المجلس إشعيا بومان (*Isaiah Bowman*) للبدء في إجراء دراسات الحرب والسلام. كان بومان عضواً في المجموعة التي أعدت دراسة "التحقيق" المتعلقة بالحرب الكونية الأولى. وكان مصمماً على رأيه بانه لا يجب السماح تحت أي ظرف من الظروف، بتكرار حدوث عقدين من عدم الاستقرار والكساد على النحو الذي شهده العالم في أعقاب الحرب العالمية الاولى. وحتى بحلول ذلك الوقت عام 1939، لم يكن الاقتصاد الأميركي قد تعافى تماماً.

وفي 1939/9/12، وبعد اثني عشر أسبوعاً من نشوب الحرب، اجتمع في واشنطن كل من والتر مالوري (*Walter H. Mallory*)، المدير التنفيذي في المجلس، ومحرر مجلة الشؤون الخارجية هاميلتون فيش آرمسترونغ (*Hamilton Fish Armstrong*)، إلى مساعد وزير الخارجية جورج ميسيرسميث، الذي كان أيضاً عضواً في المجلس. وقدم الاثنان مشروع تخطيط طويل الأجل تضمن تشكيل فرق دراسة ومناقشتها مع وزير الخارجية. وتقرر أن تكون التوصيات التي تنتج عن هذه الدراسات مكتومة وسرية لدى رفعها إلى وزارة الخارجية والرئيس فرانكلين روزفيلت. وليس سراً أن روزفيلت نفسه كان على علاقة وثيقة بالمجلس، حتى أن منزله في نيويورك، عندما كان حاكماً لها، كان مجاوراً وملاصقاً للمجلس!

وفي منتصف شهر كانون الأول عام 1939، تأسست لجنة لتوجيه وتنسيق العمل الذي تقوم به مجموعات الدراسة المختلفة. وقد تشكلت لجنة التوجيه على النحو الآتي:

- نورمان ديفيز (*Norman H. Davis*) – رئيس مجلس الإدارة (سفير روزفيلت بلا سفارة).
- والتر مالوري (*Walter H. Mallory*) – نائب رئيس مجلس الإدارة (مدير المجلس).
- آلفين هانسين (*Alvin H. Hansen*) – أستاذ الاقتصاد السياسي (جامعة هارفارد).
- جاكوب فاينر (*Jacob Vinor*) – أستاذ الاقتصاد (جامعة شيكاغو)
- ويتني شيباردسون (*Whitney H. Shepardson*) – مدير في شركات القطاع الخاص، شاركت في محادثات معاهدة فرساي للسلام عام 1919).

- ألين دالاس (*Allen W. Dulles*)– محامي شركات دولي (رئيس لاحق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية *CIA*)
- إشعيا بومان (*Isaiah Bowman*) – رئيس جامعة جون هوبكنز (*John Hopkins University*) (وجغرافي بارز).

وقد تم تشكيل خمسة مجموعات دراسة:

- المجموعة الاقتصادية والمالية برئاسة هانسين وفاين.
- المجموعة السياسية برئاسة شيباردسون.
- مجموعة الأسلحة برئاسة دالاس.
- المجموعة الإقليمية برئاسة بومان.
- مجموعة أهداف السلام، وتولى رئاستها فيما بعد آرمسترونغ.

وقد انهمك في هذه الدراسة حوالي 100 شخص على مدى ست سنوات، وقد اعتاد أعضاء المجلس ومجموعات الدراسة، على الاجتماع بصورة منتظمة. واعتمدت مثل هذه الدراسة طويلة الأجل اعتماداً كبيراً على المجلس، حيث كانت وزارة الخارجية تفتقر إلى الموظفين المؤهلين القادرين على مهام تخطيط السياسات، إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن النتائج التي توصل إليها المجلس مع مجموعات الدراسة، أنه من أجل إتاحة الفرصة للاقتصاد الأميركي لأن يعمل على النحو الأكمل. فإنه في حاجة ماسة للوصول إلى الأسواق والمواد الخام التي تمتلكها الدول الأخرى، بحرية تامة ودون عراقيل، وخصوصاً تلك الدول والمناطق العائدة للإمبراطورية البريطانية والشرق الاوسط ونصف الكرة الغربي برمّته. واعتبر هذا الأمر بمثابة "مصالح قومية" أو كمصالح تخص الأمن القومي الأميركي، وهو المصطلح الذي تطور ونشأ خلال فترة الحرب الباردة. وقد صدرت مذكرة المجموعة الاقتصادية والمالية رقم (*E-B 19*) في شهر أكتوبر عام 1940 والتي أشير فيها إلى اليابان بالعائق أمام توحد وتكامل دول الشرق الأقصى، في الفترة التي تعقب الحرب العالمية الثانية حيث كان لليابان خططها الاستراتيجية الخاصة في تلك المنطقة من العالم، ولأن اليابان لن تكون راغبة بعد الحرب العالمية الثانية في لعب دور مساند تحدده لها الولايات المتحدة. وقد نوقشت الإجراءات الكفيلة بردع اليابان وثنيها عن احتلال جنوب شرق آسيا أو السيطرة عليه، الأمر الذي سينجم عنه الحيلولة دون وصول الولايات المتحدة إلى أسواق تلك المنطقة والمواد الخام فيها بحرية وسهولة. أما المذكرة رقم (*E-B 26*)، والمؤرخة في 15 كانون ثاني عام 1941، والتي حملت عنوان "السياسة الأميركية في الشرق الأقصى"، فقد جاء فيها "إن جزر الفلبين، شرق الإنديز الهولندية، وملايا البريطانية تعتبر كلها مصادر رئيسة وموارد للمواد الخام، وهي بالغة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة في السلم والحرب، وإن

السيطرة على هذه المنطقة من قبل قوى معادية للولايات المتحدة قد يحدّ بصورة خطيرة من حريتها في التحرك." أضف إلى ذلك أن احتلال تلك الأراضي خلال الحرب العالمية الثانية سيضعف جهود الحلفاء العسكرية. وبناء عليه، فلقد تم تقديم اقتراح الخطة التي تنص على ما يلي:

- تقديم الإمدادات والمساعدات للصين عسكرياً لمشاغلة القوات اليابانية وإبقائها في الصين.
- تقوية الدفاعات البحرية والجوية لدول جنوب شرق آسيا بموافقة البريطانيين والهولنديين.
- تقليص وقطع بعض الإمدادات العسكرية المقدمة إلى اليابان.

وتم تسليم هذه المذكرة إلى وزير الخارجية كورديل هول (*Cordell Hull*). وطبقت البنود المتعلقة بتقديم المساعدات إلى الصين وقطعها عن اليابان، في غضون أشهر قليلة من إقرارها، عام 1941 ولعبت دوراً رئيساً وكانت من الأسباب التي أدت إلى اقتحام الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية.

أما المذكرة رقم (*E-A 17*) المؤرخة في الرابع عشر من حزيران 1941، فقد ناقشت إقامة "اقتصاد عالمي واحد" تهيمن عليه الولايات المتحدة. وكإجراء مؤقت حددت المذكرة رقم (*E-B 34*) التي حملت تاريخ الرابع والعشرين من تموز 1941، مفهوم المنطقة الكبرى لتتألف من "نصف الكرة الغربي، والمملكة المتحدة، وباقي أجزاء الكومنولث والإمبراطورية البريطانية، وشرقي الإنديز الهولندية، والصين واليابان نفسها..." وتقرر أن هذه المنطقة هي الحد الأدنى من الاحتياجات المطلوبة لتمكين الاقتصاد الأميركي من العمل بفاعلية، دون الاضطرار إلى إجراء تعديلات رئيسة. وقد اعتبرت المنطقة الكبرى منطقة محورية مركزية ربما تكون الاقتصادات المدمرة بعد الحرب متناسجة ومتمازجة معها. وكلما زيدت دول أخرى إلى المنطقة الكبرى، كان ذلك أفضل. وبينت المذكرة إياها (*E-B 34*) الحاجة إلى إيجاد كل من:

- المؤسسات المالية الدولية لتثبيت العملات.
- المؤسسات المصرفية الدولية للمساعدة على الاستثمارات والتنمية في الدول غير النامية أو المتخلفة.

وفي أكتوبر من عام 1941، كانت الفكرة قد اختمرت وجرت تصفيتها وتقييمها. واقترح وينفيلد رايفلر (*Winfield W. Riefler*)، مسؤول المجموعة المالية والاقتصادية، إيجاد "هيئة تنمية دولية" (*International Development Authority*) لتحفيز الاستثمار في الدول النامية وزيادة القدرات الشرائية لدى مواطنيها، والذي ينتج عنه زيادة الطلب على المنتجات الأميركية.

وفي الأول من نوفمبر عام 1941، اقترح آلفين هانسين (*Alvin Hansen*) "مؤسسة دولية لإعادة الإعمار" تتم إقامتها من قبل الحكومات، حتى لو كان

ذلك خلال الحرب. وقد تبنى المجلس كلا الاقتراحين وأرسلهما معززين بتوصيات إلى الرئيس الأميركي روزفيلت ووزارة الخارجية. ووضع هاري ديكستر وايت (*Hary Dexter White*) من وزارة الخزانة التفاصيل الفنية للمؤسستين آنفتي الذكر. وفي مارس 1942، وضع وايت مذكرة أدت لاحقاً إلى إقامة صندوق النقد والبنك الدوليين. ورفع وزير الخزانة آنئذ، مورغنتارو (*Morgenthau*)، المذكرة المشار إليها إلى الرئيس روزفيلت منتصف شهر مارس، وشكلت لجنة وزارية لتنقيح ومراجعة الخطة ثانية، وشكلت لجنة أميركية فنية عهد إليها وضع التخطيط الفعلي. وقد ووفق على الخطة، وكانت هناك مرونة في تطبيقها ليتم في حدود الوقت الذي تنتهي فيه الحرب العالمية الثانية. ووجهت الدعوات إلى 44 دولة لحضور اتفاقية بريتون وودز في نيوهامبشاير (*New Hampshire*) عام 1944، وتكرس إنشاء المؤسسات المالية المطلوبة للرأسمالية العالمية لفترة ما بعد الحرب العالمية الكونية الثانية، والمعروفة بمؤسسات بريتون وودز (*Bretton Woods*) وهي البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وال *GATT* التي أصبحت منظمة التجارة الحرّة.

ولم تقم وزارة الخارجية باستحداث "اللجنة الاستشارية للسياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب" إلا في أواخر عام 1941. وقد شغل المخططون الرئيسون في المجلس المناصب الرئيسة في هذه اللجنة. على أن مجموعة أصغر "الجدول الأعمال السياسي غير الرسمي" قد أنشأت، وأطلق الرئيس روزفيلت على أعضائها اسم "مستشاريه لفترة ما بعد الحرب". وكان هؤلاء هم: هول (*Hull*)، ويليس (*Welles*)، ديفيز (*Davis*)، تايلور (*Taylor*)، بومان (*Bowman*) وباسفولسكي (*Pasvolsky*). وكان خمسة من هؤلاء أعضاء في المجلس. ووجهت هذه المجموعة الأصغر أجندة اللجنة الاستشارية، وكانت هي التي وضعت مسودة ميثاق الأمم المتحدة. وهكذا، فقد أوجد أيضاً إطار متكامل لمؤسسة سياسية لنظام التحكم العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. وما دامت وسائل سلب ثروات الشعوب والدول الأخرى وامتصاصها يمكن أن تطبق من خلال الشركات الاستعمارية، أو استعمار الشركات. ومع ضمان الحكومة الأميركية – الإمبراطورية الأميركية – لحرية حركة الأموال والسلع وتنقلها، فإنه سرعان ما تحصل المستعمرات على "استقلالها" بطريقة تضمن الوصول إلى أسواق هذه الدول وموادها الخام بأمان "ودون ضغوط" تواجهها الشركات عبر القطرية المتعولمة. ويمكن لهذه أن تمارس بالضبط دور الاستعمار. وسيكون لمجموعات النخبة في المستعمرات المستقلة حديثاً مصالح مشتركة مع مجموعات "النخبة المتعولمة" العالمية. وفي سعيهم وراء مصالحهم المالية والمادية فإنهم سيعقدون الأحلاف ويجرون المصاهرات في مواجهة أية مصالح قومية ووطنية قد تتعارض مع "التعولم"، إذ أن كافة المتعولمين في داخل البلد

أو خارجه لا يدينون بأي ولاء لأوطانهم، فإخلاصهم الأول والأخير هو لمصالحهم الشخصية الضيقة. لقد كان هذا النظام في غاية الدهاء والذكاء والقدرة على التخفي. فمن أجل أن يتمكن المستعمرون في السابق من حصاد ثمار استعمارهم، كان ينبغي تواجدهم الفعلي، الذي يكون محفوفاً بالمخاطر في بعض الأحيان، فضلاً عن أنه يتعين عليهم أن يعملوا تحت حراسة الجنود وحماية الجيوش. وكان إشعيا بومان هو صاحب الاقتراح في أن بإمكان الولايات المتحدة ممارسة سيطرتها الفاعلة على المستعمرات السابقة والاماكن الأكثر ضعفاً وهشاشة في العالم من خلال الأمم المتحدة. وما من شك في أن الولايات المتحدة كانت بأمس الحاجة إلى القوة لضمان "الأمن" ولكنها مع ذلك يجب "أن تتحاشى اتباع أساليب الاستعمار التقليدية"، وليس تحاشي الاستعمار نفسه. وشرعت "مجموعة العمل" في تلك المهمة وأعلنت أن الغاية من إنشاء الأمم المتحدة هي الحفاظ على الأمن والسلام في أرجاء المعمورة.

أعدت المسودة الأميركية للأمم المتحدة في غضون سبعة أشهر، في الفترة ما بين ديسمبر 1943 ويوليو 1944. ووافق هول، وزير الخارجية، على المسودة وعهد بها إلى ثلاثة محامين لضمان عدم تناقضها مع دستور الولايات المتحدة الأميركية. ولمّا لم يرَ المحامون أية غضاضة في المسودة، قام هول وآخرون بمناقشة المسودة مع الرئيس روزفيلت الذي لم يوافق عليها فحسب، بل قام بإلقاء خطاب موجه للشعب الأميركي حول هذا الموضوع.

وبحلول نهاية الحرب العالمية الثانية، كان المطبخ الأميركي قد فرغ من وضع خططه للمنطقة الكبرى التي رسم لها أن تقود العالم إلى الاقتصاد العالمي. فقد أوجدت هذه المخططات المؤسسات الدولية السياسية (الأمم المتحدة)، والمالية ممثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين لقيادة إمبراطورية أميركية تحل محل الإمبراطورية البريطانية. وتضمنت الخطط أن تمارس هذه الإمبراطورية النفوذ الاميركي الامبريالي من خلال أنظمة إبداعية خلاقة وغير منظورة، ظلت تخضع للتعديلات والتغييرات على نحو تكتيكي حسب مقتضيات الحاجة، مستخدمة أنظمة الاتصالات والمخترعات والأساليب الإدارية الجديدة.

وهكذا فإن الهدف الاستراتيجي لخلق اقتصاد عالمي برعاية رأسمالية أميركية بقي كما هو عليه منذ ذلك الحين. وكان أن انتصرت الإمبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة في الحرب. وكانت كل من أوروبا واليابان وأجزاء كثيرة من العالم تئن مضرجة بدمائها تحت وطأة الدمار الشديد. أما الاتحاد السوفييتي فإنه فقد الملايين من أبنائه فضلا عن تدمير عناصر كثيرة من بنيته التحتية. وكانت الولايات المتحدة بكل تأكيد في موقف يسمح لها بفرض النظام الجديد الذي ارتأته لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي العام 1945، قررت الولايات المتحدة وقف عمليات التمويل التأجيري ليس بالنسبة للاتحاد السوفييتي فقط، بل بالنسبة لبريطانيا أيضاً. وكان واضحاً ما يعنيه هذا القرار بالنسبة للاتحاد السوفييتي. ولكن البعض الآخر اعتبره رسالة إلى بريطانيا بأن نظاماً لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يجري تطبيقه وأن الولايات المتحدة هي التي تقود النظام الجديد. وبمجرد أن أصبحت تلك الصورة واضحة تماماً، باتت عملية إعادة إعمار أوروبا أولوية أميركية. فقد وافق الكونغرس على حقيبة مساعدات بلغ مجموعها 17 مليار دولار وضعت قيد التخصيص ضمن خطة مارشال التي أقرها الكونغرس عام 1948. وتدعو خطة مارشال إلى إلغاء سريع للقيود والقوانين التي تعوق النمو الاقتصادي. وتطلع واضعو الخطة إلى أوروبا تتوحد أكثر فأكثر في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية على الأقل. وتم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي *OEEC* التي تم تحويلها فيما بعد إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD* عام 1961 الذي شهد أيضاً انضمام كل من الولايات المتحدة وكندا كطرفين كاملي العضوية فيها. أما السوق الاقتصادية الأوروبية *EEC*، والتي تعرف أيضاً باسم السوق المشتركة، فقد رأت النور لأول مرة عام 1957 لتوجد وتكرس منطقة شاسعة للتجارة الحرة. وكانت الدول الست الأعضاء الأصلية هي فرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندة ولوكسمبرج، غير أن دولاً أخرى انضمت إليها في السنين التالية لإنشائها. أما محور الدفاعات العسكرية الغربية فكان ممثلاً بحلف شمال الأطلسي *NATO*، والذي كان اعتماده بشكل كبير قائماً على الولايات المتحدة.

في السنين الأولى من القرن العشرين وحتى السنوات القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، قام البارونات الأنجلو-سكسونيون المتعولمون بتغيير وتبديل مراكز قيادة القوى، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأميركية عجلة القيادة الجديدة. واكتملت عملية تحويل ونقل التقنية والخبرات الاستعمارية عندما قام البارونات الأنجلو-سكسونيون بإيجاد معملي أبحاث هائلين توأمين (مجلس العلاقات الخارجية والمعهد الملكي للشؤون الدولية)، ومصرفين مركزيين توأمين إلى جانب سياستين توأمين من النواحي الاقتصادية والنقدية والمالية. لقد تم تدريب طواقم المجتمع الاستخباراتي الأميركي في بريطانيا حيث عملوا هناك (أي من لندن) قبيل وخلال الحرب. وكان كل من البريطاني اللورد جون مينارد كينز (*Lord John Minard Keynes*)، والأميركي ديكستر وايت (*Dexter White*) هما اللذان قاما بالإشراف على التفاصيل الدقيقة لهندسة اتفاقية بريتون وودز لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان البريطاني ونستون تشرشل (*Winston Churchill*)، هو الذي ابتدع مصطلح ما بعد الحرب العالمية الثانية، المتعلق بإقامة "ستار حديدي" (*Iron Curtain*) على حليفهم في الحرب

العالمية الثانية، الاتحاد السوفييتي. ولعبت بريطانيا دور المستشار الاستعماري للولايات المتحدة الأميركية، وذلك في تحول سلس شهد تبديل مراكز القوى الخفية الأنجلو – سكسونية من بريطانيا إلى الولايات المتحدة. ولكن القوى المالية التي تحكمت في الإمبراطورية البريطانية بقيت هي نفسها التي تتحكم الآن بالإمبراطورية الأميركية.

مرت عملية تبديل مراكز قيادة القوى من بريطانيا إلى الولايات المتحدة بكل هدوء وسلاسة، باستثناء قلة من البيروقراطيين البريطانيين ذوي النوايا الحسنة، والذين حاولوا بحسن نيتهم وعن غير قصد الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية والدور الاستعماري الباهت الذي كانت تؤديه بريطانيا كمركز قوى للرأسمالية الأنجلو-سكسونية على مستوى العالم. وطبّق مفهوم الإمبراطورية الجديد بكل نجاح، تماماً كما تخيله وتصوره أعضاء الطاولة المستديرة. وبعد عام 1945، مارست بريطانيا، نفوذها بشكل غير مباشر من خلال تطوير "علاقة خاصة" بينها وبين الولايات المتحدة. وكانت بذور هذه العلاقة الخاصة حسنة التخطيط إلى أبعد الحدود، من خلال إيجاد مؤسستين توأمين جديدتين تحكمان وتتحكمان في تشكيل السياسة الاستراتيجية الأميركية، وصياغة كل أشكال سياساتها الأخرى.

" في الخمسينيات من القرن العشرين كان الفساد قد تجاوز بكثير مرحلة آلات القمار والبغاء وكانت العصابات المحلية قد بدأت تتناحر للحصول على المغانم. وكما هو الحال في كل أرجاء أميركا، أصبحت الرذيلة في مدينة هوت سبرينغز منضمة تحت لواء الجريمة المنظمة، وأصبح تحالف رجال الأعمال مع الحكومة يعتبر شراكة في السيطرة على السوق السوداء المربحة، في الكازينوهات وغيرها الكثير." وأضاف موريس أن كل شيء كان معروضاً للبيع ويسهل شراؤه. وكان من ضمن من يمكن شراؤهم بشكل اعتيادي، السياسيون، والذين اشتهروا بتلقي الرشاوي أو القيام بعمليات الابتزاز أو التلاعب والاحتيال بأصوات الناخبين. كانت المومسات وصاحبات بيوت الدعارة يدفعن في شكل علني ضريبة شهرية للسلطات تعرف باسم "ضريبة المتعة"؛ حيث كن يصطحبن إلى محكمة غارلاند كونتي كورنت هاوس *Garland County Country Courthouse*، من قبل أفراد الشرطة، بشكل روتيني، وذلك لدفع الرشاوي آنفة الذكر. وفي الثلاثينيات، كانت كل مومس تدفع خمسة دولارات بينما تدفع صاحبة كل بيت دعارة عشرة دولارات ".

الدكتور روجر موريس *Roger Morris*
عضو سابق في مجلس الأمن القومي الأميركي
من كتابه "شركاء في النفوذ"

الفصل الخامس عشر

السلطة للدولار لا للشعب

ديمقراطية فُـرّغت من محتواها

بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، صبّت الولايات المتحدة كل تركيزها على تنفيذ وتطبيق خططها للحرب والسلام على حد سواء. وكانت أدواتها التي استخدمتها لذلك التطبيق هي مؤسسات بريتون وودز والامم المتحدة

لقد شنت الولايات المتحدة حروبها على بلاد ومناطق الآخرين. فقد كانت اليابان تعيش حالة من الدمار الكامل، حالها حال أوروبا، أما الاتحاد السوفييتي *USSR* فقدْ فقدَ 20 مليون تقريباً من أبنائه، إلى جانب تعرض اقتصاده إلى تدمير شامل. ولم يتوقف الأمر على عدم تضرر الولايات المتحدة جراء الحرب، بل إن اقتصادها فوق ذلك كان قد تضاعف ونما بنسبة فاقت 300% خلال الحرب، وبسببها. أما بالنسبة لأوروبا، فقد تقدم وزير الخارجية جورج مارشال (*George C. Marshal*) بخطة لإصلاحها في يونيو عام 1947.

كانت الخطة تهدف إلى إصلاح أوروبا اقتصادياً وإعادة تأهيلها حتى تستعيد قدرتها على مواجهة التهديد الشيوعي. ولقد شاركت 16 دولة، إلى جانب ألمانيا الغربية في الحرب، وأنفقت الولايات المتحدة خلال ثلاث سنوات مبلغ 12 مليار دولار عن طريق خطة إنعاش أوروبا، كما كانت تسمى خطة مارشال أيضاً. ووقعت اثنتا عشرة دولة على اتفاقية حلف شمال الأطلسي في إبريل عام 1949. وأدت السيطرة الشيوعية على الصين بحلول نهاية عام 1949، إلى دفع الولايات المتحدة للتوجه نحو تعزيز قوة اليابان وتحفيزها ودفعها نحو التصنيع، حتى تتمكن من مجابهة التهديد الصيني.

وضعت إدارة الرئيس ترومان خطة مكونة من إحدى وعشرين نقطة أطلق عليها اسم "الصفقة العادلة" (*The Fair Deal*)، ثمّ أرسلت إلى الكونغرس في شهر سبتمبر من عام 1945. ودعا هذا البرنامج المحلي إلى توسيع قاعدة الضمان الاجتماعي، والتوظيف العادل، وسن التشريعات بخصوص الإسكانات العامة، وغيرها من الميزات التي تصب في صالح الأغلبية العاملة من الأميركيين. غير أن ترومان لم يتمكن من تمرير مثل هذا البرنامج في الكونغرس لتقديم "الصفقة العادلة" لمساعدة الفئات الأقل حظاً من الأميركيين.

وقام ترومان في 1949/1/20 بإلقاء خطابه لدى توليه الرئاسة، غير أن ذلك الخطاب لم يلق إلاّ القليل من النجاح، حيث تم الموافقة على جزء بسيط فقط من برنامج الصفقة العادلة عام 1950.

تولى كل من هاري ديكستر وايت (*Hery Dexter White*) من الولايات المتحدة، (وهو مساعد وزير الخزانة) واللورد مينارد كينز (*Lord Minard Keynes*) من بريطانيا، تصميم ووضع الهيكلة المالية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت الأركان الثلاثة لهذا النظام المالي الجديد هي صندوق النقد الدولي *IMF*، الذي يتولى الأعضاء فيه وضع وتشكيل مخزون مالي للطوارىء في الأوقات التي تشهد عجزاً في ميزان المدفوعات، والبنك الدولي الذي يقوم بإقراض الحكومات الأعضاء قروضاً كبيرة لمشاريعها الضخمة وبناها التحتية، إلى جانب الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات *GATT*)، والتي ستضع بدورها أجندة للتجارة الحرة. لقد صيغت هيكلية اتفاقية بريتون وودز بكل مهارة وحذق لضمان السيطرة الرأسمالية الأنجلوـسكسونية على التجارة والتمويل العالميين.

ووضع قانون الأمن القومي موضع التنفيذ عام 1947، وتشكلت وزارة الدفاع عام 1949. وبحلول عام 1949، كانت معظم أدوات تطبيق السيطرة العالمية، وإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في طور التشكل. وتأسست مجموعة الدول السبع الكبار *G7* في تاريخ لاحق. أما المنطقة الكبرى فقد شملت معظم الأراضي غير الخاضعة للحكم الشيوعي. وأصبح للإقتصاد الأميركي الضخم، الذي توسع مرات عدة خلال الحرب، "منطقة كبرى" يستطيع فيها أن يقوم بكل المهام الموكلة إليه دون أدنى ضغوط. وباستثناء الاتحاد السوفييتي، كانت كل الدول بحاجة لمساعدة الولايات المتحدة في إعادة إعمارها وتطويرها. وبدأت أوروبا واليابان وأجزاء أخرى كثيرة بعمليات إعادة إعمارها وما تتطلبه من جهود من خلال الرؤية "العالمية" الجديدة.

وفي الفترة ما بين عامي 1939 و1945، أنتج الاقتصاد الأميركي: 86330 دبابة، و296400 طائرة و 6500 سفينة بحرية. أما مشروع مانهاتن، الذي كان الأساس لإنتاج القنابل الذرية (والتي تم فحصها وتجريبها في يوليو 1945)، فقد أنفق عليه مليارا دولار فقط من ميزانية عام 1945.

وعلى النقيض مما حصل بعد الحرب العالمية الأولى، فإن هذا الاقتصاد الضخم سيتمكن من المضي قدماً لقيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ليكون هو الرائد له. وأملت الولايات المتحدة في أن يؤدي الدمار الشامل الذي لحق بالبنى التحتية للاتحاد السوفييتي وصناعاته إلى دفعه لطلب المعونة

الأميركية في إعادة إعماره، مما قد يجعل مساعدة الولايات المتحدة مشروطه، وبالتالي تقييد سياساته إلاّ ان الاتحاد السوفييتي قام بعملية بناء اقتصاده بنفسه دون طلب أية مساعدة من أية أطراف.

وبحلول شهر سبتمبر من عام 1949، قام الاتحاد السوفييتي باختبار قنبلته الذرية الأولى، وكان الاقتصاد السوفييتي في الخمسينيات يحتل مركزاً متقدماً من حيث معدلات النمو الاقتصادي. وقرر مخططو السياسة الأميركية في السنوات الأولى من الحرب الباردة أن يسقطوا الاتحاد السوفييتي ويدمروه، عن طريق خنقه اقتصادياً وزيادة الإفراط في نفقاته على النواحي العسكرية وغير المنتجة. واتجهت معظم المصادر والموارد السوفييتية نحو الصناعات العسكرية، وبدأت الحرب الباردة بين نظامي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. إلى جانب ذلك، عملت الولايات المتحدة على إعادة تنظيم مؤسساتها الاستخباراتية وقامت بتلك المهمة طواقم مكتب الخدمة الاستراتيجية (*OSS*)، التي تلقت تدريباتها على أيدي المخابرات السرية البريطانية. لقد نشأت هذه المؤسسات الأميركية وكل الوكالات الاستخباراتية السرية من خلال صلاتها تلك بالبريطانيين أثناء الحرب. وفي تقرير سري قدّمه إلى البيت الأبيض عام 1954، لخص الرئيس الأسبق هيربرت هوفر (*Herbert Hoover*) رؤيته ومنظوره للحرب الباردة قائلاً: "ليست هناك أية قواعد البتة لهذه اللعبة (الحرب الباردة)... لذلك، ليس بالإمكان تطبيق النواميس والأعراف الإنسانية المقبولة... لو أردنا للولايات المتحدة أن تعيش، فإن علينا أن نتعلم كيف نخرّب ونهدم وندمر أعداءنا بوسائل أكثر حنكة ودهاء وتعقيداً وفاعلية من تلك المستخدمة ضدنا".

ذكرنا سابقاً عن المؤسسة غير "الشفافة" بيلدبيرغ والتي كانت المكان الذي يعد إحدى الأدوات القوية لإدارة البارونات العالميين للعالم من وراء ستار، حيث كان البيلدبيرغ هو المكان الذي يحاول فيه حيتان السياسة والاقتصاد الأميركيون والأوروبيون أن يصلوا إلى، بل ويشكلوا القرارات والسياسات، وأن يوجدوا لها الإجماع المطلوب لتصبح على جدول أعمال النخبة التي ستصوغ التشريعات المستقبلية وتضعها موضع التنفيذ. وبما أن المشاركين هم من بين الصفوة القوية المتنفذة في أنظمتهم، فبمجرد أن يتم تبني سياسة ما، فإنها ستحظى بقبول الكثير من قنوات الرأي القوية المتوفرة للمشاركين، ليعملوا على نشرها ورؤية تطبيقها في خضم الإجراءات والعمليات البيروقراطية التي يسيطر عليها أعضاء البيلدبيرغ.

كان جوزيف ريتنجر (*Joseph Retinger*) يتمتع بصلات وثيقة فوق العادة مع رؤساء الوزراء، وحيتان الصناعة، وقادة العمال، والزعماء الفكريين، بل

وحتى الثوريين. لكن الكيفية التي اكتسب بها هذه الصلات الوثيقة تبقى مبهمة غير واضحة. كان ريتنجر المساعد الأبرز للجنرال سيكورسكي (*General Sikorski*)، رئيس الحكومة البولندية في منفاها في لندن خلال الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب، أصبح الأمين العام لرئيس الوزراء البلجيكي في الهيئة المستقلة للتعاون الأوروبي (*ILEC*). وبات فيما بعد الأمين العام للحركة الاوروبية. وفي ذلك الوقت، كان آفيريل هاريمان (*W. Averill Harriman*) يشغل منصب السفير الأميركي لدى انجلترا. ولسبب أو لآخر، قام بترتيب رحلة لريتنجر لضمان الدعم المزعوم للهيئة المستقلة للتعاون الأوروبي. وهناك التقى ريتنجر بكبار الممولين ورجال الأعمال والسياسيين الذين قال ريتنجر إنه تلقى دعمهم. ولدى عودته إلى أوروبا، شعر ريتنجر أنه بحاجة لتشتيت النزعة المناهضة "للأمركة" ، والتي باتت مستشرية بقوة في كل الدول الأوروبية. ومن أجل ذلك، قام بوضع خطة للتصالح بين الأطلسيين والأوروبيين لتسوية الأمور بين القادة على جانبي الأطلسي.

واقترح بعض الأصدقاء أن يقوم الأمير بيرنهارد (*Bernhard*) بالتنظيم والتوجيه فيما يتعلق بالأشخاص المفضل ضمهم إلى "منتدى" البيلدبيرغ على جانبي الأطلسي. وأعدت قائمة بأبرز الشخصيات من أوروبا، حيث تشكلت في نهاية المطاف من كل من : بول فان زيلاند (*Paul Van Zeeland*) (رئيس وزراء بلجيكا)، ألشيدي دي غاسبيري (*Alcide de Gasprei*) (مؤسس الحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي)، أنطوان بيناي (*Antoine Pinay*) (رئيس وزراء فرنسا)، هيو غيتسكيل (*Hugh Gaitskell*) (زعيم حزب العمال البريطاني)، ماكس برووير (*Max Brauer*) (عمدة هامبورغ) وغيه موليه (*Guy Mollet*) (زعيم الاشتراكيين الفرنسيين وريس وزراء لاحق)، وغيرهم على الشاكلة نفسها. وبعد ذلك، سافر الأمير بيرنهارد إلى الولايات المتحدة لتنظيم العضوية على الجانب الآخر من الأطلسي في الولايات المتحدة. والتقى هناك بأحد أصدقائه القدامى وهو والتر بيديل سميث (*Walter Bedell Smith*) الذي كان آنذاك يشغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. كان سميث مشغولاً بتنظيم الإدارة الجديدة للرئيس آيزنهاور(*Eisenhower*) ولكنه عهد بهذه المهمة إلى أحد مساعدي الرئيس، ألا وهو سي. دي. جاكسون (*C.D. Jackson*). وأعدت فيما بعد قائمة بأسماء المشاركين الأميركيين، وعقد الاجتماع الأول في بيلدبيرغ في الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر مايو عام 1954.

وكان من بين المشاركين في الاجتماع الأول كل من ديفيد روكفيلر *David Rockefeller*، جيه. إتش. هانز الثاني (*J. H. Heinz II*)، دين راسك (*Dean*

(*Rusk*) (الذي أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية الأميركية)، دينيس هيلي (*Denis Healey*)، إلى جانب الأعضاء الآخرين الذين سلفت الإشارة إلى أسمائهم.

ظل الأمير بيرنهارد يتربع على عرش مجلس إدارة بيلدبيرغ منذ أن رأت النور وحتى عام 1976 عندما وجهت إليه تهم تتعلق بالفساد. أما جوزيف ريتنجر، فقد استمر في منصبه كسكرتير عام إلى أن وافته المنية عام 1960. وخلفه رئيس الوزراء البريطاني المحافظ السابق اللورد هيوم (*Lord Hume*)، بعد أن قدم الأمير بيرنهارد استقالته كرئيس لمجلس الإدارة. أما السكرتير الأميركي لبيلدبيرغ فكان جوزيف جونسون (*Joseph Johnson*) الذي كان عضواً في لجنة تخطيط السياسة التي شكلت في وزارة الخارجية بصدد مشروع مارشال. وكان جونسون رئيساً لمجلس العلاقات الخارجية (1950-1974). وفي عام 1955، أصبح كل من دين راسك وبيديل سميث من *CIA* رئيساً مشاركاً لمجلس الإدارة. وعادة ما كانت اجتماعات بيلدبيرغ تعقد في أماكن معدة سلفاً بعيداً عن أعين العامة. وقد عقد اجتماع عام 1974 في فندق مونت دو آربوس *Mont d' Arbois Hotel*، والذي يملكه إدموند دو روتشيلد *Edmond de Rothschild* في فرنسا. وكان الرئيس آيزنهاور يحرص على الدوام على أن يحضر أحد رجالاته مؤتمر بيلدبيرغ.

كانت معظم المناصب المهمة في وزارة الخارجية إبان حكم الرئيس كينيدي من منتدى بيلدبيرغ، ومن هؤلاء وزير الخارجية دين راسك، ومساعد وزير الخارجية جورج بول (*George Ball*)، وجورج ماك غي (*George McGhee*)، وولتر روستو (*Walter Rostow*)، وماك جورج بندي (*McGeorge Bundy*)، وآرثر دين (*Arthur Dean*)، وكان كثير من هؤلاء أعضاء في مجلس العلاقات الخارجية. وكان كثير من اعضاء اللجنة الثلاثية من مدرسة بيلدبيرغ، مثل نائب الرئيس الأميركي مونديل (*Walter Mondale*)، مستشار الأمن القومي بريجينسكي (*Brzezinski*)، وزير الخزانة بلومنتال (*Blumenthal*) وغيرهم.

ويدير البيلدبيرغ لجنة توجيه يبلغ عدد أعضائها 25 عضواً يقومون باختيار المشاركين ووضع الترتيبات اللازمة للاجتماعات ومواعيد انعقادها. ويذكر أن روكفلر (*Rockefeller*)، وآجنيلي (*Agenelli*) الذي تمتلك عائلته أغلبية في شركات فيات *Fiat*، من بين أعضاء لجنة التوجيه، بيد أنهما قد أصبحا عضوين في اللجنة التنفيذية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية أيضاً بعد ذلك. ومن الأعضاء الآخرين للجنة التوجيه نجد إدموند دو روتشيلد (*Edmond de Rothschild*)، المصرفي الفرنسي، وثيو سومر (*Theo Sommer*)، الصحفي الألماني، وآرثر

تايلور (*Arthur Tayler*)، رئيس مجلس الإدارة السابق لمحطة سي.بي.إس (*CBS*) التلفزيونية. وما زالت هيئة بيلدبيرغ مستمرة في عقد اجتماعاتها حتى يومنا هذا، بل وتمارس دوراً بالغ الأهمية. وقبل عام واحد من ترشيح بيل كلينتون *Bill Clinton* نفسه للرئاسة الأميركية، اصطحبه صديقه وكاتم أسراره فيرنون جوردان (*Vernon Jordan*)، إلى اجتماع بيلدبيرغ في ذلك العام. وهكذا يبدو أن النجاح وقبول الرضا من بيلدبيرغ عامل مساعد ومهم حتى في انتخاب الرئيس الأميركي! كانت عضوية بيلدبيرغ حكراً على مواطني أميركا الشمالية والأوروبيين، الذين وصفهم جوزيف ريتنجر بأنهم "يمثلون أغلى العناصر البشرية على سطح هذا الكوكب".

من المؤكد أن السرعة التي تتم بها العولمة، أعظم بكثير مما كان يمكن لأي امرىء أن يتنبأ به خلال النصف الأول من القرن العشرين، عندما كانت الدراسات المتأنية والمتفحصة والخطط المفصلة تضطلع بها فقط مؤسسات النخبة. ولم يأت كل ما جاءت به تقنية عصر المعلومات من اختراعات بمحض الصدفة فقط، ولكنها أيضاً أحدثت آثاراً جانبية فورية كانت لها آثار جذرية لم تكن تخطر على البال. وكانت العولمة عبارة عن رؤية اقتصادية سبقت تلك الاختراعات التقنية التي حملها إلينا عصر المعلومات.

وفي نهاية عقد الخمسينيات، شهد العالم بضعة أحداث لا يبدو للوهلة الاولى أن بينها ارتباطاً معيناً، كما أنها لم تكن تبدو كبذور للثورة التقنية القادمة.

- طور العلماء الألمان الذين نقلوا إلى الاتحاد السوفييتي صواريخ ذات طاقة هائلة أصبحت قادرة عام 1957 على وضع قمر صناعي من صنع الإنسان في مدار حول الأرض: وهو قمر سبوتنيك *Sputnik*. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أطلق العلماء الأميركيون، تحت إمرة الألمان الذين أتوا بهم من ألمانيا بعد الحرب الثانية، أطلقوا أول أقمارهم الصناعية. وقد جرت على الألسن نكتة عندئذٍ تقول إن الأقمار الصناعية الروسية والأميركية اعتادت أن تحيي بعضها بعضاً باللغة الألمانية عندما كانت تتقاطع في الفضاء. وكان الهدف الرئيس للصواريخ والأقمار الصناعية عسكرياً بالدرجة الأولى. أما أي شيء خلاف ذلك فقد كان عارضاً طارئاً. ولكن ذلك "العارض الطارىء" هو الذي أشعل فتيل ثورة الاتصالات التي مكنت من ظهور الكثير من الوسائل التقنية التي يشهدها عصر المعلومات اليوم. وقد تصور الناس، آنذاك، أن العالم سيصبح أكبر، ولكنه بدلاً من ذلك أصبح أصغر بكثير حيث تمت صياغة عبارة "القرية العالمية" (*global villge*). ولولا تلك الاختراعات ما وجدت وسائل الاتصالات الحديثة مثل الهواتف والتلكس والفاكس

والهواتف المتنقلة والأنباء بواسطة الكابل وخدمات البنك الالكتروني وتحويلات الاموال وأجهزة الصراف الآلي وغيرها كثير.

- بحدود العام 1958، اخترع شخصان يعملان في شركتين مختلفتين رقائق السيلكون. وهما جاك كيلبي (*Jack Kilby*) من شركة تكساس إنسترومنتس (*Texas Instruments*)، وروبرت نويس (*Robert Noyce*) من شركة فيرشايلد لصناعة شبه الموصلات (*Fairchild Semi-conductor*). ولم يكن أحدهما يعلم بما كان يفعله الآخر. وقد أدى هذا الاختراع إلى اكتشاف قوة هائلة للذاكرة والآلات الحساسة. إن الحجم المتناهي في الصغر للرقائق يستمر في التضاؤل من جهة وفي ازدياد قدرة الكومبيوتر من جهة أخرى. وقد أتاح استعمال هذه الرقائق في مجالات مختلفة، بما فيها صناعة الكومبيوتر، وجعل هذه الصناعة أكثر دقة وصغراً وإتاحتها للمستخدمين في البيوت، للعالم اختراعاً ثورياً وتقنية جديدة كان بعيدة حتى عن مخيلة أولئك المعنيين بتلك الصناعة. فقد قال توماس واتسون (*Thomas Watson*)، رئيس مجلس إدارة شركة آي بي إم *IBM* عام 1943 عند اكتشاف الكومبيوتر: "أعتقد أن هناك سوقاً عالمية لخمسة كمبيوترات فقط". أما كين أولسن (*Ken Olsen*)، رئيس ومؤسس شركة ديجيتال إكويبمنت كوربوريشن (*Digital Equipment Corporation*)، فقد قال عام 1977: " إنه لا حاجة لأي شخص بامتلاك جهاز كمبيوتر في منزله". ومن الواضح أن الله كان يدبر ويرسم خلاف ما اعتقده هؤلاء!
- في حدود العام ذاته، 1958، وللمرة الاولى في تاريخ الأمم، زاد عدد العاملين ذوي الياقات البيضاء (الموظفين) عن عدد ذوي الياقات الزرقاء (العمال) في الولايات المتحدة. ولو قدر لكارل ماركس (*Karl Marx*) أن يعلم بذلك، لكان غيّر رأيه حول ديكتاتورية البروليتاريا. فقد عمل أكثر من ثلث الأميركيين في القطاع الزراعي في مستهل القرن العشرين، بينما لم يتبق في هذا القطاع في الوقت الراهن سوى أقل من 3% من مجموع الأميركيين، وهو أقل من أولئك العاملين في قطاع التعليم أو الأبحاث. ومع ذلك، فإن الإنتاج الزراعي هو الآن أفضل وأكثر وفرة.

كان المجتمع الأميركي يتشكل أكثر فأكثر وفقاً للأجندة غير الرسمية للمائدة المستديرة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت أيضاً نقطة الارتكاز في توصيات مجموعات دراسة الحرب والسلام. وكانت أسس وركائز سيطرة الرأسمالية الأنجلو-سكسونية والأميركية تتمثل في التمويل الأنجلو-سكسوني، والسيطرة على موارد المواد الخام والتحكم بشروط التجارة الدولية. وانخرطت بنوك نيويورك في عمليات واسعة من الاندماج. وذهبت أكثر من 10% من الأموال المخصصة لخطة مارشال إلى الشركات النفطية الكبرى

حتى تدفع ثمن النفط. وقامت هذه الشركات الكبرى من فورها بزيادة سعر النفط من 1.05 دولار للبرميل إلى 2.22 دولار للبرميل.

- في عام 1957، تأسست منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (*EEC*).
- في عام 1957، تجاوزت التجارة العالمية في البضائع والسلع المصنعة معدلات التجارة في المواد الخام للمرة الاولى في التاريخ.
- في عام 1958، رفض ديغول (*De Gaulle*)، الذي كان في موضع السلطة، انضمام فرنسا إلى حلف الناتو *NATO* بعد أن قوبل طلبه بالرفض فيما يتعلق بممارسة فرنسا أو حصولها على حق النقض (الفيتو). وفي سبتمبر من العام نفسه، قام بدعوة المستشار الألماني كونراد أديناور لمزيد من التعاون الوثيق وبخاصة بعد أن أصبحت الخطط والسياسات البريطانية القديمة عنواناً للممارسات الأميركية.
- في 1963/1/22، وقعت فرنسا وألمانيا اتفاقية للتعاون الوثيق والتنسيق على المستويين الاقتصادي والصناعي. وفي الثالث والعشرين من الشهر ذاته وفي العام ذاته، صوتت فرنسا ضد انضمام بريطانيا للسوق الاوروبية المشتركة مستخدمة حق الفيتو، ذلك لأنها تعلم جيداً السياسات البريطانية القائمة والتي تعارض وجود أوروبا قوية.
- مارست القوى الخفية للولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على أديناور (*Adenauer*) مما أدى إلى إزاحته عن منصبه في 1963/4/24، أي بعد ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاقية الألمانية الفرنسية، وقبل يومين من وضع القراءة الأولى للاتفاقية على جدول أعمال البوندستاغ. ونجم ذلك عن عقيدة جديدة لواشنطن هي "المخطط الأطلسي الكبير" (*Atlanticist Grand Design*)، لمواجهة المخطط الأوروبي على المستوى القاري للتمتع بالاستقلال. وكان مهندسو هذه السياسة الجديدة هم جون ماكلوي (*John J. McCloy*) (والذي خدم في منصب المفوض السامي في ألمانيا بين عامي 1949 إلى 1952)، وماك جورج باندي (*Mc George Bundy*)، مستشار الأمن القومي، ودوغلاس ديلون (*Douglas Dillon*)، وزير الخزانة، وجورج بول (*George Ball*)، نائب وزير الخارجية وذراع سابق لوول ستريت ، وروبرت بووي (*Robert Bowie*) من وكالة الاستخبارات المركزية. وأسفرت هذه السياسة الأميركية عن إجهاض القوة القارية الجديدة لأوروبا والتي كانت تقضّ مضجع بريطانيا على الدوام.
- شهد عام 1957 وللمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، هجرة الأموال إلى خارج الولايات المتحدة بمبالغ تزيد كثيراً عن تلك التي تتدفق عليها. وكان مرد ذلك إلى معدلات الفائدة الأعلى في أوروبا. وكانت عائدات الاستثمار في أوروبا تشكل ضعفي مثيلاتها في الولايات المتحدة. وبدلاً من

إعادتها إلى أميركا، كانت البنوك تبقي أرباحها في أوروبا، ما أدى إلى جعل رأس المال الأميركي يبدو أقل اهتماماً بمشاريع البنى التحتية في الولايات المتحدة والتي تعطي عوائد أقل من أوروبا. وشكل ذلك بداية انهيار البنى التحتية الأميركية وقاعدتها الاقتصادية، كما كان بداية "للاقتصاد الجديد" أي الاقتصاد المالي المضاربي الجديد. وافترقت بالتالي الأولويات الحقيقية للاقتصاد الأميركي المنتج، عن أولويات المؤسسات المالية متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة.

- في عام 1957 أيضاً، شهدت الولايات المتحدة حالة من الركود الاقتصادي.

كان جون ماكلوي رجلاً متعدد المواهب والمناصب، حيث أنه أحد مؤسسي مجلس العلاقات الخارجية، والمفوض السامي لدى ألمانيا بعد الحرب، ورئيس مجلس إدارة تشيس بانك، والمحامي الخاص لشركة ستاندارد أويل. وقام هنري كيسنجر من جامعة هارفارد في أواخر الخمسينيات ليعمل على تطوير خيارات سياسية لمجلس العلاقات الخارجية. علماً بأن كيسنجر، وهو يهودي من أصل ألماني، كان قد خدم في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية في إدارة الاحتلال الأميركية لألمانيا رغم أنه كان لا يزال في العشرينات من عمره. وكان الخيار الذي استقر عليه مجلس العلاقات الخارجية هو أن يعتبر أصحاب البنوك والشركات متعددة الجنسيات أن مجال أعمالهم هو العالم بأسره، وألا يقيدوا أنفسهم داخل نطاق الولايات المتحدة فقط. وقد سُخرت وسائل الإعلام التي تملكها وول ستريت ومحطات التلفزة القوية الجديدة لنشر وتعميم هذه الرؤية.

كان جورج بول (*George Ball*)، وهو عضو في مجلس العلاقات الخارجية ونائب لوزير الخارجية ومصرفي سابق في ليمان برذرز (*Lehman Brothers*)، أفضل من عبّر عن ذلك المنظور الجديد، حيث أوضح الكيفية التي تستطيع فيها الشركات متعددة الجنسيات ممارسة أدوارها. وبات هذا الاستعمار الجديد من خلال استعمار الشركات عبر القطرية قيد الإمكان "نتيجة" لمزايا الاتصالات الفورية، ووسائط النقل السريعة، والحواسيب، وتقنيات الإدارة الحديثة..." وبذلك، فإن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بما كانت تقوم به شركة الهند الشرقية، باستثناء أن الأولى ليست بحاجة إلى العساكر والقوات البريطانية التي ترهق كاهل الاحتلال بالمصاريف والنفقات.

ونتيجة لرؤية كهذه ارتفع صافي الصادرات الرأسمالية الأميركية إلى أوروبا الغربية من 25 مليار دولار سنوياً إلى ضعف هذا المبلغ خلال فترة قصيرة امتدت من عام 1957 وحتى عام 1965. وبقيت تلك الأموال وأرباحها في أوروبا حتى باتت تعرف باسم "اليورودولار" *Eurodollar*. ولتمويل حرب فيتنام، قامت الولايات المتحدة ببساطة بطباعة مزيد من الدولارات عن طريق

بيع المزيد من سندات الخزانة الأميركية لتمويل العجز. لكن العجز ظل في ارتفاع مستمر من 3 مليارات دولار سنوياً في بداية عام 1960 حتى وصل إلى 9 مليارات دولار عام 1967 و25 مليار دولار عام 1969! ومع بدء استنزاف احتياطاتها من الذهب، طلبت الولايات المتحدة من البنوك المركزية الأوروبية أن تبقي الدولارات في أوروبا وألا تستردها ذهباً، بل تقوم بتحصيل الفوائد عليها بدلاً من ذلك. وبعد سنوات قليلة، ألغت الولايات المتحدة اتفاقية بريتون وودز وألغت معها استرداد الدولارات ذهباً، وبالتالي جردت أولئك الذين كانوا يحتفظون بالدولارات الأميركية من ثرواتهم، ذلك أن دولاراتهم أصبحت لا تساوي إلا كسوراً من قيمتها التي كانت عليها حين كانت تتم مقايضة كل 35 دولاراً بأونصة واحدة من الذهب.

بعد أن قابل الرئيس الأميركي الشاب كينيدي (*Kennedy*) الرئيس ديغول (*DeGaulle*) في مايو 1961، أعجب كل منهما بالآخر، ووصف كينيدي في "تقرير للشعب الأميركي" في 1961/6/6، وصف ديغول بأنه "مستشار حكيم للمستقبل ومرشد واسع الثقافة للتاريخ الذي ساهم في إنجازه". ولكن ذلك الوصف لم يرق لمؤسسة الظل الأنجلو-سكسونية، والتي عبرت عن استيائها لمثل هذه الثقة. وكانت التجربة الفرنسية في فيتنام من ضمن النصائح التي أسداها "الحكيم" ديغول لكينيدي. واتفق مستشارو كينيدي على أنه قد بدأ يفكر بجدية في الخروج من أزمة فيتنام ووضع نهاية لها. إلى جانب ذلك، فإن كينيدي لم يكن راضياً عن الكم الهائل من الدولارات التي تهجر الولايات المتحدة لتستقر في أوروبا مع أرباحها. وبدأ كينيدي بالإعداد لفرض ضريبة على تلك الرساميل حتى يلزمها بالعودة إلى ديارها. وفي رسالة وجهها إلى الكونغرس في 1963/6/18، اقترح كينيدي فرض "ضريبة تكافؤ معدلات الفائدة على الأموال الموجودة في الخارج وذلك لتشجيع تصدير المنتجات المصنعة بدلاً من تصدير الدولارات. ولكن كينيدي لم يعش حتى يشاهد ذلك بعينه. ومن الواضح أنه كان لكينيدي مفهوم خاص به عن أميركا التي يريدها، وهو مفهوم مختلف عن الرؤية الجديدة لأميركا كعجلة قيادة رئيسية للبارونات الأنجلو – سكسونيين متعددي الجنسيات، فاغتيل في 1963/11/22 في دالاس، تكساس. وأظهر آخر استطلاعات الرأي الذي أجرته مجلة تايم *TIME* مع شبكة الأخبار بالكوابل *CNN* بعد 25 عاماً من اغتيال كينيدي، أظهر أن 70 % من الأميركيين يعتقدون أن الاغتيال كان مؤامرة مدبرة، وأنهم لا يصدقون الرواية الرسمية لنظرية الاغتيال الذي قام به فرد واحد، والتي طرحتها لجنة وارين (*Warren commission*) والحكومة الأميركية.

بعد رحيل كينيدي، تولى ليندون جونسون (*Lyndon Johnson*)، السياسي الانتهازي، مقاليد الأمور. وعاكس السياسات المالية والسياسة التي كان قد

تبناها كينيدي، حيث أبقى الوضع كما هو عليه بالنسبة لليورودولار والفوائد على الأموال المهاجرة، وعمل على تصعيد وتيرة حرب فيتنام.

وتولت الرموز البارزة في بيلدبيرغ ومجلس العلاقات الخارجية معظم المناصب الحساسة في إدارة الأمن القومي والحكومة ووزارة الخارجية. وكان تلاميذ ويليام إليوت (*William Elliott*) من جامعة هارفارد يتولون إدارة الأمور في واشنطن، بينما كان ماك جورج باندي (*McGeorge Bundy*)، العميد السابق في هارفارد، مسؤولاً عن إدارة حرب فيتنام بصفته مستشار البيت الأبيض لشؤون الأمن القومي في إدارة كل من كينيدي وجونسون. وتولى ربيب جامعة هارفارد، هنري كيسنجر ، السلطة بعد رحيل باندي ، ليصبح مستشاراً للأمن القومي ووزيراً للخارجية. أما بريجينسكي (*Brzezinski*)، ربيب هارفارد وجامعة كولومبيا، فقد تولى منصب مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر. وبذل هؤلاء كلهم أقصى جهودهم في تنفيذ السياسات عبر القطرية الجديدة للبارونات الأنجلو-سكسونيين، والتي تبلورت بين مجلس العلاقات الخارجية وجامعة هارفارد على الخصوص.

وفي عام 1959، أوشك احتياطي الذهب الأميركي أن يعادل الإلتزامات الخارجية بالدولار والتي تقدر بنحو 20 مليار دولار لكل منهما. وبحلول عام 1967، ارتفعت حدة الالتزامات الخارجية لتصل إلى 36 مليار دولار، في الوقت الذي انخفض فيه الاحتياطي الأميركي من الذهب إلى 12 مليار دولار، أي ما يعادل ثلث تلك الالتزامات. أما اليورودولارات فقد تزايدت بسرعة هائلة لتصل إلى 1.3 تريليون دولار في أوائل السبعينيات دون أن يكون لها غطاء من الذهب، حيث كانت كلها في الخارج. وكانت هذه الدولارات محتكرة فقط ضمن سيطرة بارونات الشركات والتمويل متعددي الجنسيات. ولم يكن لهذه الأموال أية قوانين تحكمها أو تنظمها، وبذلك شكلت بداية لعصر إلغاء القوانين والتشريعات الذي ساد فيما بعد.

وفي مايو من عام 1971، تم تسجيل أول عجز تجاري أميركي بعد الحرب العالمية الثانية. وأصبحت احتياطيات الذهب أقل من ربع الالتزامات الأميركية الرسمية. وأعلنت الولايات المتحدة في 1971/8/15 تعليق قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، لتضع بذلك العالم على كفة قاعدة الدولار بدون أي غطاء أو دعم من الذهب، وكان ذلك نهاية نظام بريتون وودز. وتحضيراً لنظام تعويم البترودولارات "الجديد"، تمت إعادة جاك بينيت (*Jack Bennett*) لوزارة الخارجية أثناء ولاية الرئيس نيكسون عام 1971، وكذلك بول فولكر وكلاهما من وول ستريت. أما اللورد فيكتور روتشيلد (*Lord Victor Rothschild*)، الذي كان على رأس قسم الأبحاث الاستراتيجية في شركة رويال دوتش شل (*Royal Dutch Shell*)، فقد جيء به لقيادة "طاقم مراجعة السياسة المركزية" في رئاسة

الوزراء البريطانية. وعمل روتشيلد على التأثير بقوة على سياسات الطاقة في رئاسة الوزراء البريطانية، وحافظ على الصلات مع هنري كيسنجر خلال السنوات الحاسمة التي شهدت أزمة في أسعار النفط.

لقد تعرضنا في فصل سابق بالنقاش للآلية التي شنت بها حرب الغفران عام 1973 وذلك للعمل على زيادة أسعار النفط ولتدشين "نظام التعويم المتداعي" الجديد الذي كان يرتكز على قاعدة البترودولارات. ولما كان مقرراً أن تدفع أثمان النفط بالدولار الأميركي فقط، فقد بات العالم مجبراً كرهاً على ابتياع كميات هائلة جداً من الدولارات بشكل مستمر. وبذلك، تمت الاستعاضة عن نظام الصرف الذي أقرته بريتون وودز، بقاعدة البترودولارات بدلاً من قاعدة الذهب. أما الدولارات الناجمة عن دفع أسعار النفط فكان يعاد تدويرها مجدداً لتصل إلى البنوك الأميركية والبريطانية، وهذه بدورها كانت تقرضها إلى الدول النامية لتدفع ثمن رفع أسعار نفطها. ومنذ ذلك الحين، تمّ نصب شرك الدين الرهيب. وبعد سنوات قليلة من شهر العسل والأرباح غير المتوقعة، وجدت الدول الكبرى المنتجة للنفط في الأوبك *OPEC*، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، نفسها تندفع بلا هوادة نحو شرك الدين لتسقط فيه. فكما خططت نخبة "فرسان" المائدة المستديرة، فإن السيطرة الأنجلو-سكسونية لا يمكن ضمانها إلاّ عن طريق خضوع واستسلام وانهيار سيادة الدول على اقتصاداتها.

وبالعودة إلى الزيادة في أسعار النفط عام 1973، والتي وصلت إلى 400%، فإن الضرر الأكبر الناجم عنها قد وقع على كاهل الدول النامية التي وصلت نسبة العجز في ميزانياتها عام 1974 إلى 400%، أي النسبة نفسها التي وصلت إليها الزيادة في الأسعار. وتمكنت الاقتصادات المتقدمة في كل من اليابان وأوروبا الغربية من التعافي من هذه الأزمة بشكل سريع بعد أن عمدت إلى تعديل أوضاع اقتصاداتها، بينما ظلت الدول النامية في آسيا، أفريقيا، والأميركيتين الوسطى والجنوبية ترزح تحت وطأة شرك الدين الذي لا تزال تشكو من آثاره وتعاني منها حتى يومنا هذا.

لم يعد البترول مصدراً للطاقة فحسب، بل إنه بات أداة لخلق الديون وإلقائها على أكتاف الدول النامية التي يجب أن تدفعها من أثمان موادها الخام والتي أصبحت في انخفاض مستمر. كما أصبح النفط وسيلة تساعد على طباعة الدولارات، حيث أصبحت كلفة كل مائة دولار تساوي كلفة طباعتها وهي خمسة سنتات فقط وذلك دون غطاء حقيقي سوى الذهب الأسود، أي النفط، بدلاً من الذهب الأصفر. وقدّم هذا النفط على طبق من ذهب الكثير من الدولارات لتخزينها في جيوب بارونات المال في وول ستريت. وهذا ما أعطى بارونات المال فرصاً ذهبية للربح وجني الأموال وإقراضها. كانت كل دول العالم النامي

تشهد أسوأ أوضاعها على الإطلاق وتنوء تحت وطأة الفوائد التي يتوجب دفعها لهؤلاء البارونات اللصوص من المرابين العالميين.

أما انتشار الطاقة الذرية، كمصدر رئيس لتوليد الطاقة، فأصبح يشكل تهديداً صريحاً وخطيراً ينذر بنسف أساس النظام المالي البترودولاري الجديد. وإلى جانب سيطرتها على الدولارات، سيطرت الشركات الأميركية والبريطانية على النفط، وأصبح بمقدورهم إغلاق صمامات النفط وحبسه عن الجميع في أي وقت يشاؤون. وعندما ناقش واضعو السياسة الأميركية مستقبل اليابان بعيد الحرب العالمية الثانية، قرروا أن بإمكان اليابان أن تمضي قدماً في سياساتها التصنيعية إلى أبعد الحدود طالما أن الولايات المتحدة تستطيع فتح صمامات النفط وإقفالها على الصناعات اليابانية وقت تشاء.

وبعد أسابيع قليلة من تعليق استعادة قاعدة الذهب عام 1971، جاء دور ماك جورج باندي، العميد السابق في هارفارد والرئيس السابق أيضاً لهنري كيسنجر حين كان كلاهما في هارفارد ومجلس الامن القومي الذي كان يرأسه باندي بنفسه. ودشن باندي مشروعاً حيوياً رئيسياً بعنوان "وقت الاختيار: البدائل الأميركية للطاقة" (*A Time to choose: America's Energy Alternatives*). وقام ديفيد فريمان (*David Freeman*) بتوجيه هذا المشروع الذي أسفر عن شن هجوم لا هوادة فيه على الطاقة النووية كبديل. ومجدداً برر ذلك الهجوم على الطاقة النووية بأسباب غاية في النبل والسمو بينما كانت في واقع الأمر تخدم غايات على درجة عالية من الخسة والدناءة، نظراً لأن الطاقة النووية كان بمقدورها إقلاق راحة نظام تعويم الدولارات البترولية الجديد الذي صمم أصلاً ليحل محل اتفاقية بريتون وودز. كان معظم العلماء ينظرون إلى الطاقة النووية على أنها نقلة تكنولوجية جديدة تشبه في ثورتها التحول من استخدام الفحم إلى النفط. وانطلقت الشرارة الأولى للحركات المناهضة للطاقة النووية من الأموال التي كانت تضخها شركات صناعة النفط الكبرى لإجهاض هذا النوع من الطاقة.

وكان من بين أشهر مناصري دعاة حماية البيئة، أندرسون (*Anderson*) من شركة أتلانتك ريتشفيلد أويل كومباني (*Atlantic Richfield Oil Company*). وفي يونيو من عام 1972، عقدت الامم المتحدة مؤتمراً حول البيئة ترأسه موريس سترونغ (*Maurice Strong*)، وهو من أرباب صناعة النفط الكندية، ويعمل في شركة بيترو-كندا (*Canada–Petro*)، إلى جانب أنه عضو في مجلس إدارة معهد أسبن التابع لشركة ريتشفيلد التي يرأسها أندرسون. وقام المؤتمر بتأسيس ووضع البنى التحتية التنظيمية والإعلانية لخوض حملة مناهضة للطاقة النووية، وذلك قبل عام واحد من الصدمة النفطية التي سببها كيسنجر عام 1973.

•واستعداداً لبدء هذا العصر الجديد، تم تشكيل اللجنة الثلاثية. وعام 1970، وضع زبيجنيو بريجينسكي (*Zbigniew Brzezinski*) كتاباً أسماه "بين عصرين: دور أميركا في العهد التكنوتروني" (*Between Two Ages: America's Role in Technotronic Era*) وعرف المجتمع التكنوتروني (*Technotronic*) بأنه "ذلك الذي يتم تشكيله وتفصيله من النواحي الثقافية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية بما تحدثه التقنية والعلوم والمخترعات الالكترونية على وجه الخصوص في مجالات الكومبيوتر والاتصالات". واقترح بريجينسكي إقامة علاقة وروابط مجتمعية بين المناطق التكنوترونية الثلاث وهي الولايات المتحدة، أوروبا الغربية واليابان كمرحلة أولى. واعتبر إلحاق كل من أستراليا وإسرائيل والمكسيك ودول متقدمة أخرى أمراً مقبولاً. ومضى إلى القول بأن هذه السوق التي ستنبثق "من الدول المتقدمة قد تتطلب بعض التعبير عنها بالوسائل المؤسسية". وكانت فكرة المؤسسات مثل اللجنة الثلاثية (*Trilateral Commision*) ومجموعة الدول السبع الكبار، جزءاً من الاستنتاجات التي يمكن استقراؤها من كتاب "بين عصرين". وكانت القوى المتعولمة تعمل على تفكيك وحدة وسيادة الدول بمعناها التقليدي . إذ أن الشركات المتعولمة، البنوك المتعولمة، والمنظمات المتعولمة تضطلع الآن بأدوار آخذة في التوسع والتزايد في التدخل في السياسات العالمية وتشكيلها، إلى جانب تدخلها في الشؤون الاقتصادية لدول العالم الأخرى، بما ينعكس على الاقتصاد العالمي. وقد تم إيجاد طبقة من "النخبة المتعولمين" في كل الدول، وهم من الذين قدموا المصالح والأمور المتعولمة على مصالح بلادهم القومية. وكانت العلاقات الأميركية مع كل من اليابان وأوروبا الغربية، قد شهدت تدهوراً ملحوظاً نتيجة للإجراء الانفرادي الذي أقدم عليه ريتشارد نيكسون (*Richard Nikson*) في أغسطس 1971 من جانب واحد للعلاقة بين الدولار والذهب، ثم إلغاء تلك العلاقة نهائياً عام 1973، إلى جانب بعض السياسات الاقتصادية الأخرى التي وضعها.

وعمل البروفيسور بريجينسكي، وبالتنسيق مع معهد بروكينغز (*Brookings*) على تنظيم دراسة ثلاثية الأطراف بين المعهد المذكور ومركز الأبحاث الاقتصادية الياباني والمعهد الأوروبي للدراسات الجامعية. وقد أعجب روكفلر (*Rockefeller*) كثيراً بالنتائج التي أسفرت عنها الدراسات. وكان روكفلر وبريجينسكي هما صاحبا الاقتراح لإنشاء "لجنة ثلاثية" خلال اجتماع بيلدبيرغ عام 1972. وعيّن روكفلر جورج فرانكلين (*George Franklin*) لتحديد المشاركين في أوروبا واليابان في "لجنة ثلاثية" (*Trilateral Commission*). وقد عقدت مجموعة تخطيط مؤلفة من 17 شخصاً اجتماعاً لها في مقر يعود إلى

روكفلر بضاحية تاري تاون في نيويورك *Tarry Town*. وكان المشاركون كلاً من:

*من الولايات المتحدة: روكفلر *Rockfeller*، بريجينسكي *Brzezinski*، فرانكلين *Franklin*، فريد بيرجستين *Fred Bergsten* (معهد بروكينغز *Brookings Institution*) ماك جورج باندي *McGeorge Bundy* (مؤسسة فورد *Ford Foundation*)، روبرت بووي *Robert Bowie* (هارفارد *Harvard*)، بيليسماننغ *Bayless Manning* (رئيس مجلس العلاقات الخارجية *CFR*)، هنري أوين *Henry Owen* (معهد بروكينغز *Brookings Institution*).

* من أوروبا الغربية: كارل كورستينز *Karl Corstens* (زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي في البوندستاغ بألمانيا الغربية، غويدو كولونادي باليانو *Guido Colonna di Paliano* (عضو سابق في السوق الأوروبية المشتركة)، فرانسوا دوتشيني *Francois Duchene* (جامعة ساسيكس *University of Sussex*)، رينيه فوش *Rene Foch* (عضو اللجنة التنفيذية لحزب الأحرار المستقلين، ماكس كونستان *Max Kohnstamm* (مدير معهد السوق الأوروبية للدراسات الجامعية).

* من اليابان: كيتشي ميازاوا *Kiichi Miyazawa* (وزير خارجية سابق)، كينهايد موشاكو *Kinhide Mushako* (جامعة صوفيو *Sophio University*)، سابورو أوكيتا *Saburo Okita* (رئيس صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار، تادوشي ياماموتو *Tadoshi Yamamoto* (رئيس المركز الياباني لعمليات النقد الأجنبي الدولية).

وفي نهاية العام 1972، وبعد الموافقات من كافة المعنيين، أجريت التعيينات التالية:

- جيرارد سميث *Gerard Smith* (مدير سابق لوكالة رقابة ونزع الأسلحة كرئيس مجلس إدارة أميركي.
- توكيشي واتانابي *Takashi Watanabe* (رئيس سابق لبنك التنمية الآسيوي كرئيس مجلس إدارة ياباني.
- ماكس كونستان *Max Kohnstamm* كرئيس مجلس إدارة أوروبي
- زبجينو بريجينسكي *Zbigniew Brzezinski* رئيساً للجنة التي تبدأ ممارسة مهامها اعتباراً من يوليو 1973.

واكتسبت اللجنة الثلاثية (*Trilateral Commission*) وضعها الرسمي في يوليو عام 1973. وسواء بمحض الصدفة أو غير ذلك، فقد عقدت اللجنة التنفيذية جلستها التأسيسية في طوكيو خلال الفترة من 20- 23أكتوبر عام

1973، وهي الفترة التي دارت خلالها حرب أكتوبر عام 1973 بين العرب: مصر وسوريا من جهة، وإسرائيل من جهة ثانية. وكان مما أسفرت عنه الحرب، كما جاء في موضع آخر من هذا الكتاب، حظر نفطي وزيادة أسعار البترول عدة أضعاف. وما كان للعلاقات التي يشوبها التوتر بين الولايات المتحدة وحلفائها من الأوروبيين الغربيين واليابانيين أن تستطيع امتصاص الصدمة النفطية، بدون الآلية التي وفرتها اللجنة الثلاثية، لا سيما وأن كثيراً من الأوروبيين واليابانيين أعربوا عن مخاوفهم من "مؤامرة أميركية" تقف وراء إلغاء بريتون وودز عام 1973 والصدمة النفطية التي أحدثها الذهب الأسود.

خلال اجتماع طوكيو، قدم رئيس الوزراء الياباني تاناكا *Tanaka* الخطاب الرئيسي وتبنى المشاركون "بيان الأهداف" المقدم إلى الاجتماع. والجدير ذكره فيما يتعلق "باللجنة الثلاثية" أنها في حقيقة الأمر كانت تخلق نظاماً عالمياً جديداً، وتوجد نظاماً دولياً جديداً في غياب مشاركة دول العالم الثالث. وفي الواقع، فإن مطالبة دول العالم الثالث بنظام اقتصادي عالمي جديد كانت مدرجة على جدول أعمال اللجنة الثلاثية في اجتماع مايو 1975 والذي عقد بحضور جميع الأعضاء في كيوتو *Kyoto* باليابان.

إن قائمة العضوية في اللجنة الثلاثية مثيرة للغاية، حيث تضم نخبة الواحد بالمائة في الولايات المتحدة ومن أصحاب النفوذ المالي والإعلامي والأكاديمي. وقد تحدّر معظم رؤساء الولايات المتحدة من اللجنة الثلاثية ومنهم على سبيل المثال كارتر *Carter* بوش *Bush* وكلينتون *Clinton*، وكلهم كانوا أعضاء فيها، كما أن معظم أعضاء مؤسسة الأمن القومي الأميركي أعضاء في هذه اللجنة أيضاً. لذا وجدنا أن بريجينسكي قد أصبح مستشاراً للأمن القومي في إدارة كارتر، وكذلك هنري كيسنجر الذي انضم إلى عضوية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية بعد أن ترك منصبه الحكومي. ولو أعددنا قائمة بأسماء أعضاء اللجنة، الذين تسلموا وظائف في إدارة الرئيس كارتر بعيد انتخاب اللجنة، فسنجد أنهم كانوا أول من يتم انتخابه، ولو أعددنا كذلك قائمة بأسماء من اختارتهم إدارة الرئيس بيل كلينتون، فإن مقدار النفوذ الذي تتمتع به اللجنة سيبدو جلياً.

وفيما يلي أسماء أعضاء اللجنة الثلاثية الذين دخلوا إلى الإدارة الأميركية في عهد الرئيس كارتر:

- جيمي كارتر، الرئيس (*Jimmy Carter*)
- والتر مونديل، نائب الرئيس (*Walter Mondale*)
- سايروس فانس، وزير الخارجية (*Cyrus R. Vance*)
- هارولد براون، وزير الدفاع (*Harold Brown*)
- مايكل بلو منتال، وزير الخزانة (*W. Michael Blumenthal*)

- زبيجنيو بريجينسكي، مستشار الأمن القومي (Zbigniew Brzezinski)
- وارن كريستوفر، نائب وزير الخارجية (Warren Christopher)
- بول فولكر، رئيس مجلس إدارة مجلس الاحتياطي الفيدرالي (Paul A. Volcker)
- أندرو يونغ، سفير أميركا لدى الأمم المتحدة (Andrew Young)
- أنتوني سولومون، وكيل وزارة الخزانة (Anthony M. Solomon)
- سول لينوفيتز، المفاوض الخاص في مباحثات الشرق الأوسط (Sol Linowit)
- ريتشارد هولبروك، مساعد وزير الخارجية (Richard Holbrook)
- صاموئيل هنتنغتون، منسق نزع الأسلحة في مجلس الأمن القومي (Samuel Huntington P.)
- جون سوهيل، نائب وزير الطاقة (John Sawhill)
- بول وارنكي، مدير الوكالة الأميركية لمراقبة الأسلحة (Paul Warnke)
- هيدلي دونوفان، مستشار إعلامي كبير (Hedley Donovan)
- لويد كاتلر، مستشار في البيت الأبيض (Lloyd N. Cutler)
- روبرت بووي، نائب مدير الاستخبارات المركزية لشؤون الاستخبارات القومية (Robert R. Bowie)
- لوسي ويلسون بنسون، وكيل وزارة الخارجية للمساعدات الأمنية (Lucy Wilson Benson)

أما المنتسبون إلى اللجنة الثلاثية في إدارة كلينتون الأولى فكان من بينهم كلينتون نفسه إلى جانب أعضاء بارزين في الحكومة ومناصب أخرى من بينها مؤسسة الأمن القومي، وزارة الخارجية والخزانة. وبالطبع فإن ألان غرينسبان (Alan Greenspan) يتصدر هذه القائمة، والتي حملت أيضاً أسماء أخرى مثل وارن كريستوفر (Warren Christopher) وزير الخارجية، وبروس بوبيت (Bruce Bobbitt) وزير الداخلية، وهنري سيسنيروس (Henry Cisneros) وزير الإسكان وتطوير الحواضر، وجوزيف ناي جونيور (.Joseph Nye jr) رئيس كل من مجلس الاستخبارات القومي ووكالة المخابرات المركزية، ودونا شالالا (Dona E. Shalala) وزيرة الصحة والخدمات الإنسانية، وكليفتون وارتون جونيور (Clifton Wharton jr) نائب وزير الخارجية وبيتر تارنوف (Peter Tarnoff) وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية.

أما أعضاء اللجنة الأوروبيون فهم في بلادهم لا يقلون أهمية وتأثيراً عن نظرائهم الأميركيين. فقد كان التمثيل مركزاً للشركات المالية والمؤسسات المتعولمة ورجالات السياسة أيضاً.

- المملكة المتحدة U.K: إدوارد هيث Edward Heath (رئيس وزراء سابق)، دينيس هيلي Denis Healey (وزير خزانة سابق)، ديفيد أوين David Owen

(وزير خارجية)، ماكس فيشر *Max Fisher* (محرر في صحيفة الفايناشيال تايمز *Financial Times*)، فرانك ماك فادزين *Frank Mc Fadzean* (رئيس الخطوط الجوية البريطانية)، لورد كارينغتون *Lord Carrington* (وزير خارجية).

- فرنسا: ريمون بار *Raymond Barre* (رئيس الحكومة)، ميشيل ديباتيس *Michel Debatisse* (وزير الزراعة والأغذية)، إلخ...
- الدنمارك: سفيند أوكين *Svend Auken* (وزير العمل)، إيفور تورغارد *Ivor Norgaard0* (وزير البيئة)
- بلجيكا: مارك إيسكنز *Marc Eyskens* (وزير التنمية التعاونية)، جين ريه *Jean Ray* (وزير الدولة)، هنري سيمونت *Henri F. Simonet* (وزير خارجية)،...إلخ.
- إيرلندة: ماري روبنسون *Mary T.W. Robinson* (عضو في مجلس الشيوخ)، مايكل وودز *Michael Woods* (وزير الدولة)، ... إلخ.
- إيطاليا: جيوفاني آجنيلي *Giovanni Agnelli* (رئيس شركة فيات)، أريغو ليفي *Arrigo Levi* (صحفي بجريدة لاستامبا)،... إلخ

وفيما يلي تحليل للأعضاء طبقاً للفئات صاحبة المناصب الكبرى:

- قطاع رجال الأعمال 123 عضواً
- قطاع السياسيين 101 عضواً
- قطاع البنوك 55 عضواً
- القطاع الأكاديمي 55 عضواً
- القطاع العمالي 19 عضواً
- القطاع الإعلامي 20 عضواً
- قطاع القانون 14 عضواً
- قطاع المنظمات 15 عضواً

يقول دايفيد كورتين (*David Corten*) في كتابه "عندما تحكم الشركات العالم" : "إن القوة الجماعية للأعضاء لهي أمر بالغ الأهمية وذو تأثير كبير. ويضم هؤلاء بين صفوفهم رؤساء أربع شركات من بين أكبر خمس شركات غير مصرفية متعولمة في مختلف أنحاء العالم... ورؤساء خمسة بنوك من أصل أضخم ستة بنوك عالمية في العالم بأسره... إلى جانب رؤساء وكالات إعلامية كبرى (مثل جابان تايمز ليمتد *Japan Time Limited*، لو بوينت *Low Point* تايم ميرور كومباني *Time Mirror Company*، واشنطن بوست *Washington Post*، سي إن إن *CNN*، وتايم وورنر *Time Warner*)".

ويرى البعض في هذه اللجنة الثلاثية وعضويتها حكومة ظل دولية حيكت خيوطها من قبل المجموعة أو الطبقة الحاكمة غير المنتخبة من رجالات

المال والمتعولمين الذين يمسكون بمقادير وسائل الإعلام. ولكن أعضاء اللجنة يزعمون أنهم يحاولون أن يخلقوا إجماعاً وسياسات بين الحلفاء بغية الوصول إلى اقتصادات وسياسات عالمية أفضل. ويذهب البعض إلى حد القول بأن هذه اللجنة لا تعدو كونها حكومة سرية تحكم العالم وتهيمن على مقدراته. ولكن ما يجب على الجميع الاتفاق عليه يتمثل في بضع حقائق؛ فاللجنة الثلاثية:

- مختارة في الغالب من مجتمعات الواحد بالمائة والتي تسيطر على الحصة الأكبر من ثروات البلدان التي تتواجد فيها.
- تمثل الشركات والبنوك المتعولمة والمؤسسات المالية الأغلبية في اللجنة.
- تقوم اللجنة بتطوير السياسات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. ومع أن أعضاءها يختارون اختياراً وليس عن طريق الانتخاب، إلاّ أن سياساتهم تصبح هي بعينها البرامج التي يجب على أعضاء اللجنة أن يعملوا على اعتمادها وتنفيذها من قبل بيروقراطية يتم انتخابها بدولارات هذه النخبة غير المنتخبة وبتأثير الإعلام الذي تمتلكه.
- يتسلل أعضاء هذه اللجنة عند اللزوم إلى الحكومات وينسحبون منها ليقوموا عن كثب بتطبيق تلك السياسات.

وسواء اعتبرت "اللجنة الثلاثية" حكومة سرية عالمية عليا، أو غير ذلك، فإن هذه اللجنة والمنظمات التي تدور في فلكها تعتبر أكبر من الحكومات. فهي البنيان الهيكلي للسلطة الخفيّة التي تستطيع أن تطيح بالحكومات أو تأتي بها إلى سدة الحكم. وهكذا فإن الحكومات تجيء وتروح لتنفيذ جداول أعمال هذه اللجنة. وسواء أكان الرئيس هو جورج بوش الجمهوري أم بيل كلينتون الديمقراطي، فإن كليهما يعملان على تنفيذ جدول الأعمال نفسه الذي وضعته اللجنة الثلاثية ومؤسسات الظل التابعة لها.

16
امبراطـورية الشـر الجـديدة

"إن الرأسمالية والديمقراطية تتبعان مبادىء مختلفة ومتنافرة تماماً. إن أهداف هذين المبدأين مختلفة: ففي الرأسمالية الغاية هي الثروة، أما في الديمقراطية فالغاية هي السلطة السياسية. كما أن معايير هذين المبدأين مختلفة: ففي الرأسمالية يعتبر المال هو وحدة القياس، أما في الديمقراطية فهي صوت المواطن. إن مصالح هذين المبدأين مختلفة أيضاً: ففي الرأسمالية تعتبر المصالح الشخصية الخاصة هي الأهم، أما في الديمقراطية فلا شيء فوق صوت المصلحة العامة. وفي الولايات المتحدة، يتمثل هذا التوتر بين الرأسمالية والديمقراطية في الصراع الأزلي بين أصحاب رؤوس الاموال والشعب"

جورج سوروس *George Soros*
أزمة الرأسمالية العالمية

"إن كثيراً مما يسمى حلولاً يخلق من المشاكل أكثر مما يعالج. فهم يحاولون معالجة آثار النظام دونما تغيير النظام الذي بدوره أدّى إلى تلك النتائج".

روجر تيري *Roger Terry*
كتاب جنون الاقتصاد

الفصل السادس عشر

إخفاق النظام الرأسمالي

اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً وأخلاقياً

شن جوزيف سيلتزر (*Joseph F. Seltzer*)، الحائز على جائزة نوبل، هجوماً عنيفاً على صندوق النقد الدولي وبرامجه التي تحمي المجتمع الرأسمالي لبارونات المال، تلك البرامج التي جلبت الخراب والدمار لتلك الدول التي كان الصندوق يفرض عليها القبول بشروط الاقتراض والتداوي بوصفاته العلاجية المميتة. ويعتبر سيلتزر نفسه من أبناء ذلك النظام، فهو مدير تنفيذي بارز سابق في البنك الدولي، وهو توأم صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتون وودز. كما أن سيلتزر كان يشغل منصب رئيس مجلس مستشاري الرئيس للشؤون الاقتصادية في إدارة كلينتون. ولذلك، فإن من الممكن أن سيلتزر يرمي من وراء هجومه هذا إلى شيء ما. قد تكون سمعة صندوق النقد الدولي انحطت إلى مستويات متدنية جعلته غير ملائم ولا صالح لأن يستمر أداة لتوسيع الرأسمالية الأنجلو-سكسونية أو لخدمة باروناتها. فبدلاً من نـقـد وكشف النظام الذي أوجد وأدار صندوق النقد الدولي، فقد جعل الصندوق مجرد كبش فداء. ويتساءل المرء هنا عمّا كان سيلتزر يفعله، وعن النصائح التي أسداها للرئيس كلينتون، بصفته كبير مستشاريه الاقتصاديين، حين أجبر كلينتون إندونيسيا على القبول بالوصفة القاتلة لصندوق النقد الدولي "وكأنها منزلة من عند الله؟" هل يقوم سيلتزر بالدور نفسه الذي أداه ميلتون فريدمان (*Milton Friedman*) الذي حصل على جائزة نوبل، لخلق حالة جديدة من الإجماع والموافقة ما دام في "صفوف الجماهير الجاهلة؟" يجب على سيلتزر أن يعلم جيداً أن المأساة لا تكمن فقط في صندوق النقد الدولي، بل في النظام الذي أوجده وأخرجه للعالم.

وكما يوحي اسمها، فإن الرأسمالية تعني ذلك النظام الذي لا يتولى رأس المال وأصحابه دفة القيادة فيه فحسب، بل إنهم أيضاً يملكون هذا النظام. كما تخضع كل قيم وعناصر الإنتاج في هذا النظام لسيطرة رأس المال وأصحابه. ومن بين الوطنيين الأميركيين الذين عارضوا، بل وتحدوا، هذا المبدأ الذي ينص على السيادة المطلقة الكاملة لرأس المال، توماس جيفرسون (*Thomas Jefferson*) الذي قال عام 1782: "إن العاملين على هذه الأرض هم شعب الله المختار، إن كان

هناك أصلاً من يسمى "شعب الله المختار". ولطالما أقر ثيودور روزفيلت *Theodore Roosevelt* بآراء الرئيس لينكولن (*Lincoln*) حول العمل من حيث أهميته ووجوب إعلاء شأنه فوق رأس المال ودعمه أكثر منه. ولكن مهما بلغت هذه الخطب البلاغية فإنها لن تغير شيئاً من الحقيقة الثابتة، وهي أن ليس بمقدور أي نظام أن يأتي بنتائج لم يصمم من الأصل لإحداثها، وليست الرأسمالية بشاذة عن هذه القاعدة.

إن تنظيم الشركات، الذي بات أكبر من الحكومات، قد صمّم خصيصاً لخدمة المستثمرين الذين يشكلون القلب النابض للشركات. إن حوالي 400 عائلة من هؤلاء المتنفذين الأميركيين يمتلكون أكثر من ضعف ما يمتلكه 90% من إجمالي الأميركيين، كما أن سطوتهم السياسية وتأثيرهم تسير على قدم الموازاة مع تعاظم ثرواتهم. وفي نظام كهذا، فإن الحكومة مخصصة لخدمة مصالح هؤلاء القلة. وتعيّن "طبقة خاصة" لتصنيع الموافقة وإجماع الرأي وخلق الأوهام والتضليل.

لقد تحول الحلم الأميركي إلى كابوس أميركي وأوهام أميركية. وفي نظام كهذا، فإن رأس المال أو الاقتصاد يتحكم بأرواح الأفراد والجماعات ويطغى على أية قضايا سياسية، واجتماعية وأخلاقية أكثر أهمية لهم. وكما يقول ويليس هارمان (*Willlis Harman*) في كتابه "الجنون الاقتصادي" (*Economic Insanity*)، فإن محاولة علاج الخلل الموجود في هذا النظام دون مجابهة فرضياته الأساسية "يشبه إلى حد ما محاولة أحدهم الذهاب إلى الطبيب ومعه تشكيلة من الأمراض طالباً الشفاء" "وهو يعترف بأن عمله مضنٍ للغاية، وأنه يُحِب تناول الكحول في المساء، ويستمتع عند تدخينه ثلاث علب من السجائر يومياً وأنه شره فيما يتعلق بالطعام، كما أنه لا يريد لأي من عاداته المذكورة أن تتغير."

كان لكثير من رؤساء الولايات المتحدة، من جيفرسون إلى لينكولن إلى كلينتون، تحفظات جادة على هذا النظام. ومع ذلك، فإن الأشخاص الوحيدين الذين تجرأوا على تحدي الفرضيات والمزاعم الأساسية لهذا النظام هم أعضاء ومنتسبو حزب الشعب. ولكن هؤلاء طمست مقاومتهم عن طريق قوى أخرى أكثر سطوة وجبروتاً لا قبل لهم بها. وفي عام 1832، قال الرئيس الأميركي أندرو جاكسون (*Andrew Jackson*): "لم يكن أكثر مواطنينا الأثرياء راضين عن مبدأ الحماية المتساوية والمنافع والمصالح المتساوية للجميع. لقد طالبونا أن نزيدهم ثراء من خلال القوانين التي يصدرها الكونغرس". وكان ذلك في حقيقة الأمر هو ما قام به الكونغرس منذ يوم الاستقلال وحتى يومنا هذا. ففي أي نظام رأسمالي، ينتهي الأمر بمنح صوت لكل دولار، لا لكل شخص، ويصبح بمقدور "الأثرياء" أن يطالبوا بمزيد من الثراء عبر قوانين يصدرها الكونغرس.

وفي رسالته التي وجهها يوم 1864/11/21، قال الرئيس لينكولن: "إنني أرى في المستقبل القريب أزمة تلوح في الأفق، وهي تقضّ مضجعي وتسلبني راحتي خوفاً على أمن بلادي. لقد تربعت الشركات على عرش البلاد نتيجة للحرب، وسيتلو ذلك عصر من الفساد في المناصب العليا، وستعمل قوى المال كل ما في وسعها لإطالة أمد ذلك العصر وسيادته وديمومته من خلال حرمان الآخرين حقوقهم، حتى تتركز كل الثروات في أيدي قلة قليلة وتؤول هذه الجمهورية إلى الدمار." وبعد الحرب الأهلية، قام مجتمع المال الذي تحكمه مصالح البارونات وحيتان الصناعة، بشراء ضمائر السياسيين وكامل الجهاز التشريعي في الولايات المتحدة والكونغرس نفسه. أما في الجنوب، فقد حرم السود من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات. وباتت السياسة محكومة برعاية المصالح والمحسوبيات، ولا أدل على ذلك مما قاله صراحة السيناتور الأميركي سايمون كاميرون (*Simon Cameron*)، الذي أصبح وزيراً للحرب في إدارة لينكولن، من أن "السياسي المخلص هو الذي يظل بائعاً ضميره بعد أن يتم شراؤه". وقال ذات مرة الرئيس رذرفورد هيز (*Rutherford B. Hays*): "إن حكومة الشعب، ومن الشعب، وللشعب، أصبحت مقولة بائدة، فهي الآن حكومة الشركات، ومن الشركات وللشركات".

وبعد الحرب العالمية الثانية، غير جهاز التلفزيون من طبيعة وشكل الحملات الانتخابية وجوهر الأحزاب والسياسة، ومع أن شكل الاحزاب لم يتغير أو يختلف، إلاّ أنها لم تعد تشكل المحور الأساسي في العملية السياسية. فمن السهولة بمكان الآن التلاعب بالرأي العام. ومثالاً على ذلك فقد أدت حملة رابطة التأمين الصحي التي أنفقت 15 مليون دولار على الإعلانات المتلفزة، إلى القضاء على برنامج الرعاية الصحية عام 1993 الذي تبنته إدارة كلينتون، مع العلم أن تلك الحملة كانت غاية في التضليل. ولمّا أصبحت الحملات المتلفزة أكثر كلفة مع مرور الوقت، وجد السياسيون أنفسهم عاجزين عن تحدي مموّليهم وسادتهم من أرباب المال.

ومن أفضل ما وثق لهذا الموضوع، برنامج بيل مويرز (*Bill Moyers*) في برنامج "الدستور في أزمة" (*The Constitution in Crisi*) والذي بث في 11/4 /1987 وتم نشره في مطبوعة شركة جورنال غرافيك إنك (*Journal Graphics Inc*). يقول مويرز: "إن الحكومة السرية شبكة مترابطة ومتداخلة من الموظفين الحكوميين، والجواسيس والمرتزقة والجنرالات السابقين، والباحثين عن الربح الفاحش من الاستغلاليين، ودعاة الوطنية، الذين يعملون كلهم مدفوعين بجملة

من الحوافز والدوافع، خارج نطاق المؤسسات الشرعية والقانونية والحكومية. وكان الرؤساء يلجأون إليهم عندما لا يستطيعون ضمان الدعم الكافي من الكونغرس أو من الشعب، وقد أوجدوا هذا النفوذ والجبروت الذي خشيه الأميركيون الأوائل الذين صاغوا الدستور... وخلال الثورة البلشفية في روسيا، اخترع لينين *Lenin* شيئاً أسماه "تشيكا" *Cheka*، وهي منظمة سرية يديرها ثمانية ضباط برتبة ملازم يتبعون له مباشرة. وكانت هذه المنظمة تعج بالمتحمسين والمتعصبين، الذين عاثوا خراباً وفساداً في ممتلكات خصومهم وأدخلوا الرعب في قلوبهم. وكان هؤلاء يضعون القوانين لأنفسهم، ويختارون لأنفسهم أيضاً المهمات التي يريدون القيام بها، ويصدرون الأحكام على عملياتهم. هل تقول إن هذا لا يمكن أن يحدث هنا؟ لا بأس... ولكن قبل أن نقرر ذلك، دعونا ننظر إلى تاريخ حكومتنا السرية". ويضيف مويرز قائلاً: "كل ذلك... ازدراء الكونغرس... تحدي القانون، عمليات رفع الأسعار الهائلة، جني الأرباح الضخمة، الحسابات السرية في البنوك، السلوكيات المشبوهة، ابتزاز الحكومات الأجنبية والإشتراك في عمليات القتل والتدمير- لقد قاموا بكل ذلك في الخفاء وتحت جنح الظلام لأنهم لم يكونوا ليصمدوا أمام ضوء النهار".

أما جون جوديز (*John B. Judies*)، فيقول في كتابه "تناقض الديمقراطية الأميركية" (*The Paradox of American Democracy*): "... في الوقت الذي حققنا فيه الهيمنة في مجال الصواريخ والبضائع الاستهلاكية على العالم أجمع، فإننا لم نحقق تقدماً مماثلاً في مؤسساتنا السياسية. ومع إقبالنا على بداية قرن جديد، فإن الحركة السياسية الأميركية تبدو في أسوأ حالاتها في العقد الأخير من القرن الماضي. إن هناك دلائل وإشارات على وجود خلل كبير في النظام السياسي الأميركي... إذ أصبح الناخبون أقل اهتماماً وإقبالاً على المشاركة في الانتخابات، ووصلت نسبة الناخبين في انتخابات عام 1996 الرئاسية 48.9%، وهي أدنى معدلاتها منذ عام 1924. وتفاقمت حدة قوة رأس المال وجماعات الضغط على واشنطن حيث بلغ عدد أعضاء جماعات الضغط تلك حوالي 11.500 عضو في عام 1997 أنفقوا 1.26 مليار دولار في سبيل أن يكون ضغطهم على الكونغرس مثمراً، أي بواقع 2.4 مليون دولار لكل عضو في الكونغرس... لقد أصبح النظام السياسي خاضعاً لحكم وسيطرة كبار المتبرعين..." وتم تهميش الأحزاب السياسية لصالح المستشارين السياسيين، ومستفتي الرأي العام، ومستشاري العلاقات العامة، وخبراء الإعلام. وأصبح المسؤولون السابقون أعضاء في جماعات الضغط مثل شركة كيسنجر أسوشيتس الاستشارية وغيرها. وكانت تلك التطورات توحي بأن "... نظامنا السياسي بات مترنحاً بدرجة قد تؤدي في النهاية إلى تقويض تقدمنا كأمة".

وكانت الطبقات الخاصة، أو النخبة القوية كما أسماها جوديز، ومن خلال "تأثيرها وسيطرتها على الأحزاب السياسية والإعلام، كانت قادرة في معظم الأحيان، على تأسيس إجماع عام واسع النطاق يستطيع السياسيون ومجموعات المصالح من خلاله أن يمارسوا تأثيرهم ونفوذهم. ولكن حتى في حال عدم وجود إجماع عام، كما كانت الأمور عليه خلال بداية الحرب الباردة وحرب فيتنام، فإن تلك النخبة كانت تظل قادرة على توجيه تحركات وتصرفات الحكومة، عن طريق نفوذها المتمكن من الفروع التنفيذية للحكومة".

لقد أصبح النظام الأميركي منقاداً أكثر فأكثر لقوة المال، فكلما تجمع المزيد من الأموال في أيدي "القلة" أصبح النظام أقل ديمقراطية. وما فتئت ثروة طبقة الواحد بالمائة في تزايد مطرد خلال العقود الثلاثة الماضية بعد إطلاق الاقتصاد الرأسمالي المعلوماتي الجديد. وفي الوقت الذي باتت فيه الحاجة إلى الإصلاح واضحة جلية، فإن أولئك الذين يدّعون أنهم "مصلحون" ضمن "حدود النظام" أثبتوا فشلهم الذريع. لم تكن خطة "الثورة" (*Revolution*) التي اطلقها غينغريتش *Gingrich*، وخطة "الصفقة الجديدة" (*New Deal*) التي أطلقها كلينتون، لم تكن أي منهما ثورة أو صفقة جديدة. إن انعدام التوازن بين قوة المال والقوى الإنتاجية ظل يتسع باستمرار، وأسفرت قوة المال والأعمال والإعلام، عن ولادة قوة رأسمالية معلوماتية لا يمكن مقارنتها بأي حال من الأحوال مع القوى الإنتاجية في مجتمع رأسمالي، يضع قوانينه ويسن تشريعاته حفنة من البارونات وحلفائهم في واشنطن والكونغرس والإدارة الأميركية.

إن ظهور التلفزيون وسيطرة "القلة" عليه، بل وامتلاكه، قد ادى إلى تعاظم قوة وسيطرة "القلة" على الأحزاب السياسية والانتخابات ومختلف العمليات. واستخدمت "القلة" مصادرها المالية الهائلة للتلاعب في الرأي العام والتأثير على المرشحين. ولكن الناخبين توقفوا عن المشاركة في الانتخابات لانها باتت مجرد مضيعة للوقت، لا سيما أن لعبة السيطرة من قبل المصالح الخاصة "للقلة" باتت مكشوفة أمام أعينهم وإدراكهم. كان ذلك فعلاً مضيعة للوقت. ففي أوقات وحالات التوازن للنظام الرأسمالي الأنجلوسكسوني تفضل مصالح "القلة" على الأغلبية، وقوة المال على قوة الشعب. وحتى عندما كان مالكو النظام الأميركي الحقيقيون يخضعون أنفسهم تكتيكياً، ويكبتون جشعهم ومغالاتهم لبعض الوقت، كما حصل خلال "العهد التقدمي" و "الصفقة الجديدة" أيام روزفيلت، فإن النظام كان يعدّل وضعه وموقفه ليعود إلى حالته الطبيعية من التوازن التي "يظل فيها السياسي المخلص بائعاً ضميره بعد أن يتم شراؤه ويقبض ثمنه".

"أما الديمقراطيون والجمهوريون فهم وجهان لعملة واحدة ولا يمكن فصلهما أو تمييزهما عن بعضهما بعضاً من حيث الأسلوب". كان ذلك ما قاله أحد المراسلين في حفل تولي كلينتون رئاسته الأولى. وقال مشارك آخر في الحفل: "إن ما يتغير في البيت الأبيض هو الوجوه فقط، أما صانعو القرار فهم لا يزالون هم أنفسهم". وكان أن استقال روجر موريس (*Roger Morris*)، الذي يحمل شهادة الدكتوراة في أساليب الحكم من جامعة هارفارد، من مجلس الأمن القومي حين كان يرأسه كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون، وذلك احتجاجاً على حرب فيتنام كما فعل كثيرون غيره. وفي كتابه الذي يحمل عنوان ("شركاء في القوة: أسرة كلينتون وأميركا الخاصة بها" *Partner in Power, the Clintons and Their America*)، يذكر موريس الكثير من الملاحظات الساخرة والحقيقية في آن معاً، فقد كان نتيجة استطلاع رأي أن قال قرابة النصف ممن منحوا الرئيس كلينتون أصواتهم "إنهم لا يزالون مقتنعين بأنه (كلينتون) كاذب؛ ولكنه على كل الاحوال ليس مثل بوش، الذي لم يقدم أي أمل في التغيير". إن انتخاب رئيس لمجرد أنه أهون الشرّين لا يعد مديحاً أو نقطة إيجابية لأي نظام.

أما البروفيسور كارول كويجلي (*Carroll Quigley*)، الذي درّس كلينتون مادة "تاريخ الحضارات" في جامعة جورج تاون، والذي كان أيضاً مستشاراً في البنتاغون فيقول في كتابه "المأساة والأمل: تاريخ العالم في وقتنا المعاصر" (*Tragedy and Hope, A History of the World in Our Time*) إن الأحزاب السياسية هي "مجرد تنظيمات ليتم استغلالها" لقد أصبحت الشركات الكبرى هي "العنصر المهيمن في كل من الحزبين منذ عام 1900... إن فكرة وجوب أن يمثل هذان الحزبان أفكاراً وسياسات ومثلاً متناقضة... لهي فكرة حمقاء. فبدلاً من ذلك، ينبغي أن يكون هذان الحزبان متطابقين تقريباً، حتى يكون بمقدور الشعب الأميركي أن يتخلص من الأوغاد في كل الأوقات، دون أن يؤدي ذلك إلى أية انقسامات أو اختلافات حادة في الرأي العام. لم تعد السياسات الحيوية والضرورية لأميركا عرضة لأية نزاعات أو اختلافات في الفكر، ولكنها يمكن أن تخضع للنقاش من حيث تفاصيلها، وإجراءاتها، وأولوياتها أو طرقها".

كذلك كتب بول لويس (*Paul Lewis*) في صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر يوم 1998/6/27: "ممن الممكن أن يكون كارل ماركس (*Karl Marx*) محقاً في النهاية! إن القراء إذا أعادوا قراءة (البيان الشيوعي) في ذكراه المائة والخمسين، فإن كلاً من أعضاء اليسار واليمين على حد سواء سيدهشون للطريقة الغريبة التي تشابه بها وصف الرأسمالية عام 1848 مع العالم المحموم والتنافسي للاقتصاد المتعولم في أيامنا هذه". نفس العلل والاخطاء ستتكرر ولا

شك بعد 150عاماً أخرى من الآن ما لم تخضع المثل والمبادئ التقليدية الراسخة لهذا النظام الرأسمالي الأنجلو-سكسوني للتقصي والتدقيق والتغيير.

ولربما يكون جورج سوروس (*George Soros*)، أحد كبار حيتان الرأسمالية، قد عبّر أفضل تعبير عن الصراع بين الرأسمالية والديمقراطية، حيث يقول في كتابه "أزمة الرأسمالية العالمية": "إن الرأسمالية والديمقراطية تتبعان مبادىء مختلفة ومتنافرة تماماً. فأهداف هذين المبدأين مختلفة: ففي الرأسمالية الغاية هي الثروة، أما في الديمقراطية فالغاية هي السلطة السياسية. كما أن معايير هذين المبدأين مختلفة: ففي الرأسمالية يعتبر المال هو وحدة القياس، أما في الديمقراطية فهي صوت المواطن. إن مصالح هذين المبدأين مختلفة أيضاً: ففي الرأسمالية تعتبر المصالح الشخصية الخاصة هي الأهم، أما في الديمقراطية فلا شيء فوق صوت المصلحة العامة. وفي الولايات المتحدة، يتمثل هذا التوتر بين الرأسمالية والديمقراطية في الصراع الأزلي بين أصحاب رؤوس الاموال والشعب".

وبعد انتشار ثقافة "الرغبة" وسيطرتها على كل جوانب الحياة في أميركا قد يكون من المفيد أن نطلع على وصف لقرية صغيرة ترعرع فيها الرئيس السابق بيل كلينتون، حيث أن ذلك الوصف سيعقد لنا مقارنة جيدة مع الحياة التي باتت منحلة ومتداعية في "أميركا المادية". عاش الشاب بيل كلينتون في هوت سبرينغز (*Hot Springs*) بولاية أركنساس مع أمه وزوج أمه. ومنذ العقد الثاني من القرن العشرين، كان أعضاء العصابات منهمكين في القمار، وكان البغاء يشكل العمود الفقري للاقتصاد الإجرامي في تلك المدينة. ويذكر روجر موريس أنه "مع حلول الخمسينيات من القرن العشرين، كان الفساد قد تجاوز بكثير مرحلة آلات القمار والبغاء، وكانت العصابات المحلية قد بدأت تتناحر للحصول على المغانم. وكما هو الحال في كل أرجاء أميركا، أصبحت الرذيلة في مدينة هوت سبرينغز منظمة تحت لواء الجريمة المنظمة، وأصبح تحالف رجال الأعمال مع الحكومة يعتبر شراكة في السيطرة على السوق السوداء المربحة، في الكازينوهات وغيرها الكثير". وأضاف موريس أن كل شيء كان معروضاً للبيع ويسهل شراؤه. وكان من ضمن من يمكن شراؤهم بشكل اعتيادي، السياسيون، الذين اشتهروا بتلقي الرشاوي أو القيام بعمليات الابتزاز أو التلاعب والاحتيال بأصوات الناخبين. كانت المومسات وصاحبات بيوت الدعارة يدفعن في شكل علني ضريبة شهرية للسلطات تعرف باسم "ضريبة المتعة"؛ حيث كن يصطحبن إلى محكمة غارلاند كونتي كورنت هاوس *Garland County Country Courthouse*، من قبل أفراد الشرطة، بشكل

روتيني، وذلك لدفع الرشاوي آنفة الذكر. وفي الثلاثينيات، كانت كل مومس تدفع خمسة دولارات بينما تدفع صاحبة كل بيت دعارة عشرة دولارات".

كان للقيم المادية للرأسمالية انطباعاتها وتأثيرتها السلبية على الصعيد الاجتماعي. إن التفاوت بين ما تنتجه الأمهات وبين ما يجب عليهن دفعه ما زال في ازدياد مطرد في اقتصادات الرأسمالية. ووضعت آن كريتيندن (*Ann Critteden*) كتاباً أسمته "ثمن الأمومة" (*The Price of Motherhood*) ذكرت فيه ما يلخصه بشكل واضح، العنوان الفرعي لكتابها وهو: ("لماذا لا تزال أهم مهنة في الدنيا الأقل تقديراً" *Why the Most Important Job in the World Is Still the Least Valued*). ففي عرف نظام القيم في الرأسمالية، فإن الأمومة و "النساء العاملات بلا أجر" اللاتي يعتبرن "القلب النابض النفيس والخفي للاقتصاد"، لا يتلقين أية كلمة ثناء. لقد أجبرت النسوة على العمل مع أزواجهن حتى يظلوا فوق خط الفقر، مع أنهن لم يكن يحصلن على مكافأتهن عن عملهن الطبيعي: وهو أن يكن أمهات وربات بيوت. وعلى الجانب الآخر، فإن نظام القيم في الإسلام ينادي بالمساواة بين الرجال والنساء في كل النواحي والأبعاد الإنسانية، إلا أنه يؤكد على أن لكل منهما تكوينه الفسيولوجي المختلف رغم تساويهما. وبسبب ذلك الاختلاف فإن لكل من الجنسين وظائف مختلفة. وكانت النتيجة الحتمية للخلط والمزج بين هذه الواجبات والوظائف العضوية الطبيعية المختلفة أن فقدت النساء حقوقهن في المساواة وحرمن منها. وكعادة الرأسمالية، فقد استمرت في تقديم الأسباب النبيلة لغاياتها الدنيئة. فعندما احتاج الرأسماليون إلى قوة عمل إضافية متمثلة في النساء لدعم السوق، بدأوا بالترويج لفكرة المساواة. وبدلاً من أن تحصل النساء على تلك المساواة، أثقل كاهلهن بواجب آخر، يتعين عليهن القيام به، لخدمة النمو السرطاني للاقتصاد على حساب سلامة البنية والتركيب العائلي، مع عدم حصول النساء على أجورهن في أي من الوظائف التي اضطلعن بها، وهي الامومة والعمل. إنهن الآن ملزمات بلعب دور ربات البيوت إلى جانب مسؤوليتهن في تحصيل قوتهن اليومي، وكان ذلك بلا شك على حساب الاستقرار الأسري. وقد ارتفعت معدلات الجريمة بكل أنواعها بين الأحداث وازدادت معدلات الطلاق في نتيجة طبيعية وحتمية لخلط الأدوار والوظائف. وبمجرد توليها مهام منصبها كحاكم لولاية ماساتشوسيتس، أعلنت جين سويفت أنها حامل بتوام. ومع أن زوجها لم يكن يعمل، بل أصبح هو رب البيت بدلاً منها، إلاّ أن وسائل الإعلام تساءلت عن الكيفية التي يفترض فيها أن تقوم بواجبها السياسي، إلى جانب واجباتها الأسرية كأم. أما بالنسبة للمسلمين وغيرهم من الثقافات وأنظمة القيم المختلفة، فإن مثل هذه الأوضاع ليست حتمية أو ضرورية. ولذلك، فلا بد من حل للمشكلة المتمثلة في جعل مبدأ النمو

الاقتصادي أعلى المراتب والأولويات على حساب غيره من المبادئ. إن مثل هذه المبادئ ينبغي، كما أشرنا، إعادة النظر فيها وحلها، بعيداً عن تلك القيم المفروضة. ولو كان ما قاله كلاوس شواب (*Klaus Schwab*) مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس *Davos*)، صحيحاً من أننا "نستطيع تدبر أمر عولمة العالم على بعضه بعضاً، فقط إذا أصبح للجميع قيم ثقافية وأخلاقية أساسية مشتركة" ، فإن الكثير من الناس في العالم، بمن فيهم المسلمون، لا يريدون إطلاقاً أن يكونوا جزءاً من هذا النظام المتعولم. إن المشكلة تكمن في أن الرأسمالية الأنجلو- سكسونية في القرن الحادي والعشرين عدوانية وفظة للغاية لدرجة أنها تطالب كل الشعوب بتغيير ثقافاتها لتتلاءم مع المبادئ الرأسمالية التي أعلنت، من جانب دعاتها فقط، على أنها هي المبادئ العالمية التي تناسب العالم بأسه، رغب في ذلك أم أبى.

إن الإسلام والمفكرين المسلمين يمنحون المرأة حقوقاً متساوية، إلا أن سلم أولويات المرأة فيما يتعلق بواجباتها، يتّسق أكثر مع ما أعدت للقيام به: وهو أن تكون أمـّاً قبل أي شيء آخر. ومع ذلك، فإن بمقدور المرأة أن تشغل وظائف أخرى عديدة، شرط ألا يتعارض ذلك مع واجباتها كربة منزل وأم وألا يتناقض مع بقية واجباتها الأساسية. ويوضح المفكر عبد السلام ياسين المفكر المغربي ذلك بقوله: "لقد أنقذ الإسلام وقوانينه وشرائعه النساء، خلال عهد النبي صلى الله عليه وسلم، من بـُنى الظلم الذي كن يعشن فيه قبل الإسلام- حين كن يقتلن ظلماً. ومن الضروري الآن إنقاذ المرأة المسلمة المعاصرة التي انحدر مستوى معاملتها ربما إلى أقل مما كانت عليه قبل الإسلام، وينبغي انتشالها من جحيم الظلم والإجحاف والإهمال الذي تعيش فيه." لذا، فليس الإسلام هو من كان السبب في سوء معاملة النساء وامتهان كرامتهن، ولكنها التقاليد والأعراف غير الإسلامية. ويمضي ياسين قائلاً: "لقد منح الإسلام وشرائعه المرأة حقاً كانت التقاليد المتخلفة قد صادرته منها، وهو حقها في اختيار زوجها، وليس فقط مجرد القبول بأي رجل دون شروط... إن من حقها أن تطلب الطلاق، وأن تعمل وأن تتحمل مسؤوليات جسام، وأن تتصرف بمطلق الحرية بما تجنيه من دخل. وبعبارة اخرى، فقد منح الإسلام المرأة حقها في أن تكون مخلوقاً مكتمل الحقوق والواجبات، معتمداً على نفسه وجديراً بالعيش بكرامة وشرف!"

وخلصت دراسة "المسح الاجتماعي العام" (*GSS*) المنشورة في مجلة بيزنس ويك (*Business Week*2000/10/16) إلى أن المال لم يكن يجلب السعادة والرفاهية للناس، وأن تبعاته كانت البداية التي أطلقت شرارة التعاسة. ووفقاً لهذه الدراسة، ازداد الأميركيون تعاسة رغم أن هناك زيادة في دخل الفرد ما

بين عامي 1970 و 1998! فقد ألقت الميول والاهتمامات الاجتماعية الجديدة بظلالها على أية مكاسب مادية.

ووجدت الدراسة أنه رغم أن زيادة الدخل كان من المفروض أن تؤدي إلى زيادة السعادة، إلا أن تأثير ذلك كان ضعيفاً، كما تبين أن عوامل أكثر أهمية مثل الجنس والوضع المادي كان لها ثقل أكبر. ووجدت الدراسة أيضاً أن النسوة كن أكثر تعاسة من الرجال، وأن للزيادة في معدلات الطلاق تأثيراً سلبياً على بنية العائلة والتركيب النفسي لأعضائها. وخلصت البيزنس ويك إلى أنه: "على أقل تقدير فإن أولئك الذين يعتقدون أن زيادة الدخل تزيد من سعادتهم إنما هم يضلون ويخادعون أنفسهم. وتشير الدراسة إلى أن بعض الجوانب والمناحي الظاهرة للاقتصاد الجديد، مثل فترات البطالة المتزايدة وعدم التساوي بشكل أكبر في دخل الفرد، تحمل في طياتها أعباء نفسية مهمة." فهل هذه يا ترى هي الحداثة التي تدعو لها وول ستريت وإعلامها وجورج دبليو. بوش وحلفاؤه الذين يحاولون جهدهم فرضها على العالم؟

إن أفضل ما يمكننا سرده كأمثلة لتوضيح الأعراف الاجتماعية للرأسمالية هو قصة حياة بيل كلينتون. فقبل أن يغير اسمه إلى ويليام جيفرسون كلينتون كان اسمه الحقيقي هو ويليام جيفرسون بلايز الثالث. أما والده، ويليام جيفرسون بلايز الثاني، فقد ولد عام 1918 في مزرعة تفتقر إلى الكهرباء أو أنابيب المياه، وكان ترتيبه الرابع بين تسعة أطفال. واضطر أثناء طفولته للعمل لمساعدة والده الذي كان يحتضر، حيث لم يكن بمقدورهم أن يعالجوه في المستشفى أو حتى أن يوفروا له الأدوية اللازمة. وكان كل ما استطاع أن يقدمه لوالده كمساعدة حقنة من المورفين. وفي عام 1936، وفي خضم الكساد العظيم عجزت عائلة بلايز عن دفع أقساط بيتها مرتين، مما أدى إلى فقدانهم منزلهم. واضطرت جدة كلينتون لأمه التي تزوجت عندما كانت في الثالثة عشرة من عمرها، أن تعمل خادمة في أحد الفنادق. ولدى بلوغه الثامنة عشرة عمل والد كلينتون كمندوب مبيعات لقطع غيار السيارات، بعد أن أمضى ثمانية أعوام في الدراسة فقط. وكان والد كلينتون شخصاً محبوباً ومندوب مبيعات رائعاً، وكان تواقاً دائماً ليسعد الجميع.

وتزوج والد كلينتون، من أديل غاش (*Adell Gash*) ثم تطلقا بعد عام واحد. ومع ذلك، فإنه استمر في زيارتها بعد طلاقهما وأنجب منها ولداً في يناير من عام 1938 وأسماه هنري ليون (*Henry Leon*). وانتقلت أديل *Adell* بعد ذلك مع شقيقتها إلى كاليفورنيا. والتقى والد كلينتون فيما بعد بامرأة تدعى وانيتا أليكساندر (*Waneta Alexander*) ولكنه لم يتزوجها، بل إنه، وبعد أن أخبرته

بحملها منه، هجرها وذهب إلى كاليفورنيا لرؤية أديل *Adell* وطفله الأول. وبعد أيام قليلة، هرب مع مينمي فاي (*Minmi Fay*)، الشقيقة الصغرى الجميلة لأديل وتزوجها في ولاية أوكلاهوما في 1940/12/29. ولكن هذا الزواج ألغي في مدينة ليتل روك *Little Rock* بولاية أركنساس *Arkansas* في إبريل من عام 1941 بضغط من عائلة وانيتا أليكساندر التي كانت تحمل في أحشائها طفله. واضطر إثر ذلك إلى الزواج من وانيتا بعد أسبوع واحد واستقراره في مدينة مونرو *Monroe* بولاية لويزيانا *Louisiana*. ولكن، وبعد ستة أشهر فقط، اختفت وانيتا *Waneta* وطفلها بعد ان ضاقت ذرعاً بخيانة بيل لها. وفي شريفبورت *Shrefport* بولاية لويزيانا *Louisiana*، اصطحب صديقته الجديدة المريضة إلى المستشفى. وبينما كانت صديقته تخضع للعلاج، لفتت أنظاره ممرضة تلميذة شابة وجميلة تعمل في النوبة المسائية. كانت تلك الممرضة الشابة هي فيرجينيا ديل كاسيدي (*Virginia del Casidy*)، من ولاية أركنساس *Arkansas*. وطلبت فيرجينيا منه بإلحاح شديد أن يتزوجها رغم أنها كانت مخطوبة في الأصل. وتحت ضغطها وإلحاحها، طلب بيل الطلاق من وانيتا *Waneta* وهو ما تحقق له عام 1944. ولكنه كان قد تزوج من امرأتين في آن معاً، حيث انه تزوج من فيرجينيا في سبتمبر 1943، أي قبل حصوله على حكم بالطلاق من وانيتا. وبعد خمسة أسابيع من زواجه من فيرجينيا، انضم والد كلينتون إلى الجيش حيث خدم في شمال أفريقيا ثم في إيطاليا. وبعد ذلك، قُتل في حادث سير لدى عودته إلى البيت. وبعد وفاته بثلاث شهور، ولد ويليام جيفرسون بلايز الثالث، والذي أعيدت تسميته ليصبح ويليام جيفرسون كلينتون. ومع خلفية ثقافية وأخلاقية كهذه، فما العيب والضير في قضية لوينسكي؟

كتب ويليس هارمان (*Willis Harman*) يقول إن "تعديل النظام الرأسمالي الحالي لن يكون كافياً أبداً لخدمة مجتمع ساقط ومتهاو. إن القوة الوحيدة التي بمقدورها أن تلم شعثنا وتجمعنا مرة أخرى كأمة واحدة وشعب واحد ... هي الاهداف المشتركة، أي المثل الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والسياسية، والتي تُسمّى الحلم الاميركي. وذلك يعني منح الجميع ضمانات تكفل لهم المساواة في الحقوق من خلال إعادة قوتهم وسلطتهم المسلوبة إليهم، أو منحهم تلك القوة والسلطة التي لم تكن أبداً بحوزتهم في يوم من الأيام".

يبدو أن الجميع متفقون على شيء واحد على الأقل وهو أن النظام الرأسمالي العالمي متفكك ومتهالك. ولتوضيح ذلك، نورد فيما يلي ثلاث وجهات نظر مختلفة لثلاثة أشخاص ذوي خلفيات متنوعة. أول هؤلاء هو جورج سوروس (*George Soros*) وهو أحد أرباب الرأسمالية، والثاني هو روجر موريس (*Roger Morris*)، العضو الأسبق في مجلس الأمن القومي الأميركي في

إدارة الرئيس نيسكون *Nixon*، والحاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة هارفارد، والثالث هو لوثار كومب (*Lothar Komb*) من حركة ليندون لاروش (*Lyndon LaRouche*) ومجلة *EIR*. يقول جورج سوروس في كتابه "أزمة الرأسمالية العالمية" (*The Crisis of Global Capitalism*) إن "النازية والشيوعية... كانت لهما سمة مشتركة هي أنهما ادعتا السعي وراء الحقيقة المطلقة، فقامتا بفرض آرائهما وتوجهاتهما على العالم غصباً بقوة السلاح". أما اليوم، فإن الولايات المتحدة تقول لكل العالم: إما أن تكون معنا أو تكون ضدنا، وهي بذلك تزعم أن قيمها حسنة وتلائم الجميع وهي تفرضها على الكل بجميع ما تملك من خيارات، بما في ذلك الخيار العسكري. إن ما يقوله جورج سوروس يحمل أهمية وطابعاً خاصين، حيث أن أحداً لا يستطيع اتهامه بمعاداة الرأسمالية، وهو الذي جنى عدة مليارات من الدولارات في أسبوع واحد فقط من خلال المضاربة ضد الجنيه الاسترليني البريطاني، حتى لم يتمكن البنك المركزي البريطاني نفسه من إيقاف مضاربات سوروس. وعلاوة على ذلك، لا أحد يجرؤ على اتهامه أو ابتزازه من خلال الادعاء عليه بمعاداة السامية، لأن سوروس نفسه يهودي. وكتب سوروس في مقدمة كتابه : "كنت أوضح لم كان النظام الرأسمالي العالمي مهتزا، لكنني وإلى أن تهاوت روسيا، لم أدرك أنه كان في طور الانحلال. فالنظام الرأسمالي العالمي مبني على الاعتقاد بأن الأسواق المالية، المتروكة لأهوائها ورغباتها، تميل نحو التوازن... وهو اعتقاد باطل خاطيء. فهذه الأسواق مندفعة نحو الإسراف والمغالاة، ولو توالى انتعاش بعد انكماش وتجاوز نقطة معينة، فسيكون ضرباً من المستحيل أن يعود إلى حيث ابتدأ. فالأسواق المالية ليست كالبندول، بل هي أشبه بكرة الهدم في الفترة الأخيرة مطيحة بالاقتصاديات واحدة تلو الأخرى."

لقد ذكر سوروس أن آراءه في أزمة الرأسمالية قد لخصت في شهادة قدمها أمام الكونغرس في 1998/9/15، عقب الأزمة الروسية وأزمة جنوب شرق آسيا. وبعيد الانهيار المالي لجنوب شرق آسيا مباشرة (والكثيرون يعتبرون سوروس *Soros* سبباً رئيساً فيه) حدث انهيار اقتصادي. وكانت النتيجة في إندونيسيا، على سبيل المثال: "أن اختفت معظم الزيادات في مستوى المعيشة والتي تراكمت خلال ثلاثين عاماً من حكم سوهارتو (*Suharto*). وبقيت المباني الحديثة والمصانع والبنى التحتية سليمة دون مساس، ومثلها ظل الشعب الإندونيسي الذي جرّد من أصوله القروية والريفية." ووصف سوروس النظام الرأسمالي بأنه نظام تدويري "يمتص رأس المال إلى الأسواق المالية ومؤسساتها" التي تشكل محوره وقلبه النابض "ثم يقوم بضخها إلى محيطه" مباشرة على هيئة قروض أو محافظ استثمار، أو بشكل غير مباشر من خلال

الشركات متعددة الجنسيات. "إن هذا النظام منحاز إلى أبعد الحدود لرأس المال والمحيط هو الدول النامية". وبعبارة أخرى فإن أولئك الموجودين خارج حدود مجتمع المال، أي خارج المركز، مضطرون للعمل وضخ أموالهم "للقلة" في المراكز المالية. وسوف يقرر هؤلاء متى، وكيف، ولمن ولأي سبب سيقومون بإعادة ضخ ذلك الجزء من الأموال. إن إعادة الضخ هذه ستكون مرهونة ولا شك بشروط إقراض كثيرة.

إن " القلة" الموجودين في المركز سيحتفظون بالأرباح والسلطة، وسوف يقررون من سيبقى على قيد الحياة ليزدهر ومن سيموت ويندثر. ويقول سوروس إنه طالما أن الأموال "أموال الآخرين بالطبع" ستظل تنتقل من المحيط إلى المركز، وطالما أن "القلة" في المركز تعيد ضخ جزء منها، فإن الأمور ستظل على ما يرام. ولكن عندما يتعثر المحيط ويفقد مرونته، فإن النظام برمته يصبح مهدداً بالخطر، كما هي الحال مع الرأسماليين الجشعين. وفي رأي سوروس، فإن ما نحتاجه هو مؤسسة تحمي أعضاء "القلة" من أنفسهم ومن جشعهم؛ مؤسسة تشبه نظام احتياطي فيدرالياً عالمياً. إن النظام العالمي يشكو من علات جمة، كما يقول سوروس، فالبنوك والمؤسسات المالية وموازناتها العمومية لا تعكس الوجه الحقيقي لهذه المؤسسات حيث "أن البنوك تنخرط في عمليات المقايضة والمعاملات الآجلة، وتجارة المشتقات فيما بينها وبين عملائها. وما يحصل هو أن هذه التعاملات لا تظهر أبداً في الموازنة العمومية للبنوك".

إن ما يقلق سوروس هو أن "الألم الذي تشعر به دول المحيط قد أصبح شديداً للغاية بشكل دفع الدول إلى الخروج والانسلاخ عن هذا النظام الرأسمالي العالمي ... ولو وصل، وعندما يصل، الانحدار إلى اقتصادنا،" وهو ما حصل فعلاً، "فقد نصبح أقل رغبة بكثير في القبول بالواردات الضرورية لتغذية التدفقات الرأسمالية العكسية، وقد يتحقق انهيار النظام المالي العالمي من خلال انهيار في التجارة الحرة العالمية". وأضاف سوروس في شهادته التي ألقاها أمام الكونغرس: "إن هناك حاجة ماسة لإعادة النظر وإصلاح النظام الرأسمالي العالمي". إن تعصب ومغالاة السوق التي شنها ريغان ***Reagan*** وتاتشر ***Thatcher***، "قد جعلت النظام الرأسمالي العالمي غير سوي ولا قادر على الاستمرار". وأحد الأسباب الوجيهة لذلك هو أن لدينا اقتصاداً عالمياً بدون مجتمع عالمي. "إن هذا الوضع يتعذر الدفاع عنه". وأردف سوروس أن القيم التي سادت في القرن التاسع عشر "مزجت بين الإيمان وبين احترام العلم مع التقاليد الأخلاقية والدينية، لتشكل على وجه الإجمال هدياً أكثر مصداقية لما هو صحيح وما هو خاطيء أكثر من القيم التي تسود في أيامنا هذه. إن القيم النقدية وأسواق التعاملات لا توفر الأساس الكافي للترابط الاجتماعي." ونحن هنا في هذا

السياق نتفق مع هذا الاستنتاج. إن خبراء الاقتصاد هم علماء زائفون، فهم كهنة الرأسمالية الذين يلقون مواعظهم من إنجيل بارونات المال. إن هؤلاء يحاولون ترويج أجندة "تركيبة القوى" كائنة ما تكن، ويطرحون نقاشاتهم العلمية الباطلة والزائفة لمنحها المصداقية، وذلك كجزء من قيامهم بخلق حالة من الإجماع العام لدى "جماهير الشعب الجاهلة" ويعتقد سوروس، ونحن نشاركه اعتقاده هذا، بأن ادعاء التوازن في الرأسمالية مبني على تناظر وتشابه زائفين مع الفيزياء.

ويرى سوروس أن الرأسمالية العالمية ولدت في السبعينيات من القرن العشرين مع زيادة أسعار النفط ونشوء سوق الدولارات الأوروبية (اليورودولار). وتلقت الراسمالية دعماً هائلاً من تاتشر وريغان، ثم تعززت أكثر بعد انهيار منظومة الاتحاد السوفييتي. أما في الولايات المتحدة، وبعد أن ساد تعصب السوق واستشرى، " تحول عبء الضرائب من رأس المال ليقع على كاهل المواطنين".

إن هناك تضارباً في المصالح بين المركز في الرأسمالية العالمية وهي دول جانبي الأطلسي ودول المحيط وهي الدول النامية. وفي مثل هذه الأزمات، فإن المقرضين يخسرون فقط الشيء القليل. إن ما قد يفعلونه هو تجديد قروضهم وتمديد تواريخ استحقاقها، ولكنهم أبداً لن يتنازلوا عن ديونهم. وفي أغلب الأحيان تجبر الدول المدينة على الرضوخ لشروط الإقراض التي يفرضها صندوق النقد الدولي لإلزامها بتحمل المسؤولية عن البنوك التجارية (كما حصل في تشيلي عام 1982، والمكسيك عام 1944، ودول جنوب شرق آسيا عام 1998). وحتى لو لم تتمكن الدول المدينة من سداد التزاماتها بالكامل، فإنها ستضطر إلى الدفع بأعلى سقف ممكن مما سيعوق استثماراتها التنموية. إن الخطورة المتمثلة في الإقراض في دول المحيط ضئيلة. ومع أن السبب وراء أزمة الديون العالمية عام 1982 كان قرار دولة المركز (وهي الولايات المتحدة التي قررت رفع معدلات الفائدة)، فإن دول المحيط، المدينة هي التي تحملت عبء سداد الديون. وعلى المنوال نفسه، فإن الأزمة في جنوب شرق آسيا كانت نتيجة حتمية للمضاربات في الأموال، وهذه كانت بدورها نتيجة لرفع أسعار الدولار الأميركي. لقد دمرت اقتصادات تلك الدول لأسباب خارجية كلياً عن سيطرتها.

ولمّا كان رأس المال محكوماً بنزعة العودة إلى موطنه الأصلي، وهو المركز، فإن دول المحيط هي التي ستكتوي بالنار أكثر من غيرها، وبنسب

غير متجانسة في الأوقات التي يكتنفها الغموض. وتزعم الأصوات الناعقة من وول ستريت وحي المال في لندن، أن المضاربة ظاهرة صحية، ذلك أنها تصحح مسار الأسواق وتجعلها أكثر فاعلية. ولكن سوروس لا يؤيد هذا المنظور حيث يقول: "عندما كنت أقوم ببيع الجنيه الاسترليني على المكشوف عام 1992، كان البنك المركزي البريطاني على الجانب الآخر لتعاملاتي والنتيجة أني كنت آخذ أموالا من جيوب دافعي الضرائب." ويخلص سوورس إلى أن التعصب للسوق "ينسف أركان العملية الديمقراطية السياسية" وتتعرض مؤسسات الديمقراطية للخطر" . "وبمجرد أن تضيع الفضيلة المدنية من بين أيدينا، فإن من الصعوبة بمكان استعادتها مرة أخرى". ويرفض سوروس كذلك مبدأ استخدام المال فقط لجني المزيد من المال؛ فالمال يصبح وسيلة لتحقيق غاية ما عندما ينفق. أما عندما يكون الهدف من المال هو كسب المزيد، فإن المنافسة ستصبح على أشدها "لدرجة أن أكثر الناس والشركات نجاحاً سيكافحون فقط لمجرد البقاء على قيد الحياة".

يصف روجر موريس في كتابه "عائلة كلينتون وأميركا التي يريدون" (*The Clintons and Their America*) ماهيّة "أميركا التي يسعون إليها" ونظامها السياسي والاجتماعي. لقد مات جدّ كلينتون متأثراً بالسرطان في مزرعة لا كهرباء فيها ولا تمديدات صحية، لانه كان عاجزاً عن تأمين مصاريف العلاج في المستشفى. وعندما أراد حفيده (الرئيس كلينتون) أن يوجد برنامج رعاية صحية، كان ذلك أول فشل كبير وأول درس تعلمه عن الدور الحقيقي الذي يؤديه أي رئيس أميركي. لقد خسر أمام المصالح ذات الصلة بواشنطن وتركيبة قوى المال المشبوهة والإعلام. وكانت الحملة التي شنت ضد برنامج كلينتون للرعاية الصحية، والتي كلفت عدة ملايين من الدولارات، كافية لوأد أية جهود لدعم هذا البرنامج من قبل "جماهير الشعب السوقية" مع العلم بأن برنامج الدعاية ذلك كان منافياً للحقائق. لقد تعلم كلينتون مما قام تشارلز لويس بتفسيره من أن "هؤلاء الناس أي الشركات القانونية الكبرى، المؤسسات، وجماعات الضغط الهائلة على الشركات، هم الذين يشكلون الطبقة الحاكمة الدائمة هنا".

ويذكر موريس أنه توجد على مقربة من البيت الأبيض ثمانية ملاجىء للمشردين ممتلئة على الدوام؛ ويمرّ الطلاب إلى مدارسهم بلافتات تحذر من تهريب الأسلحة أو المخدرات؛ ويخضع حوالي ربع الطلاب في المدن في أميركا للتفتيش، عن طريق أجهزة كشف المعادن قبل دخولهم مدارسهم . "وقام المراهقون المسلحون بإرهاب السياح، والسطو على أموالهم وممتلكاتهم في معهد سميثسونيان (*Smithsonian*)، واعتدي على الزوار في متاحف قومية

أخرى" في العاصمة واشنطن دي. سي. وعندما أراد غوردون بوش (*Gordon Bush*)، عمدة مدينة إيست سانت لويس، الذهاب إلى واشنطن لحضور حفل تولي كلينتون مهانه الدستورية، قام هو بنفسه بدفع ثمن تذكرة سفره إلى واشنطن نظراً لأن مدينته عجزت عن دفع ثمنها وشرائها له. "وتعاني مدينة إيست سانت لويس من بطالة مرتفعة تصل نسبتها إلى 50%"، وهي نسبة قد لا نجد مثيلاً لها حتى في أفريقيا. كما تشكو المدينة من "تفشي انتشار وتعاطي المخدرات، ومديونية باهظة وعوائد ضريبية منخفضة إلى جانب أعلى معدل للجريمة في الولايات المتحدة". كانت المؤشرات الاقتصادية تبدو جيدة عندما اعتلى كلينتون عرش البيت الأبيض. وفي غضون 77 يوماً من توليه السلطة ذكر أن النمو الاقتصادي ارتفع بمعدل 3% وازدادت الثقة في النشاط التجاري، وازدهرت أسواق الأسهم والسندات. وفي الوقت ذاته أعلنت الشركات الكبيرة والصغيرة على حد سواء خسارتها لأكثر من 300 ألف وظيفة، معظمها إلى الأبد. وخارج الإطار البنفسجي للمدن المزدهرة، انتشر التفسخ والانحلال والفساد ليصيب عصب هذه الأمة ، ويطحن تحت أسنانه الطبقة الوسطى التي لطالما كانت على قدر كبير من الأمان والتأثير في كل مناحي الحياة في أميركا".

كان البروفيسور كارول كويجلي ، الذي درّس بيل كلينتون في جامعة جورج تاون، يعمل مستشاراً في البنتاغون. وكان كارول كويجلي يخبر طلابه، بمن فيهم كلينتون، أن الأحزاب السياسية هي "مجرد تنظيمات جاهزة ومعدة للاستخدام" وأن كلا من الحزبين الرئيسين تسيطر عليه الأنشطة التجارية الكبرى منذ عام 1900. كما أنه أخبر طلابه وعلمهم أن ما يسمى بالتعددية الحزبية أي أن يكون للحزبين "أفكار وسياسات وقيم متضاربة... هو مجرد فكرة حمقاء". والأهم من ذلك كله أن "كويجلي كان شديد الإعجاب بالمؤسسة القديمة للعلاقات الخارجية، وهي جزء من النخبة الأكبر للشركات والمؤسسات المالية الأنجلو – أميركية، وما يسمى "بتركيبة القوى بين لندن ونيويورك والتي تضرب بجذورها الراسخة في الحياة الجامعية، والصحافة وممارسات السياسة الخارجية". وكان كويجلي ينظر إلى مجلس العلاقات الخارجية الوقور على أنه شبكة مؤامرات دولية مدبرة ومتفق عليها".

أما تركيبة القوى "التآمرية" هذه بين لندن ونيويورك، والتي "نفذت إلى أعماق الحياة الجامعية"، والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام والسياسات، فإن بالإمكان توضيحها من خلال شبكة "رابطة الجامعات" (*Ivy League Universities*) والتي أصبحت محطة تصنيع النخبة وجداول أعمال تركيبة قوى الظل. كان الرؤساء الثلاثة الأخيرون للولايات المتحدة ، بوش

الإب، كلينتون، وبوش الأب، من نتاج جامعة ييل *Yale University*. أما معظم الرؤساء وأحدث الأعضاء في مجلس الامن القومي بعد الحرب فهم من أبناء هارفارد، ومن هؤلاء الرئيسان روزفيلت *Roosevelt* وكينيدي *Kennedy*. أما كلية فنون الحكم بجامعة هارفارد *Harvard School of Government* فإنها إما خرجت أو ضمت تحت أروقتها كبار مستشاري مجلس الامن القومي، أمثال ماك جورج باندي (*McGeorge Bundy*)، وهنري كيسنجر (*Henry Kissinger*)، زبيجنيو بريجينسكي (*Zbigniew Brzezinski*)، وأخيراً وليس آخراً صامويل هنتنغتون (*Samuel Huntington*). كان تأسيس إمبراطورية أو اتحاد دول ناطق بالإنجليزية على رأس الاهتمامات والاولويات الثقافية لهذه الجامعة. واعتمدت تلك الإمبراطورية على شراكة ما بين عجلة القيادة الجديدة للبارونات، هي الولايات المتحدة الأميركية، وبين الخبرة الاستعمارية للإمبراطورية البريطانية السابقة وذلك لخدمة مصالح تركيبة قوى الظل بين لندن ونيويورك.

بعد حصوله على منحة رودز *Rhodes* الدراسية، انهى ويليام ياندل إيليوت (*William Yandell Elliot*) دراسته في كلية باليوت بجامعة إكسفورد *Balliot College Oxford* وحصل على شهادة الدكتوراة عام 1923 وأصبح فيما بعد رمزاً بارزاً من رموز تركيبة القوى المشبوهة بين لندن ونيويورك. وكان أحد أوائل الكتب الكثيرة التي ألفها إليوت يحمل عنوان "الإمبراطورية البريطانية الجديدة" (*The New British Empire*) . وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، تقدم إليوت باقتراح بوجوب إنشاء "كومنولث يتحدث بالانجليزية" (*English - Speaking Commonwealth*) من أنقاض الحرب العالمية الثانية. وأصبح إليوت رئيساً لقسم الحكم في جامعة هارفارد حيث ساهم في إعداد وتطوير الجيل الجديد من السياسيين في حكومة الولايات المتحدة الأميركية. وفي عام 1963، كتب كيسنجر أنه مدين بإنجازاته "الفكرية والإنسانية" لإليوت، وأنه لا يستطيع أن يرد له أفضاله عليه. وفي الفترة ما بين عامي 1950 – 1961، ترأس إليوت المدرسة الصيفية بجامعة هارفارد، ثم قام بتعيين كيسنجر رئيساً للمنتدى الدولي بهارفارد، والذي كان مسؤولاً عن "تصنيع" قادة ووزراء الخارجية المستقبليين حتى يصبحوا "وكلاء لتأثير" الولايات المتحدة.

كانت مجلة إيكسيكيوتيف إنتيلجينس ريفيو *Executive Intelligence Review* (*EIR*)، التي أسسها ليندون لاروش *Lyndon H. LaRrouche Jr.*، تقدم معلومات وتحليلات قيّمة. وقد خلصت إلى أن النظام الرأسمالي العالمي وصل مرحلة الإفلاس وأن النظام نفسه يعاني من السقوط والانهيار. وما يثير السخرية هنا هو أن القاسم المشترك بين مدرسة لاروش الاقتصادية وبين جورج سوروس هو أن كليهما متفقان على أن الرأسمالية نظام متداع ومتهالك.

وفي بحث ألقاه لوثار كومب *Lothar Komp* في فيينا، وهو مدير أوروبا لنشره إيكونومكس إنتلجنس *Economics Intelligence*، ونشر في عدد 2002/8/9 من مجلة *EIR*، نجد كومب يقدم تلخيصاً لوجهة نظر المجلة. " آن الأوان لنضع حداً للمماطلة في إعلان إفلاس هذا النظام، ولنحرر حكومات العالم حتى تسلك الطريق نحو إعادة إنشاء أنظمتها المالية والنقدية والاقتصادية العالمية بشكل كامل." ويمضي كومب في بحثه قائلاً إن العالم شهد، منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، الكثير من الانهيارات الواحد تلو الآخر:

- في أكتوبر 1987، انهار سوق الأسهم وتلاه الانفجار الداخلي لسوق السندات المخاطرة وأزمة القروض والادخار.
- بدأ عقد التسعينيات بانهيار سوق العقار الياباني وفقاعة سوق الأسهم
- في يناير 1995، وضعت الأزمة المكسيكية النظام المالي العالمي على شفير "كارثة حقيقية"، وفقاً لما قاله ميشيل كامديسوس (*Michel Camdessus*)، المدير العام الأسبق بصندوق النقد الدولي.
- في العام نفسه، انهار مصرف بارينجز بانك (*Barings Bank*)، وفي ربيع عام 1995، تحمّل النظام المصرفي الياباني 1.2 تريليون دولار على هيئة مخصصات الديون المعدومة.
- بدءاً من صيف 1997، عاشت دول جنوب شرق آسيا انهياراً مفاجئاً لعملاتها بنسب تتراوح ما بين 50–80%، وانهارت أنظمتها المصرفية ودمّرت اقتصاداتها بالكامل.
- في أغسطس 1998، تفجرت قنبلة الدين الروسي.
- في خريف 1998، انهارت شركة إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل *LTCM* وكادت أن تودي بالنظام الرأسمالي بأكمله معها.
- منذ مارس 2000، انفجرت سوق الأسهم داخلياً بشكل هائل، وشهدنا هدر وضياع سبعة تريليونات دولار بالقيمة الورقية في الولايات المتحدة وحدها، إلى جانب تريليوني دولار في كل من أوروبا وآسيا.
- خلال شهر ديسمبر وحده من عام 2001، حدثت خمس من أصل أضخم ثماني حالات إفلاس للشركات في تاريخ أميركا. لقد تحولت الأزمة الآن من دول المحيط إلى دول المركز. "إن الحكومة الأميركية، وفي غمرة عجزها وعدم رغبتها في اتخاذ أية إجراءات لمجابهة هذا الانهيار لنظامها الاقتصادي، تبحث عن خلاصها من خلال المغامرات العسكرية". ويمضي كومب في بحثه قائلاً: "إن الشركات البراقة التي قام "الاقتصاد الجديد" بتلميع صورتها قد سقط النقاب عن وجهها وتكشفت لنا حقيقتها وأنها محتالة أفاكة" وخلصت مقالة كومب *Komp* إلى أن المضي قدماً يتطلب إصلاحات مالية جذرية.

أما روجر تيري (*Roger Terry*)، فيرى في كتابه "الجنون الاقتصادي" (*Economic Insanity*)، ان معظم الاميركيين يعيشون تحت نير نظام هم مستثنون منه بطريقة أو بأخرى. "إن معظم أفراد الشعب الاميركي لا يمكن تصنيفهم كرأسماليين لقلة أموالهم، ولكنهم يعيشون مع ذلك في ظله. إنهم يعيشون في نظام رأسمالي اكتسب تسميته من زبانية الأموال، وصمّم أولاً وأخيراً لخدمة مآربهم. ويتحدى تيري *Terry* المبادئ الافتراضية الأساسية للرأسمالية والتي يعتبرها منطوية على علل وعيوب لا يمكن التعافي منها.

يقول تيري إن الرأسمالية لا تتمحور في الأساس حول الأسواق الحرة أو المشاريع الحرة، كما يحلو للبعض أن يزعموا. "إن الرأسمالية، حالها حال الشيوعية، فلسفة تدور حول الملكية. فعلى مر السنين، أصبحت الرأسمالية تعني "الملكية الخاصة غير المقيدة لرأس المال... إن إحدى أكبر المغالطات حول الرأسمالية المعاصرة هي انها نظام اقتصادي ديمقراطي". وفي الواقع، كما يخلص تيري فإن الرأسمالية والشيوعية لهما من التشابهات والقواسم المشتركة أكثر مما بينهما من التناقضات والاختلافات، فكلاهما نظام فاشستي، ولكنهما يختلفان من حيث توزيع الثروة.

إن الدول الإسلامية التي بقيت في محيط النظام الرأسمالي لعدة قرون، والتي خضعت لإمبريالية الغرب واستعماره، لم تكن لتعجب بما شاهدته وعايشته. فوفقاً لصامويل هنتنغتون في كتابه صراع الحضارات هناك أعداد هائلة من المسلمين الذين باتوا يعودون إلى الإسلام "كمصدر ومنبع لهويتهم وروحانيتهم واستقرارهم وشرعيتهم وتطورهم وقوتهم وأملهم. إن الأمل الذي ينشدونه هو الذي يحمله شعار "الإسلام هو الحل". هذا الانبعاث الإسلامي الجديد بمداه وعمقه هو آخر مرحلة في تعديل الحضارة الإسلامية لمجابهة الغرب، وهو محاولة لإيجاد "الحل" لا في الأيديولوجيات والقيم الغربية، بل في الإسلام".

"تختلف المفاهيم الاسلامية عن الرأسمالية في أنها تعارض كنز الثروات، وعن الاشتراكية من حيث أنها لا تنكر حقوق الملكية، بما فيها ملكية وسائل الإنتاج. فالمجتمع الاسلامي الصحيح ليس بأي حال من الأحوال حلبة تتصارع فيها المصالح المختلفة وتتناحر، بل إنه مكان تسوده العلاقات المنسجمة التي يمكن تحقيقها والوصول إليها من خلال الإحساس بالمسؤوليات المشتركة. ولا بد لحقوق الأفراد أن تكون متوازنة مع مصالح المجتمع بأكمله على نحو متساوٍ"

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
Organization for Economic Cooperation and Development

" ولقد كان العدل الاجتماعي هو المفهوم الأكثر أهمية في الإسلام. ولقد أمِرَ المسلمون كأولى مهامهم بناء أمة تتميز فيما بينها بالرحمة والتي يسودها توزيع عادل للثروة. إن هذا هو الأكثر أهمية من الطقوس الأخرى".

كارين آرمسترونغ *Karen Armstrong*
من كتاب (الإسلام) – ص(6)

الفصل السابع عشر

الإسلام والغرب

رأسمالية الغرب – سرطان الروح

كتبت كارين آرمسترونغ (*Karen Armstrong*)، قبل عشر سنوات من إعلان جورج دبليو بوش (*George W. Bush*) الحرب الصليبية الأخيرة ضد الإسلام، كما يعتقد كثير من المسلمين قائلة: " يبدو الآن أن الحرب الباردة ضد الإسلام ستحل محل الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي. ويربط المسلمون اليوم الإمبريالية الغربية والحملات التبشيرية المسيحية بالصليبيين، وهم ليسوا على خطأ فيما ذهبوا إليه. فعندما وصل الجنرال اللنبي (*Allenby*) إلى القدس عام 1917، أعلن أن الحملات الصليبية قد استكملت، وعندما وصل الفرنسيون إلى دمشق، سار قائدهم في موكب إلى ضريح صلاح الدين في المسجد الكبير وصرخ قائلاً بالفرنسية ما معناه بالعربية (يا صلاح الدين – لقد عدنا)".

يؤمن المسلمون إيماناً مطلقاً بأن الإسلام سيجدد نفسه وينجب صلاح الدين الجديد الذي سيحرر القدس حتى بعد 200 سنة من الآن. لقد كانت التجربة الأولى لمسلمي المشرق مع المسيحيين في الغرب خلال الحروب الصليبية. وقد دعا البابا إيربان الثاني *Pope Urban II* إلى الحرب الصليبية الأولى في عام 1095، وبحلول عام 1099 احتل الصليبيون القدس وذبحوا حوالي 30 ألف مسلم ويهودي في المدينة التي تحولت من مدينة مقدسة مزدهرة إلى بركة من الدماء نتنة الرائحة. وتمكن المسلمون المشتتون من إعادة توحيد صفوفهم إلى أن استعاد صلاح الدين المدينة وأرجعها تحت لواء الإسلام. ومكثت بقايا الصليبيين في المنطقة قرابة قرن من الزمان. لقد ظلت ذكرى الهزيمة في الحروب الصليبية التي استمرت قرابة 200 عام محفورة في أذهان الغرب لتخلق حالة من رهاب الإسلام (الإسلام فوبيا *Islamophbia*) حتى يومنا هذا.

وخلال فترة أواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر، شهدت الساحة التاريخية ثلاث إمبراطوريات إسلامية رئيسة: الإمبراطورية العثمانية في الأناضول وسوريا وشمال إفريقيا والجزيرة العربية، والإمبراطورية الصفوية في بلاد فارس، والحضارة المغولية في الهند. وقد

اعتنقت معظم دول شرق آسيا (الملايو، أندونيسيا ...إلخ) الإسلام على يد التجار المسلمين. وفي تلك الأثناء، كانت أوروبا بصدد تطوير حضارة جديدة أوجدت نظاماً قائماً على رأس المال على أنقاض النظام الزراعي. وربما كان رؤساء هذه الدول الإسلامية أتقياء ورعين، لكنهم سرعان ما تحولوا إلى الأوتوقراطية ولم ينهضوا بالمجتمعات التي يحكمونها لتواكب التطور التكنولوجي في الغرب ولا لتتمشى مع التعاليم الإسلامية كما جاءت في القرآن الكريم.

ومنذ القرن الثامن عشر وبعده، أصبحت الدول الإسلامية تتهاوى الواحدة تلو الأخرى تحت مطارق الاستعمار الغربي الناشيء. إن انتشار التقنية في الغرب أدى إلى ظهور الثورة الصناعية. وانقضّ الغرب الصناعي مستعمراً الدول المسلمة بهدف ضمها إلى شبكة مصالحه التجارية، وسمحت الدول المستعمرة بإجراء تحديث سطحي في الدول المستعمَرة لتكفي فقط المستعمرين الغربيين وتمكنهم من استغلال المواد الخام في هذه المستعمرات.

وتم إيجاد نخبة مختارة في كل بلد مسلم تحت الاستعمار ودربت هذه النخبة لخدمة المستعمرين مقابل ما يحصلون على منافع خاصة بهم. وهكذا وجدت طبقة الواحد بالمائة في هذه المستعمرات وباتت مصالحها ومصالح المستعمر وقوانينه واحدة لا تتجزأ. وفي الوقت نفسه، كانت هذه المصالح، بطبيعة الحال، مختلفة عن مصالح الشعوب؛ فقد كانت المواد الخام تنتج في المستعمرات وتشحن إلى الدول الغربية حيث تصنع ويعاد شحنها من جديد إلى المستعمرات كمنتجات لتصريفها في أسواقها. أما في النظام الاستعماري الجديد، عندما أصبح النمط القديم من الاستعمار باهظ التكلفة، فقد اعتنق الغرب مبدأ الاستعمار غير المنظور؛ حيث منحت المستعمرات استقلالها وقام الغرب بتنصيب تلك النخبة التي قاموا بإعدادها وتعيين أفرادها قادة وحكاماً للبلدان المستقلة الجديدة. ومن خلال حرية تحرك رؤوس الأموال والسلع، استحوذ المستعمرون الجدد على القطاعات الصناعية والمالية والشركات الأخرى في المستعمرات السابقة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التابعة لهم.

في بداية عهده، رأى الغرب في العلمانية، كما قال جون لوك (*John Locke*)، الطريقة الجديدة والأفضل ليكون المرء متديناً. ومع ذلك فقد لجأت بعض أنظمة الحكم العلمانية الإسلامية، المنتخبة أو المدعومة من قبل الغرب، إلى ربط العلمانية بالهجمات الشرسة والوحشية ضد الإسلام نفسه. فقد أغلق كمال أتاتورك المدارس الإسلامية التي تعلم الثقافة الإسلامية والقرآن، وذهب إلى أبعد من ذلك عندما فرض على الرجال والنساء أن يرتدوا الزي الأوروبي.

وقبله قام محمد علي في مصر بتجريد رجال الدين من مخصصاتهم المالية وسلبهم القدرة على التأثير. وعلى هذا النحو، حرم رضا شاه بهلوي في إيران المؤسسات الدينية من التبرعات والمخصصات واستبدل الشريعة بنظام مدني، على نحو ما فعل أتاتورك في تركيا العلمانية، وتم حظر اللباس الإسلامي، حيث كانت قواته تقوم باعتراض النساء في الشوارع ونزع لباس الحجاب عن وجوههن ورؤوسهن باستخدام الحراب. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل به غيُّه إلى منع أداء فريضة الحج، وهو أحد أركان الإسلام. أما ابنه محمد رضا شاه فقد كان يكن للإسلام أقسى ضروب الحقد والعداء ويذل قصارى جهده ليعيد نشر الثقافة الفارسية كما كانت عليه قبل الإسلام، بما في ذلك استبدال التقويم الإسلامي بالتقويم الفارسي. وننتقل إلى الحبيب بورقيبه الذي أعلن صراحة أن تونس كانت محظوظة حقا لأنها حظيت بشخص بمثل عبقريته ونبوغه، فقام هو الآخر بتغيير الشريعة الإسلامية ليحولها إلى نظام مدني وصرّح بأن صيام شهر رمضان يعطل العملية الإنتاجية ويعوق تقدمها، وما كان منه إلا أن شرب على رؤوس الأشهاد نخب التخلي عن صيام شهر رمضان. وتعتبر العلمانية العدوانية للجنرال الباكستاني محمد أيوب خالد مثالاً صريحاً آخر على النكهة المعادية للإسلام التي تمتاز بها العلمانية التي سادت في الدول الإسلامية. فقد قام محمد أيوب خالد بتأميم الاوقاف الإسلامية وفرض قيوداً صارمة في التعليم المدرسي واعتناق نظام علماني قانوني.

مثل هؤلاء كانوا هم الحكام الذين انتخبوا كنخبة ودربوا أثناء فترة الحكم الاستعماري، وجرى تلميعهم وصقلهم ليكونوا الحكام الجدد للدول الإسلامية المستقلة حديثاً.

وأصبح الإسلام العلماني على شاكلة إسلام أتاتورك، هو الأجندة الرسمية الحالية المفضلة للإسلام الأميركي الذي يروق للولايات المتحدة، فهي التي تقرر الآن أي المؤسسات تعتبر إرهابية، وذلك بشكل فرضي ودون أن تقدم أي تعريف لمصطلح الإرهاب أو أية أدلة مقنعة على إرهابية دولة ما. كما ستقوم الولايات المتحدة بوضع الآلية وفرضها على الدول المسلمة فيما يتعلق بتوزيع الزكاة وغيرها من الاموال المخصصة للأعمال الخيرية. ولم يكن هذا الشكل العلماني من الإسلام الذي قدمه أولئك العلمانيون إسلاماً قط، بل كان مشابهاً "للإسلام الأميركي" الذي يروج له على أنه الإسلام الجيد. لقد صرح ولفويتز (*Wolfowitz*) الذي يتمتع بنفوذ كبير في وزارة الدفاع الأميركية في عهد بوش الصغير أن الإسلام العلماني الذي أسسه أتاتورك هو نفسه نموذج الإسلام الذي تريد الولايات المتحدة أن تراه مطبقاً في الدول الإسلامية. ويتساءل المسلمون

بدورهم إن كان لهم الحق بأن يرشدوا وولفويتز (*Wolfowitz*) إلى الطائفة اليهودية التي يريدون أن يعتنقها أو الممارسات التي يفضلون أن يمارسها هو.
إن المتطلبات الثقافية والدينية ونظم القيم للمجتمع الاسلامي تختلف عن نظيرتها تلك في المجتمع الغربي. وتؤكد كارين آرمسترونغ (*Karen Armstrong*) أنه عندما تستخدم آليات المعاصرة المزعومة والعلمانية نفسها في ثقافة مختلفة: "فمن غير المرجح أن تكون حصيلتها متسقة مع ما يعتبره الغرب النموذج المطلوب. فلو لم تتوفر لدينا العناصر اللازمة لصنع كعكة – ولو استخدمنا الأرز بدلاً من الطحين، والبيض المجفف بدلاً من الطازج والبهارات بدلاً من السكر، فإن النتيجة ستكون ولا شك مختلفة عن تلك الكعكة الموصوفة في كتاب الطبخ." ولكن ما لا شك فيه هو أن نتاج تلك الخلطة سيروق لولفويتز والأرجح أن عصبته قد بدأت بالأكل منها الآن.

واستجابة للضغوطات والمغالاة التي تنطوي عليها الرأسمالية الداروينية في العقود الأخيرة المنصرمة، والتي وضعت حقوق الملكية على قمة أولوياتها بدلاً من حقوق الإنسان، "وهي ضرب من البربرية"، عاد الناس من مختلف المذاهب إلى أديانهم ليلوذوا بما فيها من روحانية وراحة.

وتمضي آرمسترونغ في قولها: "إن الإعلام الغربي يثير انطباعات بأن التشدد والتزمت الديني الذي يتسم بالعنف ويسمى {التعصب} هو ظاهرة إسلامية بحتة" لكن الحقيقة هي أن التعصب "ظاهرة عالمية طفت على السطح في كل الأديان الرئيسية... فهناك تعصب يهودي، وتعصب مسيحي، وتعصب هندوسي، وتعصب بوذي بل وتعصب كونفوشي". ولكن تعصب الأسواق هو أسوأ تلك الأنواع من التعصب، حيث أدى بشكل غير مباشر إلى نشوء كل ما سبق ذكره من صنوف التعصب. وكان أول أشكال التعصب قد ظهر في العالم المسيحي في الولايات المتحدة أوائل القرن العشرين. "وتستطرد آرمسترونغ: "من بين ديانات التوحيد الثلاثة، كان الإسلام آخر الأديان التي ظهر فيها التيار المتعصب... أواخر الستينيات والسبعينيات. وفي ذلك الوقت، كان التعصب قد أخذ من المسيحيين واليهود كل مأخذ..."

بعد حرب الأيام الستة عام 1967، التي انتصرت فيها إسرائيل بمساعدة كبيرة من الولايات المتحدة واحتلت أراضي ثلاث دول عربية، وربما جزئياً بسبب الحرب، أدرك المسلمون أن أنظمة الحكم، في فترة ما بعد الاستعمار، والتي انشأها وثبتها الغرب قبل أن يغادرها شكلا لا مضمونا، قد فشلت فشلا ذريعا. لقد كانت تلك الأنظمة الحاكمة وجنرالاتها مستبدين بالشعوب

أيما استبداد، ولكنهم كانوا أكثر جبنا من أن يشنوا حربا. كانوا "أسدٌ عليّ وفي الحروب نعامة". لقد رأوا أن الغرب بات ينشر العلمانية إلى جانب تخطيطه لقيام دولة يهودية، إسرائيل، مبنية على أساس دين وعلى تفسيرات خاطئة لما وعد به أبناء ابراهيم في الإنجيل. ولو كان ذلك صحيحا، فإن الفلسطينيين هم أبناء ابراهيم حقا، بل إنهم علاوة على ذلك عاشوا في هذه الأرض وامتلكوها على الأقل خلال 1400 عام من الحكم الإسلامي وما قبل الحكم الاسلامي أيضا. وشهد المسلون كيف أن الغرب يمارس نفاقه عن طريق دعوته للديمقراطية بينما هو يقوم بخلق ومساندة أقسى وأعنف الأنظمة الديكتاتورية في العالم في بلدانهم! وشهدوا أيضاً لهاث أوروبا وراء سوق مشتركة أدت إلى وحدة باسم الاتحاد الأوروبي بين دول تتكلم بلغات مختلفة وتعتنق معتقدات مختلفة وتتفاوت في تاريخها وثقافاتها. وفي حين خاضت معظم تلك الدول الأوروبية أسوأ الحروب العالمية فإن وحدتها من جديد كانت أمراً رغب به الغرب فتم ذلك. لكن الغرب لا يسمح باتحاد أو توحد العالم العربي أو المسلمين، ولا حتى بالقيام بأبسط التسويات أو التعديلات بين حدود دول العالم العربي الصغيرة ودويلاته التي رسم الغرب خارطتها بعد الحرب العالمية الأولى.

لقد شاهد المسلمون بأم أعينهم كيف تتفاوت الثروة في مجتمعاتهم أكثر فأكثر، وأن مصادرهم الطبيعية وعائداتها تنتقل إلى أيدي "القلة المتنفذة" من أبناء جلدتهم والتي "تسلمها" بدورها إلى " القلة الغربية" على هيئة ودائع يمكن أن تتعرض إلى التآكل أو التجميد أو، في أفضل الأحوال، إلى استثمارات تفضي إلى ثراء الآخرين بينما دولهم تصرخ بأعلى صوتها طلبا للاستثمارات والمشاريع.

وبما أن العالم أجمع بات شاهداً على الغرب وقيمة ومادياته بكل صورها وأشكالها، فإن المسلمين، شأنهم في ذلك شأن أتباع باقي الأديان، قد رجعوا إلى دينهم وروحانيتهم، ففي الإسلام سيجدون خلاصهم لأن "الإسلام هو الحل". إن ما يريد المسلمون أن يشاهدوه في مجتمعاتهم هو ما ينادي به الإسلام: العدل، المساواة، التوزيع العادل للثروات وأن يكونوا هم أسياد أنفسهم. وأدرك كثير من المسلمين أن عليهم أن يطوروا سبل الاجتهاد للتحديث ومؤسسات الإسلام وآلياته، لا قيمه وتشريعاته وقوانينه بالطبع. لكن هذه التطورات لم ترق للغرب الذي يتمنى أن يتخلى المسلمون عن قيمهم ومبادئهم، حيث تقول آرمسترونغ (*Armstrong*): "لم ينس الأوروبيون الحملات الصليبية."

من الغريب أن نعلم أن التعصب الديني وتعصب الأسواق قد ختم بختم "صنع في أميركا"، فأول حرب بين الحضارات وفقاً لهنتنغتون كانت الحرب السوفييتية – الأفغانية ما بين عامي 1979-1989. ويقول هنتنغتون: "بالنسبة

للأميركيين، كانت هزيمة السوفييت إثباتاً وتبريراً لعقيدة ريغان المتمثلة بتشجيع المقاومة المسلحة للأنظمة الشيوعية وإذلالاً مؤكداً للسوفييت مقارنة مع ما عاناه الأميركيون في فييتنام. لقد كانت أيضا هزيمة انتشرت عواقبها في المجتمع السوفييتي ومؤسساته السياسية وساهمت بشكل عظيم في تفكك وانهيار الإمبراطورية السوفييتية." لقد اعلنت الولايات المتحدة، من خلال عملائها في الدول المسلمة، الجهاد وشجعت المسلمين على شن حرب مقدسة ضد السوفييت باعتبارهم يحتلون أرضاً مسلمة. وقد تم تسخير 25 ألف متطوع لهذه الحرب من العديد من الدول المسلمة كان أسامة بن لادن واحداً منهم. لقد أدارت وكالة الاستخبارات المركزية *CIA* تلك الحرب، أما حلقة الوصل التي تولت التدريب الميداني فكانت وكالة الاستخبارات الداخلية الباكستانية ذات الصلة ب *CIA*، وتولت السعودية تمويل هذه الحرب، بينما كانت عملية تجنيد المتطوعين مسؤولية وكالات الاستخبارات في الدول الإسلامية ذات الصلة ب *CIA*.

وكان المتطوعون في مجملهم من المسلمين المخلصين، الذين لم تنقصهم السذاجة في بعض الأحيان، إلى جانب بعض المسلمين من المتطوعين الذين آثروا إخوانهم الأفغان على أنفسهم معتقدين بذلك أنهم يؤدون واجب الجهاد بقتال السوفييت الملحدين الذين احتلوا بلداً مسلماً. ولم يكونوا يعلمون بأنهم يحاربون بالوكالة عن الولايات المتحدة. "مابين عامي 1984 و 1986، دفع السعوديون 525 مليون دولار للمقاومة الأفغانية. وفي عام 1989، وافقوا على دفع 61% من إجمالي مبلغ 715 مليون دولار، أي حوالي 436 مليون دولار." وقامت باكستان بتوفير القواعد الخارجية اللازمة للمقاومة والدعم اللوجستي والاستخباراتي وغيرهما. وتم تجنيد وتدريب وإلهام وتمويل أسامة بن لادن وغيره من أعضاء القاعدة (فيما بعد) والتحكم فيهم أثناء الحرب الأفغانية تحت رعاية الولايات المتحدة، ومؤسسات الأمن القومي فيها. "لقد هزم السوفييت في نهاية المطاف بسبب ثلاثة عوامل. لم يستطيعوا أن يجاروا بشكل فعال أو على الأقل يتعادلوا مع تقنية الحرب الأميركية ولا أن يواجهوها. أما السبب الثاني فكان الأموال السعودية بينما تمثل السبب الثالث في الأعداد الضخمة من المسلمين وحماسهم للقتال." وتمنح هذه العوامل المصداقية لنظرية أن أسامة بن لادن حتى لو كان رجلا خارقا، فهو لم يكن ليفلت من سيطرة الاستخبارات الأميركية والوكالات الاستخباراتية الأخرى "ذات الصلة الوثيقة بها" وبخاصة وكالة الاستخبارات الداخلية الباكستانية أو ليغيب عن أنظارها، ليتمكن من حيث ما هو موجود في كهوف أفغانستان على الطرف الآخر من الكرة الأرضية من القيام بعملية على درجة عالية من التعقيد التقني ضد القوة العظمى الأكبر في العالم دون معرفة بعض الوكالات الاستخبارية المحلية

الأميركية أو حتى على الأقل دون الحصول على موافقة صامتة منها، كما أشرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب.

في بداية الحرب الباردة، شنّت تركيبة قوى الظل من نيويورك ولندن حرباً على جبهتين ضد الشيوعية. أولى هاتين الجبهتين ما عرف باسم المكارثية (*McCarthyism*)، نسبة إلى السيناتور جوزيف مكارثي (*Joseph McCarthy*). لقد أذكيت شرارة العنف السياسي ليصل ذروته من خلال مزاعم لا أساس لها من الصحة حول وجود "الحمر"، في إشارة إلى الشيوعيين، في كل الوزارات والدوائر الحكومية. وكما كشف ويليام ساليفان (*William Sullivan*) عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI*، فإن ال *FBI* هو الذي كان يغذّي مكارثي ويزوده بالمعلومات وهو الذي كان ينكر في العلن أية صلة له به. وقد عمل دونالد سورين (*Donald Surine*)، وهو المحقق الرئيس الأول لمكارثي، سابقاً في ال *FBI*. أما الذراع الثاني للحملة ضد الشيوعية فكان إنشاء التعصب المسيحي الذي داعب تلك المشاعر المناهضة للشيوعية في الولايات المتحدة. فقد سمع اثنان من تركيبة قوى الظل عن واعظ مغمور يلقي عظاته في لوس أنجيليوس أمام عدد قليل من الجمهور. وهنا قرر كل من هنري لوس (*Henry Luce*) من مجلة لايف وويليام راندولف هيرست (*William Randolph Hearst*) أن يتدخلا. لقد رأى هذان الرجلان أن ذلك الواعظ يلائم حاجتهما في التبشير بغرض مقاومة الليبرالية والشيوعية. وقام الرجلان بإجراء مقابلة مع ذلك الواعظ الذي هو بيلي غراهام (*Billy Graham*) ووعداه بمنحه كل دعمهم الإعلامي. وأوعز هيرست إلى مجموعته الإعلامية بان "تنفخ" غراهام إعلامياً، بينما قام لوس بنشر صورة غراهام على غلاف مجلة لايف *Life*. وبين عشية وضحاها، أصبح غراهام بطلاً قومياً أميركيا، وبدأ يلقي محاضراته وعظاته على مئات الألوف من الجماهير. وما ساهم في ذلك هو أن الناس كانوا قد شبعوا ضغوطاً وقرروا أن يعودوا إلى دينهم لينعموا بالهدوء في روحانيته، بعد أن ملأ الملل صدورهم من الرأسمالية والمادية. وهكذا أخذ المدّ الديني يتعاظم أكثر فأكثر.

ولسوء الحظ فإن التعصب المسيحي، الذي سبق التعصب الإسلامي، قد اختطف على يد المبشرين على شاشات التلفزة والذين أصبحت أخلاقياتهم، أو بالأحرى فسقهم وفجورهم، ضرباً من ضروب المعرفة العامة. وقد توالت الفضائح الجنسية والمالية الواحدة تلو الأخرى لتزيد من خيبة أمل أتباعهم. ومع ذلك، فإن حركتهم استمرت ونمت بفضل قوة الإعلام ومئات محطات الإذاعة والتلفزة التي يملكوها علاوة على الميزانيات السنوية التي تقدر بمئات الملايين من الدولارات. كان المبشرون يلقون مواعظهم من العهد الجديد الذي يتحدث

عن المسيح في بداية الأمر، ولكنهم أصبحوا فيما بعد الدعاة الحقيقيين للرأسمالية العالمية، داعين إلى حروبها بحث أصبحوا يشغلون منصب "البوليس الديني" للنظام. ومؤخراً، باتوا يقدمون مواعظهم ويقتبسونها من إنجيل الصهيونية وليكودها المتطرف جدا لينادوا بالحرب ضد الإسلام. لقد شكل هؤلاء المتعصبون من المسيحيين الصهاينة الذين يصل تعدادهم إلى 70 مليون شخص. وشكل هؤلاء تحالفاً مع المتعصبين اليهود المتطرفين ليكونوا حركة متعصبة مسيحية يهودية اتخذت مواقف ضد الإسلام غاية في التطرف. وأصبحوا قوة هائلة في الحزب الجمهوري وصياغة سياساته، حتى أن هيرب زوايبون (*Herb Zweibon*)، رئيس منظمة "أميركيون لإسرائيل آمنة" (*American for A Safe Israel*)، حذر جورج بوش في البيت الأبيض أنه في حال تبديل 10% فقط من أولئك ال 70 مليون مسيحي صهيوني لمواقفهم، فإنهم سيقلبون موازين الامور ويدمرون رئاسة بوش ما لم يساند شارون في حربه الضروس ضد الفلسطينيين. لقد كان المسيح يدعو إلى المحبة وهؤلاء يدعون إلى البغضاء.

قام المتعصب البروتستانتي إد ماكأتير (*Ed McAteer*) في 2001/7/30 بتنظيم ثلاثة أحداث للمتعصبين. الأول، تجمعهم بجوار السفارة الإسرائيلية في واشنطن، والثاني دعوة السفير الإسرائيلي واستضافتهم على مأدبة غداء ليعلمهم بما سيطلبونه من جورج بوش وإدارته. أما الحدث الثالث فكان لقاءهم مع وسيط بوش تيم جوغلاين (*Tim Geoglein*) الذي أخبرهم أن يعتبروا كل ما دار بينهم سرا لا ينبغي إذاعته، حيث قال لهم: "لم نلتق ولم نتحدث". وكان الناطق باسم هذه المجموعة هو إيلوود ماك كايد (*Elwood McQuaid*)، وهو زعيم منظمة "أصدقاء إسرائيل المسيحيون" (*Christian Friends of Israel*). وكانت رسالته التي طرحها تتمحور حول تدمير المسجد الأقصى في الحرم الشريف (جبل الهيكل) ليعيدوا مكانه بناء هيكل سليمان. كانت هذه اللقاءات دعماً للمجموعة اليهودية التي ذهبت قبل ذلك بيوم واحد، أي في 2001/7/29، إلى حرم المسجد الأقصى ليضعوا "حجر الأساس" لهيكل سليمان في المسجد الأقصى نفسه حيث أوقفتهم الشرطة الإسرائيلية. وأوحت الرسالة بأن على الولايات المتحدة ألا تضغط على إسرائيل لردع "بناة الهيكل". وقال ماك كايد (*McQuaid*): "إذا تم نفي الحقيقة التي تنص على أن الهيكل كان موجوداً هناك، فإنك تكون قد دمّرت مصداقية اليهودية! والمسيحيّة! فالمسيح قال ما قاله داخل الهيكل ... والإسلام وحده هو الذي سيبقى عندئذٍ." وقد حضر ذلك الاجتماع في البيت الأبيض كل من المنظمة الصهيونية في أميركا، وبات روبرتسون (*Pat Robertson*) من شبكة الإذاعة المسيحية (*CBN*)، والسفارة المسيحية الدولية في القدس.

وقد قامت مجموعة ممن يسمون أنفسهم "المسيحيين الصهاينة" ومن الصهاينة اليمنيين بتشكيل "التحالف الوطني المتحد لإسرائيل" (*National United Coalition for Israel (NUCI)*). وزعم هذا التحالف أنه يضم تحت لوائه 200 منظمة تمثل 40 مليون أميركي. ويعمل الناطقون باسم هذا التحالف على الترويج لحملة صليبية ضد الإسلام حتى قبل وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ويمارسون ضغوطهم على الرئيس بوش وإدارته لئلا يحاول مطلقاً كبح جماح حكومة شارون لما في ذلك من تعريض أمن إسرائيل للخطر. وكان إيلوود ماك كايد (*McQuaid Elwood*) يشغل منصب رئيس منظمة "أصدقاء إسرائيل" المنبثقة عن تحالف *NUCI*، وتنتمي إلى ماك كايد أكثر من 300 محطة إذاعية مسيحية. كما أنه يذيع على إذاعة الانترنت التابعة لصحيفة جيروزايم بوست *Jerusalem Post*. واعترض ماك كايد على تصريح بوش بتأييده قيام دولة فلسطينية بعد ما افترضت لجنة ميتشيل وقف إطلاق النار. فما يجري الآن هو صراع بين الحضارات بالنسبة لماك كايد وأن "ما لا تفهمه الولايات المتحدة هو أن القضية الفسطينية جزء لا يتجزأ من إصرار إسلامي على السيطرة على العالم والتخلص من الحضارة الغربية والعالم أجمع." وهو يؤيد تدمير المسجد الأقصى وبناء الهيكل الثالث مكانه. واعترف ماك كايد أنه، ولهذا الغرض، قام بالتنسيق لتمويل مشروع الهيكل الثالث مع المليونير الكبير إيرفينج موسكوفيتز (*Irving Moskowitz*) وهو صاحب كازينو لألعاب البنغو والقمار، إلى جانب تنسيقه مع غريشام سولومون (*Gresham Solomon*)، رئيس منظمة "المخلصون لأرض إسرائيل وجبل الهيكل"، إلى جانب حصوله على دعم وتمويل إضافيين من "المسيحيين الصهاينة" في أميركا.

يؤمن سولومون (*Solomon*) وأتباعه بالحاجة الماسة لتدمير المسجد الأقصى وبناء الهيكل الثالث مكانه بوصفه متطلباً وشرطاً أساسياً لظهور المسيح المخلِّص الذي طال انتظارهم له. وفي 2002/9/6، خاطب سولومون مركز المجتمع اليهودي في هيوستن (*Housten*) قائلاً: "أستطيع أن أقول لكم إننا نقترب من الأيام الأخيرة... هناك يقظة مذهلة في صفوف المسيحيين. ليس هناك يهود صهاينة فحسب بل إن هناك مسيحيين صهاينة أيضاً. صوتي هو صوت الله. عندما كنت في هيوستن *Housten* لآخر مرة قبل ثماني سنوات، لم تكن هناك استجابة تذكر لندائي الإلهي. أما الآن، فإن العيون والقلوب ترنو إلى القدس. إن دولة وشعب إسرائيل يقومان بواجبهما الإلهي ... وهو إعادة بناء جبل الهيكل الذي هو بدوره إعادة بناء لمستقبل جديد ليس فقط لإسرائيل، وإنما للإنسانية جمعاء. هذا الجبل في القدس هو المكان الأهم في الأيام الأخيرة"، لأن "الله يقيم على ذلك الجبل." ومضى في قوله "وكما قال النبي إشعيا (*Isaiah*)،

فإن كل الأمم ستعود إلى جبل صهيون لتقابل الرب. سوف يأتي المسيح المخلّص، ليس إلى أي مكان آخر. سوف يأتي إلى القدس، إلى بيت الرب الجديد الذي أعيد بناؤه لأجله. وهذا مفروغ منه لدى المسيحيين واليهود – سواء أكان مجيئه الأول أم الثاني – فهو سيعود ليكون رباً إسرائيلياً وسيتكلم بالعبرية فقط،" و "وعندما يجيء، سيسمي المسيحيين الصهاينة بأبناء يعقوب (أو مواطني مملكة إسرائيل القديمة)."

بالنسبة لسولومون، كما قال في خطبته، فإن "إسرائيل ليست تل أبيب فحسب، بل إنها القدس، ويهودا والسامرة، وغزة، وسيناء، ومرتفعات الجولان، وامتداد الأراضي الأردنية... من ذا الذي سيتخلى عن هذه الأرض ويقدمها لأعداء الله؟" وكانت جموع المسيحيين الصهاينة تحيي كل فقرة يتلوها سولومون بصوت جماعي مرددين "آمين" .

ومع حلول عقد السبعينيات، بدأ المد الإسلامي مجدداً باكتساح كل الدول الإسلامية تقريباً بدءاً من المغرب على المحيط الأطلسي وصولاً إلى الحدود الغربية للصين، ومن نيجيريا في أفريقيا إلى كازاخستان في آسيا الوسطى. وقرر المسلون أن يجدوا "الحل"، لا في الأيديولوجيات الغربية التي ثبت فشلها، بل في الإسلام. وقبلوا بالحداثة، ولكن دون الثقافة والقيم الغربية، وأرادوا "أن يتجددوا ولكن ليس بالضرورة أن يستغربوا". إن المدّ الإسلامي "هو اتجاه عام وليس اتجاهاً متطرفاً، وهو دين منفتح وليس معزولاً"، هذا ما يقوله هنتنغتون (*Huntington*). وهو يرى أن الصحوة الاسلاميّة تحمل في طياتها تشابهاً مع حركة التصحيح البروتستانتية، فجوهر كلتيهما هو الإصلاح الجذري. إن الصحوة الاسلاميّة ترى نفسها على أنها يقظة شاملة في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية.

"كانت أعداد هائلة من المسلمين تعود إلى دينها في الوقت نفسه لأنها أيقنت أنه مصدر هويتها وماهيتها واستقرارها وشرعيتها ونموها وقوتها وأملها، ذلك الأمل الذي تمثل في شعار "الإسلام هو الحل". كان العنصر الأساس الذي ركزت عليه تلك "الأسلمة" *Islamization* هو تطوير التنظيمات الاجتماعية الاسلامية. وتستهدف الحملة الصليبية التي يقودها بوش هذه التنظيمات والمؤسسات من خلال منع صناديق المال والأعمال الخيرية الإسلامية لتساعد هذه المؤسسات تحت دعاوى الإرهاب ودونما برهان أو السماح بأية أسئلة أو استفسارات. فبينما يتم منع تقديم مساعدات إلى ضحايا مجزرة مخيم جنين مثلاً سواءً من الشعوب أو الحكومات الأمركية قام الكونغرس الأميركي بعد تلك المذبحة مباشرة بمنح إسرائيل بضع مئات من ملايين الدولارات الإضافية لمتابعة حملة الإبادة في المخيمات والمدن

الفلسطينية. أما لماذا لا تسمح واشنطن للتبرع لأي من التنظيمات الإنسانية الإسلامية فالسبب وراء ذلك هو أن واشنطن، مثلها مثل هنتنغتون (*Huntington*) تؤمن أن هذه المؤسسات تشكل حجر الزاوية للمؤسسات السياسية الإسلامية التي ستقوم في المستقبل. لقد كتب هنتنغتون قائلاً: "لقد أوجدت التنظيمات الإسلامية مجتمعاً إسلامياً مدنياً يعادل، إن لم يفق، المؤسسات الرسمية في الدول الإسلامية. ففي مصر، وبحلول مطلع التسعينيات، كانت المنظمات الإسلامية قد "طورت شبكة مكثفة من المنظمات التي" ... قدمت الخدمات الصحية والخيرية والتعليمية وغيرها لاعداد غفيرة من المصريين المعوزين" وفي الزلزال الذي ضرب القاهرة عام 1992، كان أعضاء هذه التنظيمات "يجوبون الشوارع في غضون ساعات وهم يقدمون الطعام والأغطية." إن واشنطن تقوم بالنيابة عن وول ستريت وتركيبة القوى الخفية للرأسمالية باستنزاف كل المصادر المالية للمؤسسات الإسلامية الدينية، ليس لأنها تمارس نشاطات إرهابية ، بل لأن هذه المؤسسات تعدّ البنية التحتية لإنعاش الإسلام، وهو ما تسميه الولايات المتحدة "إرهاباً". إن أباطرة وول ستريت وأصدقاءهم في واشنطن ليسوا متدينين بأي حال من الأحوال، ولكنهم مخلصون كل الإخلاص لدينهم الذي اعتنقوه ألا وهو المادية، والربا، والجشع، والاستغلال.

كتب هنتنغتون يقول إن جماعة الإخوان المسلمين كانت تدير في مطلع التسعينيات في الأردن، تلك الدولة الصغيرة التي يبلغ تعدادها 5 ملايين نسمة، البنية التحتية التي تكونت من "مستشفى كبير، وعشرين عيادة، وأربعين مدرسة إسلامية ومئة وعشرين مركزا لتحفيظ القرآن الكريم. وفي الطرف الآخر من الأردن، في الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت المنظمات الإسلامية بتأسيس الاتحادات الطلابية والمنظمات الشبابية والجمعيات الدينية والاجتماعية والثقافية وتشغيلها وإدارتها، بما في ذلك المدارس، بدءاً بمدارس رياض الأطفال وانتهاءً بالجامعة الإسلامية، والعيادات، ودور الأيتام، ودور رعاية المسنين، ونظام قضائي وتحكيمي إسلامي."

وقد أورد هنتنغتون أنه مع حلول مطلع الثمانينات، كانت أكبر منظمة إسلامية في أندونيسيا تضم 6 ملايين عضو يشكلون حسب تعبيره "دولة دينية خيرية ضمن إطار الدولة العلمانية"، والتي كانت تقدم الخدمات الاجتماعية للمواطنين من المهد إلى اللحد. ومع أن الصحوة والانتشار الإسلامي الجديد يتضح في الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المسلمة، ومع أنه بدأ لتوه في التعبير سياسياً عن نفسه، إلا أنه كان يمثل التطوير الوحيد والأهم في الدول الإسلامية منذ عقد السبعينيات. أما الإسلام السياسي، كما يحلو لهنتنغتون تسمية الانتشار الإسلامي في بعض الأحيان، فهو نتاج لعمليات التدين والمعاصرة، في

الوقت الذي يأتي فيه المسلمون الجدد من فئات الشباب الأصغر سناً ذوي الإتجاهات المعاصرة والذين يشكل الطلاب والمبدعون ركيزتهم الأساسية.

"وجدت إحدى الدراسات حول قادة الجماعات الإسلامية في مصر من أن لهؤلاء القادة خمس ميزات رئيسة يبدو أنها النمط السائد للإسلاميين في الدول الأخرى. فمعظمهم من الشباب، والأغلبية الساحقة منهم في العشرينيات والثلاثينيات. وكان 80% منهم من طلاب الجامعات أو خريجيها. وأكثر من نصفهم انحدر من جامعا وكليات النخبة أو درس مجالات تتطلب قدراً عالياً من الذكاء والفطنة في كليات التقنية مثل الطب والهندسة. وكان أكثر من 70% منهم ينحدرون من الطبقة الوسطى... وكانوا من الجيل الأول الذي تمكن من استكمال دراسته العليا في عائلاتهم. وأمضى هؤلاء طفولتهم في مدن صغيرة أو مناطق ريفية، ولكنهم انتقلوا فيما بعد ليقطنوا المدن الكبيرة." ويمضي هنتنغتون قائلاً : "ومن المرجح أن المتعصبين الإسلاميين يضمون بينهم أعداداً هائلة من الشباب الصفوة المثقفين جداً واللامعين والأكثر نبوغاً بين فئات شعوبهم".

إن النموذج الرأسمالي برعاية صندوق النقد الدولي يعمل دائماً على اجتثاث المزارعين وعمال القطاع الزراعي ليجبروهم على الإنطلاق فرادى وجماعات إلى المدن ليعملوا وفق النظام الإقتصادي الذي يقوم على مبدأ "التصدير أو الموت" وذلك كي لايموتوا . هذه " الجموع المجتثة الجديدة " هي التي انجذبت إلى الإسلام لأنه هو النظام الذي يمنحهم "هوية كريمة".

أدرك الغرب أن الوضع بات خطيراً منذ منتصف التسعينيات بسبب وصول الحكومات الإسلامية وتوليها مقاليد السلطة في إيران والسودان. وكانت حكومات معظم الدول الإسلامية غير ديموقراطية إلى أبعد الحدود. ولكن ما يتجاهله هنتنغتون ولا يذكره هو أن معظم هذه الحكومات وصلت إلى السلطة على يد الغرب بعد عمليات إزالة الإستعمار، أو أنهم قد تلقوا العون الظاهر أو الخفي من الغرب وأن معظم هذه الحكومات ستموت وتفنى إذا انقطع عنها هذا الدعم. وعندما تعرضت إحدى تلك الحكومات، إلى الخطر في الجزائر بسبب نتائج الإنتخابات، تدخلت الحكومة العلمانية، تماماً كما دخل الجيش في "تركيا الديموقراطية " لإجبار رئيس الوزراء الإسلامي أربكان على الخروج من السلطة . تقول كارين آرمسترونج (*Karen Armstrong*) موضحة: "عام 1990، حققت جبهة الإنقاذ الإسلامية *(ISF)* انتصارات هائلة في الإنتخابات المحلية وخاصة في المناطق الريفية. وكان معظم ناشطي جبهة الإنقاذ من الشباب المثقفين والمتعلمين المثاليين، كما عرفوا بإخلاصهم ووفائهم إلى جانب كفاءة

أدائهم في الحكومة... ولكن جبهة الإنقاذ لم تكن مناهضة للغرب. فقد تحدث قادتها عن تشجيع الروابط مع الإتحاد الأوروبي والبحث عن استثمارات جديدة غربية. أما الحكومة العلمانية في الجزائر، والتي أشرفت على الإنتخابات، فقد تم الانقلاب عليها، وقام العساكر العلمانيون بإلغاء كل الإصلاحات وألقت بكل قيادة جبهة الانقاذ وأعضائها المنتخبين في السجن. ولو منعت الإنتخابات بهذه الطريقة العنيفة وغير الدستورية في إيران وباكستان، لقامت الدنيا في الغرب ولم تقعد... ولكن بما أن الحركة التي تم تصفيتها كانت حركة إسلامية فقد امتلأت الصحافة الغربية بالتهليل والتبجيل."

يعترف هنتنغتون أن معظم الحكومات الإسلامية "كانت تفتقر المبرر لحكمها سواء أكان ذلك وفقاً للنظام الإسلامي أو الديمقراطي أو الوطني"، ولكن ما يقضّ مضجع هنتنغتون والغرب بأكمله هو دراساتهم التي يقومون بها والتي تظهر أنه في حالة انهيار أي نظام من هذه الأنظمة في "كل دولة خلال منتصف التسعينيات، فإن النظام الذي سيجيء بعده مباشرة سيكون نظاماً إسلامياً." ولعل ما حدث في تركيا العلمانية بفوز الإسلاميين بأغلبية مطلقة في نهاية عام 2002 لدليل على صدق ما جاء به هنتنغتون. ووفقاً لهنتنغتون، فإن الصراع بين الغرب والإسلام هو أمر مفروغ منه. "فطالما بقي الإسلام هو الإسلام" (وهو ما سيحدث) "والغرب هو الغرب" (وهذا أمر مشكوك فيه) حسب قول هنتنغتون، "فإن الصراع الرئيس بين حضارتين عظيمتين وطريقتين مختلفتين في الحياة سيبقى يميز علاقتهما في المستقبل..." وكتب أيضاً "وبصرف النظر عن آرائهم السياسية أو الدينية، فإن المسلمين يؤمنون بوجود اختلافات أساسية بين ثقافتهم والثقافة الغربية. {والخلاصة كما قالها الشيخ الغنوشي}، هي أن مجتمعاتنا مبنية على قيم غير تلك التي يقوم عليها الغرب."

إن ممّا يشغل بال الغرب أيضاً التركيب السكاني للحضارات المختلفة. فقد شكل المسلمون عام 1900: 12.4% من سكان العالم واستمرت زيادتهم لتصل إلى 15.3% عام 1970، و 16.5% عام 1980، 17.1% عام 1985، 19.2% عام 2000، و من المتوقع أن يصل تعدادهم إلى ما نسبته 30% من سكان العالم بحلول عام 2025. وعلى الجانب الآخر، نجد أن العالم الغربي المسيحي في تناقص مستمر: 26.9% عام 1900، 30.6% (1970)، 30.0% عام 1980، 29.7% عام 1985، 29.3% عام 2000، ومن المتوقع أن يتقلص تعداد سكان العالم المسيحي الغربي إلى 25% بحلول عام 2025، أي أنه في عام 2025 ووفقاً لهذه الإحصاءات فإن سكان العالم المسلمين سيفوق عددهم سكان العالم من المسيحيين.

كتبت كارين آرمسترونغ (*Karen Armstrong*)، الراهبة التي تحولت إلى باحثة، ثلاثة كتب حول الإسلام، وهي تقول فيها بوضوح كيف أن الإسلام مختلف عن غيره من الديانات لأنه ليس ديناً فحسب، بل هو منهج حياة أيضاً. ففي كتابها "الإسلام" (*Islam*)، كتبت تقول: "في الغرب المعاصر، قمنا بوضع حدود فاصلة بين الدين وبين السياسة". أما في "الإسلام، فإن المسلمين قد بحثوا عن الله في التاريخ، لقد أوكل لهم كتابهم المقدس، القرآن، مهمة تاريخية تتمثل في إيجاد مجتمع عادل متساو في كل أركانه، بحيث يعامل الضعفاء بكل احترام، وسيعمل بناؤهم لمجتمع كهذا واستقرارهم فيه على منحهم صلة حميمة بكل ما هو مقدس في حياتهم لأنهم سيعيشون وفقاً لوصيته وإرادته. وعلى المسلم أن يعود إلى قراءة التاريخ، وهذا يعني أن شؤون الدولة لم تكن معزولة عن الروحانيات، ولكنها كانت تمثل مادة العقيدة نفسها. " وتضيف: "إذا لم ترتق مؤسسات الدولة إلى مستوى المثل العليا والغايات التي يريدها القرآن، وإذا كان قادتهم السياسيون سيئين أو استغلاليين أو إذا كان مجتمعهم يلاقي الذل والهوان على أيدي أعداء يتظاهرون بالتدين، فإن للإنسان المسلم أن يشعر أن إيمانه بالغاية النهائية من الحياة وقيمها محفوف بالمخاطر..."

بدأ أصحاب تشكيلة القوى في الغرب يستهدفون الإسلام، كطريقة بديلة للحياة، وعلى نحو صريح ومكشوف منذ انهيار الاتحاد السوفييتي والنظام الشيوعي، وقبل أن تظهر على المسرح حكاية أسامة بن لادن المزعومة. وقد صرح السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1995 أن الإسلام السياسي كان "خطراً بمقدار خطورة الشيوعية على الغرب على الأقل." وطبقاً لما ذكره هنتنغتون، فإن واحداً من أكبر مسؤولي إدارة كلينتون أشار إلى الإسلام على أنه المنافس العالمي للغرب. فقد كتب صامويل هنتنغتون "تورطت الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس عشرة بين عامي 1980 و 1995، طبقاً لتقارير من وزارة الدفاع الأميركية، في سبع عشرة عملية عسكرية في الشرق الأوسط كانت كلها موجهة ضد المسلمين مباشرة، ولم تحدث أية عمليات من هذا القبيل إطلاقاً من قبل القوات العسكرية الأميركية ضد أي شعب أو حضارة أخرى". وخلص هنتنغتون إلى القول إن المشكلة بالنسبة للغرب ليست في التطرف الإسلامي، بل في الإسلام كطريقة مختلفة للحياة اقتنع المسلمون بسموها وتفوقها على غيرها.

لقد خطّأ هنتنغتون الرئيس كلينتون في قوله أن ليس للغرب مشاكل مع الإسلام وأنّها فقط مع دعاة العنف الإسلامي من المتطرفين. ويرى هنتنغتون أن

"الصراع كان من ناحية نتاج اختلاف، وعلى وجه الخصوص رؤية المسلمين لهذا الدين على أنه وسيلة للسمو والارتقاء وتوحّد الدين مع السياسة." وأضاف: "يكره المسلمون ويخشون القوة والنفوذ الغربيين والتهديد الذي يمثلانه لمجتمعهم ومعتقداتهم. وينظرون إلى الحضارة الغربية باعتبارها مادية فاسدة منحطة وغير أخلاقية. كما يعتبرونها محرضة وتشجع على الانحراف، ولذلك فهم يؤكدون على الحاجة إلى مقاومة أثرها على حياتهم. ويتزايد هجوم المسلمين على الغرب لا لاعتناقه ديانة غير كاملة، والتي ستبقى "ديانة سماوية"، ولكن لعدم اعتناقه أو ارتباطه بأية ديانة على الإطلاق".
يشهد العالم الإسلامي اليوم صحوة واسعة تتمثل في حركة فكرية ثقافية اجتماعية وسياسية تسود جميع أرجائه. وقد لاحظ جون إل اسبوسيتو (*John L. Esposito*) أن هذه النهضة الاسلامية تشمل الاهتمام المتزايد بالتعاليم الدينية، من ارتياد المساجد ودور العبادة، إلى تأدية الصلاة والصيام، والتشديد على القيم الإسلامية وارتداء الزي المحتشم، وزيادة المؤسسات الإسلامية، والبنوك وجمعيات الخدمات الاجتماعية، والمؤسسات التعليمية. وقد اتجهت "كل من الحكومات وحركات المعارضة نحو الإسلام لاستمداد العون وتعزيز نفوذها واستدرار العطف الشعبي".

ويرى هنتنغتون مظاهر تشابه بين الصحوة الإسلاميّة والاصلاحات البروتستانتية في اشتراكهما في الدعوة للإصلاحات المتطرفة في كافة مناحي الحياة والمؤسسات. وينسب هنتنغتون إلى حسن الترابي قوله "إن هذه الصحوة شاملة – إنها ليست مسألة طاعة فردية فقط وليست فكرية أو حضارية فحسب، وليست سياسية فحسب، بل إنها كل هذه المظاهر معاً، إنها بناء شامل لمجتمع متكامل من القمة إلى القاع." إن الاختلاف الرئيس بين الصحوة الاسلاميّة والإصلاحات البروتستانتية هو أن الاصلاحات كانت مقتصرة بشكل كبير على دول شمال أوروبا، أما الصحوة الإسلاميّة فقد امتد أثرها إلى كل مجتمع اسلامي في العالم، من أندونيسيا إلى المغرب، ومن نيجيريا إلى قازاخستان. وتبدأ عملية الأسلمة أولا في المجال الثقافي ثم تمتد بعد ذلك إلى المؤسسات السياسية والاجتماعية.

بعد أشهر من ظهور مقالة هنتنغتون "صراع الحضارات" الأولى في العدد الذي صدر صيف 1993 من مجلة الشؤون الخارجية، قام منتدى الشرق الأوسط، الذي تأسس كجزء من معهد أبحاث السياسة الخارجية عام 1990، بإصدار مجلة الشرق الأوسط ربع السنوية (*Middle East Quarterly*)، وهي مجلة مختصة بترويج الفكرة التي تقول إن الإسلام عدو لدود..." وبهذا الخصوص

جاء في مجلة *EIR* قولها: "يعتبر معهد أبحاث السياسة الخارجية ومنتدى الشرق الأوسط مسؤولين عن القيام بأبحاث "أكاديمية تثقيفية" وشهادات وتعليقات لكل من الكونغرس الأميركي والوكالات الفيدرالية والعقول المفكرة والعديد من المؤسسات الإعلامية والمحلية والدولية وتقديمها بمغزى واحد فقط هو أن الإسلام يعد عدواً وأن على أميركا أن تتحمل مسؤولية مواجهته واستخدام القوة العسكرية في مواجهته وصد كل ما يسمى "بالأنظمة الإرهابية" الشرق أوسطية والإفريقية التي هي في حالة حرب مع الغرب." أما رئيس تحرير مجلة الشرق الأوسط ربع السنوية التابعة لمنتدى الشرق الأوسط فهو مارتن كرامر (*Martin Kramer*) من جامعة تل أبيب، بينما يشغل منصب المحرر المسؤول باتريك كلاوس (*Patrick Clawson*)، مدير الأبحاث في منظمة أيباك *AIPAC* و *WINEP* أقوى جماعات الضغط واللوبي الصهيونيين والتي أسسها الصهيوني الأكبر مارتن إنديك (*Martin Indik*). وقام ستيفن إميرسون (*Steven Emerson*) من معهد أبحاث السياسة الخارجية، بتأليف كتاب أسماه "جيش محمد: ولادة التعصب الإسلامي (*Mohammed's Army: The Rise of Islamic Fundamentalism*) كما قام إميرسون (*Emerson*) نفسه بإخراج فيلم "الجهاد في أميركا" والذي بثته شبكة الإذاعة والتلفزة العمومية، والذي كان بدوره البداية الأكثر وضوحاً للحملة الصليبية ضد الإسلام التي شنت مؤخراً.

ويرأس مجلس الأمناء في معهد أبحاث السياسة الخارجية القائد السابق لقوات حلف الناتو ووزير الخارجية السابق أليكساندر هيغ (*Alexander Haig*)، وهو نفسه الذي تواطأ مع شارون بغزو لبنان واجتياحه عام 1982. ونجد من بين الشخصيات البارزة ذات الصلة بمعهد أبحاث السياسة الخارجية كلاً من دونالد رامسفيلد (*Donald H. Rumsfeld*) وزير الدفاع، ومدير الاستخبارات المركزية السابق جيمس وولسي (*R. James Woolsey*)، وصامويل هنتنغتون (*Samuel Huntington*) من جامعة هارفارد، ورونالد لودر (*Ronald S. Lauder*)، أحد أكبر داعمي وممولي حزب الليكود الإسرائيلي وسياساته، وجون ليمان (*John F. Lihman*)، وزير سابق للبحرية، ودانييل بايبس (*Daniel Pipes*)، الذي درّس في جامعتي شيكاغو وهارفارد، ومارتن بيريز (*Martin Perez*)، رئيس التحرير والناشر لصحيفة ذي نيو ريبابليكان (*The New Republican*) والأستاذ السابق في جامعة هارفارد... وغيرهم كثير.

إن الغاية الأولى والأخيرة للرأسمالية هي النمو المادي وتجميع الثروات بصرف النظر عن الكيفية وعن آلية التوزيع. أما في الإسلام، فإن الغاية من الحياة والرؤية الاقتصادية مختلفتان تمام الاختلاف. لقد أوضحت

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD* في دراستها حول الإسلام والرأسمالية والاشتراكية، الرؤية الاسلامية للاقتصاد. وقد أوردت هذه الدراسة: "تختلف المفاهيم الاسلامية عن الرأسمالية في أنها تعارض كنز الثروات، وعن الاشتراكية من حيث أنها لا تنكر حقوق الملكية، بما فيها ملكية وسائل الإنتاج. فالمجتمع الاسلامي الصحيح ليس بأي حال من الأحوال حلبة تتصارع فيها المصالح المختلفة وتتناحر، بل إنه مكان تسوده العلاقات المنسجمة التي يمكن تحقيقها والوصول إليها من خلال الإحساس بالمسؤوليات المشتركة. ولا بد لحقوق الأفراد أن تكون متوازنة مع مصالح المجتمع بأكمله على نحو متساو."

وقد خلص الكثيرون إلى أن الرأسمالية التي ترتكز على ثقافة الرغبة قد فشلت في الوفاء بوعودها، وبدلاً من ذلك فهي لم تجلب لمعتنقيها سوى التعاسة. وكتب لي آتووتر(*Lee Atwater*)، وهو أحد الرموز البارزة في إدارة الرئيس ريغان، في عدد فبراير 1991 من مجلة لايف *Life*: "... لقد ساعدني مرضي على أن أدرك أن ما كان مفقوداً في المجتمع كان مفقوداً في داخلي أنا أيضاً: قليل من الحب والمودة وقليل من الأخوة. كانت الثمانينيات عقد الاكتساب- اكتساب الثروة والقوة والهيبة، وأعلم أنني اكتسبت من هذه كلها أكثر مما اكتسبه غيري بكثير. ولكن بإمكان المرء أن يكتسب من الثروة والسلطة والهيبة قدر ما يريد، ولكنه سيظل فارغاً خاوياً من الداخل... لقد تكلفني الأمر هذا المرض العضال القاتل حتى أصل إلى الحقيقة وجهاً لوجه، حقيقة أن هذا البلد، الذي يرزح تحت الطموحات التي لا ترحم والانحلال الأخلاقي، يمكنه أن يتعلم على حساب تجربتي. لا أعلم من سيقودنا في عقد التسعينيات، ولكن ينبغي عليه أن يتحدث صراحة عن هذا الخواء الروحي في قلب المجتمع الأميركي، إنه ورم خبيث ينتشر في أرواحنا." لقد اتفق الكثيرون في أميركا مع هذا التحليل: أن هناك ورماً خبيثاً يسري في أعماق الرأسمالية وماديتها ويتغلغل في روحها.

يرى ديفيد كورتن (*David C. Korten*)، البروفيسور السابق في جامعة هارفارد، أن كلاً من الرأسمالية والشيوعية قد أثبتت فشلها: "من السخرية أنه كلما اقترب بنا مؤيدو تسلط الشركات أكثر إلى نموذجهم الأيديولوجي لرأسمالية السوق المفتوح، اتسعت الهوة أكثر وثبت فشلهم بشكل أعظم. وقد فشلت الأنظمة الماركسية للسبب ذاته: كانت نتيجة كل منهما تركز القوى الاقتصادية في مؤسسات مركزية لا يمكن السيطرة عليها وهي الدولة في حالة الماركسية، والشركات متعددة الجنسيات في حالة الرأسمالية... كلتا النظريتين كان لها المنظور الاقتصادي الضيق ذاته للاحتياجات الإنسانية، وهو ما يبلي جوهر العلاقات والروابط الروحانية ويهدم أساسها..."

ولو قلنا إن أولئك العاملين في قلب الرأسمالية ومركزها والذين يحولون مصادر العالم وثرواته لتصب في جيوبهم ليسوا سعداء ضمن هذا النظام الرأسمالي، فما من شك في أن أولئك الذين عانوا أيضاً من استغلالية هذا النظام في "دول الأطراف" ليسوا سعداء أيضاً، إن لم نقل أكثر تعاسة. لقد بدأ الطرفان، أباطرة الرأسمالية والشعوب في دول الأطراف، بالبحث عن الحل.

يخبرنا التاريخ أن الإنسان منذ بدء الخليقة كان محتاجاً إلى روابط روحية وكان له إلهه الذي يعبده. لقد عاد الناس في كل دول العالم إلى أديانهم وكتبهم المقدسة. وحتى أولئك الذين لم يجدوا إجابات في "كتبهم" استمروا في البحث عنها في أديان أخرى. وظهرت العديد من المنظمات الرئيسية الدينية، إلى جانب التنظيمات المتطرفة التي تسمى في أميركا بالجماعات المتعصبة، في كل الديانات مثل المسيحية والإسلام واليهودية وحتى في ديانات أخرى مثل الهندوسية. وكلما أصبح تعصب الأسواق أكثر وحشية ازدادت التوترات وارتفعت وتيرة كل أشكال التعصب الأخرى.

أدت خيبة الأمل من مادية الرأسمالية الغربية والعلمانية، إلى تعاظم الحركة الدينية في النصف الثاني من القرن العشرين. ولو كانت وفرة البضائع والمنتجات هي المقياس لأحد النظم، فإن الرأسمالية ستكون النظام الذي لا مثيل له، مع أن تلك الوفرة لا توزع بالتساوي والعدل بين الأمم وبين أفراد الشعب الواحد. وتتحكم الآن طبقة قوامها واحد بالمائة في كل دولة بمعظم تلك الوفرة والثراء. أما لو كانت السعادة والحياة من أجل هدف معين هي ما تريده الشعوب من النظام، فإن الثقافة الغربية والرأسمالية قد فشلتا فشلاً ذريعاً في تحقيق أي منهما. فقد حاولت الرأسمالية من خلال الاستهلاكية أن تخلط بين الحياة الرغدة وبين البضائع، ولكن كلما كانت تتمادى في هذا الخلط كان الناس يبتعدون أكثر عن الرأسمالية حتى أدركوا في نهاية المطاف أن الملاذ الأخير لهم سيكون في روحانية أديانهم.

إن التناقض في الرأسمالية يتمثل في أنها منتج ثانوي للمفهوم والرؤية العلمية التي ألقت بالدين والقيم الروحية وراء ظهرها ولم تبن آيديولوجياتها أو عملياتها عليها. ومع ذلك، فهي تتمحور حول المال حتى أصبح ديناً لها، رغم أن المال في نهاية الأمر ليس سوى وهم جماعي بأن أوراق النقد أو نبضة إلكترونية، كما في النقود الإلكترونية، هي حقيقية فعلا وحيّة. وقد بدأ هذا الوهم مع تقبل فكرة أن النقود هي بضاعة أو سلعة أيضا، ثم ارتبطت بالمعادن

البراقة، كالذهب والفضة، ثم صار يقايض المعدن بالعملة الورقية، إلى أن صار ورقا مقابل ورق وبطاقات بلاستيكية، ونبضات إلكترونية.

لقد نسجت العديد من الأساطير والخرافات وتعاظم الوهم حول المال حتى أصبح حيواناً حياً ينمو ويكبر مع مرور الوقت حتى بعد وفاة أصحابه. وبالنسبة للكثيرين، أصبح المال نفساً ثانية تقدم الأمن والطمأنينة للنفس الأولى، وكلما فقد الإنسان صلاته بربه، ازدادت ثقته وإيمانه بالمال بدلاً من الله. ولكن المال أعطاهم بدلاً عن ذلك قلقاً وخوفاً وعدم استقرار، بمن فيهم الأثرياء والمشاهير. فكما قال أحد مشاهير المدراء التنفيذيين الاميركيين ذات مرة، فإنه يعيش بين أحزان الأمس وقلق الغد. أما في الإسلام، فإن من يحكم مصالح "المجتمع بأسره" هو الصالح العام وليس وول ستريت، أي أن المصلحة العامة هي الغاية من الحكم دون أي إجحاف لحقوق الأفراد الشرعية. وهذا ما تفتقده الولايات المتحدة التي يمتلك 0.5% من سكانها أكثر مما يملكه 90% من الشعب الأميركي من الثروات، في وقت يعتبر 35 مليوناً من الأميركيين فقراء حسب تصنيف الحكومة، وهذا ما يجعل نظامها الاقتصادي متناقضاً مع المبادئ الاسلامية.

في حقيقة الأمر أن ذلك النظام السائد في أميركا يتحدى أسس وقواعد العدل الذي هو جوهر كل الديانات. إن هذه النظرة الاقتصادية التي يتقاسمها 1.2 مليار مسلم هي السبب الحقيقي الذي يدفع بارونات الرأسمالية للصوص إلى اعتبار الإسلام خطراً يتهددهم أكثر مما كانت تفعله الشيوعية. إن الإسلام عائق أمام الخطة الاستعمارية الكبرى التي تسعى إلى نظام عالمي جديد يمارس كل فرد فيه حياته وفقاً لقواعد وشروط وول ستريت. إن ثقافة السوق الموجهة التي تحفّزها وتسيّرها الرغبات والأهواء والتي روّجتها ونشرتها الرأسمالية الأنجلو- أميركية، لا سيّما بعد الثورة الصناعية، قد فشلت إلى أبعد الحدود في الوفاء بعهودها التي تمثلت بتحقيق السعادة من خلال عمليات الاكتساب. وكما كتب لي آتووتر (*Lee Atwater*)، فإن على قادة أميركا: "أن يتحدثوا صراحة عن هذا الفراغ الروحي الذي يملأ قلب المجتمع الأميركي، إنه ورم خبيث يسري في أرواحنا."

ملاحظة

هذا الفصل هو ترجمة حرفية لما ورد في الطبعة الإنكليزية والتي كانت هي اللغة الأولى التي كتب بها المؤلف كتابه هذا. لذلك فإن ما جاء في هذا الفصل كان لمخاطبة المجتمع الغربي الذي تعايش معه المؤلف قرابة خمسين عاماً. وهذا الفصل يهدف إلى مخاطبة الأسئلة التي كثيراً ما تُسأل عن الإسلام وتاريخه هناك.

من المفيد أن نبيّن هنا نقطتين:

- لا يعتبر الغرب الأرثوذوكسية المسيحية التي ينتمي أكثر مسيحيي العرب لها جزءاً منه. ففي كتاب صراع الحضارات، قسم صامويل هنتنغتون الحضارات العالمية وكانت الأرثوذوكسية المسيحية، عربية أم غربية حضارة بذاتها خارج ما أسماه بحضارة الغرب، تماماً كالحضارة الهندوسية أو الصينية.

- تعايش مسيحيو العالم العربي ومسلموه على مدى التاريخ باحترام متبادل عدا ما أشعله "الغرب" من فتن أثناء هيمنته على بلدانهم. كما حارب مسيحيو العالم العربي الحروب الصليبية جنباً إلى جنب مع المسلمين، ولعلّ مواقف بابا الأقباط شنوده تجاه القضية الفلسطينية والقدس وإسرائيل مثال عصرنا هذا على ما نقول، وهي مواقف تتفوق كثيراً عن مواقف كثير من بعض "المسلمين" اليوم.

المؤلف

الفصل الثامن عشر
الدين الإسلامي

حقائق مقابل مغالطات

لم يستطع المسلمون الذين عاشوا في الغرب إلاّ أن يلاحظوا أن التسامح والتعاطف الغربي ينتهيان عندما يتعلق الأمر بالإسلام. إن ما يعتقده الغربيون ويتصورونه الإسلام هو ليس الإسلام، بل هو مجموعة من الحكايا والأساطير من القرون الوسطى عن الإسلام والمسلمين.

لقد أعلن فرانكلين غراهام (*Franklin Graham*) صراحة أن الإسلام "دين شرير"، وفي الوقت نفسه قرر جورج دبليو بوش أنه سيحارب الشر. وفي الواقع، فإن معظم الدول والمؤسسات التي زعم بوش أنها شريرة كانت إسلامية.

لقد تحولت الحرب الباردة ضد الإسلام إلى حروب ساخنة بدأت في أفغانستان وفلسطين في الوقت ذاته. هذه الحروب وصفها بوش بأنها حملة صليبية، لكن مستشاريه لشؤون العلاقات العامة نصحوه وأخبروه أن هذا المصطلح قد يجعل مهمة المسلمين العملاء لأميركا أكثر صعوبة بعض الشيء، فتوقف عن استعمال هذا المصطلح، ولكن لم يتوقف عن الاستمرار في شن حربه الصليبية.

يهدف هذا الفصل إلى توضيح بعض المفاهيم المغلوطة الخاطئة والتي هي الأكثر انتشاراً حول الإسلام. وهنا نقترح على المهتمين بمعرفة حقائق أكثر عن الإسلام أن يقرأوا كتب كارين آرمسترونغ (*Karen Armstrong*) وأعمالها. تقول آرمسترونغ (*Armstrong*) في كتابها "محمد: سيرة النبي" (*Muhammad A biography of The Prophet*): "لدينا في الغرب تاريخ طويل من الحقد والعداء تجاه الإسلام، ولكن هذه الكراهية ما زالت تزدهر وتكبر على جانبي المحيط الأطلسي، ولا شيء يمنع الناس من مهاجمة هذا الدين حتى وإن كانوا لا يعلمون عنه شيئاً"

وتقول آرمسترونغ والتي كانت راهبة في دير لأكثر من عشر سنوات إنها وحتى سنوات قليلة، كانت جاهلة تماماً بهذا الدين الإسلامي. وفي عام 1984، وأثناء تصوير فيلم عن الصوفية في الإسلام، ذهلت كارين *Karen* بالتسامح الذي يحمله الإسلام تجاه أتباع غيره من الديانات مما أثار في نفسها انطباعات رائعة. "كان شيئاً لم ألمسه في المسيحية مطلقاً طيلة حياتي! لقد غير ذلك كل ما كنت أؤمن به من مسلمات حول هذا الدين وأريد أن أتعلم المزيد عنه." إن الفضل في كل مراجع هذا الفصل تعود إلى الأعمال الكثيرة والكتب التي ألفتها كارين آرمستروونغ (*Karen Armstrong*) حول الديانات والإسلام.

الإسلام:

الإسلام هو كلمة عربية "تعني الخضوع" أو "الاستسلام". "والمسلم هو الإنسان، أكان رجلا أم امرأة، الذي يخضع كينونته كاملة لربه – أي الله – ويطيع أوامره التي تنص على أن يعامل الناس بعضهم بعضا بالعدل والمساواة والحب.... لذا كانت العدالة الاجتماعية هي الفضيلة الأسمى للاسلام. وكان أول ما فرض على المسلمين هو أن يبنوا أمة يسودها التعاطف العملي الفعلي من خلال التوزيع العادل للثروة. وكان ذلك أكثر أهمية بكثير من أي طقوس".

ويقول مؤلفو "ما هو الإسلام؟" من صحيفة الأوبزيرفر *Observer*:" إن كلمة الإسلام بالعربية تعني حرفياً "الخضوع" أو "الإذعان" ... إنه ذلك الإنكار والرفض الواضح للنزعة الفردية، وهو متطلب أساسي للخضوع للسلطة الإلهية في كل تفاصيل الحياة مهما كانت صغيرة، وهذا ما يبدو غريباً جداً على العقلية الغربية." ولا بأس بالفردية في الإسلام طالما أنها لا تتعارض مع الصالح العام للمجتمع.

أراد الله من الناس الذين خلقهم أن يعبدوه (عن طريق الصلاة وغيرها من الشعائر والفروض). ولكن بما أن الله قد خلق الكون وسيّر نواميس الطبيعة فيه، فإنه أراد من الخلق أن يعبدوه أيضاً من خلال بناء مجتمع عادل يرتكز على المساواة والحب. وقد خلق الله نواميس الطبيعة وقوانينها حتى يسير العالم بأسره بشكل متجانس، وأرسى في القرآن الكريم القواعد الاساسية التي يقوم عليها المجتمع العادل، ويريد الله أن يرى التزام عباده وتقيّدهم بهذه القوانين وأن يراقبوا سلوكياتهم بأنفسهم.

وبموازاة ذلك، يوضح الإسلام أن الله قد خلق أيضاً الجنة والأرض، كما وضع كل شيء بميزان، بحيث يؤدي وظيفته بأمن وسلام لملايين السنين، وأراد للإنسان أن يسلك هذا الطريق الآمن بكامل إرادته:

"أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السماوات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه يرجعون" (آل عمران – 83)

الرب:
أي الله عز وجل، وهي الكلمة العربية المرادفة لكلمة *GOD* باللغة الإنجليزية، لذا فالله هو ذات الإله لذي يعبده أتباع الديانات الموحّدة: اليهودية والمسيحية والإسلام.

وكما يعرّف القرآن الكريم، فإن الله عز وجل هو خالق الكون وهو ليس كمثله شيء:
" قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد" (الإخلاص)

تعتبر أسماء الله الحسنى ذات أهمية قصوى لدى المسلمين؛ فهي تعد على السبحة، أو ترتل ترتيلاً، كما يمكن قراءتها كرقية. وهذه الأسماء الحسنى تذكر المسلمين أن الله لا يمكن حصر صفاته "على أنها مثل صفات البشر وأنها لا تقبل التعريفات والشروحات المبسطة":

"فتعالى الله الملك الحق، ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يُقضى إليك وحيه، وقل ربَّ زدني علماً" (طه – 114)
طلب الله عز وجل من الناس أن يتدبروا الخلق ليسبحوا بحمد الله ويمجدوه وأن ينظروا في العالم ليتوصلوا إلى عظمة الله عز وجل ووحدانيته وتفرده:

"إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون" (البقرة – 164)

كان العالم الشهير إسحاق نيوتن (*Isaac Newton*)، الذي اكتشف قوانين الجاذبية، قد تحدث عن الله عز وجل بعد أكثر من 1000 عام من مجيء محمد – صلى الله عليه وسلم – بطريقة تشبه جداً تلك التي نص عليها القرآن الكريم: "... عندما تامل نيوتن في الكون، أدرك واقتنع بأن لديه الأدلة الدافعة على وجود الله. فلماذا لم تقم الجاذبية الموجودة بين الأجرام السماوية بجذبها كلها إلى

بعضها بعضاً لتشكل كتلة كروية ضخمة؟ ذلك لأنها وضعت ونثرت بكل دقة وإحكام في كل أرجاء الفضاء اللامتناهي بمسافات كافية تحول دون وقوع ذلك. وعندما شرح نيوتن ذلك الامر لصديقه ريتشارد بنتلي (*Richard Bentley*)، العميد في كاتدرائية القديس بولس (*Dean of St. Pauls*)، أدرك أن كل ذلك كان سيغدو مستحيلاً لو لم يكن هناك إله حكيم يدبّره." وكتب نيوتن لبنتلي قائلاً: "قد تكون الجاذبية قادرة على تحريك الكواكب، ولكنها أبداً لن تكون قادرة على جعلها تدور في شكل دائري كما تفعل في دورانها حول الشمس بدون هذه القوة المقدسة. لذا، ولغيره من الأسباب، أجدني مضطراً لأن أعزو الإبداع في هذا النظام إلى كينونة مبدعة حكيمة." وخلص نيوتن إلى أن هذه الكينونة المبدعة المقدسة لا بد وأن تكون في غاية القوة.

وفي كتاب "الحواشي العامة" (*General Scholium*)، والذي يحتوي على رسالة نيوتن *Newton* التي تحمل عنوان "مبادئ الفلسفة الطبيعية، 1687"(*The Principles of Natural Philosophy*) استنتج نيوتن كل صفات الله عز وجل من خلال قوته المبدعة. وليس بمقدور المرء إلا أن يلاحظ التشابه الصارخ بين الصفات التي وصفها نيوتن للكينونة المبدعة وبين صفات الله وأسمائه الحسنى التي ذكرها الإسلام. لقد كتب نيوتن: "هذا النظام البديع المحكم من الشمس والكواكب والمذنبات لا يمكنه أن يعمل بهذه البراعة إلاّ بتدبير وسلطان من كينونة مبدعة قوية ... إنها كينونة خالدة ولا متناهية، قديرة وعليمة؛ أي أن أجلها يمتد من خلود إلى خلود؛ ووجودها من اللانهاية إلى اللانهاية؛ هذه الكينونة تحكم كل الأشياء وتعلم كل ما هو كائن وما سوف يكون... إننا نتوصل إلى معرفة هذه الكينونة من خلال تدبيرها الحكيم والمتقن للأشياء في بداياتها وخواتيمها؛ نعجب بهذه الكينونة بسبب إبداعها ولكننا نحبها ونعبدها بسبب سلطانها ولأننا عبيد لها. إن إلها بدون سلطان وحسن إدارة وتدبير هو ليس إلا قدراً وطبيعة، كما أن الضرورات العمياء الغيبية، وهي ذاتها في كل مكان، لن تستطيع أن تخلق أو توجد أشكالاً متنوعة من الخلائق. إن تنوع الخلائق الطبيعية الذي نجده متلائما مع كل زمان ومكان لا يمكن إلا أن يكون نتيجة لمشيئته وتدبير كينونة عظيمة موجودة بالضرورة."

إن صفات الكينونة المقدسة التي أراد نيوتن أن يثبت وجودها هي نفسها صفات (أسماء) الله الموجودة في الإسلام قبل أن يأتي نيوتن إلى الوجود بألف عام. والصفات التي ذكرها نيوتن هي: السلطان، الباقي، القوي، القدير، البصير، يحكم كل الأشياء، أبدع كل شيء. أما بعض الصفات التي يؤمن بها المسلمون كصفات لله عز وجل فهي: الباقي، القوي، المهيمن، القادر، الحكيم، العليم، وهي نفس أوصاف نيوتن لرب العالمين.

نظرة الإسلام لليهودية والمسيحية:

يصر القرآن الكريم بقوة على أنه: "لا إكراه في الدين"، وهو يشير لليهود والمسيحيين على أنهم "أهل الكتاب"، وهم تعايشوا مع المسلمين في الأراضي الإسلامية بشكل متجانس لعقود من الزمان. إن التسامح تجاه الديانات الأخرى هو إحدى فضائل الإسلام المعروفة، حيث تمتعت جماعات تتبع ديانات أخرى بحكم مستقل دينياً في ظل الإسلام. وكتبت الموسوعة البريطانية *Encyclopedia Britanica* قائلة: "لقد حقق الإسلام نجاحاً باهراً في مراحله الأولى. فبعد قرن من وفاة النبي (محمد صلى الله عليه وسلم) عام 632 للميلاد (أي في الجيل الأول من المسلمين)، تمكن المسلمون من السيطرة على مساحات شاسعة من العالم – من إسبانيا مروراً بآسيا الوسطى إلى الهند – وضمها تحت لواء الإمبراطورية الإسلامية العربية الجديدة. ورغم هذه الإنجازات المذهلة، إلا أن الجماعات التي تعتنق أدياناً أخرى تمتعت بحكم ذاتي ديني كامل." 9/912

وأقر إتش جي ويلز (*H.G. Wells*) بأن الإسلام قد مارس كل ما ينادي به فيما يتعلق بالمساواة والعدل. ففي كتابه "حدود التاريخ" ص325، كتب يقول: "لقد أوجدوا (أي المسلمين) مجتمعاً خالياً من القسوة والاضطهاد الاجتماعي اللذين كانا سائدين أكثر مما حصل في أي مجتمع في العالم من قبل." وقد فرض القرآن الكريم هذا التسامح:

"ولا تجادلوا أهل الكتاب إلاّ بالتي هي أحسن إلاّ الذين ظلموا منهم، وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون" (العنكبوت – 46

يدعو الإسلام إلى الحوار، بما فيه الحوار الحضاري والحوار مع العدو يقول الله تعالى في القرآن الكريم:

"أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن" (النحل – 125)

"أدفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كانه ولي حميم" (فصلت – 34

وتقول آرمسترونغ (*Armstrong*) إن الإسلام شدّد على ان "أسس الدين الأولية التي دعا بها الأنبياء والرسل في الماضي لكل البشرية لم تتغير ... أشار القرآن

الكريم باستمرار إلى أن محمداً (عليه الصلاة والسلام) لم يأت ليلغي الديانات القديمة أو ليتعارض مع الأنبياء والرسل الذين خلوا من قبله أو أن يبدأ ويؤسس ديناً جديداً. كانت رسالته هي رسالة إبراهيم نفسها وموسى وداود وسليمان وعيسى المسيح." إلى جانب القرآن، فإن على المسلمين أن يؤمنوا بالزبور الذي أرسل به داود والإنجيل الذي نزل على عيسى.

عكف نيوتن على إعداد رسالة أسماها "الاصول الفلسفية للنظرية المسيحية" (*The Philosophical Origins of Gentile Theory*)، حيث خلص فيها إلى أن النبي نوحاً كان أول من جاء بالدين الأساسي "الذي كان خالياً من الخرافات ويدعو إلى عبادة عقلانية لإله واحد. وفيما بعد، أفسدت الأجيال هذا الدين النقي بصور شتى من المعجزات والأعاجيب." ينظر المسلمون إلى دينهم الإسلامي على أنه دين إبراهيم الذي كان المسلم الأول، أي أول من أسلم لإله واحد.

وقال النبي محمد- عليه الصلاة والسلام- إن الإسلام كان الدين الحنيف الذي اتبعه ابراهيم، والذي فسد من بعده عبر الأجيال، وان الله أرسل رسله موسى وعيسى ومحمد ليذكروا الناس بدين ابراهيم بعدما ضلوا السبيل. لذا، فإن على المسلمين أن يؤمنوا بالرسل الذين أرسلوا إلى اليهود والنصارى (المسيحيين):

"قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم، لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون" (البقرة – 136)

"إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون" (البقرة-62)

الثالوث *Trinity*:
يعتبر القرآن الكريم النبي عيسى عليه السلام على أنه المسيح الذي بعث إلى قومه ليعيدهم إلى دين إبراهيم الحنيف، وليؤكد القرآن على الولادة المعجزة لعيسى من أمه السيدة مريم العذراء وأن الإنجيل الذي نزل عليه كان صحيحاً عند نزوله. أما في شأن الثالوث، فإن القرآن يقول:

"وقالوا اتخذ الرحمن ولدا، لقد جئتم شيئاً إدّا، تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدّا. أن دعوا للرحمن ولدا، وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا" (مريم – 88- 92)

عكف نيوتن في السبعينيات من القرن السادس عشر على دراسة عقيدة الثالوث بكل جدية وتعمق. وكما جاء في كتاب "تاريخ الرّب" (*History of God*) للكاتبة كارين آرمسترونغ، فإن نيوتن قد "توصل إلى استنتاج مفاده أن عقيدة الثالوث كانت لعبة خادعة على الكنيسة قام بها أثاناسيوس (*Athanasius*) من خلال تغريره بها باعتناق الوثنيين للمسيحية. لقد كان آريوس (*Arius*) محقاً: من المؤكد أن عيسى المسيح ليس هو الرب، وأن تلك الفقرات من الكتاب المقدس– العهد الجديد– التي أضيفت {لتثبت} عقيدة الثالوث وحقيقة التجسد كانت زائفة. لقد قام أثاناسيوس (*Athanasius*) ورفاقه بتزويرها، لقد أضافوها إلى لائحة أسفار الكتاب المقدس، وهذا بدوره يروق للخيالات البدائية التي آمنت بها الجماهير."

حقوق الإنسان، قضايا العرق وعالمية الإسلام:

تعتبر المساواة والوحدة ركيزتين أساسيتين للمجتمع الإسلامي والبشرية جمعاء، فالإسلام يخبرنا أننا ولدنا من آدم، وآدم خلق من تراب ومن طين، لقد خلقنا كلنا من نفس واحدة:

"يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء" (النساء – 1)

قال النبي محمد– عليه الصلاة والسلام– في خطبة الوداع: "كلكم إخوة وكلكم سواسية وليس لأحدكم فخر على الآخر، فلا فضل لعربي على أعجمي، ولا فضل لأعجمي على عربي، ولا فضل لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلاّ بالتقوى."

إن رسالة الإسلام موجهة للبشر كافة، فالقرآن لا يخاطب العرب قائلاً، أيها العرب، بل يا أيها الناس:
"وما أرسلناك إلاّ كافة للناس ..." (سبأ –28)

ومع أن الموقع الجغرافي الأول الذي ولد فيه الإسلام كان الجزيرة العربية إلاّ هذه المنطقة سرعان ما أصبحت تغطي، تحت الحكم الإسلامي وفي

أقل من قرن، معظم أجزاء العالم المتحضّر في ذلك الوقت، حتى امتدت من إسبانيا وأوروبا الجنوبية، وشمال وشرق إفريقيا إلى آسيا، كما أنها امتدت من الساحل الشرقي من البحر الأبيض المتوسط إلى الصين! وجدير بالملاحظة أن أول مجلس شورى للنبي محمد-عليه الصلاة والسلام- كان متعدد الجنسيات من حيث أعضائه الذين تكونوا من سلمان (الفارسي)، بلال (الحبشي)، صهيب (الرومي)، ومن بعض العرب وغيرهم. أما قائد الجيش المسلم الذي فتح وغزا اسبانيا فكان بربرياً. أما صلاح الدين الذي استعاد القدس من الصليبيين فكان كردياً، إلى جانب أن العثمانيين، الذين حكموا إحدى أقوى الامبراطوريات الاسلامية في العالم كانوا أتراكاً. وبهذا تكون قوة الإسلام المتمثلة في كونه عالمياً أقوى تأثيراً بكثير من النزعة الوطنية والدول القومية، وكلاهما اختراع غربي.

وطوال فترات التاريخ، وعندما كانت الدولة الإسلامية المركزية تعاني ضعفاً في جانب ما، فإن دولة إسلامية أخرى تكون في طور قيامها. لقد دمّر المغول والتتار الدولة الإسلامية التي سادت في عصرهم. ولكن، وبعد احتلالهم لأراضيها، اعتنقوا الإسلام، وأصبحوا أنصاره ومؤازريه. وقد كتب المؤرخون: "استطاع الإسلام أن يغزو ويُخضع بقوة العقيدة ما لم تستطيع جيوشه أن تغزو."

يعلم المسلمون انهم قد يضعفون ويهنون، وأنه لربما استعبدوا في أي وقت وفي أي زمن. ولكنهم مع ذلك يؤمنون أن الإسلام هو قوة آيديولوجية أبدية عظمى. إن الأخلاقيات العالمية التي يحتويها الإسلام ستؤدي إلى تعايشه مع كل أبناء الجنس البشري بسلام ما دام الآخرون لا يفرضون عليه حرباً ويرى الإسلام أن الدعوة لدينه يجب أن تتحقق بالدعوة الحكيمة سلمياً وليس عن طريق الحرب، حيث أن الحرب مسألة غير مسموح بها إلاّ في حال الدفاع عن النفس:

"أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن..." (النحل – 125).

تقول كارين آرمسترونغ (*Karen Armstrong*): "إن القرآن لا يشجع على الحرب، لكنه يشير إلى وجوب خوض حرب عادلة في سبيل الدفاع عن النفس ولحماية القيم الكريمة والفضائل." وتضيف آرمسترونغ (*Armstrong*): ولكن الإسلام يدين القتل والاعتداء والعنف". ولكن من الصحيح أيضاً أن على

المسلمين أن يقاتلوا حتى يموتوا دفاعاً عن الإسلام. إن الدعوة للدين يجب أن تكون بالطرق السلمية:

"لا إكراه في الدين قد تبيّن الرشد من الغي" (البقرة – 256)

المساواة بين الجنسين:

أرسى الإسلام دعائم المساواة بين الرجل والمرأة خلال الفترة التي امتد فيها عمر النبي-عليه الصلاة والسلام. وكتبت كارين آرمسترونغ (*Karen Armstrong*) تقول: "كانت النساء من بين الأوائل الذين اهتدوا إلى الإسلام، وكان تحررهن وإعتاقهن أمراً في غاية الأهمية بالنسبة للنبي. وقد حرّم القرآن بكل شدة وأد الأطفال الإناث ووبّخ العرب على ماكانوا يشعرون به من خزي وعار عندما تولد لهم أنثى. كما أن الإسلام منح المرأة حقوقها الشرعية في الميراث والطلاق، بينما كانت النساء الغربيات محرومات من ذلك كله حتى القرن التاسع عشر. لقد شجع النبي محمد– عليه الصلاة والسلام– النساء على لعب دور بارز وفعال في شؤون الأمة حيث كن يبدين آراءهن بكل صراحة." وتقول آرمسترونغ: "... ويساوي الإسلام بين الرجال والنساء باعتبارهم شركاء في المسؤولية أمام الله، فكلاهما له الحقوق نفسها وعليه الواجبات نفسها... لقد كان للنساء في الجيل الإسلامي الأول في المدينة المنورة دور كامل وفعال في الحياة العامة، وبعضهن شاركن الرجال في خوض المعارك والغزوات. ولم يبد مطلقاً أن النساء كنّ يعشن في ظل الإسلام كدين مضطهد ومفرق، مع أن الوضع فيما بعد، كما حصل في المسيحية، قد تغير عندما أصبح الرجال يسيطرون على الإيمان ويسخرونه لجعل المجتمع أبوياً."

كانت ييفون ريدلي (*Yvonne Ridley*) أكثر من مرة قد أعلنت في غير مناسبة عمّا حصل معها في أفغانستان. كانت ريدلي (*Ridley*)، الصحافية البريطانية، قد تسللت إلى أفغانستان ممتطية ظهر بغل وهي مغطاة ببرقع كامل من أعلى رأسها إلى أخمص قدميها. وكان أن ألقت قوات طالبان القبض عليها. وقد أعجبت ريدلي (*Ridley*) بالطريقة التي عوملت بها، رغم أنها قامت بشتم قادة طالبان وهاجمتهم وأساءت إليهم بينما هم لا ينادونها إلاّ "يا أخت" كما يخاطب المسلمون عادة النساء من غير ذوي القرابة. وقبل إطلاق سراحها، زارها أحد أئمة طالبان وسألها إن كانت تود أن تتعرف أكثر على الإسلام، فوعدته بانها ستعكف على دراسته فور إطلاق سراحها. وفي مقابلة لها مع مجلة نيوزويك *Newsweek* في 2002/8/26، قالت ريدلي (*Ridley*): "ما بدأته كدراسة أكاديمية تحول الآن إلى شيء أكثر روحانية، لقد أعجبت جداً بما توصلت إليه." ووفقاً لمجلة نيوزويك: "فإنها أعلنت مؤخراً أن لديها نيةّ لاعتناق

الإسلام" بعد ما تعلمته وعرفته عنه جرّاء دراستها له. وكان من بين الأسباب التي جعلتها تفقد الثقة والإيمان بدينها هو "عندما كان الحصار قائماً حول كنيسة المهد التي كان الإسرائيليون يمطرونها بوابل من القذائف والرصاص، وهي أكثر الاماكن قدسية في الديانة المسيحية، لم يتحرك أي من قادة الكنائس في هذا البلد ليدين ما كان يحدث." ولدى سؤالها عن الحوار الذي دار بينها وبين قادة طالبان الذين أسروها وعمّا إذا كانت قد تحدثت معهم عن الإسلام قالت ريدلي(*Ridley*): "أتمنى لو كنت اعلم آنذاك ما أعلمه الآن، لأنني كنت سأغدو أكثر ثقة بنفسي وأنا أطرح قضية الإسلام وأسألهم عمّا كانوا يظنون أنفسهم فاعلين بنسائهم..."

أعلى الإسلام من مكانة النساء الاجتماعية وأكّد على إنسانيتها قبل أن يفعل الغرب ذلك بكثير. إن إساءة معاملة النساء أمر يخالف القواعد الإسلامية حتى وإن حصل ذلك في بعض الدول الإسلامية، فذلك لا يتوافق مع القيم الإسلامية.

<u>الإسلام والعلم:</u>

برغم العديد من الآيات القرآنية إلا أن أياً منها لم يتعارض قط مع أي اكتشاف علمي. وبعد أن انتهى الدكتور موريس بيوكيل (*Maurice Bucaille*) من دراسته لتلك الآيات القرآنية التي تتحدث عن الأمور العلمية قال في خلاصة دراسته: "بناء على المستوى المعرفي والعلمي الذي كان سائداً في أيام محمد، فإن من غير المعقول أن تكون الآيات القرآنية المتعلقة بالعلم صنيعة إنسان. وعلاوة على ذلك، فإن كل تلك الآيات صادقة وحقيقية وواقعية، ليس فقط لأن القرآن منزل من عند الله. إن هذه الحقيقة تمنح القرآن مكانة سامية مميزة نظراً للمصداقية العلمية هذه، صحتها ومصداقيتها، وهي إلى اليوم تعتبر إعجازاً يقف في وجه تفسيرها بلغة البشر."

إن الإسلام لا يتعارض مطلقاً مع العلم، وما قام به نيوتن من بحث في الكون للوصول إلى دلائل وجود الله هو شهادة على مصاقية القرآن الذي يقول:

"سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبيّن لهم أنه الحق" (فصلت – 53)

إن القرآن يذكر ويشدّد على الحاجة للتبصر والتأمل في الكون، وهو ما مكّن المسلمين لاحقاً من بناء قاعدة راسخة من العلوم الطبيعية، والتي لم ينظر إليها أي دين آخر على أنها خطر محدّق مثلما فعلت المسيحية:

"وقل ربّ زدني علماً" (طه –114)

يقول النبي محمد– عليه الصلاة والسلام- :"اطلبوا العلم ولو في الصين". وكان ذلك في الأيام التي كان السفر فيها فقط على ظهور الإبل، وفي أحسن الأحوال، على ظهور الخيل. ولكن المسلمين مروا بأوقات أصبحوا فيها متخلفين عن ركب العلم، وبخاصة في القرون القليلة الماضية. ويدرك المسلمون أن هذا التخلف ليس بسبب اتباعهم للإسلام، ولكنهم تخلفوا وتفككت مجتمعاتهم بسبب ابتعادهم عن الإسلام وعدم التزامهم أوامره ونواهيه وتوقفهم عن البحث في حقيقة النفس والكون.

الإسلام والسياسة:

"لا يمكن الوصول إلى فكرة الخلاص والنجاة في الإسلام إلاّ من خلال "تحقيق المجتمع الذي ينفذ إرادة الله وأوامره فيما يتعلق بالجنس البشري. ولم يؤد ذلك فقط إلى نجاة المسلمين من الجحيم السياسي والاجتماعي الذي كان سائداً، بل إنه أيضاً منحهم البيئة التي سهلت عليهم أمر الخضوع الكلي لله عز وجل، وهذا هو فقط ما يرضي المسلمين ويلبي احتياجاتهم." وتضيف آرمسترونغ إنه من المنظور القرآني: "فإن الحياة بأكملها كانت مقدسة وينبغي حصرها في إله واحد. كان التوحيد هو الغاية، أي تكامل عناصر الحياة في مجتمع موحّد يدرك القوانين التي وضعها الإله الواحد، وهو الله". لذا فإن محاولات نائب وزير الدفاع الأميركي وولفويتز (*Wolfowitz*)، وأتاتورك، ومحمد رضا بهلوي، وأيوب خالد لجعل الإسلام محصوراً في تأدية شعائره وفرض ذلك من خلال برامجهم ونظمهم العلمانية المناهضة للإسلام، كلها ستبوء بالفشل الذريع.

أما مكان العبادة للمسلمين فيمكن أن يكون في أي مكان. ومع ذلك، فإن المسجد (أي مكان السجود) هو المكان المخصص للصلاة. وقد كانت الأمة الإسلامية تناقش في المسجد كل شؤونها السياسية والدينية والاجتماعية والعسكرية. لذلك، فبالإمكان فصل الكنيسة المسيحية عن القضايا الدنيوية نظراً لانها محصورة بغرض العبادة والتنسّك، أما المسجد فهو ليس مجرد مكان للصلاة، بل هو المكان الذي يجتمع فيه المسلمون ليصلوا ويتناقشوا في الأحداث والقضايا الاجتماعية والعسكرية والسياسية. "هذا ما جعل المسيحيين يعتبرون السياسة أمراً خاصاً؛ بينما كانت بالنسبة للمسلمين الميدان الذي تعرّفوا فيه على

الله، وهو ما أدى إلى أن يلعب الدين دوره بكل فاعلية في أنحاء الدنيا." ولضمان تحقيق إرادة الله المتمثلة بالعدل والحب والمساواة، فإن علينا أن نطور أسلوب الحكم الإسلامي ومؤسساته بحيث يطبق شرع الله، حتى نتمكن من تنفيذ مبادئ المجتمع العادل وتطبيقها. لقد قرّر "مؤمركو الإسلام"، نيابة عن المسلمين، أسس الإسلام الجيد الذي يتوجب على المسلمين الاقتداء به حتى وإن لم يكن ذلك إسلاماً قط. وهؤلاء ليس لهم دين سوى قيم وول ستريت والمبادئ المادية البغيضة، وهم يطلبون من الجميع أن يتبعوا خطاهم، فإما أن تكون معهم أو أن تكون ضدهم. وبذلك، فإن بوسع المرء أن يفعل ما يشاء داخل الكنيسة، أو داخل المسجد طالما أن ما يفعله يتوافق مع مثل وأخلاقيات وول ستريت.

أركان الإسلام الخمس:

- **الشهادتان:** شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

- **الصلاة:** وهي تؤدى خمس مرات يومياً: في الفجر وعند الظهر، ثم العصر، وعند المغرب وأخيراً العشاء. ويفضل أن تكون الصلاة في جماعة، أي في المسجد كلما أمكن ذلك، لكنها ليست إجبارية إلا في صلاة الجمعة، والتي يفترض أن يجتمع فيها المسلمون مع قادتهم للتباحث في شؤونهم السياسية والاجتماعية والعسكرية والدينية، وذلك من خلال خطبة الجمعة التي تسبق الصلاة. ويتجه المسلمون في صلاتهم إلى الكعبة المشرفة في مكة المكرمة أينما كانوا يصلون.

- **الزكاة:** وهي مبلغ سنوي يدفعه المسلمون الذين تجمّعت لديهم بعض الأموال. ويجب أن يدفع المسلمون الذين يعيشون في مستوى جيد فوق خط الفقر هذه الزكاة ليس بصفتها إحساناً، بل لأنها فريضة عليهم، وهي حق معلوم للفقراء. وتبلغ الزكاة 2.5% من إجمالي ثروة الفرد تدفع سنوياً للفقراء.

في الإسلام، وعلى عكس ما يشتهي عرابو وول ستريت، فإن المال هو مال الله وأما من يملكونه فهم مستخلفون فيه، فالمال هبة من الله ويجب على من منحت لهم هذه الهبة أن يدفعوا زكاة أموالهم عرفاناً بهذه الهبة الإلهية. ويقول النبي عليه الصلاة والسلام إن ما يحتاجه الفرد حقاً هو قوت يومه وكسوته، أما التصرف الأمثل بالمال فهو إنفاقه على الفقراء والمحتاجين. وما يتبقى من مال بحوزة المرء فهو وكيل عليه، لأنه لله وعليه أن يستخدمه بشكل منتج. ولا يحل

للمرء أن يكنز الذهب والفضة أو أن يستخدم المال لغرض جني المزيد من المال. وفي أحد الأحاديث النبوية الشريفة يقول محمد صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من نام وهو شبعان وجاره جائع وهو يعلم.

- **الصوم**: ينبغي على كل مسلم عاقل بالغ أن يصوم شهر رمضان كاملاً. ويكون الصيام من الفجر وحتى غروب الشمس (الغسق) حيث يمتنع المسلمون طوال هذه الفترة عن الأكل والشرب والتدخين والجماع. أما الغرض من الصيام، فهو إظهار الطاعة لله والامتثال لأوامره وضبط النفس عن الشهوات وتجاوز اللذات.

- **الحج**: فرض على المسلمين زيارة بيت الله الحرام في مكة المكرمة، في وقت محدود من العام مرة واحدة إذا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. وقد كان الحج قديماً يعد اجتماعاً سنوياً ضخماً لكل المسلمين من شتى أرجاء المعمورة!

تلك كانت أركان الإسلام الخمس، ولكن بناء مجتمع عادل متساو يبقى جزءاً من روحانية القرآن. وتكون عبادة الله في الإسلام من خلال القيام بالواجبات المفروضة بكل إخلاص لوجه الله تعالى، أو عن طريق المساهمة في بناء المجتمع العادل الذي يخلو من أي تفاوت جائر في الثروات، بحيث تكون الحاجات الأساسية مكفولة للجميع من خلال الدولة المسلمة والمجتمع المسلم.

ووفقاً لكتاب واحد الدين خان "الإسلام والسلام" (*Islam And Peace*) فإن "الإنسان المثالي حسب القرآن، هو الذي يخوض تجارب الحياة دون أن يفقد تكامله واستقامته، ولا يتزعزع أمنه النفسي مهما كانت الظروف. وبصرف النظر عن أية أسباب قاهرة، فإن بمقدور المرء أن يحافظ على توازنه الطبيعي، فلا يصاب بالكبرياء إذا ما حالفه النجاح، ولا يسعى إلى الثأر غضباً إذا امتلك القدرة عليه، بل يجب أن يظل صافي النفس هادئ البال مهما حدث. وهذا ما يسميه القرآن "النفس المطمئنة"، وهذه النفس فقط، حسب القرآن، هي التي تستطيع تحقيق أسمى المراتب الروحية".

- **الاقتصاد**:
إن هناك العديد من الاختلافات الجوهرية بين الإسلام ونظامه الاقتصادي كمنهج حياة وبين الرأسمالية.

أ) **الغاية:** إن القيم والأخلاقيات التي يتصف بها أي نظام هي التي تحدد الغاية الاقتصادية الأساسية من نظامه الاقتصادي ونظمه وقوانينه. وفي الرأسمالية، فإن الغاية من النشاط الاقتصادي هي النمو. والنمو هو الهدف دون ربطه بأية أخلاقيات. لذلك فإن الاقتصاد الرأسمالي ليس له أخلاق كما ذكر ليستر ثورو (*Lester C. Thurrow*) البروفيسور في جامعة *MIT*. ومن المفترض في الرأسمالية أن تتحقق السعادة من خلال الاستهلاكية وإطلاق الشهوات وحيازة البضائع واستهلاكها، أما المال فهو المعيار النهائي للنجاح. أما محور النظام الاقتصادي الاسلامي فهو مبني على العدل والمساواة، حيث لا يعتبر المال غاية، وإنما وسيلة فقط. ولا يؤدي امتلاك البضائع والسلع المادية إلى السعادة بأي حال من الأحوال. أما رأس المال فهو جزء من معادلة الإنتاج، ولكنه ليس أبداً الجزء الرئيس.

ب) **المال:** لا يمكن استخدام المال لأجل جني المال فقط لا غير، فالمال ليس سوى أداة من أدوات الاقتصاد المنتج. ويسمح الإسلام بالملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، أما استخدام المال للمضاربة فهو ليس مسموحاً البتة. ولو كان الاقتصاد المالي للنظام المعلوماتي الرأسمالي ليس إلاّ كازينو للمضاربة فهو إذن قمار، وهو محرم قطعاً في الإسلام.

ت) **الربا:** وهو محرم تحريماً باتاً في الإسلام لأن المال فيه يستخدم ويوظّف لجني المزيد من المال، كما أنه لا يدخل مباشرة في الاقتصاد المنتج ولا بد لأصحاب رأس المال أن يشتركوا في المخاطر كشركاء حقيقيين في الاقتصاد المنتج.
لقد اشتركت معظم الأديان بتحريم الربا، واعتبرته إثما وخطيئة كما هو منصوص في سفر التكوين. لقد حرّم الإسلام الربا وكنز الذهب والفضة لأي سبب كان وحرّم حجبهما عن وسائل الإنتاج. فحتى العصور الوسطى، كانت الكنيسة الكاثوليكية في معظم أرجاء أوروبا تعظ الناس وتعلمهم أن الفائدة (مهما كانت معدلاتها) هي خطيئة وإثم بحق الله. وخلال عصر الثورة الصناعية، خمدت وجهة النظر تلك حيال الربا والفائدة ولكن الربا أصبح مميزاً عن معدلات الفائدة ومختلفاً عنها ذلك أنه في شكله الأول كان محظوراً في الولايات المتحدة. وأصبح تعريف الربا بعد تعديله في نهاية المطاف على النحو التالي: الربا هو الإقراض بمعدلات فائدة مرتفعة للغاية. وأصبح مقبولاً أن يكافأ رأس المال بشكل عادل، ولكن بات من المقبول أيضاً عدم السماح

بوضع شروط تضمن عجز المقترض عن السداد. يقول جون مينارد كينز (*John Minard Keynes*) في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال"(*The General Theory of Employment, Interest and Money*) أن "الجشع والربا والاحتراس يجب أن يكونوا آلهتنا... لأنهم وحدهم سيقودوننا إلى... الفجر القادم." وبذلك، يعلن اقتصاديو القرن العشرين، رسمياً بأن المال، بل وحتى الربا، لم يعودا يشكلان خطيئة في حق الله، بل إنهما أصبحا هما الرب نفسه! وحتى بعد أن تعرّضت عقيدة كينز (*Keynes*) للهجوم، فإن أرباب المال الذين تلوه حملوا الراية من بعده وبدأوا من حيث انتهى. وفي عام 1980، وفي بداية عهد إلغاء القوانين والتشريعيات، أقر الكونغرس الأميركي الربا إلى جانب الموافقة على إلغاء الكثير من التشريعيات التي كانت تطبق من قبل. ونتيجة لذلك، فقد ألغي السقف الأعلى الذي كان محدداً للفائدة من قبل الحكومات المحلية وحكومات الولايات نظير رهن العقارات. وأصبح الربا، مثل الجنس، مسألة شخصية بين المتعاملين بها من البالغين ولا يجوز للحكومة أن تتدخل بينهم نظراً لأن لا علاقة لها بالأمر.

ث) الصالح العام: لا بد أن تكون كل المرافق التي تخدم عامة الشعب مملوكة للدولة. فقد قال النبي إن مصادر " الماء والكلأ والنار" هي مال للشعب. ويجب أن تقوم الحكومة من خلال بيت المال بضمان تلبية احتياجات المواطنين الرئيسية لتضمن أن تلك الاحتياجات قد أصبحت مؤمنة للجميع.

ج) الثروة: لا بد من دفع ضريبة عن ثروة كل مواطن مقدارها 2.5% من إجمالي الثروة تدفع سنوياً فالمال هو مال الله، وهو خلقه ووهبه لعباده الذين يفترض بهم أن يستغلوه بشكل صحيح. ففي نهاية الأمر، ليس بمقدور المرء أن يأخذ ماله معه عندما يموت، ولذا فإن مال الله يبقى على أرض الله.

خلال فترة الاستعمار الغربي وبعد عمليات إزالة الاستعمار الذي حلت محله أنظمة دربتها وأعانتها القوى الغربية لتتولى مقاليد الحكم والسلطة بعد زوال الاستعمار نيابة عنها، لم يعد للمنظور الاقتصادي الاسلامي الذي تحدثنا عنه سالفاً أي وجود يذكر. وفي بعض الحالات، يمكن أن نجد الشكل مستخدماً، ولكن ليس المضمون. ويأمل المسلمون بعد أن ثابوا إلى رشدهم وعادوا إلى دينهم أن ينعموا بالعدل والمساواة في المجتمع الاسلامي. وكما هو الحال في

الدول الرأسمالية، وربما بسبب هذه الدول، أصبحت الدول الاسلامية في أيامنا هذه تشهد تفاوتاً صارخاً في الثروات في مجتمعاتها التي انقرضت منها المساواة والعدل كما كان الحال تماماً أيام الاستعمار الغربي السابق، وفي بعض الحالات فإن الوضع في الدولى الاسلامية بات أسوأ مما كان عليه أيام الاستعمار.

اقتنع المسلمون تماماً بأن عرّابي وول ستريت وحلفاءهم في واشنطن يرون في المثل والمبادئ الاسلامية المذكورة سابقاً تحدياً وتهديداً أكثر خطورة مما كانت تشكله الشيوعية، والمسلمون مقتنعون أيضاً أن ذلك هو السبب وراء الحملة الصليبية الجديدة ضد الإسلام التي غلفت بطابع محاربة الإرهاب.

نأمل أن يكون هذا الفصل قد أوضح أن الإسلام دين محبة وعدل تماماً كسائر الأديان. إن الذين يدّعون أن الإسلام دين شرير هم شريرون أنفسهم. ولا تخفى على أحد حملة الكراهية التي تشنها الصهيونية المسيحية والمبشرون من على شاشات التلفزة في الولايات المتحدة. كما لا يخفى على أحد أن هذه الحملة بعيدة كل البعد عن المبادئ المسيحية الحقة. إن أولئك الذين يقودون حملة الكراهية هذه يلقون مواعظهم من إنجيل وول ستريت وكتابها المقدس، وليس من إنجيل عيسى المسيح، إنجيل المحبة.

لقد تحدث الدكتور محمود محمد عمارة، عضو مجمع الأبحاث الاسلامية في جامعة الأزهر في القاهرة، عندما كان في ندوة عقدت في أبو ظبي عام 2002 عن تفسير الإسلام ومنظوره لوحدة الأديان حيث قال: "مع أن الأديان تختلف في تشريعاتها وعاداتها، إلا أن الميثاق الأخلاقي الذي تنبثق منه كلها هو الميثاق ذاته. إن هذا الميثاق ينص على أنه من واجب أتباع الديانات المختلفة أن يتحدوا حول تلك المواثيق ويخلصوا لها مثل الصدق، الأمانة، المحبة، والتسامح... وبذلك فإن عدو كل الأديان هو أيضاً العدو نفسه... إن أفق التعايش بين الأديان مفتوح أمامنا على مصراعيه. المسيحية هي دين محبة. ومن لا يحب الناس، لا يعترف بالله، لأن الله محبة والمحبة هي أساس كل الأديان."

في عام 1998، أبرزت مجلة فوربس (*Forbes*) المنظور الذي يتبناه رئيس شركة نابيسكو (*Nabisco*)، بيكمور (*Bickmore*)، ذلك المنظور الذي يتمحور حول "العالم الواحد" والذي يقول فيه "إن العرب والأميركيين واللاتينيين والأسكندنافيين" سوف يستخدمون كلهم وبحماس كبير المنتج نفسه. سواء أكان مشروباً غازياً، أم بسكويتاً أم معجون أسنان. ولترويج الاستهلاك، فإن التسويق العالمي يجب أن يعمل على إيجاد الحاجة إلى منتجات في مختلف الأقطار. وهذا الأمر لا يتوقف عند المنتجات فحسب، بل يمتد ليشمل أسلوباً

للحياة يجب تسويقه، أي إحداث تغييرات اجتماعية لتلائم أساليب ومناهج الحياة الجديدة". ولا يتسنى هذا إلاّ عن طريق تحويل المجتمعات إلى ثقافة ذات قيم ومبادئ عالمية. إن المسلمين والانبعاث الاسلامي الجديد يعملان على تعزيز القيم الاسلامية التي تختلف تماماً مع قيم مادية وول ستريت وعرابيها، ولكنها أبداً لا تختلف مع القيم المسيحية.

إن القيم الإسلامية تقف حجر عثرة أمام عرّابي وول ستريت وتعوق عولمتهم ورأسماليتهم، ولذا فقد أصبح الاسلام هو العدو الآن. ولربما كان الإرهاب وأسامة بن لادن ... إلخ رموزاً استعارها كاتبوا النصوص الحربية الغربية من هوليوود *Hollywood* ليروّجوا بها لحربهم الشريرة الخبيثة ضد حضارة أخرى.

وماذا بعد؟

في الحادي عشر من سبتمبر 2001، تعرض مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن دي. سي إلى هجمات أدت إلى مقتل حوالي ثلاثة آلاف من الأبرياء الذين سقطوا ضحايا لهذا الهجوم. وبعد مضي دقائق قليلة على تلك الهجمات، بدأت وسائل الإعلام حملتها المنظمة ضد الإسلام والمسلمين حيث أعلن فرانكلين جراهام (*Franklin Graham*) وزمرته المتعصبة أن الإسلام "دين شرير" بينما أعلن الرئيس جورج دبليو بوش *George W. Bush* في الأسبوع نفسه عن شن حربه ضد الشر. وقال بوش إن تلك الحرب التي سيشنها هي حرب صليبية، ولكن مستشاريه لشؤون العلاقات العامة أخبروه أن هذه العبارة ستجعل الأمر أصعب بعض الشيء على الدول الإسلامية المتعاونة مع أميركا. كانت الدول المشمولة في لائحة الشر التي أعدها بوش مسلمة في معظمها، كما شملت أيضاً بعض المنظمات الاجتماعية التي كانت تقوم بأعمال الإغاثة للمدنيين الفلسطينيين، الذين يسقطون ضحايا للاحتلال الإسرائيلي وجيشه، والذين دمرت بيوتهم بعد قصفها بطائرات إف-16 (*F16*)، وطائرات الأباتشي أميركية الصنع، التي منحتها أميركا لإسرائيل كجزء من معونتها السنوية لها، والتي تقدر بنحو 3 مليارات دولار، وهذه المنحة مستمرة سنوياً منذ العقود الكثيرة الماضية.

كما تعرّض الإسلام لهجمة شرسة على صفحات الجرائد الأميركية البارزة، مثل نيويورك تايمز *New York Times* والواشنطن بوست *Washington Post*. وأقر كتاب الأعمدة أن المشكلة التي يواجهها العالم تكمن في "الإسلام الراديكالي" (*Radical Islam*)، كما يسمونه في بعض الأحيان، أو "بالإسلاميين" (*Islamists*)، كما تحلو لهم تسميتهم في أحيان أخرى. لقد صورت وسائل الإعلام الإسلام على أنه "دين عنيف". وبات المواطن الأميركي العادي المشغول بتحصيل قوت يومه، على يقين تام من أن الإسلام والإرهاب هما وجهان لعملة واحدة. وكانت شبكة الأخبار بالكوابل *CNN* وغيرها من المؤسسات الإعلامية الأميركية قد كشفت النقاب عن شن هذه الحرب قبل أن يقرها الكونغرس الأميركي نفسه. ومن خلال توفر المصادر التمويلية اللامتناهية (المال)، واستطلاعات الرأي العام والدراسات الموجهة ووضع البرامج التي يقصد بها التأثير على فئة بعينها (التسويق)، والاستخدام البارع لأجهزة وقنوات التلفزة وغيرها من المحطات الإعلامية (الإعلام)، من خلال ذلك كله تم خلق صورة جديدة للإسلام مفادها أن الإسلام هو العدو الجديد.

وأعلن الرئيس الأميركي جورج دبليو. بوش أن العالم بات الآن منقسماً إلى قسمين: الخير والشر؛ المؤمنين والكفار. أما المؤمنون فهم الذين يتقبلون نظام وول ستريت برمته، ويعتقدون بقيمه التي غُلّفت زوراً بالعلم الأميركي. وأما الكفار، فهم الذين يرفضون تلك القيم والمبادئ. وينبغي على كافة الدول الآن أن تحدد موقعها من الإعراب؛ فإما أن تقف إلى جانب الحرب التي سيشنها أصحاب وول ستريت باسم الولايات المتحدة أو أن تقف ضدها.

أما تلك الدول التي ترفض القيم الأميركية والغربية فهي دول شريرة ولا شك! إن التعددية التي ينادي بها بوش والتي تتبناها الديمقراطية الأميركية تتلخص في الشعار التالي: إما أن تكون معي أو أن تكون معي! وما من شيء أدل من ذلك الشعار على ازدواجية المعايير والنفاق التي يتسم بها هذا النظام وأعضاؤه البيروقراطيون. وبعد ذلك، أعلن بوش الحرب ضد الإرهاب، وهو ما لم يوضع له تعريف محدد وواضح حتى هذه اللحظة؛ أو لربما عُرّف بين فينة وأخرى بما يتلاءم مع مصالح مالكي النظام العالمي الجديد. يالها من حرب غريبة لا مثيل لها! لقد كانت حرباً ضد "الآخر" لأنه "الآخر".

قبل عشر سنوات من إعلان جورج دبليو. بوش حملته الصليبية الجديدة ضد الإسلام، كما يعتقد كثير من المسلمين كتبت كارين آرمسترونغ (*Karen Armstrong*) تقول: "يبدو الآن أن الحرب الباردة مع الإسلام ستحل محل الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي. فالعالم الإسلامي الآن أصبح يربط الإمبريالية الغربية الاستعمارية... بالصليبيين، وهم ليسوا على خطأ في ذلك. فعندما وصل الجنرال اللنبي (*General Allenby*) إلى القدس عام 1917، أعلن أن الحروب الصليبية قد اكتملت عندئذٍ. وعندما وصل الفرنسيون إلى دمشق تقدم قائدهم نحو قبر صلاح الدين الأيوبي في المسجد الكبير وصرخ أمامه قائلاً: "لقد عدنا يا صلاح الدين".

أعلن الأمين العام لحلف الناتو *NATO* عام 1995 أن الإسلام السياسي كان "في أقل التقديرات على الدرجة نفسها من الخطورة التي شكلتها الشيوعية" ضد الغرب. ووفقاً لرواية صامويل هنتنغتون (*Samuel Huntington*)، فإن أحد أبرز الأعضاء في إدارة الرئيس كلينتون كان قد أشار إلى الإسلام على أنه الخصم العالمي للغرب. وكتب هنتنغتون أيضاً أنه "خلال الخمسة عشر عاماً التي فصلت ما بين عامي 1980 و 1995، ووفقاً لوزارة الدفاع الأميركية، فإن الولايات المتحدة قد أشركت نفسها في سبعة عشر حرباً أو عملية عسكرية في الشرق الأوسط كانت كلها موجهة ضد المسلمين. ولم يشهد التاريخ العسكري

للولايات المتحدة زخماً عسكرياً ضد أي شعب أو حضارة في العالم كالذي شهده ضد المسلمين."

وفور وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أعلنت الحكومة الأميركية أن رجلاً يعيش في كهف في الجانب الآخر من العالم هو المسؤول عن تلك الهجمات وأن هذا الرجل الخارق قد تفوق في ذكائه وسطوته على كل الوكالات الاستخباراتية الأميركية على اختلاف أنواعها. كان هذا الرجل الخارق المزعوم هو أسامة بن لادن، وهو ملياردير ولد في المملكة العربية السعودية. وكانت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية *CIA* قد أغوت هذا الرجل الخارق بالجهاد لتحرير أرض إسلامية من قوات الظلم الشيوعية في الاتحاد السوفييتي الملحد. وتعاون ابن لادن مع *CIA* ولكن ليس لأية أغراض مادية أو دنيوية، وإنما لقناعته التامة بوجوب تحرير أرض مسلمة، من براثن الظلم والغزو الأجنبي.

ومع ذلك، فقد كانت وكالة *CIA* وكامل فئات المجتمع الاستخباراتي الأميركي على دراية فائقة وتامة بالملف النفسي لهذا الرجل، ومصادر تمويله وقدراته التنظيمية وكل شيء آخر متعلق به. وكانت القاعدة تقوم بعملياتها بالتعاون مع وكالة المخابرات الباكستانية بكافة قطاعاتها، والتي تقيم بدورها صلات تنظيمية وثيقة مع وكالة ال*CIA*. وعلاوة على ذلك، فإن تنظيم بن لادن كان خاضعاً للمراقبة المباشرة للاستخبارات المركزية الأميركية بدليل صدور أمر تنفيذي بمراقبة بن لادن وتنظيم القاعدة الذي يتزعمه، يعود تاريخه إلى أيام إدارة الرئيس كلينتون.

وبعد أن زعمت الولايات المتحدة أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر، رغم تعقيدها وتنظيمها العالي وعملياتها ذات المستوى التقني الرفيع، قد أديرت بالكامل بنظام تحكم عن بعد، ومن بلد لا توجد فيه أية هواتف خليوية نقالة أو بنية اتصالات تحتية معاصرة، فقد أبدى الكثير من الرموز العالمية ذات الخبرة شكوكها حيال ذلك. وطالبت بالمزيد من الأدلة القاطعة المقنعة.

وقد يكون أسامة بن لادن قد شارك في عملية الحادي عشر من سبتمبر دون أن يعلم أنه وجماعته كانوا أداة مسخرة بيد منظمة (أو منظمات) استخباراتية فائقة القوة كان يهمها جداً وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وعلى الأقل، فإن مثل هذه المنظمة (أو المنظمات) قد أخفت المعلومات الاستخباراتية التي توفرت حول خطة الهجوم. ولم يتم تقديم أي دليل مادي ملموس قبل أن تقود الولايات المتحدة العالم في حربها التي شنتها ضد دولة

كانت تعيش في ما يشبه القرون الوسطى. لقد كانت أفغانستان وغيرها كثير، أرضية لتجربة الأسلحة الجديدة، تماماً كما كانت المدن اليابانية حقلاً لإختبار القنابل الذرية الأميركية الجديدة، وذلك حتى بعد أن كان إعلان اليابان استسلامها أمراً مفروغاً منه.

لقد ذكر الرئيس المصري حسني مبارك، وهو طيار خبير في حديث لشبكة *CNN* أنه كطيار محترف، على ثقة تامة من أن أولئك الذين قادوا الطائرات التي أوقعت هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانوا على دراية تامة بالمنطقة كلها، كما أنهم كطيارين ذوي خبرة فائقة. ولا يمكن لهؤلاء أن يكونوا مجرد متدربين تخرجوا لتوهم من معاهد الطيران وهم يحملون بأيديهم دليل الإرشاد لاستخدام الطائرات في مثل تلك الهجمات! وفي سياق آخر، ذكر قائد سابق في سلاح الجو الإسرائيلي للقناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، أنه يعتقد من "وجهة نظره المحترفة، أن أولئك الطيارين لا بد وأنهم كانوا أميركيين، وليسوا أجانب، وهذا يتضح لنا إذا نظرنا إلى أسلوبهم التقني". وتزايدت مثل هذه الآراء الصادرة عن الخبراء في كل من روسيا إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وغيرها الكثير من دول العالم. ومؤخراً ذكرت وسائل الإعلام أن خطة الهجوم على أفغانستان كانت موضوعة على طاولة الرئيس بوش لتوقيعها قبل يومين اثنين فقط من هجمات الحادي عشر من سبتمبر. كما ذكرت الوسائل الإعلامية ذاتها، أنه وفي 2001/8/17، اعتقل مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI* المدعو زكريا الموسوي والذي كان قد أخبرهم بنيته "على التحليق بشيء ما ثم الارتطام به في مركز التجارة العالمي"، وذلك في رواية لمجلة تايم *TIME*. وإلى جانب ذلك، اتضح فيما بعد أن الرئيس بوش كان قد أطلع وهو في مزرعته في تكساس يوم الثاني من أغسطس 2001 على احتمال وقوع هجمات باستخدام طائرات مختطفة. ولكن هل كان أسامة بن لادن متورطاً باحداث الحادي عشر من سبتمبر؟ ربما. وهل كان بالإمكان ردعه وإيقافه؟ بالتأكيد نعم. ولكن لِمَ لمْ يتم إيقافه؟ إن الجواب الشافي على ذلك هو أن هناك منظمة (أو منظمات) من مصلحتها دفع الولايات المتحدة إلى الحرب... لإنقاذ الاقتصاد ... وشن حملة شعواء ضد الإسلام والمسلمين؛ "الخصم الجديد للغرب".

وقال ويليام كيسي (*William Casey*)، مدير الاستخبارات المركزية *CIA* أيام إدارة الرئيس ريغان (*Reagan*)، إن المخابرات تشبه لوحة فسيفساء. فلو نظرت إلى قطعة واحدة منفردة في هذه اللوحة، فإنها قد لا تعني لك سوى الشيء البسيط. أما لو وضعت كل القطع مع بعضها بعضاً، فإنك ستحصل على

■ ومـــاذا بعـــــد؟

الصورة الكاملة. ومن هذا المنطلق، دعونا الآن نضع كل القطع والأجزاء مع بعضها بعضاً.

في غضون أقل من عام بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، نجحت الولايات المتحدة في فرض الكثير من مكونات نظامها العالمي الجديد بكل امتياز:

- أصبحت أفغانستان، شأنها شأن باقي جمهوريات آسيا الوسطى، محمية أميركية غاية في الأهمية، بسبب موقعها الاستراتيجي من حيث حدودها مع كل من:إيران، وباكستان، والصين، إلى جانب جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفييتي وهي: أوزبكستان، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وتركمانستان.
- أقامت الولايات المتحدة كل القواعد العسكرية والجوية الأميركية في كل جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، إلى جانب جورجيا *Georgia*، وذلك لضمان وجود احتياطيات نفطية جديدة بحجم تلك الموجودة في المملكة العربية السعودية وتأمين خطوط النقل لها.
- تم دق إسفين ليفصل بين كل من روسيا والصين والهند؛ وهي استراتيجية اقترحها مهندسو النظام العالمي الجديد، لمنع نشوء أو ظهور أية قوى عظمى أخرى منافسة، في كتاباتهم واستراتيجياتهم قبل الحادي عشر من سبتمبر.
- أجبرت باكستان على تغيير مناهجها الدراسية الإسلامية، كما طلب إلى بقية الدول العربية والإسلامية أن تفعل الشيء ذاته. أما القدرات النووية والذرية لباكستان فقد أزيلت عن الساحة، أو أنها ستزال في غضون وقت قصير. وأعلن فيما بعد عن أن القوات الخاصة الأميركية قد أعدت خططها ومناوراتها للاستيلاء على المنشآت النووية الباكستانية وذلك في حال قيام الإرهابيين بمحاولة الاستيلاء على تلك المنشآت، وهو احتمال ضئيل للغاية، إلا أنه قد يستعمل كسيناريو لتجريد باكستان من قوتها النووية لأن من غير المسموح به وجود قنبلة نووية إسلامية.
- مورست الكثير من الضغوط على دول الخليج النفطية، ومن بينها السعودية، لتقوم بانتهاج "الإسلام الأميركي *Islam Americani*"، بما في ذلك ما تراه الولايات المتحدة من القرآن مناسباً للتعليم وما لا تراه مناسباً. وأجبرت الدول هذه على قطع كل تبرعاتها للأعمال الخيرية وبخاصة في فلسطين إلا عبر قنوات ترضى عنها واشنطن، كما يجب أن تتوقف عن تمويل المنظمات التي تعتبرها الولايات المتحدة على قائمة الإرهاب التي قامت بإعدادها، مع أنه ليس هناك أي تعريف للإرهاب حتى الآن. فلو قامت

حركة فتح بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي فهذا إرهاب، أما أن تهاجم إسرائيل المدنيين فإن التعريف سيتغير سريعاً وتصبح عندئذٍ "الإبادة الجماعية هي ضرب من ضروب الدفاع عن النفس"! وتعرضت إحدى بيوتات المال في الصومال إلى الإفلاس بعد أن وضعت على القائمة الأميركية للإرهاب. وبعد أن تعرضت تلك المؤسسة لكارثة مالية، قالت الولايات المتحدة معقبة أنه تبين أن هذه المؤسسة كانت تدعم الإرهاب ولكن عن غير قصد.

- أعلنت شركة هاليبيرتون (*Halliburton*)، التي كان يرأسها ديك تشيني (*Dick Cheney*) قبل انضمامه لطاقم البيت الأبيض كنائب للرئيس بوش الثاني بعد أحداث 11سبتمبر،عن خططها لاستثمار 12 مليار دولار مع شركة بريتيش بتروليوم *British Petroleum* في منطقة بحر قزوين، وذلك في مشاريع نفطية، وفق ما أوردته مجلة بيزنيس ويك *Business Week* في عددها الصادر يوم 27 /2002/5.

لا بد وأن الحادي عشر من سبتمبر كان نعمة ساهمت في إعادة تكوين وتشكيل النظام العالمي الجديد. ولكن هل كانت تلك مجرد مصادفة لطيفة!؟
وكما أوضحنا بكل جلاء في هذا الكتاب، فإن الاقتصاد الأميركي لم يشهد أي ازدهار أو انتعاش اقتصادي خلال عقد التسعينيات. كان الأمر مجرد "ازدهار للأوهام"، وأكبر فقاعة مضاربات على الإطلاق. ولم يكن هناك "اقتصاد جديد"، بل كان هناك اقتصاد أندية القمار على طريقة شركة إنرون، كبرى شركات الطاقة والتي انهارت عام 2001. إن الاقتصاد الأميركي، وهو أكبر اقتصاد مدين في العالم، يواجه أزمة خطيرة جعلت عرّابي وول ستريت بحاجة ماسة إلى حرب من أي نوع. وكانت الفرصة متاحة للسيطرة على آخر المراكز النفطية في العراق ومنطقة قزوين، وهي التي كانت تشكل أهدافاً جيدة.

وفي مطلع سبتمبر 2002، كشفت محطة سي بي إس *CBS* النقاب عن أن وزير الدفاع الأميركي، أمر أبرز قادته العسكريين بالتحضير للحرب على جبهتين: العراق وأفغانستان، وذلك بعد خمس ساعات فقط من وقوع أحداث 11 سبتمبر على مبنى مركز التجارة العالمي.

كان الاقتصاد الأميركي يعيش كارثة حقيقية وكان ألان غرينسبان (*Alan Greenspan*)، محافظ البنك المركزي، يحاول تفاديها عن طريق حاجز من القروض السهلة ذات معدلات الفائدة المنخفضة، غير أن الأمور كانت غاية في السوء حتى قبل أحداث 11 سبتمبر. وأوردت صحيفة الإيكونومست *Economist* في سياق حديثها عن حالة الأوضاع للربع الثالث من عام 2001 (قبل الحادي

عشر من سبتمبر) أن شركة بيت لحم للفولاذ و 19 شركة فولاذ أخرى قدّمت طلبات إفلاس للحماية من الدائنين، وهو الشيء ذاته الذي فعلته شركة بولارويد *Polaroid*. أما شركة آيه تي آند تي *AT&T* فقد خسرت 5.3 مليار دولار، في حين انخفضت أرباح *General Motors* بنسبة 54%، بينما تكبّدت *Ford* في الربع الثالث خسارة قدّرت بنحو 692 مليون دولار، لترهق كاهلها أكثر بعد خسارتها لنحو 752 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2001! وانخفضت أرباح شركة إنتل *Intel* بنسبة 96%، وأرباح مصرف بنك أوف أميركا *Bank Of America* بنسبة 54%. وكانت شركة إنرون *Enron* آخذة في انهيارها بمراحله الأخيرة، في الوقت الذي كانت فيه صناعة الطائرات تتكبد الخسائر وتسرّح الموظفين بعشرات الآلاف، وذلك كله قبل الحادي عشر من سبتمبر.

وخلال الفترة من 2000/3/10 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2001، هبطت القيمة السوقية للأسهم على مؤشر *Nasdak* من 6.7 تريليون دولار إلى 3.3 تريليون دولار. وفي 2001/4/23، ذكر تقرير مؤشر *Standard & Poors* حول سوق السندات العالمية لعام 2001، أنه خلال الربع الأول م نعام 2001 عجزت 48 شركة كبرى عن سداد دين بلغ مجموعها 37 مليار دولار، وهو الرقم الذي يعادل كامل العجز لعام 2000، والذي شكل بنفسه رقماً قياسياً في ذلك العام. كان اقتصاد الولايات المتحدة و وول ستريت على مفترق طرق، يشبه ذلك الذي سبق الكساد العظيم في الثلاثينيات ... ولربما كان أسوأ.

وبمجرد وصول إدارة الرئيس بوش الجديدة إلى البيت الأبيض، بدأت من فورها بزيادة نفقاتها الدفاعية بشكل هائل وذلك لضخ المزيد من الأموال للاقتصاد الأميركي وتعزيز التسلح العسكري للحروب المدرجة على أجندتها. ويقول التاريخ إن الحروب هي الوسيلة التي تتبعها الرأسمالية للخروج من نكساتها وحالات الكساد التي تعيشها. وفور تولي بوش إدارة البيت الأبيض بعد كلينتون، أصدرت وزارة الدفاع طلبات شراء أسلحة ب 6.832 مليار دولار في فبراير 2001، أي بزيادة بلغت 25% عن الشهر الماضي، كما ارتفع الرقم المذكور في شهر مارس ليصل إلى 11.196 مليار دولار، وذلك بزيادة 64%

وكانت كل تلك النفقات تنصب على الدبابات الجديدة والصواريخ والسفن. ومع ذلك، ظل الاقتصاد الأميركي مستمراً أو ماضياً في تدهوره، وبدأت شركات الاقتصاد الجديد المزعومة بالانهيار واحدة تلو الأخرى. إن قصة إنرون *Enron* هي قصة الإقتصاد الجديد وقصة أميركا فقبل انهيارها كانت إنرون ، التي يرأسها كينيث ليه ، الصديق المقرب لعائلة بوش ، سابع أكبر

شركة في العالم من حيث عائداتها، ووصلت قيمة السهم الواحد فيها إلى 90 دولاراً ولكنها وصلت في 2001/11/28 إلى 61 سنتاً!

لقد تحول الاقتصاد الجديد تماماً كما تحولت إنرون *Enron*، إلى بيت واهٍ كبيت العنكبوت، غير أن المسلمين، أو حتى أسامة بن لادن، كانوا في غاية السعادة حين لم يتم اتهامهم بأنهم السبب وراء فساد وانهيار إنرون *Enron*، سيّما وأن رئيس مجلس إدارتها كينيث ليه (*Kenneth I. Lay*)، صديق حميم لعائلة بوش. وبالمختصر، فإن الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي والرأسمالية يمرون كلهم بأزمة خانقة. وكانت الولايات المتحدة مركزاً للاقتصاد العالمي، بحيث جعلت اقتصادات الدول الاخرى تدور في فلك هذا المركز وبغرض خدمته فقط. إلاّ أن الولايات المتحدة كانت تواجه نظاماً منحلاً ومتداعياً. وأصبحت وول ستريت ومهمتها واضحة أنها "رخصة للسرقة". إن العولمة تشهد أزمة حقيقية.

ليس النظام العالمي الجديد سوى إصدار جديد، ونسخة جديدة عن النظام العالمي القديم: مجرد إمبراطورية أميركية بدلاً من الإمبراطورية البريطانية. إن كلا هاتين الامبراطوريتين تخضع لشبكة من البنى والمؤسسات الخفية التي تضع جدول أعمال الإمبراطورية الحاكمة المسيطرة، وتسهم في انتخاب البيروقراطيين الذين اختارتهم بنفسها، وذلك وفقاً لديمقراطية "الدولار الواحد يعني صوتاً واحداً". هذه الشبكة الخفية تمتلك كل الدولارات وبالتالي فهي تسيطر على كل الاصوات.

كان بارونات المال الأوروبيون يمارسون سيطرتهم من خلال الإمبراطورية البريطانية. لقد قاموا بتغيير عجلات وأدوات القيادة بعد الحرب العالمية الأولى، لتصبح الولايات المتحدة هي مركز العالم بدلاً من بريطانيا، التي أصبحت مستشارة للإمبراطورية الأميركية الجديدة لتقدم لها خلاصة خبرتها الاستعمارية والإمبريالية، وعصارة معرفتها بالبراعة السياسية وتوازن القوى الجغرافي السياسي. لقد كتب روجر موريس، الحصل على شهادة الدكتوراة من هارفارد، والعضو السابق في مجلس الأمن القومي، أن البروفيسور كارول كويجلي (*Crroll Quigley*)، الذي درّس بيل كلينتون (*Bill Clinton*) في جامعة جورج تاون *Georgetown University*، قد أوضح تلك العلاقة بين الأمبراطوريتين بشكل بيّن: "كان كويجلي *Quigley* معجباً للغاية بمؤسسة العلاقات الخارجية القديمة، وكان ينظر إليها على أنها جزء من نخبة أكبر من الشركات والمؤسسات المالية الأنجلو-أميركية، وهي ما يسميه "تركيبة القوى" بين لندن ونيويورك، هذه التركيبة التي نفذت إلى أعماق الحياة الجامعية والصحافة وممارسات السياسة الخارجية". ويعتبر كويجلي *Quigley* أن بعض

مؤسسات الأبحاث والعلوم النخبوية مثل مجلس العلاقات الخارجية، "هي مؤسسات مدارة، إن لم نقل تآمرية، تابعة لشبكة دولية". ونحن هنا نركز على كلمة "تآمرية".

لقد كتب ويليام إنجدال (*William Enghdal*) يقول: "كان من يمثل تلك الترتيبات هو السير تشارلز جو سيلين هامبرو (*Sir Charles Jocelyn Hambro*)، ورجل الأعمال اللندني وسليل قطاع البنوك، والذي بقي عضواً لبنك إنجلترا المركزي منذ عام 1928 وحتى وفاته عام 1963. وخلال الحرب العالمية الثانية، كان هامبرو (*Hambro*) رئيساً تنفيذياً للعمليات التنفيذية الخاصة في الاستخبارات السرية البريطانية التابعة لوزارة الاقتصاد الحربي، والتي كانت تدير الشؤون الاقتصادية للحرب ضد ألمانيا. كما قامت بتدريب كامل الكوادر القيادية لما سمّي بعد الحرب بوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ونخبة الاستخبارات بمن فيهم ويليام كيسي (*William Casey*)، تشارلز كينديل بيرغر (*Charles Kindelberger*)، ووالت روستو (*Walt Rostow*) وروبرت روسا (*Robert Roosa*)، والذي صار فيما بعد وزيراً للخزانة في عهد الرئيس كينيدي (*Kennedy*) وشريكاً في براون برذرز هاريمان (*Brown Brothers Harriman*) الذي كان أحد نخب وول ستريت. وبدلاً من تقديم البوليس السري التقليدي معلومات عن طريق العملاء الجواسيس في العواصم الأجنبية، كان رئيس الاستخبارات البريطانية السرية نفسه جزءاً من شبكة شبه سرية هي المحرك الحقيقي للنفوذ الهائل للنظام المصرفي البريطاني، ولقطاعات الشحن والصناعات الثقيلة والحكومة. ونظراً لأنها كانت سرية فقد مارست نفوذاً هائلاً على الاقتصادات الأجنبية ذات النوايا الحسنة".

يوضح والتر ليبمان (*Walter Lipmann*) أحد أفراد النخبة في تركيبة القوى الخفية، الآلية التي تعمل الديمقراطية الأميركية وفقها، والتي أثبتت خواءها الروحي وفقدانها لجوهرها، وإن احتفظت بشكلها الخارجي وقشورها. يقول ليبمان إن المجتمع بات مقسوماً إلى قسمين: شريحة عريضة من "الجماهير السوقية الجاهلة" من دهماء الشعب، والتي يمكن أن "يقودها القسم الثاني الذي يتكون من النخبة أو "الطبقة الخاصة". وابتكر ليبمان مصطلح "الرجال المسؤولون" وهم وحدهم الذين يقررون ماهيّة "المصالح القومية". إن هذه النخبة هي التي تصبح البيروقراطية المكرسة لخدمة القوى الخاصة والثروة الخاصة، إلا أن حقيقة علاقتهم بقوة الثروات الخاصة لا يجب أن تكشف بأي حال من الأحوال أو يطلع عليها عامة الشعب الجاهلون لانهم "لن يفهموا شيئاً" . ولكن الطبقة الخاصة ستقوم بطبخ و"صنع الموافقة" التي ستقر

بها جموع الجماهير الجاهلة من خلال غسيل دماغهم بوسائل الإعلام، كما يدّعي ليبمان.

بعد انهيار الشيوعية والاتحاد السوفييتي، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى والوحيدة في العالم، حيث خططت تركيبة القوى الخفية التي تقود وتوجه السياسة الأميركية لتقود نظاماً عالمياً جديداً.

وفي خطابه الذي ألقاه امام الكونغرس الأميركي في 1990/9/11، قال الرئيس جورج بوش الأب (*George H.W.Bush*)، الذي تربى وأصبح رئيساً في استخبارات *CIA*، والذي ينحدر من عائلة جذورها من وول ستريت، قال : "... من خضم هذه الأوقات العصيبة، ... يمكن أن يبزغ فجر نظام عالمي جديد." كانت السيطرة على نفط العالم على رأس أولويات واهتمامات أجندة هذا النظام، أما ثاني الاهتمامات مباشرة فكان "عولمة" النمط الرأسمالي الأنجلو – سكسوني واستئصال شأفة أي نمط اشتراكي من الرأسمالية في أية دولة في أوروبا واليابان. وبعد ذلك يأتي أمر إتمام وإحكام السيطرة على دائرة النفط العالمي والذي بدأت منذ حرب الثلاثين دولة ضد العراق عام 1991. واستكملت في منطقة بحر قزوين وأواسط آسيا بينما تسير المحاولات الآن لاستكمالها بالعراق، وحتى مع غير العراق من الحلفاء "التقليديين" سابقاً للولايات المتحدة.

ثلاثة أعضاء بارزين في حكومة بوش الأب أعيدوا إلى مناصب وإن اختلفت في إدارة بوش الابن. وعمل هؤلاء جاهدين على وضع تعريف وبنية مناسبين للنظام العالمي الجديد: إن هذا النظام الجديد سيكون الإمبراطورية الأميركية. وينتمي بول ولفويتز (*Paul Wolfowitz*) نائب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد (*Donald Rumsfeld*)، إلى إحدى أكثر الحلقات الصهيونية تعصباً وتطرفاً في الولايات المتحدة. أما مستشارة الأمن القومي، كوندوليزا رايس (*Condoleeza Rice*) والتي انحدرت من عائلة مسيحية صهيونية، فقد حصلت على شهادة الدكتوراة في العلاقات الدولية عام 1981 من جامعة دنفر *University of Denver* حيث كانت ربيبة لبروفيسور العلاقات الدولية، جوزيف كوربل (*Josef Korbel*). وفي مقالة لها في صحيفة الغارديان *Gardian* البريطانية في عددها الصادر يوم 1999/9/26، قالت رايس (*Rice*) إنها أصبحت صديقة حميمة لجوزيف كوربل (*Josef Korbel*) حيث كانت تزوره في بيته باستمرار وبشكل منتظم. وبسبب تلك العلاقة والزيارات المتكررة أصبحت رايس *Rice* صديقة أيضاً لابنة البروفيسور كوربل، وهي مادلين كوربل أولبرايت (*Madeleine*

(*Korbel Albright*)، والتي كانت وزيرة الخارجية في إدارة الرئيس بيل كلينتون (*Bill Clinton*)، والتي اكتشفت يهوديتها بالصدفة وهي تزيد عن الستين من عمرها!

انهمكت مجموعة من أعضاء هذه "الطبقة الخاصة" من البيروقرطيين المخلصين بعد أحداث 11سبتمبر في العمل على "صنع الآراء" المبررة لشن حرب حضارية ضد الإسلام قد تنقذ النظام الرأسمالي المفلس وآلة عولمته الجديدة. لقد اجتهدوا لتقديم أسباب أخلاقية مبررة لقضية خسيسة ودنيئة؛ وهي الحرب ضد حضارة أخرى. وباختصار، فهم يطلبون اعتناق الجميع للمبادئ الأميركية كمبادئ عالمية. وبما أن المبادئ الإسلامية تعترض هذا المشروع، فإن الصراع والصدام مع الإسلام كما يقولون هو أمر لا مفر منه البتة. ولكن المبادئ الأميركية للآباء المؤسسين قد اختطفت على أيدي تلك "القلة" وشركاتها ومالكيها. وتماماً كما قال الرئيس الأميركي رذرفوردهيز (*Rutherford B. Hays*): "لم تعد هذه حكومة الشعب، من الشعب وللشعب. لقد أصبحت حكومة الشركات ومن الشركات وللشركات".

إن ما كان يخشاه الرئيس الأميركي أبراهام لينكولن (*Abraham Lincoln*) من قيام هذه "القلة" باختطاف الجمهورية الأميركية قد أصبح حقيقة واقعة. يقول الرئيس لينكولن (*Lincoln*): "لقد تولت الشركات العرش ... وسيتبع ذلك عهد من الفساد في المناصب العليا، وستتفانى قوة المال لإطالة أمد ذلك العهد من خلال ظلم وإجحاف الآخرين حقوقهم حتى تتجمع الثروة في أيدٍ قليلة... وتتدمر الجمهورية."

فعرّابو وول ستريت وحلفاؤهم في واشنطن والبيروقراطية الخاصة للنخبة كلها تعمل على تغليف القيم اللاأخلاقية بالعلم الأميركي وتقديمها للعالم على أنها النمط والنموذج الذي ينبغي على العالم تبنيه. لقد أصبحت الآن برسم البيع كل تلك الاخلاقيات التي دمّرت الجمهورية الأميركية واختطفت الحلم الأميركي. ذلك هو نظام وول ستريت الذي تسعى إلى عولمته وتسويقه ملفوفاً بعلم أميركي.

لكن تلك القيم قد خلطت الأوراق بعضها بالبعض الآخر، حتى باتت الحياة الجيدة تعني البضائع الجيدة. وذكر الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر (*Jimmy Carter*) مؤخراً إن "الهوية الإنسانية لم تعد تعني ما يقوم به المرء، بل ما يملكه، غير أننا اكتشفنا أن امتلاك الأشياء واستهلاكها لا يرضي رغبتنا ولا يشبع حاجاتنا الماسة لحياة ذات مغزى". لقد أدت الرأسمالية ذات القيمة المادية إلى إنتاج مفرط للجريمة. ففي مدينة لوس أنجيلوس، ذكر تقرير

لشبكة الإذاعة الوطنية *NBC* أن المدينة كانت تضم 150 ألف عضو من أعضاء العصابات المسلحة عام 1997 معظمهم من المراهقين! ويقتل سنوياً حوالي 900 شخص على أيدي هذه العصابات، 25% منهم من الأبرياء المتفرجين الذين لا دخل لهم بالجرائم. إن المال يعتبر المقياس الأول للنجاح في الرأسمالية الغربية، ولم تفعل واشنطن إلاّ القليل في سبيل السيطرة على صناعة التبغ طوال 33 سنة، بعد أن أعلن كبار أطباء وزارة الصحة في منتصف الستينيات أن هناك من الدلائل العلمية الراسخة والثابتة ما يدعم الفرضية التي تقول إن التدخين يؤدي إلى الإدمان ومن ثم الوفاة. أما مجلة تايم في 1997/6/30، فقد أوردت: "إن الأميركيين يخسرون سنوياً 4 ملايين سنة مجمعة من حياتهم في موت مبكر جراء هذه الفضيحة الصحية العامة والتي تعتبر الأسوأ من نوعها، غير أنها تُقبِلت بشكل روتيني." إن حوالي 400 ألف أميركي يقضون نحبهم كل عام ضحايا لأمراض تتعلق بالتدخين. وبعد أكثر من 30 سنة من إعلان كبير الأطباء الحكوميين عن توفر أدلة كافية على اعتبار التدخين قاتلاً ومهلكاً، فإن كل المحاولات التي بذلت ضد التدخين قد باءت بالفشل، إما لعدم القدرة، أو عدم الرغبة بمواجهة شركات التبغ العملاقة، ونتيجة لذلك، فقد قتل قرابة 14 مليون أميركي بسبب التدخين.

يقول ليستر ثورو (*Lester C. Thurrow*)، أستاذ الاقتصاد والعميد السابق لكلية سلون للإدارة في جامعة *MIT*، في كتابه "مستقبل الرأسمالية" (*Future of Capitalism*) "لسوء الحظ فإن أياً من الرأسمالية أو الديمقراطية لا تشكل أيديولوجية موحدة، فكلتاهما لا تقدمان أهدافاً مشتركة يعمل لأجلها الجميع، بل إنهما تتشددان على أهمية الفرد وليس الجماعة. وفي أكثر التعابير فظاظة وإيحاءً بالقيم الأخلاقية الرأسمالية، فإن الجريمة هي مجرد نشاط اقتصادي آخر".

سيكون المسلمون سعداء وراضين بأن يدعوا الغرب وقيمه وشأنهم، غير أن الغرب لا يروق له أن يدع المسلمين وقيمهم وشأنهم. لقد أدى التحرر من الأوهام والتضليل اللذين تمارسهما الرأسمالية الغربية بماديتها وعلمانيتها، إلى زيادة وتيرة الاتجاه نحو الدين في النصف الثاني من القرن العشرين في كل أنحاء العالم، بما في ذلك أميركا نفسها. ولو كانت غزارة الإنتاج ووفرة البضائع والسلع هي المقياس لنظام ما، فإن الرأسمالية ستكون الرائدة والسباقة في هذا المجال، رغم أن هذه الوفرة والغزارة لا توزع بالتساوي مطلقاً بين الدول، وبين أفراد الشعب في دولة واحدة. لقد تحكمت طبقة قوامها واحد بالمائة في كل دولة بمعظم تلك الثروة الإنتاجية. وفي معظم الحالات، فإن هذه الطبقة تنجر وتنضم لواحدة من التراكيب الخفية للقوى التي يهيمن عليها بارونات المال العالميون.

أما في الإسلام، فإن الصالح العام، وليس وول ستريت، هو الذي يحكم مصلحة "المجتمع برمته"؛ أي أن الصالح العام هو الغاية من وراء الحكم دون أي إجحاف لحقوق الأفراد الإنسانية والشرعية. وأما في الولايات المتحدة، فإن الأمر يختلف، حيث يمتلك نصف واحد بالمائة 0.5% من مجموع العائلات الأميركية أكثر مما يملكه 90% من الشعب الأميركي، في الوقت الذي يصنف فيه أكثر من 40 مليون أميركي على أنهم فقراء. إن مثل هذا النظام الاقتصادي يتنافى ويتعارض تماماً مع المبادئ الإسلامية. إن مثل تلك المبادئ الرأسمالية الجائرة تتحدى أسس العدالة، التي هي محور كل الأديان.

إن تلك النظرة الاقتصادية المختلفة، التي يتقاسمها أكثر من 1.2 مليار مسلم، هي السبب الحقيقي الذي يدفع أرباب المال اللصوص الرأسماليين، إلى اعتبار الإسلام عدواً أشد خطراً عليهم مما كانت تشكله الشيوعية. إن الإسلام يشكل عائقاً أمام الخطة الاستعمارية الكبرى لنظام عالمي جديد يجب على الجميع فيه أن يعتنق مبادىء وول ستريت ويعيش وفقاً لها.

ما من شك في ان المسلمين لا مشكلة لديهم مع الخيرة من المسيحيين واليهود، ولكن مشكلتهم تكمن في الأشرار الذين أعلوا من شأن الرأسمالية ليجعلوها ديناً لا أخلاقياً يتعارض بشكل جذري مع كل الاديان. إن الإسلام أكّد على أن "لا إكراه في الدين". ويتفاجأ البعض من غير المسلمين حين يعلمون أن المسلمين يعبدون نفس الإله الذي يعبدونه، ويؤمنون بأنبياء اليهودية والمسيحية ويعتنقون الأخلاق والمثل نفسها الموجودة في كل الديانات، بما فيها الوصايا العشر.

يقول تعالى "قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرّق بين أحد منهم ونحن له مسلمون" (سورة البقرة135)

إن المشكلة لا تكمن بين المسلمين والمسيحيين واليهود، بل تكمن في "القلة" الذين اختطفوا أميركا ويحاولون الآن اختطاف العالم بأسره من خلال عولمتهم.

ينص الإسلام على أن إزهاق نفس واحدة يوازي إزهاق أرواح الناس جميعاً. ومع أن قتل ثلاثة آلاف إنسان يعد جريمة، إلا أن قتل 400 ألف أميركي سنوياً أو 14 مليون أميركي منذ إعلان العلماء أن التدخين سم قاتل، بسبب العجز عن مجابهة كبريات شركات التبغ التي تستطيع شراء المشرعين وما

يسنونه من قوانين وتشريعات، يبقى جريمة أكثر بشاعة وفظاعة. أما الجريمة التي لا مثيل لفداحتها وبشاعتها فهي التسويق والترويج للنظام الذي أفسد الجمهورية الأميركية بزعمه أنها خلاص العالم، ذلك النظام الذي يعيش ويزدهر على الحروب التي قتل في إحداها (50) مليون شخص، معظمهم من المسيحيين. والله وحده يعلم عدد الملايين التي ستزهق أرواحها في الحرب الحضارية الجديدة التي يشنها هذا النظام الآن! هذا النظام يعيش الآن أزمة حقيقية، وخطورته تكمن في أنه شرس لا يرحم وغير أخلاقي. ومع ذلك، فإن التاريخ أخبرنا أن الإمبراطورية التي كانت مسلحة حتى أخمص قدميها بالعتاد والتقنية قد يدور عليها الزمان لتصبح أوهن من بيت العنكبوت، والاتحاد السوفييتي خير مثال على ذلك.

إن على الأميركيين أن يتوقفوا عن قبول دور "الجماهير الجاهلة" التي "تُصنَّع" لها آراؤها، كما يقول والتر ليبمان، أحد أبرز رموز النخبة في المؤسسة الخفية. إن وصف ليبمان هذا للأغلبية من الشعب ينزل بهم أسفل سافلين ليجعل قدرهم ومرتبتهم موازية للأنعام، فهم يلقون المعاملة ذاتها على أية حال! هذه "الجماهير الجاهلة" ليست سوى أرقام بالنسبة لوول ستريت، يمكن تقليص حجمها أو زيادته أو تعديله أو التلاعب به. وهم يوضعون في صفوف كالماشية ليساقوا إلى مسلخ الحرب من أجل قضية لا أخلاقية ولا إنسانية. ولو علمت هذه الجماهير الجاهلة الأسباب الحقيقية وراء حروب وول ستريت لكان صفهم وصفّ المسلمون صفاً واحداً. كما ينبغي أيضاً على النخبة من المسلمين أن يتذكروا جيداً أن مالكي النظام العالمي الجديد لم يكن لهم، ولن يكون لهم أصدقاء دائمون على الإطلاق، بل إن لهم مصالح دائمة: فحتى الشاه محمد رضا بهلوي لم يحصل على الحد الادنى من الكرامة بأن يموت أو يدفن في مسقط رأسه كما كانت رغبته، أو حتى في أميركا التي أسدى لها خدمات جليلة. أما مانويل نورييجا، عميل وكالة الاستخبارات المركزية *CIA* والذي مكنته الولايات المتحدة من أن يحكم بنما لعدة سنوات، فهو الآن السجين رقم 41586 في ميامي جنوب فلوريدا. وعلاوة على ذلك، فإن أميركا تهاجم في أيامنا هذه أقرب، بل وأشد، حلفائها من المسلمين والدول الإسلامية، فمن يدري ما المصير الذي تخبؤه لهم أميركا؟ ولو كان القرن العشرون قد شهد الاتفاقية الشهيرة التي جزأت الوطن العربي، وهي اتفاقية سايكس بيكو، فمن غير المستبعد أن يشهد القرن الحادي والعشرون اتفاقية شارون– بوش! ولعل سبتمبر 11 وأفغانستان هما أول غيثها.

قائمة المراجع

The Future Of Capitalism
(Lester C. Thurow : Penguin Books USA, New York-1996)
Land Of Desire
(William Leach : Random House, New York-1993)
When Corporations Rule The World
(David C. Korten : Berrett - Koehler & Kumarian Press, San Francisco-1995
Who Will Tell The People
(William Greider : Simon & Schuster, New York-1993)
Kissinger
(Walter Isaacson : Simon & Schuster, New York 1996)
J. Edgar Hoover
(Curt Gentry: Penguin Books USA, New York-1992)
Trilateralism :
(Holly Sklar : South End Press, Boston-1980)
The Secret Government
(BILL Moyers: The Constitution in Crisis, Journal Graphics-1987)
Boss Of Bosses
(Andris Kurins & Laurence Shames Simon & Schuster, New York-1991)
A History Of God
(Karen Armstrong-Ballantine Books, New York-1994)
Muhammad
(Karen Armstrong- Harper SanFrancisco-1992)
Islam
(Karen Armstrong- The Modern Library, New York-1992)
Islam And Peace
(Maulana Wahiduddin Khan, Goodword Books, New Delhi-1999)
The Lobby
(Edward Tivnan - Simon & Schuster Inc, New York-1988)
Red Mafiya
(Robert Friedman-Little Brown and Company, New York- 2000)
Casino Moscow
(Matthew Brezinski- The Free Press, New York-2001)
A Century Of War
(F. William Engdahl-Dr. Bottiger Verlags, GmbH-1993)
One Palestine Complete
(Tom Segev-Metropolitan Books, New York-2000)
The Clash Of Civilization
(Samuel P. Huntington–Simon & Schuster,New York – 1997)
Partners In Power
(Roger Morris – Henry Holt and Co, New York- 1996)
The Crisis Of Global Capitalism
(George Soros – Public Affairs, New York – 1998)
Executive Intelligence Review
(Washington DC-USA)
Zealots For Zion
(Robert I. Friedman – Rutgers University Press)



بعض التعليقات العالمية عن كتاب المؤلف الأخير نذر العولمة

ورديفه بالإنجليزية The Globalization Gospel

«إنه لكتاب مثير حقاً؛ إن بحثاً كهذا لا بد أنه أخذ وقتاً وجهداً عظيمين».

البروفيسور ساميول هيز/أستاذ المال، جامعة هارفارد

□ « لا شك في أن العقيدة الرأسمالية بلا خُلُق ولا دين. هكذا هي منذ أن ولدت حتى يومنا هذا. إن هذا الكتاب عمل عظيم، وسيكون ذا فائدة للمجتمع الإنساني عاجلاً أم آجلاً ... وأقل ما يوصف به أنه كتاب قوي وعظيم».

البروفيسور دون فان إيتن/أستاذ التاريخ، كاليفورنيا

□ « لقد قدرت كثيراً جهودكم بتأليف كتاب "نذر العولمة" وكما أسلفت سابقاً أنه عمل فذّ وبه كثير من بعد النظر...»

مدير التحرير: دار بيريت، كوهلر للنشر - سان فرانسسكو

□ «يسعدني أن أتوجه لكم بخالص التحية والتقدير لإصداركم المميز "نذر العولمة" والذي يضيف الكثير إلى المكتبة العربية والقارىء العربي، كما أعبر عن إعجابي الشديد بقدرتكم التحليلية الأمينة والصادقة من خلال البحث الدقيق والمصادر المتخصصة التي استند إليها الكتاب والذي جعله من أهم ما صدر عن المكتبة العربية في مجال العولمة".

مدير عام المؤتمرات - توب بيزنس - البحرين

□ إنه كتاب مميّز وما ورد فيه من حقائق مثير وحقيقي؛ إننا نجابه اليوم في الهند، التحديات نفسها، وبالطريقة التي وصفت في الكتاب تماماً، من قبل قوى العولمة، يجب أن نرى هذا الكتاب منشوراً في الهند أيضاً، وللمؤلف كل الثناء على بحثه الشجاع".

بانسي دهار - رئيس مجلس إدارة مجموعة د. سي. م.

ورئيس اتحاد غرف الصناعة الهندية السابق

□ «كانت فرصة مميزة اجتماعنا مع خبير مثلك وآخر مثل البروفيسور Masayoshi Thakahashi ماسايوشي تاكاهاشي في آن واحد. ونفيدكم بأن كتابكم "نذر العولمة" هو كتاب قيّم جداً ولقد تم إيداعه في مكتبة Alliance Management College ليدرسه الطلبة ويعتمدوه في أبحاثهم».

سريدهارا ريدي

كلية الإدارة - الأيانس في الهند

□ «المحررون في دار ركس للنشر: د. جنغ رييس، والبروفيسور جوفن والسيدة كاشيرو، يرون أن هذا هو عمل فذّ سوف يُنير الطريق للكثيرين وأنه يجب نشره في كل أرجاء جنوب آسيا، وأنه من أفضل ما قرأوا».

إدوين استياغو/ دار ركس للنشر، الفلبين

عن المؤلّف:

عبد الحيّ يحيى زلوم، تخرّج في الهندسة، وإدارة الأعمال، والإدارة العليا من جامعات تكساس، ل... وهارفارد في الولايات المتحدة بعد إنهاء دراسته الثانوية في القدس. ولقد قيّض الله له الف... المجتمع الأمريكي قرابة نصف القرن الماضي والتي تقارب ربع عمر الجمهورية الأمريكية... كمستشار في معهد البترول الفرنسي الحكومي لمنطقة الشرق الأوسط تطلبت قضاءه فترات ... في دول أوروبية عدّة. ولقد ساهم في مشروع تصاميم أول مشروع للتحطيم الهيدروجيني للبت... الولايات المتحدة، ثم عمل مديراً لعمليات ذلك المشروع، كما ساهم في إنشاء ثلاث شركات ... اثنتان منهم من دول أوبيك.



...3-441-95-2

